

Shorh al-Makrūdī
'alī Aḥiyat Ibn
Malik

شرح العلامة القوي المقرئ
القوي أبي زيد عبد الرحمن
ابن علي بن صالح المكودي
على ألفية ابن مالك في النحو
نفع الله بهما آمين

وبها مشه حاشية العلامة
الملاوي عليه راحة الله تعالى

الطبعة الاولى
بالمطبعة الخيرية المنشأة
بحوش عطي بحماله مصر
الحجبة سنة ١٣٠٥ هجرية

227
6548
227
6548

بسم الله الرحمن الرحيم حمد المن وفقنا الى الاعراب عما خفي من المصنوعات وعلما لسانا غير ذي هوج كشافا عن دقائق
الاشارات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرفع منار الدين بحسام اللسان ولسان الحسام والخاص جناحه لمن اتبعه من
المؤمنين لنحو امتثال امر الملك العلام وعلى آله وأصحابه الشاغلين أنفسهم بالانتصاب للتنازع في اعلاء كلمة الاسلام وعلى من
تبعهم بحاسن الافعال وشرائف اوصاف اليقين والاذعان والاستسلام **﴿ ما بعد ﴾** فان شرح الخلاصة للمحقق المكوذي
الاخلاص والايقان قد عم الاتقاع به لا خلاص مؤلفه وموافيه من مزيد التحرير والاتقان لم ينسج على منوال المقلود عن الاطنا ب
الملل وتجاخفه عن الاختصار المخل وموافيه من حسن الترتيب وبديع الترتيب وصنعة التعليم وجهه بين كشف قناع المتن
واعرابه فهو للمتعلم هداية الى صراط مستقيم ولطامس البذل الجهد في ادارة النظر فيه وتصفحه ومراجعته وفرغت نفسي في مزيد
التأمل فيه وكثرة الاكباب عليه ومذاكرته وتجردت له أفقهم موارد السهر واقتطف أزهار فوائدها فكيف غادى بأسرار مستودعات
وتحقيقات وتدقيقات شريفة وابحاث رائقات ولكن ذلك ببركة قرأته المرة بعد المرة وممارسته البكرة بعد البكرة على شيخ التحقيق
والارشاد والتوفيق سيدنا مولانا ومفيدنا سيدى عبد الله بن محمد المغربي القصرى الكنكسى أدام الله تعالى بهجته وحرس
للانام مهجته فهو الذى أطلعنا على مخدرات أبقار عرائسه وأنشأنا عرف مستودعات أسرار نقائسه وكيف لا وهو قد مارسه
على الجبال الراسيات وأنق فيه لديهم كثيرا من نفائس الاوقات فوشحت ذلك الشرح بهذه الاطروفات وضممت الى ذلك ما فزع الله
به على من المسائل المستجدات ورصعته بجواهر ظريف لطائف ألهمتها وقت التأليف ودقائق اعتبارات وأعرضت عن نقل الفث
الذى في كثير من الشروح المطولات مستعينا بالله تعالى فهو حسي ونعم الوكيل ولنقدم شيئا من التعريف بالشارح فنقول هو الشيخ
الامام العارف بالله تعالى أبو زيد عبد الرحمن بن علي صالح المكوذي بفتح الميم وضم الكاف مخففة قبيلة قريية من فاس ومن شعره
نحس بنو مكد • أهل التقى والجلود نكز في الاعادي • ككزة الاسود كان رحمه الله اماما بارعا



بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الاستاذ النحوي
الحقق المقرئ اللغوي أبو زيد
عبد الرحمن بن علي بن صالح

في العلوم ورعا زاهدا وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس (ومن مؤلفاته) هذا الشرح الذي عمت
بركاته وألف شرحا آخر أكبر منه ولم يكمله وقيل بل أنه ولويقي ما التفت الناس الى غيره لكن
أحرقه أعداؤه حسدا فندعاه عليهم وكانت دارهم دار علم فقطع الله منهم العلم وكشف عنهم الستر
وعن ذريتهم الى يومنا هذا وله شرح على منظومة الامام ابن مالك في المصور والمدود وشرح على
الاسحرومية انتفع الناس به شرفا وغربا ورايت بخط شيخنا أن له مقصورة في مدح النبي صلى الله
عليه وسلم وقد نكت فيها على حازم وابن دريد وأخرى في علم التصريف وشرح على مقصورة المديح
المذكورة وأرجوزة في شرح انقاط الغريب وبالجملة كان ذا قدم راسخ في العلم والولاية توفي سنة
احدى وعشمانه كذا في التوسيع وقبره مشهور بفاس مقصود للتبرك به أعاد الله علينا من بركاته
وأمر علينا غيث كرامته ومن شعره اذا عرضت لي زمانى حاجة • وقد أشكلت فيها على المقاصد
وقفت بباب الله وقفة صارع • وقلت الهى اننى لك قاصد • ولست ترانى واقفا عند باب من • يقول فتاه سيدى اليوم المكوذي
راقدا (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى متبركا أو ف والتقديم ليفيد الكلام بالقصوى القصر والاهتمام بالمقدم فيفيد الكلام قصر
التأليف على التبرك وقصر التبرك على كونه بامم الله والدليل على هذا المحذوف الشروع في الفعل على أحد الوجهين وهو أن يقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له والوجه الثانى أن يقدر من مادة الابتداء مطلقا وابتداء البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بمحدث كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أبتأ أو أجزم الروايات المشهورة والاحتمال مقتطوع الاصابع لا انف كما
نوههم بعض شراح الجوهرة وفي البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى هرقل عظيم الروم وأداء لشكر نعمائه التى هذا
التأليف أثر من آثارها ولم يقل بالله لتحصيل نيكتة الاجمال والتفصيل أو للفرق بين التيمن والتيمن والرحمن الرحمن اسمان بنيا لله بالغة
من الرحم بالضم وهو لغة رقة القلب وانعطاف يقتضى الانعام فالانعام غايتها وأسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك تؤخذ باعتبار
الغايات فالرحمة في حقه تعالى مجاز في الانعام أو وادته وبسط ذلك ليس هذا محلّه والباء اما للاستعانة لان المحققين من المتكلمين على
أنه كما يستعان بالله تعالى يستعان باممائه لان الاستعانة باممائه تعالى راجعة الى الاستعانة به أو التعدي به أو الملازمة أو التبرك وهو من
عرضيات الملازمة وأخص منها لانها تكون على وجه التبرك وعلى غير كالأصاحك للانسان وليس التبرك من جزئياتها كقولهم
ومعنى الملازمة المصاحبة ويصح على بعد أن تكون بمعنى من الابتدائية أى ابتدئ الكتاب من اسم الله الخ لان البسملة من الكتاب
ولا يلزم ذكر المنتهى اليه والرحن قال ابن مالك اسم لا صفة والدليل على ذلك انه جاء في القرآن كثيرا متبوعا وغير صفة واعتزله
الدمايينى بانه يلزم أن يكون قائم غير صفة لانه يحى - غير تابع فهو القائم غير زيد وجوابه أن المراد أن الرحمن جاء متبوعا أكثر من
مجيئه تابعا بل كونه تابعا لم يوجد بخلاف نحو القائم واشتقاق رحن على أنه صفة ورحيم من الفعل أعنى رحم بالضم لا من المصدر على

15-10-33
1945

التحقيق لان المحققين كالرضي على أن الوصف مشتق من الفعل لان المصدر و يدل له ظاهر كلام الامام ابن مالك في غير ما موضع
 بكفوله (وصوغها من لازم الحاضر) لكنه قال في المفعول المطلق (وكونه أصلا لهذين انتخاب) واشتقاقه من رحم بالضم على غير قياس
 لان فعل المضهوم العين لا تأتي منه الصفة المشبهة قياسا الا على فعل يسكون العين وفعل بكثرة وأفعل وفعل بفتح العين كما قال الناظم
 (وفعل أولى وفعل بفعل كالفعل والجعل والفعل جل وأفعل فيه قليل وفعل) والعصم أن اقتضاء زنة فعلان المبالغة خاص بما اذا
 كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا بخلاف نحو غصبان فليس للاجتماع لانه ليس له اسم فاعل على غير وزن فعلان (قوله الحمد لله
 رب العالمين) الحمد هو الثناء بغير الحادث المطبوع فدخل فيه الثناء على الله تعالى بصفاته القديمة فانه من أجل المحامد وبهذا يعترض
 على غير هذا التعريف من التعاريف فانها تخرج هذا الحمد وان كان قد أوجب عن ذلك بتعصفات في بعضها سوء أدب مع الرب تعالى
 وليس هذا محل بسطه وخروج عن الثناء ونحو وصف من هو في الدرك الاسفل من النار بما تضمنه ذق انك أنت العزيز الكريم فانه ليس
 بثناء بل تنقيص له ومضرة به والشكر فعل ينبي عن تعظيم النعم بسبب الانعام وقيل لا بد وأن يكون الانعام على الشاكر فعلم أن بينهما
 عموم مان وجهه وان بدأ بالجملة المبدوءة بها الفاتحة زيادة في الاقتداء حيث أتى بطالعة الكتاب العزيز ورأيت بخط شيخنا ما نصه قال
 الامام الغضنفر الحمد معرفة لا يقال الا في حق الله عز وجل ولا يجوز أن يقال الحمد لزيد قاله سيبويه وذكر ابن العربي في القانون عن أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من شيء أحب الى الله من الحمد وأبلغ الحمد الحمد لله على كل حال وفسر المحلى الحمد في تفسيره في أول
 سورة الكهف بانه الوصف بالجليل ثم قال وهل المراد الاعلام بذلك للايمان به أو الثناء به أوهما معا احتمالات أفيدها الثالث ورب
 يضاف الى العاقل كرب العبد والى (3) غيره كرب الدين ورب الدار ويطبق على السيد ومنه الحديث أن تلد الامه زبنا في رواية
 ربهما وعلى المالك (قوله واما المرسلين) الامام من أملى أي صار أمانا أي قد امكن أن يكون مفردا
 وجعا كما في القاموس وامامته صلى الله عليه وسلم للمرسلين يحتمل أن يراد بها امامته ليلة
 الاسراء وأن يراد بها أنه مقدم عليهم في التفضيل (قوله الهادين المهتدين) ان قلت لم قدم الهادين
 على المهتدين مع أن اهتداء الهادي سابق على كونه هاديا اذ لا بد في الهادي أن يكون مهتديا قبل
 ذلك ولو بالعلم قلنا لما كان المتصدي للهداية أعم من أن يكون مهتديا في نفسه أو غير مهتد حسن
 تأخير المهتدين عن الهادين لكونه كالخصيص له (قوله فهذا) الاشارة الى ما في الذهن سواء
 تقدمت الخطبة أم تأخرت (قوله شرح) أي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان
 مخصوصة بناء على المختار من أن أسامي الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة
 من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله مهذب) في المختار التهذيب كالتنقية ورجل مهذب
 أي مطهر الاخلاق (قوله ويحظى بمعانيها حفاظها) حذف من الثاني دلالة الاول أي وبه يحظى
 بمعانيها حفاظها ولا بد من هذه الملاحظة ليحصل ارتباط هذه الجملة بالشرح (قوله لما سرد) شبه
 الصعوبة التي في العبارات بشروء الابل واستعير الشروء للصعوبة واشتق منه شرد ففيه استعارة تصريحية تبعية ويصح كونها
 مكنية بأن تشبه العبارات بالابل وشرد تخييل (قوله ولا اضافة غيرها اليها) لا يستغنى عنه بما قبله لان اضافة شيء اليها لا تستلزم
 النقل (قوله ولا ايراد مذهب الخ) أتى به تفصيلا لما أجله في قوله قبل ذلك ولا اضافة الخ وقوله من غير تعرض للنقل الخ هذا هو
 المناسب لمن أراد التحصيل وينبغي لمن يدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بالاقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم ولا ينتفعون
 فان ذلك دأب من يحب الشهرة (قوله البادي) اما من بدأ اذ اظهر أي أخذ في الظهور في طلب العلم انظر المصباح أو من بدأ أي أتى
 البادية تشبه المبتدئ بذلك يجامع الحدود أي ان المبتدئ حادث في طلب العلم كما ان البادي حالة حوله في البادية أو من بدأ
 بالهمزة فيكون البادي بالهمزة قلبت همزة ياء أي الذي بدأ في العلم أي ابتدأ فيه وهو اظهر والشادي أصله من له قطعة من الابل فاطلق
 هنا على من حصل جملة من العلم مبتدئ بها الى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو العالم اذا الشخص لا يعلم كل شيء (قوله الى ما اقترح) أي
 طلب من غير روية على سبيل التكلف والتحكم (قوله وأسعفته) أي أعنته (قوله سلامة الادراك والفهم) العطف فيه تفسيري فكل
 من اللفظين يستعمل للتصور والتصديق وقيد بالسلامة لانه قد يحصل ادراك الشيء وفهمه على خلاف ما هو عليه ولذا يقال فهم
 مستقيم وفهم سقيم (قوله ابن مالك) فصل بلفظها اشارة الى انه منسوب الى جده الاعلى بناء على ما في الهوارى محمد بن عبد الله بن
 عبد الله بن مالك فذكر ابن عبد الله مرتين وفي ابن قاسم الغزالي ابن عبد الله ثلاث مرات وعلى ظاهر عبارة الشارح والاشعوري من ذكر
 ابن عبد الله مرة يكون الفصل هو اشارة الى أن مالك الكاليس أباه بلا واسطة وبخط شيخنا قال أبو الهيثم اظهر المبتدأ لانه صفة بيان
 وذلك فيها جاز وان كان قليلا ولا اكثر فيها الاتباع ومثله في ابن غازي وسيد كذا الشارح ان جملة هو ابن مالك معترضة وبخط شيخنا انه
 يحتمل أن يكون حالا من محمد فان قلت كيف قطع النعت مع قوله في باب النعت لن يظهر اقلت يربدا اذا كان مدحا أو ذمما أو ترجحا أما اذا

المكودي أتى الله بركته بمنه
 وفضله وكرمه ونفعنا به آمين
 الحمد لله رب العالمين وصلاته
 وسلامه على سيدنا محمد خاتم
 النبيين واما المرسلين
 والرضا عن آلهم وأصحابه
 الهادين المهتدين في أمابعد
 فهذا شرح مختصر على ألفية
 ابن مالك مهذب المقاصد
 واضح المسالك تفهم به

كان لتخصيص أو بيان نحو هذا الجائز نص عليه غير واحد وقد مر بهضهم لتاريخه بقوله قد خضع ابن مالك في خبعا وهو ابن عه كذا حكى من قدوما قيل ان الها رمز كالعين فيكون عمره خمس وسبعين سنة وقيل للوقف فيكون عمره سبعين سنة فقط وقد تولى القضاء بالقاهرة وتشفع بها ثم رحل الى الشام فهو المالكى أو الشافعى آخر الدمشقي بثلاث الميم دارا وقول الشارح جلال الدين أبو عبد الله محمد قدم رحمه الله اللقب على الاسم للمدح وبه علل الازهرى أولانه أشهر من الاسم وقد ذكر ابن الانبارى انه يقدّم اذا كان أشهر وجيان مدينة بالاندلس (قوله أحمد) أتى به اظهار التولى الحد بنفسه واطهار التذلل وقول العلامة الاشعري في الفعلية المضارعية الاستمرار التجددى أى بمعونة القرينة قال شيخنا رويناعن شيخنا المراتب اطلاق القافية وقال انه رواية ابن البقال عن المؤلف والذي سمعناه من غيره تقييدها واطهار أن ما يمكن فيه اطلاق القافية من سائر أبياتها فقايفته مطلقة كقوله بلفظ موجز ومنجز كما رويناعن اطلاقها عن شيخنا ورأيت بخط شيخنا على نسخة أحد ربي ذام قول قالاً أى مالكى سمى به تعالى أبدل منه الله أو قد عطفه . وخير مالك به قد وصفه ولم يقل يقول لكن قالاً . لانه نزل الاستقبالا منزلة الماضى لقوة الرجاء محققا وقوع ماله ارجحى وجلة أحمد الى آخر الالفة في محل نصب يقال وفيه ألفرا الامام ابن غازى بقوله حاجبتكم معشر جمع نبلا . العربى مفردا وجلا عن ألف بيت غير شرط نصبت . نوبذ منها رقيمت في العلا ورأيت بخط شيخنا هنا على نسخة نظم الجبل التى لها محل من الاعراب والتى لا محل لها فى ثلاث أبيات بالتمثيل ونصها من ظنى أعلمته فضلى ظهر . اذ صغت نظما استنار وظهر والله يعلم أكنت كدت . أقول أنوى الخير انى سدت آيت أى أقسمت والقسم بره لو تاب من عصي لعزوا تنصر (قوله مصليا) ان قلت مصليا مفردا والمفرد ليس بخبر ولا انشاء والصلاة على النبي صلى الله (ع) عليه وسلم انما تكون بجملة انشائية لفظا ومعنى أو جملة خبرية لفظا انشائية

معنى ولا تكون بما هو خير
فظا ومعنى لان الخبر بالصلاة
ليس بمصل قلت جملة أحد
مصليا انشاء لان الحال
بانضمامها الى صاحبها
وعاملها تقيده خبرا نحو جاء
زيدا كما وان كانت وحدها
لا تقيده كرا كما وحده
فكذلك تقيده انشاء وان
كانت وحدها لا تقيده
وبخط شيخنا اتفقوا على أن

ألفاظها ويحظى بمعانيه حفاظها معرب عن اعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للنقل عليها ولا اضافة غيرها اليها ولا انشاد شواهد الا بالابد منه ولا ايراد مذاهب الا بالامندوحة عنه يستفيد به البادى ويستحسنه الشادى والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القانعين بعرفه لفظها طلب منى أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبتة الى ما اقترح على وأسعفته بما أمل لدى والله سبحانه وتعالى ينفعنا وياياها بالعلم ويرزقنا وياياها سلامة الأذوال والفهم بمنه وكرمه آمين .
(قال محمد هو ابن مالك . أحد ربي الله خير مالك)
(مصليا على الرسول المصطفى . وآله المستكملين الشرفا)
(وأستعين الله فى ألقبه . مقاصد النحويها محورية)
(تقرب الاقصى بلفظ موجز . وتبسط البذل بوعده منجز)

مصليا حال مقدرة اذ لا يمكن الحد والصلاة فى زمن واحد ويحتمل أن يكون حال المقارنة اذا جعلنا الحمد فى كلامه مرادا وتقتضى به الشكر مجازا والشكر يكون بالحنان ويكون قد شكر بجهانه ونطق بالصلاة بلسانه واطلاق الحمد على الشكر مجاز ذكره سيدى محمد السنوسى فى بعض كتبه والحال المقدرة عرفها الشغنى بانها التى يتأخر مضمونها عن مضمونها عاملا (قوله على النبي) هذه رواية المشاركة ورواية المغاربة على الرسول قال ابن غازى قال على الرسول ولم يقل على النبي لان ذكر الرسول أمدح كذا بخط شيخنا (قوله المستكملين) السين والتاء للطلب أوزايدان وعلى كل فالشرفا اما مفرد بفتح الشين فالعنى على زيادتهما الكاملين فى الشرف وعلى انهما للطلب الطالبين كمال اشرف واما جمع بضم الشين ففعل المستكملين محذوف أى الكاملين كل الحمد أو الطالبين كمال الحمد لانهم شرفاء بانضمامهم له صلى الله عليه وسلم فكمل لهم الشرف باتباعه صلى الله عليه وسلم وبخط شيخنا ليست السين والتاء على باهما من الطلب وانما المراد الذين كمل لهم الشرف (قوله ألقبه) منسوبة لالف بيت أو ألف مر دوج أو الفى بيت لان علامة التثنية تحذف للنسب (قوله مقاصد) قيل اسم كتاب جعته هذه الالفية وقد يطلق القصدي فى الشئ بمعنى عدم الافراط فيه (قوله محورية) لم يطابق لانه يجوز الامر ان ولانه الافصح لكون مقاصد جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه الافراد وتظم ذلك بعضهم بقوله وجع كثرة لما لا يعقل . الافصح الافراد فيه يافى وما سواء الافصح المطابقة . نحو هبات وافرات لائقه وأفرد الناظم لفظ وافرة فى قوله هبات وافرة لانه يجوز الامر ان أولتاو بل هبات يجماعه الهبات فيكون جاريا على الافصح (قوله بلفظ) يحتمل أن الباء بمعنى مع أى تقرب الاقصى مع انها موجزة وهذا غريب فان التقريب فى العادة يكون معه بسط (قوله وتبسط البذل) لاشانها تعطى قارئها العلم الكثير اذا قرأها على الوجه الحق من حل اللفظ وتبيين المشكل على شيخ ناصح وهى سلم لفهم بنية العلم فكانت تعطى العطايا الكثيرة بسبب ذلك ولما كان يحتمل اعطاؤها المطل قال بوعده منجز لان المطل يذهب لذة الكرم قال الشاعر
عطاؤا لمطل والمكارم جمة . ونذهب لذات المكارم بالمطل

(قوله ونقضي رضا الخ) أي في حال كونها فائقة تطلب رضا غير مضط وهذا تواضع من الشيخ وهضم لنفسه أو مقصوده الخ على
الأكاب عليها والنظر فيها لأن من رضى بشئ أحبه ومن أحب شيئا أكثر النظر إليه وهذا أدق وقد قالوا ما من معنى في الالفية إلا
وهو مقصود لنكتة كقوله (ورجل من الكرام عندما) قصده بالامام النووي تليذه كان عنده تلك اليبسة وقد حكى أن المؤلف
لما وصل الى هنا قال • فائقة منها بالفاء بيت • فوقف ولم يستطع الزيادة مدة ثم رأى في المنام شخصاً لم يعرف أنه ابن معطى فقال له
اني أنظم ألفية فقال أمعني فقرأ الأبيات الى أن قال فائقة منها بالفاء بيت فقال كمل فقال لم أستطع الزيادة فقال أكله لك قال نعم
فقال (والحق قد يغلب ألف ميت) فعرف أنه ابن معطى فرجع عن هذا وقال وهو يسبق حائز تفضيلاً الخ وقوله بالفاء بيت جعلها فائقة
عليها بكل بيوتها وبخط شيخنا قوله فائقة يريد فائقها في كثرة المسائل فهي أكثر منها إلا أنها فاقته في جميع الأشياء بل ألفية ابن معطى
فاقت ألفية ابن مالك في شئ آخر اه (قوله بسبق) بيان لطه التفضيل وكونه أفضل منه أولاً مسكوت عنه وأما جعل المعنى وهو
يسبق حائز تفضيلاً من كل وجه حتى في العلم فلا يناسب مدح الالفية (قوله هـ) والظاهر لا ينافي كون تضمين الفعل ظاهراً أيضاً
فاللام في الظاهر للكمال

أي الظاهر الكامل في
الظهور فلا ينافي كون
تضمين الفعل ظاهراً أيضاً
(قوله والظاهر أن في
بمعنى على) هذا مذهب
الكوفيين فانهم يضمون
الحرف ومذهب البصريين
تضمين الفعل كذا بخط شيخنا
والنحو علم بالحكام
مستنبطة من استقراء
كلام العرب أي أحكام
في ذواتها أو فيما يعرض
لها بالتركيب (قوله
وشبهه) كأن قصد فان
قلت لوقال واستقتر الخ لم
يحتل النظم قلت التضمين
أكثر فائدة أي استعين
مستخيراً مع أن الشيخ قد
يقصد تدريب المبتدئ
على المسائل الصعبة
(قوله والباء بمعنى في)
ويحتمل أن تكون
السببية ويراد بقاصد

(ونقضي رضا غير مضط • فائقة ألفية ابن معطى)
(وهو يسبق حائز تفضيلاً • مستوجب ثنائي الجبلا)
(والله يقضي جهات وأفره • لي وله في درجات الاستخاره)
قال فعل ماض لفظاً والمراد به الاستقبال ووضع الماضي موضع المستقبل وورد في كلام العرب كقوله
عز وجل أتى أمر الله ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن
مالك الطائي النسب الاندلسي الاقليم الجبلي المنشأ الدمشقي الدار وبها توفي لا تفتي عشرة لبسة خلعت
من شعبان سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جلة من
مبتدا وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحد فعل مضارع من حمد وربي مفعول والله بدل منه وخبر
مالك بدل بعد بدل ومصدلاً خال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفعول من الصفو
وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشراف مفعول بالمستكملين واستعين جلة معطوفة على
أحمد وما بعده محكي يقال الى آخر الخ وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى
على فان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدياً بعلى كقوله تعالى وأعانه عليه قوم آخرون
والله المستعان على ما تصفون إلا أن يجعل استعين مضمناً معنى فعل يتعدى بنى كاستخير وشبهه
ومقاصد التصوأي معظم التصو وجل مهماته والقصد في الشئ عدم الافراط فيه ومحوه أي مجموعة
وهو خبر عن مقاصد ومما يتعلق به والباء بمعنى في وتقرب الاقصى أي تقرب البعيد للفهام
والموجز الكلام الكثير المعاني القليل الالفاظ وتبسط البذل أي توسع العطاء والوعد المنجز
الموفى بسرعة ونقضي رضا أي تطلب الرضا من قارئها غير المشوب بالخط وفائقة منصوب على
الحال من فاعل نقضي وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما جائز ومستوجب
وثنائي مفعول بمستوجب والجبلة صفة والله يقضي أي يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة
والدرجات الطبقات من المراتب
الكلام خبر مبتدأ مظهر وهو على حذف مضاف ومما موصولة واقعة على الكلام والضمير العائد عليها
من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والأشياء
التي يتألف منها الكلام وهي الكلام ولوقال وما يتألف منها امرأه لما وقعت عليه ما لجاز ثم قال

التصويجه أي جميع مسائل التصو مجموعة بسببها أي تفهم إذا فهمت (قوله الجبلا) صفة مخصوصة أن كان الشئ يطلق على الذكر
بشراً وكاشفة أن لم يكن يطلق على الذكر بشر وهو قول الأكثرين أو مخصوصة مطلقاً أن أريد الجبيل الكامل (قوله يحكم) والمرد
يعطى بالفعل وبخط شيخنا على نسخته قال المكودي في الترح الكبير ورد علينا عام ٨٦٩ طالب من العراق إذا كرر أهل
العراق يزيدون في خطبة الأربعة يعني الالفية بيتاً ثامناً وهو فما بعد واجل من ذنبه • غير دعاء ورجاء به (قوله وما يتألف منه)
الضمير فيه يعود الى الكلام فقد جرى على غير من هوله ولم يبرزه لانه انما يجب الأبراز مع الوصف لا الفعل نحو زيد عمر وضارب هو
والتألف وقوع الالفه والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب إذا التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثرت فكل مؤلف مركب
من غير عكس واختلاف في الكلام عند الأصوليين هل هو حقيقة في القلي فقط أو في اللساني فقط ثالثاً فهمهما معا (قوله على حذف
مضاف) أراد الجنس فصدق بمضامين كهذا باب شرح الكلام ولا فائدة للتلاف في أنها حذفت دفعة أو تدريجاً إلا أنه على الأول

يكون من فوقه خلفا عن المضاعف الاول وهو باب وعلى الثاني خلفا عن المضاعف الذي يليه وقد غفل عن هذا من قال انه على الاول مجرور وقد بوجه بان كونه خلفا عن المضاعف الذي يليه أولى لانه مضاعف اليه بلا واسطة بخلاف المضاعف الاول ولانه لا يعد موايلاله وقد قال الباطم وما يلي المضاعف يأتي خلفا الخ والباب يذ كرو يؤث كدار ودائرة وبغل وبغلة وزوج وزوجة وقال وقاله ومنزل ومنزلة ألفاظ ثلاثة عشر ذكرها ابن هشام في شرح الدريدي عند قول ناظمها منزلة لا ختها يرضى بها لنفسه ذوارب ولا حجا وآل في الكلام للعهد أو للجنس وأما الاستغراق فبعيد لانه لم يتعرض الاعتريفة لكل فرد منه واضافته للتفيد أن له معنى آخر في غير النص وكونه يحسن السكوت عليه من أحدهما يستلزم الحسن من الآخر فلا حاجة للتكاف (قوله فالمثال تقيم الخ) قال شيخنا الخلاف لفظي فن حل المفيد على المفيد مطاقا قال تقيم ومن حله على الفائدة التامة جعله تحيلا بعد تمام التعريف (قوله جرف) بخط شيخنا لما كان الحرف قد يحتاج اليه في بعض تأليف الكلام بحيث لا يتم الكلام الا به جعل هذا الاعتبار جوا وقد تم الاسم على قسميه للاخبار به وعنه ولانه ذات أي قد يوضع للذات والفعل صفة أي دائما والذات أولى بالتقديم لان الفعل يستد اليها (قوله الكلم مبتدأ) قال شيخنا أولى الاعراب (٦) ان الكلم مبتدأ أو واحدة كلمة خبره واسم الخ خبر مبتدأ محذوف وأشار اليه

الموضع وتبعه الازهرى والمراد معقول كل واحد من الثلاثة في افراده فلذلك قال الشارح والمراد أسماء وأفعال وحروف وما رتب له الخطاب على المكودي لحفظ وقدم الكلام على الكلم لان اسكلام مركب ومعرفة المركب من حيث الجملة سابقة على معرفة البسائط ولان قبوده وجودية والمفردات قبودها عدمية والوجود سابق على العدم ومن قدم الكلم نظر الى انها أجزاء والجزء سابق على الكل في الوجود (قوله وليست على بابها) وجه القول بانها على بابها

(كلامنا لفظ مفيد كاستقيم • واسم وفعل ثم حرف الكلم)

قوله كلامنا يعني الكلام عند التعيين فاكتفى عن ذلك باضافته الى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو ناو وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالاشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة ومثل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماء كزيد ولذلك احتاج الى اخراج الثاني بقوله كاستقيم فالمثال تقيم للحدود فالشارح لا مثال بعد تمام الحد خلافا للمرادى. وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم الكلم مبتدأ أو خبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف ثم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر نسبة الحرف عن الاسم والفعل كما قبل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال

(واحدة كلمة والقول عم • وكلمة بها كلام قد يؤم)

أي واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنينه فلذلك قال واحدة وقال ابن معطى واحدا وقوله والقول عم يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماضى في موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديره عم جميع ما ذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك في اللغة لافى الاصطلاح كقولهم في لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجازا لا ابتداء بكلمة للتبويب لانه نوعها الى كونها احدي الكلم والى كونها يقصد بها الكلام وخبرها في الجملة بعد هاو بها متعلق بيؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال

(بالجر والتنوين والتداوأل • ومسند للاسم غير محصل)

ان الحرف بعد شبهه من الاسم والفعل لانه لا يفيد الاسناد أصلا فالمهلة معنوية ووجه ما ذكره الشيخ انه لا معنى للتراخي يعنى بين الاقسام وجوابه انه تراخي في الشرف لافى كونه قسمي (قوله كما قيل) بخط شيخنا القائل الشارح والمرادى (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر) يظهر ان المراد به الشرح الكبير فيفيد تقدمه على هذا الشرح الصغير بخلاف كلامه فيما ياتي في باب الصفة المشبهة فانه يقتضى تأخر الشرح الكبير كذا بخط شيخنا وقول العلامة الاشعري قبل الكلم افرادى أي يقال على القليل والكثير فيه نظر لان من قال افرادى ردوا عليه بأنه يلزمه أن يطلق على القليل والكثير فهو الزام فقط ولم يقل هو به واسم الجنس الجمعي ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء غالبا لا احتراز بغالبا عما فرق بينه وبين واحد بالياء كروم ورومى ثم التاء اما في المفرد أو الجمع هذا ما ذكره وجعل العلامة الاشعري غالبا قيده في كون الواحديات لا احتراز من كون الجمع بالتاء وقوله وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ادخال فن في فن وذلك اصطلاح المناطقة وبعضهم وهو العلامة ابن غازي أصلح هذا البيت بقوله واحدة كلمة وقد يؤم بها الكلام في اللغة وانقول عم قال الامام السيوطي في البهجة يعني أن القول لا يطلق الا على الثلاثة ويبحث معه القصار بانه لا يفهم من كلام الناظم فقوله وانقول عم يعني ما ذكره ولم يعم غيره أولا يعني ما هو أعم لكن هو كذلك في نفس الامر اذ يطلق القول على المركب الاضافي كغلام زيد وليس واحدا منهما ويصح كون عم أفعّل تفضيل أي أعم من الجميع (قوله وجازا لا ابتداء بكلمة الخ) الاولى ما قاله الاشعري من أنها قصيدة لفظها فهي معرفة وأجاب العبادي بأن المعنى نوع من الكلمة وهو لفظ كلمة (قوله بالجراح الخ)

الفروق بين العلامة والتعريف ان التعريف يحمل على المعرف حل موافقة بخلاف العلامة وقد ألف بعضهم كتابا في استقصاء تعاريف الاسماء والفعل والحرف ولم يعرف سيدي به الا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقال وقام والافعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء فثبت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال (قوله بتأفعلت) المراد به الفعل اللغوي وليس المراد به الفعل الاصطلاحي لئلا يلزم أن يكون عرف الفعل الاصطلاحي بقاء الفعل الاصطلاحي فيلزم الدور (قوله آتت) زعم السوادني في شرح الاسمومية تبعا لبعض النحاة انها اسم (٧) والاسم بعدها في نحو قامت هند يدل منها ثم هي للتأنيث دائما وكذا المتحركة كعلامة فهي للمبالغة والتأنيث كما حققه السمين في اعراجه وفي حاشيته على التسهيل (قوله ويجوز ضبطه) هكذا في خط ابن المؤلف قاله شيئا قال وقال بعض أشياخنا في نسخة ضبطها (قوله الثالث

يعني ان الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الاول الجرو وهو عبارة البصريين وبعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجرو بحرف الجرو بالاضافة والتبعية الثاني التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التكمين كرجل وتنوين التذكير كفه وتنوين العوض كيو مؤنث وتنوين المقابلة كسمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو احدى أخواتها الرابع آل وهي الالف واللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه بمند فان مسند يطاق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل في موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر منه ملق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال (بتأفعلت وآتت ويا فاعلى • ونون أقبلن فعل ينجلي)

يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء الاول تأفعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز ضبطه بالضم على أنها لا تمكلم وبالفصح على أنها اللصاطب وبالكسر على أنها المخاطبة وجميعها خاص بالفعل الثاني تاء آتت وهي تاء تأنيث فاعله الثالث يا فاعلى وهي ياء المخاطبة وتلحق الامر والمضارع الرابع نون أقبلن وهي نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الامر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر في كنهه وينجلي خبره وبتأفعلت متعلق بينجلي ثم قال (سواهما الحرف) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ أو الحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عندنا لما ظم يعني غير فاضاقتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشتركة بين الاسماء والافعال ومختص بالاسماء ومختص بالافعال أتى لكل واحد من الاقسام بمثال فقال (كهل وفي ولم) فهل مثال للمشترك وفي مثال للمختص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل ثم قال (فعل مضارع يلي لم كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة وكانت الافعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسميه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواته أفعال مبتدأ أو مضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلي لم لا مثال للمضارع المقترن لم اذ لو كان كذلك لقال كام يشم والماضي شمم بالكسر لانك تقول شمم هذه اللغة الفصحى ويقال شمم بالفصح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم ثم قال (وماضي الافعال بالتاء) يعني ان الفعل الماضي يمتاز عن المضارع والامر بصلاحيته للتاء وآل في التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال (وميم بالنون فعل الامر ان أمر فهم) يعني ان فعل الامر يمتاز بشيئين صلاحيته لنون التوكيد وهو ميم في قوله وميم بالنون وافهام الامر وهو ميم في قوله ان أمر فهم وآل في النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة ثم قال (والامر ان لم يكن للنون محل • فيه هو اسم مخصوص وجبيل)

يعني ان اللفظ اذا أفهم الامر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بضمه ومعناه اسكت وجبيل معناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله الا كون غير

(قوله يلي لم) من ولي الشيء يليه ولاية اذا تبعه على اثره ليس بينهما ما حيز قاله ابن غازي (قوله بالتاء) قيل صوابه بالتاءين أي تاء التأنيث وتاء الفاعل وأجيب بأن آل للعهد ورد بأنه ان كان المعهود تاء التأنيث خرجت تاء الفاعل وان كان تاء الفاعل خرجت تاء التأنيث وأجيب بان المعهود جنس التاءين المتقدم ذكرهما (قوله وميم بالنون) أي قبولها (قوله ان أمر فهم) أي من غير اداة ليخرج نحو لتضرب (قوله فهو ٢) أي لانه نعت لفعل وحق النعت أن يتصل بالمنعوت وهذا وان كان مع لومها لم يكن المعلوم قديين ناكدا فاقطع ما قبل ان هذا لا حاجة اليه لانه واضح (قوله وليس في هذا البيت زيادة) بل فيه التنبيه على اسهولة زوال ونحوهما

ولولا هذا البيت لتوهمت حرفيتا من قوله سواهما الحرف ويدخل في قوله هو اسم المصدر نحو ضرب زيد أو ان لم يمتل الا باسم الفعل كما ذكره المرادى وان خصص الشارح اسم الفعل (قوله المعرب) مشتق من الاعراب وهو في اللغة لمعان مناسبة للمعنى الاصطلاحي وهو تغيير أو اخر الكلم على انه معنوى واعتراض بما اذا كان أول حالته الرفع فيلزم أن لا يكون معربا في حالته الأولى وقد يقال انه تغير من الوقف الى الرفع وقيل الناظم جرى هنا على انه لفظي وليس هنا ما يدل عليه كاسيأتى ايضاحه (قوله من الحروف) يقتضى ان الحروف وضع قبل الاسم المبني وأجيب بجواز أن (٨) الواضع تصورا للحروف ووضع الاءاء المبدئية قبل وضع الحروف ثم وضع

الحروف فوقه الشبه باعتبار ما في الذهن هذا معنى ما قاله في البسيط وقد بينى الاسم لوقوعه موقع المصغر وهو المنادى المفرد العلم والتكررة المقصودة فانه وقع موقع الكاف لان المنادى مخاطب وفي حمل كلام المصنف على البناء الاصلى دون الجائز أو عليهما احتمالا والاول أظهر (قوله وكنيابة) أى وكشبه اسم ذى نيابة عن الفعل بحرف فيكون على حذف مدخول الكاف فلا حاجة الى أنه أطلق الملزوم على اللازم (قوله وكافتقار الخ) قال ابن عباس أحد مشايخ الامام السنوسى احتراز بقوله وكافتقار أصلا من افتقار غير مؤصل اه ولا بد من عدم المعارض واستشكله الفارمى بان كل اسم لا يخالو عن خاصية من خواص الاسم كالفاعلية والمفعولية فلا يتصور ومبنى وأجيب بان عوارض التركيب لا تعتبر لانها ليست في ذوات السكامة بخلاف الاضافة والتثنية فانها في المفردات

القابل للنون مما أفهم الامر يقال فيه اسم فعل لانه صرح بأنه اسم في قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بصه وحيل

• (المعرب والمبنى) •

قوله (والاسم منه معرب ومبنى • لشبه من الحروف مدنى)

يعنى ان الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لانه الاصل ومعرب مبتدأ خبره منه ومبنى مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه ولما كان المبني من الاءاء على خلاف الاصل وأنه لا يبنى الالة تبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب تبه على المقرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ما عارضه معارض كائى فى الاستفهام والشرط فانها أشبهت الحروف فى المعنى لكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة لان الاضافة من خصائص الاءاء فالغنى شبه الحرف ثم قال

(كالشبه الوضعى فى اعمى جئتنا • والمعنوى فى متى وفى هنا)

(وككنيابة عن الفعل بلا • تأثر وكافتقار أصلا)

فنوع شبه الحرف الى أربعة أنواع الاول الشبه الوضعى وهو ما أشبه الحرف فى كونه موضوعا على حرف واحد أو على حرفين وهو المشار اليه بقوله كالشبه الوضعى فى اعمى جئتنا أى فى الاءاء من قولك جئتنا وهما التاء ونافالتا مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها على حرف واحد ونامبنى ايضاً الشبه بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما أشبه الحرف فى المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى متى وفى هنا أى مامتى فأشبهت همزة الاستفهام اذا كانت استفهاما وان الشرطية اذا كانت شرطاً وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لان هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معانى الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتيبيه والخطاب الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الاسم يبنى اذا شبه بعض الحروف كاءاء الاءاء اشبهت ان فى كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله وكنيابة عن الفعل بلان تأثر فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لان الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد ان الشبه هو النيابة عن الفعل فكون الاءاء الاءاء نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بان واحتراز بقوله بلان تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه مؤثر للفعل الذى ناب عنه الرابع الشبه الاقتقارى وهو ان يكون الاسم مفتقرا الى غيره افتقاراً مؤصلاً كالموصلات وهو المشار اليه بقوله وكافتقار أصلاً واحتراز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار التكررة الموصوفة بالجملة الى ما بعدها فانه غير مؤصل اذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال

(ومعرب الاءاء ما قد سلم • من شبه الحرف كارض وسما)

انما آخر المعرب وان كان الاصل لان المبني محصور فبما ذكره ما عداه معرب وقوله ومعرب الاءاء

فأثر (قوله فاشبهت معنى حرف) أصل العبارة فاشبهت حرفا فى المعنى نازع بعض المحققين بانهم وضعوا للاشارة حرفا وهو اللام ما العهدية فانها للاشارة الذنبية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله عاملة غير معمولة) بحث فيه بقول الشاعر دعوت زال فلم ينزلوا وكانت زال عليهم أهم • فان دعوت عامل فى زال اه ويحاج بان التقدير دعوت فقلت زال فالذى فى محل نصب انما هو الجملة من زال وفاعله لا تزال فقط (قوله لان الفعل) قال الشيخ يحيى مراده اسم الفعل وقوله وما ناب عنه أى عن الفعل وهو الحرف والدليل على هذا قوله فان اسم الفعل هو المنصف بهذا الفعل وكذا يدل عليه قوله فكون الاءاء الاءاء الخ وقوله ولم يرد ان الشبه هو النيابة (قوله الرابع) جعل الموضع الانواع ثلاثة ولا يبنى على هذا الاختلاف شئى (قوله الى غيره) أى جملة بخلاف سبحان

(قوله وفعل أمر) قال بعضهم الامر مبني على ما يجوز به مضارعه آيا من يفهم وضربت مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف (قوله والرفع أقيس) للتناسب لان أول الكلام مر فروع ولانه الاكثر في كلامه (قوله أو مقدر) وهذا المقدر في قوة الموجود فهو كالضهير المستكن فاذا علمت هذا سقط ما تشق به العصام وزعم انه فطن لما غفل عنه سيديوه من حذف انفا على هنا حيث منع حذف الفاعل اه الشيخ يحيى بالمعنى قال الشيخ يحيى رويانا عن شيخنا الشيخ سعيد الجزائري عن شيخه الشيخ سعيد المقرئ عن ابن أبي جلال المايوري انه خطفه الجن ومكث مدة طويلة فجمع بعد طول قراءة أولاد فطمع الخير منهم ففرض فضيته على معلمهم فقال اذا سمعت بوجبة عظيمة فاعلم انه سلطان الجن فنادى بالشرع فسمع بعد ذلك (٩) فنادى فاحضر الجني فسل فقال هذا

قتل أخى فقال الانسى
ما قتلت الاحبة كالفقه
شيخ الجن فاستفتى الشيخ
المؤدب المسد كوروكان
كبير السن فرفع حاجبيه
بيده وقال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
من تطور على غير شكله
قدمه هدر فالزم الجني بحمله
لا هله فامتثل فوجهه الى
أهله وهذا استدعال في هذه
الواقعة اه فانت ترى
التطور يدور الدماء فكذلك
الوار والياء صار كصورة
حرف ساكن لتي حرفا ساكنا
فاهدر بالحذف اه باللفظ
الاقولى فكذلك الواو الخ
(قوله وكل حرف الخ) وانما
لم يخرج عن أصله لانه
لا يتعاقب عليه من المعاني
ما يحتاج الى الاعراب
واعترض بخوم فانها المعان
واجب بان الحرف انما
يجي به في الاصل ليدل على

ما قد سلمنا يعني ان ما سلم من شبه الحرف في الواجهة المذكورة هو معرب ولما كان المعرب على قسمين
ظاهر الاعراب ومقدرة أى بمثال ظاهر من الاعراب وهو ارض ومثال من المقدرو هو سما
مقصودا وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم ثم قال (وفعل أمر ومضى بنيا) لما فرغ من مبني
الاسماء ومعربها شرع في مبني الافعال ومعربها وبدا بالمبني منها وهو فعل الامر والماضى فالماضى
مبني على الفتح نحو ضرب والامر مبني على السكون ان كان صحيح الا تخر نحو ضرب أو على حذف
آخره ان كان معتل الا تخر نحو غروراءم واخش ويجوز في قوله ونهى الرفع والجر والرفع أقيس لان
التقدير وفعل أمر وفعل مضى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف
المضاف وترك المضاف اليه على جره دلالة ما تقدم عليه وعلى كذا الوجهين فالالف في قوله بنيا
للتنبية ثم أشار الى المعرب من الافعال بقوله

(وأعربوا مضارعا ان عربا من فون توكيد مباشر ومن فون اناث كبير عن من فتن)
يعني ان الفعل المضارع يعرب بشرط ان يعرب من فون الاناث نحو الهندات يرعن وفون التوكيد
نحو هل تقوم ولما كان فون الاناث لا يكون الا مباشرا للفعل لم يقيد ولما كان فون التوكيد يوجد
مباشرا للفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا به على ذلك بقوله مباشر
وفهم منه انه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بلفظ نحو هل تقوم
أو مقدر نحو هل تقوم يازيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر فون محذوفة لاجتماع الامثال ثم
انتقل الى الحرف فقال (وكل حرف مستحق للبناء) يعني ان الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية
بذلك لانه لا يلزم من استحقاق شئ لشيء وجوده فيه فان الشئ قد يكون مستحقا للشيء ويمنع منه ثم قال
(والاصل في المبنى أن يسكن) أصل كل مبني اما كان أفعلا أو حرفا ان يبنى على السكون ولا ينتقل
عنه للحركة الا لموجب من تعذر أو غيره وقوله

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم • كائن أمس حيث والساكن كم
أى ومن المبنى ما يبنى على الفتح كائن أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فأمس مبني
وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كانت استفهاما أو ان الشرطية ان كانت شرطيا
وبنيت على حركة تعذر السكون وكانت فتحه اما لحظها واما اتباعا لحركة الهمزة وأما أمس فأمس وبنيت
لشبهها بالحرف لتضمن معنى آل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسنا

(٢ - مكدوى) معنى واحد لا غير هذا حاصل كلام المرادى (قوله لانه لا يلزم) جوابه ان الواضع حكيم يعطى الاشياء
مستحقها فيلزم من استحقاق الشئ حصوله سلمناه لكن يلزم قبول الحصول من الشبه في قوله مبني اشبه لانه اذا بنى الاسم لشبهه به
لزم ان يكون هو مبنيا وسبقول وكل مضمر له البناء يجب فبالاولى المشبه به فان قلت المشبه لا يعطى جميع احكام المشبه به قلت ذلك
مصحح في بعض المواضع دون بعض وفائدة ذكر الاستحقاق ان البناء لا بالاصالة للشبه شئ وقال ذلك الشارح لانه كان مستحقا لا وفاق
وكتب وقف ومنع منها ظلم كما ذكره شيخنا وأصله ابن غازي بقوله والحرف مبني وأصله البناء (قوله ومنه ذو فتح الخ) هذا الترتيب
مقصود فقدم الخفيف ثم الثقيل ثم الاثقل ولا يعترض بتأخر الاخف لانه صرح بأصلية قبل (قوله تضمن معنى آل) أقول ان أمس
هذه متضمنة معنى آل الههدية وبها تعين الزمان ليوم سابق يلى يوم التكلم ولا تظهر معها آل لانها مشربة وما أشرب لا يظهر وأما
أمس غير المتضمنة فهي لزمان سابق مجهول ويدخل عليها آل فتعني لزمن معهود بينك وبين مخاطبك وليست مثل الاولى لانها اليوم
الموالى ليومك بخلاف هذه والغزفيها العزيزين السلام بقوله اذا نسكرت تعرفت أى اذا خلعت من آل واذا تعرفت تسكرت ولم بين
غدا لدم تضمنه معنى العهد (قوله ذهب أمسنا) أى من حيث الجملة والافليست هي الاولى لانها لاتضاف كالعلم أو كالحمل بال

(قوله لا تعذر السكون) أي لان العلامة الاولى أقوى ولم يقل ذلك في ابن لانها لا تستعمل معرفة فان قلت لم بين ابن على التكرار لالتقاء الساكنين كما في أمس (١٠) ولم بين أمس على الفتح اتباعا للهمزة أوله فقلت قال شيخنا لما سأله عنه هذه تعاليل بعد

الوقوف لا تطرد وقد يقال الساكن في أمس حاجز حصين ففتح الاتباع وأما في ابن فغير حصين فلم يمنع الاتباع (قوله وكانت كسرة الخ) لا يناقض نفي تعليل البناء على الحركة بالتقاء الساكنين لانه لا يلزم من نفي اعتباره في الاول نفي اعتباره في الثاني ويحتمل انه علل بناءه على حركة الاول لانه لو علل بالثاني فيه وفي كونها كسرة لكان شبه تكرار كذا قبل وما قد مضاه اولى وأضعف من هذا أن قوله وكانت كسرة الخ من تمام كلام البعض المخالف ويعنى به المرادى اذ لا يوجد تعليل للكسرة غيره (قوله ان كانت خبرية الخ) وقيل بنيت كم الخبرية لتشبهها بالحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يوضع ذكره الازهرى رحمه الله (قوله والرفع الخ) اعلم أن الحرف عرض والحركة عرض آخر وكل منهما قائم بمحل متفادى بان لا على معنى الالتصاق (قوله على ألقاب الاعراب) كذا عبر غير واحد والاولى التعبير بالانواع لان اللقب يرادف الملقب والرفع لا يرادف الاعراب بل هو أخص منه ويحاج بان على حذف مضاف أى ألقاب أنواع الاعراب وقوله اجعلن اعرابا على

لا تعذر السكون خلافا ليهضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة افتقارا لازما وبنيت على حركة تعذر السكون وكانت ضمة تشبهها بقبل وبعد وقوله والساكن كم مثال للمبنى على السكون وهو المنبى عليه قبل بقوله والاصل في المبنى ان يسكن وبنيت لتضمينها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين ان كانت خبرية أو بالجل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال (والرفع والنصب اجعلن اعرابا • لاسم وفعل لمحولن اهابا)

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الاعراب بالنسبة الى الاء والافعال وهى على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل ومثل للفعل فقال لمحولن اهابا وهو مضارع هاب من الهبة ومختص بالاسم وهو الجرم واليه أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) ومختص بالفعل وهو الجرم واليه أشار بقوله (كأقد خصص الفعل بان يعجزما) وقوله (فارفع بضم وانصب ففتحوا جر • كسرا كذا كرا لله عبده يسر)

يعنى ان أصل الاعراب أن يكون بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً ثم مثل بقوله كذا كرا لله عبده يسر فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول به كذا وهو منصوب بالفتحة وبسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تم علاماته الاعراب الاصول بعلامه الجزم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التى ذكرها هي الاصول فى علامات الاعراب وغيرها من العلامات اغاها بالنيابة والى ذلك أشار بقوله (وغير ما ذكر ينوب) ثم أتى بمثال وهو (نحو جأ أخو بنى عمر) فأنشأ فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع فى مواضع النيابة فقال (فارفع بواو وانصب بالالف • وانجر بياء مامن الاءما أصف)

يعنى أن الواو تنوب عن الضمة والالف عن الفتحة والياء عن الكسرة فبما أصف لك أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهو ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله

(من ذاك ذوان محبة أبانا • والفم حيث الميم منه بانا)

فقوله ان محبة أبانا أى ان أظهر محبة نحو جأ فى ذوال مال أى صاحب مال ورأيت ذمالا ومررت بذي مال واحترز به من ذو معنى الذى فى لغة طائى فان الاشهر فيها ذوالواو فى جميع الاحوال وقوله والفم حيث الميم منه بانا أى اذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك واحترز به من فم بالميم فانه يعرب بالحركة نحو هذا فكن ورأيت فكن ونظرت الى فكن ثم أشار الى الاربعه الباقية من الاء الستة فقال (أب أنخ حم كذا كهن) فاب مبتدأ وأنخ وحم معطوفان عليه مجذوفان بالواو وكذا خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أى وهن كذا فتقول هذا أولك ورأيت أخاك ومررت بمحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت الى هنيلك والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقيم كالفرج ثم أشار الى أن هذه الاء الستة فيها لغات أخر غير الاعراب بالحروف فقال

(والنقص فى هذا الاخير أحسن • وفى أب وتالييه يندر • وقصر هامن نقصهن أشهر)

يعنى أن النقص فى هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من اعرابه بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء مبرأ وان النقص فى أب وأنخ وحم يقل والنقص فيها أشهر من النقص فى النقص قوله بابا اقتدى عدى فى الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم فى المثل مكره أخاك لا بطل فإخاك مبتدأ ومكره خبر مقدم وقوله وفى أب وتالييه

ظاهره على أن الاعراب لفظى أو علامة اعراب على أنه معنوى وقوله فارفع الخ تفصيل والياء فى قوله بضم على أنه معنوى يندر دلالة أوله صاحبة وعلى أنه نغضى وأنه عين الضمة للتصوير (قوله نمر) ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث لانه علم لقبيلة (قوله ستة)

وقال الفراء والزجاج خمسة وأسقطا الهن وقال الجوهرى فى كتابه فى النحوسبعة وزاد من فى الحكاية تقول لمن قال جاء رجل منو
ولمن قال رأيت رجلا منا ومن قال مررت برجل منى وردت بوجهه فى المطولات وهذه الأسماء تستعمل مفردة ومضافة الأذولا
تستعمل المضافة الى اسم جنس ظاهر وقد تقع مضافة الى مضمحل كقوله صلى الله عليه وسلم (١١) اللهم صل على محمد وذويه اه

رمى (قوله بالالف الخ)
أعطوا المثنى الالف رفعاً
لانه ثقيل والالف خفيفة
ولذا أعطوه الياء فى الجر
وصديقه فلم يبق للجمع الا
المواو أيضاً الجمع خفيف
لقلته بخلاف المثنى لان
كل جمع متضمن لاثنتين ولا
عكس فكان المثنى أكثر
قبل المثنى أولى من التثنية
لانها مصدر ورتبان التثنية
فى الاصطلاح اسم للمثنى
قال المرادى واختلاف فى
تثنية المركب تركب مزج
يعنى على لغة من أعرب
وأما من يبنى فلا تثنية
اجماعاً على أبو جابر
اه من ابن غازى (قوله
اذ بمضمحل الخ) انما أعربا
بالحرف مع الاضافة للمضمحل
لان الاضافة للمضمحل فرع
والاعراب بالحرف فرع
فاعطى الفرع للرفع وأعربا
بالحركات مع الاضافة
للتظاهر لان الاضافة
للتأثير أصل والاعراب
بالحركات أصل فاعطى
الأصل للأصل قال الامام
السيوطى فى البهجة
(فرع) المثنى اذا معنى به
يبقى على حاله قبل التسمية
وقال البكري فيه لغتان
الاولى هذه والثانية أن
يجعل كعمران فعرب
اعراب ما لا ينصرف للعلية

يندر يعنى أن النقص يقبل فى تالي أب وهما أخ وحم وفاعل ينذر ضمير يعود على النقص وقصرها
مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على افعال التفضيل وذلك قليل ثم
قال وشرط هذا الاعراب أن يضمن لاء (الباء) الاشارة بهذا الى الاعراب بالحروف يعنى ان هذه الأسماء
بشرط فى اعرابها بالواو ورفعاً بالالف نصباً بالياء جراً أن تكون مضافة الى غير ياء المتكلم نحو قام أبو
زيد ورأيت أمه ومررت بحميد فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب
ورأيت أمه ومررت بحم وان كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الأسماء
الظاهرة المضافة الى ياء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف
والتقدير أن يضمن لسائر الأسماء لاء (ياء) ثم مثل بقوله (كنا أخواناً بيلك ذا اعتلا) فاخو مضاف الى أبيل
وأبي مضاف لكاف الضمير وذامضاف الى اعتلا وهذه الامثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لان
غير ياء المتكلم اما ظاهر أو مضمحل واما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الالف عن
الضمه والياء عن الكسرة والفحة وذلك فى المثنى وما ألحق به وهو كالا وكلا واثنان واثنان الى
هذا أشار بقوله (بالالف ارفع المثنى وكلا • اذ بمضمحل مضافاً وصلاً)

(كلتا كذا) اثنان واثنان • كابنين واثنتين بجران
(وتخلف الباءى جميعها الالف • جراً ونصباً بعد فتح قد ألف)

المثنى هو الاسم الدال على اثنتين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فقوله بالالف ارفع
المثنى يعنى ان الالف تكون علامة للرفع فى المثنى نحو قال رجلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعنى
أن كلا يرفع أيضاً بالالف كالمثنى لكن بشرط اضافته الى المضمحل الى هذا أشار بقوله اذ بمضمحل مضافاً
وصلاً وفهم من عطفه كلا على المثنى ان كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما وقيد
بإضافته الى المضمحل احترازاً من المضاف الى الظاهر فانه يعرب حينئذ بحركة مقدرة فى الالف ومضافاً
حال من الضمير المستتر فى وصل ومضمحل متعلق بوصول والتقدير اذا وصل بمضمحل فى حال كونه مضافاً اليه
أى الى المضمحل وقوله كلتا كذا أى كلتا مثل كلاً فى أنه يرفع بالالف بشرط اضافته الى المضمحل وفهم
أيضاً من قوله كلتا كذا أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذا خبره
وقوله اثنان واثنان كابنين واثنتين بجران يعنى ان اثنتين واثنتين يرفعان بالالف كالمثنى من غير
شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقى وهما بنان واثنتان وانما حكم على كلا وكلتا واثنتين واثنتين انما
ليست مشناه حقيقة لانها لا تصلح للتجريد وعطف مثلهما عليها وقوله وتخلف الباءى جميعها الالف
البيت يعنى ان الياء تخلف الالف فى الجر والنصب فى جميع ماذ كرفسكون الياء علامة للجر والنصب
نحو مررت بالزيدين والاثنتين كاليهما ورأيت الهنديين والاثنتين كاتيهما وقوله بعد فتح قد ألف يعنى ان
الباء فى الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح المفعول به وقصر الباء ضرورة ونصب جراً ونصباً على اسقاط حرف الجر رأى فى
فاعل تخلف والالف مفعول به وقصر الباء ضرورة ونصب جراً ونصباً على اسقاط حرف الجر رأى فى
جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هذه الاشياء مجرورة
ومضمومة وفى جميعها و بعد فتح متعلقان بتخلف ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن
الكسرة والفحة وذلك فى جمع المذكور السالم وما ألحق به والى ذلك أشار بقوله

(وارفع بواو وبياء الجر والنصب • سالم جمع عام ومذنب)
(وشبهه ذين وبه عشر ونا • وبابه الحق والاهلونا)

والالف والنون (قوله وعطف مثله عليه) لا يستغنى عنه بما قبله لانه ينفرد باخراج القمرين وما قبله يخرج اثنتين (قوله مضافاً)
أخرج ما اذا وصل بمضمحل ولم يضاف له نحو الزيدان هما كلا الرجلين والهنديان هما كلتا المرأتين كذا نقل الشيخ يحيى عن بعض شيوخ
شيخه (قوله جمع عام) لم يقل جمع عام واعتراض به ابن هشام لعدم اللبس وقد ذكر ابن هشام القاعدة فى تذكرته

(قوله عالمون) افتى الشيخ السنومى انه جمع حقيقته فراجعه وعالمون بالفتح جمع لعالم به وبالكسر جمع لعالم به ونقل ان الاله بالجمع اسم لما سوى الله ايضا (قوله عليونا) اسم لاهلى الجنة أى لمجوع أعلى الجنة وان اتسعت أما كنه (قوله ارضون) جعله بعضهم من غير باب سنين ولم يعتبر تغييره ومن اعتبر تغييره جعله من باب سنين ولم يستوف شروط بابيه ومعنى شذوذ خروجه عن القياس الأول والثانى فخص باسم الشذوذ قال الشاطبى جمع هذا الجمع لانه مما يورد فى مقام التجب والاستعظام ونقله البكرى (قوله لا يمنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء) هو معنى قولهم ليس من باب افعال فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يتوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وقيل اه وملى ولا يضر كون اللفظ منقولا عن مؤنث فلو سميت رجلا برب وبسعدى وأمعها لقلت فى الجمع ز ينبون وسعدون وأمعون اجماعا كما فى شارح التسهيل ولا يرد فى تعريف الشارح المذكور دخول أحرلا لان منع دخوله اذ لا يقال فى جمع حراء حراوات الا ان سمي بمؤنث وأجاز (١٢) ابن كيسان حراوات كأنقله الرضى أى وان لم يسم به مؤنث كما أنه أجاز أحرون

ودخل فى تعريف الشيخ المذكورى افعال التفضيل فانه يجمع وقد أجاب السهلبى فى الروض عن كونهم اشترطوا العلية فلما وجدوها أزالوها بالجمعية وأيضاً قد جمع الوصف وهو نكرة فما الفرق بان الواو نذل على جمع المذكور هو فى الافعال أصل وحل عليها الاوصاف فجمعت بالواو وكان الوصف فرعاً لان واوه حرف وواو الفعل اسم والاسم أصل والنكرة الجمادة لاتشبه الفعل ولا الوصف فنعت وانما اشترطت العلية لتؤثر على معنى هذا الخاص والنكرة لاسمى لها خاص فان أدات بالسمى الخاص كانت فى قوة وصف فسميت الجمعية والتصغير يسوغ الجمعية ونبه على شروط الجمع بالمثال ولم ينبه على

(أرلواو عالمون عليونا • وأرضون شذوا والسنونا)

(وبابه ومثل حين قد يرد • ذا الباب وهو عند قوم بطرد)

يعنى ان جمع المذكور السالم يرفع بالواو ويجوز نصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط فى مفردة ان يكون علما المذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط فى مفردة ان يكون مذكرا عاقل خاليا من تاء التأنيث لا يمنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء أى عتال من الاول للاول وهو عامر والثانى للثانى وهو مذنب وقوله وشبه ذين يعنى شبه عامر ومذنب فى كونهما على ما ذكره وواو متعلق بارتفاعه وبما يتعلق بأجره وأبانه وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جازع عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العالمين فهو أيضاً من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور بالهطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا هذه هى الكام التى ألحقت بجمع المذكور السالم فى الأعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرين وهو اسم جمع لانه لا مفردة من لفظه وبابه يعنى ثلاثين الى التسعين ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ والا هلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة واولو وهو اسم جمع لانه لا مفردة من لفظه وعالمون وهو أيضاً اسم جمع لا مفردة من لفظه وليس جمعا للعالم لان عالمنا اعم وعليون اسم لاهلى الجنة فهو مفرد فى المعنى جمع فى اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذوا جمع لأرضون ووجه شذوذ انه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلى وعوض منه تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلى فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها فى التصغير غير فى قولهم أرضه فشد على هذا جملة فى موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون فى حال كونه شاذاً والسنون وبابه يعنى كل ما حذف من مفردة حرف أصلى وعوض منه تاء التأنيث كعزبن وثببن وسنين ووشبن وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بهذا الى سنين وبابه يعنى انه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث فى النون ولا تحذف النون للإضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنتين يوسف فى إحدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعنى ان هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله دعانى من نجد فان سنبه • لعين بن أشيبا وشيدنا مردا

شروط المثني لان مقصوده هناك اعرابه فقط (قوله منصوب بأحد العالمين) ثنى باعتبار جعل أحرر وانصب شيأ واحداً والا ثم خفة العوامل ثم رأيت نسخة شيخنا العوامل (قوله اسم) أى اسم جمع للعاقل هذا هو الظاهر وأما كونه اسما لجمع عالم مطلقا فبرده التعليل بكونه خاصا بالعلاء انظر السنومى (قوله فيما حذف من مفردة حرف أصلى) صوابه فى كل ثلاثى حذف لاه أو فيما حذف لاهه ويكون مامرا اذا بها الثلاثى (قوله تاء التأنيث) صوابه ها التأنيث (قوله وعدة) صوابه وعضة قال ابن هشام ولا يجوز ذلك فى نحو قرعة لعدم الحذف ولا فى نحو وعدة وزنة لان المحذوف الفاء ولا فى نحو يدودم لعدم التعويض (قوله يعنى كل ما خ) فيه مامر (قوله كعدين) صوابه كعدين (قوله هذا الاستعمال يطرد عند قوم من العرب كقوله دعانى من نجد الخ) خص الكلام باب سنين وجعل معنى الاطراد القياس فى باب سنين أى وهو عند قوم يطرد فى جميع باب سنين هذا ظاهر كلامه والحاصل انه يصح كذا كرا الشيخ يحجى تفسير ذا الباب بالجمع ومحقاقه أو بالمحققات أو بنوع من المحققات وهو باب سنين وهذا الأخير عليه شراحه فعلى تفسير الباب بكل الباب يكون معنى قوله وهو عند قوم يطرد أنه مقياس وعلى تخصيص الباب باب المحققات أو باب سنين فقط فيجتملى أن يفسر الاطراد

بالقياس فما يخص به ويحتمل أن يفسر الاطراد بعمومه بقية الابواب ثم قال اعراب المحققات كمين أن يقال جاء أولين العلم في أولو العلم وما أظنه سمع وهو بعيد إذ لا فرق في القياس بين لازم الاضافة وغيره وفي تصغيرها كلام حسن في حاشية التسهيل (قوله فافض الخ) هذه حركة حرف من بنية الجمع لا حركة بناء كانوا هم (قوله وقد جاوزت حد الاربعين) لا يراد به يحتمل اعراب حسن لان الائمة صرفوا اللغة من خارج وأنواعها من كلامهم (قوله والملحق به) فيقال اثنين بالقض (قوله يذرى الشعراء) كذا بخط ابن المؤلف وفي نسخة يبتنى قرره شيخنا (قوله وما بنا) قال السيموطي في التكت فيه أمور الاول أورده عليه أنه لا بد أن يقول مزيدتين كافي التسهيل والعمدة والكافية الكبرى ليخرج نحو آيات وقضاة وأجاب ابن هشام وغيره (١٣) بأن ذلك مستفاد من قوله بتا إذا قدرت

الباء للاستعانة أي وما أستعين على جمعه بألف ونا، وانما يتبعه الاعتراف إذا قدرت له صاحبة أي وما جمع مصاحبا للألف والتاء قال ابن الصائغ وانما قيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا لتوهم أن الباء للمصاحبة وذكر السوداني أن الذي يجمع بالألف والتاء قياسا خمسة ما فيه تاء التانيث مطلقا وعلم المؤنث مطلقا أي سواء كان ذاتا أم لا وصفه المذكر الذي لا يعقل كأيام معدودات وأشهر معلومات لا المؤنث كأيام والعاقيل كعالم مصغر المذكر الذي لا يعقل كدرهمات واسم الجنس المؤنث بالألف نحو حبل وبهمى وصحراء وتظهرها أبو اسحق في شرح الالفية فقال وقسه في ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذامس للناقل

ثم قال (وفون مجموع وما به التحق • فافض وقل من بكسره نطق) يعني ان فون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قبل قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله وماذا يذرى الشعراء منى • وقد جاوزت حد الاربعين (وفون مائتى والملحق به • بعكس ذلك الاستعمالوه فانتبه) يعني ان فون المائتى وما ألحق به بالعكس من فون الجمع فكسرها كثير وقصها قبل قيل وهو لغة مع الباء وقيل مطلقا ومنه قوله أعرف منها الجيد والعينانا • ومخيرين أشبهنا ظيما نا وقوله فانتبه أي لما استعملته العرب من الفرق بين فون الجمع وفون التثنية ومن مواضع النيباية أيضا نيباية الكسرة عن الفضة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله (وما بنا وألف قد جمعا • يكسر في الجرو في النصب معا) (كذا أولات والذي اعماد جعل • كاذرات فيه ذا أيضا قبل) يعني ان المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فته قول مررت بالهندات ورأيت الهندات وانما نصب بالكسرة مع تأتى الفضة لاجل جمع المذكر السالم لانه فرع عنه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله كذا أولات البيت هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الاول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفردة من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجوز وينصب بالكسرة كقوله تعالى وان كن أولات حمل الثانية ما سمى به من جمع المؤنث السالم فيجوز وينصب بالكسرة واليه أشار بقوله والذي اعماد جعل الخ فتقول في رجل اجمعه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرات امم موضع بان شام وذاته مجمعة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسماء قد جعل وفي جعل ضمير متعاند على الموصول واسماء فعول ثان يجعل وكاذرات متعلق يجعل أوفى موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذامبتدأ وهو إشارة الى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو رجل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقيل والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول والرباط الضمير المجرور وبني وهو متعلق بقيل وتقديره والذي جعل اسماء من جمع المؤنث السالم كاذرات قبل فيه هذا الاستعمال وهو رجل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيباية الفضة عن الكسرة واليه أشار بقوله (وجر بالفضة ما لا يندرف) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفضة ولم يذ كر الرفع والنصب لانه على الاصل السابق ولما كان جره بالفضة مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عليه أل أشار الى ذلك بقوله (ما لم يضاف أو يلب بعد أل ردفي) فتشعل أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردفي تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيًا للفعول

قال الراعي وأورد على الناظم أن الذي جمع بهما هو المفرد وأجاب بعض الشيوخ بان المجموع هو المفرد بقيد ضم غيره اليه لا المفرد قبل ذلك ولو كان الايراد ناهضا لاوردوه في المائتى والمجموع والاولى في تقريره هكذا وجع ما جمع بألف ونا، ونقل عن ابن هشام وهذا أظهر من تقرير السيموطي وما أستعين على جمعيته أي الجمعية الواقعة فيه بألف ونا، (قوله معا) أي جميعا والمعية في ثبوت الحكم (قوله كاذرات) جمع أذرة وأذرعته جمع ذراع (قوله أوفى موضع الحال) هو اولى وفي منع أذرات من التنوين مع الفتح والكسر نظر لان منع الصرف لا يحذف تنوين التمكين ووجود الكسر مع عدم التنوين ممتنع في كل ما يوههم اضافة ويمكن

الجواب عن الامرين

(قوله واجعل لتعريفه لان الخ) جعلها بعضهم ثلاثة باعتبار الضمائر وبعضهم خمسة باعتبارها مع حروف المضارعة وبعضهم سبعة لان التاء في تفعلان اما الخطابين أو مخاطبتين (١٤) أو غائبين تضم هذه الثلاثة الى البقية ويصح جعلها ستة يجعل التاء في تفعلان

اما للخطاب أو للغيبة يضم هذان للاربعة الباقية (قوله على حذف مضاف) أى على أن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظى فلا يقدّر مضاف الا أن يجعل الاضافة بيانية لكن لا حاجة حينئذ الى تقدير مضاف (قوله لتروى) اللام لام الجود أو اشار به الى الحديث المؤمن لايمن نفسه أى لا يفعل ما يوجب له الهون وله تأويل آخر وهو أنه لا يسلم لمن يمينه بل يمتنع وفيه تأويل ثالث لم استحضره اه شيخنا واعلم انه ليس المراد بقوله وحذفها انها لا بد أن تقدر ثم تحذف بل المراد عدم الاتيان بها (قوله مكارما) الالطف أن يجعل ظرفا للمبالغة وأبلغ منه أن يجعل مفعولا قال البكرى هو على حذف مضاف أى درج أو منازل الكرم والمسكارم جمع مكرمة (قوله قصرا) سمي مقصورا لان الحركات قصرت في خيام الحروف وبحث الازهرى في تعليلى المنقوص مردود بان علة التسمية لا يجب اطرادها وانما قدر جميع الاعراب فى الالف لانه هو الذى لطيف لا يحمل

وما فى موضع رفع نيابة عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما فى موضع نصب على انه مفعول به وما فى قوله ما لم يصف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال ومن مواضع النيباء نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والقحوة وذلك فى خمسة أمثلة من الفعل واليه أشار بقوله (واجعل لتعريفه لان النونا • رفعا وتدعين وتساؤلونا) (وحذفها للجزم والنصب معه • كالم تكوفى لتروى مظله)

يعنى أن علامة الرفع فى هذه الامثلة الثلاثة هى النون وهذه الامثلة الثلاثة فى اللفظ وفهم من قوله لتعريفها أكثر وتبلغ بالاستقراء الى غناية لان يفعلان شامل لما كان ألفه ضميرا نحو الزيدان يفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكارنى البراغيث وتضمن أيضا تفعلان بالتاء فانه شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضا ضميرا نحو أنما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان وأما تسألون فيكون واو ضميرا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لانه شبهه وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون بسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه الا ضميرا فلهذه غناية أمثلة فى التقدير وان كانت ثلاثة فى اللفظ والنون مفعول أول باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لتعريفه لان وتدعين وتساؤلون وقوله وحذفها للجزم والنصب معه أى علامة وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله كلم تكوفى ومثال للنصب وهو قوله لتروى ومظلمة يجوز فى لامه القح والكسر والقياس القح واعلم أن علامات الاعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك فى الاسماء والافعال المعتلة وبدأ بالاسماء المعتلة فقال

(ومم معتلا من الاسماء • كالمصطفى والمرتى مكارما)
(فالاول الاعراب فيه قدرا • جبعه وهو الذى قد قصرا)
(والثان منقوص ونصبه ظهر • ورفعه ينوى كذا أيضا يجر)

يعنى ان ما كان من الاسماء حرف اعرابه ألف قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتضى سمي معتلا وليس من الاسماء ما حرف اعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلا مفعول ثان وموصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ومن الاسماء متعاقب بسم ثم ان القسم الاول من المعتل وهو ما حرف اعرابه ألف لازمة بقدر فيه جميع الاعراب أعنى الضمة والقحوة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله فالاول الاعراب فيه قدرا جبعه البيت ثم نبه على القسم الثانى بقوله والثان منقوص البيت يعنى أن القسم الثانى من المعتل سمي منقوصا وتظهر فيه القحوة فى حال النصب لحقتها فى الباء نحو رأيت القاضى وتنوى فيها الضمة والكسرة فى حال رفعه وجره لتقلها فى الباء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار الى المعتل من الافعال بقوله

(وأى تفعل آخر منه ألف • أو واو ياء فعتلا عرف)
(فالالف انوفيسه غير الجزم • وأبد نصب ما كبد عوبرى)
(والرفع فيها الفوا وحذف جازما • ثلثا هنن نقض حكما لازما)

يعنى أن المعتل من الافعال ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يفرزو وما آخر

شيئا وقد أبدع بعضهم حيث شبه نفسه بالالف فى عدم التحرك فقال سلم على المولى البهاء وصف له • آخر شوقى اليه واننى مملوكه أبدا يجر كنى اليه تشوقى • جسمى به مشطوره منه وكه لكن نخلت لبدعه فكانتى • ألف وليس بممكن تحريكه (قوله وأى فعل) لا يصح جعل أى موصولة لان أيا الموصولة لا تضاف الى النسكرة وانما تضاف الى معرفة كما أتى فى قول المصنف واخصص بالمعرفة موصولة يافعين كونها مترطبة (قوله فالالف) أى اقصد الالف انوفيه

(قوله وكان بعده مقدرة) أي لان أيا الشرطية لابد لها من فعل شرط وقد اعترض عليه بأمور الأول ان قوله مفسرة يقتضى انها لا محل لها وجوابه ان اطلاق المفسرة على خبر ضمير الشأن بالمعنى اللغوي فهو اطلاق آخر غير المفسرة المذكورة في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالجمله المفسرة لضمير الشأن لها محل لانها خبر وما يجب التنبيه له معرفة الاصطلاح في كل باب وأما قولهم المفسرة لا محل لها ففي غير هذا الباب الثاني ان قوله ويحتمل أن تكون ناقصة يقتضى أن الثانية (١٥) تامة وليس كذلك وجوابه ان

معنى قوله ويحتمل أن تكون ناقصة أي ناقصة غير شائبة فلا ينافي ان الثانية ناقصة فحاصل معنى كلامه انها تحتمل أن تكون ناقصة شائبة أو ناقصة غير شائبة الثالث انه لم يتعرض لخبر المبتدأ وهو أي وجوابه أنه تركه لانه في مقام التعايم للمبتدئ فلا يناسب ذكره لخفاؤه وللخلاف فيه (قوله ثلاثهن) من اضافة البعض الى الكل والمراد بالثلاث الا حرف وضميرهن للافعال (قوله وما الموصوفه) هذا أولى من التمثيل بمن وما شرطيتين أو استغفها ميتين فانها يردان على التعريف لان من وما الاستغفها ميتين موضوعتان للطلب أو لحالة يلزمها الطلب كما قيل فلا يكون معناهما انسان وشئ ويحجب بمنع ذلك بل من وما الاستغفها ميمان موضوعتان لانسان وشئ مطلوب تعيينهما وظاهر كلام الناظم ان علم الجنس نكرة كاسامة

آخره بانه مخبري وجميع ذلك يسمى معتلا وأي فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شائبة وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستكن في كان الشائبة المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغز بيعة والفاء جواب الشرط وفي عرف ضمير مستتر نداء على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله فالألف انوفيه غير الجزم يعني ان ما آخره ألف من الافعال المعتلة ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف مخوز يد يرضى وان يحشى والألف مفعول بفعل مقدرم باب الاشتغال تقديره اقصو ويجوز رفعه على الابتداء وقوله وأبد نصب ما كيد عو يري يعني ان ما آخره واكيد عو أو يا كيري يظهر نصبه بالفتحة تلفظتها نحن لن يدعو ولن يري ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيد عو يري معطوف على يدعو يحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما انوفيه يعني ان الرفع ينوي في الواو والياء لتقل الضمة في الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانوفيه واحذف جازما ثلاثهن الى آخره يعني ان هذا الاسرف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يحش ولم يغز ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر في احذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازما محذوف تقديره الافعال وتقض مجزوم على جواب الامر وحكاية مفعول به ان جعلت نقض بمعنى تؤد أو مفعول مطلق ان جعلت نقض بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكما لازما

(النكرة والمعرفة) •

النكرة هي الاصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتداء بالنكرة فقال

(نكرة قابل آل مؤثرا • أو واقع موقع ماقدذ كرا)

يعني ان النكرة هي ما تقبل آل وهي الألف واللام وقوله مؤثرا أي مؤثرة التعريف واحترز بذلك من آل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللآتي والتي للصح الصفة كالحرث فان كلا منهما لم يؤثر في ادخل عليه تعريفه وقوله أو واقع موقع ماقدذ كرا يعني ان من النكرات ما لا يقبل آل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان آل لكنهما في معنى ما يقبلها فاذ بمعنى صاحب وما معنى شئ وكلاهما يقبل آل ثم قال (وغيره معرفة كههم وذى • وهندوا بنى والغلام والذى) يعني ان غير النكرة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل آل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكرا من المعارف ستة الضمير كههم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمضاف الى المعرفة كانبى والمعرف بال كالفلام والموصول كالذى ولم يذكرا المقصود في النداء مخو يارب جل وهو من المعارف لانه داخل كاقيل في المعارف بال أو في اسم الاشارة ولم يربها في المشل وربها في الفصول ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال

(فما الذى غيبة أو حضور • كانت وهو سم بالضمير)

يعني ان ما دل على غيبة فهو أو حضور ونحو أنت وأنا يسمى ضمير او دخل في قوله أو حضور واسم الاشارة لانه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى المتصل منه

لانه وقع موقع أسد الذى يقبل آل ويحجب بالمتن لان أسد لا يقع وقع اسامة في الدلالة على الحقيقة لان لفظ أسد موضوع لفرد منتشر لا للحقيقة وعرف ابن عصفور المعرفة بما علق من أول الامر على ما يخص مسماه والنكرة بما علق من أول الامر على الشيعاء في مدلوله ودخل فيها ديار بمعنى حى وعرب بمعنى ساكن (قوله معرفة) وأعرف المعارف اسم الله ورؤى سيبويه فقيل له بم غفر لك قال بقولى اسم الله أعرف المعارف وهذا لا يدل على انه لم يقبل منه غير هذه بل يكون غير هالرفع الدرجات وقال في الكافية ومضمر أعرفها اسم العلم وذو اشارة وموصول مته وذو اداة ومنادى عيناه وذو اضافة بها تيننا (قوله فمالذى غيبة أو حضور) عرفه في التسهيل بمادل على تكلم أو خطاب أو غيبة (قوله كانت وهو) أسقط أنا لانه ينبغي له التكلم أن يسقطها لانها سبب زلة ابليس لانها دعوى

(قوله وذواتصال) اختار السيوطى ان المستتر ليس متصلا ولا منفصلا (قوله وكل مضمر له البناء يجب) لشبهه بالحروف في الجود ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر اهـ ابن عقيل وعبارة الامام السيوطى لشبهها بالحروف في المعنى لان التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف وقيل في الافتقار (١٦) وقيل في الوضع في الكثير وقيل لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغه (قوله ان كل

ضمير الخ) أى للمشابهة التى أثبتتها الناطم بينهما وهى مفاعلة من الطرفين (قوله كاعرف بنا الخ) قدم ضمير الجر على ضمير النصب والرفع من قوله كاعرف بنا فأتانا لننا المص للإشارة الى أنه يبنى أولا لكل طالب علم اذا اراد الشروع فيه والشعور بما يوصل اليه أن يخفض جناحه وجناحه لجميع أساتذته وصلحاء طلابهم من نصبا للاشتغال بما يوجه اليه رجاء عود عرف نفعه عليه ليرتفع لذلك في العلم مقامه ويكمل بذلك انخراطه لدى ساسة العلماء العاملين وانتظامه وأيضا آخرتنا الذى هو مثال للرفع المذكور أوّل البيت لان اللف والنشر المشوش أولى من المرتب لان الفصل في المرتب أكثر وفي المشوش أقل وأيضا الابتداء بمثال الجر من قبيل رد الجزع على الصدوق وورد الابتداء بالجزع في القرآن العظيم الذى هو أكرم كتاب فى قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم الآية اهـ (قوله فجمعوا الضمائر

بقوله) (وذواتصال منه مالا يتبدا • ولا يلى الا اختيارا أبدا)

(كالياء والكاف من بنى أ كرمك • والياء والهامن سليه ماملك)

يعنى ان الضمير المتصل هو مالا يصح الابتداء به أى وقوعه فى أول الكلام ولا يلى الا فى الاختيار وفهم منه انه يلى الا فى غير الاختيار كقول الشاعر

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا • أن لا يجاورنا الاك ديار

وقوله كالياء البيت أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهى ياء المتكلم من ابني وهى مجرورة بالاضافة وكاف الخطاب من أ كرمك وهو منصوب بأ كرم وياء المخاطبة وها الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به ثم قال

(وكل مضمر له البناء يجب • ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)

يعنى ان الضمائر كلها مبنية وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب يعنى ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابني تصلح للنصب لانها مجرورة وان الكاف من أ كرمك تصلح للجر لانها منصوبة وان الاء من سليه تصلح للجر لانها منصوبة وان الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع ثم قال

(الرفع والنصب وعرضا ص • كاعرف بنا فأتانا لننا المص)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كاه رفعه ونصبه وجره وقدمه بل به مجرور وفى قوله كاعرف بنا ومنصوب وفى قوله فأتانا مرفوعة وفى قوله لننا المص جمع منعه وهى العطية وفهم منه ان الياء من سليه مرفوعة ومالم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لانه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والياء وما يستعمل فى الاعراب كاه وهو ناعلم ان ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا أو والضمير أو الف الاثنين وفون الاناث فجمعوا الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ ثم قال (وأنف والواو والنون لما • خاب وغيره كقاما واعلم)

يعنى ان أنف الاثنين وواو الجمع وفون الاناث للغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات فن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وحقن الآن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تغميله بقاموا وهو للغائب واعلموا وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عرض وغيره وخوطب لكان أنص وقوله وأنف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوق الابتداء بالالف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الا التاء وانما استغنى عنها التقدم ذكرها فى قوله بتأفقت ثم قال

(ومن ضمير الرفع ما يستتر • كافعل أو اقف نقبسط اذ تشكر)

يعنى ان من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع ان ذلك لا يكون فى ضمائر النصب ولا فى ضمائر الجر وقد كرر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير الاول فعل الامر للواحد المذكور وهو المشار اليه بقوله كافعل الثانى الفعل المضارع المفتوح بهمزة المتكلم وهو المشار اليه بقوله أو اقف الثالث الفعل المضارع المفتوح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار اليه

المتصلة تسعة) أى مجموعها بحسب مواقع الاعراب رفعاً ونصباً وجرّاً خمسة خاصة بمجمل الرفع وثلاثة مشتركة بقوله بين محلى النصب والجر ونا مشتركة بين الجميع والمراد المتصلة البارزة (قوله وأنف والواو الخ) الانصب تقديم هذا البيت وجعله عقب قوله فالدلى غيبة الخ ليفيد التمثيل للمتصلة عقب التمثيل للامتنع (قوله ومن ضمير الرفع ما يستتر) أى وجوباً وتر كذا انكالا على الشرح (قوله المتكلم ومعه غيره) ترك المعظم نفسه لفهمه منه بالمقايسة

بقوله تغبط الرابع الفعل المضارع المفتوح بناءً على الخطاب وهو المشار إليه بقوله اذ تشكر وما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور ورواؤا وافق مجزوم على جواب الامر وتغبط معطوف على اوافق على حذف حرف العطف ولما فرغ من ضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار الى المرفوع بقوله

(وذوارتفاع وانفصال أنا هو • وأنت والفروع لا تشبهه)

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت أنتما أنتم أنتن وللقائب خمسة هو هي هما هم هن وهذا كتنفي منها بذكر ثلاثة لأنها أصول للمال يدكره ولذلك قال والفروع لا تشبهه فانافعه نحن لان المفرد أصل للجمع وأنت فروعك أنت وأنتما وأنتم وأنتن لان أنت لها فروعان فرع من جهة الافراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك هو أيضاً فروعك من جهة الافراد هما هم وهن ومن جهة التذكير هي ثم أشار الى المنصوب من المنفصل بقوله

(وذوات تصاب في انفصال جعلها • اياي والتفريع ليس مشكلاً)

فاكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع لكنه اكتفى بإيائي عما سواه لوضوحه ولذا ذكره في المرفوع وثبت في بعض النسخ وذوات تصاب بالواو واء عرابه مبتدأ وجعل الى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ وإيائي مفعول ثان يجعل وفي بعض النسخ وذات تصاب بالالف واء عرابه مفعول ثان يجعل مقدم وإيائي مفعول للمال يسم فاعله يجعل ثم قال (وفي اختيار لا يجي المنفصل • اذا تأتي أن يجي المتصل)

يعني ان الضمير اذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجي منفصلاً في الاختيار وفهم منه انه يجي في غير الاختيار منفصلاً مع تأتي الاتصال كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت • اياهم الارض في دهر الدهاير

لانه يتأتى الاتصال فنقول قد ضمنتهم لكنه فصل لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بجي ثم قال

(وصل أو افصل هاء سلتيه وما أشبهه في كنهه الخلف انما)

(كذلك خلتنيه واتصالا • اختار غيري اختار الانفصالا)

يعاني به يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهماء من سلتيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضمير من منصوبين بفعل غير تامخ للابتداء مع تقديم الاخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطينتكه اياه والاختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنهه الخلف انتم أي انتدب ويعني به خبر كان أو احدي اخواتها اذا كان اسمها ضمير متصل اخص من خبرها وقوله كذلك خلتنيه أي مثل كنهه في الخلف المذكور يعني خلتنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضمير من منصوبين بفعل تامخ

للابتداء من باب ظن الاول منهما اخص وظاهر قوله الخلف انتم أن الخلف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لانه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وانما المراد الخلف انتم في الاختيار ويدل على ان المراد ما ذكر قوله واتصالا اختار غيري اختار الانفصالا وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني وأوفي قوله أرافصل للتخييروها سلتيه مفعول

بافصل فهو من باب التنازع وقد عمل الثاني ولو عمل الاول لقال وصل أو افصل واتصالا مفعول مقدم بأختار ثم قال (وقدم الاخص في اتصال • وقدم ما شئت في انفصال)

الاخص هو الاعرف فضمير المتكلم اخص من ضمير الخطاب والغائب وضمير الخطاب اخص من ضمير الغائب فاذا أريد اتصال الضمير الثاني قدم الاخص لانه لا يتوصل الى اتصاله الا بتقديم الاخص وعلى ذلك نبه بقوله وقدم الاخص في اتصال واذا أريد انفصاله فقدم ما شئت من الاخص وغيره لانه اذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثاني وعلى ذلك نبه بقوله وقد من ما شئت

(قوله في المجرور أي بمن)
لأالكاف كانوا هم (قوله
إيائي) ذكر أصل الأصول
(قوله بفعل) أما اذا كان
العامل اسماً من ياب ظن
أو من باب كان فلم أر من
تعرض له فليبحث عن حكمه
واظهاره انه مقبوس على
الفعل (قوله مع تقديم
الاخص) نحو قوله تعالى
فسيكفبكم الله
أنلزمكموها ان يسألكموها
(قوله اذا كان اسمها ضمير
متصلاً اخص) معترض
اذ لا يشترط كونه ضميراً
فضلاً عن كونه متصلاً
فضلاً عن كونه اخص مثال
الظاهر الصديق كانه زيد
كامل به ابن هشام ومثال
المنفصل الصديق كانه
أنا ومثال غير الاخص زيد
الصديق كانه هو ويجاب
عن الشارح بأنه جرى على
القالب (قوله الطراوة)
بفتح الطاء

في انفصال فاذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثاني واذا تقدم الاخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الامر ان في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم فانفصال الضمير في قوله ملككم اياهم جاز لتقدم الاخص وهو ضمير مخاطب على غير الاخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملككم اياكم واجب لتقدم غير الاخص ثم قال

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا • وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

يعني ان الضميرين اذا اتحدا في الرتبة كان يكونا المتكلم أو المخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو ظننتي اباي وحسبتك ابا والدرهم ان جاء زيد فاعطه اياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا يعني ان الضميرين اذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كان يكون أحدهما مفردا والاخر مثني أو مجموعا أو يكون مذكرا والاخر مؤنثا كقوله لوجهك في الاحسان بسط وجهه • أنا لهما فقروا كرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضي ان البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت في الالفية وهو من آيات الكافية ثم قال

(وقبل بالنفس مع الفعل التزم • فون وقاية ولبس قد نظم)

(وليتني فشا وليتني ندرا • ومع لعل اعكس وكن مخبرا)

(في الباقيات واضطرار اخفقا • مني وعني بعض من قد سلفا)

(وفي لدني لدني قل وفي • قدني وقطني الحذف ايضا قدني)

قد تقدم ان من جملة الضمائر المتكلمة وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه بنون تسمى فون الوقاية لانها تاتي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجرو ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والامر والى ذلك أشار بقوله وقبل بالنفس مع الفعل التزم فون وقاية وقد حذف للضرورة مع ليس كقوله اذهب القوم الكرام ليس والى ذلك أشار بقوله ولبس قد نظم يعني ان فون الوقاية حذف مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال بالنفس وهو مخالف لعبارة التحويل فانهم يسمونها اياه المتكلم وقبل منعق بالتزم ومع الفعل كذلك واذا اتصلت أعني اياه المتكلم بالحروف لم تلحق فون الوقاية الا مع ثمانية أحرف أشار الى ستة منها وهي ان وأخواتها بقوله وليتني فشا وليتني ندرا • ومع لعل اعكس وكن مخبرا في الباقيات يعني ان لحاق فون الوقاية للبت كثير وعدم لحاقها قليل فليتني أكثر من ليتني ولم يجئ في القرآن الا بالنون كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم ومن حذفها قول الشاعر

كنية جابر اذا قال ليتني • أصادفه وأفقد جل مالي

وقوله ومع لعل اعكس يعني ان عدم لحاق النون للعل كثير ولحاقها القليل فهي بالعكس من ليت ولم تأت في القرآن الا بدون فون كقوله تعالى لعل أبلغ الاسباب ومن لحاق فون الوقاية لها قول الشاعر فقلت أعيراني القدم لعلني • أخط بها قبر لا يبض ماجد

وقوله وكن مخبرا في الباقيات يعني بالباقيات ما بقي من الاحرف الستة وهي ان وإن وكان ولكن فيجوز أن تلحقها فون الوقاية وان لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل انني أنا الله واني بربى • مما تشركون وانما جاز لحاق فون الوقاية لهذه الاحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا في ليت لانه يشبهها بالفعل لانها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل فانها شبيهة بحرف الجر في تعاقب ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تغلغ ومخبر اخبر كن

(قوله كان يكون أحدهما مفردا والاخر مثني أو مجموعا) وهل يجب تقديم المثني على المفرد كما في أنا لهما أو لا فيجوز أناله هما وكذا الجمع مع المفرد (قوله وفي لدني) قيل وجه بناء لدن لزوم محل واحد وهو ابتداء الغاية فأشبهت الحروف في لزوم محل واحد وامتناع الاخبار بها وعنها وقيل بنيت التثنية لتشبه الحرف والتثنية بالحل عليها اه من خط العلامة أبي عبد الله الصغير اه من ابن غازي (قوله وفي قدني وقطني) قال الراعي في فتوح المدارك ما نصه لم يبين الناظم هل هذا الحكم في قد ووط اذا كانتا معي حسب أو اذا كانتا اسمي فعل ومراده اذا كانتا معي حسب وأما اذا كانتا اسمي فعل فتلزمهما فون الوقاية ويكون معناهما يكتفي وقد تكون قط طرف زمان فان كانت بمعنى حسب فالياه مضاف اليها وان كانتا اسمي فعل فالياه مفعول (قوله أعيراني) قال شيخنا وفي نسخة أعيروني والذي بخط ابن المؤلف أعيراني

(قوله وقد وقط اسماء فعل

بمعنى حسب) الصواب كما
في المرادى ونقله عنه ابن
غازي انهما اذا كانا اسمي
فعل كانا بمعنى يكمن وقد
تقدم كلام الراعي (قوله
علمه) ضمير علمه فائد على
المسمى أو عائد على اسم
مراد به المسمى أو يراد به
المسمى ويكون من اضافة
النوع الى جنسه أى علم من
الاسماء (قوله وخرنقا)
سميت المرأة المذكورة
به لشبهها بالارنب في اللين
(قوله وواشق) بتقييد
القافية وفيه نكتة الاشارة
الى عدم اضافة الكلب الى
المتكلم وقولهم أسامة
أجرأ من ثعالة من الجرأة
لأن الجريرى لان ثعالة
أكثر جرأ والتحقى ان علم
الجنس موضوع للماهية
واسم الجنس موضوع
لفرد مبهم (فائدة) قال
الشيخ يحيى الفسقى بين
مررت براهيم من
الابراهيم فانه منصرف
لتذكيره وبين مررت
براهيم الطويل أو العالم
باعتبار الخطاب فاذا لم يسبق
له عهدى ابراهيم أصلا قلت
له الاول وان كان له عهدى
ابراهيم وذ كرت خبرا
عن أحدهما فتوضحه
بالنعت (قوله واسما) هوله
ثلاث اطلاقا مقابل
الفعل والحرف ومقابل
الصفة ومقابل الكنية
واللقب كما قدمنا (قوله ان
سواء محبا) ضمير سواء فائد الى الكنية باعتبار تأويلها بالعلم

ويجوز كسريائه وفصحاه وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار الى الحرفين الباقيين من الثمانية
وهما من وعن بقوله واضطرار اخفقا منى وعنى البيت يعنى ان الوجه في من وعن اذا دخل على ياء
المتكلم ان يقال منى وعنى بتشديد النون لانهم المالحقهم فانون الوقاية وقبلها فون ساكنة أدغمت
فيها وأشار بقوله واضطرار اخفقا منى وعنى الخ الى قول الراعي

أيها السائل عنهم وعنى • لست من قيس ولا قيس منى

وقد تلحق نون الوقاية بهض الاءاء المبينة على السكون والى ذلك أشار بقوله وفى لدنى لدنى قل
البيت يعنى ان لحاق نون الوقاية للذن كثير وعدم لحاقها قبل ذلك قرأ أكثر القراء من لدنى
بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالضعيف وقوله وفى قدنى وقطنى الحذف أيضا قدنى يعنى ان قد وقط مثل
لدى فى ان لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك فهو من قوله قدنى وقد وقط اسماء فعل بمعنى حسب
وقد جمع الراعي بين لحاقها وعدم لحاقها فى قوله • قدنى من نصر الخبيبين قدنى • ولم يصرح الناظم بلحاظ
نون الوقاية فى الحروف والاسماء التى ذكر وانما صرح بذلك فى الافعال لكنه اكتفى بالنطق بها
مقتربة بالنون فى معرض لحاقها وتجردها منها فى معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك
واضطرابا منصوب على المفعول له وعنى مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون ضى

﴿ العلم ﴾

هذا هو النوع الثانى من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الاول
بقوله (اسم يعين المسمى مطلقا • علمه كجعفر وخرنقا)

(وقرن وعدن ولاحق • وشذقم وهيلة وواشق)

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة
غير العلم يعين مسماء لكن بقرينة اما القلبية كال والصلة واما معنوية كال حضور والغيبة بخلاف
العلم فانه يعين مسماء بغير قرينة ولما كان العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولى العلم
وغيرهم ما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم
قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جبل وهيلة وهو اسم شاة وواشق
وهو اسم كلب واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة فى موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر فى
يعين وعلمه خبر والضمير فى علمه عائد على المسمى ويجوز ان يكون علمه مبتدأ وخبره اسم يعين المسمى
ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من
الاعراب فلا نطيل بها ثم قال (واسما أتى وكنية ولقبا) يعنى ان العلم ينقسم الى اسم ويقال فيه الاسم
الخاص كجعفر والى كنية وهو كل ماصدر بأب أو أم كابى زيد وأم كلثوم والى لقب وهو ما دل على رفعة
مسماء كالصديق والقاروق أو وضعه كقفه وأنف الناقة ثم قال (وأخرن ذان سواء محبا) الاشارة بذان
الى اللقب يعنى ان اللقب اذا صحب سواء يجب تأخيرها وسواء شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قففة
وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال

(وان يكونا مفردين فاضف • حتما والا أتبع الذى ردف)

يعنى ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما فاضف الاسم الى
اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرزولا مدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ ان يكون
اللقب هو المضاف اليه لانه قد ذكر قبل انه يجب تأخيرها وقوله والا أتبع الذى ردف أى وان لم يكونا
مفردين أتبع الآخر الاول أى اجعله تابعا له فى الاعراب وتبعيته له اما على البدل أو عطف البيان
وشمل قوله والا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الاوّل مضافا والثانى
مفردا نحو عبد الله كرزو الاول مفرد والثانى مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع فى جميع ذلك

واجب وحتماً منصوب على انه نعت لمصدر محذوف والتقدير اضافة حتماً أو تبسيع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة ثم قال (ومنه منقول كفضل وأسد • وذوار تجال كسعاد وأدد) يعني ان العلم ضربان منقول ومر تجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلية ويكون منقولاً من المصدر كفضل ومن اسم العين كاسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضي كشهر اسم فرس والمر تجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر وذوار تجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه وذوار تجال ثم قال (وجلة وما عجز رجا • ذا ان بغير به تم أعربا)

أي ومن العلم جملة كبرق فخره وقوله وما عجز رجا يعني ان المركب تر كيب هرج والمزج الخلط وهو ما ختم بغير به كعبلت وما ختم بويه كسيبويه فالاول يعرب آخره اعراب ما لا ينصرف والثاني يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله ذا ان بغير به تم أعربا فذا اسم إشارة للمركب تر كيب هرج واطلق هنا الاعراب ومراده اعراب ما لا ينصرف على ما يذبه عليه في باب ما لا ينصرف وما عجز مبتدأ أخبره محذوف أي من العلم وذامبتدأ أخبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال

(وشاع في الاعلام ذوالاضافه • كعبد شمع وأبي خافه)

أي من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو خافه ثم أشار الى النوع الثاني من العلم وهو علم الجنس فقال (ووضعوا البعض الاجناس علم • كعلم الانخاص لفظا وهو علم) يعني ان العرب وضعت لبعض الاجناس اعلاما هي في اللفظ كعلم الانخاص فتأتى منه الحال في فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلية من العلة المانعة للصرف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الانخاص لفظا وسدلوله مع ذلك شائع كسدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو علم أي وسدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض في موضع خبره ويجوز أن يكون مفردا فقصره بحذف ألفه نحو قولهم برقي بارولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعاني أشار الى الاول بقوله

(من ذاك أم عريط للعقرب • وهكذا ثعالة للشلب)

يعني من ذاك أي من العلم الجنسي أم عريط وهو علم الجنس العقرب ومن علم جنسها أيضا شبوة وهكذا ثعالة أي وكذا أيضا ثعالة علم الجنس الشلب وهو غير منصرف للعلية وتاء التأنيث الآتية صرفة للضرورة ثم أشار الى النوع الثاني من علم الجنس بقوله

(ومثله برة للبره • كذا فجار علم للفره)

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونها على جنس برة وهو علم للبره بمعنى البر وفجار علم للفره بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف للعلية وتاء التأنيث وفجار بمعنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما في قوله انا قدسنا خطينايينا • فحملت برة واحملت فجار

(اسم الاشارة)

هذا هو النوع الثالث من المعارف واسم الاشارة امام مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار الى الاول بقوله (بذا المفرد مذكر أشر) يعني أن ذا اشارة الى المفرد المذكر وأشار الى الثاني بقوله (بذي وذو في الاتي اقصر) يعني أن المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة الفاظ وهي ذي وذو في تأراد وفي وتأخذ في العاطف للضرورة الوزن

(قوله ومنه منقول) قبل كل الأسماء منقولة ووجهه ان الاصل في الأسماء التنكير وان جهل الاصل وقيل كلها امر تجلة لان المسمى الثاني غير الاول فكأنه لم يقصد أو هو من باب الاتفاق (قوله وجملة الخ) لا يرد مركب من حرفين أو حرف واسم لان كلامه في المجموع أو لانهما في حكم المركب الاسنادي في كونه يحكى ولا يعرب

(قوله وذان نان للمثنى المرتفع) اما أن يراد بالمثنى اللفظ والمرتفع نعت له يعنى ذان وتان ثابتان للمثنى ثبوت الجزئى لكليه أو يراد بالمثنى الاثنان والمعنى وذان نان للمثنى المرتفع داله أو على حذف مضاف أى لمدلول المثنى المرتفع (قوله وبأولى) يكتب بالواو وأما الالى الموصول فيكتب بغير واو (قوله ولدى البعد انطقا بالكاف الخ) أى فيما يقبل الكاف أو اللام والكاف فلا يرد ثم فانها لا تقبل شيأ منهما ولا المثنى فانه لا يقبل اللام ولا الجمع الممدود فانه لا يقبل اللام وهذا أولى من حمل كلامه على المفرد لانه يكون حيث شذ قاصرا ومن القول بان قوله دون لام أى فى التثنية والجمع والافراد أو معه فى الافراد لانه ان قصد التخيير كان ذلك باطلا بالنسبة للتثنية وأولاء الممدود وان قصد التقسيم فالتخيير فى الافراد وأولى المقصود (قوله وحرفا حال) ان قلت الحال لا يأتى جامدا الا مؤولا بالمشق قلت يؤول حرفا بمحكوم بحرفيته (قوله بنى غيراء) هم الفقراء لا للصمصص والطراف بيت مصنوع من الجلد على هيئة الخيمة أو الخباء (قوله سبعة ألفاظ) بل ذكر ثمانية بعدها

واقصر فعل أمر وبذى متعلق به أى اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشربها الى غيره وليس المراد انه لا يشار الى المفرد المؤنث الا بما فانه يشار اليه بغيرها فتحوذته وتته وذه ويجوز ضبط اقتصر على هذا بضم التاء مبينا للمفعول ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله (وذان نان للمثنى المرتفع • وفى سواء ذين تين اذ كر طع)

فقوله ذان راجع لتثنية الأول وهو ذان راجع لتثنية الثانى وهو تان ولا يثنى من ألفاظ المؤنث الا تان وقوله المرتفع يعنى ان هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالالف اغمايكونان للمرتفع من التثنية لان الالف فيها علامة للرفع وقوله وفى سواء أى فى سوى المرتفع أو فى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجرف يشار الى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لان الياء علامة الجر والنصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبرا المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذ كر وطع مجزوم على جواب الأمر ثم أشار الى الخامس بقوله (وبأولى أشر لجمع مطلقا والمدأولى) يعنى أن لفظ أولى يشار به الى الجمع مطلقا أى سواء كان مذكرا أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمدأولى يعنى زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة وانما كان أولى لانهم لغة أهل الحجاز ولم يحجى فى القرآن الامدودا كقوله تعالى ها أنتم أولاء ثم اعلم أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناطم على مرتبتين قريبة وبعيدة وقد أشار الى البعيدة بقوله (ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معه) يعنى أنك اذا أردت الإشارة الى البعيدة فانت مخير بين أن تأتى باسم الإشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذال وأولاء وبين أن تأتى به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه أن القريب مالا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معا وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عنده وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من فون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف واغمايها على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما هى فى نحو غلامك ودون لام فى موضع نصب على الحال من الكاف وأومعه معطوف على دون فهو فى موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطق فى البعد بالكاف حرفا غير مقرون باللام أو مقرونا بها ثم قال (واللام ان قدمت هامتعه) يعنى انك اذا قدمت هالتى للتثنية على اسم الإشارة بمنع اقترانه باللام فلا يقال هذا لك وفهم منه انه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذا أو هؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذا أو هؤلاء لان الأول أكثر وهى لغة القرآن ومن الثانى قوله طرفه

رأيت بنى غيراء لا يشكرونى • ولا أهل هذا الطرف الممدد

وقوله واللام مبتدأ أو خبره ممنعه وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على الشرط فى التقدير والتقدير واللام ممنعه ان قدمت هافهى ممنعه ثم قال

(وبهنا أو ههنا أشرالى • داني المكان وبه الكاف صلا)

(فى البعد أو بنم فاه أو هنا • أو ههنا لك انطقن أو هنا)

ذكر فى هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها الى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما ههنا وههنا واليهما أشار بقوله وبهنا أو ههنا أشرالى داني المكان أى الى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة الى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيدا ليهما أشار بقوله وبه الكاف صلا الى آخرها يعنى أنك اذا أردت الإشارة الى المكان البعيد فانت مخير بين ان تلحق ههنا كفى الخطاب فتقول ههنا أو تأتى بنم كقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نهما أو تأتى بهما مفتوح الهاء مشددا لتون فتقول هنا أو تلحق ههنا الكاف واللام معا فتقول ههنا لك أو تأتى بهما مكسورا الهاء مشددا لتون والكاف مفعول بصل والالف فى صلا مبدلة من فون التوكيد الخفيفة وفى البعد متعلق بصل أو بنم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه بفه أى نطق وكل ما ذكره فى البيتين من أو فهو للتخيير

هناك وكانه أسقط هاهنا وكانه أعاد ضمير به الى هنا وأنه أعاده اليهما وعدهما مقرونين بالكاف واحدا وسوغ عود الضمير مفردا العطف بأو (فائدة) قال الشيخ (٢٢) يحكي المذكر لما كان المقصود بالخطاب كان ليس له اللفظ واحد ولا يتنوع ولا يتطور

والاثنى لتطورها في ملابس الشهوة تطورت في ملابسها اللفظية فكان لها عشرة ألفاظ (قوله موصول الحروف) هو مجموع في قولي موصولة الحروف أن كي لو وما

ان وعائد وجوابا عدما وأحسن منه قولي أيضا موصول حرف أن أن كي لو وما فقط وعائد وجوبا عد ما وظمه بعضهم بقوله وهاك موصول الحروف محكما

أن وأن وكى ولو وحرف ما (قوله والاثنى مبتدأ الخ) فيه نساح في وصف اللفظ باتي قبل والاولى أن الاثنى مبتدأ أول والتي خبر مبتدأ محذوف والتقدير والاثنى دالها التي أو أنه على حذف مضاف والتقدير والاثنى مدلول التي وهو أقل حذفا أو يقدر مضاف في الاثنى والتقدير دال الاثنى التي (قوله والياء مفعول مقدم بثبت) ولا يلزمه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس في كلامه ما يدل على ان اذا شرطية ولو سلم ففعل الياء مفعولا لفعل محذوف يدل عليه لا تثبت ويجوز كون الياء مبتدأ ولا تثبت خبره من

الموصول

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول امام مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار الى الاول بقوله (موصول الاسماء الذي) انما قال موصول الاسماء احترازاً من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الاسماء مبتدأ أو الذي مبتدأ وخبره محذوف والتقدير موصول الاسماء منه الذي ثم أشار الى الثاني بقوله (الاثنى التي) يعني ان التي للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذي للمذكر والاثنى مبتدأ والتي خبره والتقدير والاثنى منه التي أي من الموصول ويجوز أن يكون آل في الاثنى عوضاً من الضمير والتقدير وانشاء أي وأنشئ الذي ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله (والياء اذا ما ثانيا لا تثبت بل ما تليبه أوله العلامة) يعني أن الذي والتي اذا ثنيا لا تثبت يا وهما السكون أو سكون علامة التثنية والياء مفعول مقدم تثبت ولا ناهية وقوله بل ما تليبه أوله العلامة ما تليبه هو الدال من الذي والياء من التي وآل في العلامة العهد لتقدم علامة التثنية وهي الالف رفعا والياء مفعول انصباف في قوله بالالف ارفع المثنى وقوله وتختلف الياء في جميعها الالف فتقول اللذان واللتان رفعا والذين واللتين جرا ونصباً وما موصولة وصلتها تليبه وموضعها نصب بفعل مقدم من باب الاشتغال بفسره أوله ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والياء في أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال (والنون ان تشدد فلا ملامه) يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين انها لا تشدد الا بعد الالف ومذهب الكوفيين انها تشدد بعد الالف وبعد الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق في قوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون مبتدأ والخبر جملة الشرط والجواب والضمير المستتر في تشدد هو رابط قوله (والنون من ذين وتين شديداً) أيضاً وتعويض بذلك قصداً يعني أنه يجوز أيضاً تشديد النون من ذين وتين وانما ذكر هذان ذين وتين وليس من الموصولان لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديدهن ما وليس التشديد خاصاً بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الالف واذا جاز التشديد مع الياء كما في المثالين فيكون التشديد مع الالف أخرى لان التشديد مع الالف متفق عليه ومع الياء يختلف فيه وقوله وتعويض بذلك قصداً يعني ان تشديد النون قصده التعويض من المحذوف في جميع ما ذكره من عوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي ومن ذين وتين الالف من ذا وتا فان ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد فلاشارة من قوله بذلك راجعة الى التشديد وتعويض مبتدأ أو قصد خبره بذلك متعلق بقصد وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ويجوز أن يكون بذلك متعلقاً بقصد وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى المحصر لان المراد ما قصد بذلك التعويض فهو كقوله شيء جاء يلو شراً هذا ناب وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد من ذين وتين دالاً على البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذي فقال (جمع الذي الى الذين مطلقاً) وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً

فذكر للذي جمعين أحدهما الى فتقول جاء في الى قاموا أي الذين قاموا والثاني الذين بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبيه بقوله مطلقاً أي في جميع الاحوال وقوله وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً يعني ان من العرب من يجري الذي مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء فيقول نصر اللذين آمنوا على اللذين كفروا وهي لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذي مبتدأ أو الى خبره والذين معطوف على الى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ أو نطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا

ثبت أو أثبت وكسرت التاء للروى على الوجهين ويكون العائد محذوفاً على أنه من أثبت والتقدير لا تثبتها لكن فيه ضعف منصوب لان فيه الخلاف (قوله وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً) أي ويكون معرباً جئت شذو جمع الذي ٢ ويخص العقلا بالواو والياء والاولى ٣ قوله وجمع الذي الخ هكذا بالاصل ولعل في العبارة سقطاً اه معصية

منصوب على اسقاط حرف الجر أو في رفع ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال والتقدير نطق بالواو رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي فقال (باللات واللا في التي قد جمعا) فذكر أيضا التي جمعين الأول اللاتي والثاني واللاتي فتقول جاء في اللاتي فن واللاتي خرجن فالتى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير التي قد جمع باللاتي واللاتي ثم قال (واللا كالذين زرا وفعلا) يعني أن اللاتي الذي هو جمع التي قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذي على وجه الندور والقلة ومنه قوله فما آباؤنا بأمن منه • علينا اللا قدمهدوا لظورا

يعني الذين قدمهدوا واللا مبتدأ ووقع خبره كالذين متعلق بوقع وزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من زرا أي قل ولما فرغ من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ماسواهما من الموصولات فقال

(ومن وماوأل تساوي ما ذكر) يعني أن من وماوأل تساوي ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاء في من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وكذلك مع ماوأل فن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معا ثم قال (وهكذا ذو عند طي شهر) يعني أن ذو في لغة طي تستعمل موصولة وهي أيضا مساوية للذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله وهكذا ذو أي هي مثل من وماوأل في مساواتها الماذ كفتقول جاء في ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة وفهم ذلك من تخيله لها بالواو فذو مبتدأ وشهر خبره وعند طي متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أرفي موضع نصب على الحال والتقدير ذو شهر عند طي مثل من وماوأل ثم قال

(وكالتى أيضا لديهم ذات • وموضع اللاتي أنى ذوات)

يعني أن من طي من إذا أراد معنى التي قال ذات وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات كقول بعضهم يا فضل ذو فضلكم الله بهو الكرامة ذات أكرمكم الله بهو يريدها فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر

جمعها من أينق سوابق • ذوات ينهضن بغير سائق

فذات مبتدأ وكالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار إلى الهاء في الخبر وموضع اللاتي طرف متعلق بأتى وذوات فاعل بأتى والتقدير وذات مساوية لتى عندهم أي عند طي وأتى ذوات في موضع اللاتي ثم قال (ومثل ما ذا بعدما استفهام • أو من إذا لم تبلغ في الكلام)

يعني أن ذا إذا وقعت بعدما أو من الاستفهام مبتين ولم تكن ملغاة فهي مثل ما يعني ما الموصولة وفهم من تشبيهها أنها تساوي أيضا الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله إذا لم تبلغ في الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن يغاب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمر وفاذا رفعت فاذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وخبره وهو اسم موصول وإذا نصب فقلت من ذا ضربت أزيد أم عمرا علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضررت وذا ملغاة وذا مبتدأ وخبره مثل ماو بعد في موضع الحال من ذا وإذا متعلق بعثلى ومن مضاف في التقدير لاستفهام أي بعدما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا في حال كونه نال بالمن أو ما الاستفهام مبتين مساوية لما إذا لم تبلغ • ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال

(وكلاهما يلزم بعده صلة • على ضمير لائق مشغله)

(قوله باللات) الباء بمعنى
على (قوله تساوي) أي في
الاطلاق على المفرد والمثنى
والجمع لا من كل وجه (قوله
سوابق) هذه نسخة الشيخ
وفي نسخة الأزهرى
موارد (قوله ومثل ما ذا
بعدهما استفهام الخ) وبقى
شرط وهو أن لا يكون ذا
إشارة

(قوله يعني ان الموصولات كلها) (٢٤) أي الامة اذ لم يتقدم ذكر الحرفية وأيضا قوله على ضمير لائق مشتمله يدل عليه وتظم بعضهم

شروط الموصول بها بقوله
شروط جملة بها قد وصلا
أن لا تكن نذرى لكل العقلا
عهدا وخبارا وان لا تكن
تجها ولا كلاما بلقي
(قوله ما أنت بالحكم الترضي
الح) ونظيره قول الاسخ
• صوت الجمار الجديع •
وذهب ابن السراج الى انه
من ضرورات الشعر لان
القصيدة كلها مرفوعة
فلقول المجدع لزم أن
يكون مخفوضا لانه تابع
المخفوض وفيه نظر لانه
لا يصح في الترضي لان
الشاعر لو أتى بالمرضى
لصح (قوله أي) قال شيخنا
ما رأيت مسئلة في النحو
تعالى بها كما لمحمد وشه الا
أي قال الدماميني في شرح
التسهيل بنيت أي على
الضم تشديها قبل وبعد
لانه حذف منه بعض ما
يوضحه ويبينه من الصلة
لانها المبنية للموصول كما
حذف من قبل وبعد
المضاف اليه المبين
للمضاف (قوله جاء في أيهم
قام) انظر مع قول ابن
هشام سئل الكسائي لم
لا يجوز يهجن أيهم قام
فقال أي كذا خلقت قال
الازهرى قال ابن السراج
موجه قول الكسائي ما
معناه ان أبا وضعت على
العموم والابهام فاذا كانت
يهجن أيهم يقوم فكأن
قلت يهجن الشخص الذي

يعني أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها ورايط يربط بينها وبين الموصول ولذلك
سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشتمله أي مطابق للموصول في
الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءني الذي قام أبوه والتي قامت أمه والذان قاما وما أشبه ذلك
وكلاهما مبتدأ وخبره يلزم وبعبء متعلق يلزم والضمير في بعده فائد على لفظ كل وهو الرابطة بين المبتدأ
والخبر وصله فاعل يلزم ومشتمله صفة للصلة وعلى ضمير متعلق بمشتمله ثم ان الموصولات بالنظر الى
ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الاول بقوله
(وجملة أو شبهها الذي وصل • به كمن عندي الذي ابنه كفل)

فقوله وجمله شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله وشبهها هو الظرف والمجرور وراي بمثال للموصول
بشبه الجملة وهو قوله كمن عندي ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذي ابنه كفل ويشترط في الجملة
الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثله بالذي ابنه كفل يرشد اليه وجمله مبتدأ
وأوشبهها معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالكرة والذي خبر ويجوز العكس وهو أظهر
ووصل صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابطة بين
الصلة والموصول والتقدير والذي وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائبا عن
الفاعل ولا ضمير حينئذ في وصل والتقدير والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار الى القسم الثاني
من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال

(وصفة صريحة صلة آل • وكونها معرب الافعال قل)

الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفي وصل آل
بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءني القائم أبوه والصار به زيد أي الذي قام أبوه والذي ضرب به زيد
وقام المكرم والمضروب أبوه أي الذي أكرم والذي ضرب أبوه وقام الضارب به زيد أي الذي يضربه
زيد وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه والصريحة الخالصة واحتزبها من الصفة غير
الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الاسماء نحو أبطح وأجرع وصاحب فلا يوصل بها آل
وقوله وكونها معرب الافعال قل يعني أنه جاءت صلة آل بمعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا
ومنه قوله ما أنت بالحكم الترضي حكومته • ولا الاصيل ولا ذى الراي والجلد

أي الذي ترضي حكومته وقوله وصفه صريحة خبر مقدم وصلة آل مبتدأ أو كونها مبتدأ ومعرب
الافعال متعلق به وقل خبر المبتدأ والظاهر ان كونها مصدر لان التامة وتقدير البيت وصلة آل
صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل وقوله

• (أي) كما وأعربت ما لم تضاف • وصدر وصلها ضهير المحذف • وبه ضمهم أعرب مطلقا •

من الموصولات أي وانما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها في بعض
المواضع ولزوم اضافتها لفظا أو معنى وجواز حذف صدرائها وقوله أي كما يعني ان أيا مثل ما فيها
تقدم من كونها تطلق على المذكور والمؤنث وفروعهما فتقول جاءني أيهم قام وأيهم قاما وأيهم قام
وأيهم فن وقوله وأعربت ما لم تضاف مصدر وصلها ضمير المحذف أي بالنظر الى التصريح بالمضاف
اليه وتقديره وثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالمضاف اليه ويثبت
صدر صلتها نحو جاءني أيهم هو قائم الثاني أن يحذف قائما نحو جاءني أي قائم الثالث أن يثبت صدر
صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءني أي هو قائم فأى في هذه الصور الثلاث معرفة واليه أشار
بقوله وأعربت الرابع ان يصرح بالمضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءني أيهم قائم فأى في هذه
الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير المحذف ومن ذلك قوله
عز وجل ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد فأى مبتدأ أو كما خبره وأعربت مبنى للمفعول والنائب

يقع منه القيام كأننا ما كان ولو قلت يهجن أيهم قام لم يقع الاعلى الشخص الذي قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم

عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف في موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ والحوال والتقدير أى مثل ما في جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً وقوله وبعضهم أعرب مطلقاً يعني ان بعض العرب يعرب أياً الموصولة في جميع الصور الأربعة المذكورة وقرأ بعضهم ثم لنزاع من كل شيعة أيهم أشد بنصب أى ثم قال (وفي حذف أى غير أى يقتنى) يعني ان غير أى من الموصولات يتبع أياً في جواز حذف صدر صلتها فالإشارة بذلك إلى حذف صدر صلة أى لكن بشرط في جواز حذف صدر صلة غير أى ان تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله (ان يستطلى وصل) أى ان تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قوله سم ما أنا بالذي قاتل لكسواء التقدير بالذي هو قاتل لكسواء فالصلة طال بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل وهو الذي في السماء اله التقدير وهو الذي هو اله في السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال (وان لم يستطلى • فالخذف نزل) يعني ان حذف صدر صلة غير أى ان لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن أى على الذي هو أحسن وقوله

من يمن بالحمد لم ينطق بما سفه • ولا يحد عن سبيل المجد والكرام

أى بما هو سفه وغير أى مبتدأ أو يقتنى خبره وأياً مفعول مقدم يقتنى وفي متعلق يقتنى وان يستطلى شرط ووصل مفعول مالم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه وقوله وان لم يستطلى معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالخذف نزل ثم قال

(وابوا أن يحتزل • ان صلح الباقي لوصول مكمل)

يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة اذا كان صالحاً لان يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو جاء فى الذى هو جار يته قائمة أو فعلاً أو فاعلاً نحو جاء فى الذى هو قام أبوه أو ظرفاً نحو جاء فى الذى هو عندك أو مجروراً نحو جاء فى الذى هو فى الدار لا يجوز حذف الصدر فى شئ من ذلك لان ما بقى بعد حذفه صالح لان يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير فى قوله وأبوا عائد على العرب وان يحتزل فى موضع المفعول بأبوا والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله ان صلح شرط والباقي فاعل يصلح ولو صل متعلق يصلح ومكمل صفة لوصول وهو اسم فاعل من أكمل لانه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع فى حكم الضمير المنصوب فقال

(والخذف عندهم كثير منجلى • فى عائد متصل ان انتصب • بفعل أو وصف كن ترجو به)

يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول اذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كن ترجو به فن مبتدأ أو هو منصوب بمعنى الذى وترجو صلتها وجب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من ترجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر

ما لله موليك فضل فاحذنه به • فما لى غيره نفع ولا ضرر

الأن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه واختز بقوله متصل من المنفصل نحو جاء فى الذى أياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله ان انتصب بفعل أو وصف من المنتصب بالطرف نحو جاء فى الذى انه قائم فلا يجوز حذفه أيضاً والخذف مبتدأ أو خبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالخذف أو بكثير أو بمنجلى وفى عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالخذف فهو من باب التنازع وان انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول اذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير فى كلام العرب ثم قال

(قوله التقدير وهو الذى هو اله فى السماء) وفى السماء متعلق باله لانه يعنى معبود (قوله ان يحتزل) أى يقطع أى فهو واستعارة والعلاقة الازالة والى ذلك الإشارة بقوله عبر به عن الحذف (قوله جاء فى الذى أياه ضربت) لان تقديم المفعول يؤذن بالحصر فلو حذف لم يكن حصر

(كذلك حذف ما يوصف خفضاً • كأنت قاض بعد أمر من قضا)
يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب
في جواز حذفه بكثرة الإشارة بقوله كذلك عائدة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله
كأنت قاض وأشار به إلى قوله عز وجل فاقض ما أنت قاض أي ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما يوصف
من الضمير المجرور بغير وصف فإنه لا يجوز حذفه نحو جاء في الذي أبوه ذاهب حذف مبتدأ أو ما مضاف
إليه موصول صلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل
حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف في الكثرة ثم قال

(كذا الذي جرباً الموصول جـ • كمر بالذي مرت فهو جـ)

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كـ لكن بثلاثة
شروط الأول أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جربه الضمير لفظاً ومعنى الثاني أن
يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى الثالث أن يكون في الصلة ضمير غيره وقد نبه على
الأول بقوله كذا الذي جرباً الموصول جـ وعلى الثاني والثالث بالمثال فالذي في المثال مجرور بمثل
الحرف الذي جربه الضمير وهو الباء والعامل في بالذي مر وفي به مرت ولفظهما ومناهما واحد
وليس في الصلة ضمير غيره فالذي جربته كذا وصلة الذي جربها متعلق به وصلة ما جربها الأخيرة
والموصول مفعول مقدم يجز والتقدير الذي جرب بالحرف الذي جرب الموصول مثل المجرور بالوصف
في جواز الحذف بكثرة وفي بعض النسخ كذا الذي جرباً الموصول جـ رفع الموصول وضم الجيم من جـ
بعده فالموصول على هذا مبتدأ أو حرفي موضع خبره والضمير المستتر في جرأند على الموصول والضمير
العائد على ما حذف والتقدير كذا الذي جرباً الموصول به وقوله فهو جـ بفتح الجيم

• (المعرف بأداة التعريف)

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الالف واللام واعلم أن الالف واللام
على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللجمع والصفة وللغلبة وقد أشار إلى الأول بقوله
(أل حرف تعريف أو اللام فقط • فخط عرفت قل فيه الخط)

اختلف في أل فقيل هي بجملة التعريف وهو زتم همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال
وهو مذهب الخليل وكان يسميها أل فهي عنده مثل هل وقد هي عبارة الناظم في هذا النظم وقيل
هي أيضاً بجملة التعريف إلا أن همز زتم همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة
فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذا القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعريف
يفهم الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملة ما مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط
هذا هو القول الثالث وقوله فقط عرفت قل فيه الخط أي إذا أردت تعريف بخط أدخلت عليه أل
فقلت الخط والخط ظاهرة الفراء والخط جماعة من الناس أمرهم واحد والخط الطريق ولم يذكر
المعرف بالأداة إلا في قوله فقط عرفت وانما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط ولكن يفهم من
معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره وأوال اللام معطوف على المبتدأ أو
للتخيير فقط اسم فعل بمعنى حسب وخط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة للخط وحذف الضمير العائد
من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفتته وقل فيه الخط خبر المبتدأ وتصح المعنى فيه أنه على حذف
الأداة والتقدير فقط أن أردت تعريفه فقل فيه الخط والخط مفعول بقل على تضمينه معنى اذكر ثم
أشار إلى القسم الثاني وهي الزائدة بقوله

(وقد تراد لازماً كاللاني • والآن والذين ثم اللاني)

(ولا ضطرار كبنات الأوير • كذا وطبت النفس يا قيس السري)

(قوله ما يوصف خفضاً)
يؤخذ منه أن العامل في
المضاف إليه هو المضاف
(قوله الثالث الخ) فلا يجوز
الحذف في مرت بالذي
مرت به في داره (قوله
وللغلبة) ليس المراد أنها
تدل على الغلبة بل أنها
في علم بالغلبة (قوله مع كون
الهمزة أصلية أو زائدة)
مثنى في باب همز الوصل
على مذهب سيبويه حيث
قال وابن همز آل الخ وأو
للتخيير أي لأن المعنى هل
أل حرف تعريف الخ فقط
الاعتراض بأن التخيير إنما
يكون في الطلب

فذكر ان زيادة آل على قسمين الاول زيادة لازمة وذ كرم من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وآل فيه زائدة لازمة لانه علم والآسن وهو اسم الزمان الحاضر وآل فيه زائدة لازمة لم يستعمل في كلام العرب مجرد اسمها وهو مبنى لتضمنه معنى آل التي تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه متضمنا معنى آل وجعلوا آل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وآل فيه أيضا زائدة لازمة لانه تعرف بالصلة وقيل آل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء والملاقى جمع التي وهي مثل الذين في ان آل فيه زائدة لازمة الثاني زائدة لضرورة الشعر وذ كرم من ذلك لفظين الاول بنات الاوبرو وأشار بذلك الى قول الشاعر

ولقد جنيتكأ كما وعسا قلا • ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

أراد بنات أوبرو وهو علم على نوع من الكمامة والثاني طببت النفس وأشار بذلك الى قول الشاعر

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا • صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد وطبت نفسا فدخل آل على التمييز ضرورة لان التمييز لا يكون الا نكرة وقوله وقد ترادى يقتضى التقليل وأشار بذلك الى عدم اطراد زيادتها ولا زما اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أى زيدا لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في ترادى عائد على آل التي للتعريف كانه قال آل حرف تعريف ثم قال وقد ترادى وليس الامر كذلك لان التي للتعريف لا ترادى وانما يعنى لفظ آل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرا مفعول له وجره باللام مع توفير شرط النصب وهو جائز وطبت النفس الى آخر البيت مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وانما أتى بالواو في وطبت لقصد الحكاية اذ هو كذلك في البيت ونعمه بالسرى وهو الشريف ثم أشار الى القسم الثالث من أقسام آل وهي التي للصح الصفة بقوله (وبعض الاعلام عليه دخلا • للصح ما قد كان عنه نقلا)

(كالفضل والحارث والنعمان • فذكر ذوا وحذفه سيبان)

يعنى ان آل دخلت على بعض الاعلام للصح الاصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلية وذ كرم ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله فذكر ذوا وحذفه سيبان يعنى انه يجوز أن يؤتى بهذه الاسماء التي ذكرت مستترنة بال ومجردة منها وفهم من قوله وبعض الاعلام ان ذلك لا يكون في جميع الاعلام وفهم من قوله نقلان ذلك لا يكون في الاعلام المرتجلة وقوله وبعض الاعلام مبتدأ ودخل خبره وعليه متعاق به والضمير المحرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفي دخل ضمير مستتر يعود على آل واللام في قوله للصح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الاسماء عليه قبل النقل وقد كان الى آخر البيت صلة لما والعائد من الصلة الى الموصول الضمير في عنه وفي كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الاعلام دخل عليه آل للصح الشئ الذي كان عليه قبل النقل من قبول آل وقوله فذكر ذوا مبتدأ وحذفه مغطوف عليه وسيان خبرها ومعناه مثلال ومفردة مى ثم انتقل الى القسم الرابع من أقسام آل وهي التي للعلية فقال

(وقد يصير علما بالعلية • مضاف أو محبوب آل كالعقبه)

ذوالعلية كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمرو وابن الزبير وذو أداة كالنابغة والاعشى والعقبه وهذا النوع تعرف قبل العلبة بالاضافة أو بال ثم غلبت عليه الشهرة فصار علما والى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمرو بن الخطاب وابن الزبير عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم وانما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من الباب لاشتراكه في العلبة مع فنى الاداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلبة طرأت عليه وأن التعريف

(قوله والآسن) عبارة عما بين الماضى والمستقبل
قاله ابن عطية (قوله من الغرائب) فيه نظر لانهم انما حكموا على الموجودة بانها زائدة لكونها لازمة اذ المعرفة لا تكون لازمة فتعين انه معرفة بال التي تضمنها ويدل على كون المعرفة غير لازمة قوله فطعرت اذ معناه أردت تعريفه (قوله رأيتك لما الخ) هو مدح خلافا لمن توههم الذم وذلك ان عمرا قتل قريب الممدوح وكانه أخوه فساق عليه جماعة فلما رأهم وعرف وجوههم صدد عن عمرو أى عفا عنه وطلب نفسا (قوله النابغة) قال الزبيدي هو من قولهم نبغ الرجل ينبغ اذا قال الشعر بعد كبر السن

(قوله وحذف ال ذي الخ) أقول اذا أضيف زالت الغلبة لانه حينئذ قد رتبوه كما قرره شراح السهيل عند قوله ويلزم ذا الغلبة الخ فليس حينئذ علما بالغلبة على ان الرضى جواز اضافة العلم باقيا على علميته ويرد أن ال جزء من العلم بالغلبة فكيف حذف وبجواب بانهم جوزوا حذف ال من العلم بالغلبة نظرا لاصل ال من كونه غير جزء (قوله الابتداء) ترجم له مع انه ما تكلم الا على المبتدأ تعبيراً بالاصل عن الفرع فيكون المراد المبتدأ أو التحقيق ان الابتداء كون الكلمة أو لا جعل الاسم أو لا ليخبر عنه لان الجعل وصف للجاعل والابتداء وصف للكلمة وأيضا التعريف الثاني لا يشمل الوصف المكتنى برفوعه اللهم الا أن يكون قوله ليخبر عنه حقيقة أو تنزيلا والتعريف الاول يدخل فيه الفعل المضارع فهو مرفوع بالابتداء أى بكونه أو لا لكنهم اصطلموا على أن يعبروا في جانب المضارع بالتعريف أو التجرد وان شئت قلت لما كان المبتدأ مشتقاً من الابتداء الذى هو المصدر عبر في الترجمة بالابتداء وتكلم بعد ذلك في أحكام المبتدأ لان معنى الابتداء موجود في المبتدأ (قوله أو وصف) معطوف على الاسم هذا على كون وصف مرفوعا كفاي بعض النسخ وفي بعضها أو وصفا بالنصب فيكون معطوفا على قوله مخبرا عنه قال في الكافية مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر (قوله مبتدأ زيد) (٢٨) ألفربعضهم يأبى الشخ المتبرع له الجامع النحو الفقيه المعبر الكاشف

بالاضافة والاداة سابق للعلية وعلما خبر بصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو معصوب ال ثم قال (وحذف ال ذي ان تناد أو تضاف • أوجب وفي غيرهما قد تنحذف) يعنى ان ال التى للغلبة اذا نودى ما هى فيه أو أضيف الى ما بعده وجب حذفها فمثال المنادى يا نايغة ويا أعشى ومثال المضاف نايغة ذبيان وأعشى همدان وقوله وفي غيرهما قد تنحذف يعنى ان ال المذكورة قد تنحذف في غير النداء والاضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها في غيرهما قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وقول الشاعر

اذا دبر ان منك يوم القيمته • أو مل ان القاك عدوا باسعد

وحذف ال مفعول مقدم بأوجب وفي غيرهما متعلق بتتحذف والضمير في غيرهما عائدا على النداء والاضافة المفهومين من قوله ان تناد أو تضاف

الابتداء

المبتدأ هو الاسم صريحا أو مؤولا بمجرد اذن العرامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصف رافعا لمكتنى به وقد فهم من هذا الحسد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يعنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر • ان قلت زيد عاذر من اعتذر)

فاكتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر ومن اعتذر تميم للبيت ومبتدأ أخبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه ولو قال

ان قلت زيد عاذر من اعتذر • فالمبتدأ زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار الى النوع الثانى من المبتدأ بقوله

(وأول مبتدأ والثانى • فاعل أغنى في أسارذان)

القانع عن الغلبة • عذرا
فأبدت وجهها مثل القمر
في أى بيت قد أتى ابن
ملا • باسم يرى مبتدأ
وهو خبر وصير العكس بعده
أما • وجود ذابرى من
أعظم العبر وأض أيضا
بعده بالعكس • فهذه أحجية
لمن حضر (جوابه) أكرمك
الله وحزت المنتظر • من
الامانى في ورود وصدر
أحسن فتعاقدا نظمت
والذى • أبدت من فكر
سد يدو نظر في باب الابتداء
مبتدأ وفي • أول بيت منه
لاح وظهر والعكس قد
أتى بعينه وفي • سادس
الايات كذلك منتظر
(قوله اذا كان مطابقا
لمرفوعه) صوابه اذا كان

مطابقا لما بعده لان ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف (قوله الذى كان مرفوعا بالوصف) تقرىب للمبتدأ (قوله وهذا وقس الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع) الاشارة الى الوصف الذى يكون مبتدأ أى له فاعل ظاهر يعنى عن الخبر أو الى الوصف الذى كان رافعا لما بعده أو الى الوصف من قوله أسارذان فهذا هو الذى يجرى مجرى الفعل لان له فاعلا ظاهرا وأما اذا كان الوصف خبرا فليس جاريا مجرى الفعل لانه ليس له فاعل ظاهر فيجوز أن تلحقه علامة التثنية والجمع نحو أقامان الزيدان وجدت مقيدا على بعض الطرر وقوله فلا يثنى ولا يجمع صوابه فيجوز من علامة التثنية والجمع اه قلت وهذا ساقط أما أولا فلان الوصف اذا لم يثنى ولم يجمع مجرد من علامة التثنية فالمؤدى واحد أى كان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فكذا ما جرى مجراه وأما ثانيا فلوسلنا أن مؤداهما ليس واحدا من جهة أن عبارة المصوب يصح معها الاحتراز من لغة أكلوني البراغيث فان الوصف على هذه اللغة يثنى ويجمع لكون الفعل عندهم لحقة العلامة لاجنبابان معنى كلامه كان الفعل لا يلحقه علامة كذلك ما جرى مجراه لا يثنى ولا يجمع أو انه أراد بالتثنية الحاق العلامة تقرىبا (قوله أسارذان) لافرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذا الذى يكون بالفعل كليس أو الاسم كغير

(وقس وكاستفهام النسبي وقد • يجوز نحو فائز أولو الرشد)
(والثاني مبتدأ إذا الوصف خبر • ان في سوى الافراد طبعا سقر)

يعني انك اذا قلت أسارذان فالاول الذي هو أسار مبتدأ والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فسا رام فاعل من سري وذان تشبيه ذان انما لم يخرج هذا النوع من المبتدأ الى الخبر لانه بمنزلة الفعل فاكثي بمر فوعه وقوله وقس أي قس على المثالين وهما زيد عاذر وأسارذان وقس أيضا على الثاني في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النسبي يعني ان النسبي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر

أقاطن قوم سلمي أم فواظعنا • ان يظعنوا فحبيب عيش من قطنا

ومثاله بعد النسبي قوله خليلى ما وافي بعهدى أنما • اذ ان تكونالى على من أقاطع
وقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعني ان هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك ومنه قوله

خبير بنولهب فلا تلک ملغيا • مقالة لهي اذا الطير مرت

فقائز أولو الرشد في المثال مثل خبير بنولهب في البيت وقوله والثاني مبتدأ إذا الوصف خبر الخ يعني ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الافراد هو التشبيه والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا ماقدم ما وذلك نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون فالزيدان مبتدأ وخبره أقامان ولا يجوز ان يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحملة ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الافراد ان المطابق في الافراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ أو الوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقديما ان يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر وقوله وأول مبتدأ أو مبتدأ أخبره والثاني مبتدأ أو فاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسارذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضا وتقديره وقس على ما ذكر والنسبي مبتدأ وخبره وكاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ أو أولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وذام مبتدأ أو الوصف صفة له وخبر خبره وان حرف شرط وفعل الشرط استقروا في سوى متعلق باستقروا طبقا حال من فاعل استقروا المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في غير الافراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقروا وهو بمعنى مطابقة والتقدير ان استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال (ورفعوا مبتدأ بالابتداء • كذلك رفع خبر بالمبتدأ)

يعني ان الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرافع الخبر هو المبتدأ أو الابتداء هو جملتك الاسم أو لا الخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو معنى فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق انتهى والضمير في رفعه عائد على العرب ورفع خبر مبتدأ وخبره بالمبتدأ والعامل في كذا الالاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدأ ثم قال (والخبر الجزء المتم الفائدة • كانه بر والايادى شاهده)

يعني ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزئين لان الخبر هو الجزء الاخير من الجزئين فبسه تتم الفائدة ولانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأن يمثالين الله بر لان الله تعالى بر عباده والايادى شاهدة والايادى النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال

(قوله وفي سوى متعلق باستقروا طبقا) ولا يمنع من ذلك كونه مصدرا والمصدر لا يتقدم معموله عليه لانه بمعنى اسم الفاعل أو لان المعمول جار ومجرور (قوله فاما الذي يبنى عليه تسمى الخ) الذي واقع على المبتدأ وضمير عليه راجع على الذي الواقع على المبتدأ وسمى واقع على الخبر وهو الاول واقع على الخبر وهو الثاني واقع على المبتدأ والمبنى واقع على الخبر وهما عليه واقعة على المبتدأ ويرتفع راجع للخبر وبه أي بالمبتدأ كما ارتفع هو أي المبتدأ بالابتداء (قوله ولذلك كان أصله أن يكون نكرة) أي لانه مجهول فيناسبه التنكير وهل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا كان بعض الحذاق من أسياننا يقول ان نظير الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية وان نظير الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لانه انما أتى بالخبر لاجله

(قوله وهو اسم الإشارة الخ) انظر هل (٣٠) يقتضى كلامه المحصر لان الجملة معرفة الطرفين أولا (قوله كقوله تعالى الحاققة ما الحاققة)

(ومفرد يأتي ويأتي جملة • حاوية معنى الذي سبقت له)

يعنى ان خبر المبتدا يأتي مفردا وهو الاصل ويأتي جملة والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشملت الجملة الاسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله حاوية معنى الذي سبقت له يعنى ان الجملة تكون مشتقة على رابط يربطها بالمبتدا وانما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضمير اليشمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الإشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير في قراءة الرفع وتكرر اللفظ بعينه كقوله تعالى الحاققة ما الحاققة ومفردا حال من فاعل يأتي الاول المستتر وجملة حال من الضمير يأتي الثاني والضمير ان معاين ان على الخبر وحاوية وصف الجملة ومعنى مفعول بحاوية والذي واقع على المبتدا وصاته سبقت له والضمير العائد من الصلة الى الموصول المجرور باللام وفي سبقت ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتي الخبر مفردا يأتي جملة مشتقة على رابط يعود على الاسم الذي سبقت له الجملة وهو المبتدا ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله

(وان تكن اياه معنى اكنفى • بها كنطقى الله حسبي وكفى)

يعنى ان الجملة الخبر بها اذا كانت هي المبتدا فى المعنى اكنفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كنطقى الله حسبي فنطقى مبتدا والله حسبي جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لان الله حسبي هو نطقى ونطقى هو الله حسبي ومثل ذلك هجير ابي بكر لا اله الا الله واياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر اى فى المعنى واكنفى جواب الشرط وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدا والضمير فى بها عائد على الجملة ثم قال

• (المفرد الجماد فارغ وان • يشق فهو ذو ضمير مستكن)

قسم الخبر المفرد الى جامد والى مشتق وذكر ان الجماد فارغ يعنى من الضمير نحو زيد اخوك وانت زيد وان المشتق يتحمل ضمير مستكنا أى لا يظهر نحو زيد قائم فى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل فى قوله ان يشق ما هو مؤول بالمشتق فانه يتحمل الضمير نحو زيد نعمى وزيد اسد فان قلت ظاهرا كلامه ان الضمير فى يشق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجود وهو غير صحيح لان الجماد لا يشق قلت هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجود وتظهر فيما تقدم فى قوله وقد ترادوا ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو فى الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدا وأما السبى فلا يستتر فيه الضمير بل يجب روزه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا والى ذلك أشار بقوله

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا)

يعنى ان الخبر المفرد المشتق اذا تلا غير من هو له وجب ابراز الضمير العائد على المبتدا وتعمل صورتين احدهما ان يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف اليه أب عائد على المبتدا وهو بارز والاخرى ان يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف وتعمل صورتين احدهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمر وضاربه هو اذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمر وهذه الصورة متفق على وجوب ابراز الضمير فيها والاخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه تختلف فيها فذهب البصريين أنه يجب ابرازها كالتي قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها ابراز والاستار ومذهب الناطم فى هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله وأبرزنه أى أبرز الضمير ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب فى أبرزنه وفى تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدا وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير فى معناه عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير فى له عائد على المبتدا وفى قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر الى المبتدا مطلقا اذا تلا الخبر مبتدا

ونحو زيد ما زيد وأكثر ما يكون ذلك اذا أريد معنى التحويل والتعظيم (قوله هجير) أى ما يقوله فى وقت الهاجرة (قوله والمفرد الجامد) انظر تعريفه فى شارح التوضيح (قوله زيد أسد) فانه يشعر بمعنى شجاع وجار يشجر بمعنى يلبس (قوله عائد على الخبر المفرد) أى من حيث هو لا على المتقدم ذكره الذى وصف بالجمود فاندفع الاعتراض عليه بان الصفة والموصوف كشئ واحد كما نقل عن سيبويه فلا يعود الضمير للموصوف وحده ووجه الدفع أنه ليس عائدا على الموصوف وحده بل على المفرد من حيث هو وليس مذكورا ونظيره عندى درهم ونصفه وان لم يكن مثله من كل وجه (قوله زيد عمر وضاربه هو) قال شيخنا فيه مع تفسيره بالمبتدا ايهام ان الكلام خاص بما اذا كان الخبر جملة فالاولى التمثيل بقولك غلام زيد ضاربه هو ويجاب بانه تسامح تقريبا لفهم المبتدئ قال الامام السيوطى صرح فى شرح التسهيل بان الفعل فى ذلك كالوصف ببرز فيه الضمير اذا خيف اللبس وعبرة المتن تشمله لان الفعل مع قطع النظر عن فاعله يصدق عليه انه مفرد (قوله والضمير فى معناه الخ) سبق قلم صوابه على الخبر ويوافقه سبكه للبيت وقد ذكر ذلك للشارح فوافق على انه عائد على الخبر ليس

(قوله وأخبروا بطرف أو بحرف جر ناوين معنى) انما قال معنى ولم يقل لفظ لئلا يتوهم انه لا يقدر الا اللفظان المذكوران وذلك ليس بصحيح بل يقدر كل ما يعطى معناهما نحو ثابت وحاصل وقبل الخبر كائن (٣١) وقبل مجموع كائن ومنعطفه وكان المقدرة في الظروف والمجرورات تامة

ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ثم قال

(وأخبروا بطرف أو بحرف جر • ناوين معنى كائن أو استقر)

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا أو مجرورا وهو راجع بالتقدير الى المفرد والجملة ولذلك قال ناوين معنى كائن أو استقر فاذا قلت زيد عندك أو زيدا في الدار فالقدير زيد كائن أو مستقر عندك وزيد كان أو استقر عندك وانما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لانه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه أن أصل الخبر الافراد واختارا أكثر البصريين تقديره بالفعل لانه أصل في العمل والضمير في وأخبروا عائد على العرب وناوين حال منسه ومعنى مفعول بناوين ثم قال (ولا يكون اسم زمان خبرا • عن جثة وان يفد فاخبرا) يعني أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أما ممل وأن اسم الزمان لا يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وان يفد فاخبرا أي وان يفد الاخبار عن الجثة باسم الزمان فاجز الاخبار به ومنه قوله هم الهلال الليلة وهو في المعنى راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فاخبرا أراد فاخبرين فوقف على فون التأكيد الخفيفة بالالف وفاعل يفد ضمير عائد على الاخبار المفهوم من قوله خبرا ثم قال (ولا يجوز الابتداء بالنكرة • مالم تفد كعند زيد غيره)

(وهل فتي فيكم فاخل لنا • ورجل من الكرام عندنا)

(ورغبة في الخير خير وعمل • برزين وليقس مالم يقل)

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر الصوليون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الاول أن يقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار اليه بقوله كعند زيد غيره الثاني أن يتقدم عليها أداة استفهام وهو المشار اليه بقوله وهل فتي فيكم الثالث أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار اليه بقوله فاخل لنا الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار اليه بقوله ورجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار اليه بقوله ورغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة الى نكرة وهو المشار اليه بقوله وعمل برزين ثم قال وليقس مالم يقل ففهم منه انه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيوي في الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة وحكي من كلام العرب أمت في الحجر لا فيك وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها الصوليون وما في قوله مالم تفد ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة واللام في قوله وليقس لام الامر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ثم قال

(والاصل في الاخبار أن تؤخر • وجوزوا التقديم اذا ضررا)

(فامنع حين يستوي الجزآن • عرفا ونكرا عادي بيان)

(كذا اذا ما الفعل كان الخبرا • أو قصدا استعماله متحصرا)

(أو كان مسندا الذي لام ابتداء • أو لازم المصدر كن لي منجدا)

انما كان الاصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لانه وصف له في المعنى وحق الوصف ان يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة الى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام الاول جواز تقديمه وهو المشار اليه بقوله وجوزوا التقديم وقوله اذا ضررا أي ان لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سياتي ومن تقديم الخبر على المبتدأ اجواز اقولهم تميمي أنا ومشو من يشنوك الثاني وجوب تأخيره

لا ناقصة والا لزم التسلسل كما في السبوطى وقبل الخبر هو الضمير فالأقوال أربعة (قوله القتال يوم الجمعة) أي قتال الكفار أو قتال النفس (قوله الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة) لما كان الغرض بالكلام حصول الفائدة وكان الاخبار عن غير معين لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف ولذلك اذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الافادة على زيادة بخلاف النكرة فان حصول الفائدة بالاخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية فان قلت أي فرق بين المبتدأ والفاعل فانه يكون نكرة بغير مسوغ أجيب بان الفرق تقدم الحكم وعدم تقدمه (قوله لم يستوف المسوغات) قال شيخنا هو ترجع الى ما ذكره (قوله أمت) أي لين أو رطوبة والمقصود الذم وفي بعض التقايد انه دعاء عليه (قوله وليس فيه شيء من المسوغات) قد يقال المسوغ كون الخبر جارا أو مجرورا وأما التقديم فليس شرطا في التسويغ (قوله والاصل في الاخبار) جمع لان الخبر يكون مفردا وجملة وظرفا

ومجرورا (قوله اذا ما الفعل كان الخبرا) عبر بالفعل عن الجملة الفعلية اطلاقا للجزء على الكل ويجب تأخير الخبر في باب الاخبار بالذي أنظر التكملة للسبوطى (قوله كن لي منجدا) مبتدأ وخبر ومنجدا حال من الضمير في الجار والمجرور والمنجدا الناصر اه بسكري (قوله مشو من يشنوك) أي مبغوض من يبغضك

(قوله أبو حنيفة أبو يوسف) وقربته معنوية ونحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على التكرار الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (قوله مع كون المبتدأ مفردا) أي غير مثنى ولا مجموع وانما فسرناه لان القاعدة أن المفرد في باب المبتدأ ما ليس جملة فربما يستشكله المبتدئ والقرينة على ذلك أن المبتدأ لا يكون جملة (قوله فاطلق الخ) فان قلت هذا القيد يفهم من التشبيه أي كما يمنع التقديم فيأخذ كـ (لبس ٣٢) كذا يمنع هنا اللبس قلت هذا القيد لا يفهم من الكلام انظر ابن غازي (قوله

مختصرا) أي فيه لانه اسم مفعول أي محصورا كما أشار اليه الشارح ففيه نائب الفاعل فهو يفتح الصاد فيكون من باب الحذف والايصال لانه حذف حرف الجر وهو لفظ في فاستر الضمير في الوصف توسعا أو المراد المحصور الخبر الكلبي في الخبر الجزئي فتكسر الصاد وتقدم الكلبي بتقديم جزئيه ولا يصح الجواب بان المصنف يسمى المحصور فيه محصورا اذ لا معنى له الا بملاحظة الحذف والايصال (قوله من أدوات الصدر) قال شيخنا أنشد شيخنا المراتب مما استدله به بعضهم على تأخر الخبر مع كونه من أدوات الصدر قوله حالي وحالك واحد

وأنا القليل بغير سيف أما أنا فقيم مضى الفؤاد وأنت كيف وهو مؤول (قوله كذا اذا عاد عليه) أي على ملاسه سواء قلنا ان الخبر المحذوف أو الضمير وهو ظاهر أو مجموع المحذوف والجار والمجرور لان الخبر يلبس الكل وكذا ان قلنا مجموع

وذلك في خمسة مواضع الاول أن يستوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير وهو المشار اليه بقوله فامنع حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التنكير أفضل مني أفضل منك وقوله عادى يعني أنه لا يمنع تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا متساويين في التعريف أو التنكير الامع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه انه اذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فالو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ ومؤخر وعلم ذلك من أن أبا يوسف هو المشبه بابي حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر بنو ابنو أبنائنا وبنائنا • بنو هن أبناء الرجال الا बाद

فبنونا خبر مقدم لان المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضع الثاني أن يكون فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار اليه بقوله كذا اذا ما الفعل كان الخبرا يعني أنه يمنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان فعلا فاطلق وهو مقيده بما تقدم فانه لا يمنع تقديمه في نحو الزيد ان قاما وزيد قام أبوه وانما يمنع تقديمه في نحو زيد قام وهدى قامت الموضع الثالث أن يكون الخبر محصورا بالابا أو بانما هو المشار اليه بقوله أو قصد استعماله محصورا مثاله ما زيد الا قام وانما زيد قام الموضع الرابع أن يكون الخبر مسندا للمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار اليه بقوله أو كان مسندا الذي لام ابتداء يعني أنه يمنع تقديم الخبر اذا كان مسندا للمبتدأ الذي لام ابتداء ونحو زيد قام الموضع الخامس أن يكون مسندا للمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار اليه بقوله أو لازم الصدر يعني أو كان مسندا للآدم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله كمن لي منجدا ومثال الشرط من يقيم أقم معه الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع الموضع الاول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار اليه بقوله

(ونحو عندي درهم ولي وطر • ملتزم فيه تقدم الخبر)

الموضع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار اليه بقوله

(كذا اذا عاد عليه مضم • مما به عنه مبينا يخبر)

هذا على حذف مصاف أي على ملاسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملاسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زيد افلا يجوز مثلها على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدر وهو المشار اليه بقوله (كذا اذا استوجب التصديرا • كائن من علمته نصيرا)

يعني انه يلزم تقديمه اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كائن من علمته نصير فان كان طرف مكان مضمين معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلته ونصير امفعول ثان أو حال من الهاء في علمته اذا جعلت علم بمعنى عرف الموضع الرابع أن يكون المبتدأ محصورا بالابا أو بانما وهو المشار اليه بقوله (وخبر المحصور قدّم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كالتاباع أجداد) فلذا خبر واجب التقديم لان المبتدأ هو تاباع أجداد وهو محصور بالابا ومثاله محصورا بانما انما في الدار زيد وقوله والاصل مبتدأ وفي الاخبار متعلق به وان تؤخر اخبر المبتدأ والضمير في وجوز واعد على العرب وضروا مع لا والخبر

الجار والمجرور فقط وفي البيت تعقيد وأسلمه ابن غازي فقال • من مبتدأ وما له تصدر • ولو قال الناظم كذلك لكان محذوف كافيا عن البيت بعده (قوله كذا اذا استوجب التصديرا) ان قلت هل يدخل في كلامه نحو عندي أنك فاضل والا فابن يدخل قلت قال شيخنا يدخل في قوله ونحو عندي درهم ولي وطر من حيث ان الخبر في كل منهما متأخيره فيه لابس اه قلت فكان على الاشهر أن يذكره عند قول المتن ونحو عندي درهم وأن يدخل في كلامه (قوله وخبر المحصور) أي وخبر المبتدأ المحصور فيه قال ابن غازي لو

قال والخبر المحصور قدّم أبداً لبيان أولى (قوله وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله) ليس المراد أنه متعلق بمنع الذي تعلق به كذا إذا ما الفعل وإنما التشبيه في مطلق أنه متعلق بمحذوف أي كذا يلتزم تقدم الخبر (قوله وحذف ما يعلم جاز) الجواز هنا أعم من الوجوب وقوله وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم من ذكر الخالص بعد العام وإنما قلنا ذلك ليشمل حذف المبتدأ وجواباً وهو أربعة مواضع قال أبو إسحق أني بما التي تقتضي العموم فيجوز أن يكون في سائر الأبواب ويحتمل أن يكون مقصوراً على هذا الباب لأن السياق يدل على ذلك (قوله دنف) هو المريض من العشق سواء كان في ذات الله أو لا والمحققون على أنه (٣٣) يجوز أن يقال يعشق الله

ويقال دنف المريض
ثقل (قوله أي فعدهن
ثلاثة أشهر) اعترضه
ابن عقيل بأن التقدير
واللاني لم يحضن كذلك أي
فالمحذوف مفرد ولعل من
لم يقدر اسم الإشارة لاحظ
أن ذا المفرد المذكور وليس
قبله مفرد مذكر يرجع
إليه يصلح لأن يكون مشبهاً
به (قوله على نفس المبتدأ)
أي على صفة نفسية له
وهي الوجود والتحقيق أنه
صفة زائدة اعتبارية

محذوف تقديره في التقديم والضمير في المنع عائد على التقديم وعرفاً ونكران منصوبان على إسقاط
الجار والتقدير في عرف ونكران عادي منصوب على الحال من الجزأين والعامل في كذا المحذوف تقديره
ويمنع والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأوقصد
استعماله جملة معطوفة على الجملة التي بعد إذا والها في استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا إذا
كان العمل خيراً أو قصد استعمال الخبر مخصصاً وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله ومضمر
فاعل بعاد والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهي موصولة وصلت بها خبر
وبه وعنه متعلقان بخبر والضمير العائد على الموصول الضمير في عنه والضمير في به عائد على الخبر
ومبيناً حال من الضمير في به وهذا البيت من الآيات المعتمدة في هذا الرجز وكذا متعلق أيضاً بمحذوف
كما سبق والفاعل يستوجب ضمير عائد على الخبر والتصدر مفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول
مقدم يقدم وأبداً منصوب على الظرف ثم قال (وحذف ما يعلم جاز) يعني أنه يجوز حذف كل واحد
من المبتدأ والخبر إذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله (كما • تقول زيد بعد من عندك) فزيد
مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله
(وفي جواب كيف زيد قل دنف • فزيد استغنى عنه أذ عرف)

وبيان ذلك محله علم الكلام
والنحاة لا يلتفتون إلى
هذه التحقيقات (قوله على
صفة في المبتدأ) أي صفة
غير الوجود وترك لوما ولعله
من باب الاستغناء بأحد
النظيرين عن نظيره لانه
يقاس عليه ولانه مفعول
لولا ولوما يلزمان الابتداء
ولحن المعرى في قوله

فدنف خبر المبتدأ المحذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جاز أنه يجوز حذف
المبتدأ والخبر معاً إذا علماً ومنه قوله تعالى واللاني لم يحضن أي فعدهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ
والخبر لانه لا ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل وقوله فزيد استغنى عنه أذ عرف تقيم البيت
ولو استغنى عنه لصح المعنى ثم إن الخبر يحذف وجوباً في أربعة مواضع الأول بعد لولا الامتناعية
واليه أشار بقوله (وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم) وفهم من قوله غالباً أن اللولا استعمالين غالباً وغير
غالب وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على
نفس المبتدأ نحو لولا زيد لا كرمك في مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسدود وغير الغالب
أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو لولا زيد بالالفصحت فالامتناع في هذه الصورة متعلق
على بكا زيد لا على زيد في مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالباً حال من
لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر وبعد متعلق بحذف أو يحتمل والتقدير وحذف الخبر مختم بعد
لولا في غالب الأمر هو تعلق الامتناع على نفس المبتدأ الثاني بعد مبتدأ هو نص في القسم واليه
أشار بقوله (وفي نص عين ذا المستقر) وذلك نحو قولك لعمرك لا فعلن فالخبر واجب الحذف تقديره
قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسدود وذا الإشارة لتعم حذف الخبر الثالث بعد واو المعية وهو المشار
إليه بقوله (وبعد واو عين مفهوم مع) أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع ومثل ذلك
بقوله (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو
أظهر والخبر محذوف وجوباً بتقديره مقرونان وبعداً ومتعلق بمحذوف تقديره ويحذف الرابع أن

• فلولاً الغمد يسكه لسالاً
وقيل الأولى التأويل
والتقدير فلولاً امسالك الغمد
وكذا يؤول الحديث ولا
حاجة إلى ادعاء أنه مروي
بالمعنى وإن كان محتملاً
هذا على مذهب غير الناطم

(هـ - مكدوى) وأما على ما ذهب إليه من أنه إنما يمنع ذكر الخبر في الاستعمال الغالب وفي غيره جائز فلا حاجة للتأويل والضمير
في يسكه عائد على كل غضب أي أن كل غضب يحاف من هذا السيف فلولاً أن الغمد يسكه لسالاً (قوله فغالباً حال من لولا) صوابه
منصوب على زرع الخافض لأن المضاف إليه هنا ليس مما يأتي منه الحال وسبكه موافق لما ذكر (قوله لعمرك) من عمر أي طال عمره
أي بأن عاش زماناً طويلاً ولا اللام فيه للقسم ومعناه وجبات قسمي (قوله والخبر محذوف وجوباً) لأن الواو التي بمعنى مع تعطيه فهو
كالنائب عنه فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه وكذا كل رجل وضيعته والمراد بالضبعة هنا الصنعة فلو كانت الواو تفهم الجمع
ولا تفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم في وجوب الحذف كقولك زيد وعمر فاما أن (قوله تقديره مقرونان) ومعنى الاقتران هنا أن الصنعة

إذا كانت رفيعه فصاحبها كذلك وان كانت دنيئه فصاحبها كذلك أيضا الصنعة على هذا مقرونة مع صاحبها (قوله لا يكون خبرا) الرواية بالتاء (قوله مضافا الى المصدر) فمثل الصريح كما مثل والمؤول نحو أخطب ما يكون الامير قائما وهو مشكل بعد السبيل اللهم الا أن يكون المعنى أخطب أ كوان الامير أى أحواله والاسناد مجازى ثم رأيت الدماميني أوله بذلك (قوله وكان المحذوفه تامه) لا يتعين والاستدلال بأن العرب لم تستعمل خبرها الا اسما منكر الا يفيد القطع بقوله • وشري بعدى عنه وهو غضبان • لم يصادف محلا لان الحال فيه ليس مفسرا صاحبها بمعمول للمصدر ويجاب عن الاول بأنه يكفى الظن وعن الثانى بأن الجروا المتعلق بالمصدر يصدق عليه انه معمول (٣٤) للمصدر والمراد أن يكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال أو ما هو بمنزلة المفسر وذهب الفراء

الى أن فاعل المصدر المذكور يغنى عن الخبر كما يغنى عنه فاعل الوصف في نحو أقام الزيدان وذهب ابن كيسان الى أن الحال تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف كما يغنى الظرف عنه وخالفهما الناظم في كتبه وانما اشترط أن يكون المبتدأ مصدرا لانه لا يجزى باسم الزمان عن الجثه ويقدر أن اريد الماضى وإذا ان اريد الاستقبال (قوله من) هو ذو طعم بين الحلاوة والجحوضة (قوله قال الجوهري) قال شيخنا كلام الجوهري هذا ليس في أصل المكودي وانما هو طرة مدخلة فاعله (قوله كان) خصها بالذكر أولما اختصت به من زيادتها دون غيرها وحذفها وإبقاء عملها فكان لها مزيه قال الرازى كان في القرآن على خمسة أوجه بمعنى الازل والابد ونحو

يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدأ وهو المشار اليه بقوله

(وقبل حال لا يكون خبرا • عن الذى خبره قد أضمر)

أى يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جلة في موضع الصفة لحال وعن الذى متعلق بخبره والذى نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذى وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعال التفضيل مضافا الى المصدر المذكور وقد مثل للاول بقوله (كضربى البعد مسيا) والتقدير ضربى العمد اذا كان مسيا فضربى مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفه وكان المحذوفه تامه ومسيا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل في اذا المحذوفه أى ضربى كائن اذا ثم مثل للثانى أيضا بقوله (واثم • تبينى الحق منوطا بالحكم) فاتم أفعال تفضيل وهو مبتدأ مضاف الى تبينى والحق مفعول بتبينى ومنوطا حال من الضمير المستتر في كان المقدره ومعنى منوطا متعلق بالحكم متعلق به ثم قال (وأخبروا بآتين أو بأكثر • عن واحدكم سره شعرا)

يعنى أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنى نحو الرمان حلوا حامض لان معنى الخبرين راجع الى شئ واحد اذ معناهما من فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لانهم بمنزلة اسم واحد والثانى أن يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الاول وان لا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله كهم سره شعرا فهم مبتدأ وسره خبر أول وشعرا خبر بعده خبر وسره جمع سرى على غير قياس وهو الشريف قال الجوهري وهو جمع عزيزان يجمع فعل أصلا على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السرة سروات • (كان وأخواتها) •

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في فواضع الابتداء ومجيت فواضع الابتداء لان الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه التواضع نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال رحمه الله تعالى

(ترفع كان المبتدأ اسمها والخبر • تنصبه ككان سيدا عمر)

يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل بقوله ككان سيدا عمر وفهم من تمثله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل يرفع والمبتدأ مفعول واسمها حال من المبتدأ والخبر منصوب بأخبار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ أو الجمله بعده خبر والاول أجود لدخوله على الجمله الفعلية ثم قال

وكان الله عليا حكما ومعنى المضى المنقطع وهو الاصل في معناها نحو وكان في المدينة تسعة رهط ومعنى الحال (ككان) نحو كنتم خير أمة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ومعنى الاستقبال نحو يخافون يوما كان شره مستطيرا ومعنى صار نحو وكان من الكافرين ومعنى كان في أصل الوضع وجد أو حدث ومعنى ظل أقام بالنهاية ومعنى بات أقام بالليل ومعنى اضى دخل في الضى وأصبح دخل في الصباح وأمسى دخل في المساء وصار يتجدد ومعنى ليس نفي الحال فاذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت عنه القيام في الحال ولا ينفي غير الحال الا بقريئة تدل عليه كقول الشاعر ومما مثله فهم ولا كان قبله • وليس يكون الدهر مادام يذبل فنفيت ليس هنا المستقبل للقريئة الدالة عليه لانه قد نفي الحال والماضى فلم يبق الا المستقبل ويذبل بذال مجهه جبل معروف ومعنى زال انفصل وكذلك برح وكذلك فتي وانفل ومعنى دام استمر

(قوله كاعط مادمت الخ) أي أعط درهمًا مدمت مصيبياله وقول الشاعر (٣٥) ليس ينفلذ اغني واعترازه كل ذي عفة مقل قنوع

بمجر مقل لا برفعه كما نوههم
ومثال الامر من كان قوله
تعالى قل كونوا حجارة
وقد أراد بعض الناس
التأدب مع الخلق فغير
الاية فوق في الكفر
ومادري ان التأدب انما
هو في ابقاء الاية كما انزلت
ولا ينبغي العدول عنها الى
التمثيل بغيرها لئلا
يخطب الناس بالكون
حجارة لان العدول عنها
سوء أدب عظيم اه ولا
يكفر الا أن قصد
الاستحقاق قوله وظاهر
كلامه الخ) وأما قول
الاشموني الصورة الاولى
أقرب الى كلامه أشعر
بذلك قوله كذا السبق خبر
الخ فغير مسلم اذ لا اشعار
مع احتمال أن يكون
التشبيه في مجرد منع سبق
الخبر الا أن يقال لما كان
المشبه به تقدم الخبر على
ما كان المناسب أن يكون
المشبه به تقدم الخبر على
ما أيضا وان كانت ما الاولى
ناحية وما الثانية مصدرية
لكن حكايته الاتفاق
بقوله وكل يتعين حملها على
الصورة الاولى وهي تقدم
الخبر على مجموع مادام
فيكون موافقا للواقع
(قوله انه لا يمنع اذا كان
النفي بغيرها) فعلم ان لافي
هذا المحل لا يجب لها
الصدرية وأما في التعليق
فيجب لها الصدرية كما

(كيكان ظل بات أضعى أصعبا • أمسي وصار ليس زال برحا • فتى وانفلن)
يعني أن ظل وما بعدهما مثل كان في رفعها الاسم ونصب الخبر ثم ان هذه الافعال على ثلاثة أقسام
قسم يعمل بالشرط وهو كان وليس وما بينهما اوقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي
وذلك زال وانفلن وما بينهما اوقسم يعمل بشرط تقدم المصدرية وهو دامت والى هذا القسم أشار
بقوله (وهذه الاربعة • أشبه نفي أولنسي متبعه)
(ومثل كان دامت مسبوقا بما • كاعط مادمت مصيبادرهما)

يعني ان زال وروح فتى وانفلن لا تعمل العمل المذكور الا بشرط أن تكون متبعية لنفي أو شبهه
وشمل قوله أولنسي جميع أدوات النفي والمراد بشبهه النهي كقوله صاح شعرو لا تزل ذا كرامو •
تفسيما نه ضلال مبين وقوله ومثل كان دامت مسبوقا بما يعني ان دامت مثل كان في عملها ويشترط في
عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما تم مثل بقوله كاعط مادمت مصيبادرهما وفهم من المثال
ان ما المذكور ظرفية مصدرية اذ التقدير أعط درهمًا مدمت مصيبادرهما من اشتراط تقدم
النفي أو شبهه في زال واخواتها وتقدم ما في دامت ان ما بقى من الافعال المذكورة لا يشترط فيه شيء ولما
ذكر هذه الافعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل
الماضي أشار الى ذلك بقوله (وغير ماض مثله قد عملا • ان كان غير الماضي منه استعملا)
وفهم من قوله ان كان غير الماضي منه استعملا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك
ليس ودام فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت المصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين
مثل والهاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم
اعلم ان خبر هذه الافعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فاما تقديمه على اسمها فجاز في
جميعها والى ذلك أشار بقوله

(وفي جميعها توسط الخبر • أجز) أي في جميع هذه الافعال ومنه قوله عز وجل وكان حقا علينا نصر
المؤمنين وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يمنع
تقديمه عليه باتفاق وهو مادام وما اقترن منها بما النافية والى ذلك أشار بقوله

(وكل سبقه دام حظر • كذا السبق خبر ما النافية • فحى بها متلوة لا تاليه)
يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دامت وذلك صورتان احدهما أن يسبق ما المقرونة
بدام نحو فاقما مادام زيد فهذا يمنع اتفاقا لان ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على
الموصول والاخرى أن يسبق دامت متأخر عن ما نحو ما فاقما مادام زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه ان
منع هذا الجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فعمل الصورتين وبما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب
ما النافية الداخلة على هذه الافعال والى ذلك أشار بقوله كذا السبق خبر ما النافية أي كذلك أيضا
يمنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الافعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز فاقما ما كان
زيد ولا مقبلا ما صار عمر وكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول محظور وهو مصدر مضاف
الى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا ان يسبق الخبر دامت وسبق خبر مبتدأ
وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما خبره كذا والتقدير ان يسبق
الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دامت في المنع وقوله فحى بها متلوة لا تاليه تصريح بمافهم من وجوب
تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها انه لا يمنع التقديم اذا كان النفي بغيرها
وفهم من قوله فحى بها متلوة لا تاليه انه يجوز ان يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما فاقما كان زيد
وفهم من اطلاقه ان ذلك في جميع الافعال فعمل نحو ما كان زيد فاقما وما زال عمر ومقبلا وفي هذا
الاخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو ما ندعى ما متلوة حال منها
وتاليه موطوف فهو تميم لا بيت لعمرك الاستغناء عنه القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى

سيقول والتزم التعليق الخ ولا تناقض لاختلاف المحلين

ذلك أشار بقوله (ومنع سبق خبر ليس اصطنع) يعني ان في تقديم خبر ليس عليها خلافاً واختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها في ذلك خلاف مشهور ومنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف الى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطنع خبر المبتدأ او التقدير منع ان يسبق الخبر ليس مصطنع القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها فان قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم قلت من سكونه عنه فانه لما ذكر ما يمنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم ان ما بقي يجوز تقديمه ثم قال

(وذو نعام ما برع يكتفى • وما سواه ناقص) يعني ان ما اكتفى من هذه الافعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله تعالى وان كان ذو عسرة أى وان حضر وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصا نحو وكان الله بكل شئ عليماً ولكونه لا يكتفى بالمرفوع يسمى ناقصاً وقيل حبيت ناقصة لانها انقصت عن الاتعال لانها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر انها مبتدأ وخبرها ذو نعام و برع متعلق بيكتفى وهو مصدر في معنى المفعول أى بر فروع وما الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواه وهى مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال

(والنقص في • قتي ليس زال دائماً في)

يعني ان هذه الافعال الثلاثة وهى قتي وليس وزال لا تستعمل الا ناقصة أى غير مكتملة بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قتي أى تبع ودائماً حال من الضمير المستتر في قتي وفي قتي متعلق بقتي أو بالنقص وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف ثم قال

(ولا يل العامل معمول الخبر • الا اذا ظرفاً قى أو حرف جر)

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني ان معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول كان طعاً ممل زيدا كذا فاذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز ان يليها نحو كان عندك زيد مقبلاً وكان في الدار عمرو جالساً والعامل مفعول يلى وفاعله معمول الخبر و ظرفاً أو حرف جر حالان من الضمير المستتر قى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز السكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستلزم بقول الشاعر

قنا فذ هذا جون حول يبيتهم • بما كان اياهم عطية عودا
وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن واليه أشار بقوله

(ومضمر الشأن اسماء ان وقع • موهوم ما استبان انه امتنع)

يعني انه اذا ورد من كلام العرب ما يوهوم بتقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على ان ينوى في كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها في كان من قوله بما كان اياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا في موضع خبره واياهم مفعول مفعول بعود مقدم على المبتدأ وقوله ومضمر الشأن مفعول بانو وامما منصوب على الحال من مضمر الشأن وان وقع شرط وموهوم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخزان وما بعدها موصولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في أنه ثم قال

(وقد تراد كان في حشوكا • كان أصح علم من تقدما)

وفهم من قوله وقد تراد قلة زيادتها بالنسبة الى عدم الزيادة وفهم من قوله كان انها تراد بلفظ الماضي وانه لا يراد غيرهما من اخواتها وفهم من قوله في حشوانها لا تراد أولاً ولا آخراً وما في قوله كان تجيبية وهى تامة في موضع رفع بالابتداء أو أصح فعل ماض وقاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما أو أصح ثم قال (و يحد قوناً أو ييقون الخبر) يعني أن العرب يحد قون كان وفهم من قوله وييقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويترد حذفتها في ثلاثة مواضع الاول بعد ان الشرطية الثاني بعدوا الثالث بعد ان المصدرية وقد أشار الى الاول والثاني بقوله (وبعدان

(قوله قنا فذ) بالذال المجهية والهـ داج فعال من الهدجان وهى مشبهة الشيخ المرتضى (قوله أو مصدرية) والتقدير على هذا ان وقع موهوم استبانة الامتناع وهو على حذف مضاف أى ذى الامتناع ويقدر مضاف آخر أى موهوم استبانة جواز ذى الامتناع وبشكل حينئذ عليه مرجع ضمير انه امتنع (قوله بلفظ الماضي) ان قلت لم جعل لفظها هنا مقصوداً فاخرج المضارع ولم يجعل كذلك في اعراب الفعل حيث قال وبعدنى كان حتماً ضميراً لكان المراد هناك نفي الكون في الماضي سواء كان بلفظ ما كان أو بلفظ لم يكن قالننى في الحالين ماض فصع أن يعبر عنه بلفظ كان بخلاف ما هنا وأيضاً حيث لم يحسن هنا أن يراد المضارع لم يحمل على ما يشمله وحيث حسن هناك حمل اللفظ على ما يشمله حل على ذلك لان الماتن ينكسر على الشرح فسقط الاشكال وهو اشكال سيدى يحيى الشاوى والمشهور انه لا ضمير في كان الزائدة والقاتل بأن فيها ضمير اقال هو ضمير المصدر الذى هو الكون

(قوله وبعد ان تعويض ما
عنهار تنكب) والمشهور
ان العمل لكان وذبح
أبو علي وابن جني الى أن
ماهي العامة (قوله
بالسرار) بكسر السين وهو
ما يكون في آخر الشهر من
الطلة المشوية بالضوء ثم
قال شيخنا في اليوم الثاني
ان الرواية بالسدر بالذال
المهجمة وان معناه غير
معنى الاول قال ولم
يحضرنى الاثنان معناه
(قوله المشبهات) بالجر
رواية ويجوز الرفع على
القطع (قوله ولذلك أهملها
بنوعيم على الاصل) ظاهره
ان بني نوعيم لا حظوا ذلك
وهو صحيح اذ هم أولى
بعرفة أمرار كلامهم قال
بعضهم والله درهم ومهفهف
الاطراف قلت له انتسب
فأجاب ما قتل الحب محرم
رفع محرم يعني برفعه انه
تجبي لا يجازى ولو كان
جوازيا لقال محرم بالنسب
وفي رواية ومهفهف
الاعطاف وفي رواية ما قتل
الحب سرام (قوله أن لا يراى
بعدها أن) واذا زيدت
كانت لا معنى لها فافترقت
من ان المؤكدة للنفي زاد
الامام السيوطي في شرحه
على ألفيته عدم زيادة ما
فان زيدت ما بعدها بطل
عملها نحو ما يزدق فأنتم قال
في الفرة

ولو كثير اذا اشهر) فقال حذفها بعد ان قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا سيف وان خنبرا
نخبر أى ان كان المقتول به سيفاً ومثاله بعد لقوله صلى الله عليه وسلم احفظوا عني ولو آية أى
ولو كان المحفوظ آية وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذوبى ولو ملكا • جنوده ضاق عنها السهل والوعر

وفهم من قوله اشهر ان حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل ومنه ما أنشده سيبويه
• من لدشولا قال ان لا شيا • أى من لدن أن كانت شولا فذا الإشارة الى الحذف وهو مبتدأ واشهر خبره
وبعد متعلق باشهر وكثيرا نعت مصدر محذوف أى اشتهرا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير
المستتر في اشتهر ثم أشار الى الثالث بقوله

(وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب • كمثل أما أنت برافاقترب)

يعنى ان كان محذوف بعد ان ويعوض عنها ما فهم من قوله تعويض ما عنها انها لا يحذف اسمها معها
وتعويض مبتدأ وهو مضاف الى ما وارتنكب خبره وبعد عنها متعلقان بتعويض ومثله بقوله أما
أنت برافاقترب والتقدير اقتراب لان كنت برافاقترب كان وعوض عنها ما فافصل الضمير الذي كان
متصلا بها وحذفت لام الجر لان حذفها مع أن مطرد فأنتم في قوله أما أنت اسم كان المحذوف وبرافا
خبرها ثم قال (ومن مضارع لكان مخبرم • فحذف نون وهو حذف ما التزم)
اذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت فونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم
يكن ويجوز بعد ذلك ان تحذف فونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول لم يكن زيد قائما
ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل الساكن كقوله
لم يكن الحق سوى أن حاجها • رسم دار قد تعنى بالسرار

ومذهب سيبويه انه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من اطلاق النظم انه موافق لمذهب يونس
وقوله وهو حذف ما التزم أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتعويض ولما كان متعلق
بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبره وما نافية وهى وما بعد هاء صفة لحذف

فصل فى ما ولا ولا وان المشبهات بليس

اغنا فصل هذه الحروف من باب كان وان كان عملها كلها واحدا لان هذه أحرف ونكث أفعال ثم قال
(اعمال ليس أعلمت مادون ان • مع بقا النفي وترتيب زكن)

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فاصلها ان لا تعمل ولذلك أهملها بنوعيم على
الاصول وأما أهل الجواز فعملوا عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال ولما كان عملها على خلاف الاصل
شرطوا في عملها أربعة شروط الاول أن لا يراى بعدها ان وهو المشار اليه بقوله دون ان نحو ما ان
زيد قائم لان ان لا يراى بعده ليس فبعدت عن الشبه الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم يعمل نحو ما زيد الا
قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقا النفي الثالث ان لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما
قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أى علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع ان
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفا أو مجرورا جازا التقديم وهو
المنبه عليه بقوله (وسبق حرف جر أو ظرف كما • بي أنت معنيا أجاز العلماء)

يعنى ان معمول الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا جازا تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات
نحو ما في الدار زيد جالساً وما عدا ذلك محرم ومقبول ففهم منه انه اذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع
تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو ما طعمنا زيدا كلا وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت
فيه الشروط ما زيد قائما وهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم فقوله أعمال
منصوب على المصدر بأعمال وتدون متعلق بأعمال وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وفي المثال

متعلق بمعنى فاعله ومجرور معمول الخبر ثم قال

(ورفع معطوف بلكن أو ببل • من بعد منصوب بما ألزم حيث حل)

يعني ان المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لان المعطوف به ما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائما لكن قاعد وما عجز ومنطلقا بل مقيم وتجاوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وانما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن وببل ان العطف اذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف ورفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف الى المفعول والباء في بلكن وبل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز ان يكون متعلقا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال (وبعد ما وليس جريا للبا الخبر • وبعد لا ونفي كان في خبر)

يعني ان باء الخبر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى وما ذلك على الله بعزيز أليس الله بكاف عبده وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمن قبله عن سواد بن قارب

وفي خبر كان المنفية كقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن • باعجلهم اذا جئهم القوم أمجل

وفهم من قوله قد يجران زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل والباء فاعل يجز وقصرها ضرورة والخبر مفعول يجز وفي خبر آخر البيت ضمير مستتر فاعل الخبر المتقدم فان قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم خبر ما وليس والضمير في يجز فاعل في المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يقدح في معنى قلت هو بما يفسره لفظا لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه ثم قال (في النكرات أعملت كليس لا • وقد تلي لات وان ذا العمل)

يعني أن لا النافية أعملت أعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لارجل قائما ومنه قوله

تعز فلا شيء على الأرض باقيا • ولا ورزرها قضى الله واقيا

وقوله وقد تلي لات وان ذا العمل لا يعني ان لات وان النافية مثل ليس برفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلي أن ذلك قليل وفهم من اطلاقه أيضا انها لا يختصان بالعمل في النكرة كلاف أعمال ان في النكرة قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعاقبة ومن أعمالها في المعرفة قوله

ان هو مستويا على أحد • الاعلى أضعف المجانين

وأما لات فلا تعمل الا في الحين على ما سيأتي فلا مفعول مالم يسم فاعله بأعملت وفي النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت مصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت لا في النكرات أعمالا كأعمال ليس ولات فاعل بتلي وان معطوف عليه وذا العمل مفعول وذا الإشارة الى عمل ليس والعمل نعت لذا ثم قال (ومالات في سوى حين عمل • وحذف ذي الرفع فتناو العكس قل)

يعني ان لات لا تعمل الا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله تعالى ولات حين مناص وقوله وحذف ذي الرفع فتناو العكس قل يعني ان حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز اثباتها معا فن حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حين يرفع حين وهي قراءة مشادة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفي سوى في موضع الحال على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل

﴿أفعال المقاربة﴾

وتسمى ما هذه كافة (قوله متعلقان) نفي الخبر على تقدير معطوف والتقدير والباء في بلكن والباء في ببل متعلقان (قوله أجمع) الجمع شدة الحرص في الاكل (قوله مما يفسره) أي الخبر مما يفسر الضمير لانه يفسر بالخبير وبغيره (قوله أن يكون اسمها اسما نكرة) وأما خبرها فظاهره انه لا يشترط فيه ذلك فيقتضى جواز نحو لا قائم زيد الا أن يقال اكنني الشارح باشتراط تنكير الاسم عن اشتراط تنكير الخبر لان الاصل أن الاسم اذا كان نكرة كان الخبر نكرة ويؤيده اطلاق المتن بقوله في النكرات أعملت ولم يقيد بالاسم (قوله ومالات في سوى حين عمل) أصله بعضهم بقوله ومالات في سوى وقت عمل (قوله لهم) صوابه والله أعلم حينها لهم لان لات لا تعمل الا في الحين كاذكره (قوله أفعال المقاربة) من تسمية المجموع باسم بعض أفراده تغليباً كاذكره الشارح ونظريه بعضهم بأن ذا الغلبة هو اسم أشهر

بعض أفراد معناه به وما هنا ليس كذلك اه وجوابه ان ذلك انما هو تعريف للعلم بالغلبة وتطم بعضهم أفعال هذا الباب بقوله
وللمقاربة من أفعالها كاد وأوشك كرب تمامها • عسى حرى اخلوق للرجاء • وما سوى المذكور دلالة انشاء (قوله الى القسم
الاول والثاني) هو على حذف مضاف أى الى بعض القسم الاول والثاني لانه لم يستوف القسمين في البيت الذي ذكر وحده بل فيه
وفي غيره وأنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى في هذه الأفعال وقال انها وهم وقال لم أجد (٣٩) أحدا من التحوين نقلها ولا اللغويين
وأن الموجود في كتب اللغة

حرى لغیر هذا المعنى تقول
هو حرى بالامر أى حقيق
وهو مصدر وضع موضع
الصفة وقد ذكره صاحب
الفصحى في باب ما جاء وصفا
من المصادر ويقال فيه
حرى بكسر الراء فيكون
وصفا لا مصدرا وذلك هو
حرى بتشديد الباء والشيخ
الامام ابن مالك (٢) في هذا
الشأن ولعله مستند الم
نطلع عليه وقد ذكر الشيخ
أبو حيان حرى وعداها من
أفعال هذا الباب في المحلة
فاما أن يكون اعتمد على
المؤلف واما أن يكون
اطلع على شئ بعد ذلك وهو
الظاهر (قوله الى فهم) اسم
قبيلة (قوله عسى الغوير
أبوسا) أصله ان قوما بعثوا
رجلا الى غار لطلب شئ من
الماء فقال عسى الغوير
أبوسا أى فيه بأمن فضرب
مثلا (قوله أمسيت فيه)
بفتح التاء والناس يخطون
فيصغونها وذلك لان البيت
خوطب به شخص (قوله ان
بمعها) بتقدم الميم على
الصاد وهي على الحاء من

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها
أفعال المقاربة تغليباً لما في الفعل كاد وكرب وأوشك والذي للرجاء عسى واخلاق وحرى
والذي للشروع جعل وأخذ وطفق وعلق وأنشأ وقد أشار الى القسم الاول والثاني بقوله (ككان
كاد وعسى) يعنى ان كاد وعسى مثل كان في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى
لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعاً وقد نبه على ذلك بقوله (لكن ندر • غير مضارع لهذين خبر)
ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندو وقوله فأتيت الى فهم وما كدت آيها وقولهم في المثل
• عسى الغوير أبوسا • وكاد مبتدأ وخبره ككان وعسى معطوف على كاد وغيره مضارع فاعل بندر
وهنى ندرقل ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير
بالفتح على أن يكون حالا وخبره هو الفاعل بندر الا ان في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو
قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل ثم قال (وكونه بدون أن بعد عسى • نذر)
يعنى ان اقتران المضارع الواقع خبر العسى بأن كثير كقوله تعالى عسى الله أن يتوب عليهم وخلوه
منها نذر قليل كقول الشاعر عسى الكرب الذى أمسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب
ثم قال (وكاد الامر فيه عكسا) يعنى أن القليل في عسى وهو خلوه من أن هو الكثير في كاد نحو قوله
عز وجل وما كادوا يفعلون والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد نحو قوله • قد كاد من
طول البلى أن يمعا • وكونه مبتدأ أو بدون متعلق به وكذلك بعد نذر خبر المبتدأ أو كاد مبتدأ أو الامر
مبتدأ أنان وخبره عكس والجملة خبر المبتدأ الاول ثم قال (وكعسى حرى) يعنى ان حرى مثل عسى في
المعنى الذى هو الرجاء قبل ولم يذ كر حرى في هذا الباب غيره ثم قال

(ولكن جملا • خبرها حتماً بان متصلا) يعنى ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهي مخالفة
له في الاستعمال بلزوم خبرها ان حرى مبتدأ خبره كعسى وخبرها مرفوع يجعلا ومتصلا بمفعول
ثان يجعلا وحتماً حال من الضمير المستتر في متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالاً حتماً أى
واجباً ثم قال وجه الله (والزموا اخلوق أن مثل حرى) يعنى ان اخلوق لا يستعمل خبرها الا مقروناً
بان فهمى اذا مثل حرى الا أنه لم ينفه على انها شبيهة في المعنى بعسى كانه على حرى وقد تقدم أنها من
باب عسى فتقول اخلوق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله والزموا يعنى العرب واخلاق مفعول
أول بالزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلوق ثم قال (وبعد
أوشك انتفا أن نرا) يعنى أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهمى في ذلك كعسى في الاستعمال لافى المعنى
فان عسى للرجاء وأوشك للمقاربة كما تقدم وانتفا أن مبتدأ خبره نرا وبعد متعلق بنرا أو بانتفا ثم
قال (ومثل كاد فى الاصح كريا) يعنى أن الاكثر في خبر كرب تجرد من أن وقد يفترون بها قليلا كقوله
• وقد كربت أعناقها أن نقطعا • وأشار بقوله فى الاصح الى مخالفة سيبويه فانه لم يذ كر فيها غير التجرد
من أن ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والاول أفصح ومثل كاد مبتدأ أو كرب خبره ويجوز العكس

مصغ الشئ اذا فنى والتحق بالتراب فانه شيخنا وفي الصحاح مصغ الشئ مصوغا ذهب وانقطع وفي بعض النسخ بمصغ بتقديم الحاء على
الصاد وله تصحيف (قوله حتما) حال من الضمير المستتر في متصلا أى باعتبار ضعفه وهي الاتصال أو على حذف مضاف والتقدير
حال كون اتصاله باذاتهما والا فلا معنى لكون الخبر حتماً لانه ليس المقصود بل المقصود هو كون الاتصال حتماً (قوله ويجوز العكس)
أى ويراد بأن ان الموجودة مع اخلوق فلا اعتراض بان ان توجد بدون اخلوق في مثل أعجبني أن تقوم وكيف يوجد المزموم بدون
اللازم وحاصل الجواب عنه ان المراد التى في خبر اخلوق على ان اللزوم الجزئى كافى في مثل هذا المقام نحو أن زمتم زيد ادركهما
(قوله كريا) الرواية بكسر الراء (قوله ان نقطعا) بفتح التاء على حذف احدى التاءين

وفي الاصح متعلق بمثل ثم قال (وترك ان مع ذى الشروع وجبا) يعني ان الافعال الدالة على الشروع لا يفتقر خبرها بان لانها دالة على الحال وان للاستقبال فتناويا وترك ان مبتدا وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجب خبره ومع ذى متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجبها بمعنى واحد فقال (كانش السائق يحدو وطفق • كذا جعلت وأخذت وعلقت)

فانشأ فعل ماض دال على الانشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الابل أى يقدمها ويحدو في موضع خبرها وطفق معطوف على انشاء ويقال طفق بفتح الفاء وطفق بالغاء المكسورة وطبق بالياء وهى مكسورة وفهم من اتيانه بكاف التشبيه مع انشاء عدم الحصر فانه زاد في التسهيل عليها هـ و قام ثم قال (واستعملوا مضارا لا رشكا • وكاد لا غير وزادوا موشكا)

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها الناظم الا كاد وأوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكاد سنابرقه يذهب بالابصار وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله يوشك من فر من منيته • فى بعض غرائبه بوافقها ويستعمل أيضا منه اسم الفاعل واليه أشار بقوله وزادوا موشكا ومنه قوله فوشكة أرضنا أن تعود • خلاف الانيس وحوشا يابا

وقوله واستعملوا بمعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير هـ على أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لا ووشك وكاد لا غير هـ ثم قال (بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد • غنى بان يفعل عن ثان فقد)

يعنى ان هذه الافعال الثلاثة وهى عسى واخولق وأوشك تسند لان يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة تكفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وقد فى قوله قد رد للتحقيق لا التقليل لكثرة ور وذلك واخولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغى أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغمة فى القاف بعد قلبه قافا لاجل استقامة الوزن وغنى فاعل يرد وبان متعلق بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعد فى أول البيت متعلق بيرد ثم قال (وجردن عسى أوارفع مضمر • بها اذا اسم قبلها قد ذكر)

يعنى ان عسى اذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجردن المضمر ونسند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيث والتنبيه والجمع فتقول على الاستعمال الاول هند عسى أن تفعل والزيد ان عسى أن يفعله والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك فى الافعال الثلاثة المذكورة اذ لافرق وعليه شرح المرادى وقوله وجردن عسى يعنى من الضمير وعسى مفعول يجردن وأول التخيير وبها متعلق بأرفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر ثم قال

(والفتح والكسر أجر فى السين من • نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

يعنى ان عسى اذا أسند الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيت وعسيت ويجوز فى سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفتح زكن أى واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم باجر والكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر

(قوله تكفى بالفاعل) هذا هو التحقيق من ان ان تفعل فى محل رفع فاعل وليس هو فى محل اسم وخبر ولا فى محل أحدهما ومعنى كونها تستغنى عن ثانى الجزأين انها تكفى بمرفوع والتقدير فى عسى أن يقوم زيد رجاء قيام زيد ولا يصح سبب أن والفعل مع لفظ عسى (قوله وقد فى قوله قد رد للتحقيق) هذا مجاز لان المحققين على ان قد الداخلة على المضارع لا تكون الا للتقليل (قوله ان تجرد) فى نسخة بالياء المثناة تحت وهما بمعنى وكذا ترفع (قوله ان وأخواتها) قدم كان وكاد عليها لان هذه حروف وتلك أفعال وقدمها على ظن لانها تعمل الرفع وبعضهم أسقط أن المفتوحة بمعنى عداها مفتوحة ومكسورة واحدا ولا اختلاف فى الفتح والكسر

(قوله هذا هو الباب الثاني) كذا في نسخة صحيحة وكتب عليه شيخنا فيه سهولانه ان اعتبر العمل فيكون الثاني وان اعتبر التراجيح فيكون الرابع ويجاب عنه بأنه جعل ما ولا ولا وان المشبهات بليس مع كان وأخواتها قسما واحدا لانها بمعنى ليس وكادوا أخواتها قسما ثانيا وان وأخواتها قسما ثالثا ويجوز حذف خبر ان اذا دل عليه دليل كقوله سلوه برفق هل جنيت جنابة فان قال اني فاسألوه عسى يعفو التقدير اني جنيت (قوله لكن) قد يقع بين ما هو كالعدم والمملكة نحو زيد ذولحية لكن هذا ليس ذالحية أو كالتضاييق نحو عمر وأب زيد لكن ليس أب الخالد (قوله الترجي) أي في المحبوب سواء كان محبوبا في نفسه كالخير أم لا مراعض كهلاك العدو ومثل ذلك يقال في المكروه (قوله افتح) الامر للإباحة ليشمل الواجب والحائز والمراد بالإباحة الأعم من (٤١) الوجوب أي ما لا يمنع (قوله وهو أشهر القولين)

هذا هو الباب الثاني من التوامخ ثم قال

(لان أن ليت لكن لعل • كأن عكس ما للكان من عمل)

تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله عكس ما للكان من عمل ومعنى ان وأن التوكيد وليت التقى ولكن الاستدراك ولعل الترجي والاشفاق وكأن التشبيه وما بعد ان معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره في الخبر وقبله وما موصولة وصلتها للكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به للكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال (كان زيدا عالما بأنى • كفؤا ولكن ابنه ذو ضغن)

الكفؤ المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال

(وراع هذا الترتيب الا في الذي • كليت فيها أو هنا غير البدي)

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة وقدم فيها الاسم على الخبر وهو الاصل منه عن ان الترتيب المذكور مراعى محافظ عليه الا اذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله كليت فيها أو هنا غير البدي والبدي الفاحش النطق وذام مفعول براع والترتيب نمت لذا والاسستثناء ولا بد من تقدير حذف كلام يستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفا أو مجرورا كليت فيها فالذى على هذا نعت المحذوف وهو المثال ثم قال

(وهمز ان افتح لاسد مصدر • مسدها وفي سوى ذلك اكسر)

بعض ان همزة ان المكسورة تفتح اذا ساد المصدر مسدها أي اذا أولت هي وما بعدها بالمصدر وفهم من قوله وهمزة ان افتح ان الاصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله وفي سوى ذلك اكسر أي اذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه كسرها وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع الاول أن تقع في الابتداء وهو المشار اليه بقوله (فاكسر في الابتداء) أي في ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر والاخرى ان يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى ألان أولياء الله الثاني ان تقع في بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله (وفي بدء صله) أي في أول الصلة نحو قوله عز وجل وآتيناها من الكنوز ما ان مفاتحه واحترز بقوله في بدء صله من الواقعة في حشو الصلة فانها يجب فتحها فحوا الذي في ظني أنه قائم الثالث أن تقع جوابا للقسم وهو المشار اليه بقوله (وحيث ان لم ين مكمله) أي وحيث تكون ان جوابا للقسم فانها حينئذ مكمله للقسم وشغل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل والعصر ان الانسان لفي خسر والمجرد

بل الاقوال لان الاقوال ثلاثة ثالثها معا اصل أي لا اصالة لاحدها على الاخر كما في الاشعري (قوله والاخرى أن يتقدمها الخ) وكذلك اذا تقدمها حيث فتكسر على القول بانها لا تنضاف الى الجملة أما على الاخر فيجوز الفتح (قوله والمجرد منها الخ) ان قلت ينافي هذا قول الناظم بعد اذا جفاء أو قسم لا لام بعده بوجهين فالجواب ان الناظم مشى هنا على غير مذهب الكوفيين على قول المكودي ان كلامه شامل للمجرد وفي البيت الاثني على مذهبه لانه مجتهد اذا قد عزا في التسهيل الفتح بعد القسم ما لم توجد اللام للكوفيين ونصه وقد نفخ عند المكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام فقال ابن عقيل ذكر ابن كيسان في نحو والله ان زيدا كريم بلا لام ان الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عند

(٦ - مكودي) بعضهم أكثر اه وهذا الجواب بعيد متكلف وهو كونه يمشى في بيت على مذهب وفي بيت بعده على مذهب ينافيه في كتاب واحد ثم رأيت بعضهم قد قوله وحيث ان لم ين بما اذا لم يصرح بفعل القسم فيكون قوله بعد اذا جفاء أو قسم أي فعل قسم ظاهر وسبب العلامة الاشعري بذلك هذا الشطر ولم يذ كر ذلك في التسهيل على أن هذا القيد لا حاجة اليه لانه حيث صرح بفعل القسم فان جعلت ان جوابه وجب الكسر وان جعلت مجرورة بالجار المحذوف وجب الفتح بل التقييد مضر لا نراجه لتلك الصورة أي اذا صرح بفعل القسم وجعلت ان ومعمولاها جوابا تقدم مع انها داخله وأما قوله بوجهين غي فباعبار جواز الاعتبارين السابقين على التعاقب أما حيث قصد واحد معين منهما فيجب مقتضاه

البسالة واللاهزام جمع
لهزيمة بكسر اللام وهو
طرف الملقوم وقيل هو
مضغعة تحت الاذن (قوله أو
تخلفني بربك العلي • اني
أبو ذيلك الصبي) قبله
لتفقد عن مفعد القصي •
مني ذي القاذورة المقلبي •
أو تخلفني بربك العلي • اني
أبو ذيلك الصبي • فقالت
مامسى بعدك من انسى •
غير امرأين من بنى لوى •
وأخرين من بنى عدى
وغير تركى نصراني • وخسة
جرائم العشي • وستة
كأنواع على الطوى ثم قال
لولا انى سددت فاهالذ كرت
جميع الانس والجن (قوله
مع تولوا الجزا) جواز الوجهين
بعدفاء الجزاء مفيد عما اذا
كان الشرط بالاسم وأما اذا
كان بالحرف فليس الا
الكسر كقوله تعالى وان
تعفوا وتصفحوا فان الله
غفور رحيم كما فى شرح
كافية ابن الحاجب (قوله
وبعد ذات الكسر تعجب
الخبر لآلام ابتداء) أى جواز
لا وجوباً ويؤخذ ذلك مما
تقدم فى قوله كان زيدا عالم
بأنى (قوله وانما أخرت الخ)
والاصل تقديمها على ان
لانها من أدوات الصدور
ودخلت على الخبر لاشبهها
بالمبتدأ وكذا فى البسوافي
من معمول الخبر والفصل
الخ (قوله وزر) هو والحسن
والمهمل بمعنى وسافر بعضهم
لاجل معنى وزر من قوله تعالى كلالا وزر فرأى اعرابيا يحاول شيئا وهو

منها نحو قوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه الرابع أن تخفى بالقول وهو المشار اليه بقوله (أو
حكيت بالقول) ومثاله قوله تعالى وقال الله انى معكم الخامس أن تحل محل حال وهو المشار اليه بقوله
(أو حلت محل حال) وشمل صورتين الاولى أن تكون بعدوا والحال وقد مثله بقوله (كثرة وانى ذو
أمل) ومثله قوله عز وجل كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون الثانية
أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى الا انهم لياكلون الطعام السادس أن يقتصر خبرها باللام
وهو المشار اليه بقوله (وكسر وامن بعد فعل علقا باللام) ثم مثل ذلك بقوله (كاعلم انه لذوتنى) ومنه
قوله عز وجل والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت
اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله فى الابتداء متعلق بأ كسر وفى بد صله معطوف على فى الابتداء
وحيت معطوف أيضا وان مبتدأ خبره مكمله وحيت مضافة الى الجملة وليين متعلق بمكمله القسم
الثانى وهو ما يجوز فيها كسرهما وفتحها وذلك ان اربعة مواضع أشار الى اثنين منها بقوله
(بعد اذا فجاءة أو قسم • لآلام بعده بوجهين غمى)

يعنى ان كسر ان وفتحها جائز بعد اذا الفجائية وبعد القسم الذى لم يقتصر خبره فيه باللام فمثال ذلك
بعد اذا قول الشاعر وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا • اذا انه عبد القفا واللاهزام
يرى بكسر ان على القياس لان اذا الفجائية لا يليها الا جملة اسمية وبالفتح على تأويل ان وصلتها
بمصدر محكوم عليه بانه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذا العبودية حاصله ومثال ذلك بعد القسم
قوله أو تخلفني بربك العلي • اني أبو ذيلك الصبي

فن كسر جعلها جوابا للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على أنى وفى غمى ضمير مستتر يعود على
أن وبعد اذا بوجهين متعلقان بنى فاذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على اذا ولا لآلام لا واسمها
وبعده خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير غمى ان بعد اذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين
وفهم ان المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل ثم أشار الى الموضع الثالث بقوله (مع تولوا
الجزا) يعنى انه يجوز أيضا الفتح والكسر فى ان الواقعة بعدفاء الجزاء كقوله تعالى من عمل مثكم سواء
بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر على الاصل لان الاصل فى جواب الشرط
أن يكون بجهالة وبالفتح على تأويل أن بمصدر محمول خبر او المبتدأ محذوف تقديره بخراؤه الغفران
أو العكس والتقدير فالفقران بخراؤه ومع متعلق بنى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف
والتقدير غمى جواز الوجهين بعد اذا وبعد القسم وبعدفاء الجزاء ثم أشار الى الموضع الرابع بقوله
(وذا يطرد فى نحو خير القول انى أحمد) يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر
على معنى خير القول انى أحمد أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الاخبار بالجملة عن
مبتدأ فى معنى الجملة ولذلك لم يحتاج الى ضمير يربطها بالمبتدأ ومعنى الفتح خير القول حمد الله ويحتمل
أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لان ان وما بعده مؤولة
بمفرد فذا مبتدأ وهو إشارة الى جواز الوجهين وخبره بطرد وفى متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول
مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال

(وبعد ذات الكسر تعجب الخبر • لآلام ابتداء نحو انى لوزر)

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصاره على ان المكسورة انها لا تتراد بعد غيرها من اخواتها
خلاف ما نجاز زيادتها بعد ان المفتوحة وليكن وفهم من قوله لآلام ابتداء انها اللام التى تدخل على
المبتدأ فى نحو لزيد قائم خلاف ما ن قال انها غير ها وانما أخرت للخبر مع ان كراهية اجتماع حرفى تأ كيد
والخبر فاعل تعجب ولام ابتداء مفصول ويجوز العكس وهو أظهر وانى لوزر يخفى بقول محذوف
والتقدير نحو قولك انى لوزر والوزر الحصن ثم ان مواضع هذه اللام اربعة الخبر او معمول الخبر

والفصل والاسم وأشار إلى الأول بقوله

(ولا يلي ذى اللام ما قد نفيًا • ولا من الأفعال ما كرضيا)
(وقد يليها مع قد كان ذا • لقد سماع على العدا مستحوذا)
(وتعصب الواسط معمول الخبر • والفصل واسما حل قبله الخبر)

يقول لا وزر ففهم ان معناه
حصن (قوله وتعصب
الواسط) بخلاف ان زيدا
جالس في الدار لتأخر
المعمول وبشـ. ترط كون
الخبر صالحا لدخول اللام
نخرج ان زيدا عمرا ضرب
لان الخبر غير صالح للام
لكونه فعلا ماضيا ويستثنى
الحال نحو ان زيدا راكبا
منطلق لانه لم يسمع دخول
اللام على الحال (قوله فهو
مفعول بفعل محذوف)
مقتضاه ان يقال في نحو
صحب زيدا وعمرا ان عمرا
مفعول بفعل محذوف
(قوله وفهم مما تقدم الخ)
أي لان الخبر في باب ان
لا يتقدم الا ظرفا أو
محجورا (قوله وفيه ضعف
لعدم الفصل) من يقول
بالعطف من غير ضعف
يشترط الفصل كما يفهم من
الاشعوفى فلا يكون فيه
ضعف لكنه راعى المثال
المذكور وانه فيه فصل

يعني أن هذه اللام لا تعصب الخبر اذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقيم ولا الفعل الماضي والمتصرف
الحالي من قد نحو ان زيدا الرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضى في كونه ماضيا متصرفا خاليا من
قد وفهم منه أيضا أنها تعصب المفرد نحو ان زيدا القائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا الابوه قائم والفعل
المضارع نحو قوله عز وجل ان ربك ليعلمكم بينهم والماضى الغير المتصرف نحو ان زيدا النعم الرجل وبقي
من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلي الماضى قد قبله عليه بقوله وقد يليها مع قد وفهم من
قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله كان ذا لقد سماع على العدا مستحوذا ومعنى مستحوذا غابا لباثم
أشار إلى الثاني بقوله وتعصب الواسط معمول الخبر أى تعصب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل
الظرف والمجرور وغيرهما نحو ان زيدا العندك قاعد وان عمر الفيل راغب وان زيدا الطعام أكل
والواسط مفعول بتعصب ومعمول الخبر بدل منه أحوال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر
والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار إلى
الثالث فقال والفصل أى تعصب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج
إلى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى وان ربك لاهو العزيز الرحيم ولم يقيد الفصل بشئ لانه معلوم أنه
لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار إلى الرابع بقوله واسما حل قبله الخبر يعني ان لام
الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي توكيد مثاله قوله تعالى
وان لنا لاسخرة والاولى وفهم مما تقدم ان الخبر في ذلك لا يكون الا ظرفا أو محجورا وفهم من اشتراط
الفصل في الاسم ان ذلك مشروط في الخبر أيضا لا اتحاد العلة ونصب اسمها بالعطف على الفصل أو
بفعل محذوف والاول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم ثم قال

(ووصل ما بذى الحروف مبطل • اعمالها وقد يبنى العمل)

اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها زال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى انما الله
الواحد وقد سمع الاعمال في لبت في قول النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا • الى جامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم على ليتما ساثرها وهو مذهب اللغاة لاطلاقه في قوله وقد يبنى العمل
ووصل مبتدأ أو مبطل خبره واعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبنى العمل جملة
مستأنفة ثم قال (وجازز فعل معطوف على • منصوب ان بعد أن تستكملا)

يعني أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمر وفهم
من قوله وجازز أن النصب أيضا جازز وهو الاصل وفهم من قوله بعد ان تستكملا انه لا يجوز الرفع
في المعطوف على اسم ان قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمر وقائم ان ورفع المعطوف على اسم ان
بشرطه اما على العطف على الموضع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لالة ما تقدم عليه
والتقدير ان زيدا قائم وعمر وقائم فيكون من عطف الجملة واما معطوف على الضمير المستتر في الخبر
وفيه ضعف لعدم الفصل ورفع مبتدأ وخبره جازز ومعطوفان منصوب برفع وعلى متعلق بمعطوف
وبعد متعلق بجازز ويجوز أن يكون متعلقا برفع والتقدير ورفع معطوفان على منصوب ان بعد
استكمالها الخبر جازز ثم قال

(والحق بان لكن وان • من دون لبت ولعل وكان)

(قوله نحو لكن زيد الخ) هذه النسخة الصحيحة والمستدرك عليه محذوف وما يوجد في بعض النسخ من ذكر المستدرك عليه تغيير للنسخة الشيخ من زيادة الزائدين (قوله ولو استغنى عن ذلك الخ) أي انكالا على الشارح والا فليس في اقتصاره على لكن وان في غيرهما اذ قوله لكن وأن مفهومه مفهوم لقب وهو ضعيف تخاف المصنف ان لا يعتبره أحد لضعفه فصرح به قالوا الفرق ان لبت ولعل وكان للنساء ويشكل بان كان زيد البدر مثل قولك زيد كاليدور والجواب أن زيدا كاليدور اخبارا بالتشبيه وكان الخ انشاءا للتشبيه لانها موضوعه لذلك (فائدة) ينبغي للمدرس (٤٤) أن يذ كر شيئا من الادبيات على قدر الحاجة ومن التكاثر اللطيفة والامور التي

ليست في بطون الدفاتر
تفيد الاذهان وبذلك
يفوح صبر العلم ومن هنا
تري الشخص عنه قليل
من العلم لكنه يتصرف به
كيف شاء ويغلب من عنده
كثير من العلم الفاقد لمثل
ذلك لكن يجب أن لا
يطول بذلك لئلا يخرج بهم
عما هو بصده وقد قيل
• لا تألف النفس اذا كانت
مغيرة • الا التقل من حال
الى حال وبالجملة فليكن على
قدر ما يعطى الطعام من
الملح (قوله نحو قوله تعالى
وان كلالا) اللام لام
الابتداء وما موصولة خبر
ان والتقدير وان كلالا
للذين والله ليفينهم (قوله
يلزم في خبرها اللام)
لا خصوصية للخبر بل
يدخل فيما بعدها سواء
كان خبرا أو فاعلا كفي ان
يزيد لنفسك أو غيره نحو
ان قتلت مسلما وانظر قوله
خبرها مع انها اذا أهملت
لا خبر لها وقد يجاب بان
المراد خبرها لولم تمهل
والعجب ان هذه اللام لام

يعني أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة ولكن بالشرط المذكور فثاله بعد أن قوله تعالى أن الله يرى من المشركين ورسوله وبعد لكن نحو لكن زيد قائم وعمر و وانما ألحقت أن ولكن بان لانهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواق ثم غم البيت بقوله من دون لبت ولعل وكان ولو استغنى عن قوله من دون لبت الخ لم يحل بالمعنى ثم قال (وخفت ان فقل العمل) يعني أن ان المكسورة اذا خففت قل عملها وذلك لان وال اختصاصا بنحو قوله عز وجل وان كلالا ليفينهم ريك أعمالهم وفهم منه ان أهملها هو الكثير كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وأل في العمل اما العهد أي العمل المذكور واما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها ثم قال (وتلزم اللام اذا ماتمهل) يعني ان اذا خففت يلزم خبرها اللام وانما لم تلزم اللام للفرق بينها وبين ان النافية واللام فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وأل في اللام للعهد وهي التي تعجب ان المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه أنها ليست غيرها خلافا للشارح في ثم قال

(وربما استغنى عنها ان بدا • ما ناطق أراد معتمدا)

يعني أنه قد يستغنى عن اللام بعد ان الخففة اذا أمن اللبس بينها وبين ان النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر أنا بن آباء الضمير من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن فان صدر البيت مدح فعلم ان ان في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت وعجزه فلم يحجج الى اللام الفارقة وعنها في موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدأ و ناطق مبتدأ أو أراد خبره والجملة صلة لما والضمير في اراده عائد على ما معتمدا بكسر الميم حال من فاعل اراده ويجوز فتح الميم على انه حال من مفعول اراده والتقدير بان ظهر المعنى الذي اراده الناطق معتمدا عليه ثم قال (والفعل ان لم يكن ناخفا • نافية غالبا بان ذي موصلا)

يعني ان الفعل اذا وقع بعد ان الخففة لا يكون الا من فواضع الابتداء في الغالب كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وفهم من قوله غالبا انه قد يكون غير ناخخ كقوله شات يمينك ان قتلت مسلما • حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشيطان لهيه والفعل مبتدأ وان لم يكن ناخخا شرط والجواب فلا تلقبه أي لا تجسده وغالبا حال من الهاء في تلقبه وموصلا مفعول ثان لتلقيه وبان متعلق بموصلا وذي بدل من ان أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفاعل والضمير العائد من الخبر الى المبتدأ مستتر في يك ثم قال (وان تخفف أن فاسمها استكن) يعني ان أن المفتوحة اذا خففت لم تمهل كما أهملت ان بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم أهملها من قوله اسمها فانه لا يطلق عليه اسمها الا وهي عاملة فيه وتجوز في قوله استكن وانما هو محذوف اذا لا يستكن الضمير الا في الفعل أو ما أجرى

مجره

الابتداء وفاقا لسيويه وقيل غيرها اجتلبت للفرق وانظر دليل كل في المطولات فان تقدم عليها فعمل من

أفعال القلوب نحو علمنا ان كنت لمؤمننا فان قلنا اللام لام الابتداء كسرت وان قلنا هي غيرها اجتلبت للفرق ففتحت وهذا الخلاف في كل لام دخلت بعد ان الخففة (قوله استكن) من اطلاق الملزوم على اللازم لان الاستكان مستلزم للاضمار وعدم الذكر في اللفظ والمستكن ملزوم للضمير الغير الملقوط لان كل مستكن مضمير كذلك ولا عكس كالنصب فادبا يستكن أضر أي جعل ضمير الغير ملقوظ به لان الاضمار يستعمل أيضا بمعنى الحدف فاستعمل المشترك في معنييه أو من عموم المجاز وعدل عن الحدف الى الاستكان ليشعر بان اسمها لا يكون الا ضمير فانه قد وقع قول بعضهم الاولي أن يقول وان تخفف ان فاسمها حذف والخبر اجعل جملة كما ألف وقد ذ كر اسمها ضميرا كقوله بان تدريس وغيت مريع • وأنت هناك تكون الثمالا وهو ضرورة

(قوله وان يكن فعلا) أى جملة فعل فهو على حذف مضاف لان الخبر ليس هو الفعل وحده (٤٥) (قوله فالاحسن) قال بعضهم

فالواجب فليس المراد
ظاها العبرة اه وقد
يكون المصنف مشى على
جواز عدم الفصل (قوله
بلا وان) وكذلك لم يخوان
لم يره أحد (قوله وأما

فيفصل بها بين ان والماضى)

وكذا بين ان والمضارع
ومنه أن لو نشاء أصبناهم
انظر الازهرى (قوله أى
قليلا من يذكروها) ولو
أراد أنه قليل في الاستعمال
لقال وقليل فصل لوقاله

أو أوصق (قوله ووجه)
بالجر على تقدير رب أو
بالرفع مبتدأ والخبر كان
ثدياه الخ والضمير في ثدياه
للخمر وأضاف الشديين
للخمر لانهما اعظمهما
وامتلاهما كما هما قريبا
من الصدر ومشرق بالجر

والرفع نعت لوجه على
الوجهين المتقدمين (قوله
الاسلم) بفتح اللام (قوله
التي انسى الجنس) أى
تنصيصا للخروج النافية
للوحدة والمهذولة وتحقيق
ذلك يطلب من محله (قوله
تظيرة ان) فيه نظير وصوابه
ضد (قوله ولا نوكيد

للسنى) معنى نوكيدها
التي انها كانت أولا من
أخوات ليس فلما أريد
الاستغراق أتى بلا هذه

من أخوات ان اه
ويجاب عن الاعتراض
السابق بان المراد أن

مجرأ ثم قال (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعنى أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون
الاجلة فتعمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه انه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول با جعل وجملة
هو المفعول الثانى ومن متعلق با جعل بعد ثم قال

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا • ولم يكن نصريفه ممتنعا)

(فالاحسن الفصل بقدا ونفى او • تنفيس اولو وقليل ذكر لو)

يعنى أن الخبر الذى ذكرانه يكون جملة اذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالاحسن أن يفصل
بينه وبين ان بقدا أو باداة نفي أو بالسين أو بسوف أو لولا أما قد يفصل بها بينا وبين الماضى كقوله
تعالى ونعلم أن قد صدقتنا وأما النفي فيكون بلا وبلن ويفصل بها بين ان وبين المضارع كقوله تعالى
أفلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا أيحسب الانسان أن لن نجوع عظامه وأما السين وسوف فيفصل
بهما بينا وبين المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثله قولك علت ان سوف يقوم
زيد وأما لوفيه فصل بها بين ان وبين الماضى كقوله تعالى وأن لو استقاموا وقوله وقليل ذكر لو أى
قليل من يذكروها من النحويين لأن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالاحسن انه يجوز أن يأتي بغير
فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا • قبل أن يستلوا باعظم سؤل

وفهم من سكوتها على الجملة الاسمية انها لا يفصل بينها وبين ان وذلك على نوعين الاول أن يتقدم
المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى وآخردعواهم ان الحمد لله رب العالمين والاخر أن يتقدم الخبر كقول
الشاعر في فتيحة كسيف الهند قد علموا • ان هالك كل من يحق ويبتعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة انه لا يفصل بينهما اذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى
والخامسة أن غضب الله عليها أو غير متصرف كقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى واهم يكن
ضمير ما تدعى الخبر وفعلها خبرها ولم يكن دعاء جملة معطوفة على الجملة قبلها وانفاء جواب الشرط
والاحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لانه مصدر وذكروا مبتدأ وقليل خبر مقدم ثم
قال (وخفت كأن أيضا فنوى • منصوبها وثابتا أيضا روى)

يعنى ان كان تخفف أيضا ولا تميل وفهم عدم اهمالها من قوله فنوى منصوبها فهي اذا كان
المفتوحة المخففة الا أن اسم كأن قد يكون منويا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا
روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط في خبرها ان يكون جملة كما ذكر في ان أن خبرها يكون جملة ويكون
مفردا مثال الجملة قوله

وجه مشرق النحر • كان ثدياه حقان

فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه وحقان في موضع الخبر ومثاله
مفردا قوله ويوما نوافينا بوجه مقسم • كان طيبة تعطوا لى وارق السلم
وكان ثدييه حقان في رواية النصب وفهم من اقتصاره على ان وأن وكان أن باقيا لا يكون فيه
هذا الحكم أما لعل وليت فلا يخففان وأما لكن فانها تخفف لكنها لا تعمل مخففة ثم قال

• (لا التي لنى الجنس) •

قوله لا التي لنى الجنس أى التى يقصد بها نى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص
فاذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالامماء فعملت ثم قال

(عمل ان اجعل للانفى نكرة • مفردة جاء تذكرا ومكرره)

وانما عملت عمل ان لانها في النفي نظيرة ان في الايجاب اذ ان نوكيد لا يجاب ولا نوكيد لنفى ولما
كان عملها بالجل على ان ضعفت فلم تعمل الا في النكرة ولذلك قال في نكرة وقوله مفردة جاء تذكرا
لا رجل في الدار ومكرره نحو لا حول ولا قوة الا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز

لانظيرة ان في مطلق التأكيد وان كان الاثبات والنفي لا يجتمعان كما يقال البياض نظير السواد في مطلق العريضة وان كانا ضدين
(قوله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز) قال شيخنا كان بعض أشيا خنا يستشكله بانها اذا استوفت الشروط وجب

اعمالها وان كررت اه واما ترك اعمالها في لاجول ولا قوة فلانها عاملة عمل ليس مثلاً أو زائدة في لا قوة فلم تستوف الشروط ولذلك قال شيخنا الاشكال قوى وقال سيدي محمد بن عبد القادر القاسمي قول المصنف مفردة جاء تلك أو مكرره على طريق الوجوب لا على ما يقوله سيدي المكيودي رحمه الله (قوله ما عمل فيما بعده) ليس على اطلاقه ولذلك قال المرادى ما عمل فيما بعده عمل الفعل فيخرج المضاف لانه عامل فيما بعده (٤٦) لا كعمل الفعل ويجاب بان خروج المضاف ظاهر من قول الشارح المشبه بالمضاف والشبيه

وسبأني وعمل مفعول با جعل ولا متعلق با جعل وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضهير في جاء تلك العائد على لاثم ان النكرة التي تعدل فيها لا على ثلاثة أقسام مضافة ومشبهة بالمضاف ومفردة وقد أشار الى الاول والثاني بقوله

(فانصب بها مضافاً ومضارعه • وبعد ذلك الخبر اذ كررافعه)

يعني انها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالع عاجل عندك ولا مارا يزيد في الدار ولا حسنا وجهه في الدار وانما هي مشبه بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف وقوله وبعد ذلك الخبر اذ كررافعه أي بعد نصبك الاسم مثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد ذلك ان الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذ كر والخبر مفعول مقدم باذ كر ورافعه حال من الضهير المستتر في اذ كر واما في رافعه عائدة على الخبر ثم قال (وركب المفرد فاتها كلاً • حول ولا قوة) المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتها حال أي في حال كونك فاتها ثم أتى بمثال لافيه مكررة وقد تقدم أن لا اذا كررت كان عملها جائزاً لا واجباً ولذلك قال (والثاني اجعلاً • مر فوعاً او منصوباً او مربكاً • وان رفعت أو لا تنصبها) فهذه خمسة أوجه الاول فقهما معا وهو المستفاد من المثال الثاني فتح الاول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله والثاني اجعلاً مر فوعاً الثالث فتح الاول ونصب الثاني وهو مستفاد من قوله أو منصوباً فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الاول والرابع رفع الاول والثاني والخامس رفع الاول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله وان رفعت أو لا تنصبها فهذه اوجه عن نصب الثاني مع رفع الاول وبقي رفعه وبناءؤه على الفتح ووجه فقهما انهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني انه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه انه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لامع اسمها لانها في موضع رفع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس ووجه رفع الاول والثاني انهما مبتدآن أو أعمال لا عمل ليس ووجه رفع الاول وفتح الثاني ان الاول مبتدأ أو اسم لان عملت عمل ليس والثاني مبني مع لا والثاني مفعول أول باجعلاً ومر فوعاً مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو التخيير وان رفعت شرط ولا تنصبها جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبها ولا ف بدل من فون التوكيد الحقيقية ثم قال

(ومفرداً انما المبني على • فافتح أو انصب أو ارفع تعدل)

يعني انه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه فقعه ونصبه ورفعته وذلك بشرطين الاول أن يكون مفرداً وهو المنبى عليه بقوله ومفرداً الثاني أن يكون متصلاً بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله إلى أي إلى المنعوت فتقول لارجل قائم أو قائماً أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لامع اسمها ومفرداً مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفرداً على نعتا وحقه التأخير عنه لانه وصف له لاجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها ولبني متعلق بنعت وبلي في موضع الصفة لبني وأول التخيير وتعدل مجزوم على جواب الامر ثم قال

بالشيء غيره فيعلم أن المراد ما عمل فيما بعده لا على وجه الأضافة واعلم أن الخبر في هذا الباب واجب التأخير ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً كما قالوا وأزمو خبرها التأخيراء ولو يكون ظرفاً أو مجروراً (قوله وركب المفرد فاتها) أي غالباً ومن غير الغالب أن يبنى على حرف كالمثنى وجع المذكر السالم ولذا أصله بعضهم بقوله وركب المفرد بانياً على ما يتصحب به تظن واعقلاً وان تكرر لامثاله كلاً • حول ولا قوة والثاني اجعلاً (قوله وهو المستفاد من المثال) فيما قاله نظران فتح الاول يؤخذ من قوله وركب المفرد وفتح الثاني يؤخذ من قوله مر كانهو لذن مصرح بذلك لانه يؤخذ من المثال ويجاب بان المراد انه المستفاد من المثال والتصريح (قوله انه معطوف على موضع اسم لا) أي ولا حينئذ زائدة (قوله انما مبتدآن) يقال عليه اما أن تكون لالنسب الجنس نصافيجب اعمالها أو ليست لذلك

كليس فتعمل عملها واما أن تكون زائدة فاما زائدتها في لا قوة فقد تسلم وأما في لاجول فلا تنأى (قوله) (وغير أو اعلم) أي لا الاولى ولا الثانية (قوله ومفرداً انما الخ) قال الامام ابن غازي بدل ذلك • و ارفع أو انصب مطلقاً نعت اسم لا • والفتح زدان أفردا واتصلا (قوله على موضع لامع اسمها أو على موضع اسم لا) بحث في هذا بان رفعه زال بدخول لا ولم يبنه على البدل وحكمه كالعطف بدون تكرار لان كان صالحاً لعمل لا فان قبل البدل على نية تكرار العامل فهلا يبنى فالجواب انه انما يلزم ذلك

لو كانت لامد كورة مع البدل أما حيث كانت مقدرة فقط فلا لان التركيب انما يكون بين مدكورين (قوله جازي المعطوف) أي ان لم يكن معرفة فان كان معرفة لم يجز فيه الالرفع ويكون حينئذ من عطف الجمل (قوله والعطف مبتدأ وخبره احكامه) أي وجواب الشرط محذوف (قوله اذا دخلت عليها همزة الاستفهام) قال في شرح الكافية ان دخلت همزة على لا حكمها مع ما عليها حكمها معه عارية من الهمزة نحو قولك الاجسم لك والاصديق لزيد وان عطف على ما عليها جازي المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز مع التجريد هذا اذا لم يقصد العرض فان قصد اخذت بالفعل ويجب اضمار ان لم يظهر كافي فلا نحو ألا تفعل خيرا وألا خير اتفعله وقد يضر الفعل لقرينه منوية كقوله ألا ارجل اجزاه الله خيرا أي ألا تروني رجلا (٤٧) ويروي على غير الرواية المشهورة ألا

رجل بالجر على تقدير الا من رجل ويجوز ان يكون الشاعر لم يقصد العرض لكنه فون اضطرارا (قوله وفيه نظر) ووجهه انه أطلق فتشمل ما اذا حدث لها معنى كالتمني والتوبيخ وكلام النظم مسلم في ألا التوبيخية دون التي للتمني فان سيويه والتحليل على أنها لا خبر لها لانها بمنزلة أتمنى وانها لا يجوز في وصف اسمها والعطف عليه الرفع لانها بمنزلة ليت وتحقيق ذلك في ألا التوبيخية ان لا فيها نافية فلم تخرج لا عن التي حتى يبطل عملها بخلاف التي للتمني فان لا فيها ليست للتمني واما اعمالها عند من اعمالها فلانظر الى الاصل في لا وهمزة الاستفهام مضمنة معنى التوبيخ في التوبيخية ومضمنة معنى التمني في التي التي للجني والجواب عن الناظم ان الكلام اذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه وهذا ان كان مشى على

(وغير ما يلي وغير المفرد • لاتبن وانصبه أو الرفع اقصد) أشار في هذا البيت الى مسئلتين الاولى أن يكون اسم لا مبني على الفتح والنعت مفردا الا انه مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت يلي المنعوت الا انه غير مفرد أي مضاف فتعال الاولى لا رجل في الدار طرية أو ظرف لا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا متنع لكان الاضافة ووجه النصب فيهما على اللفظ لان المبني هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حمله على موضع لامع اسمها وغير ما يلي مفعول مقدم تبين والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال (والعطف ان لم تنكر ولا احكام • له بالنعت ذى الفصل انتهى)

يعني انه اذا عطف على اسم لا المبني ولم تنكر ولا جازي المعطوف ما جازي النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر فلا أب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر

هذا وجدكم الصغار بعينه • لا أم لي ان كان ذاك ولا أب

لجعل لازائدة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكامه وما موصولة وصلتها انتهى وللنعت متعلق بانتهى وذى الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكامه كذلك بما والضمير في قوله له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يقصره احكامه وهو وجوده على هذا الجواب الشرط الذي هو ان لم تنكر ومحذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول ان لم تنكر ولا فاحكم له بذلك ويجوز ان يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا الا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال

(وأعط لامع همزة استفهام • ما تستحق دون الاستفهام)

يعني ان حكمه اذا دخلت عليها همزة الاستفهام حكمها اذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لانه قد يحدث فيها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والتوبيخ وقد يبي كل واحد منهما على معناه وظاهره انه موافق في ذلك للماضي والمبرد فانها عندهما تجري مجرا قبل الهمزة مطلقا وأما ألا التي للعرض فلا تدخل لها في هذا الباب لانها لا تدخل الاعلى الفعل ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لان الاول تنكرة والثاني معرفة ثم قال

(وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر • اذا المراد مع سقوطه ظاهر)

يعني اذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقوله

كلام سيويه والتحليل ويحتمل أنه مشى على كلام المازني والمبرد في عدم التفصيل وهو ظاهر اطلاقه فانه ما ذهب الى أن الا التي للتمني لها خبر وانها يجوز في وصف اسمها والعطف عليه الرفع واستدل بقوله ألا عمر ولي مستطاع رجوعه • فستطاع خبره ولي صفة عمر ورجوعه نائب فاعل مستطاع على كلا الوجهين ويبحث فيه بأنه يجوز أن يكون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرًا فالجملة صفة ثانية لعمر ولي صفة أولى فان قيل اذا لم تبين كون مستطاع خبرا أو صفة فقلتم انها لا خبر لها فلم يبي عمر فالجواب انه روي الاصل سواء قلنا ان الأبنزلة أتمنى أوليت (قوله في ذا الباب) الاولى حمله على باب ان ولان اخواته ان وقد قال الموضع باب الاحرف الثمانية فادخل لا فيها فكان ينبغي أن يترجم للا بلفظ لما ذكر

(قوله كثر حذفه) نحو فلا فوت أي لهم (٤٨) قالوا لا ضير أي علينا (ظن وأخواتها) (قوله أعني) مضارع عنى يعنى إذا أراد

(قوله رأى) تكون للظن
والعلم وقد اجتمعا في قوله
أنهم يرونه بعيدا وزاء
قريبا أي يظنونه ويعلمه
(قوله وجعل كذلك)
الإشارة للبعد وهي زعم
أي وجعل كزعم في
كونها للظن وقوله وفيها
زيادة وهي الاعتقاد أي
لان الاعتقاد جزم والجزم
فيه الزيادة على الظن
لان الرجحان أعم من
أن يكون مع الاحتمال
أو مع القطع بما هو راجح
وهذا اقرب للمبتدئ
والا فالاعتقاد والرجحان
بينهما تباين ضرورة مباينة
الظن للاعتقاد والظاهر
انه لا حاجة الى جعل
الإشارة لزعم فالإشارة
لدري أي ان جعل كدري
في الدلالة على العلم وأما
قوله وفيها زيادة فهو كالنتيجة
لما قبله أي فاذا كانت جعل
دالة على العلم ففيها زيادة
على الظن والرجحان بالمعنى
السابق على ما فيه من
البحث والمراد بالعلم هنا ما
كان عن دليل أو ضرورة
وما كان عن غير دليل ولا
ضرورة بل كان اعتقادا
من غير دليل ولا ضرورة
(قوله لغیر موجب) قلت
للشيخ يعنى ان ترك العمل
يجوز لان التأخير والتوسط
يجوزان لا موجبان فلم
يرتضه بل قال المراد لغیر

ورّد جازرهم حرقا مصرمة • ولا كريم من الولدان مصبوح
وان علم كثر حذفه عند الجازين ووجب عند بنى تميم وطى وفهم من اطلاقه في الخبر انه لا فرق بين أن
يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرهما خلافا لمن فصل وفهم من قوله في ذا الباب ان حذف الخبر في غير هذا
الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهور وجواب اذا محذوف لدلالة
ما تقدم عليه
(ظن وأخواتها)
من فواضع الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فنصب ما بعد أخذها الفاعل مفعولين
على التشبيه باعطيت وهي على قسمين قلبية وتصويرية وقد أشار الى الاول بقوله • انصب بفعل
القلب جزأى ابتداء • وجزأى الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل
العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحو تيقن وتفكر ونحوهما أشار الى الاول بقوله (أعني رأى خال
علمت وجدا • ظن حسبت وزعمت مع عد • مجادري وجعل اللذ كاعتقد • وهب تعلم) ثم ان
هذه الأفعال القلبية منها ما يقيد في الخبر يقينا وتسمى عليه ومنها ما يقيد فيه تردد ما مع رجحان
الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد
منها أما رأى فهي بمعنى علم تقول رأيت زيدا علما أي علمته وأما خال فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل
الأفعال العلمية وبها يفسر سائر ما وجد بمعنى علم وظن هي أيضا أصل الأفعال الظنية وبها يفسر
سائر ما وجد بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وبها كذلك أيضا ودري بمعنى علم وجعل كذلك
وفيها زيادة وهي الاعتقاد ولذلك قال وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى علم فهذه ثلاثة
عشر فعلا كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى
على حذف العاطف فهي كلها مفعولة باعني الى زعمت وعد محفوضة بجمع ومع متعلق باعني ومجادري
وجعل معطوفات على عد والذ نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضا على ما بعد مع
ولهذه الأفعال معان أخرى ولم أنبه عليها لانها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي
التصويرية بقوله (والتي كصبرا • أيضا بها انصب مبتدأ وخبر) يعنى انصب بالأفعال التي
بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي مادل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ الأفعال
التصويرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار وجعل وردوا اتخذوا وتخذوا وتركوا وهب في نحو وهبني الله
فذلك أي جعلني والتي مبتدأ خبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب
من باب الاشتغال وهو أجد ثم قال (وخص بالتعليق والالغاما • من قبل هب) يعنى أن الأفعال
المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء والتعليق ترك العمل
لموجب والالغاء ترك العمل لغیر موجب ويحتمل قوله خص أن يكون ماضيا مبنيًا للمفعول وما في
موضع رفع به وان يكون فعل أمر وما في موضع نصب به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما
وبالتعليق متعلق بمحض ثم قال (والامر هب قد أزمنا • كذا تعلم) يعنى ان هذين الفعلين يلزمان
صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز اسنادهما الى الضمير المفرد
المذكور والمؤنث والى المشى والمجموع فتقول يا زيد ان هباني قائما يا زيدون هبوني قائما فان فعل
الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد أزمنا في أزمنا ماضيا يعود على هب والامر مفعول ثان بالزم
وتعلم مبتدأ خبره كذا أي مثل هب في لزومه الامر ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان
غير الماضي وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار
الى ذلك بقوله (ولغیر الماض من • سواهما اجعل كل ماله زكن)
قوله من سواهما أي من سوى هب وتعلم لانهما لازمان للامر وزكن أي • لم وكل مفعول باجعل

موجب لفظي والافاء تأخير موجب ولعل مراده موجب للجواز (قوله ولغیر الماض من سواهما) ذكر من وما
سواهما تأكيذا لانه قدم ان هب وتعلم يلزمان الامر في قوله والامر هب قد أزمنا كذا تعلم

(قوله زيد قائم ظننت)

الفعل جيتند كاللازم اذ
لا جاز أن يتعدى في هذه
الحالة الى اسم آخر (قوله
وجدت ملاك) قال شيخنا
هكذا بخط ولد المؤلف وفي
بعض النسخ رأيت
وأخسداها عن بعض
الشايع (قوله ان يفصل
بين الخ) فمريب لانه لا يشعل
علت أيهم قائم (قوله كقوله
تعالى وتظنون ان لبنتم
الاقليلا) اعترض التمثيل
بالاية بانه يشترط في المعلق
عنه أن يكون صالحا لعمل
الفعل فيه وتسليطه وهذا
لا يصح هنا لان ظن لا تعمل
في الفعل وجوابه ان النفي
بان معلق ومهيئ لادخال
ظن على الجملة الفعلية كما
ان ما المتصلة بان كافة
ومهيئة لادخال ان على
الجملة الفعلية (قوله أرى
الموت لا ينجم من الموت
هاريه) يجوز في الموت
النصب وهو أجدود الرفع
على التعليق وبه يصح
الاستشهاد (قوله الله
يعلمهم) فعمل هنا بمعنى عرف
ولا يلزم من ذلك جواز
اطلاق عارف على الله تعالى
ولسبدي أحد زروق في
بعض تأليفه المحققون
على جواز اطلاق لا يعرف
الله الا الله لا عارف فان فيه
خلافا (قوله الحلية) بالضم
في اللام والحاء قال في
المصباح وحلم يحلم من باب
قتل حلما بضمين واسكان

وملم وصوله وزكن صلتها وله متعلق بركن وغير متعلق باجمل ومن في موضع الحال من غير والتقدير
اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وأعلم ثم قال (وجوز الالغاء
لا في الابتدا) تقدم أن الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز انه جائز لا واجب وفهم
من قوله لا في الابتدا ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت
فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي جواز الالغاء في هذه
الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم الى
الارجح والارجح مع الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لا في الابتدا
ان اعمال المتقدم واجب والالغاء مفعول يجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز
الالغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع التقدم واستدلوا بقوله

كذلك أدبت حتى صار من خلقي • انى وجدت ملاك الشيعة الادب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين اما على نية ضمير الامر والشأن فيكون الفعل باقيا على عمله
والجملة في موضع المفعول الثاني واما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله (وافوضمير الشأن
أولام ابتداء في موهوم الغاء ما تقدم ما) أى اذا ورد من كلام العرب ما يوهوم الغاء الفعل المتقدم
فلك في تأويله وجهان أحدهما أن تنوي فيه ضمير الشأن فيكون التقدير انى رأيت ملاك الشيعة
الادب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني أو تقدير لام
الابتداء فيكون التقدير انى رأيت ملاك الشيعة فيكون الفعل معلقا وفي موهوم متعلق بانف والغاء
مفعول مجزوم ومما وصوله واقعة على الفعل وتقدم صلتها ثم قال

(والترزم التعليق قبل نفي ما • وان ولا لام ابتداء أو قسم • كذا والاستفهام ذاله انتم)

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعولي به باحد الستة الاشياء
التي ذكرها الاول ما النافية كقوله عز وجل وظنوا ما لهم من محيص الثاني ان النافية كقوله
تعالى وتظنون ان لبنتم الا قليلا الثالث لا قال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب
لا يقوم زيد قال ابن هاني يظهر أنه لم يحفظ له مثالا عن العرب نثريا ولا شعريا وقد أنشدت عليه

فحش معدما أو مت كرمي هاني • أرى الموت لا ينجم من الموت هاريه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا ان اشتراء الخامس لام القسم كقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي • ان المنايا لا تطيش سهامها

السادس الاستفهام كقوله عز وجل وان أدري أقرب أم بعيد ما توقع دون وعلم من قوله والترزم أن
التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالترزم وقبل متعلق به ولا مابتداء مبتدأ وكذا خبره
وأقسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أولام قسم كذا والاستفهام مبتدأ
وذا مبتدأ ثان وخبره انتم وله متعلق بالتحتم والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد على ذا الفاعل
بالتحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له ثم قال (اعلم عرفان وطن ثمه • تعدية لواحد ملتزمه)
يعنى أن علم اذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى الى مفعول واحد
كقوله تعالى لا تعلمونم الله يعلمهم وأن ظن اذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضا الى مفعول واحد
كقولك ظننت زيدا على المال أى اتهمته وليس احيد من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره في
المجرور وقبله ولو واحد متعلق بتعدية وملتزمه صفت لتعدية وأضاف علم الى العرفان وهو مصدر عرف
وأضاف ظن الى ثمه وهو مصدر اتهم ثم قال

(ولرأى الرؤيا انهم ما علما • طالب مفعولين من قبل انتهى)

يعنى ان رأى الحلية ينسب لها من العمل ما تنسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لانه اشبه بها

الثاني تخفيفا واحتمل رأى في منامه رؤيا انتهى وأما العلم بفتح الحاء وسكون اللام فهو الجلد

(قوله وأضاف الخ) أي ان المعنى ولرأى التي لا ياتي مصدرها الا على رؤيا تخرج البصرية فان مصدرها يأتي على رؤيا ورؤية وكلام الشارح قابل للتأويل بما ذكرناه (٥٠) (قوله فن حذفهما مع الخ) ومنه أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم

شركاء (قوله ومن حذف الاول قوله تعالى ولا يحسن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اللهم قال البيضاوي من قرأ بالثناء قدره مضافا ليتطابق مفعولاه أي ولا تحسن بين بخل الذين يخلون هو خيرا لهم وكذلك من قرأ بالياء ان جعل الفاعل ضمير الرسول أو من يحسب وان جعله الموصول كان المفعول الاول محذوفا لانه لا يخلون عليه أي ولا يحسن البخلاء بخلمهم هو خير اللهم اه يلفظه (قوله المحب المكرم) الرواية بكسر حاء محب وقض راء بكرم (قوله فلا تظني ذلك) اعترض بان الاول لا تظني غير ذلك وأجيب بان الإشارة راجعة للغير ومن لم يفهم هذا أصل العبارة بزيادة غير (قوله وان ببعض ذي فصلت يحتمل) أي يفترض أو يعمل ويجوز الفصل بهذه الثلاثة الطرف والمجرور والمفعول وقال الامام ابن غازي بغير ظرف أو كطرف أو عمل • ومن حكى مع الشروط يحتمل نعم ولا تلغ ولا تعلقا • وكل فيه عن سليم أطلاقا (قوله القاص) جمع قلوص وهي الناقة الشابة (قوله متجاهلين) المتجاهل هو

في كونها فيها ادراك بالحس الباطني ومنه قوله أراهم رفقتي حتى اذا ما • نولي الليل وانخزل وانخزلا وأضاف رأى للرؤيا ليعلم انها الحسية لان مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية وانهم بمعنى انسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية الى مفعولين وهي مفعولة بانتم وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانتم ولعلم متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انسب العمل الذي انتسب من قبل لعلم في حال كونه طالب مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال (ولا تجزئنا بالدليل • سقوط مفعولين أو مفعول)

يعني ان المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لانهما في الاصل مبتدأ وخبر وفهم منه انه يجوز حذفهما وحذف أحدهما اذا دل على الحذف دليل وهو الحذف على جهة الاختصار فن حذفهما معا قوله بأى كتاب أم بأية سنة • ترى حبهما عاراعلى وتحسب

أي وتحسب حبهما عاراعلى ومن حذف الاول ولا يحسن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اللهم أي بخلمهم ومن حذف الثاني قول عنتره • ولقد زلت فلا تظني غيره • مني بمنزلة المحب المكرم أي فلا تظني ذلك واقعا وسقوط مفعول تجزئنا وبالدليل متعلقان بتجزئتم قال (وكتظن اجعل تقول انولى • مستفهما به ولم ينفصل) (بغير ظرف أو كطرف أو عمل • وان ببعض ذي فصلت يحتمل) (وأجرى القول كظن مطلقا • عند سليم نحو قل ذامشقا)

يعني أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتصيحى به وقد ينصب المفرد اذا كان في معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشرط الاول أن يكون مضارعا الثاني أن يكون مفتتحا ببناء المخاطب وهذا ان الشرطان مفهومان من قوله تقول الثالث أن تدخل عليه اداة الاستفهام وهو المنبئ عليه بقوله انولى مستفهما به الرابع أن لا يفصل بينهما بغير ظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبئ عليه بقوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كطرف أو عمل فتال ما لا فصل فيه أن تقول زيدا منطلقا ومنه قوله متى تقول القاص الرواسما • يدين أم قامم وقاسما ومثال الفصل بالطرف كقولك أعدك تقول عمر امقيما والمجرور في الدار تقول زيدا جالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيد انقول منطلقا ومنه قوله

أجها لا تقول بنى لؤى • لعمر أيبك أم متجاهلينا ويعنى بقوله عمل أحد المفعولين لانه بمعنى معمول وفي تنكير عمل اشعار بان لا يفصل الا باحد المفعولين لاجمالا لان التنكير يشعر بالتقليل وقوله وان ببعض ذي فصلت يحتمل تصريح بمجانفهم من الشطر الذي قبله وذى إشارة الى الثلاثة المتقدمة وهي الطرف والمجرور وأحد المفعولين فان لم تستوف الشروط بطل العمل وتعين الحكاية وان استوفيت الشروط جاز ان نصب والحكاية وقوله وأجرى القول كظن مطلقا لبيت يعنى أن بنى سليم ينصبون بالقول مطلقا أي بلا شرط يريد على جهة الجواز لان الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الاول قلت عمر امطلقا قل ذامشقا ومنه قول بعضهم قالت وكنتم رجلا فطينا • هذا العمر الله اسرا ئينا والقول مرفوع باجرى ومطلقا حال من القول وعند سليم متعلق باجرى وقل فعل أمر وذام مفعول أول ومشفقا مفعول ثان (وأعلم وأرى •)

الذي يرى من نفسه الجهل وليس بجاهل (قوله وقل ذامشقا) ومنه قوله اذا ما جرى شأوين وابتل عطفه اذا • تقول هدير الريح مررت باناب (قوله أعلم وأرى) لم يقل وأخواتها للاختلاف الذي فيها بين النعاة

(قوله أدخل) هو من الدخول في الامر تقول دخلت في الامر أي أخد فيه ومنه دخل بامر أنه دخولا كناية عن الجماع فسقط الاعتراض بان دخل متعد تقول دخلت الدار على القول بان الدار مفعول به (قوله للثان والثالث) وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الفاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه والصحيح الجواز اه مرادى (قوله والثان منهما الخ) قال الامام ابن غازي لوقال والثان فيهما كفعول كسا (٥١) ومن يعلق هاهنا فهاهنا لكان أولى بيانه

والله أعلم ان التعليق عن الثاني جائز هنا وهو ليس كذلك في باب كسا فن تعليقي أرى عن الثاني رب أرى كيف تحيي الموتى اه وفي المرادى ما يوافقه لكن في التوضيح وشرحه أجاب بادعاء ان الرؤية في أرى كيف تحيي الموتى علية لا بصرية وهو موافق لكلام الامام المكوذى فراجع بقية كلام الازهرى في شرح التوضيح (قوله فالضمير في تعديا الخ) هذا باعتبار الماصدق والا فالضمير عائدا الى رأى وعلم من غير كونهما متعديان الى واحد أو أكثر ليكون لفعل الشرط من قوله وان تعديا الخ فائدة فهو كالاستخدام (قوله وكأرى السابق) انما قال السابق لانه ذكر المتعدية الى اثنين فنبه على ان هذه الافعال مثل أرى السابقة المتعدية الى ثلاثة لا مثل المتأخرة المتعدية الى اثنين

• (الفاعل) • (قوله أو ما جرى مجراه) راجع للاسم

والفعل أي ماجرى مجرى الاسم أو ماجرى مجرى الفعل فسقط الاعتراض بأنه لا يشمل الفاعل الذي في تأويل الاسم نحو سرتي أن تقوم ووجه سقوطه أن أن والفعل جار مجرى الاسم (قوله على طريقة فعل) المراد به الفعل الاصلى الصيغة فشمع الماضي والمضارع والامر ثلاثيات كانت أولا (قوله أو فاعل) مراده به الوصف غير اسم المفعول فشمع اسم الفاعل وغيره وأما المبتدأ في نحو زيد قام فظاهر كلامه أنه أخرجه بقوله مقدما عليه وكذا قائم زيد لان الخبر فيه مؤخر تقديره براوة تدعيه كلاً تقديم والتصديق ان زيد قام لم يسند اليه فعل لان المسند جملة

اذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى الى واحد نحو أدخل زيداً فان دخلت على متعد الى واحد تعدى بها الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوباً وان دخلت على متعد الى اثنين تعدى بها الى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى واليهما أشار بقوله

(الى ثلاثة رأى وعلم) • عدوا اذا صار أرى وأعلم

يعنى ان علم ورأى المتعديين الى اثنين اذا دخلت عليهما همزة النقل تعدياهما الى ثلاثة فالمفعول الاول هو الذى كان فاعلاهما فقبل دخول همزة والثاني والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم وعدوا الى ثلاثة واذا متعلقان بعدوا والضمير في صار عائدا على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صار اثم قال

(وما لمفعول على مطلقا • للثان والثالث أيضا حقا)

يعنى ان جميع ما استقر من الحكم لاه فاعولين في رأى وعلم قبل دخول همزة من الفاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فاموصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعول ومطلقا حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على ما أخبر ما حقق وللثان متعلق بحقق ثم قال

(وان تعدى بالواحد بلا • همزة لثانين به توصلا)

يعنى ان علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين الى واحد اذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدياهما الى اثنين وليس حاجتنا من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لان المفعول الثانى غير الاول فهو من باب كسا وأعطى ولذلك أشار بقوله

(والثان منهما كثنائى اثنى كسا • فهو به في كل حكم ذواتسا)

يعنى ان المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصارا واقتصارا ويمنع فيه مجازى مفعول على متعدية الى اثنين من الفاء وتعليق وغير ذلك من الاحكام الجائرة فيه وفهم من تشبيهه باب كسا أن المفعول الاول والثاني أيضا كالمفعول الاول من باب كسا اذ لا وجه تخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير في تعديا عائدا على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همزة متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولان اثنين به متعلقان بتوصلا والضمير في به عائدا على الهمز والثان مبتدأ وخبره كثنائى وفي كل حكم متعلق باتسا وكذلك به ثم قال (وكأرى السابق نبأ خبرا • حدث أنبا كذا خبرا)

ذكر ان أفعال هذا الباب سبعة والذي أثبت سيبويه منها أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو على أنبا وألحق بها السيراني حدث وأخبر وخبر ونبأ مبتدأ أو أخبر وحدث وأنبا معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله وخبر مبتدأ خبره كذا

• (الفاعل) •

هو الاسم المسند اليه فعل أو ماجرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال

(قوله فان ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو (٥٢) الفاعل في الاصطلاح) جواب عن سؤال وهو ان شرط الجواب والشرط حصول

(الفاعل الذي كرفوعى آتى • زيد منبر اوجهه نعم الفتى)

فأتى بمثالين الاول آتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو آتى والثاني منبر اوجهه فوجهه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منبر ثم نعم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على ان فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذي خبره وهو موصول صلتته كرفوعى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كرفوعى قولك آتى زيد منبر اوجهه ثم قال

(وبعد فعل فاعل فان ظهر • فهو والافصح استتر)

يعنى ان الفعل لا بد له من فاعل وفهم من قوله بعد ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح والمراد بظهور برز فشكل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو قف وقوله والا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحو قف في قم ضمير مستتر اذا لا يستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره في الطرف قبله وفان ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ ضمير تقديره والافصح ضمير واستتر في موضع الصفة لضمير ثم قال

(وجرد الفعل اذا ما أسندا • لاثنين أوجع كفازا شهما)

يعنى أن الفعل اذا أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون هذه هي اللغة الفصحى وفهم من المثال ان شرط الفاعل المذكور ان يكون ظاهرا فالفعل مفعول مجرود بعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولاثنين متعلق بأسند ثم أشار الى اللغة الاخرى بقوله

(وقد يقال سعدا وسعدوا • والفعل للظاهر بعد مسند)

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث وهي أن يلحق الفعل المسند الى المثنى ألف والمسند الى الجمع المذكور او والمسند الى الجمع المؤنث فتنقل سعدا أخوالا وسعدوا اخواتك وسعدن بناتك وهذه الاحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وانما هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند ويكون المسند اليه بالفظ التثنية والجمع كاذكرو وبعطف آخر الاسمين على الاول كقوله

(تولى قتال المارقين بنفسه • وقد أسلماه مبعود حيم)

وفهم من قوله قد يقال قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لضمائر وسعدا في موضع رفع يقال والواو في قوله والفعل واو الحال أى والحالة هذه ثم قال

(ويرفع الفاعل فعل اضمر • كمثل زيد في جواب من قرا)

يعنى أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل ويجوز في قوله اضمر او المراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازا كالمثال الذي ذكره المحذف وجوبا كقوله عز وجل وان أحد من المشركين استجارك ويجوز في زيد في المثال ان يكون فاعلا والتقدير قرأ زيد وان يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جواز اقوله عز وجل في قراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالقدر والاصال رجال أى يسبح له رجال ثم قال

(وتاء تأنيث تلى الماضي اذا • كان لاثنى كأتى هند الاذى)

يعنى أن الفعل الماضي اذا أسند الى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهي في ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار الى اللازمة بقوله

المغايرة ولا مغايرة في كلام المؤلف فاجاب بمجاز كرفال ابن هشام ويمكن تخريجه على ما أجازوه من نحو ان قلت زيد قائم أى فما قلته حق اه ونؤول هنا بقولنا فالامر واضح أو فلا اضمار وقد را الشهمنى فان ظهر في اللفظ فهو ذلك ونوقش جواب الشيخ المكودي بأن الكلام في الفاعل في الاصطلاح اه ويناقش فيه أيضا بأنه يشمل المبتدأ فى نحو زيد قائم فانه فاعل في المعنى وكذا البدل في نحو قاموا الزيدون الا أن يجاب بان المعنى فان ظهر الفاعل في المعنى بما يصدق عليه التعريف من كونه كرفوعى آتى زيد منبر اوجهه فخرج المبتدأ والبدل (قوله بعد) تؤكد لم يجتز به عن شئ لا يقال يجتز به عن نحو الزيدون قاموا الا نأقول هو خارج بقوله والفعل للظاهر بعد مسند وذا انما هو مسند الى الضمير والوصف كالفعل في اللغتين (قوله) وانما هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند) أى تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع كالتاء في قامت على أن الفاعل مؤنث (قوله وحيم) هو الذى يحتمل مرض صاحبه (قوله تلى الماضي) قدور

وانما

فيه الفتح على لغة قليلة والماضى كالمضارع قال بعضهم • والتاء في مضارع كالتاء • في الماضي
الا الوضع في ابتداء

(قوله فعل مضمر) أي غائب لا يدخل خبره، فإنه فعل فاعل مضمر والحرأصله حرج بدليل تصغيره على حرج وجمعه على أحراج في قوله أني أقود جلامر حاجا • ذاقه نملواة أحراجا فأبدلوا الحاء راء وأدغموا في الأخرى والناظم خففه وبعضهم صرح به كالشيخ وبعض المدرسين لا يصرح به استهجانا له فيقولون أو مفهم ذات كذا والتصريح به أولى إذ لو كان التصريح به قبيحا ما صرح به هذا الإمام وغيره من الأعلام وقد ذكر في الفقه القبل والدبر تصرحاً وقال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاه الجاهلية الحديث (قوله ومضمر على حذف مضاف) قال شيخنا لعل مراده الإضافة اللغوية لأنه إنما (٥٣) هو على حذف مضاف إليه موصوف لا

على حذف مضاف (فائدة)

قال شيخنا عن شيخه المرباط كان سبدي المكودي أنجي أهل زمانه وهو آخر من قرأ كتاب سيديويه لكن بسبب التقريب للمبتدئ والتسهيل له تقع منه أمور سهلة لأن الشخص إذا تنازل

مع المبتدئ لابد أن يترك التحقيق في بعض المسائل (قوله وقد يبيح إلى قوله ومع ضمير ذي الجاز) في معنى الاستثناء من قوله أو مفهم ذات حر وقوله ومع ضمير ذي الجاز الخ كالاستثناء من قوله نلزم فعل مضمر متصل وتقديره ووقع في الشعر مع ضمير المؤنث ذي الجاز (قوله والتاء مع جمع الخ) الشيخ هنا ليس بصري لأنه يجوز الوجهين في جمع المؤنث السالم وهم يوجبون التأنيث ولا يكتفى بالاستثناء جمع المذكر السالم وهم لا يستثنونه بل يجوز الوجهين قلت أي ليس بصري في المثلتين ولا يكتفى فيهما بل هو

(وإنما نلزم فعل مضمر • متصل أو مفهم ذات حر)

فذكر أنها تلزم في موضعين الأول أن يكون المسند إليه ضميراً متصلاً وشمل الحقيقي التأنيث نحو هند قامت والمجازي التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام إلا أنت الثاني أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقياً التأنيث وهو المشار إليه بقوله ذات حر والحر القرج وفعل مضمر متصل بتلزم وفي تلزم ضمير مستتر يعود على التاء ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومنصل نعت لمضمر فالفصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فاما أن يكون الفاصل غير الأول أو الثاني كان الفاصل غيراً لا فقد أشار إليه بقوله

(وقد يبيح انفصل ترك التاء في • نحو أني القاضي بنت الواقف)

يعني أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير الإجازة وجهاً أثبات التاء وتر كها وفهم من قوله وقد يبيح أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها بالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفي متعلق يبيح ونحو مضاف إلى قول محذوف والتقدير في نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وإن كان الفاصل الإفقد أشار إليه بقوله

(والحذف مع فصل بالافضلا • كما ذكر كالافتاء ابن العلاء)

فلما ذكر كذا الافتاء أحسن مما ذكر كذا الافتاء وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر لأن التقدير ماز كما أحد الافتاء ابن العلاء الحذف مبتدأ وخبره فضلاً ومع متعلق بالحذف وبالأمتعلق بفصل ثم قال (والحذف قد يأتي بالفصل) أشار بذلك إلى ما حكاه سيديويه من بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله (ومع • ضمير ذي الجاز في شعرو) إلى قول الشاعر فلا منة وقدت ودقها • ولا أرض أبقل أبقالها

فأيسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتي وبالفصل متعلق بيأتي ومع متعلق بوقع وذو الجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذي الجاز ثم قال

(والتاء مع جمع سوى السالم من • مذكر كالتاء مع إحدى اللين)

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه بحكمه مع المجازي التأنيث كإحدى اللين وهي لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر جمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهنديات وقامت الهنديات وفي هذا خلاف والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي ومذهب جمهور البصريين أنه كواحده يلزم فيه التاء فالتاء مبتدأ ومع جمع في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللين جمع لبنة وهي الآخرة ثم قال

(والحذف في نعم الفتاة استحسنوا • لأن قصد الجنس فيه بين)

كوفي في الأولى بصري في الثانية وهي مسألة الاستثناء (قوله ومع جمع في موضع الحال منه) فيه إتيان الحال من المبتدأ ولا يخفى ما فيه لأن العامل في المبتدأ هو الابتداء وهو عامل معنوي والعامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال قيد في عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء بالحال والأولى أن يكون مع جمع متعلقاً بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائن مع جمع كما قالوا في قول التلخيص والفصاحة في المفردان التقدير والفصاحة الكائنة في المفرد (قوله وهي الآخرة) أي الطينة المخصوصة الغير المحروقة (قوله لأن قصد الجنس فيه بين) إنما قصدوا الجنس لأن العرب إذا استحسنن شيئاً عظموا جنسه كما أنهم يعظمون سيده أي منشأه كما في قولهم لله دره فارساني التجب من فروسيته فعظموا الدر الذي هو منشأ هذا الفارس

(قوله والاصل في الفاعل الخ) في هذا البيت ما لا يخفى من البراعة لمقابلة الاتصال بالافعال والمفعول والظاهر ان كلام ابن الحاج غير وارد وهو قوله ان العرب تختار تصغير عمر وعمر ووبان الاجال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه نقل الزجاج انه لا خلاف في أنه يجوز في نحو فإزالت تلك دعواهم أن يكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس اهـ أما تصغير عمر وعمر ووبان الاجال لا لبس رفع اللبس وهذا نحوه على خلاف الاصل وأيضاً فلا يمكنهم في التصغير رفع اللبس بينهم أو أيضاً تصغير عمر وعمر ووبان الاجال لا لبس رفع اللبس فإيهام غير المراد بل يتوقف العقل فيه وبالأول يسقط باقي الاعتراضات وأيضاً قوله الاجال الخ ليس مما نحن فيه لان ما هنا لبس لا اجال وأيضاً قوله انه يجوز ضرب أحدهما الآخر مسلم ونقول بموجبه فانه اجال لا لبس وليس مما نحن فيه وسقط هذا أيضاً الاعتراض الثاني وهو قوله الاجال (٥٤) الخ والرابع أيضاً وهو قوله تأخير البيان الخ وأما غزالت تلك دعواهم فتجوز الوجهين فيه ليس

موجباً للبس لان خبر زال عين ايهما معنى بخلاف الفاعل والمفعول (قوله) وظاهر قد هنا أنها للتقليل بل الظاهر انها كقصد الاولى فيحتمل ان تكون للتقليل بالنسبة الى تأخيرها وان تكون للتحقيق بالنسبة الى التقديم في نفسه لكثرة مجيء المفعول مقدماً على فعله (قوله نحو ضربت زيدا) الصواب أن يقول نحو ضربته وأكرمه وبه يعترض على المصنف في اطلاقه وعدم تقييده بما اذا كان المفعول ضميراً لانه اذا كان ظاهراً لا يجب تأخيرها بل يجوز تقديمه على الفعل فتقول زيدا ضربت ولذا قال في التوضيح اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته واذا

يعنى أن العرب استحسنوا الحذف في نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بس مثلها اذا لفرق فتقول بس المرأة هند وانما استحسن في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كانه في معنى نعم جنس المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن فالحذف مفعول باستحسنوا وفي نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ولان متعلق باستحسنوا ثم قال (والاصل في الفاعل أن يتصلا • والاصل في المفعول أن يتفصلا) يعنى أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والاصل مبتدأ وفي الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره واعراب بحر البيت مثل صدره ثم قال (وقد يجاء بخلاف الاصل) خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمر ازيد وبخلاف في موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله قد يجاء للتحقيق للتقليل فان تقديم المفعول على الفاعل كثير الا أن يراد بالنسبة الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال (وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى ان المفعول قد يأتي متقدماً على الفعل وشمل ما تقدمه جائز نحو فريقا هدى وما تقدمه واجب نحو اياك تعبد وظاهر قد هنا انها للتقليل لان تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال

(وأخر المفعول ان لبس حذر • أو أضر المفعول غير مختصر)

ذكر في هذا البيت وضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الاعراب خفيًا في الفاعل والمفعول معاً نحو ضرب موسى عيسى فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بنحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان شرط ولبس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذروا أو أضر معطوف على حذرو غير منحصر حال من الفاعل واحتزبه من الفاعل اذا كان منحصراً فانه يجب انفصاله وتأخيرها ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدا الا أنا ثم قال

(وما بالاً أو بانما المختصر • آخر وقد سبق ان قصد ظهور)

يعنى أنه يجب تأخير المفعول بالاً أو بانما فاعلاً كان أو مفعولاً فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيرها وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيدا لعمرو وانما ضرب زيدا هرا واذا قصد حصر الفاعل وجب

كان الضمير أحدهما فان كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل كضرب زيدا وان كان فاعلاً وجب وصله وتأخير المفعول

المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا أو زيد ضربت وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم لانه سوى بين هذه المسئلة ومسئلة ضرب موسى عيسى والصواب ما ذكرنا اهـ وهو تنبيه حسن (قوله وما بالاً أو بانما المختصر آخر) ظاهره ان المتأخر هو المفعول وليس كذلك بل هو محصور فيه كما أشار اليه ابن غازي في باب الابتداء ولو أراد تحوير ذلك لقال وما بالاً أو بانما المختصر قدم وقد أجاب الشيخ بس في حاشيته على الفاكهى بانه اذا حصر الفاعل الواقع على المفعول مثلاً فقد حصر الفاعل أى مفهومه أى من وقع منه الفعل على المفعول لا يقال فالحكموم محصور هو الامر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فرد لا نأقول تأخير فرد تأخير له لا تأخذه به قال ولا يصح أن يكون المختصر بمعنى المختصر فيه على معنى حصر فيه لانه لا يصح أن يقال مثلاً انكسر في الدار بفتح الكاف على أن يكون في الدار نائب فاعل فكذلك هنا بخلاف كسر في الدار بالبناء للمجهول ويجعل الجار والمجور نائب فاعل فانه صحيح

(قوله عشية) بالنصب وانا به مفعلة مكسورة أوله وهجزة مفتوحة بعد النون وهجزة مكسورة بعد مدة جمع نأى وهو البعد وشاءها بكسر الواو والمراد به بقايا الدار والاطلال تشبها لها بوشام المحبوبة لان ديار المحبوب محبوبة ووشام فاعل هيجت (قوله وشاع نحو خاف ربه عمر) ختم هذا الباب بذكر الرب وذ كر سيدنا عمر للتبرك بذكرهما وايضا في قوله زان نوره الشجر اشارة الى ان النبي صلى الله عليه وسلم كالشجرة في كونه أصلا عنه تفرعت أنوار الهدى وينابيع الحكيم (قوله النائب عن الفاعل) أولى من المفعول الذي لم يسم فاعله لوجهين الاول انها ثلاثية وتلك خماسية من كلمات خمس تقريبا الثاني أنه يدخل في الثانية المفعول الثاني في نحو اعطى زيد جبة بخلاف الاول قال ثعلب في أماليه انه يقال ناب هذا عن هذا فابا ولا يجوز عنه نيابة وهو غير يبذ كره في الاشياء ويحذف الفاعل اما جهلا به نحو سرق كذا واما بما نحو قول مخني (٥٥) الصدقة تصدق بكذا واما تحقير أى

لكونه حقيرا لم ترد أن تجرى ذكره في الكلام نحو طعن عمر واما عظميا أى لكونه عظيما صفت اسمه عن الابتدال يقال رزقنا واما ايشارا أى تقديم الغرض السامع وذلك ان كان غرضه بيان المفعول به لا بيان الفاعل نحو قيم قيام حسن واما ايجازا نحو ومن عاقب عمل ما عوقب به واما التفصيل أى لاقامة وزن الشعر فكفى بالتفصيل عن وزن الشعر نحو عهدت مغيبا مغيبا من أبحرته • واما للتوافق أى التوافق في الحركات نحو • ولا بد من يوم ترد الودائع • واما العلم نحو وخلق الانسان واما للتخوف كقول والدقاتل زيد قتل زيد واما للتوافق الاسجاع نحو ما طلع هلال ولا مع اهلال • ونظم الامام أبو حيان الاغراض بقوله

تأخيره وتقديم المفعول فتقول ما ضرب عمر الازيد وانما ضرب عمر ازيد وقوله وقد يسبق ان قصد ظاهر ولا يظهر القصد الا في المحصور بالاول واما المحصور بانما فقد لا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك الى قوله فلم يدرك الا الله ما هيجت لنا • عشية انا • الديار وشامها فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهى مفعول مقدم باخر وصلتها انحصروا بالا متعلق بانحصر وفهم من قوله قد يسبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون الا مع الا لان القصد لا يظهر الا معهما ثم قال (وشاع نحو خاف ربه عمر • وشذ نحو زان نوره الشجر) يعنى ان تقديم المفعول المتبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم متبس بضمير الفاعل وانما أكثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم في النية لان تقديمه هو الاصل وقوله وشذ نحو زان نوره الشجر يعنى ان تقدم الفاعل المتبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير المتبس به عائدا على متأخر لفظا ورتبة لان المفعول في نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير رشاع نحو قولك وكذلك شذ

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله قوله (ينوب مفعول به عن فاعل • فيما له كنبيل خير نائل) يعنى أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيما له أى فيما استقر له من الاحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف ونسكين آخر الفعل الماضي معه وطاق ناء التأنيث في الماضي اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله كنبيل خير نائل أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فصل الفاعل عن نيابته الى نيابة تدل على النيابة به على ذلك بقوله

(وأول الفعل اضمين والمتصل • بالانفرا كسرى مضى كوصل) يعنى ان أول الفعل المبني للام فاعول يضم وتعمل الماضي والمضارع فانهما يشتركان في ضم الاول فان كان ماضيا كسرى ما قبل آخره والى ذلك أشار بقوله والمتصل بالانفرا كسرى مضى ثم مثل ذلك بقوله كوصل وأصله وصلت الشئ فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فعل الى فعل وان كان مضارعا فاقض ما قبل الآخر والى ذلك أشار بقوله (واجعله من مضارع منفقحا) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفقحا ثم مثل ذلك بقوله (كنيتصى المقول فيه يتقى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم

وحذفه للتخوف والاهام • والوزن والتحقير والاعظام • والعلم والجهل والاختصار والسجع والتوافق والانسكار • وأحق الناس ببيان هذه الاغراض المعانيون واما التعوى فتطفل عليهم في ذلك (قوله ينوب مفعول به) خرج خبر كان واسمها فانها لا يقال فيها مفعول وفاعل لا يتجاوز (قوله فيما له) في ارتفاعه بالمصدر المتحل الى أن او المصدرين بخلاف ولا يتأتى انابه المفعول عن فاعل اسم الفعل ولا يتأتى حذف فاعل الطرف والمجرور وأمثلة المبالغة والجامد الجارى مجرى المشتق (قوله كنبيل خير نائل) قال الزبيدي يقال نلت المعروف وأنته وفوته أى أعطيته والاسم النول والنوال وليس خبر أفعل تفضيل ولا مصدرا وانما هو بمعنى المال مثله في قوله تعالى ان ترك خبر أى مالا ونائل اسم فاعل فالمعنى أعطى مال شخص نائل أى معطى

(قوله والثاني التالي تالمطاوعة) لوقال • والثاني التالي تالزيادة • كالاول اجعل ان تكن معتاده • فشمل تكبر وتجب وخرج
 ترمين لان تاء ليست معتادة اه قلت يجاب عن المصنف بانه نظر للغالب وخرج بالثاني الثالث وان كان تالزيادة المطاوعة وذلك
 في المضارع نحو يتعلم وقال الامام ابن غازي الاولى والثاني التالي تالزيادة • فاضم له متى تكن معتاده • ليشمل تكبر وتجب وبعبارة
 أخرى قوله الثاني أنخرج الثالث التالي (٥٦) تاء المطاوعة فافوقه وقوله التالي تالمطاوعة أنخرج الثاني غير التالي لها سواء كان في

ماض كضرب أو مضارع
 كضرب سواء كان الثاني
 غير تاء المطاوعة كما مثل
 أو تاء المطاوعة كافي
 يتدحرج والى هذا يرجع
 قول المسكودي وفهم من
 قوله تالمطاوعة ان
 المراد بالفعل هنا الماضي
 لان تاء المطاوعة لا يكون
 التالي لها تانيا في المضارع
 وهذا معنى قوله لان
 المضارع لا يفتح بتاء
 المطاوعة بل بحروف
 للمضارعة (قوله وليس
 العامل فيه السكون) قد
 يقال لامانع منه لعمدة
 أن يقال وثالث الذي
 استقر بهمز الوصل ويعلم
 كونهم مبتدأ بها من أنها
 لا تكون الا أولا (قوله
 واعراب البيت كاعراب
 الخ) زيادة تنبيه لانه قد
 أعرب الشطر الاول فلا
 يقال انه يستغنى عنه لان
 مراده التنبيه على ان اعرابه
 كاعرابه وان كان قد
 أعرب بعضه أولا (قوله
 أو اضمهم) حقيقة الاشعام
 ان تنطق بحركتين افرزا
 لا شيوا جزاء الضمة مقدم
 على جزء الكسرة ومن ثم
 نشأ الباء (قوله فاحتمل)

باضمهم والمتصل مفعول مقدم أيضا با كسرو في متعلق با كسرو وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء
 في اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتح مفعول ثان باجعل والمقول
 نعت لينتهي وفيه متعلق بالمقول وينتهي محكي بالمقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم
 الكلام عند قوله كينتهي ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتهي منفتحاً بالمقول
 فيه اذا على هذا العمل الذي هو ضم الاول وفتح ما قبل الآخر فيبقى فيبقى على هذا الوجه خبر
 عن المقول لا محكي وبالاول جزم المرادى ثم ان ضم الاول في الماضي والمضارع وكسرها ما قبل الآخر
 في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الافعال المبينة للمفعول وقد يضم الى ذلك في بعض
 الافعال تغيير آخر وذلك في نوعين الاول أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة والى ذلك أشار
 بقوله (والثاني التالي تالمطاوعة • كالاول اجعله بلا منازعة)
 يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتوح بتاء المطاوعة يضم أيضا كالاول فتقول في تعلمت
 الحساب تعلم الحساب يضم الاول والثاني وفهم من قوله تاء المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضي لان
 المضارع لا يفتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثاني مفعول بفعل محذوف بقسره اجعله
 وتاء المطاوعة مفعول بالتالي وكالاول في موضع المفعول الثاني لاجعله وبلا منازعة متعلق باجعله
 وهو تميم البيت لعمدة الاستغناء عنه الثاني أن يكون الفعل الماضي مفتوحاً بهمزة الوصل والى ذلك
 أشار بقوله (وثالث الذي بهمز الوصل • كالاول اجعله كاستحلى)
 يعني ان الفعل اذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضمة وما كالاول فتقول في اطلق اطلق وفي
 استحلى استحلى وفهم من قوله بهمز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا ماضياً لان المضارع لا يفتح
 بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذي نعت لمحذوف والتقدير وثالث
 الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح وليس العامل فيه السكون المطلق
 واعراب البيت كاعراب البيت الذي قبله ثم قال
 (واكسر أو اضمهم فالثلاثي أعل • عينا وضم جا كبوع فاحتمل)
 يعني أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات الاولى اخلاص الكسرة وهى المشار اليها
 بقوله واكسر الثانية الاشعام وهى المشار اليها بقوله أو اضمهم وحقيقته عند الجمهور أن تكون
 الكسرة مشوبة بشئ من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرئ بهما في المتواتر الثالثة
 اخلاص الضمة وهى المشار اليها بقوله وضم جا كبوع ومنه قوله
 ليت وهل ينفع شيئاً ليت • ليت شبابا بوع فاشترت
 وشمل قوله فالثلاثي المفتوح العين نحو باع والمكسور العين نحو تخاف وشمل قوله أعل ما عينه باء كباع
 وما عينه واو كقال والاصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصبيح والاصل في
 بيع باخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الباء فنقلت الى الباء وذهبت حركة الباء وسكنت
 العين زوال حركة الباء والاصل في قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة في الواو فنقلت الى القاف
 وبقيت الواو ساكنة فقلت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبيع فان الكسرة حذفت
 من حرف العلة فسلمت الواو وقلت ياء واو اسكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الاشعام فهى مركبة

من
 أي قبل وفيه إشارة الى ضعفه (قوله في هذه اللغات كلها فعل بضم) هذا نص منه على أن الأصل فعل
 بضم فكسروا الباقين مفرعان وأما ابن هشام فلم يتعرض للتأصيل والتفريع (قوله وقلت الباء واوا) عملاً بقوله في
 الابدال ووجب ابدال الواو بعد ضم من ألف • أو يا كوفن بذالها اعترف

(قوله خفيف ليس) لم يعتبر سببه به الالبس لخصوله في نحو مختار والجواب ان الاصل دفع الالبس ومختار على غير الاصل وفيه نظر لانه يدعى ان ما هنا ايضا لا يجب فيه رفع الالبس ويكون خارجا عن الاصل لكن ينظر ان ورد عن (٥٧) العرب اجتناب الشكل الموهوم

اتباع فينبذ يكون الفرق بينه وبين مختار السماع والا فلا فرق على انه يفرق بان مختار يحمل لاحتماله معنيين على السواء بخلاف ما نحن فيه فانه يتبادر فيه غير المراد (قوله يعني ان ما كان من المعقل) في تعبيره بالمعقل تسامح والصواب المعقل ويجب بان العمل مطاوع اعلمت فغير بالمطاور وهذا اجاب الكلاني عن قول الامام ابن مالك في لاميته وانقل لقاء الثلاثي شكل عين اذا أعلنت (قوله من طرف الخ) من للتبعض لان هذه الاشياء لا ينوب جميع افرادها (قوله من مصدر ويشترط الخ) انه البدري هشام وغيره على اشتراط كونه مختصا فلا يجوز سير وهو معلوم من قول الشارح ان لا يكون مؤكدا (قوله نحو سبجان) ليس مبنيا لان لزمه لهذه الحالة لعامل فقوله في حد البناء لزم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل على حذف مضاف أي لغير لزم عامل وحركة سبجان لازمة للزوم عاملها المحذوف (قوله مع مجروره) هو ما ذهب اليه في التسهيل واعترضه أبو حيان بان

من اللغتين وفانثلاثي مفعول بآتهم على اعمال الثاني ومفعول اكسر محذوف وأعل في موضع الصفة لثلاثي وعينا تميز وضم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره جا وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع في موضع الحال من فاعل جاثم قاله (وان بشكل خفيف ليس يجنب) يعني انه اذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموضع في اللبس واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو يبيع العبد اذا أسندته الى ضهير الخطاب فقلت بعت يا عبد باخلاص الكسبر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسبر ويرجع الى الضم أو الاشهاد وكذلك طلت يا زيد اذا أسندته ايضا الى ضهير الخطاب فقلت طلت بالضم التيسر بفعل الفاعل فترجع الى الاشهاد أو الكسر اذا لا لبس فيهما وان شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعل وبشكل متعلق بخيف ويجنب جواب الشرط ثم قاله (وما لباع قد يرى لقوحب) يعني انه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حبرود ما جاز في فاباع من كسر وانهمام وضم وقد قرئ هذه ايضا عند تارة البناء بكسر الراء وفهم من قوله قد يرى ان ذلك قليل ولم يقرأها في المتواتر فامبتدأ موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ونحو في موضع المفعول الثاني ليرى ثم قال (وما لفاباع لما العين تلي • في اختار وانقاد وشبه ينبغي) •

يعني ان ما كان من الفعل المعتل العين على وزن اقتعل نحو اختار أو على وزن انقل نحو انقاد وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاباع من الالوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختورو بالاشهاد وفهم من تمثيله باختار وانقاد ان ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجري فيه ما ذكر نحو اعتور بل يجري مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفاباع وخبرها لما العين تلي والعين مبتدأ وخبره تلي والجملة صلة ما الثانية وفي اختاره متعلق بتلي والتقدير بما استقر من الالوجه الثلاثة لقاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما ويضلي في موضع الصفة لشبه أي وما يشبههما في الوزن والاعلال ثم ان الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والحار والمجرور وقد ذكر في الاول الباب المفعول به وأشار هنا الى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال • (وقابل من طرف او من مصدر • أو حرف حريانية حري) •

يعني انه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من طرف وشمل طرف الزمان وطرف المكان ويشترط في نيابتهما ان لا يكونا مبنيين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وان يكونا متصرفين فلا يجوز سير مصدر ولا جلس عند أو ما يقبل النيابة من مصدر ويشترط ايضا في نيابته ان لا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سبجان أو حرف حري يعني مع مجروره ويشترط في نيابته ان لا يلزم طريقة واحدة كحرف القسم والاستثناء ومذكر منذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل من طرف او من مصدر فان قلت اذا رمت اسناد الفعل المبني للمفعول الى أحد هذه الاشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير يزيد يومين وفرصتين سير اشديد ان آقت المجرور وسير يزيد يومان فرصتين سير اشديد ان آقت طرف الزمان وسير يزيد يومين فرصتان سير اشديد ان آقت طرف المكان وسير يزيد يومين فرصتين سير اشديد ان آقت المصدر وقابل مبتدأ ومن طرف متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به وحري يعني حقيق وهو خبر المبتدأ ونيابة متعلق به ثم قال (ولا ينوب بعض هذي ان وجد • في اللفظ مفعول به وقد برد)

اعلم انه اذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الاشياء الاربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته

(٨ - مكدوي) هذا المجدد لغيره بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النائب ومذهب الفراء ان النائب هو حرف الجر وحده فهو في موضع رفع وعبارة الالفية توافقه ويرد بان من حفظ جهة وبانه اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام واعتراض أبي حيان على مذهب الفراء أشد وقد رال العلامة الاثمي في مضافاتي كلام المصنف فقال أو مجرور

سرفخر (قوله مع حضرة المفعول به وهو قوما) فيه دليل على انه لا يشترط تقديم النائب (قوله أحد المشار اليه) أي المذكر وان (قوله والى ذلك أشار بقوله ولا أرى من الخ) هو لم يذكر المفعول الثالث حتى يصح ما ذكره وانما حديثه في المفعول الثاني ولذلك قال ابن هشام عبارته فوهم ان اقامة الثالث غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكر مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الاجماع على الامتناع واعتراض عليه أيضا بانه لم يشترط كون الثاني من باب ظن ليس بجملة وجوابه ان الجملة ان قلنا انها لا تكون فاعلا علم الشرط فلا يحتاج اليه لان الاصل أن ما لا يكون فاعلا لا يكون نائباً عن الفاعل ولا يرد الجار والمجرور لان ابائهما عن الفاعل على خلاف الاصل (٥٨) وان قيل يصح كون الجملة فاعلا فلم لا تكون نائبه عن الفاعل وقول ابن هشام

ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني مذكورة لان الغالب كونه مشتقا هذا انما يأتي لو كان يجب تقديم المفعول الذي ناب وحيث لم يجب لا يلزم هذا الاول قدم وحيث لم يلزم الاول قدم جازم مع تأخيرها أن ينوب ويحجب عن عدم ذكر المفعول الثالث بان المصنف وان لم يتعرض صريحا فقد تعرض له التزاما لان الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم ويحجب عن ولد المصنف بانه معترف بحكاية الاتفاق على الامتناع فهي ثابتة كما نقله الموضع عن الخضر اوى أول الفصل فلا ينبغي ما كتبها الى غلط قال الرضى والذي أرى أنه يجوز النيابة ويندفع اللبس بلزوم الرتبة مثلا في أعطيت زيدا عمرا فلا يتوهم ان عمرا آخذ وكذا في علمت زيدا أباك فتقول علم زيدا أبوك وفي أعلمت زيدا أباك فتقول أعلمت زيدا

هذا هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز ان ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم والى ذلك أشار بقوله وقدر دوفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم ليحزى قوما بما كانوا يكسبون على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل ينوب وهذه إشارة الى الاربعة المذكورة وان وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقدر ذلك أي نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال (وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كسار يعبراً بضامن هذا النوع بباب يعنى ان التعوين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسار يعبراً بضامن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الاول واحترزه من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيد أثوب وأعطى عمر ادرهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن أنه اذا وجد لیس وجب اقامة الاول كقوله أعطى زيد عمر اوفرهم أيضا من سكوته عن الاول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب ينوب مفعول به من فاعل وقد اما للتحقيق لانه جائز اتفاقا واما للتقليل بالنظر الى نيابة الاول فانه أكثر وباتفاق متعلق ينوب وكذلك فيما والثاني فاعل ومن باب في موضع الحال من الثاني ثم قال (في باب ظن وأرى المنع اشهر) يعنى أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما هو خبر في الاصل والمفعول الثاني من باب أعلم وأصله المبتدأ اشهر عند التعوين منعه ووجه منعه في باب ظن انه خبر في الاصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتساويا ووجه منعه في أعلم أن المفعول الاول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الاول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم الى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم والى ذلك أشار بقوله (ولا أرى من الخ) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن قائم زيد أو أعلم زيد افرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الاول من باب ظن وأعلم انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفي باب متعلق باشهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال (وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا) يعنى أنه يجب نصب ما يتعلق بالفعل المستند الى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ما سوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما يتعلق بالاستقرار العامل في الصلة وبالرافع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر في له العائد على النصب

اشتغال العامل عن المفعول

أبوك قال ولا شأن ان السماع لم يرد بذلك (قوله وما سوى النائب الخ) ان قيل هذا يؤخذ من قوله ينوب مفعول المراد به عن فاعل لان من جملة ما ثبت للفاعل انه لا يتعدد فكذلك النائب ويحجب بانه انما يؤخذ مما مضى التزاما ومن هنا مطابقة وشتان ما بينهما لا يقال أتى بذلك إشارة الى الرد على من يقول الناصب لهذه الاشياء صيغة فعل الفاعل لا صيغة فعل المفعول لاننا نقول المصنف لم يتكلم على النائب ويجمع المفعولات ما أعطى زيد طبيا نفسا وعمر العاقل خالدا نفسه درهم يوم الجمعة الأمير ابجلا لا لهما في دارهما اطاء تاما (قوله نصب ما يتعلق) أي نصب لفظه وأما قول ابن هشام ومجلا ان كان جاراً أو مجروراً ففيه انه لا خصوصية حيث لا يتعلق سوى النائب أيضا لان النائب أيضا محله نصب باعتبار المفعول به في المعنى وعبرة الشارح المكودي سالمة من هذا

لان قوله وشمل قوله وما سوى التائب جميع المنصوبات أى لفظا لا محلا بدليل التثنية (قوله أو اسم مفعول) الصواب اسقاطه لان اسم المفعول لا يعمل فيما قبله ولا يعمل لا يفسر عاملا ولعله يجاب عنه بما ذكر في الجواب عن اشكال الفاعل اه قلت يحمل كلامه على اسم المفعول المتعدى لا كثر من واحد نحو الدرهم أنت معطاء التقدير أنت معطى (٥٩) الدرهم كافي شرح التوضيح والجواب عن اشكال الفاعل

ذ كره العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل بان يفسر جواز العمل فيما قبله بما هو أعم من الاسم المشغول عنه العامل فيدخل في مسائل الاشتغال في المرفوع في نحو أريد قام اذ يصح لهذا العامل أن يعمل في ظرف مقدم عليه ونحوه نحو أعندك زيد قام فيصدق أنه جائز العمل فيما قبله وان لم يصدق أنه جائز العمل في الاسم المشغول عنه العامل (قوله ومثال المشتغل عن نصب محله الخ) صوابه هذا ضربه كما مثل به ابن هشام ويجاب بان عمر في المثال المذكور لو فرغ اليه الفعل تعدى اليه بحرف الجر فيكون مشغولا عن محله قال شيخنا والاعتراض تلقينه عن جميع مشايخنا ولم يجيبوا عنه (قوله ان لا يفصل) أى شئ مستغنى عنه نحو أنت في قولك زيد أنت تضربه فلا يجوز ان نصب بخلاف زيد أنت ضربه فانه لا يستغنى فيه عن لفظ أنت (قوله وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه) لاعادة

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون الإفعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال

(ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل • عنه بنصب لفظه أو المحل)

فالسابق انصبه بفعل أضمر • حتما موافق لما قد أظهرنا

يعنى ان الفعل اذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق من نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فان نصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير مثال المشتغل عن نصب لفظه زيد اضربه ومثال المشتغل عن نصب محله عمر امرت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة تشتمل الموافقة في اللفظ والمعنى كالمثال الاول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير ضربت زيد اضربه وجاوزت عمر امرت به وهذا التقدير لا ينطق به لان الفعل الثانى عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق وان حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلا مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه وينصب متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر في ال فى قوله أو المحل ان امعاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجه آخر من الاعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الاول حمل الناظم كلامه في ترحم الكافية فترجح الاخذ به والسابق مفعول بفعل مضمير يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمر في موضع الصفة لفعل وحقاقت لمصدر محذوف والتقدير اضمارا واحتما ويحتمل أن يكون حالا من الضمير في أضمرنا وموافق نعت لفعل بعد نعت بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها بالجملة بعدها ثم ان الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجع النصب على الرفع ومستوفيه الامر ان وراجع الرفع على النصب وقد بين القسم الاول بقوله

(والنصب حتم ان تلا السابق ما • يختص بالفعل كان وحاشا)

يعنى ان الاسم السابق اذا تبع ما يختص بالفعل فتحتم نصبه والختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التخصيص وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكرونها ان وحاشا فتقول ان زيد نفسه فأجل اكرامه وحاشا زيد القيت يكرمه ومثال التخصيص هلا زيدا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدا تأتيه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى القسم الثانى بقوله

(وان تلا السابق ما بالابتداء • يختص فالرفع التزمه أبدا)

(كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد • ما قبل معمول ما بعد وجد)

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما ما اشتمل عليه البيت الاول وهو أن يتبع الاسم السابق شئاً يختص بالابتداء مثال ذلك اذا التى للمفاجأة وليتما الابتداءية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمر وليتما زيدا كرمته والثانى أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما لا يصح أن يعمل

العامل مع البديل معنى لان الباء بمعنى عن وبعضهم أجازه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا (قوله عائدة على الضمير) اعلم ان جماعة اصطحووا على ان الفعل اذا تعدى لاسم ضميرا كان أو غيره بنفسه يطلقون عليه منصوب اللفظ فالشارح جرى على ذلك (قوله حالا من الضمير في أضمرنا) أى باعتبار الاضمار أى في حال كون اضمارا بالفعل نفسه حتما والافلامعنى لتكون الفعل نفسه حتما وقد تقدم مثل هذا (قوله كان) مثال لما يقع الاشتغال بعده مطلقا (قوله وحاشا) مثال لما يقع الاشتغال بعده في الشعر فقط فلا اعتراض عليه

(قوله وبعد ما يلاؤه) الهاء عائدة على (٦٠) الموصول الواقع على الأدوات (قوله زيد قام وعمر أكلته) اذا نصبت فالجمله الثانية

معطوفة على الجملة الاسمية والمناسبة حاصلة بين الثانية والاولى باعتبار مجزها ويصح عطفها على الجملة الفعلية فان وجد ضمير يعود على مبتدأ نحو زيد قام وعمر أكلته عنده صحت المسئلة بالاختلاف وان لم يكن ضمير منعها بعضهم وأجازها بعضهم لان الواو تؤذن بالعصبية فتغنى عن الضمير وانما احتج لذلك لان الجملة المعطوفة على الخبر لا بد فيها من رابط يعود على المبتدأ (قوله ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بمخبراً) فيه دليل على انه لا يشترط أن يكون الاقصر على النائب عن الفاعل صحيحا يتم المعنى بدون غيره بحيث يحسن السكوت عليه (قوله في غير الذي مر) الظاهر انه متعلق بربح لان المصدر المسمى عمله ضعيف قال العرب معترضا على الشيخ المكودي ويحاج بان ضعف عمله انما هو في غير الظرف والجار والمجرور به لان هذين يكفيهما راحة الفعل (قوله فما أبيع افعل ودع مالم يبع) فائدته التنبيه على عدم صحة الاشتغال في كل شئ فعلموه في الزرفيتين فيه الرفع قاله شيخنا (قوله وفصل مشغول) أى فصله من ضمير الاسم السابق وان كان الشاغل في مسئلة الاضافة هو المضاف وفي مسئلة حرف الجر هو ضمير الاسم السابق فلا اعتراض على المصنف

ما بعده فيما قبله كادوات المصدر نحو زيد ما أكرمه وعمر ولا كرمته واعراب البيت الاول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالاعراب فالفعل فاعل بفعل بفسره تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة الى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة ببرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله والهاء في قبله عائدة على الفاصل ومعمولا حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وابدو بعد متعلق بوجد وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاني بعده أى بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق اذا تلا الفعل الشئ الذي لا يرد الذي قبله معمولا للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر ثم أشار الى القسم الثالث فقال (واختير نصب قبل فعل ذى طلب • وبعد ما يلاؤه الفعل غلب) (وبعد عاطف بلا فصل على • معمولا فعل مستقرا ولا)

فذكر ترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الاول على سببين الاول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الامر نحو زيد اضربه والدعاء نحو اللهم زيد ارحمه والنهي نحو زيد الا نه الثاني أن يقع الاسم السابق بعد شئ يغلب دخوله على الفعل نحو ما وان النافيتين وهمة الاستفهام نحو ما زيد اضربه وان عمرا أكرمه وأزيد اربته واشتمل البيت الثاني على سبب واحد هو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة مصدرة بالفعل نحو زيد قام وعمر أكلته ومثله قوله عز وجل يدخل من يشاء في رحمة والطالحين أعد لهم هذا بابا ليجاءوا حترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمر وفكلمته لان حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف وانما اختير النصب قبل الطلب لان الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لان الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة افعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختيار وذى طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختيار وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وايلائه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا الى المفعول الاول والاول أظهر لان الناظم يطلق على سبع في هذا النظم كثيرا وغلب في موضع الخبر لا يلاؤه وبعد معطوف على بعد في البيت الاول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى كذلك وأولاً طرف متعلق بمستقر واحترزه من الفعل الذي لم يقع أولا كالجمله ذات الوجهين ثم أشار الى القسم الرابع فقال (وان تلا المعطوف فعلا مخبرا • به عن اسم فاعطف مخبرا)

فذكر مساواة الرفع والنصب سببا واحدا هو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهى التى صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمر أكلته فالنصب مراعاة للجزها والرفع مراعاة للمصدرها ولا ترجح لواحد من الوجهين على الآخر ويجوز في تسمية الاسم السابق معطوفا والمعطوف في الحقيقة انما هى الجملة التى هو جزؤها والعذر له انه لما لى حرف العطف أطلق عليه معطوفا والمعطوف فاعل بتلا ومخبرانعت لفعله لا به في موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بمخبر او عن اسم متعلق بمخبر او يجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبراً وبه متعلق بمخبر او فاعطفن جواب الشرط ثم أشار الى القسم الخامس بقوله (والرفع في غير الذى مر ربح) يعنى ان الرفع راجع فيما خلا من موجب النصب وموجه وموجب الرفع ونسأوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وانما كان الرفع راجعا لعدم الحذف بخلاف النصب فانه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورج خبر المبتدأ ثم غم البيت بقوله (فما أبيع افعل ودع مالم يبع) لانه مستغنى عنه ثم قال (وفصل مشغول بحرف جر • أو باضافة كوصل بحرى)

يعنى ان الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو باضافة كوصل بحرى

(قوله مر بأخيه) الفصل فيه بحرف جر ومضاف فأوفى كلام المصنف والشارح لمنع الخلو فقبوز الجمع (قوله ان بفصل المشغول) بفصل بالبناء للمفعول (قوله فيه خلاف) أى فى رفع المصدر النائب عن الفاعل (قوله واسم المفعول) الصواب اسقاطه وذكرنا الجواب عن ذلك فيما مر (قوله وأفعل التفضيل) لأنه يعمل النصب فى محل (٦١) المجرور نحو زيد عمرو وأفضل منه لكن لا يعمل فيما قبله

كالصفة المشبهة (قوله وعلاقة) قال سيدى عبد الواحد الوائلى سبى العلاقة فى الحقيقة النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل كالأخوة والبنوة والابوة ونحوها فتسمية الضمير بها مجاز لأنه المفسر لوجود العلاقة بين الاسم السابق والشاغل فهو سبب فى العلاقة فيكون من باب إقامة السبب مقام السبب (قوله ضربت عمرا أخاه) يوجد فى بعض النسخ ضربت رجلا أخاه وهو تعجيف شائع لأنه يشترط فى عطف البيان التطابق فى التعريف والتكثير فلا يصح أن يكون أحدهما معرفة والاخر نكرة (قوله أو عطف النسق) أطلق فيه وكأنته مشى على أنه لا يشترط هنا الواو والمصنف أطلق لصدق التابع بالبعض لكنه نكرة فى الإثبات فلا نتم وكالصفة الصلة نحو هذا ضربت الذى يغضاه به عليه العلامة ابن عقيل فى شرح التسهيل اهـ فإذا نصبت قدرت أكرمت (تعدي الفعل ولزومه) بالرفع عطفًا على تعدي

الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع الأقسام المذكورة فحقوان زيد امررت به وان زيد أرايت أخاه يجرى مجرى ان زيد امررت به فى وجوب النصب ونحو أن زيد امر به ومر بأخيه يجرى مجرى أن زيد امررت به فى ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو بإضافة أن نحو زيد امررت بسلام أخيه وصاحب سلام أخيه وغيرهما مما يتعدد فيه المضاف يجرى مجرى زيد امررت بسلامه لأن قوله بإضافة أعم من أن يكون المضاف واحدًا أو أكثر وفى ذلك أيضا شعاران المفصول بحرف الجر نحو زيد امررت به يجرى مجرى ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيد امررت بأخيه ومررت بسلام أخيه وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ويصح تقديره منصوبًا باذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصل مشغولًا ومر فوعا إذا كان التقدير أن بفصل المشغول والاول حسن لأن التقدير الثانى فيه خلاف وخبره يجرى ويحرف متعلق بفصل وكذلك بإضافة وكوصل متعلق بيجرى ثم قال (وسوفى ذال الباب وصفًا ذاعمل • بالفعل ان يلى مانع حصل)

يعنى أن الوصف الذى يعمل عمل الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لأنهما لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فتحو أن زيد أنت ضارب به كقولك أن زيد تضربه فان قلت قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال فى نحو أن زيد أنت تضربه للفصل والفصل موجود فى هذا المثال قلت لا يمنع الفصل الاسم الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فإنه لا يستقل بنفسه بل لا بد له من شئ يسند إليه فتزل أنت ضارب به منزلة تضربه واحدًا ترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذاعمل من اسم الفاعل بمعنى الماضى فإنه لا يعمل وبقوله ان لم يلى مانع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بالموصلة نحو زيد أنا الضارب غدا وفهم من قوله ان لم يلى مانع حصل أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفها مفعول بسوقى متعلق بسوق وكذلك بالفعل والظاهر ان يلى تامة ومانع فاعل بها وحصل فى موضع الصفة لمانع والتقدير ان لم يوجد مانع حصل ثم قال (وعلاقة حاصلة بتابع • كعلاقة بنفس الاسم الواقع)

يعنى أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبيًا متبوعًا بسببى جرى مجرى السبب والمراد بالعلاقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا التعت كقولك زيد اضرب رجلا يحبه أو عطف البيان كقوله زيد اضرب رجلا أخاه أو عطف النسق كقولك زيد اضرب عمرا وأخاه وإطلاقه فى التابع يؤهم أن ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببى المفعول لأنه مفسر وعلاقة مبتدأ وحاصلة نعت له وبتابع متعلق بحاصلة وعلاقة خبر المبتدأ وبكسب صفة لعلاقة (تعدي الفعل ولزومه)

الفعل على قسمين متعد ولازم وبد بالمتعدي فقال

(علامة الفعل المتعدي أن اتصل • ها غير مصدره بنحو عمل)

يعنى ان علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضرب به عمرو والخبر عمله زيد واحترز بها غير المصدر من ها المصدر فانها اتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ أو خبره أن اتصل وهما مفعول متصل وبه متعلق بتصل ثم قال

المرفوع نيابة عن المضاف المحذوف أى هذا باب تعدي الخ وبالجر عطفًا على تعدي المجرور وإبقائه على جره بعد حذف المضاف لكنه غير مقبوس والتعدي واللازم يتصف بهما الفعل واللام وقد تم التعدي لقلة الكلام عليه وان كان اللازم أصله بدل أنه لا يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (قوله ضمير غير المصدر) ولو اشترط أن يكون الضمير خبر الاحتراز من الصدق كأنه زيد (قوله الخبر) اعترض بعضهم بأن الخبر مصدر ويرد بأنه ما أفعل تفضيل أو اسم بمعنى المثال أو ما قابل الشر

(قوله فانصب به مفعوله) يؤخذ منه ان المفعول به لا ينصبه الا المتعدى بخلاف غيره من المفاعيل فانه ينصبه المتعدى واللازم (قوله نهم) لا يعارضه تمثيل ابن هشام بالعرض ولا جعل (٦٣) بعضهم له متعديا لانه يستعمل ثلاث استعمالات الاول انه بمعنى

كثراً كانه وعلى هذا جعل كلام الناظم لانه حينئذ من أفعال السجاياء الثاني أن يكون بمعنى شيع وعليه كلام ابن هشام الثالث أن يكون بمعنى أكل وعليه قول من قال هو متعد فلا خلاف (قوله واصطلاحه الخ) قال شيخنا ليس كذلك بل تارة يكون مراده الشبه فقط كما في قوله ياء كما الكرمي زادوا للنسب وكما تقدم في قوله لشبه نبي أو لنبي متبعه اذ ليس مراده في الاول ان ياء الكرمي زائدة للنسب والا النسبي وشبهه في الثاني بدليل عطف النبي على الشبه (قوله ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهي) قبل وهو أولى لان افعنسس هو الذي ألحق باحر نجم فينبغي أن يكون المحق هو المشبه بالمحق به (قوله ونجس وقذر) بالضم والكسر فيهما والمناسب لهما الكسر (قوله وهو ما ليس حركة جسم) أي ما ليس بالثقل جسم بفنامه من محمل لاخر فيدخل رعي لانه وان اقتضى حركة جسم لكن لا على الوجه المذكور (قوله على نوعين) هو أولى من جعل ابن هشام له على ثلاثة (قوله لطلوها) ويفرق بين الموصول

(فانصب به مفعوله ان لم ينب • عن فاعل نحو تدرت الكتب)

بمعنى ان الفعل المتعدى ينصب المفعول به اذ لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مر فوعا كما تقدم في بابيه وفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الاقوال واغرب البيت واضح ثم قال (ولا زم غير المعدي) يعني أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدي مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه وقد شرع في بيان ذلك فقال • (وحتم • لزوم أفعال السجاياء كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالا على السجاياء أي الطباع وهو ما دل على معنى قام بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بنهم ومعناه كثراً كانه ومثله حتى بكسر الميم وضمها ثم قال (كذا افعال والمضاهي افعنسس) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعال كاقشعر واطمان وافعلنل كاحرنجم واقعنسس والمضاهي المشابه واصطلاحه في هذا النظم انه اذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلنل مبتدأ خبره كذا والمضاهي معطوف على افعال واقعنسس مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهي أي والذي ضاهاه افعنسس ثم قال (وما اقتضى نظافة أودنسا) نحو وضو وطهر في النظافة ونجس وقذر في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي ثم قال (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضا معطوف على دنسا ثم قال

(أو ما روع المعدي • لواحد كده فامتدا)

يعني أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا للفعل متعددا الى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجه قد حرج ومددت الثوب فامتدوا وحترت بقوله لواحد من مطاوع المتعدى لاثنتين فانه متعد الى واحد كقولك علت زيد الحساب فتعلمه ثم قال (وعدا لازما بحرف جر) يعني أن الفعل اذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه منه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآيت على عمرو ثم قال (وان حذف فانصب للمجر) يعني أن حرف الجر اذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار الى الاول بقوله (نقلا) أي سماعا كقوله آيت حب العراق الدهر أطعمه • والحب ياكله في القرية السوس أي آيت على حب العراق فحذف حرف الجر ونصب المجرور وظاهر قوله نقلا ان النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل وأشار الى الثاني بقوله (وفي أن وأن يطرد • مع أمن لبس كعجبت أن يبدو)

يعني أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد اذا أمن اللبس فتقول عجبت من انك تقوم وعجبت انك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يبدو أي يعطوا والديه احتريز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت في أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لثلاثة يلتبس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وان لطلوها في الصلة واختلف في موضعها بعد الحذف فقبل في موضع جر وقبل في موضع نصب وهو أقيس وقوله وان حذف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها ونقلها مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف ثم قال

(والاصل سبق فاعل معنى كن • من ألبس من زاركم نسج العين)

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا في المعنى وأصله أن

الاسمى والحرف في أن الاسمى لما كان لا ينسب له بحذف منه حرف الجر وان طالت صلته بخلاف الموصول الحرفي يتقدم فانه في اللفظ حرف وفعل وفي التقدير اسم فاطر وفيه الحذف (قوله من زاركم) فيه إشارة الى أنه ينبغي للمزور أن يكسو من زاره الحلل

المعنوية ان كانت عنده والاقبله الحسبة كسج العين (قوله أو يكون الثاني ضمير متصلا) استعمال الثاني في الثاني لفظا
والثاني رتبة فالثاني رتبة مثل له بالمثل الاول والثاني لفظا مثل له بالمثل الثاني (٦٣) وهو أسكنت الدار بانها (قوله كحذف

ماسبق الخ) أي كحذف
المفعول الذي سبق جوابا
للسؤال فلا يحذف نحو
من ضربت فيتعين ذكر
المفعول (قوله وأعطى
قليلًا) أي وأعطى صاحب
حق قليلًا (قوله وما كان
مثلا) نحو الكلاب على
البقر (قوله أو جاريًا
مجرى المثل) نحو انتها
خير لكم أي وأتوا خيرا
لكم والمثل كلام شبه
مضربه بمورده أي شبه
السبب الذي ضرب له هذا
المثل بالسبب الذي ورد
فيه والفرق بين المثل وما
جرى مجرى المثل أن المثل
ما وقع لسبب وما جرى
مجره ما كثر فيه الحذف
ولم يشتهر له سبب التنازع
في العمل (قوله عاملان)
أي فأكثرا والمراد جنس
العاملين ٢ علي أنه يلزم
من وجود أكثر من عاملين
وجود عاملين قد ذكر
المصنف الأعم (قوله
معمول واحد) ليس كذلك
بل يكون أكثر من واحد
لكنه قصد التقريب على
المبتدئ (قوله الفعل أو ما
جرى مجراه) حاصل الصور
فعلان أو اسمان أو فعل
فاسم أو عكسه تضرب في
عملهما الرفع وعملهما
النصب وعمل الاول رفعاً
والثاني نصباً وعكسه
وان شئت أن نصبهما

يتقدم على ما ليس فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيد ادرهما فزيد هو الفاعل في المعنى لانه هو الذي
أخذ الدرهم وكقولك ألبس من زاركم نسج العين فن زاركم مفعول أول لا لبس ونسج العين مفعول
ثان والاول هو الفاعل في المعنى لانه هو الذي لبس نسج العين ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أي
منسوج ثم ان المفعول الاول في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى وقسم
يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى القسم الاول بقوله (ويلزم الاصل لموجب
عرا) أي لشيء أوجب والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيد ادرهما أو المحصر
نحو ما أعطيت زيد ادرهما أو يكون الاول ضمير متصلا بالفعل نحو أعطيتك زاركم أو أعطيتك زاركم ثم أشار الى
القسم الثاني بقوله (وترك ذلك الاصل حتما قدرى) يعني انه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى
لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا ونحو ما أعطيتك زاركم الازيد أو يكون الثاني ضميرا
متصلا بنحو الدرهم أعطيتك زاركم أو ملتبسا بضمير يعود على الاول نحو أسكنت الدار بانها أو اما القسم
الثالث فهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والاصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد
يرى وختم مفعول ثان يرى وقد في قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل ثم قال

(وحذف فضلة أجزان لم يضرب • كحذف ماسبق جوابا أو محصر)

يعني انه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاق الحذف انه يجوز حذفها اختصارا أو اقتصارا وشمل
قوله فضلة مفعول المتعدي الى واحد نحو ضربت والاول من المتعدي الى اثنين كقوله عز وجل
وأعطى قليلًا والثاني نحو قوله واسوف يعطيك ربك فترضى والاول والثاني معا نحو فأما من أعطى
واتى وقوله ان لم يضرب أي ان لم يضرب حذفه وذلك اذا كان جوابا نحو ضربت زيد المن قال من ضربت
أو كان محصورا ونحو ما ضربت الازيد ففي هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارا ولا اقتصارا
وحذف مفعول مقدم باجر وان لم يضرب شرط ومعنى يضرب يضرب يقال ضارب يضرب ضاربا بمعنى يضرب
ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضرب حذف وما موصولة وصلتها الجملة الى آخر
البيت وجواب مفعول ثان سبق وفي سبق ضمير عائد على الصلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة يجوز
حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثاني على جهة الوجوب وقد أشار الى الاول
بقوله (ويحذف الناصبها ان علما) يعني أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة اذا علم جوازا كقولك لمن
قال ما ضربت أحد ابل زيدا وجوابي باب الاشتغال والتداه والتحذير والاعراض وما كان مثلا أو
جاري مجرى المثل وهذا هو الوجه الثاني واليه أشار بقوله (وقد يكون حذفه ماتزما) وفهم منه أن
قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لانه في مقابلة الحذف على جهة الوجوب والناصب بها مفعول لم يسم
فاعله يحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على انه مفعول به وهو عائد على
الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير به عائد على الناصب (التنازع في العمل)

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة
المعنى وقد بين ذلك بقوله (ان عاملان اقتضيا في اسم عمل • قبل فلهما واحد منهما العمل)
المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للعرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع
الفعلين كقوله عز وجل آتوني أفرغ عليه قطرا والاسمين كقول الشاعر

عهدت مغنيًا مغنيًا من أجرته • فلم ألتحذا لافناءك موثلا

والاسم والفعل مع تقدم الاسم كقوله تعالى هاؤم اقرأ كتابه والفعل والاسم مع تقدم الفعل
كقوله لقد علمت أول المغيرة انني • لحقت فلم أنكل عن الضرب معها
ومعنى اقتضيا طلبا فخرج به فوات أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملا في المتنازع فيه

في جدول فاعل (قوله مسجعا) بكسر الميم الاولى والتنازع بين لحقت والضرب ولحقت مهمل أو الضرب مهمل وآل بدل من الضمير
بمعنى قول المحدثي علي أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين الخ هكذا في النسخة التي هي بيدنا ولعل فيها تحريفا كما هو ظاهر

(قوله فان أطلب غير طالب لقليل) لان المعنى (٦٤) كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك (قوله فو كيدا) فلا فاعل له حتى يكون

من التنازع قاله العلامة ابن هشام (قوله وفهم من قوله في اسم) الاولى أن يعطل هذا المفهوم (قوله لا يكون أكثر من اسم واحد) ليس كذلك (قوله وأسرة الرجل رهط) بضم الهمزة وذ كر الحطاب فقهها وكلاهما بمعنى واحد ودهط الرجل قومه وقبيلته الاقربون ويقال الرهط ما فوق العشرة الى الاربعين (قوله ومن حذف الفضلة واثبات العدة) هذا فيه تكرار مع ما يأتي في قوله ولا تجئ مع أول قد أهملنا الى قوله وأخره فالجيد الجمل على المطابقة فقط فان قلت مطابقة الضمير للظاهر أمر معلوم في هذا الفن فالجواب أن ذلك اشارة الى الرد على من يضمير ضمير امفردا وان كان المتنازع فيه متنى أو مجموعا رعاية لما ذكره علم من الاعمال في الضمير انه لا تنازع في التمييز والحال لانهم لا يضرهم ان فليس من التنازع تصيب وامتلات عرفا ولاقت وخرجت مسرورا انما ذلك على الحذف اهـ من ابن غازي (قوله ولا تجئ مع أول) أي ما لم يحذف ليس تجئ به مؤخرأ كاستغنت واستعان (قوله أو هلا) ويصح أهلا (قوله

كقول امرئ القيس بن حجر ولو أن ما أسعى لادنى معيشة • كفاي ولم أطلب قليل من المال فان أطلب غير طالب لقليل الثاني أن يؤتى بالعامل الثاني فوكيد الاول كقوله • أناك أناك الملاحقون احبسي احبسي • فأنالك الثاني غير طالب للاحقون لانه أتى به فوكيد الاناك الاول وفهم من قوله في اسم أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفي ذلك خلاف وقوله فلما واحد منهما العمل يعني أن العمل لاحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفي اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة ربعية والعمل مبتدأ وخبره الواحد ومنهما في موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما ولا خلاف في ذلك وانما الخلاف في الاختيار وقوله نبه عليه بقوله (والثاني أولى عند أهل البصرة • واختار عكسا غيرهم ذأسره) اختار البصريون اعمال الثاني لقرينه من المعمول واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه والصح مذهب البصريين لان اعمال الثاني في كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيديويه وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم انهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة والثاني مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير واعمال الثاني وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا مفعول باختيار وغيرهم فاعل وذ أسره حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار اعمال الاول ثم قال (وأعمل المهمل في ضمير ما • تنازعا والتزم ما التزما) المهمل هو العامل الذي لم يدل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره وقوله والتزم ما التزم ما يعني من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة واثبات العدة ومن وجوب حذف الضمير في بعض الاحوال وتأخيره في بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الاولى واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعا والعائد على الموصول الهاء في تنازعا وفي متعلق بأعمل ثم أتى بمثلين فقال (أجسنان ويسى أبنا كا • وقد بنى واعتد يا عبدا كا) فالمثال الاول على اختيار البصريين وهو اعمال الثاني فابنا كافاعل يسى وبجسنان هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الف والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو اعمال الاول فعبدكا فاعل بنى واعتد يا هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الف من الف من المثالين أنه يجب اضممار المرفوع قبل المفسر وبعده فاعلى اعمال الاول فتشترك الفضلة مع العدة في الاضمار في المهمل وهو الثاني وأما على اعمال الاول فضية تفصيل بينه بقوله (ولا تجئ مع أول قد أهملنا • بضمير لغير رفع أو هلا) (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر • وأخره ان يكن هو الخبر)

يعنى أن المهمل اذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضر فيه نحو ضربت وضربني زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله بل حذفه الزم ان يكن غير خبر وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما ذهبهم من قوله قبل ولا تجئ مع أول قد أهملنا ثم أشار الى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن المفسر بقوله وأخره ان يكن هو الخبر فن كونه منصوبا ينبغي أن لا يضر قبل الذ كر المرفوع ومن كونه عدة في الاصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظننى وظننت زيد قائما اياه وتجوز في اطلاقه الخبر على ما هو عدة في الاصل اذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عدة في الاصل واذا حل على هذا لم يحتج الى ما قال الشارح والمرادى وقوله مع أول متعلق بجئ وكذلك بضمير وقد أو هلا في موضع الصفة لضمير ولغير متعلق بأوهلا ومعنى أو هلا

وتجوز في اطلاقه الخبر على ما هو عدة في الاصل) من اطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية وهي ظهور انه اذا لم يجز حذف الخبر فقدم جواز حذف ما هو مبتدأ في الاصل أولى (قوله وقد أو هلا في موضع الصفة لضمير) هكذا في النسخ

وهو تحريف من الكتبة وإنما هو صفة لا أول (قوله وأظهر ان يكن) يجوز كونها من كان التامة وضمير فاعلها وخبرها حال وإذا
أعملت الثانية قلت أظن وينظني زيد وعمر وأخاياهما أخوين فأخر الضمير الذي هو مفعول ثان لقوله قبل وأخرنه ان يكن هو الخبر
لأنهما مفعولان للأول بخلاف أعمال الأول (المفعول المطلق) قول العلامة الأشعري (٦٥) المفعول المطلق لا يكون إلا

مصدر ممنوع بل بينهما

مجموع من وجه ولا يمنع من ذلك كون المفعول المطلق

غير المصدر نائباً عن

المصدر وقوله أعني

العلامة الأشعري نظراً

إلى ما يقوم مقامه فنقول

ما قام مقام المصدر مفعول

مطلق وليس مصدر أو قوله

أي العلامة الأشعري

ومفيد تو كيد عامله مخرج

لنحو المصدر المؤكد في

قولك أمرك سير سير فيه

تظن ان سير الثاني من

أمثلة الخبر لان عامله

المبتدأ فقد خرج بقوله

ما ليس خبراً الا أنه بناء

على الظاهر لانه في الظاهر

ليس خبراً بل تابع له (قوله

كأمن) مثال للمدلول أي

كمدلول أمن من مدلولي

أمن (قوله وفي ذلك اشعار

بأن المصدر والمفعول

المطلق مترادفان الخ)

قلت بدفع هذا الاشعار

بقوله قريباً وقد ينوب

عنه ما عليه دل بملاحظة

ان النائب مفعول مطلق

وترك التنبيه عليه انكالا

على الشارح (قوله متعلقاً

بمحدوف) وبمحتمل تعلقه

بالفعل المقدّر صلة أي

استقر سوى الزمان من

أوهلا جعل أهلاً لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم
عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو فصل بين اسم يكن وخبرها أو تو كيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر
والجمله خبر يكن ثم قال (وأظهر ان يكن ضمير خبراً • لغير ما يوافق المضمر)

يعني ان الضمير اذا كان خبراً عن شيء يخالف لمفسره في الافراد والتذكير وفروعهما واجب اظهاره
لانه اذا أضمهر موافقاً للخبر عنه خالف المفسر واذا أضمهر موافقاً للمفسر خالف الخبر عنه وان يكن
شرطاً محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير في موضع الصفة لخبراً أو مفعول له وما موصولة واقعة
على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها ثم مثل ذلك بقوله

(نحو أظن وينظني أحم • زيد وعمر أخوين في الرخا)

فهذا المثال على أعمال الأول والثاني الذي هو ينظني هو الممهل ولذلك عمل في الضمير المثني فكان
حق مفعوله الثاني الذي هو أحم أن يكون ضميراً لكنه لو أضمهر مفرداً موافقاً للخبر عنه وهو الباء من
ينظني لخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمهر مثني موافقاً للمفسر خالف الخبر عنه فوجب اظهاره لذلك
وفي بعض نسخ المراد في هذا الفصل تخطيط والصواب ما ذكرته

(المفعول المطلق)

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولاً مطلقاً لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة
ومفعول فيه ومفعول له وسمى أيضاً مفعولاً من أجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم في باب
الفاعل وشرع الآن في بيان الاربعة المذكورة وبدء بالمفعول المطلق فقال

(المصدر اسم ماسوي الزمان من • مدلولي الفعل كأمن من أمن)

قال في الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفي ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق
مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر ونحو ضربته سوطاً ويكون المصدر غير
مفعول مطلق نحو أعجبتني ضربته وفهم من قوله من مدلولي الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما
بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي
الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لانه غير مقصود في هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما
موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة
ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني ثم قال (بمثله أو فعل أو وصف نصب) مثال ما ينصب
بمثله أعجبتني ضربته زيداً ضرباً وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمماثل في المعنى
دون اللفظ كقولك أعجبتني قياماً لوقوفه لانه مماثل في المعنى ومثال ما انتصب بالفعل قولك قت قياماً
ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قياماً ثم قال (وكونه أصلاً لهذين انتخاب) الإشارة بهذين إلى الفعل
والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أي اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم ومذهب
الكوفيين العكس وكونه مبتدأ أو أصلاً خبر كون ولهذين متعلق بأصلاً وانتخب خبر المبتدأ ثم قال

(تو كيداً أو نوعاً يبين أو عدد • كسرت سيرتين سيردي رشد)

يعني ان المفعول المطلق يؤتى به لاحد ثلاث فوائد تأتي بمثلين الأول للعدد وهو قوله كسرت سيرتين
ومثله عشرين ضرباً والثاني للنوع وهو قوله سيردي رشد ومثله الموصوف كقولك كسرت سيراً شديداً

(٩ - مكدوي) مدلولي الفعل ومن بمعنى في لان الجزء مستقر في الكل وقوله اشتمل الصماء أي الشملة الصماء

فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وقول الأشعري وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشباه يقتضي بواسطة أنه لم يذ كر فيها قت
وقوفاً ذكره فيما قبل انه ليس مؤكداً وجوابه انه شمله قوله ما دفعه ان فسر الوقوف بالانتصاب وقد يراد بالقيام ما يشمل النهوض
من اضطرار إلى الجلوس فيكون أعم من الوقوف هذا حاصل تقرير شيخنا

(قوله سرت السير أي الذي تعلم) ان قلت هو موصوف أيضا وكلامه يقتضي انه مغاير لما قبله قلت اما ان يجعل قوله الذي تعلم بيان له ليكون آل في السير للعهد والتقدير أي الذي تعلم أو ان قوله ومثله الموصوف أي الغير المصاحب آل ومصاحب آل (قوله مادل المصدر عليه) بعده ان المحذوف لا يدل على المذكور (قوله وشمل النوع والمعدود) أي مصدر النوع ومصدر المعدود (قوله من عضي) بتشديد الضاد المكسورة لاجل ياء المتكلم والتضريس العض بالاضراس والتثميل بالحلوم الذي في كلام الشاعر ليس موافقا لكلام الناطم لان كلامه في (٦٦) المفعول المطلق وليس هذا كذلك ويجاب بأنه اذا جاز جمع المصدر الذي ليس مفعولا مطلقا

لكنه ان كان أفعالا جاز جمع المصدر الذي هو مفعول مطلق لكونه أفعالا لا فرق (قوله كالحلوم والاشغال) اما مثال الجمع الذي لا يجمع فالحلوم جمع ولا يجمع وكذا الاشغال واما مثال لفهوم قوله كما لا يجمع كل مصدر لان مفهومه ان بعضه يجمع يعني سماعا فالحلوم والاشغال مثال لما سمع والحلوم جمع حلم الذي هو الرؤيا أو جمع حلم بالكسر ضد القصب (قوله ويطلبه فن) أي على القول يجوز تقديم المتنازع فيه (قوله وقد جاء الخ) جوابه حيث أظهر العامل كان مؤكدا وحيث لم يظهر كان بدلا عنه فقوله لا نلوا أظهرت العامل الخ جوابه انه مثال آخر فالصواب ان زيد ضربا بدل من اللفظ بالفعل فاندفع اعتراض ولده وأنشد بعضهم هنا مشير العلو مرتبة الناطم وابن اللبون اذا مال في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

ومصاحب آل كقولك سرت السير أي الذي تعلم ومثال التوكيد سرت سيرا وسمى توكيدا لانه لم يقد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال

(وقد ينوب عنه ما عليه دل • كحذف كل الجذوا فرح الجذل)

الاصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضربا وقد ينوب عنه مادل عليه من مغاير لفظ العامل فيه فحذف كل الجذوا فكل منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ جذوا لكنه دال عليه لضافته الى المصدر الذي هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فان الجذل هو الفرح وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيبات في ذلك ومما وصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصاتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائدا على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل عائدا على المصدر فيكون التقدير مادل المصدر وعليه لان كل واحد منهما دال على الآخر اذ هو في معناه ثم قال

(وما لتوكيد فوحد أبدا • وثن واجمع غيره وأفردا)

يعني ان المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره أي غير المؤكد وشمل النوعي والعددي فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربا وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر هل من حلوم لا قوام فأخبرهم • ما جرب القوم من عضي وتضريس واختلاف في القياس عليه فذهب سيبويه انه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كالا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناطم فنقول على هذا ضربت زيدا ضربتين وضربا اذا أردت نوعين من الضرب أو أفعالا ومما وصولة مفعول مقدم بوحده وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع ويطلبه ثن واجمع وأفردوا الهاء في غير عائدة على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام بمنع الحذف وجازره وواجبه وقد أشار الى الأول بقوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) يعني ان حذف العامل في المؤكد ممنوع قال في شرح الكافية لان المصدر يقصد به نفوية عاملة وتقدير معناه وحذفه منافي لذلك واعتراضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو زيد ضربا أي يضرب ضربا ولا إشكال في ان هذا مصدر مؤكد لاننا لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار الى الثاني بقوله (وفي سواه لدليل متسع) يعني ان سوى المؤكد وهو النوع والمعدود يجوز حذف عامله اذا دل عليه دليل ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر وهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره في سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه ولدليل متعلق بحذف

ولله در الناطم حيث كاشف على ابنه في اعتراضه حيث قال • كابني أنت حقا صرفا • أي حقني حقا فلا تعترض المقدر على وقال لي بكابكا ذات عضله أي من قوة اعتراضه على قال بعض المشايخ أمثلة الشيخ كلها مقصودة وبعبارة أخرى كتب الشاطبي بطرحة شرح ابن الناطم عند اعتراضه على أبيه في حذف عامل المؤكد • وابن اللبون اذا مال في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس شبه الامام ابن مالك بالجل العظيم القوي ولده بالرضيع ولزني قرن جبل وقوله البزل جمع بازل وهو الجبل العظيم القوي (قوله امم مصدر) ليس المراد اسم المصدر المصطلح عليه بل المراد انه اسم يدل على الحدث

(قوله فيكون على هذا منسج اسم مفعول) أي ليس فيه حذف النائب بل حذف حرف الجر فاستتر الضمير ويسمى ذلك بالحذف والإيصال (قوله على حذف مضاف) أي مضاف إليه إذا المضاف هو مع وكثيرا ما يطلق المضاف (٦٧) على المضاف إليه وفي نسخة

صحيحة على حذف الموصوف

واعلم ان قوله والحذف حتم مع آت بدلا لقاعدة يندرج تحتها ما للتفصيل والمكرر وذو الحصر ومثلها المستفهم عنه نحو أنات سيراق المصدر في كل هذه بدل من الفعل وانما ذكر هذه الجزئيات وان كانت مندرجة تحت القاعدة المتقدمة وان كانت عادية في الكتاب انه في الغالب يذكر القواعد لا الجزئيات بخلاف صنيعه في التسهيل لحفاء ادراج هذه الامور تحتها غير انه لم يذكر المستفهم وذ كره في التوضيح وذ كرفيه وفي التسهيل ما هو في مقام التوبيخ نحو العبا وقد صلا الشيب وذ كر أيضا التوبيخ من غير استفهام كقوله

خولا واهما لا وغير مولع
بتثيت أسباب البيادة
والجد (قوله سير اسيرا)
الاول هو النائب عن الفعل

والثاني تو كيد له (قوله)
واستند الخ قال الشيخ
خالد والظاهر ان جملة
استند صفة لفعل (قوله)
أحق ان كان المبتدأ غير
متكلم ان قلت ما الفرق
بين المتكلم وغيره قلت
الفرق ان المقصود في أنا
أولك أمر المخاطب بالجزى

المقدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع لدليل ويجوز أن يكون منسج خبرا والمبتدأ محذوف أي والحذف منسج فيه فيكون على هذا منسج اسم مفعول الا انه حذف متعلقه وهو فيه ولا دليل متعلق بمنسج ثم أشار الى القسم الثالث فذكر انه يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (والحذف حتم مع آت بدلا • من فعله كند لا اللذ كند لا) يعني انه يجب حذف عامل المصدر الا آت بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كند لا الى قول الشاعر على حين ألهمي الناس جل أوهرهم • فند لا زريق المال ندل الثعالب فند لا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى ندل الخطف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بند لا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبد لا منصوب على الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق ببند لا وكند لا في موضع الحال من فاعل آت واللذ لغة في الذي وصلته كند لا وهو فعل أمر مؤ كد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالالف ثم أشار الى الموضوع الثاني بقوله

(وما لتفصيل كامانا • عامله يحذف حيث عنا)

يعني ان المصدر اذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كامانا الى قوله عز وجل فاما منا بعد واما فداء وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل فشدوا الوثاق واما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلتها وكما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة في موضع الخبر لما وحيث متعلق يحذف ومعنى عن عرض ثم أشار الى الموضوع الثالث فقال
(كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لا سم عين استند)

أي يجب حذف عامل المصدر اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بشكرير نحو زيد سير اسيرا أو بمحصر نحو انما أنت سير أو احترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمر ك سير فان المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معا ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان حقه أن يقول وردا نائبي واستند الان كلا المصدرين مستند نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ونظيره قولهم هو أحسن الثقيان وأجله ثم أشار الى الرابع والخامس بقوله (ومنه ما يدعونه مؤ كداه لنفسه أو غيره) أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤ كد لنفسه أو غيره ثم مثل للاول بقوله (فالمبتدأ نحو له على ألف عرفا) أي فالقسم الاول من المؤ كد وهو المؤ كد لنفسه مثاله على ألف عرفا أي اعترافا وانما سمي مؤ كد لنفسه لانه واقع بعد جملة هي نص في معناه فله على ألف هي نفس الاعتراف ومثل للثاني بقوله

(والثاني كابني أنت حقاصرفا) أي والقسم الثاني من المؤ كد مثاله ابني أنت حقاصرفا وانما سمي مؤ كد لغيره لانه واقع بعد جملة صارت به نصافي معناه وبيانه ان قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على ان المراد أنت مثل ابني فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعين الحقيقة والعلم في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق ان كان المبتدأ غير متكلم وحقني ان كان متكلم او فهم من قوله مؤ كد انه واجب التأخير عن الجملة لان المؤ كد بعد المؤ كد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤ كد مفعول ثان والواو عائد على التووين ولنفسه متعلق بمؤ كد وغيره معطوف عليه وباقي اعراب البيت واضح ثم أشار الى الموضوع السادس فقال

على حقوق الابوة فناسب تقدير حقني أي حق أبوتي على حذف مضاف أي اجر على حقوق أبوتي لك والمقصود في أنت ابني الاخبار بأنني جار على حقوق أبوتي لك والمقصود في ابني أنت الاخبار بأنني جار على حقوق بنوتك من الجنود والشفقة ومحبة الخبر لك فناسب

تقدر أحقق أى لحق بنونك فأنا جاري على حقوقها من الخنو والشفقة ومحبة الخيرك وضابط التقدير أنك عند التقديم تجعل معنى المبتدأ مفعولا فإن كان المبتدأ أنا تقول حقى وإن كان غير مسكلم كأنت تقول أحقق ولا يصح أن تقدرا أحققى ولا أحقق للمامر ولما يلزم من تعدى فعل الفاعل المتصل المضمر الى ضميره المتصل وهو منوع في غير باب ظن (قوله بك) المقصور بدون مد الصوت وهو الغالب على الذكور ولذا أضاف المقصور لنفسه بقوله كلى بك والممدود بعد الصوت والغالب أن يصدر من المرأة ولذا أضافه لها فإن قلت بكاء ذات عضله مشبه به والمتكلم انما فعل المشبه وهو البكاء الاول دون المشبه به وهو البكاء الثانى أجاب شيخنا بأن المراد أنه يكون فاعلا لفعل من جنس المصدر المشبه به وهذا يتضح كون الجملة حاوية معناه والعلامة سيدي حمدون المزوار عفا الله عنه كذا ذوالتشبيه بعد جله • حاوية فاعله وفعله • معنى وإن يكون ذاعلاج • فافزع سوى تسلك سوا المنهاج • وزيد فقد حامل في الجملة • كلى بكاء بكاء ذات عضله (قوله وليس في المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكاء صاحبه للعمل أى لأنه ليس المرادلى ان أبكى وانما المراد وجود البكاء وخرج (٦٨) نحوه يديده أسد اعدم المصدر وله صوت حسن لعدم التشبيه وصوت زيد

صوت حمار لعدم تقدم جله وعليه نوح فوح جام لعدم احتوائها على فاعله وله صوت حمار لعدم احتوائها على فاعله فى المعنى وله ذكاء ذكاء الحكماء لعدم كونه ذاء علاج أى لابد أن يكون معنى ذلك الاسم المضموم للجملة الذى يعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم فيجب الرفع فى هذا المثال ونحوه فحوله هدى هدى الصلحاء فإن الثانى مرفوع لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل أى الحدث وخرج نحو أنا أبكى بكاء ذات عضله لان فى الجملة ما يصلح للعمل فى

(كذا ذوالتشبيه بعد جله • كلى بكاء بكاء ذات عضله)

يعنى انه يجب حذف عامل المصدر أيضا إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط الاول أن يكون بعد جله وقد صرح بهذا الشرط فى قوله بعد جله واحترزه من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثانى ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون مشتقة على فاعله الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدث وانما لم يصرح بباقي الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله لى بكاء بكاء ذات عضله فالجملة مشتقة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الباء من لى وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكاء صاحبه للعمل لأنه ليس نائبا عن الفعل ولا مقدر اياه والفعل وبكاء مشعرا بالحدث فعلى هذا يكون المثال متما للحكم والشروط وذوالتشبيه مبتدأ خبره كذا وبعد فى موضع الحال من ذو والبكاء يمدو يقصر وقد استعمله فى المثال بالوجهين وذات عضله هى التى تمنع من التكاح والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى • (المفعول له) •

وهو المصدر المسد كورعلة للفعل ويشترط فى نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وان يظهر التعليل وان يتقدم الفعل المعلن فى الزمان وان يتقدمه فى الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله (ينصب مفعولا له المصدران • أبان تعليلا بجدشكر اودن) فقوله ينصب مفعولا له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمك لزيد وقوله ان أبان تعليلا هذا هو الشرط الثانى يعنى ان أظهر تعليلا فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست فعودا ثم مثل بقوله جدشكر افا ان شكرام مصدر وقد أبان التعليل لان معناه جدا لاجل الشكر ثم نبه على الشرطين الاخيرين بقوله

المصدر فهو العامل فيه (قوله ان أبان تعليلا) فان قلت هذا معلوم لأنه يعلم من كونه مفعولا له أن يبين تعليلا (وهو ولا يصح كونه شرطا للنصب اذا بانه التعليل من حقيقة المفعول له فالجواب ان المراد أن المصدران أبان تعليلا فى المعنى ينصب حال كونه فى الاصطلاح يسمى بالمفعول له وهو لا ينافى كونه يسمى فى الاصطلاح مفعولا أيضا ولا يلزم عقلا من كونهم اصطلاحوا على تسمية مفعولا له أن يبين تعليلا اذ يجوز عقلا الاصطلاح على تسمية غير المبين تعليلا مفعولا له فصارت فى قوله ان أبان تعليلا فائدة (قوله شكر) لا يصح قول بعض الشراح أى لان يشكر الناس لا اختلاف الفاعل وانما المعنى لاجل شكر الله فان قلت الجود هو الشكر اللغوى فيلزم تعليل الشئ بنفسه قلت الشكر أعم والجود أخص والاخص يصح تعليله بالاعم تقول صليت للدعاء أى الحامل لى على الصلاة الدعاء لان المراد بالعلة هنا الغرض أو الجملة (فائدة) أما العبيد فدو عبيدا أنكره سيبويه وقال لغة خبيثة وأجازه يونس فقبل التقديم مهمما يذ كر شخص لاجل تلك العبيد فالمد كور فدو عبيدا وانما منعه سيبويه لعدم المصدر وان قدر بملك العبيد لم يتحدد الفاعل اذا فاعل الذكر الناس وفاعل التملك الشخص ذو العبيد ولم يقصد الوقت اذ وقت الذ كر غير وقت التملك الا أن يقال التملك دائم بدوام الملك والذ كر واقع فى بعض أزمنة الملك فيقتصد الوقت والاتحاد فى الوقت اما بان يكون زمنهما واحدا أو بان يكون آخر وقت الملك مقترنا بأول وقت العلة فنحو جئت اصلا حالك فالاول الاصلاح مقترن باخراجه • فان قلت يلزم على هذا أن يكون السفر فى قولك تأهبت السفر مفعولا لاجله أجاب شيخنا بان التأهب اليوم يتأخر عنه السفر غدا بمدة مع كونه غير قلى

(قوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفعلا) قال الامام ابن فازی استغنى المصنف عن اشتراط كونه قليلا لا اشتراط اتحاد الوقت لان
أفعال الجوارح لا تجتمع في الوقت مع الفعل المعلن (قوله تقديم التبيين) سبق قلم (قوله وان شرط فقد) أى غير التعليل لظهور عدم
صحة الجر بحرف العلة مع عدم التعليل على أن ابانة التعليل ليست شرطا للنصب وانما هي شرط لتسميته مفعولا فلا اعتراض على
المصنف (قوله والى) اعترض عليه بعض المعاصرين من المغاربة بانها (٦٩) مجموعة في أربعة من وفى والباء واللام

ولست الى منها هذا
حاصل ما أشار اليه من
الاعتراض قلت وجوابه
ان المقصود جره بحرف
تعليل صالح لدخوله عليه
والى قد تكون للتعليل نحو
جئت اليك أى جئت لك أى
لا جئت (قوله كزهد) أى
ان الزهد علة للقناعة لانه
الاعراض والكف (قوله
على المفعول له) كذا فى
بعض النسخ وهذا سبق به
القلم وفى بعض النسخ واصل
ليس ضمير مستتر يعود على
الجر المفهوم من قوله
فاجره ويمتنع خبرها ومع
الشروط الخ وهو الموافق
لسبكه (قوله لا أقعد
الجن الخ) قال الشيخ أبو
اصحق لأحفظه عن غيره
ولا أعلم قائله اه ومن
حفظ حجة (قوله ما قرء)
الرسول الذى لا يثبت
والجمهور الكثير المتراكم
والزعل النشاط والهبور
جمع هبور وهو المطرفى الارض
والجبور المرور وهاله هوله
أفزع (قوله الطرف) له
عند البصريين اسمان
وعند الكوفيين لا يسمي
طرفا بل مفعولا لانه لان

(وهو بما يعمل فيه متحد • وقتا وفعلا)

يعنى أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلن وأن يتحد فاعلهما فلو
اختلف زمانه مالم ينصب كقولك أتيتك أمس لا كرامك لى غدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك
أكرمتك لا كرامك لى فقال ما استوفى الشروط قولك قت اجلا لالك ومثله قوله جد شكرا والمصدر
مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ أو متحد خبره ووقنا
وفاعلا منصوبا على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تبيينين منقولين من الفاعل
والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الناطم
جوازه ثم قال (وان شرط فقد • فاجره باللام)

يعنى انه اذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وانما اقتصر على اللام وان كان
جره بالباء ومن والى جائزا لكثرة اللام وقلة غيرهما ماذ كروا شرط وجوابه فاجره وشرط مرفوع
بفعل مضمر يفسر فقد ثم قال (وليس يمتنع • مع الشروط كزهدا قنع)

يعنى ان الشروط المذكورة لا تجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فنقول قت
لاجلال لك وهذا قنع زهدا واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسر الجهر
المفهوم من قوله فاجره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق يمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير
وليس الجهر ممنوعا مع وجود الشروط وفهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص
ذلك بالجهر وروبل هو جائز فى المجرور والمنصوب ثم قال

(وقل أن يصحب المجرور • والعكس فى معصوب أل)

يعنى ان المفعول له اذا كان مجردا من الالف واللام والاضافة يقل أن يصحبه لام الجهر وان كان
مقرونا بال يقل أن لا يصحبه اللام فنصوقت لا كرام لك قليل واكرامك كثير ونحوقت الاكرام
قليل وللاكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف انه يستوى فيه الوجهان والهاء فى مصحها عائدة
على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب معصوب أل فقال

(وأنشدوا لا أقعد الجن عن الهياج • ولو نالت زمر الاعداء)

الجن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجن والهياج الحرب والزمر الجماعات
وقد جمع الجاهل بين نصب الاقسام الثلاثة فقال

بركب كل قافر جهور • مخافة وزعل الجبور • والهول من هول الهبور

(المفعول فيه وهو المسمى طرفا)

المفعول خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة ان لهذا
النوع من المقاميل اسمين مفعول فيه وطرف وقوله

(الطرف وقت أو مكان ضمنا • فى باطراد كهنا مكث أزمننا)

قسم الطرف الى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الطرف وغير الطرف وأخرج بقوله ضمنا فى

الطرف لغة الوعاء كالجراب والعدل والطامس وهو متناهى الاقطار وما جعله البصريون طرفا ليس متناهى الاقطار (قوله وقت) أى
اسم وقت لان الطرف فى الاصطلاح هو اللفظ وتضمن الطرف تضمن عارض لا يوجب بناء والموجب له التضمن الاصلى وأما قول
الاشعرونى وهذا الباب من هذا الثانى أى يكون الحرف منظورا اليه فهو م د و ب ان التضمن ينافى النظر اليه لانه على هذا منظورا الى
لفظه فيكون مضمنا لفظه فينافى ظهوره معه والطرف لا يصح اتصافه به فى حال كونه طرفا فليس منظورا الى لفظه بل الى معناه
والجاصل أن التحقيق انه مضمين معنى الحرف تضمننا عارضا فلا يلزم بناؤه

(قوله على اسقاط حرف الجر) متعلق بمحذوف (٧٠) أى منصوب على اسقاط حرف الجر وصوابه على الظرفية ويجاب بان

مراده بيان المعنى والتقدير وهو كأن على اسقاط حرف الجر (قوله ويوم) هذا هو التحقيق خلافا لظاهر الأشعرى من كونه مختصا (قوله والايام) أى أيام الأسبوع (قوله كرمي) قيل يصح فتح ميم من وإضافة مرمى اليه فيكون موصولا فلا يرد عليه اعتراض وهو خلاف الرواية قال شيخنا ما صبح من الفعل مبهم سواء أضيف كرمي زيد أولم يضاف لان مرمى مثلا ليس له صورة ولا حدود (قوله قمر صخ وميل وبريد) ان قلت ما الفرق بينهما وبين محرم مثلا أو صفر فمحرم اسم لتصف السدس الاول من السنة وصفر اسم لتصف السدس الثاني منها وهكذا فلا فرق بين أسماء الشهور والمقادير اذ كل منهما فيسماهما لان الشهور توجد في كل سنة فالجواب أن اسم الشهر موضوع للحقيقة فهو معرفة فكان مختصا بخلاف أسماء المقادير وهذا الجواب كان حضري وأقرني عليه الشيخ وهذا على تفرقة الشارح حيث جعل أسماء الشهور مختصة وأسماء المقادير مبهمة والأفام أسماء الشهور تصلح أن تكون ظروفًا سواء قلنا انها مختصة أو مبهمة والميل قدر مد البصر

ما ليس بطرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مباركة وأعجبني موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فانه غير ظرف لانه لا يطرده نصبه مع سائر الافعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بطرف وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب الاول انه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز واليه ذهب الناطم الثاني انه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعد بنفسه الثالث انتصب نصب الطرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ان كان ظرفا فهو قد دخل في الظروف وان كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ليس على معنى فى وأما على الاول فيحتاج الى قيد الاطراد خلافا للشارح فان نصبه على اتوسع والمجاز حكم لفظي فلا يخرج ذلك عن معنى فى وهذا هو الذى اعتبر الناطم فاحتاج الى قيد الاطراد ثم مثل بطرفين أحدهما مكان وهو هنا والاخر زمان وهو أزمن جامع زمان على اسقاط حرف الجر والطرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأول التفصيل وضعنا فى موضع الصفة لوقت ومكان وألقه للتنبيه وفى مفعول ثان لفهم وهو على حذف مضاف أى ضمن معنى فى وباطراد متعلق بفهم ثم قال (فانصبه بالواقع فيه مظهرا • كان والا فانوه مقدرا)

بين فى هذا البيت ان حكم الطرف النصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو مافى معناه نحو فعدت أمامك وسرني قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم ويكون مقدرا وأطلق فى المقدر فشمع المقدر جواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوب اذا وقع خبرا لذى خبر أو صلة أو صفة أو حالا ومظهر أخبر كان مقدم والاحرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهرا أو الفاء جواب الشرط ثم قال (وكل وقت قابل ذلك) يعنى ان أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ما ليس بمبهم كالأسماء الشهور والايام وما عرف بالوالمعدود وانما استؤثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط فان قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص قلت من قوله بعد وما يقبله المكان الا مبهم ففهم منه ان اسم الزمان يقبل الظرفية مبهمًا وغير مبهم وليس فى مقابلة المبهم الا المختص وكل مبتدأ أو قابل خبره وذلك إشارة الى النصب على الظرفية ثم قال (وما يقبله المكان الا مبهمًا) يعنى ان أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها الا المبهم وفهم منه ان المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس كذلك ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال

(نحو الجهات والمقادير وما • صيغ من الفعل كرمي من رى)

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال الثاني المقادير نحو قمر صخ وميل وبريد الثالث ما صيغ من الفعل كرمي ومذهب وظاهر قوله كرمي من رى ان مرمى صيغ من لفظ رى وليس كذلك ولا يبعد أن يحذف الفعل هنا على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رى على حذف مضاف أى من مصدر رى فتقول جلست أمامك وخلفك وسرت ميلًا وفرسًا وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه الا ما اجتمع معه فى الأصل والى ذلك أشار بقوله (وشرط كون ذامقيسا أن يقع • ظرفا لما فى أصله مع اجتمع) يعنى ان شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه

(قوله من جبر الكلب) قال في الكافية * ونحو منى من جبر الكلب ندره ولاندورفيه (٧١) ان تلازجه وهو مثل للتوسط ومفعد

القابلة مثل للقرب ومناط
التريا مثل للبعد (قوله وغير
ذى التصرف الذى لازم *
ظرفية أو شبهها) ونظم
ذلك بعضهم بقوله خمس
من الظروف قد تخصصت
* عن ولم يجرها سواها *
قبل وبعد ولدن عند ومع
* شرح الامام الاورقي
حواها (قوله أولا يخرج
عنها) معطوف على يلزم
والنقد يرما يلزم الظرفية
أولما يخرج وقوله ولا يخرج
عنها البتة عطف تفسير
على قوله يلزم الظرفية
لانه يعلم من كونه يلزم
الظرفية انه لا يخرج عنها
(قوله شرطية) وجزم يرى
بحذف الحركة المقدرة في
الالف أو أشبعت الراء
(قوله أولزم * ظرفية أو
شبهها) أى حذف أولزم
ظرفية فبها حذف أربعة
أشياء العاطف الاوّل ولزم
وقاعله وظرفية (قوله بل
هو لازم للظرفية أو شبهها)
أى لا يخرج عنها الا معنى
انه لازم للظرفية تارة
ولشبهها أخرى لانه لا معنى
له اذا لازم لشي لا ينفلت
عنه والالم يكن اللزوم
لزوما (قوله واقعا على من)
أى جزم من فهو على حذف
مضاف (قوله من غير
تشريك) أى من غير
اشتراط أو مع قطع النظر
عن التشريك وعدمه
فالمفعول معه هو الذى

منه نحو ربيت مرمى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا وشعل قوله لما فى أصله الفعل وغيره مما اشتق من
المصدر ونحو أنارام مرمى وأعجبني جلوسك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون داما مقيسا ان العامل فيه
قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه وان ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك
قولهم زيد منى من جبر الكلب ومفعد القابلة ومناط التريا فالعامل فى هذا الاستقرار وليس مما اجتمع
معه فى أصله ولو عمل فى من جزم روى مفعد قد روى فى مناط ناط لكان مقيسا وشرط مبتدوذا اشارة
الى المصدر المشتق ومقيسا خبر كون وأن وما بعد ما خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل
يقع ولما متعلق ظرفا وفى موضع الصفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما وفى ومع
متعلقان باجتماع ثم قال (وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذلك ذو تصرف فى العرف)
(وغير ذى التصرف الذى لازم * ظرفية أو شبهها من الكلام)

يعنى ان ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى فانه يسمى فى صرف
التحويين واسطلاحهم متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك
وغير ظرف نحو أعجبني يوم الجمعة ونظرت الى مكانك وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو
مصر من يوم بعينه وقط وعوض أولا يخرج عنها الا الى شبهها والمراد بشبهها الجرمين نحو عند فانه
لا يستعمل الا ظرفا نحو جلست عندك أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى فى الاصطلاح
غير متصرف وما موصولة ويرى صلتها والظاهر انها قليلة والمفعول الاول مستتر فى يرى وظرفا
مفعول ثان يلزم ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره الذى وظرفية
مفعول يلزم وأوشبها معطوف على محذوف تقديره أولزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم أحد
هذين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط
وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها وأعلى هذا التقسيم ومن الكلام متعلق بشبهها ويكون
الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقا يلزم ويكون الكلام واقعا على الظروف التى
تستعمل ظرفا أو شبهها ثم قال (وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك فى ظرف الزمان يكثر)
يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا ان نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم
ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك فى قوله يكثر ونيابته عنهما هو
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب
زيد أى مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيتك طلوع الشمس أى وقت طلوع
الشمس والاشارة بقوله ذلك الى نيابة المصدر عن الظرف
(المفعول معه) *

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير
تشريك فى الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على آل لانها موصولة وقد استغنى الناظم عن
الحذف بالمثال فقال (ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سبرى والطريق مسرعه)
يعنى ان حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سبرى والطريق أى مع
الطريق وتالى الواو مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولا حال منه ومسرعه حال من اليا فى سبرى
ثم قال (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الا حق)

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هذا البيت الناصب وفهم من قوله بما من
الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الاشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد
بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه
الماء مستو والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم

بذكر كليات من فعل معه الفعل ولا ينظر الى غير هذا من تشريك وأعدمه

(قوله في القول المختار) أشار إلى أن الحق ليس على بابه بل هو بمعنى الحق لأن مقابله باطل لاحق قبل عبر باللاحق تأدب مع عبد القاهر لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم (٧٢) سيدنا على رضي الله عنه فإنه سبب في تدوين النحو الثاني سيدنا الشافعي رضي الله

على عامله وقوله لا بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بانها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في نحو قول الشاعر تكونوا ياهاجا مثلاً بعدى وهذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما و ما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما واللاحق أقبل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار ثم قال

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب • بفعل كون مضر بعض العرب)

يعني أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصة من تريد وما أنت وزيد التقدير كيف تكون وقصة وما تكون وزيد أو كان المقدره ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفاً على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لتكون لأن المضمر هو الفعل ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام قسم يرجع عطفه على النصب على المعية وقسم يرجع نصبه على المعية على العطف وقسم يمنع فيه العطف وقد أشار إلى القسم الأول بقوله (والعطف أن يمكن بالضعف أحق) يعني إذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجع العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وإن يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر متقدم في التقدير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعني أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو وقت زيد لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغيره أقوى ولا فصل ضعيف فلو قلت أتأو زيدا كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاق لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله (والنصب أن لا يجوز العطف يجب) يعني أن نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين أحدهما لا يجوز فيها العطف لما منع لفظي نحو مالك وزيد لأن العطف على الضمير المحرور ومن غير إعادة الجار بمنع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما يمنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظراً لأن مذهب الناطم جواز العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار وسيأتي في باب العطف أن شاء الله تعالى والأخرى لا يجوز فيها العطف لما منع معنوي نحو جاست والحائط وسيرى والطريق لأنه لا يصلح له مشاركة ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم وقسم يمنع أن يكون مفعولاً معه فيجب اعتقاد حامل مضمر وإلى ذلك أشار بقوله (أو اعتقاد ضمير عامل نصب) يعني إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر

علفتها بناراً ما باردا • حتى شبت همالة عينها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولاً بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقاد ضمير عامل نصب فيما يمنع عطفه وينصب على المعية كقوله عز وجل فأجمعوا أمرهم وشركائهم فقتلهم في شركائهم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أي مع شركائكم أو يكون مفعولاً بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ أو يجب خبره أو اعتقاد معطوف على يجب وأول التغيير وجاز عطف

عنه دون الأصول الثالث
الخليل دون الع-روض
الرابع عبد القاهر دون
المعاني والبيان (قوله
وبعد ما استفهام) جواب
سؤال مقدر تقديره قد
نصبت العرب على المعية
من غير تقديم فعل ولا شبهة
فيما جوابه فقال نصب
بفعل كون الخ (قوله
ضعف) بالفتح والضم وهما
بمعنى واحد خلافاً لمن فرق
بفعل الفتح في المعاني
والضم في الأجسام (قوله
لأنه لا ضعف فيه) أي ولأنه
الأصل فإن لا يعدل عنه
مع قوته أولى (قوله جلست
والحائط) ومنه استوى
الماء والخشب لأن استوى
بمعنى ارتفع والمراد
بالخشب هنا مقياس يعرف
به قدر ارتفاع الماء وقت
زيادته فلا معنى للعطف فإن
جعل استوى بمعنى تساوى
الماء والخشب في العلو
أي وصل الماء إلى الخشب
فجلست الخشب أرفع من
الماء صح العطف ولا يتأني
هنا أن يكون استوى بمعنى
استقام كذا في الرضى
وقال شيخنا يصح العطف
في هذا المثال على جعل
استوى بمعنى ثبت الماء
والخشب في مرتبة (قوله ثم
إن ما لا يجوز فيه العطف

على قسمين) أي من حيث هو لا أحد الأقسام الثلاثة المتقدمة في كلام الشارح لأنها أقسام للصالح لكونه اعتقاد مفعولاً معه فلا يصح تقسيم أحدها إلى ما يمنع كونه مفعولاً معه وإلى غيره (قوله علفتها الخ) هو من الرجز من الكامل (قوله شبت) أي غدت همالة (قوله ويجوز نصبه على المعية) انما جازلانه كالنظر بخلاف ما إذا كان مفعولاً به لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب

على المفعولية إلا الأمر ونحوه (قوله خبر) لأن نصب اللهم إلا أن يقدر ضمير أي اعتقله أفعالاً عاملاً والاقرب عطف اعتقل على جملة والنصب الخ وجاز عطف الانشاء على الخبر لأن النصب يجب فيه معنى الأمر أي أوجهه (قوله الاستثناء) يشترط في الاستثناء حصول الفائدة فهو جاء في القوم إلا أنا - أوجه في ناس إلا زيداً قالوا ليس استثناء وفيه (٧٣) نظراً لما لا تسلم عدم الفائدة لأنه أفاضل مجيء القوم إلا ناساً ويكون الغرض إفادة هذا وعدم بيان أولئك الناس وفي أنه أامل في المستثنى مذاهب الأول أنه فعل أو شبهه بتقوية الأول وهو مذهب السيرافي الثاني أنه الفعل أو شبهه استقلاً لا من غير تقويته بالأ وهو مذهب ابن خروف الثالث فعل مقدر وهو استثنيت وهو مذهب الزجاج والجميع القول الرابع وهو أنه لا (قوله والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه من غير جنس المستثنى منه) فإن قلت جاء بنوك إلا زيداً منقطع إذا كان زيد ليس ابن المخاطب فالجواب أن المراد أن يكون المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه وزيد ليس بعض بنيه (قوله وعن تميم فيه إبدال وقع) أي أن صح تسلط العامل على ما يلي إلا بخلاف ما زاد هذا المال إلا النقص وما نفع زيد إلا الضرر فلا يجوز فيه الإبدال (قوله وغير نصب سابق الخ) الشيخ هنا غير بصرى (قوله فيجعلون ناصر بدلاً) أي بدل كل وصار ما قبل الأم فرغاً ما بعدها وأريد بالعالم خاص

اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب ونصب مجزوم على جواب الأمر

الاستثناء

الاستثناء الأخرج بالأ أو إحدى أخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشارك بين الفعل والحرف فالحرف الأوهى الأصل في أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذا بدأ بها فقال (ما استثنيت إلا مع تمام ينصب) يعني أن المستثنى بالابتصاص إذا كان الكلام تاماً واحترز بالمستثنى بالأمن المستثنى غيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيداً والمنفى نحو ما قام أحد إلا زيداً إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل واليه أشار بقوله

(وبعدني أو كني انتخب • اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع)

يعني أن المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فهو ما قام أحد إلا زيداً بالرفع وما مررت بأحد إلا زيداً بالجر أحسن مما قام أحد إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعاً فالغاية أهل الجواز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما في الدار أحد إلا زيداً وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح والاتباع والى ذلك أشار بقوله (وعن تميم فيه إبدال وقع) يعني أن بنى تميم يجيزون في المنقطع الإبدال فيقولون ما فيها أحد إلا زيداً ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس • إلا البعافير وإلا العيس

وما في قوله ما استثنيت إلا مبتدأ موصول وصلته استثنيت والضمير العائد إلى الموصول محذوف تقديره استثنيت ومع متعلق باستثنيت وينصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنيت وينصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوم وما مرفوعاً ووقف عليه بالسكون وانتخب فعل أمر واتباع مفعول بانتخب وبعدني متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرفع به اتباع على أنه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبة لقوله بعد وانصب ما انقطع وما موصولة وصلتها انقطع وإبدال مبتدأ أو وقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويجوز أن يكون فيه متعلقاً بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير إبدال اشعار بقلة اتباعه عند تميم ثم قال (وغير نصب سابق في النفي قد • يأتي) يعني أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعدني قد يأتي غير منصوب فيكون مفرغاً للعامل الذي قبله أو يعرب هو بدلاً منه قال سيبويه حدثني يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون مالي إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصر بدلاً وفهم من قوله قد يأتي أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال (ولكن نصبه اختارن ورد) وثبت هذا البيت في بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجب نصب وسابق وأعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتي خبر المبتدأ وفي النفي متعلق بيأتي وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجب نصب منونا ورفع سابق وأعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفي النفي متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتي وغير نصب حال من فاعل يأتي ونصب مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتي سابق في النفي غير منصوب ثم قال (وان يفرغ سابق إلا لما • بعد يكن كالوالاعدا)

(١٠ - مكدوى) لأن العام مع بقائه على عمومه لا يبدل من الخاص (قوله سابق إلا) لا يصح فيه التنوين إذ يحذف التنوين يلزم حذف سله كن الود من غير إسكان ما قبله وليس له اسم في علم العروض بل لم يذكره أصلاً وإنما كان

مستغفلين في الرجز مجموع الود لانه متفرع عن مفاعيلن في الهزج بالتقديم فيصير هيلن مفاو وزنه مستغفلن (قوله نحو مافي الدار
الازيد) انظره مع ذكره قبيل حكاية سيبويه عن بونس ويحاجب بانه يجوز الوجهان أي كون ما بعد الامعه ولا لما قبلها وكون ما بعد
الامبتدأ موزنا وما قبلها خبرا مقدماتا قلنا ما معنى التفرغ على الثاني فالجواب انه تفرغ ما قبل الا عن الخبرية المستثنى منه
وأما التفسير المشهور للتفرغ بخرى على الغالب وأما نحو ما قام زيد الا عمر وفلاقيه بمعنى لكن فان نصبت عمرا كان التقدير
ما قام زيد ولا غيره لكن المراد بحيث يكون ما قبل الامفتقر ما بعد ما خرج هذا ونحوه فلا يقال فيه مفرغ (قوله ويكون التفرغ
في جميع المعمولات) المراد بالمعمول المعمول لغير الحرف وغير ما ناب عنه الحرف والاقامه لا والمنادي لا يصح معهما تفرغ
(قوله الامع المصدر المؤكد) وأما قوله تعالى ان تظن الاظنا فاما أن يكون المعنى الاظنا ضعيفا أو على تصحين تظن نعتا فيكون
ظنا مفعولا به وحكى عن الفراء ان الا في غير موضعها أي ان نحن الاظن ظنا (قوله يكن كعدم الا) أي يكون الحكم بحكم عدم الا
أو يكون حكم التالي لا لا حكمك عدم الا أو حكم الكلام بحكم عدم الا (قوله وأنغ الا) يؤخذ منه ان الاهي العاملة (قوله مالك من
شئنا الخ) يريد ان رسبه ليس مما لا (٧٤) لعمله وقد شرط في التوضيح أن يكون مما لا أي يكون المسمى واحدا

أو الرسم نوع من العمل
فليس مسمى واحدا
الرسم والرمل نوعان من
سير الابل الا أن يحاجبان
كلام التوضيح فرض مثال
وراد عليه البعض
والاستعمال والاضراب
وعبارته موزونة أو تلاها
اسم مماثل لما قبلها أو
بعضه أو مشتمل عليه أو
مضرب اليه عنه فرسبه
بدل من عمله بدل بعض
من كل ورمله معطوف على
رسبه وقال ابن خروف
رسبه ورمله بدل تفصيل
من عمله وهو اكل العمل
والرسم الركض والرمل
الاسراع وقد يقال ان
العمل عام أريد به مخصوص
وهو الرسم والشيخ الجبل
وفيه اشارة الى أن شيخ
التعليم ان سار سيرا محمودا
كان التليد كذلك بحسب

يعنى ما قبل الا اذا كان مفرغا لما بعده فالحكم لا لا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الا في نفي
أو شبهه وكان حقا ان ينه على ذلك وانما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان
السابق فيه عام لا نحو ما قام الا زيد وما كان غير عامل نحو مافي الدار الا زيد ويكون التفرغ في جميع
المعمولات الامع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا وسابق مفعول لم يسم فاعله يفرغ والا
مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدر المضاف اليه بعده
أي بعد الا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذا الوجهان ذكرهما
المرادى ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم ويحتمل أن يكون
عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لا لا أي يكن الكلام والظاهر ان مافي قوله كما
زائدة ولو في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم الا ثم اعلم ان التكرار للتوكيد
ولغير التوكيد وقد أشار الى تكرارها للتوكيد فقال

(وأنغ الا ذات توكيد كلا • تمررهم الا الفتى الا العلاء)

يعنى أن الا اذا تكررت للتوكيد أغفيت والغاؤها هو ان لا تنصب وتلقى مع البديل نحو ما قام الا
أخوك الا زيد فلو أسقطنا الصح الكلام ففقول ما قام الا أخوك زيد وكررت لتوكيد الا الاولى
ومثله بقوله الا الفتى الا العلاء فلا بدل من الفتى والتقدير لا تمررهم الا الفتى العلاء فالعلاء هو الفتى
ومع عطف الذق نحو ما قام الا أخوك والا زيد فلو قلت ما قام الا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع
الشاعر بينهما فقال مالك من شئنا الا عمله • الارسبه والارمله

وذات توكيد حال من الا ثم ان تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفرغ ومع غيره وقد أشار الى
الاول بقوله (وان تكرر لا لتوكيد فع • تفرغ التأثير بالعامل دع)
(في واحد مما بالا استثنى • وليس عن نصب سواء معنى)

قد قدم ان التفرغ هو أن يكون ما قبل الا طالبا لما بعده فاذا كررت الا في التفرغ فانه يترك تأثير
العامل الذي هو الا في واحد من المستثنيين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلب ما قبل الا وما عدا

الاصل وان سار سيرا مذموما كان التليد كذلك وذلك لان كل كلام يبرز من القلب فعليه حالة القلب الذي منه الواحد
برز فاذا خرج الكلام من القلب بحالة وصل الى قلب التليد بتلك الحالة فان كان الشيخ يحب الظهور والراة والشهرة كان تليده
كذلك وان كان الشيخ عمله يقصد به وجه الله كان تليده كذلك (قوله يترك تأثير العامل الذي هو الا في واحد) اعلم ان التفرغ انما
يكون بالنسبة الى واحد فتكون الا ليست عاملة فيه فلا تستحق أن تهى عاملة بالنسبة اليه والبالنسبة الى بقية المستثنيات عاملة
والمراد بالعامل في البيت العامل بالنسبة للمفرغ اليه ولا يكون الا ما قبل الا ولذلك قال ابن هشام فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا
تركته يؤثر في واحد وتقدر البيت فع تفرغ ترك التأثير بالعامل باقيا في واحد كذا سبكه الاشعوف وهذا لا ينافي ما درج عليه
الناظم من أن الاهي العاملة لان كون العاملة بالنسبة لغير المفرغ اليه • (قوله كان التقدير الخ) كذا في الاصل الذي بأيدينا
ولعل في العبارة سقطا وقوله شيخنا لعله شيخنا بشين وفون وجم وزن سبب وسكن للضرورة اه

(قوله فانها عندهما ظرف) أى ظرف مكان بمعنى وسط كافى الشخ خالد على التوضيح وعبارة الرضى انما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا (٧٦) سوى أى مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن

أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال

(واستن مجرورا بغير معربا • بالمستثنى بالانسيا)

بمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرور بإضافتها اليه وتكون هى معرفة بما يستحقه الاسم الواقع بعد الامن وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية فنقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لانك تقول قام القوم الا زيد وما فيها أحد غير فرس برحان النصب وما قام أحد غير زيد برحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة واجبة الاضافة لخالف موصوفة او قد تقطع عن الاضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى الا كذا كفى هذا الباب ومجرورا مفعول باستن وبغير متعلق باستن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها نسب والمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى ثم قال (ولسوى - سوى سواء اجعلا • على الأصح ما لغير جعلا)

ذكر ان فى سوى ثلاث لغات الفصحى مع كسر السين وضعها والمد مع فتح السين وانها كلها باستثنى بها كإحدى متنى بغير وتدرج بما يعرب به غير الا أنه بقدر فى المقصورة الاعراب وأشار بقوله على الأصح الى مخالفة سيبويه والخليل فيها فاعندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر قال سيبويه رحمه الله فى باب ما يحتمل فى الشعر وجعلوا ما لا يحى فى الكلام الا طرفا بمنزلة غيره من الامماء وذلك قول المرار بن سلامة الجعلى

ولا ينطق الفخشاء من كان منهم • اذا جلسوا منا ولا من سوانا

وقال الاعشى • وما قصدت من أهلها السوانا • اه واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد من مذكرة فى كتبه فلا يطيل بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح الا أن مذهبه أصح منه وقف على اجعلا بالالف لانها مبدلة من فون التوكيد الخفيفة ثم أشار الى القسم الثالث والرابع فقال (واستن ناصبا بليس وخلا • وبعد أو يكون بعدلا)

ذكر فى هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها ما لا يستعمل الا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب فحرقام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا وما قام أحد ليس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها ما يستعمل فعلا فنصب ما بعده وحرف جبر فجز ما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الاولى تجرد هما من ما والثانية اقترانهما بما فاذا كانا مجردين من ما جازيما وجهان النصب والجرو الاربع النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون والى ذلك أشار بقوله • (واجرب سابقى يكون ان ترد • وبعد ما انصب وانجرا قد يرد)

بمعنى أن سابقى يكون فى البيت الذى قبل هذا وهما خلا وهما مجرورين بالمستثنى بهما وفهم منه شرط التجريد فانه أحال على لفظهما وهما خالبان من ما وفهم من قوله ان ترد أن الجربهما رجوع ثم أشار الى الحالة الثانية وهى اقترانهما بما بقوله وبعد ما انصب أى اذا اقترن عدا وخلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وانما انتصب لان ما صدر به فلا يلزم اسرف جرح هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجرب بهما مقترنين بما والى ذلك أشار بقوله وانجرا قد يرد وفهم من تنكير انجرا ومن قوله قد يرد أن الجرب بهما مع ما قبل وناصبا حال من فاعل استن وبليس متعلق باستن ومفعول ناصبا محذوف أى ناصبا المستثنى وبعد لافى موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرا مبتدأ خبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجرو والنصب بهما فقال

معنى الوصف أى معنى الاستثناء الذى كان فى سوى فصار سوى معنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البديل تقول أنت فى مكان عمرو أى بدله لان البديل سادس البديل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البديل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاء فى القوم بدل زيد أفاد أن زيد الم يأتى جرد عن معنى البدلية أيضا المطلق معنى الاستثناء فسوى فى الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بدل ثم بمعنى الاستثناء (قوله وفهم من قوله على الأصح الخ) أى لكون المسئلة ظنية فذهب سيبويه صحيح بالنظر الى ما أقامه من الأدلة ومذهب المصنف أصح نظرا الى ما أقامه من الأدلة فاندفع ما يقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحا مع كون مذهب الناظم أصح مع أن المذهبين متناقضان لان سيبويه مذهبها ظرف والناظم مذهبها انها ليست ظرفا بل كغير الاولى أن يقال عبر بالأصح تأديما مع الامام وهو معنى صحيح لان المصنف

وجبت

يعتقد أن مذهب غير ما بطل دليل استشهاده بالشواهد وما أقامه من الأدلة (قوله وهو ليس

ولا يكون) فى اطلاق الفعل على لا يكون تغليب للفعل على الحرف وقيل ليس حرف مطلقا وقيل حرف فى هذا الباب فعلى فى غيره (قوله على البعض الخ) هذا هو التحقيق وأما القول بأنه عائد على اسم الفاعل فيرد بهما القوم اخوانك ليس زيد اذ لم يتقدم

ما يؤخذ منه اسم فاعل (قوله وكما متعلق بفعلان الخ) له سبق فلم وقال بعضهم اعراب هذا البيت فيه اشكال هند الاشياخ (قوله ونوزع في ذلك) بأن هاتين اللغتين ليستا في الاستثنائية بل في التزمية (قوله (٧٧) الحال وصف) فرق بين النعت والحال بأن

النعت لتقبل الشبوح
لغا في كل رجل قائم أقل
أفراد من جاء في كل رجل
قائما فموم كل رجل قائم
باق في جميع الانصاف
والحال مفيدة لحي الجمع
فهذه مفيدة للعامل
والنعت مفيدة لافراد
وهذا الفرق في التكرات
والمعارف اذ النعت لا يفهم
في حال وانما يفهم ذلك فيه
من سياق الكلام لا من
لفظ النعت بخلاف الحال
ولم ين لان الم تشرب معنى
في (قوله في حال) قال
الضرب من غير تنوين على
نية لفظ المضاعف اليه (قوله
واعترضه بالوصف
المنسوب) عبارة ابن
الناظم فيه ادخال حكم في
الحدوانه غير مانع لانه يشعل
النعت ألا ترى ان قولك
رأيت رجلا راكبا في معنى
رأيت رجلا في حال ركوب
كأن قولك جاءني زيد ضاحكا
في معنى جاءني زيد في حال
ضحك اه فقوله بالوصف
المنسوب لان المرفوع
والجور وارجان بقوله
منتصب (قوله منتقلا) انما
كان الغالب في الحال
الاتقال لانها من حال
يحول اذ تغير وانما كان
الغالب فيها الاشتقاق لانها
للدلالة على حصول وصف

(وحيث جرافه جرافان • كما هو ان نصبا فعلان)

يعني ان خلا وعدا اذا جريا معا بعدهما كانا حرفي جر واذا انصبا كانا فاعلين والمستثنى حينئذ مفعول
بهما وفهم منه انهما اذا جريا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منه او كذلك ان نصبا كانا فاعلين مطلقا
وفهم منه ان ما قبلهما اذا جريا زائدة لان المصدرية لا يلها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان
لانه في معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لانه ايضا في معنى محكوم بفعليتهما ويجوز ان يكون
حيث شرط والفاء جوابه على مذهب القراء لانه يجيز ان يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ
الفعل الذي بعدهما ثم قال (وتكلا حاشا ولا نصب ما • وقيل حاش وحشا فاحفظهما)
يعني ان حاشا مثل خلا في انها تستثنى بها ويجوز في المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذي جازي
خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفة لخلا في انه لا يجوز اقترانها بما نسه على ذلك بقوله ولا نصب ما
يعني ان حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات نسه على ذلك بقوله وقيل
حاش وحشا فاحفظهما ونوزع في ذلك • (الحال).

يجوز في الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين

(الحال وصف فضلة منتصب • مفهوم في حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل وخرج بقوله فضلة العمد كالحبر نحو زيد فاضل والمراد
بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره اما الوقوع سادسا لغير نحو ضرب
زيد قائما أو لتوقف المعنى عليه كقوله انما الميت من يعيش كثيرا • كاسفا لقليل الرجاء
وحمل الشارح قوله منتصب على جازا النصب واعترضه بوصف المنسوب وحله المرادى على واجب
النصب فيخرج النعت لانه غير لازم للنصب وهو أظهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له
وخرج بقوله مفهوم في حال التعبير بخولده فإرساله لا يفهم في حال لكونه على تقدير من ونساع
الناظم في هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزء من ماهيته ثم مثل بعد
استيفاء التعريف فقال (كفردا أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي
وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومهم نعمت لوصف وليست من باب تعدد الخبر
لانها فصول فهي نعمت للوصف ثم قال (وكونه منتقلا مستحقا • يغلب لكن ليس مستحقا)

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخاق والالوان والمراد بالمشق اسماء الفاعلين والمفعولين
والصفات المشبهة لان هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو
جاء زيدا كافرا كمنتقل لانه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قد
يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من
رجليها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لان كون
يديها أطول من رجليها لازم لها ومثال غير المشتق قوله عز وجل وتحتون من الجبال بيوتا فيبونا غير
مشتق وقوله (لكن ليس مستحقا) تنبيه للبيت لجواز الاستغناء عنه يغلب وكونه مبتدأ أو منتقلا
ومشتقا خبر ان لكون يغلب خبرا للمبتدأ ويجوز في مستحقا فتح الحاء على انه اسم مفعول ويكون
الضمير فيه عائدا على الفاعل يغلب أي ليس كونه منتقلا مستحقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على انه
اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معه ولا
لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مستحقا ولما ذكر ان الحال قد تأتي غير مشتقة نيه

لصاحبها وذلك انما هو له مشتقان (قوله لكن ليس مستحقا استدراكا كيدا) أي كقولك زيد ليس منحرا كالكنه ساكن (قوله فيبونا
غير مشتق) وهي حال مقدرة ذ كذا ان المخشري في الكشف وهو من جيد كلامه (قوله ولا بد الخ) وكذا على فتح الحاء اذ التقدير
وكونه منتقلا مستحقا ليس مستحقا له كقدر الا شمو في لفظه وانما اقصر الشيخ المكودي على تقدير المجرور مع كسر الحاء لكون

على المواضع التي يكثر فيها جود الحال فقال

(ويكثر الجود في شعروني • مبدى تأول بلا تكلف)

يعني أن جود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك بعث البرمدا بذرهم قد انصبوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالاشتق لانه في معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا أصم فاعل فيكون حالا من التأني في بعث وأن يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البرم ويكثر إذا ظهر مؤولا بالاشتق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخل في المبدى التأول وليس كذلك بل منه والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثالا من المبدى التأول دون تكلف فقال

(كعبه مدا بكذا يدايد • وكرزيدا أسدا أي كاسد)

فذكر ثلاثة أنواع الأول أن يدل على السعر وهو قوله كعبه مدا بكذا وكان هذا مثال لقوله ويكثر الجود في سعر الثاني أن يدل على مفاعلة وهو قوله يدايد أي مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكرزيدا أسدا أو فسر ذلك بقوله أي كاسد وفهم من قوله كعبه أن هذه المثل ليس مجي الحال جامدا محصورا فيها وينبغي أن تحمل الكاف في قوله أي كاسد اسمها بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها الحال بنفسها ثم قال

(والحال أن عرف لفظا فاعتقد • تنكيره معنى كوحدة اجتهد)

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يجيء بصورة المعرفة بالالف واللام فيحكم بزائدتها نحو ادخلوا الأول فالأول وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله في النكرة نحو اجتهد وحدك أي منفردا والحال مبتدأ وان عرف شرطوفا اعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتمد ونصب لفظا على اسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب ثم قال

(ومصدر منكر حال يقع • بكثرة كبقعة زيد طام)

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لانه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبر وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف في ورود المصدر حالا كقوله عز وجل وادعوه خوفا وطمعا وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالا قليل لتخصيصه بالكثرة بالنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفة ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق يقع وبغته فعلة من البغت والبغت أن يفجأ الشيء قال الشاعر

ولكنهم بانوا ولم أدر بغته • وأعظم شئ حين يفجؤك البغت

فقول بغته فجاء وبغته بغته أي مفاجأة ثم قال

(ولم ينكر غالبا ذوالحال ان • لم يتأخر أو يخصص أو يبين)

(من بعد في أو مضاهية كالا • يبيخ امرؤ على امرئ مستهلا)

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لانه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن لا ابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ من مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله في الدار قاتما رجلا ومنه قول الشاعر

(وبالجسم مني بينا لو علمته • شعوب وان تستهدي العين تشهد)

فصاحب الحال شعوب وبينما منصوب على الحال وأصله شعوب بين ومنها أنه يكون مخصصا وهو

المجرور وهو المقصود (قوله كعبه مدا بكذا) الحق انه حال مؤولة لانه أريد بالحال غير معناه الحقيقي وهو مسعرو وقد أشار إلى ذلك المشرح بقوله والعذر له أن هذا من عطف العام على الخاص وأما ابن هشام فذكر على أن الدال على سعر ليس داخل في مبدى التأول (قوله اسمها بمعنى مثل) فيكون أسدا مؤولا بجذوف المضاف فهو داخل في مبدى تأول (قوله ويكون قد قصد به تفسير المعنى) أي باعتبار الأصل فأسد مؤول لشجاع فالأصل زيد كاسد في الشجاعة ثم حذف الكاف واستعير لفظ أسد لشجاع (قوله وحدك) أي متوحدا وتأويله من لفظه أدلى على ما يظهر (قوله ومصدر منكر) خرج به المعروف فوقه حالا قليل كقولهم أرسلها العراك وجاء وحده (قوله وأجاز المبرد القياس عليه) أي في النوع لا مطلقا نحو جاء زيد سرعة (قوله شعوب) هو مفرد ومعناه الخول وبينما حال منه

المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا والثانية أن يخصص بالاضافة الى نكرة كقوله تعالى في أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو بين من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومنها أن يكون بعد مشابه للنفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى • لنفسك العذر في ابعادها الاملا
الثانية النهي ومثاله لا يقيم أحد ضاحكا ومنه قوله

لا يركن أحد الى الاحكام • يوم الوعى متخوفا لحما

فهذه ست مسوغات وقد مثل الناظم للصورة الاخيرة بقوله لا يسبح امرؤ على امرئ مستسلا فتسبلا حال من امرئ الاول وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مرت بقاء قعدة رجل وقولهم وعليه مائة يضاف في الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجال قياما وذو الحال مفعول لم يسم فاعله ينكر وغالبا حال منه وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق يبين ثم قال (وسبق حال ما بحرف جر قد • أو اولا آمنه فقد ورد)
يعنى أن صاحب الحال اذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر التعويين تقديم الحال عليه نحو مرتت هندا قائمة فلا يجوز عندهم مرتت قائمة هندا قال المؤلف وهذا الذي منعه لا آمنه أنا للوروده في كلام العرب وقد استدلل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله

تسلبت طرا عنكم بعد بعدكم • بذكر كم حتى كأنكم عندي

فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن فان قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور ان ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمنع أن يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقه هندا أو أما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع جواز تقديم الحال عليه قلت هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لانها هي المسئلة التي تعرض التعويين لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضى قوله ولا آمنه انفراد الجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق حال مفعول مقدم بأبو او هو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبو عائد على التعويين وظاهره انه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من ان بعضهم أجازوه فوجب اعادته على الاكثرين والماء في آمنه عائدة على سبق ثم قال

(ولا تجزأ لا من المضاف له • الا اذا قضى المضاف عمله)

(أو كان جزء ماله أضيفا • أو مثل جزئه فلا تحبفا)

يعنى ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا في ثلاثة مواضع الاول أن يقتضى المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا ومثله قوله أعجبنى ضرب هندا قائمة وأنا ضارب هندا قاعدة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لان الحال لا يعمل فيها الا فعل أو ما في معناه الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عز وجل وزعمنا ما في صدورهم من غل اخوانا فالصدر وبعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في محبة الاستغناء به عن الاول كقوله عز وجل أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا لمحبة اتبع ابراهيم فلو كان المضاف اليه غير ما ذكر لم يجز انبان الحال منه نحو جاء غلام هندا قائمة وانما

(قوله أمرا) حال من أمر
المضاف اليه كل وبحث في
ذلك بأنه ليس من أقسام
المضاف له الذي يأتي الحال
منه وسألت الشيخ بأنه هل
يكون مما كان المضاف
فيه مثل جزء المضاف اليه
فاجاب بأنه لا يصح حذف
كل لفوات العموم بخلاف
اتبعوا ملة ابراهيم حنيفا
(قوله أو مضاهيه) وجه
المضاهاة عدم الثبوت
في المستفهم عنه والنهي
عنه لان الاصل الامتنان
(قوله الاحكام) بتقديم
الحاء على الجسيم الرجوع
الى وراه (قوله وصلى
رجال) هذه رواية في
أخرى وصلى وراه رجال
قيام (قوله ولا تجزأ الخ)
اعلم أن النسخة العصبية
هي التي يذكر فيها الايات
في جميع الكتاب وفي بعض
النسخ الاشارة ببعض
البيت أو البيتين أو الايات
الى الباقي وليست نسخة
المؤلف شيخنا (قوله كقوله
تعالى اليه مرجعكم جميعا)
مصدر مبي عام

جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بنا، على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العالم في صاحبها فإذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا اشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لكثرة الاستغناء عنه وصار العامل في التقدير عاملا في المضاف إليه فالهاء من مصدر ورهم معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لا تبس وحالا مفعول يتجز ومن المضاف متعلق يتجز واللام في له بمعنى إلى فإن أضاف متعديا إلى وعمله مفعول باقضى والضمير فيه عائدا على الحال لا على المضاف إليه فإن المضاف في نحو غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جرحه وقوله فلا تحية فأى لا تحل عن الواجب في ذلك فهو تقييد للبيت لكثرة الاستغناء عنه ثم اعلم أن العامل في الحال إنما هو فعل أو شبهه أو يتضمن معناه دون لفظه وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله

(والحال أن ينصب بفعل صرفا • أوصفة أشبهت المصرفا)
(جائز تقديمه كـ مسرعا • ذارا حل ومخلصا زيدا دعا)

يعني أن العامل في الحال إذا كان فعلا منه صرفا أو صفة مشبهة به جائز تقديمه على عامله والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والامر والمراد بغير المتصرف ما لم يلفظ بالماضي والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا بالعلامة الفرعية وهي التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير المشبهة بأفعال التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذارا حل فذا مبتدأ وأراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر في راحل وهو العائد على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والاخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيدا فذا مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجوز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هند متجربة أن نقول متجربة ما أحسن هند أو لا ما متجربة أحسن هند أو كذلك لا يجوز في نحو هند أجمل من زيد متجربة هند متجربة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين أحدهما مذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند إليه العامل والآخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما في المثال الأول ذامسرعا راحل وفي المثال الثاني زيد مخلصا دعا وإنما قصد الصورتين الأولىين للتبني على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى والحال مبتدأ وإن ينصب شرط وفعل متعلق ينصب وصرف في موضع الصفة لفعل وأوصفة معطوف على فعل وأشبهت المصرفا جلة في موضع الصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار إلى الثالث فقال

(وعامل ضمن معنى الفعل لا • حروفه مؤخر الن يعمل)

يعني أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال (كذلك ليت وكان) فذلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حرف الفعل الذي يفهم منه وليت صرف عن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكان حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها فالحال اسم الإشارة تلك هند منطلقه وذلك عمرو ضاحكا ومثال القى ليت عمرا مقبعا عندنا ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فالعامل في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثاني ليت لتضمنها معنى أتمنى وفي الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر وما ضمن معنى الفعل دون حروفه التبرج وحرف التنيب وما في الشرط والاستهام المقصود به التعظيم ثم قال (وندر • نحو سعيه مستقرا في هجر) هذا أيضا من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون

(قوله وحرف التنيب)
انظر مثاله فإنها التنيب
لا عمل لها وانظر أيضا
مثال ما في الشرط إذا
عملت في الحال

حروفه وهو الطرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كافي نحو زيد عندك فاعدا وسعيد في حجر مستقر فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الطرف والمجرور وليتا بينهما ما مناب استقر أو مستقر والحال في هذا المثال الذي ذكره مؤكدة لان التقدير سعيد استقر في حجر مستقر وانما فصل هذه المسئلة من تلك ما ذكر بعد ها وان كانت مثلها في تفهم معنى الفعل دون حروفه لانه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو مستقر مقدا على عامله وهو في حجر ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ أو السجود مطويات بيمنه بنصب مطويات ومن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الاخفش وهو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهي محكية بقول محمد بن قنبره ونحو قولك ثم قال (ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معا نام استجاز ان حين) قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك ان لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاعتقر توسطه بين حاليين كالمثال المذكور ففهم مبتدأ أو مستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد مفردا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعا نا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه منفردا من عمرو في حال كونه معا نا وانما كان أنفع عاملا في الحالين لان صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور ومن معمولا ن له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله لن حين أي لم يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال

(والحال قد يجيء ذاتعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد)

يعني ان الحال قد يجيء متعدد أي متكرر او المراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فقال المفرد جاء زيدا كبا ومثال غير المفرد جاء زيدا كبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الاولى ان يكون صاحب الحال متعدد والحال مجتمعة نحو ومضى لكم الشمس والقمر دأبين الثانية ان يكون بتفريق مع ايلاء كل منهما صاحبه نحو لقيت مصعبا زيدا مضدرا الثالثة ان يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعبا مضدرا والاختبار في نحو هذا مع عدم القرينة جعل الاولى للثاني والثانية للاولى فصعدا في المثال حال من زيد ومضدرا حال من التاء في لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجيء الخ والظاهر في قد أنها التحقيق لا للتقبيل والمفرد متعلق بجيء * ثم اعلم ان الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهي على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة للمضمون الجملة وقد أشار الى الاول بقوله (وعامل الحال بها قد أكد) يعني ان العامل في الحال قد يؤكدها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الاول ان تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل وأرسلناك للناس رسولا الثاني ان تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لان التعث هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله (في نحو لا تعث في الارض مفسدا) ففسد حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه ثم أشار الى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله (وان تؤكده جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر)

يعني ان الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب ان يكون عاملها مضمرا وان تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أولك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف تقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان أنا حقني أو أعرفني وانما لم يصح تقديره أعرفي أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي اليه من تهدي فعل الفاعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل لان التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونها ضميرين متصلين وانما يجب تأخير الحال لانها مؤكدة للجملة والمؤكدة بعد المؤكدة وبشرط في الجملة المؤكدة بان تكون اسمية وان يكون خبراها معرفتين وأن

(قوله مؤكدة) ان أريد
بالاستقرار التمكن
والثبوت والرسوخ لم
تكن حالا مؤكدة (قوله
لا تعث) يقال عثي عثي
عشيا ويقال عثا يعثو عثوا
(قوله وان تؤكده) أي أنت
أو الحال ويجوز فتح الكاف
(قوله أحقه) ويصح
تقديره حقه فعل أمر
(قوله حقني) ويجوز
تقديره أحق نفسي وما
ألزمه الشيخ انما هو اذا
قدرا حقني فقوله وانما
يصح تقديره أعرفي أو أحق
أي مع كون المفعول
ضميرا متصلا

(قوله والمؤكدة له امالها فعليه) أى (٨٢) جملة عامالها جملة فعليه لان الكلام فى المؤكدة بالحال والله أعلم (قوله لا يؤكدة الاما

قد عرف) لا يرد جواز نو كيد
النكرة عند الكوفيين
لانه لا يجوز الا اذا كانت
النكرة محدودة فتكون
معـ روفه لكن يلزم أن
يجوز رجل من الكرام
أبلك عطو فالان جزأى
الجملة صارا معروفين
بالوصف (قوله وذات
منصوب بفعل محذوف
الخ) من طغيان القلم لان
ضمير بعدها عائد على
الواو ا على ذات و شرط
الاشتغال عود الضمير
على الاسم السابق فتعين
الرفع والله أعلم لكن
يقدر رابط فى الخبر والتقدير
انوفىها بعد الواو وحذف
الجار والمجرور للضرورة
أو ليكون المصنف يرى
أنه قيامى وقد عهد حذف
الضمير رابط للجملة الخبر
بها ولم يبعد حذف الضمير
الراجع للاسم المشتغل
عنه مع نصبه على الاشتغال
لا فى القياس ولا فى
الضرورة (قوله ان أكثر
هذه الاقسام) أى أكثر
كل قسم من هذه الاقسام
٣ منه مما تمنع فيه
الواو كما يدل عليه كلام
التوضيح ويجوز عند
صاحب التخصيص فى غير
المضارع المثبت الاتيان
بالواو وبالضمير أو بهما
فيكون المصنف ماشيا
على طريقته (قوله ليس
بكون مطابق) لعل وجهه
ان ما ذكره الشارح أوضح ٢

بكرونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعدد كرام المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعليه
وهذه قسمتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأيا معرفتين من تسميتها مؤكدة لانه
لا يؤكدة الاما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيا جامدين من قوله وان تؤكدة جملة لانه لو كان
أحد جزأيا مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الاول وان تؤكدة شرط وجوابه
فمضمر عاملها ومضمر خبره مقدم وقوله وانظروا يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكما غير الاول ثم اعلم أن
الحال على قسمين مفردة وهو الاصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الاول شرع فى القسم
الثانى فقال (وموضع الحال تجى جملة) يعنى أن الجملة تقع فى موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها
فى موضع نصب وتعمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل بالجملة الاسمية فقال (بكاء زيد
وهو ناو رحله) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجى أى تجى والجملة فى موضع الحال ثم قال
(وذات بدء بمضارع ثبت • حوت ضميرا ومن الواو خلت

يعنى أن الجملة الواقعة فى موضع الحال اذا كانت فعلية مبتدأة بفعل مضارع مثبت فانها تختوى على
ضمير عائد على صاحب الحال وتحتل من الواو نحو جاء زيد يضل وجاء زيد تقاد التجائب بين يديه واغالم
يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لانه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكلا لا تدخل الواو على
المفرد فتقول قام زيد ضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث
ذو معنى صاحب ومضارع متعلق ببدء وثبت فى موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرا فى موضع الخبر
لذات و خلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملة خبر ان عن ذات ثم قال
(وذات واو بعدها فمبتدأ • له المضارع اجعلن مسندا)

يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت اذا وردت من كلام العرب مقرونة بالواو فليست
الجملة حينئذ فعلية بل بنوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ فتصير
الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قف وأصل عينيه ومعنى أصل أضرب قال الله تعالى فصكت
وجهها أى ضربته وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو
وبعدا متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا او الهاء فى
بعدها عائدة على الواو والضمير فى له عائد على المبتدأ والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع
مبتدأ واجعلن المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنوى ثم قال
(وجملة الحال سوى ما قدما • بواو أو بمضمر أو بهما)

يعنى أن الجملة الواقعة حالا اذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد
والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالضمير والواو معا نحو جاء زيد يده
على رأسه الا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية منفية ومثبتة وللجملة الفعلية المصدرة
بالماضى مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفى وليس على اطلاقه بل فيه تفصيل
ذكره الشارح فانظر هناك والعذر له فى اطلاقه ان أكثر هذه الاقسام يجوز فيه الاوجه الثلاثة
فاعتمد فى ذلك على الأكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعده عطف عليه والعامل هنا فى الجورور
الواقع خبر ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أوجا وحذف العلم به أو للتخفيف وسوى استثناء
وما موصولة واقعة على الجملة المتعديّة ثم اعلم أن العامل فى الحال قد يكون محذوفا وحذفه على
نوعين جائز و واجب والى النوعين أشار بقوله

(والحال قد يحذف ما فيه عمل • وبعض ما يحذف ذكره حظل
فيحذف جوازا اذا دل عليه دليل لفظى أو حالى فاللفظى كما اذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك
كيف جئت والحالى كقولك للقادم من سفره مبرورا ما جورا أى قدمت ولك فى هذين ونحوهما أن
تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقدمت مبرورا ويحذف وجوبا اذا جرت مثلا كقول العرب

(قوله من الخطوة) وهي الهبة والرفعة يضم الحاء وكسر ها وحطى كتعب فهو حطى فعيل في التمييز بمعنى المميز كأنفسير بمعنى المفسر وهو في الأصل مصدر ميز إذا خلص شيئا من شيء وفريق بين متشابهين (قوله ومبين نعت لاسم) ويصح جعل مبين صفة لمن وهو المناسب لتعليل الموضع خروج لارجل واستغفر الله ذنبا بأنهم ماوان كانا على معنى (٨٣) من لكنها ليست فيهما البيان بل هي في الأول

للاستغراق وفي الثاني للاستغناء. اهـ لكن فيه وصف المعرفة بالنكرة لأن من قصد لفظها اللهم إلا أن يكون قصد تنكيرها من جهة أن من تشمل من المينة وغيرها فتكون نكرة من هذه الجهة فإن قلت اسم لا والمفعول الثاني حصل بهما البيان لأنهما دالان على معنى وكل دال على معنى مبين له وكل مبين فهو مضمّن معنى من البيانية إذ معنى التضمين اشتراب لفظ معنى لفظ آخر ومعنى من البيانية هو البيان والبيان حاصل قلت المراد المبين لما قبله ولا نسلم أن كل مبين ولولمذلوله متضمن معنى من البيانية ولا نسلم أن لارجل وذنبا مضمّنان معنى من البيانية لأنها التي تبين ما قبلها نحو اجنبوا الرجس من الاثنان واسم لالمبين شبه أقبلة وكذا المفعول الثاني فإن قلت ذنبا مبين لاستغفر قلت الاستغفار ليس هو عين الذنب حتى يبينه وأيضا فلا يستغفار معلوم فلا يحتاج إلى بيان وانما لم يبين التمييز لأن التضمين عارض (قوله كشر ارضا) أشار إلى حال طالب العلم في ابتداء أمره من أنه يكون موضعه ضيقا

حظيين نبات صلفين كانت لفظيين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتهم والحظي اسم فاعل من حظى المشتق من الخطوة وصلفين من الصلف وهو عدم الخطوة يقال صلفت المرأة صافا إذا لم تحظ عند زوجها والنبات جمع بنت والنبات جمع كنه وهي زوجة الابن فنبات وكانت منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت مسد الخبر وتقدم في الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير يرفى فيها عائد على الحال والضمير المستتر في عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع

هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الإبهام في اسم مجمل الحقيقة أو اجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز وميز وتفسير ومفسر قال (اسم بمعنى من مبين نكره • ينصب تمييزا عما قد فسر)

قوله اسم جنس وبمعنى من شغل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو استغفر الله ذنبا والمشبّه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبّه بالمفعول به ونكره مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز بالنصب وهو المنبته عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسر ان الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة لنفسه أما الاسم المجمل فلا اشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا وما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعدله أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكان قد رفع الإبهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مظهر تقديره هو اسم أي المميز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف إليه ومبين نعت لاسم ونكره نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزا منصوب على الحال وبما متعلق بالنصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسر في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسر وفي فسر ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب إلى آخر الجملة خبره والأول أظهر ثم مثل فقال

(كشر ارضا وقفيز برا • ومنون عسلا وعمرأ) فأتى بثلاثة من المثل الأول المسحوق وهو شرب ارضا الثاني المكبل وهو قفيز برا والثالث الموزون وهو قوله ومنون عسلا وعمرأ بقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسند كره في بابه وقوله ارضا تمييز لشرب وبرا تمييز لفقيز وعسلا وعمرأ تمييزان لمنون والمنون تثنية منا وهو الرطل ثم قال (وبه مذى ونحوها جرره اذا • أضفتها كد حنطة غذا)

الإشارة بذى إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن وفهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجرى بالوجهين وقوله اذا أضفتها أي اذا أضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول شرب ارضا وقفيز برا ومنوعا عمل وغير وقوله كد حنطة مبتدأ ومضاف إليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ثم قال (والنصب بعدما أضيف وجبا • ان كان مثل ملء الأرض ذهباً) يعني أن المميز اذا أضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الأرض ذهباً أنه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح اغناؤه عن المضاف إليه اذا لا يجوز مثل ملء

كشبر في عدم السعة وأنه ان ملك شيئا من البرمك قفيزاً أو من العسل والتمر ملك رطلين (قوله مساحة) مسح الأرض اذا ذرعها (قوله وغذا خبره) وقال الشاطبي غذا بديل أو حال اهـ وغذا بمجهتين ككتاب ما يقتدى به في أي وقت والغذاء بفتح الغين المجهمة والدال

المهمة كسهاب ما يؤكل أول النهار (قوله والمعنى (٨٤) منصوب على اسقاط الخافض) أى فى المعنى وقال الشاطبى الفاعل معناه

ونسبة الفعل اليه مجاز قال
الازهرى فيه تكلف لان
اسم الفاعل لا يضاف الى
مرفوعه الا أن يجعل اسم
الفاعل صفة مشبهة (قوله
ويله) للذم ويوجه للامدح
(قوله لله دره) يقال درابن
النافه اذا كثر اى لله درابن
رضعه (قوله غير ذى العدد
والفاعل المعنى) قلت ان
حمل الفاعل المعنى على
ما كان محولا عن الفاعل
صناعة دخل فى غيرهما
المحول عن المفعول والمحول
عن مضاف غير فاعل
صناعة وان حمل على
الفاعل فى المعنى مطاقا
دخل فى الغير ايضا المنقول
عن المفعول وخرج عن الغير
ولله دره فارسا وأبرحت جارا
فانهم ما فاعلان معنى كما قال
ابن هشام وخرج نعم رجلا
مع ان الامثلة الثلاثة يجوز
فيها جبر التمييز بن وى كونه
فاعلا فى المعنى فى هذه
الثلاثة نظر وعلى كل حال
فكلام الناطم مشكل
ويمكن الجواب بأنه مشى فى
هذا البيت على نى التمييز
المحول عن غير الفاعل تبعا
لشالوبين والامدى وابن
أبى الربيع ومجتهم ان
سبويه لم يثقل بالمنقول عن
المفعول وتناول الشالوبين
عيونا على انها حال مقدرة
لانها حال التمييز لم تكن
هيونا وانما صارت عيونا

ذهب فلو صرح اغناؤه عنه لم يكن التصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا اذ يجوز أن تقول هو
أحسن رجل على أن هذا المثال الثانى ينصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكنه صالح للجر لا إضافة
عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتدأ أو بعده متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف
ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملة الارض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى
أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لى ملة الارض ذهباً ثم قال
(والفاعل المعنى انصب بفاعل • مفضلا كانت أعلى منزلا)

يعنى ان الاسم التكررة اذ وقع بعد فعل التفضيل وكان فاعلا فى المعنى وجب نصبه على التمييز
وعلامه كونه فاعلا فى المعنى انما اذا صفت من أفعال التفضيل فعلا جمعات ذلك التمييز فاعلا به نحو
أنت أعلى منزلا أى علامتك وفهم منه ان الواقع بعد أفعال التفضيل اذا لم يكن فاعلا فى المعنى لم
ينصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالاضافة الا اذا أضيف أفعال الى غيره فانه
ينصب جنداً نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم ما نصب والمعنى منصوب على
اسقاط الخافض أى فى المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفضلا حال من الفاعل
المستتر فى انصب وأفعال غير منه صرف للعلية والوزن ثم قال

(وبعد كل ما اقتضى تهجيا • ميز كاكرم بأبى بكر أبى)

يعنى ان التمييز ينصب بعد ما دل على تهجى ومثل ذلك بقوله أكرم بأبى بكر أبى قال فى شرح الكافية
المراد بأبى بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد
كل ما اقتضى تهجيا أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضعتين للتهجى وهى ما أفضله وأفعال به فدخل فى
ذلك ما فهمم التهجى من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلا ويوجه انسا لله دره فارسا
وحسبك به كافلا ونحو ذلك ثم قال • (واجرب من ان شئت غير ذى العدد • والفاعل المعنى)
قد تقدم ان التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرته او منه ما لا يصلح وكاه صالح لمباشرتها الا
نوعين تمييز العدد وما هو فاعل فى المعنى وقد استقناهما فلا يقال فى نحو عسدى عشرون درهما
عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال
(كطاب نفسا نفد) فنفسا تمييز وهو فاعل فى المعنى لان التقدير تطب نفسك وغير مفعول باجر ورجع
متعلق باجر والفاعل مجرور وعطفا على وهو الموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى
منصوب على اسقاط فى وان شئت شرط محذوف الجواب دلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت
فاجر رجع غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل فى المعنى ثم قال

(وعامل التمييز قدم مطلقا • والفعل ذو التصريف نزل اسبقا)

يعنى ان العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقا أى سواء كان اسما
أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه بالاجماع نحو عسدى عشرون درهما فالفاعل فى درهما
عشرون فلا يجوز عسدى درهما عشرون وأما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز
ايضا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبى وانم رجلا زيد وان كان متصرفا فى تقديم التمييز عليه خلاف
والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه عنهم المازى والمبرد وتبعهم الناطم فى
غير هذا النظم وظاهر قوله نزل اسبقا ان له مذهبا ناسا وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن
شواهد تقديمه قوله ولست اذ ذرا أضيق بضارع • ولا يأس عند التعسر من يسر
وأبيات آخرتها أنفسا تطيب نبيل المنى • وداعى المنسون ينادى جهارا
وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التمييز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر

فى

بعد ذلك وأولها ابن أبى الربيع على بدل البعض بحذف الضمير أى عيونا مثل أكلت الرغيف
ثلاثا أى ثلثه أو على اسقاط الجار أى بالعبون وهو صرح ابن عقيل بجواز جبر التمييز المحول عن المفعول بن

في سبق وزر حال من الضمير المستتر في سبق

• (حروف الجر) •

(هال حروف الجر وهي من الى • حتى خلا حاشا عدا في عن على)
(مذموم ذرب اللام كي واووتا • والكاف والباو لعل ومتى)

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفا وهي كلها متساوية في جر الاسم وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص بها الا خلا وحاشا وعدا فانه قد تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء وأما كي ولعل ومتى فانه لم يذكرها البنية لغرابية الجر بها أما كي فقبحر ما لا يستفهام به قالوا اكبه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله

إذا أنت لم تنفع فضر فاعنا • براد الفتى كجا يضر وينفع

وأن المصدرية في قوله

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا • لسانك كجما أن تغر وتخدعا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطر دجرا لان المصدرية ولذلك أجازوا في نحو جئت كي شكر مني ان تكون كي حرف جر وان مقدرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فان الجر بها وارد في كلام العرب خلا فلن أنكره كقوله

لعل الله فضلكم علينا • بشئ ان أمكم شريم

وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجهما متى كه أي من كه وهال اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهري ولا الزبيدي في هال الا التثنية وزاد الجوهري الزجر فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الافعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهي مبتدأ وخبره من الى آخر البيتين وكل ما بعده من معطوف عليه على اسقاطها للعاطف ثم ان من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله •

(با اظاهر المحص من مذموم حتى • والكاف والواو ورب والتا)

يعني ان هذه الحروف السبعة لا تدخل على الضمير بل على الظاهر فقط نحو مذمومين وحتى مطلع الفجر وزيد كعمرو وجا التذو رب رجل وتالله وفهم منه ان ما عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضموم ومذموم مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم ان هذه الاحرف السبعة منها ما يختص اختصاصا آخر اذ ادعى الى الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله (واخصص بمذموم وقتا ورب • منكرا والتاء لله ورب)

يعني ان مذموم لا يكون الظاهر الذي يدخل عليه الا وقتا يعني اسم زمان نحو مذمومنا ومذموم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذي يدخل عليه الا نكرة نحو رب رجل وأن التاء لا يكون الظاهر الذي يدخل عليه الا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكي رب الكعبة الا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه ان ما بقي من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا وقتا مفعول باخصص وبمذموم متعلق باخصص ومنكرا معطوف على وقت ورب معطوف على بمذموم مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله وقوله

(دمارو وامن نحو ربه فتى • نركذا كها ونحوه أتي)

قد تقدم ان رب والكاف من الاحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت الى أنهما قد يدخلان على المضموم قبله لا ومنه قول العرب يهرجلا وقول الشاعر

خلى الذئاب شعا لا كشا • وأم أوعال كها أرقبا

وفهم من المثال ان المضموم الذي يدخل عليه لا يكون الا ضمير غائب وقوله ونحوه أي ونحو كها

• (حروف الجر) •

(قوله حروف الجر) عدها

غيره أقل من عشرين

وبعضهم أكثر من عشرين

(قوله وما يختص بها)

كقوله بعد واخصص بمذموم

ومذمومنا أي فالوقت

يختص بمذمومنا بمعنى انهما

لا يدخلان على غيره كافي

يختص بالعبادة أي لا يبعد

غيره لكن قوله بالظاهر

اخصص من مذمومنا الخ

لا يتأتى فيه هذا المعنى فان

قلت فاما معناه قلت معناه

ان مذمومنا وما بعدهما

في البيت تخص الظاهر

ولا تعمه وغيره فظهر من

هذا وما قبله ان الاختصاص

على معنيين (قوله كجما

يضر) قال في شرح الكافية

أي من يستحق الضرر

وينفع من يستحق النفع

(قوله في قوله فقلت أكل

الناس الخ) أتي بمثال فيه

ان ظاهرة وان كان ظهورها

للضرورة لظهور ان كي

فيه حرف جر قوله كجما ان

(نفر) ما زائدة أو كافة

أي كفت كي عن جر لفظ

أن وان كان لا يقبل الجر

(قوله شريم) الشريم

المرأة المفضاة (قوله ورب)

اختار في المغنى ان رب

لا تتعلق بشئ وقال الجمهور

هي حرف معند في المغنى

ويجتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو هن وكقوله
فلا ترى بعلا ولا حلا فلا • كهو ولا كهن الا حاطلا
فيكون الضمير على هذا عائد على ها والا ستر أن يكون المراد ونحو ذلك أي من دخول الحرف
المختصة بالظاهر على الضمير كقوله

فلا والله ما يليق أناس • فتى حثاك يا ابن أبي زياد

فأدخل حتى على الضمير وهي من الحرف المختصة بالظاهر وما مبتدأ وهي موصولة ورواها
والضمير في رروا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره رروه ووزر
خبر المبتدأ أو كهو مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر ثم مرع في معاني حروف الجر وبدأ بمن فقال
(بعض وبين وابندى في الامكنه • بمن وقد أتى لبدء الزمن • وزيد في بني وشبهه بخره نكرة)
فذكر لمن خمس معان الاول التبعض كقوله تعالى فذهب من آمن ومنهم من كفر الثاني التبيين
كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا
الرجس الذي هو الاوثان الثالث ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من المسجد الرابع ابتداء
الغاية في الزمان كقوله من أول يوم أحق أن تقوم فيه وفهم من قوله وقد أتى ان ابتداء الغاية
الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه • ومذهب الاخفش والكوفيين أنها تكون لا ابتداء الغاية
مطابقا وهو اختيار الناظم قال في شرح الكافية وهو الصحيح لجهة السماع بذلك الخامس الزيادة
ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد في بني وشبهه ونفي
الاستفهام نحو هل من خالق غير الله والنهي نحو لا يقوم من أحد وأن يكون مجرورا نكرة وهو
المنبه عليه بقوله بخره نكرة ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال (كالباغ من مفر) فأتى ومن زائدة
في المبتدأ ولباغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدئ وهو مطلوب له وبعض وبين فهو من باب التنازع وفي
الامكنه متعلق بابتدئ وقد أتى جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتى ثم قال (لانتها حتى ولا موالى)
يعنى ان هذه الحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء الا أن دلالة الى على الانتهاء أكثر ثم
حتى ثم اللام فمثال الى كل يجري الى أجل مسمى ومثال حتى فتول عنهم حتى حين ومثال اللام كل
يجرى لأجل مسمى ثم قال (ومن وباه يفهمان بدلا) يعنى ان من والباء مستويان في الدلالة على
البدل فمثال من قوله تعالى ولونشاء لبعثنا منكم ملائكة في الارض يخلفون ومثال الباء قوله صلى
الله عليه وسلم في عائشة رضي الله عنها لا يسرى بها حرا نتم أي بدلها ومن مبتدأ وباه معطوفة عليه
وفهمان بدلا في موضع الخبر ثم قال (واللام للامك وشبهه وفي • تعديية أيضا وتعليل في • وزيد)
قد تقدم ان اللام تكون هناك لانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان الاول الملك نحو المال لزيد
الثاني شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعديية نحو فهبلى من لدنك وليا الرابع التعليل نحو
جئت لا كراما الخامس الزيادة وزيادتها تقوية العامل لضعفه بالخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون
أو لكونه فرعا كقوله تعالى فعال لما يريد وقد ترادف لغير ذلك كقوله تعالى ودف لكم وقوله واللام للملك
مبتدأ أو خبر وشبهه معطوف على الملك وفي تعديية متعلق بقى أي نبع وتعليل معطوف على تعديية
وزيد فعل ماض مبنى لامة عول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام ثم قال

(والظرفية استين بيا • وفي وقد بينان السببا)

يعنى ان الباء وفي يشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله
تعالى وانكم تمرون عليهم مصحين وبالليل ومثال دلالة الى على السببية قوله تعالى فظلم من الذين
هادوا حرمنا عليهم ومثال دلالة في على الظرفية زيد في المسجد ومثال دلالة في على السببية قوله
تعالى لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم والظرفية في في أكثر والسببية في الباء أكثر وفهم من

(قوله وهو مختلف فيه)
أي ابتداء الابتداء الغاية
في الزمان مختلف فيه لان
كونه قليلا مختلف فيه
(قوله كالباغ من مفر)
بالفاء وبالغاف وعلى رواية
الغاف شرح أبو اسحق
قال ابن هشام في شرح
بانت سعاد وتكون من
معنى عن وشاهد ما قوله
تعالى فويل للفاضية قلوبهم
من ذكر الله ويؤيده انه
قرئ عن ذكر الله ويحتمل
في الآية السببية أي من
أجل ذكر الله لانهم اذا
ذكر الله عندهم اشعأزوا
وازدادت قلوبهم قسوة
انتهى (قوله وفي تعديية
أيضا وتعليل في) أي اتبع
استعمال اللام في التعديية
والتعليل (قوله وفي) مثال
الظرفية المجازية النظر في
الكتاب والعبادة في الصدق

(قوله على السببية قليل)

أي والسببية في أقل منها في الباء فيكون دلالة الباء على السببية أكثر منها في وفي - هذا يظهر قوله والسببية في الباء أكثر والباء في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة صلة ويقال فيها للتعيين (قوله وفهم ذلك من قوله عني من قد فطن) أي مع متعاقبة وهو من تجاوزا (قوله للجدل) هو اعطاء مثلي وهو المحمول ما أعطى لشيء آخر وهو المحمول عليه فعن حملت على على أي أعطيت معني على والمعادلة المساواة أي أن كلا منهما وقع موضع الآخر (قوله ما يخرج عن الحرفية) الحرف لا يصير اسماء وأفعال الاسم لفظا آخر لكن لما كان أحد اللفظين مثل لفظ الآخر جعل لفظا واحدا (قوله بكابن الماء) هو حيوان صغير على صورة الإنسان كأنه قال بمثل ابن الماء يعني فرسه شبهها ببن الماء لظوله عنقها وارتفاعها عن الأرض وتصوب أصله تصوب على حذف إحدى التائين (قوله علل استعمالهما اسمين) أي جعله عللة لأن العمل في المتن هو دخول من عليهما والمراد ذكر ما يفهم منه ذلك والكافي وعن إذا استعمال اسمين فلا خلاف في بنائهما وأما على فحكى

قوله وقد بينان السببا أن دلالتهم على السببية قليل والظرفية مفعول مقدم باستين وبما يتعلق باستين وفي معطوف على ببا وقد بينان جملة مستأنفة ثم قال

(بالبا استعن وعد عوض أصق • ومثل مع ومن وعن بها انطق)

قد تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها في هذا البيت أيضا سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثاني التعدي وهي المعاقبة لهمزة التعدي نحو ذهبت يزيد أي أذهبت ومثله قوله عز وجل ولو شاء الله لذهب بسبعهم أي لآذهب بسبعهم الثالث العوض وهي الدخلة على الأغنان نحو واشترى القرم بألف الرابع الاصاق نحو فاسمعو ابرؤسكم الخامس معنى مع نحو قد جاءكم الرسول بالحق أي مع الحق السادس معنى من يعني التي للتبعيض كقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى ويوم نشقق السما بالغمام وبالبا متعلق باستعن ويطلبه عدّ وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير في بها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء في حال كونها بمثابة في المعنى لمع ومن وعن ثم قال

(على للاستعلاء ومعنى في وعن) ذكر له في ثلاث معان الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسبا كقولك ركبت على القرم ومعنويا كقوله • قد استوى بشر على العراق • الثاني معنى في كقوله تعالى واتبعوا ما اتوا الشياطين على ملاك سليمان الثالث معنى عن كقوله اذارضيت على بنو قشير • لعمر الله أعجبني رضاها

وعلى مبتدأ خبره للاستعلاء ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف إلى في وعن ثم قال (عن تجاوزا عني من قد فطن • وقد تجي موضع بعدو على) ذكر له في ثلاث معان الأول التجاوز وهو أصلها كقولك رميت عن القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله عني من قد فطن الثاني معنى بعد كقوله تعالى اتركبن طبعا عن طبق أي بعد طبق الثالث معنى على كقول الشاعر لا ابن عمل لا أفضل في حسب • عني ولا أنت ديان فخزوني

وفهم من قوله وقد تجي أن اتيانها بمعنى بعدو على قليل وقوله (كما على موضع عن قد جعلنا) تقيم البيت فانه قد سبق في البيت الذي قبله أن على تجي بمعنى عن إلا أن فيه إشارة للعمل والمعادلة وتجاوزا مفعول مقدم بمعنى وعن متعلق بعني وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجي وبعد مضاف إليه ثم قال (شبه بكاف وبها التعليل قد • يعني وزائد التوكيد ورد)

ذكر لكافي ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمر والثاني التعليل وهو المشار إليه بقوله وبها التعليل قد يعني كقوله تعالى واذكروه كاهدا كم أي لاجل هدايته لكم وفهم من قوله قد يعني أن اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها للتأكيد وهو المشار إليه بقوله وزائد التوكيد ورد كقوله عز وجل ليس كمثل شيء أي ليس مثله شيء والتعليل مبتدأ وخبره قد يعني وبها متعلق بعني وزائد انصب على الحال من الضمير المستتر في ورد وتو كيد متعلق بزايد واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماء ذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله (واستعمل اسماء كذا عن وعلى) يعني أن كاف التشبيه يستعمل اسماء قليل في الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا • تصوب فيه العين طوراً وترتقي

وقيل في الاختيار وهو مذهب الاخفش وإليه ذهب المصنف ولذلك أطلق في قوله واستعمل اسماء وان عن وعلى أيضا يستعملان اسمين وقد أشار إليهما بقوله • كذا عن وعلى أي وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما يستعمل كاف التشبيه اسماء ثم علل استعمالهما اسمين بقوله (من أجل ذا عليهما من دخلا) أي من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فن دخول من على عن قوله

ابن قاسم فيها خلافاً وحزم ابن الخطيب بينها

(قوله ومنذ يومان) الظاهر ان منذ (٨٨) بمعنى الوقت بالتعريف بال أو بمعنى وقت كذا بال إضافة حتى يصح جعله مبتدأ وكذا منذ

وأما قولهم في التقدير منذ
هدم رؤيتي يومان فيجوز
انه حل معنى وإذا كان
المجرور معدودا كمنومين
كأنه بمعنى من وإلى أي من
أول اليومين إلى آخرهما
(قوله فلم تعق عن عمل) لان
حروف الجر عملها بالاصالة
يخلاف ان فان عملها بالنسبة
للفعل فبطل عملها بما لا نه ليس
بالاصالة (قوله فكيف) أي
وتسمى كافة وان لم يكن ما
بعدها صالحا للجر نحو ربما
يؤذي فاذا قلت ربما يضرب
فما كفت عمل رب وهياتها
للدخول على الفعل ولولا
أنها أبطلت عملها الجر لما
دخلت على فعل ولذلك اذا
سقطت ما لم تدخل على
الفعل لانها تكون حينئذ
حاملة والحاصل انها حيث
لم يتصل بها ما تكون حرف
جر وجوبا فيجوز مع دخولها
على الفعل لان حرف الجر
لا يدخل عليه وحيث
اتصلت بها ما خرجت عن
وجوب كونها حرف جر
لخاز دخولها على الفعل
وأكثر ما تدخل رب على
الماضي لان التكثير أو
التقليل انما يكون فيما
حرف حده والمستقبل
مجهول وأما ربما يورد فقال
الداميني المستقبل عند
الله معلوم كالماضي وقيل
بكتابة حال ماضية (قوله
مثل الفجاء) جمع فجع
والقبح بالثناء المشاة الغبار

فقلت للركب لما أن علاهم • من عن عين الحيا نظرة قبل
ومن دخولها على قوله

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها • فصل وعن قبض برزاء مجمل
ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حال من الضمير المستتر في استعمل العائد على كاف التشبيه وعن
وعلى مبتدأ خبره ما كذا ومن مبتدأ ودخلا في موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليها ثم
أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً • أو أوليا الفعل بحيث مذكرا)

يعني ان مذ ومنذ يكونان اسمين في موضعين الاول أن يرتفع ما بعدهما نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يومان
وفهم من قوله حيث رفعاً ان مذ ومنذ عند مبدء ان لاسناد الرفع اليهما لان المبدء أرفع للشيء وهو
أحد المذاهب فيها ما خلا لمن قال انه ما خبر ان الثاني أن يليه ما فعل نحو أتيتك مذقاً زيدا ومنذ دعا
عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل انها ما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال هما مبتدآن
مقدور بعدهما زمان هو خبر لهما ومذ ومنذ مبتدأ ومعطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف
لرفع والعائد حل في الطرف اسمان لانه في معنى محكوم باسميتهما أو أوليا معطوف على رفع والفعل
مفعول ثان لا ولياً ثم قال

(وان يجزأ في مضى فيكم • هما وفي الحضور ومعنى في استين)

بين في هذا البيت معنى مذ ومنذ اذا كانا حرفين فقال معناه ما معنى من اذا كان المجرور ربه ما ماضيا
نحو ما رأته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة ومعنى في اذا كان المجرور ربه ما حاضرا نحو ما رأته مذ
يومنا أي في يومنا وان يجزأ شرط وفي مضى متعلق بجزأ والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره
كن أي فهما كن ومعنى مفعول مقدم باستين مضاف إلى في وفي الحضور متعلق باستين ولا بد من
تقدير ربهما فيكون التقدير استين بهما أي اطلب بهما أي بمذ ومنذ في الحضور ومعنى في ثم اعلم ان
من حروف الجر ما يرد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله

(وبعد من وعن وبأ زيدا • فلم تعق عن عمل قد علما)

فزيادتها بعد من نحو قوله عز وجل مما خطاياهم وبعد عن مما قبله وبعد الباء فبما رجعة من الله
وقوله فلم تعق أي لم تمنع عملها كافي المشل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله زيد وبعد متعلق بزيد وفي تعق
ضمير مستتر عائد على ما عن متعلق بتعق ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقهما فقال
(وزيد بعد رب والكاف فكيف • وقد تلحقها ما وجر لم يكف)

يعني ان ما تزداد أيضا بعد رب والكاف تارة تكلفهما عن العمل كقوله عز وجل ربما يورد الذين كفروا
وكقول الشاعر (لعمرك اني وأبا جعد • كما النشوان والرجل الحكيم) وتارة لا تكلفهما كقوله
ربما ضربت بسيف صقيل • بين بصري وطعنه بجلاء
وقوله ونصر مرسولا نافع لم انه • كما الناس مجرور عليه وجارم

وفهم من قوله وقد تلحقها أن عملها قليل وقد صرح به في الكافية ثم قال

(وحذفت رب فخرت بعد بل • والقاب بعد الواو اشاع ذا العمل)

يعني ان رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله • بل بالامل الفجاء قته • وبعد الفاء كقوله •
فمثل حبل قد طرقت ومرضع • وبعد الواو كقوله • وليل كوج البحر أرخى سدوله • وفهم
من قوله وبعد الواو اشاع ذا العمل ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وأعراب البيت
واضح ثم قال

قال في شرح الكافية وزعم قوم ان الواو هي الجارة وليس بصحيح لان الجر رب محذوفة وقد ثبت بعد الفاء وبل ولا وقد
قائل انها ما ملان ومع ذلك ورد الجر رب محذوفة دون شيء ففضلوا فعلم ان الجر بعد الواو انما هو رب كما هو بها بعد الفاء وبل

(قوله وفهم من التعليل عدم الاطراد) وأيضا عدم الاطراد يفهم من قوله وبعضه يرى مطردا اذ المفهومه ان البعض الآخر غير مطرد وبشكل عود الضمير على ما قبله أنه يلزم تقليل المطرد لان الضمير في وبعضه يرى مطردا عائد على الجرب سوى رب مع الحذف المفهوم من قوله وقد يجبر فيصير المعنى وبعض الجرب القليل قد يرى مطردا اللهم الا أن (٨٩) يكون من قبيل الاستخدام أي وبعض الجرب سوى رب مع الحذف

مع قطع النظر عن القلة فهو شبه استخدام ويصح عود الضمير على ما قبله من غير مراعاة شبه الاستخدام بان راد القلة النسبية فلا تستلزم عدم الاطراد

• الاضافة •

هي لغة الامالة ومنه أضيف ظهري الى الحائط (قوله وان من الخ) ان قلت هذا عام في الاضافة المحضة قلت سمعت من الشيخ أنه خاص بالاضافة المحضة وابن هشام مثل التي تكون بمعنى في بقوله تعالى يا صاحبي السجن ولا يرد لانه صفة غير صريحة ولذا كانت ال داخلية عليه غير موصولة بل حرف فالمراد هنا الصفة الصريحة التي تشببه المضارع فاضافة صاحب حقيقة ثم رأيت بعد كتي هذا ان اللام لا تقدر في الاضافة اللفظية خلافا لبعض المتأخرين كابن جني والشاويين في أن اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف للمنصوب على معنى اللام استدلالا بان وصلها الى المفعول

(وقد يجبر سوى رب لذي • حذف وبعضه يرى مطردا) يعني ان حذف حرف الجر وبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجبر ففهم منه التقليل وفهم من التعليل عدم الاطراد ومنه قوله اذا قيل أي الناس شريفة • أشارت كليب بالا كف الاصابع ومطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله لا تفعل وبعدكم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أي بكم من درهم وذلك المراد في هذا الفصل مواضع غير هذين لم نشهر

قال (فوناتي الاعراب أو تنوين • مما اضيف احذف كطورسينا) يعني انك اذا أردت اضافة اسم الى اسم حذف ما في المضاف من فون تلي علامة الاعراب أو تنوين وشمل النون فون المشني والمجوع على حده وما ألحق بهما نحو غلامك وبنازيد وصاحبوزيد وعشرون وأهل وعمر وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك في غلام والمقدر نحو دراهمك في دراهم وطورسينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طورسينين وقد جاء بالوجهين وأصله قبل الاضافة طور فهو اسم جبل أيضا فوننا مفعول مقدم باحذف وتنويننا معطوف عليه ومما يتعلق باحذف هذا الذي ذكر في هذا البيت حكم الاسم الاول من المضافين وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله (والثاني اجر) يعني ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تنقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك أشار بقوله

(وان من أوفى اذا • لم يصلح الاذاك واللام خذا • لما سوى ذينك)

مثال الاضافة المقدرة من خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة في بل مكر اللبل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان وقع فيه المضاف والى هذين القسمين أشار بقوله وان من أوفى بقوله اذا لم يصلح الاذاك يعني ان لم يصلح في التأويل الانقذ رهما وقوله واللام خذا لما سوى ذينك أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التي للملك نحو درازيد والتي للاستحقاق نحو باب الدار وشرح الدابة ومن مفعول بانوف في معطوف على من وأول التفسير وذاك فاعل يصلح وهو اشارة لنية من أوفى واللام مفعول بخذا والالف في خذا بدل من فون التوكيد الخفيفة ولما يتعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذينك ونحو في قوله خذا لانه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد أشار الى القسم الاول فقال

(واخصص أولا • أو أعطه التعريف بالذي تلا)

يعني ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الاول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رجل او نعرفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر المعرفة في قسمه وأولا مفعول باخصص وأرأه معطوف على اخصص وأول التفسير والتعريف مفعول ثان لأعطه والذي يتعلق بأعطه وهو مطلوب أيضا لاخصص لان الاختصاص انما يتحصل للاول

(١٣ - مكدوي) باللام شائع في فصيح الكلام ورد بانه لا يطرد في الصفة المشبهة (قوله أوفى) قال المصنف أعقل كثير من التعويين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح والنقل الصحيح (قوله أن يكون المضاف اليه اسم زمان) أو مكان كقوله تعالى حكاية يا صاحبي السجن وحصير المسجد يصح فيه تقدير اللام وتقدير في على معنى ان المسجد نظير الحصير (قوله أراد به قدر) لان الاخذ بمعنى التناول لا يصح هنا (قوله من ذكر المعرفة في قسمه) أي المفهومة من قوله أو أعطه التعريف بالذي تلا لانه لا يعطى التعريف بسبب الذي تلا الا ان كان الذي تلا معرفة

(قوله فعن تنكيره الخ) والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف نعر يفاوصف النكرة به في نحو هذا بالغ الكعبة وقوعه حالا في نحو ثاني عطفه كما قاله العلامة ابن هشام وغيره (قوله أو ما جل عليه) أي على اسم الفاعل في العمل كما سيأتي في قول المناظم • فقال أو مفعول أو فعول • في كثرة عن فاعل بديل فيستحق ماله من عمل • فما جل معطوف على اسم فاعل والصفة المشبهة أيضا محمولة في العمل على اسم الفاعل لقوله وعمل اسم فاعل المعدى • لها على الحد الذي قد حدا (قوله لا تفيد تخصيصا) ههنا اشكال وهو أن الظاهر أنه لا فرق بين غلام ورجل وضارب زيد (٩٠) في إفادة التخصيص فإن ضارب عام من حيث وجوده في أفراد وان كان خاصا من حيث

كونه بمعنى الحال والاستقبال فإن أجببت بان ضارب زيد أصله ضارب زيد فلم تفد اضافته شيئا سوى التخفيف قلنا فلم لا يكون أصل غلام رجل غلام لرجل فالإضافة فيه أيضا لم تفد التخصيص بل التخفيف لا يقال ضارب لا بدله من مضروب فلذا كان أصل ضارب زيد ضارب زيد قلنا وغلام أيضا لا بد له من شخص ينسب إليه فلا فرق ثم رأيت الامام ابن مالك والامام ابن الصائغ بحثا أن إضافة الصفة لمعولها مفيدة أيضا التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب وضارب امرأة كذلك اه وقد يفرق بان الوصف العامل لا بدله من معول بخلاف المضاف الذي لا يصلح للعمل فإنه لا يتعين أن يقدر له ما يتم به كما إذا قلت جاءني غلام لا يتعين أن يكون التقدير جاءني غلام لرجل مثلا بخلاف جاءني ضارب إلا أن أو غدا فإنه لا بدله من مفعول

بالثاني وتلاصقه للذي والذي واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلام أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال (وان يشابه المضاف بفعل • وصفا فعن تنكيره لا يعزل)

يعني ان المضاف اذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما جل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا وانما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضارب عمر وأصله ضارب زيد وضارب عمر والمضاف مفعول يشابه بفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر وصفا فاعل من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تنكيره متعلق بيعزل ثم أتى بمثلين من الإضافة غير المحضة فقال (كرب راجينا عظيم الأمل • مرقع القلب قليل الحيل)

فرب راجينا اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تفد الإضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لا اختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافته إلى الأمل خبر محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومرقع اسم مفعول وإضافته إلى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة وإضافته إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال (وذى الإضافة اسمها الفظية • وتلك محضة ومعنوية)

الإشارة بذى لأقرب القسمين وهي الإضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والإشارة بتلك إلى أول القسمين يعني أنها تجبى محضة أي خالصة لا فائدتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضا معنوية لأنها فائدتها معنى التخصيص والتعريف وذى مبتدأ أو الإضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان وإفظية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال (ووصل آل بهذا المضاف مقتفر • ان وصلت بالثان كالجملة الشعر)

(أو بالذي له أضيف الثاني • كزيد الضارب رأس الجاني)

الإشارة بهذا إلى أقرب مسد كور وهو ما اضافته غير محضة يعني انه يقتصر دخول آل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجملة الشعر أو يكون الثاني مضافا إلى ما فيه آل نحو الحسن وجه الأب والضارب رأس الجاني فلزم اتصال آل بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخول آل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل آل مبتدأ ومضاف إليه ومقتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وان وصلت شرط جوابه محذوف دلالة ما تقدم عليه والجملة من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جمادة أو بالذي معطوف على قوله بالثاني وزيد مبتدأ والضارب إلى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال

(وكونها في الوصف كاف ان وقع • مثني او جمعاسيله اتبع)

(قوله وهو أظهر) أي لان الكلام في المضاف وشرطه هو مشابهته ليفعل (قوله ووصفا حال من المضاف) فإن قلت يعني آل هذه مبينة أو مؤكدة قلت مبينة لان المضاف المشابه بفعل أعم من كونه وصفا لشعوله المصدر والمقدر بأن والفعل المضارع فإنه يشبه المضارع في المعنى بل قد يقال يشمل نحو عين فإنه يشابه بفعل في الاشتراك اذ يفعل مشترك بين الحال والاستقبال فلما قال وصفا أخرج غير الوصف (قوله عظيم صفة مشبهة) ويصح كونه مع ذلك صيغة مبالغة وكذا قليل

يعني أن وجود ال في الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذي اتبع سبيل المثنى في كون الاعراب بحرف بعده فون واحترز به من جمع التكسير فانه يكفي عن وجودها في المضاف اليه نحو الضار بازيد والمكرم عمر ووقوله سبيله اتبع أي سبيل المثنى فيما ذكر كونها مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول وهذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وصندي في اعرا به غير هذا الوجه وهو أن كونه مبتدأ أو الظاهر انه مصدر كان التامة أي وجوده وفي الوصف متعلق به وكاف خبره وان وقع في موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أي ال في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في هـزة ان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ فوقع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط في الاكتفاء عن وجود ال في المضاف اليه وسيله مفعول بانبع والجملة في موضع الصفة لجمع ثم قال (وربما أكسب ثان أولا • تأنيثان كان لحذف موهلا)

يعني أن المضاف المذكور قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الاول وهو المنبه عليه بقوله ان كان لحذف موهلا أي اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر

مشين كما اهتزت رماح تسفوت • أعالها امر الرياح النواصم

فمفاعل بسفوت ولحق التأ الفاعل المسند اليه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الرياح لانه يجوز الاستغناء بالرياح عن مفاعل فتقول تسفوت الرياح فلو كان المضاف الى المؤنث مما لا يصلح للاستغناء عنه بالثاني لم يجوز تأنيثه نحو قام غلام هند اذ لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند ففهم من قوله وربما أن ذلك قبل وفي ذكر هذا الشرط اشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله

رؤية الفكر ما يؤول له الامر ومعين على اجتناب التواني

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتسابه المبتدأ التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لفظة الاستغناء بالثاني عن الاول لانه يجوز أن يقول الفكر معين اذ العلة في ذلك واحدة وثان فاعل بأكسب وأولا مفعول أول وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال

(ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى وأول موهما اذا ورد)

يجب أن يكون المضاف مغير المضاف اليه ولو بوجه ما لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصص أو التعريف والشي لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يؤولهم اضافة الشيء الى نفسه أول ذلك باضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيقول الاول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع في قولهم مسجد الجامع فيقول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط في وموهما مفعول بأول وحذف معمولة لاقتضاء المعنى له وتقديره موهما جواز اضافة الشيء الى نفسه ثم اعلم أن من الاسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البنية ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظا وقد أشار الى الاول فقال (وبعض الاسماء يضاف أبدا) يعني أن من الاسماء ما لا يستعمل الا مضافا نحو قصارى الشيء وجماده وذلك على خلاف الاصل فان الاصل في الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى ثم ابن من اللزوم للاضافة ما يلزمه معنى ويجوز افراده لفظا الى ذلك أشار بقوله (وبعض ذا قديأت لفظا مفردا) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبد منصوب على انطراف وبعض ذا مبتدأ أو قديأت خبره وحذف الياء من بات استغناء بالكسرة ومفردا حال من

(قوله عن وجودها في المضاف اليه) أي وعن وجودها فيما أضيف اليه الثاني أو مراده جنس المضاف اليه فيشمل المضاف اليه الاول والثاني (قوله مشين الخ) شبه مثنى النسوة بانه ترازو الرياح التي حركها امر الرياح (قوله لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصص أو التعريف الخ) تعليل لعدم صحة اضافة غير المشابه بفعل لنفسه وأما المشابه بفعل فلا يتأتى في عدم صحة اضافته هذه العلة ولم يعللها اقتصارا على القسم الاغلب (قوله وجماده) جماد مهملة على وزن قصارى وممناهما واحد وهو غاية الشيء

(قوله نصبه على التمييز) اما من نسبة (٩٣) الافراد أى مفرد لفظه فيكون تمييزا محولا عن النائب عن الفاعل واما من نسبة

الاتيان أى بأتى لفظه فيكون تمييزا محولا عن الفاعل وهو غير ظاهر وكذا أقول بعضهم هو حال لان لفظا جامدا لا يقال هو حال موطنه لقوله مفردا (قوله بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى) هذا لا يفهم من اللفظ ولا يضر عدم فهمه منه لان المضاف المستنع اضافته للظاهر لا يكون الا مضافا لفظا ومعنى (قوله وحد) انظر قوله يا صاحبي فبى لى الحى وقفة • أموت بها وجدا وأحى بها وحدا وانظر على معنى أى حرف الاضافة فى نسج وحده وبحيش وحده (قوله فلبى فلبى يدي) بالفاء فيها (قوله افراده) هذه هي النسخة التي عليها شرح المكودي وهي رواية أبي اسحق وفي بعض نسخ المتن افراد اذ بالظاهر محمل الاضمار (قوله والى الجمل متعلق بأنزمو) أى بمفعول أنزمو وهو اضافة (قوله يوم) اسم لقطعة من الزمن من نهار أوليل وفي المصباح والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين نهارا كان أوليلا اه وعن بعض أشباح شيخنا انه يطلق على الشهر (قوله وصف) أى وأراد به انه على تاويل اسم الفاعل بدليل التقدير (قوله

الضمير المستتر فى بأت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال (وبعض ما يضاف حتما امتنع • ايلؤه اسمها ظاهرا حيث وقع)

يعنى أن بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى يمنع أن يضاف الى الظاهر فوجب اضافته للمضمر وفى هذا النوع خروج عن الاصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليه مضمرا ثم أتى من ذلك باربعة ألفاظ فقال (كوحدي ودوالى سعدى) أما وحده فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال وانه لازم للنصب تقول جاء زيد وحده أى منفردا وقد جاء مضافا اليه فى قولهم فى المدح نسج وحده وفريد دهره وفى الذم فى قولهم بحيش وحده وعيبر وحده أما لى فانه أيضا لازم للاضافة الى الضمير نحو ليلك اقامة على اجابتك بعد اقامة وأما دوالى فيضاف أيضا الى الضمير وجوبا نحو دواليك ومعناه اداة لك بعد اداة وسعدى كذلك تقول سعديك ومعناه اسعاده بعد اسعاده وقد جاء فى الشعر اضافة لى الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله (وشذا يلا يدي لى) أى وشذا اضافة لى ليدى وأشار بذلك الى قول الشاعر

دعوت لما تبنى مسورا • فلبى فلبى يدي مسور

فأضاف لى الى يدي مسور وايلاء فاعل بشذوه وهو مصدر مضاف الى المفعول الاول واللام فى لى زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا أعنى فى العمل فان ايلاء مصدر أولى وهو متعد الى اثنين بنفسه ثم قال (وأنزمو اضافة الى الجمل • حيث واذ)

أما حيث فهى ظرف مكان وأما اذ فهى ظرف للزمان الماضى وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جاست حيث زيد جالس والفعلية نحو جاست حيث جلس زيد وأنتك اذ زيد قائم واذ قام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها والى ذلك أشار بقوله

(وان ينون يحتمل • افراده)

الضمير فى ينون عائد على أقرب المذكر وهو اذ أى وان ينون اذ يحتمل الافراد كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وقوله وأنتم حينئذ تنظرون والضمير فى وأنزمو عائد على العرب وحيث واذ مفعول بأنزمو واضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بأنزمو والضمير فى ينون عائد على اذ وكذلك الهاء فى افراده واعلم أن من أسماء الزمان ما يجرى مجرى اذنى الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله

(وما كاذ معنى كاذ • أضف جواز انجوحين جانبك)

يعنى أن ما شبه اذنى كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضى يجرى مجرى اذنى اضافته الى الجملة الاسمية والفعلية جواز الانزمو ونحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه أنه اذا كان غير مبهم لم يضاف الى الجمل نحو نهارا وكذلك اذا كان محدودا نحو شهر فلا يجرى مجرى اذى الا اذا استوى الشبه فى الوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة باذوهو مفعول مقدم باضف وصلتها كاذ ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجواز اذ مصدر ووصف المصدر محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذ اقدرنا المصدر المحذوف معرفة والاول أظهر وكذا الثانى متعلق باضف وهو على حذف مضاف أى كاضافة اذ ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على انه نعت تنكرة مقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذوهو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة اذ الى الجمل ولذلك عقبه بقوله جواز لان لولم يقل جواز الفهم منه انها تضاف الى الجمل لزوما وقوله حين جانبك مثال لاضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ ومعنى نبذ طرح ثم قال

ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال) اعترض بفساد المعنى اذ التقدير حينئذ أضف الاضافة فى حال كونها جائزة وابن
ويجواب بأن له معنى صحيحا أى أضف ما كان فى المعنى كاذ الاضافة الكائنة كاضافة اذ حال كون الاضافة جائزة لا واجبة

(قوله واختر بنا متلو فعل بئنا) انما اختير البناء قبل الفعل المبني للمناسبة (قوله (٩٣) فلن يفتدا) أى بل يصدق لان من

بني قائل بانه يجوز البناء
فلا يكذب في ذلك القول
بل يصدق (قوله كهن اذا
اعتلى) أى ان قال الشاطبي
أى أعطه من جابله اللين
وفي المثل اذا عز أخوك
فهـن بضم الهاء وكسرها
اهـ من المعرب (قوله
والعامل فيها جوابها) قال
بعضهم والعامـل الشرط
وان أباه جهـورهم لمعنى
اقتضاء (قوله وما دل عليه)
أى على المثني من غير نص
بل بالاشتراك بخلاف
ما قبله فانه دال عليه نصا
(قوله ولا زائدة) مراده
بكونها زائدة انها غير
مانعة من عمل البناء الجرا
أن المراد اسقاطها (قوله
أى زيد وأى عمرو) لم
ينظر واهـ للمعنى اللفظ
الصريح وانما أرادوا
أهمـا (قوله واخصصن
الخ) ما تقدم شرط في أى
مطلقا أى بجميع أقسامها
لما كان بعض أقسامها له
شرط آخر يغير شرط
القسم الآخر فصل
الأقسام فان قلت يلزم
اجتماع معرفين لأن
الموصول معرف بالصلة
فاذا أضيف تعرف بالاضافة
فالجواب انه يجوز ذلك
اذا اختلفت جهتا
التعريف فبالاضافة زال
إبهام الجنس وبالصلة زال
إبهام العين اذا تحقق
الرضى جوز ذلك

(وابن واعراب ما كاذ قد أجريا • واختر بنا متلو فعل بئنا)
(وقبل فعل معرب أو مبتدا • أعرب ومن بنى فلن يفتدا)

يعنى أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى اذ فأضيف الى الجملة يجوز فيه حيث بدأ البناء والاعراب الا
أن الجملة اذا كانت مصدرية بفعل مبني اختير البناء وشمل قوله فعل بئنا الماضي كقوله • على حين
ألهى الناس جل أمورهم • والمضارع المبني كقوله • على حين يستصين كل حلیم • وان كانت
الجملة المضاف اليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الاعراب نحو قول الله
عز وجل هذا يوم ينفع أو بالمبتدا نحو قول الشاعر

ألم تعلمي يا عمروك الله اننى • كرم على حين الكرام قليل

فأوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب وأجاز الكوفيون
فيه البناء وتبعهم الناطم ولذلك قال ومن بنى فلن يفتدا ويؤيده قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم وان قوله على حين الكرام قليل روى بفتح حين والتفخيم التكذيب والذي يبنى عليه الظرف
في هذا الفصل الفتح ولم يبنه عليه الناطم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى اذ وهى
مفعولة بأعرب ومطلوبة لابن فهو من باب التنازع وأول التخيير وصلة ما قد أجريا وكاذ متعلق بأجريا
وقصر بالضرورة الوزن وبنياى موضع الصفة لفعل وقبل متعلق بأعرب وأول التقسيم ومن شرط في
موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال

(وألزموا اذا اضافة الى • جل الافعال كهن اذا اعتلى)

يعنى أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية ويعنى باذا الظرفية دون الفعائية والجملة
بعدها فى موضع جر عند الجمهور والعامل فيها جوابها على المشهور واذ مفعول أول بالزموا واطضافة
مفعول ثان الى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان يهون ضد صعب ثم قال
(لفهم اثنين معرف بلا • تفرق أضيف كذا وكلا)

من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كذا وكلا وفهم من قوله لفهم اثنين انهما لا يضافان
للمفرد وشمل مفهم اثنين المثني نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلا ناواعم
الاشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف انهما لا يضافان الى تكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من
قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جافى ضرورة الشعر كقوله

كلا أخى وخيلى واجدى عضدا • فى النائبات والمقام الملمات

ومعرف نعت لفهم واللام فيه متعلقة بأضيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال (ولا
تضف للمفرد معرف • أيا) من الاسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أى وقوله ولا تضف نهي أن
تضاف أى للمفرد معرف وفهم منه انها تضاف للجمع والمثني مطلقا تكرة كان أو معرفة نحو أى رجال
وأى رجلين وأى الرجال وأى الرجلين وفهم منه أيضا انها تضاف للمفرد التكرة نحو أى رجل
ويتبع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا فى صورتين أشار الى الاولى بقوله (وان كررتها فاضف) يعنى
انك اذا كررت أيا جاز أن تضيفها الى المفرد المعرفة نحو أى زيد وأى عمرو وعندك يعنى أى الرجلين
قبل ولا تأتى الا فى الشعر كقوله

ألتاسألون الناس أى وأيكم • غداة التقينا كان خيرا وأكرما

ثم أشار الى الصورة الثانية بقوله (أوتنوا الاجزا) أى يجوز اضافتها الى المفرد المعرفة اذا فويت اجزاء
ذلك الاسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق انها فى هذه الصورة مضافة الى الجمع لان التقدير
أى أجزاءه ضربت ولذلك يكون الجواب بده أو رأسه ثم اعلم ان أيا بالنظر الى اضافتها الى المعرفة
والتكرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الاول منها بقوله (واخصصن بالمعرفة • موصولة أيا)

(قوله جاز أن تضاف إلى المعرفة) أي غير المفرد لما في قوله ولا تضاف لمفرد معرف أي (قوله يحسر الماء) بنصب الماء، فإله شيخنا (قوله لالتقاء الساكنين الخ) والله در الشيخ المكودي هنا حيث وفي البيت حقه وهذا يدل على رسوخ قدمه في العربية نفعنا الله به إذ من أعرب الالفية بعده لم يسر هذا المسرى إلا بدلالته (٩٤) (قوله ومطلقا حال من أي) أي في المعنى والافه وحال من المجرور

أي كمال بها حال كونها) مطلقه عن التقييد بالاضافة إلى النكرة فقط أو المعرفة فقط ويصح كون مطلقا نعم المصدر محذوف أي تكمة لا مطلقا أو حالا من التكميل المفهوم من قوله كمال وبالأخير صرح الشاطبي (قوله أي الكلام الذي هي جزؤه) أي لأنه إذا لم يؤت بها يكون الكلام ناقصا جزأ (قوله والفعل الخ) مر هنا على قول وأما في موضع آخر فقال في تقدير سيدي ويه لدن أن كانت شولا لا حاجة لتقدير أن (قوله ونصب غدوة بها عنهم ندر قال الامام السيوطي في البهجة ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لأنه محلها وجوز الأخفش النصب قال المصنف وهو بعيد عن القياس لأن نصب غدوة نادر فلا يتبع (قوله باسم الفاعل المنون) أشار إلى أن وجه الشبه بينهما ما هو أن كلا منهما آخره فون يجوز حذفها لأن التنوين فون فان قلت لا يتضح هذا الشبه لأن التنوين في اسم الفاعل زائد والنون في لدن أصلية

بمعنى أن أي إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة فحومرت بآي الرجال هو أفضل وأهم هو أكرم ثم أشار إلى الثاني بقوله (وبالعكس الصفة) يعني أن أي إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة فحومرت برجل أي رجل وكذلك إذا كانت حالا كقولك جاء زيد أي فارس ثم أشار إلى الثالث بقوله (وان تكن شرطاً واستفهاماً • فطلقا كمالها الكلام) يعني أن أي إذا كانت شرطاً واستفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أي رجل تضرب أضربه وأي الرجال تكرم أكرمه وأي رجل عندك وأي الرجال عندك وأيا مفعول بتضف وان كررتها شرط وجوابه فأضف وحذف مفعول فأضف والمجرور والمتعلق به دلالة ما تقدم عليه والتقدير فأضفها للمعرفة وأوتنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وان كررتها أو فويت الأجزاء فأضفها وفيه نظراً لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أرفعهما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره أن قام زيد فأكرمه أو يقعد على أن الأكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على أن يكون حذف أن الشرطية قبل تنوع على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أن وتناول الأجزاء فأضف وحذف فأضف لدلالة الأول عليه فان قلت مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف أن كقوله وإنسان عني يحسر الماء تارة فيبدو قلت يجوز أن يكون تنوم فوعاوا كتنى بالكسرة عن الباء كقوله والليل إذا يسر في قراءة من حذف الباء أو تكون حذف من تنول لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في ال وقوله أي مفعول باخضعصن وبالمعرفة متعلق به وهو موصولة حال من أي مقدم عليها والصفة مبتدأ أخبره بالعكس وان تكن شرطاً شرط جوابه فطلقا إلى آخر البيت ومطلقا حال من أي يعني مضافة إلى المعرفة أو النكرة ومعنى كمالها الكلام أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام ثم قال (والزمو اضافة لدن جرح) لدن من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل يعني عند وقبل هي لأول غيبة من الزمان والمكان وفهم من قوله فخر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المراد أي قوله فخر شاملاً للجر في اللفظ والحل لتسدرج الجملة وجعل من اضافتها إلى الجملة قوله • لدن شب حتى شاب سودا الذوائب • والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن قال في الكافية واثربت ولدن أن قدرا • من قبل فعل نحو من لدن قرا وأجاز المراد أي أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله • لدن أنت يافع • وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن وقد أشار إليه بقوله (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني أنه قد نصب غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة لدن غدوة حتى إذا امتدت الضمى • وحث القطين الشمس هان المكلف انصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على ضمها كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمي بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بالزمو وضافة مفعول ثان ومفعول فخر محذوف تقديره فخر ما أضف إليه ونصب مبتدأ أخبره ندروها متعلق بنصب ثم قال (ومع مع فيها قبل ونقل • فخر وكسر لسكون يتصل) من الأسماء اللازمة للإضافة مع وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وتفرّد في لزوم نصبها

فلم يتم ما زعمتم أجيب بأنه لما كانت فون لدن تحذف في بعض اللغات صارت كأنها زائدة وأيضاً لما كانت حركة على الدال تنوع باعتبار اللغة من ضم إلى فتح إلى كسر إلى سكون صارت كحركات الأعراب فصارت النون كالتنوين (قوله تنوين الفرق) قال بعض أشباح شيخنا معي بذلك لكونه نصافي التشكيك ودليلاً عليه إذ غدوة مع عدمه معرفة (قوله اللازمة للإضافة) أي غالباً القول وقد تفرّد على أن المراد مع التي هي ظرف وهي لازمة للإضافة دائماً وقوله وقد تفرّد بالنظر إلى لفظ مع من حيث هي (قوله اسم لموضع الاجتماع انظره مع قوله تعالى وهو معكم أي معكم كنتم

(قوله همام تبار) أي من باب اللف والنشر المرتب فالفتح في المفتوحة العين والكسر في الساكنة وبردبانه لاداعي لزوال الفتح الأول واجتلاب فقه أخرى وان كان الفتح الأول باقيا كان في الاتيان بالفتح تحصيل حاصل واجتماع مثلين ان أتى بفتح آخر وكلاهما ممنوع وان كان مراده ضبط مع الأولى بالفتح فهو بعيد من اللفظ وأيضا لا يحتاج الى ضبطها لانه نطق بها مفتوحة (قوله واضعهم) صورة البناء على الضم مأخوذة من المنطوق وصورة الاعراب الثلاثة من مفهومات القيود (٩٥) الثلاثة لانه يفهم من قوله ان عدمت

أنك ان لم تعدم ماله أضيف لم تبين ومن قوله ناويا أنك ان لم تنول تبين ومن قوله ما عدم ما معني ناويا معني ما عدم فقط أنك ان نوبت لفظه لم تبين وهذا عكس أي السابقة في قول المتن وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير ان حذف فان صورة اعراب أي مأخوذة من المنطوق وصورتها من المفهوم (قوله غير من الاسماء اللازمة للاضافة) ان قلت يعارضه ما يأتي من أنها تقطع عنها لفظا ومعني قلت أراد ما لم يعرض عارض وكذا قوله فيما مر من الاسماء اللازمة للاضافة مع بدليل قوله وقد تفرد ولا يبعد أن يقال اللازمة للاضافة مع غير التي بمعنى جميعا لانه حكم على لفظها في الجملة (قوله وعل) أصله علو فحذفت الواو وجعل الاعراب فيها قبلها كما في يدوم أصلها يدي ودي قال الزبيدي عل الشيء أعلاه تقول جلست من عل ومن علا أي من فوق اه

على الحال نحو جاء الزيدان معا أي جميعا وقد حكى جرهما وحكى سيديويه من قولهم ذهبت من معه وقوله مع فيه اقليل يعني ان فيها لغتين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله ونزل فتح وكسر يعني في لغة السكون اذا التفت العين الساكنة مع ساكن بعدهاء وجب تحريكها فن حركها بالفتح فتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادى همام تبار لا مفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لا مر تبار لان لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكايا وانما يحدث في الساكنة ويدل على صحة ما ذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لاجل السكون ومع معطوف على لدن في البيت الذي قبله والتقدير وألزموا اضافة لدن ومع مع الساكن العين مبتدأ أو قليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ أو الجملة بعده خبر لان ذلك لا يؤخذ منه حكم مع في لزومها الاضافة بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الاعراب الأول ثم قال (واضعهم بناء غير ان عدمت ما • له أضيف ناويا ما عدما)

غير من الاسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو منها لفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف يعني ان عدمته في اللفظ وقوله ناويا ما عدم ما يعني ان المضاف اليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معني وفهم منه انه ان لم يعدم المضاف اليه لم يبين على الضم وانه ان حذف ولم ينول يبين أيضا على الضم وأن للمعني ناويا معني ما عدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا نوى لفظه ومعناه كان معربا كما لو لفظ بالمضاف اليه وغير مفعول باضعهم وبنائه مصدر في موضع الحال أي باينسا وان عدمت شرط وما مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة له متعلق باضيف والضمير العائد من الصلة الى الموصول الهاء في له والضمير في أضيف عائد على غير وناويا حال من الفاعل باضعهم أو من التاء في عدمت وما مفعول بناويا وهي واقعة على المضاف اليه وصلته عدم ما ثم قال (قبل كغير بعد حسب أول • ودون والجهات أيضا وعل)

لما قدم حكم غير وهو انها تبني على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير في ذلك الحكم قبل وما بعده فقبل وبعد نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد وحسب كقولك ما عندي غير درهم حسب وأول نحو ابدأ من أول ودون نحو من دون والجهات يعني الجهات الست وهي عين وشمال وفوق وتحت وورا وأمام تقول جئت من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبني على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال (وأعربوا نصب اذا ما نكر • قبل او ما من بعده قد ذكر)

هذا تصریح بما فهم من قوله ناويا ما عدم ما فانه ان لم ينول يبين على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الاصل الا أن قوله نصب ابوههم أنه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله فساغ على الشراب وكنت قبل • أكاد أغص بالماء الزلال وبالجر اذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة من جرو نون

كقوله ولقد سددت عليك كل ثنية • وأثبت فوق بني كليب من عل أي من فوق وكقول امرئ القيس الكندي يصف فرسا مكرم فرم قبل مدرم • بكمود صخر حطه السبل من عل (قوله وما من بعده قد ذكر) هو من باب الكلبة اذ حسب وعل لم يسمع فيهما النصب الا أن يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ أو انه يقبضها على غيرهما (قوله هذا تصریح بما فهم) أي ببعض ما فهم لانه تصریح بصورة من الصور المفهومة من هذا البيت فصرح ببعض المفاهيم وترك البعض انكالا على الشرح وقد جعل المكودي في الاخر حاصلا يجمع ذلك (قوله يوههم الخ) لم يقل يشعر لانه ليس في كلامه حصر وانما أراد التنبيه على أن قبل وما بعده قد تعرب بالنصب اذا نكرت (قوله غير) يجوز فيه الفتح بلا تنوين حكاية لها على الطالة التي يفتح فيها بلا تنوين

(قوله بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه) أي بمعنى المضاف إليه الذي هي مقطوعة عنه ولشبهها بحسروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار (قوله والرفع) وجه الرفع في غير مع أنها محسورة بالكاف أنه حكاهما على الحالة التي ترفع فيها في نحو قولك جاء غير ومنه تعلم أن قوله لانهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء لا يكتفي في تعليل رفع غير لانهما مجرورة بكاف الجر (قوله فيتعين فيها الضم) لا يسلم في حسب اذ لا يلزم من تنوينها هدم استقامة الوزن (قوله اذ لا وجه فيه للضم) أقول الظاهر أنه يجوز الضم كما جاز في غير وجهه أنه جاء على الحالة التي يضم فيها أي أعربوا قبل بشرط أن ينكر (قوله وفي الاعراب) متعلق بآتي فيه نظرا ولاظهارانه متعلق بخلفا (قوله وفي عطف ضمير يعود على ما) أي من ما حذف وليس عائدا على ما من قوله ما عطف لفساد المعنى (قوله والضمير في عليه عائدا على المعطوف عليه) أي عائدا على ما من قوله ما عطف الواقعة على المعطوف عليه وانما قلنا ذلك لأن ذلك الضمير هو الرابط بين

وكانه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الاول له وخص النصب بالذكر لكثرته والحاصل أن قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال تصریح بالمضاف اليه ونيتة معنى ولفظا وعدمه لفظا ومعنى وهي في هذه الاحوال الثلاثة معربة وعدم ذكر المضاف اليه ونيتة معنى لالفاظا وهي في هذه الحالة مبنية على الضم وانما بنيت في هذه الصورة لان لها شبه بالحرف لتوغلها في الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه ككل بذلك شبه الحرف فاستحققت البناء وبنيت على الضم لانها أقوى الحركات تنبيها على عروض شبه البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الاصل لانها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الاضافة وأما بعد دون وما بينهما فبمعنى فيها الضم من غير تنوين اذ لا يستقيم الوزن الا به ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي منطوقة على قبل والجهات وعمل كذلك والواو في أعربوا تعود على العرب ونصب ما مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أي بنصب وقبل لا مفعول بأعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل اذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرنا من متعلق بذكر وغير داخل فيما بعده قبل لانه قال قبل كغير ونطبق بعل مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم في بعد دون ثم قال (وما يلي المضاف يأتي خلفا • عنه في الاعراب انما حذفنا)

ما يلي المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقيم المضاف اليه مقامه في الاعراب كقوله تعالى وأشرى في قلوبهم الجهل أي حب الجهل وكقوله عز وجل واسئل القرية أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدأ وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما عنه متعلق بخلفا وفي الاعراب متعلق بآتي واذا متعلق بخلفا أو بآتي ثم قال (وربما جروا الذي أبقوا كما • قد كان قبل حذف ما تقدم) الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف اليه في الاعراب كما تقدم وقد يحذف المضاف اليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذي أبقوا هو المضاف اليه لانه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما لي آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نية عليه بقوله

(لكن بشرط أن يكون ما حذف • مما لا لما عليه قد عطف)

بمعنى انه لا يجوز بقاء المضاف اليه مجرورا اذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على ما قبله لفظا ومعنى كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ • ونازق قد بالليل نارا فانما مضاف اليه كل وحذف كل وبقي نازر مجرورا لان المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف الى امرئ وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتهما وهي اسم يكون ومما لا لا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفي عطف ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائدا على المعطوف عليه ثم قال

(ويحذف الثاني ويبقى الاول • كقوله اذا به ينصل)

بمعنى ان الثاني الذي هو المضاف اليه يحذف ويبقى الاول الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين ان كان مفردا أو التنوين ان كان مشن أو مجموعا على حده لكن بشرط نية عليه بقوله (بشرط عطف واضافة الى • مثل الذي له أضفت الاول)

بمعنى أن بقاء المضاف اذا حذف المضاف اليه على الحالة التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه الاول وذلك مثل قولهم قطع الله يد رجل من قالها أي قطع الله يمين قالها لحذف من قالها وبقي يد غير ممنون كما كان مع وجود المضاف اليه لانه قد عطف رجل مضافا

الموصول والصلة فلما كان الموصول واقع على المعطوف عليه جعل الضمير عائدا على المعطوف عليه

الى

الى مثل المحذوف ومنه قول الشاعر

يا من رأى عارضا بسربه • بين ذراعى وجبهة الاسد

فدراعى مضاف الى محذوف مثل الذي اضيف اليه المعطوف عليه وكحاله في موضع الحال من الاول واذا متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة الى متصل وبه متعلق يتصل وبشرط متعلق بصنف والى متعلق باضافة والذي واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المحرور عائد على الموصول ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا في ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل هذه بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار الى الاول بقوله **فصل مضاف شبه فعل مانصب** ومفعولا او ظرفا أو جزوا لم يعب فصل بين **فجعل الجائز في السعة ثلاثة أنواع الاول أن يكون المضاف شيئا بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فتشمل نوعين الاول المصدر كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم نصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لان المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثاني اسم الفاعل كقوله عز وجل في قراءه بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لان المضاف اسم الفاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله فصل مضاف شبه فعل مانصب ومفعولا النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معمول المضاف كقوله • كناحت يوما مصخرة بعسيل • وهذا معنى قوله او ظرفا وفهم منه جواز الفصل بالمجرور اذا الظرف والمجرور من واحد ومن ذلك قوله لا أنت معتاد في الهيجا مصابة • ففصل بين معتاد ومصابة بقوله في الهيجا النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكى الكسائي هذا غلام والله يزيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل بين ثم أشار الى الثاني بقوله**

(واضطرا راوجدا • باجنبي أو بنعت أو ندا)

فجعل الفصل للاضطرا ثلاثة أنواع الاول أن يكون الفاصل أجنبيا يعنى أجنبيا عن المضاف كقوله **كما خط الكتاب بكف يوما • يهودى يقارب أو يزيل** فصل بين كف ويهودى بيوم وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له الثاني أن يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنعت أى بنعت المضاف كقول الشاعر

فجوت وقد بل المرادى سيفه • من ابن أبى شيخ الاباطح طالب

أراد ابن أبى طالب شيخ الاباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث النداء كقول الشاعر

وفاق كعب يجير من فذل من • فجعل تملكة والخلد في سقر

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف ومأمورة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهي فاعل بفصل ومفعولا او ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه في حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل بين مفعول لم يسم فاعله يعب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعب أن يفصل اليمين المضاف واضطرا را مفعول له وهو تعليل لو جرد في وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجد

المضاف الى ياء المتكلم

انما أفرد هذا الباب بالذكر لان فيه أحكاما ليست في الباب الذى قبله فنها ان آخر المضاف الى الياء يكون مكسورا والى ذلك أشار بقوله (آخر ما اضيف للياء كسر) فهو هذا غلامى وصاحبى

(قوله من ابن أبى شيخ
الاباطح) فان قلت يحتمل
ان أبا مضاف وشيخ مضاف
اليه وطالب بدل من شيخ
أو عطف بيان فعلى هذا
ليس المراد وصف أبى
طالب بأنه شيخ الاباطح
بل وصف طالب بذلك فعلى
هذا ليس فيه شاهد لما
نحن فيه قلت القرينة قامت
عندهم على ان المراد
وصف أبى طالب (قوله
وفاق كعب يجير) البيت
لجبر بن زهير أثنى كعب بن
زهير صاحب بانت سعاد
من قصيدة من البسيط
يحرصه فيها على الاسلام
وأنشد بعضهم
أيافا صلابى وبين أجنبي •
وكان هم شغل الوصال
مظفرا
فصلت المضاف المحض من
غير صلة
ولو كنت شبه الفعل
ما زدت أكثر

(قوله أو يك) معطوف على يك الاول المحزوم وابنين وزيد بن ليسا معتلين والا لاستغنى عنهما بقوله اذا لم يك معتلا والمراد اذا انتفى كونه معتلا وكونه كابنين وزيد بن لان في أحدهما (قوله فذى) الفاء في جواب سؤال مقدر تقديره ما حكم هذه فقال ان أردت حكمها فذى الخ أو للتفريع (قوله وفهم من قوله احتذى وجوب فقها) أى لان احتذى معناه اتبع فيه العرب وأيضالو جازوجه آخر لذكره فعلم وجوب الفتح (قوله والواو) أى بعد قلبها ياء اذ لا يدغم في الحرف الا مماثلة فالمدغم حينئذ هو الياء (قوله فاكسره) وهل الكسر قبل القاب أو بعده خلاف (قوله وفي المقصور عن هذيل) يصح جعلهما حالين من الضمير في حسن (قوله وأعنفوا) وفي نسخة وأجفوا والاولى آكد اذ فيها معنى المعانقة (قوله اما لما في الترجمة) أى فهمي اما الخ أو فالعهد اما الخ أو فتكون عائدة اما لما الخ

وصدق ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار الى الاول بقوله (اذا لم يك معتلا) يعنى ما لم يكن المضاف الى الياء معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال (كرام وقذا) فرام مثال للمنقوص وقذا مثال للمقصور والقدا ما يقع في العين ثم نبه على الثاني والثالث بقوله (أو يك كابنين وزيد بن) يعنى أو يك مثنى كابنين أو جمعا على حده كزيد بن وفهم من كلامه ان هذه الاشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسورا أو ما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله (فذى) جميعها الياء بعد فتحها احتذى) ذى إشارة الى الاربعة المذكورة يعنى ان هذه الاشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع ان الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى وغلامى ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله (وتدغم الياء فيه والواو وان) ما قبل واو ضم فاكسره يمين (والفاسلم) يعنى ان ما قبل ياء المتكلم ان كان ياء أو غمت في الياء وشمل المنقوص نحو راحى والمثنى والمجوع على حده في حالة الجر والنصب نحو مرت زيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلى في زيد بن ومسلمين والواو يعنى في جمع المذكر السالم في حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لان الحرف لا يدغم الا في مثله وفهم من قوله وان ما قبل واو ضم ان ما قبل الواو في الجمع يكون مضموما فيجب كسره بعد قلب الواو ياء واذا غماها في الياء نحو هو لا مسلمى ويكون مفتوحا فيبقى على حاله نحو هو لا مصطفي في جمع مصطفي وقوله والفاسلم أى اتركها على حالها وشمل المقصور ونحو فتاى وعصاى والمثنى في حال الرفع نحو هذا غلاماى هذه لغة جمهور العرب وهذا يدل يدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبى عليه بقوله (وفي المقصور عن هذيل) هذيل انقلابها ياء حسن) وفهم من تخصيصه المقصور ان ألف التثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضا ان الياء المبذلة من الالف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين الاول منهما ساكن فتقول هذا فنى ومن ذلك قول الشاعر سبقوا هوى وأعنفوا هواهم • ففهموا لكل جنب مصرع

وقول آخر مفعول با كسر وال في الياء للعهد اما لما في الترجمة من قوله ياء المتكلم أو في أول الكتاب من قوله وقبل يا النفس وقوله فذى مبتدأ أو جميعها فوكيدله والياء مبتدأ ثان وفهما مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائدة على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الها في فتحها والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها مخذوف وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز ان يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو وما بعده خبر المبتدأ الاول والربط في هذا الوجه الها في جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذي كان يعود على المبتدأ الاول في الوجه الاول والياء مفعول لم يسم فاعله بتدغم وفيه متعلق بتدغم والهاء في فيه عائدة على ياء المتكلم وان شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف بنفسه ضم وبين فعل مضارع محزوم على جواب الامر وهاؤه مضمومة من هان يهون اذا سهل ولا يصح كسرها لانه مضارع وهن يهين اذا ضعف لان المراد به اذا دغم سهل ويخف لا يضعف وألفا مفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتدأ أو ياء منصوبة على اسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها عن هذيل متعلق بحسن وكذلك في المقصور

اعمال المصدر

(بفعله المصدر الحق في العمل) يعنى ان المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل ان كان لازما نحو عجب من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا الواحد نحو عجب من ضرب زيد عمرا ويتعدى بحرف الجر ان كان الفعل يتعدى بذلك الحرف نحو عجب من مرور زيد ويتعدى الى مفعولين ان كان الفعل يتعدى اليه نحو عجب من اعطاء زيد عمرا درهما وكذلك المتعدي الى ثلاثة نحو عجب من اعلام زيد عمرا بكر اشخاصا وهذا كله مستفاد من قوله بفعله

(قوله من قيامك الآن) أي مما تقوم أي إذا أريد الحال تعين حلول ما لان أن تصرف المضارع له - - - - - تقبل وقد يقال هلا بطلت دلالة ان على الاستقبال في المضارع إذا أريد به الحال (٩٩) فيقال عجبت مما تقوم الآن وعجبت من أن تقوم الآن كما بطلت

دلالتها على الاستقبال في
عجبت ان وقت ويجاب بان
دلالة الماضي على الماضي
لكونه ناصفيه أقوى من
دلالة المضارع على الحال
لكونه مشترك بينهما وبين
الاستقبال فقيوت أن
على تخلص المضارع
للاستقبال ولم تقو على
تخلص الماضي عن
الماضي الى غيره (قوله
ما في أوله ميم مزيدة الخ)
اطلاق اسم المصدر على
هذا مجاز لانه في الحقيقة
مصدر ميمي وكذا اطلاق
اسم المصدر على نحو بخار
نه عليه القاضى زكريا
في شرح الشذور قلت وهو
الذي عند الصرفيين لانهم
يقولون محمدا ومدخل
ومسعى مصادر ميمية (قوله
كل) لما كان تكميلا
بالنصب أكثر من تكميلا
بالرفع قدم النصب (قوله
في أحد التأويلات) وهو
اعراب من فاعلا بجمع ورد
بانه يصير المعنى والله على
جميع الناس ان يحج البيت
المستطيع وليس كذلك
والتأويل الثاني ان من
بدل من الناس والتقدير
ولله على الناس مستطيعهم
حج البيت والتأويل الثالث
ان من مبتدأ والخبر
محذوف والتقدير من

المصدر ألحق في العمل وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الاضافة أو مقرونا بأل والى ذلك أشار بقوله (مضافا أو مجردا أو مع آل) فاعمله مضافا أكثر من اعماله مجردا أو اعماله مجردا أكثر من اعماله مقرونا بأل والحقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط أنه عليه بقوله (ان كان فعل مع أن أو ما يحل محله) يعني أنه لا يعمل العمل المذكور الا اذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدرتان نحو أعجبتني قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله ان الناصبة والخففة وفهم منه ان المصدر اذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت جار ولاك جعل صوت الجار معمولا لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال (ولا سم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله ميم مزيدة لغير المقابلة نحو المحمدا والمضرب أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الوضوء والغسل فان فعلهما قوضا وغتسل وانما فصل الناطم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفي تكبير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن اعماله قول عائشة رضي الله عنها من قبله الرجل امر أنه الوضوء فاعمل قبله وهو اسم مصدر لان فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بألحق وبفعله وفي العمل متعلقان بألحق ومضافا وما بعده أحوال من المصدر وان كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل في موضع خبر كان ومحل نصب على المصدر ولا سم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال (وبعد جره الذي أضيفه • كل بنصب أو برفع عمله)

قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بأل فالمضاف ان كان مضافا الى الفاعل كل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كل بنصب نحو أعجبتني أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وان كان مضافا الى المفعول كل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبتني أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع في أحد التأويلات واصله الى الفاعل ونصب المفعول أكثر من اضافته الى المفعول ورفع الفاعل وقوله كل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لانه يجوز أن يضاف الى الفاعل ولا يذ كرمعه مفعول نحو أعجبتني أكل زيد والى المفعول ولا يذ كرفاعل نحو أعجبتني أكل الخبز ومنه قوله عز وجل بسؤال نجتك وبعد متعلق بكمل والذي مفعول بجره مصدر مضاف الى الفاعل والذي مفعول به فهو مصدر مضاف كل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على المنصوب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل وأو برفع معطوف عليه وأول التقسيم للتخيير ثم قال (وجر ما يتبع ما جرو من • راعي في الاتباع المحل حسن)

قد تقدم ان المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول فان أضيف الى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وان أضيف الى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب ان قدر بان وفعل الفاعل ومرفوع ان قدر بان وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف اليه اذا كان فاعلا لجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبتني أكل زيد الطريق بالجر حلا على اللفظ والرفع حلا على الموضع وكذلك أعجبتني أكل زيد وعمرو وعمرو أعجبتني أكل اللحم والخبز بالجر حلا على اللفظ والنصب حلا على الموضع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بان وفعل المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للوجه المذكور كلها والاحسن في ذلك الحل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجر فعل أمر وما مفعول بجر وهي موصولة أيضا وصلتها يتبع وما الثانية مفعول يتبع وهي موصولة أيضا وصلتها بجر ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء خبرها راعي وفي متعلق براعي والمحل مفعول براعي والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره

استطاع منهم ففعله ذلك (قوله حسن) لا ينافي ان مرعاة اللفظ أحسن (قوله والفاء جواب الشرط) أي واقعة في جواب الشرط ولم

يرل العلماء يتسامحون في هذا الاطلاق

(قوله دل على حدث وفاعله) خرج مضروب وقام فان الاول انما يدل على الحدث والمفعول والثاني انما يدل على الحدث والزمان (قوله ان كان عن مضيه بمعزل الخ) هذا شرط (١٠٠) في عمله النصيب لافي عمله الرفع نص عليه الرضى في شرط عدم المضى ومثله

الشرط الا تى اذا لفرق
ومما يؤيد ذلك ما يد كره
الشرح بدليل قوله فيما
بأنى فى أنا معطى زيد درهما
أمس فان معطى عامل
الرفع فى الضمير المستتر وقول
الناظم فيما مر وقد يجوز
نحو فائز أو لول الرشد وصرح
فى المعنى بأن اشتراط
الاعتقاد وكون الوصف
بمعنى الحال أو الاستقبال
انما هو للعمل فى المنصوب
(قوله وولى استفهاما) ولو
مقدر ان نحو مهن زيد عمرا
أم مكرمه أى أمهين (قوله
أو حرف ندا) ليس فى
كلامه انه يعتمد عليه حتى
يرد الاعتراض عليه فان
قلت هو داخل فى قوله
صفة وقوله وقد يكون نعت
الخ داخل فى قوله صفة
قلت أراد التنبيه على ان
الموصوف يكون محذوف
فقال وقد يكون نعت الخ
وأما قوله صفة بعد قوله أو
حرف ندا فهو تميم بعد
تخصيص (قوله والباء فى
معزل الخ) أى لان المعزل
اسم مكان أى ان كان فى
مكان العزلة عن المضى
(قوله والهاء فى مضيه
عائدة على اسم الفاعل)
المعنى عليه ان كان اسم
الفاعل بمعزل عن المضى

فعله حسن اعمال اسم الفاعل

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جار مجرى الفعل فى الحدث والصلحية للاستعمال
بمعنى الماضى والحال والاستقبال قوله (كفعله اسم فاعل فى العمل) يعنى أن اسم الفاعل يعمل عمل
فعله فيرفع الفاعل ان كان فعله لازما نحو أقام زيد وينصب المفعول ان كان فعله متعديا لواحد نحو
أضرب زيد عمرا وينصب مفعولين ان كان فعله متعديا الى اثنين نحو أعطى زيد عمرا وهما وهذه
كلها مستفادة من قوله كفعله اسم فاعل فى العمل لكن لا يعمل العمل المذكور الا بشرطين أشار الى
الاول منهما بقوله (ان كان عن مضيه بمعزل) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله الا اذا كان
بمعنى الحال أو الاستقبال لانه أشبه فعله فى الحركات والسكات وعدد الحروف نحو أضرب زيدا
غدا أو الآن فان كان بمعنى المضى لم يعمل لانه لم يشبه فعله فيما ذكرتم أشار الى الشرط الثانى بقوله
(وولى استفهاما أو حرف ندا) • أو نفيًا أو جافسة أو مسندا

يعنى أن من شرط اعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شئ قبله وذ كرم ذلك خمسة مواضع الاول أن
يلى الاستفهام نحو أضرب أنت عمرا الثانى أن يلى حرف النداء نحو يا طالعاجبلا والظاهر أن هذا
مما اعتمد على الموصوف لان التقدير يا رجل طالعاجبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لانه
خاص بالاسم الثالث أن يلى نفيًا نحو ما ضرب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مرت
برجل ضارب عمرا وفى ضمن ذلك الحال لانها صفة فى المعنى نحو جاء زيدا بكافرسا الخامس أن يكون
مسندا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرا وان زيد اضرب عمرا وكان زيد ضارب عمرا
وظننت زيد اضرب باعمر لان اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ وخبره كفعله
وفى العمل متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر وان كان شرط والباء فى معزل ظرفية بمعنى فى والجور
خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء فى مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاما مفعول بولى وأو
حرف ندا أو نفيًا معطوفان على استفهام أو جافسة معطوف على ولى ومسندا معطوف على صفة ثم
قال (وقد يكون نعت محذوف عرف • فيستحق العمل الذى وصف)

يعنى أن اسم الفاعل يأتى معتمدا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور
كقول الشاعر كاطح صخرة يوماليهونها • فلم يضرها وأرهى قرنه الوعل
أى كوعلى ناطح وقد تقدم أن ما وقع به حرف النداء من هذا الباب والضمير فى يكون اسمها وهو
عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف فى موضع الصفة لمحذوف ثم قال
(وان يكن صلة آل فى المضى • وغيره اعماله قد ارتضى)

يعنى ان اسم الفاعل اذا وقع صلة لال عمل العمل المذكور مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا وانما
عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة وأعنى يعرفوه عن الجملة الفعلية
أشبه الفعل معنى واستعمالا لافاعلى حكمه فى العمل كما أعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه كفى
قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا وقوله تعالى والمغيرات صبحا فائرن به
نقما اه قلت جعله واقفا صلة آل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف الفعل على اسم
الفاعل غير الواقع صلة فنحو قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن وان يكن شرط
وصلة آل خبر يكن والفاء جواب الشرط واعماله مبتدأ وخبره قد ارتضى وفى المضى متعلق بارتضى ثم

المنسوب اليه اذا كان بمعنى الماضى (قوله قلت الخ) حاصله انه سلم له ان المسوغ لعمله بمعنى الماضى كونه صلة قال
لا لكونه صار بمنزلة الفعل ومنع كون ذلك بخصوصه مسوغا لعطف الفعل عليه وبخط شيئا مانصه أقول ليس فى كلام الشارح
ما يقتضى ان المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه صلة آل كأنهم هذا الشارح بل المفهوم منه ان المسوغ هو شبهه بالفعل المدلول
عليه بمجيئه صلة آل فانهم

(قوله فستحق) بالمشاء فوق

أي هذه الامثلة او بالتحصية
أي فعال أو مفعال أو
فعول (قوله ان الله سميع
دعاء من دعاه) الكثرة
كثرة التعلق التجيزي
وزيادته على تعلق سمع
الحوادث اذ السمع الكامل
انما هو له تعالى (قوله وفعال
مبتدأ) وهو معرفة لانه
قصد لفظه (قوله لان فعلا
قد جاء الاخبار به عن الجمع)
بخط شيخنا مانصه هو سهو
منه رجه الله لان العطف
بأو (قوله المتعلق به الخبر)
بخط شيخنا الصواب المتعلق
به الصلة اه ومثله في
المعرب (تتمه) معنى كون
فعال وما بعده بدلا عن
فاعل أن فاعلا لما كان
لا يفيد الكثرة ناب عنه
في افادته افعال ونحوه
ويصح أن يكون من عمل
حالا من ما ومن بيانية
(قوله وفي الحكم متعلق
بجعل الخ) الظاهر انه
متعلق بمثله وكذلك حينما
(قوله وانصب بذى
الاعمال تلوا واخفص)
ما ذكر من جواز الوجهين
انما هو في الظاهر وأما
الضمير المتصل فيضاف
اليه اسم الفاعل المجرد
وجوب نحو هذا مكرما
وذهب الاخفش وهشام
الى أنه في محل نصب كالهاء
في معطيه (قوله وكلام
الناظم محتمل للمذهبين)

قال

(فعال أو مفعال أو فعول • في كثرة عن فاعل بديل)

فستحق ما له من عمل • وفي فعيل قل ذاو فعول

يعني أن هذه الامثلة الخمسة أتت هي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية في انها تعمل عمل
اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله في كثرة أي مراد به الكثرة أي التكثر وهي الزيادة في
الفعل ولذلك تسمى أمثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية

وقد يصير فاعل فعالا • تكثيرا او فعولا او مفعالا

ويحتمل عندى أن يكون أراو بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكتر فيها العمل المذكور ويؤيد قوله
بعد وفي فعيل قل ذاو فعول وبديل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالا لفعال
وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما اعمال فعال فتحمل ما حكى سيبويه من قولهم أما العمل فانا شراب
وأما اعمال مفعال فتصونه لمخاربا انكها وأما اعمال فعول فتصو قول الشاعر

ضروب بنضل السيف سوق سمانها • اذا عدم وازادا فانك عاقر

وأما فعيل فتحمل ان الله سميع دعاء من دعاه وأما اعمال فعل فتحمل قوله

حذر امور الانضبر وآمن • ما ليس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ او مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل
متعلقان ببديل وأفراد بدلا وهو خبر عن أكثر من واحد لان فعلا قد جاء الاخبار به عن الجمع وما
• فعول يستحق وهي موصولة وصاتها ومن عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وذا فاعل بقل
وفي فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه ثم قال

(وما سوى المفرد مثله جعل • في الحكم والشروط حيثما عمل)

ماسوى المفرد هو المثنى والمجموع ومثل الجمع الذى على حد المثنى وجع التكسير فالتثنية نحو هذان
ضاربان زيد او الجمع نحو هؤلاء ضاربون عمر او ضارب زيد فتعمل كاهما على اسم الفاعل بالشروط
المتقدمة في اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلتته سوى المفرد والضمير المستتر في جعل هو
العائد على المبتدأ وفي الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفص)
يعنى بذى الاعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور ومثل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو
التابع وفهم من تقديمه النصب انه هو الاصل والخفض جائز وان كان على خلاف الاصل ووجهه قصد
التخفيف فتقول أنا ضارب زيد او ضارب زيد وهذان ضاربان زيد او ضاربان زيد وهؤلاء ضاربون زيد
وضاربون زيد وضارب زيد وضارب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بديل منه الى واحد
وان كان متعديا الى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله (وهو لنصب ما سواء مقتضى) يعنى أن
اسم الفاعل وما ألحق به اذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد أو أضيف الى الاول نصب ما عدا الاول
ومثل ذلك المتعدى الى اثنين نحو أنا معطى زيد درهما والمتعدى الى ثلاثة نحو أنا المعلم زيد عمرا
منطلقا ومثل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيد
اليوم وفهم منه ان المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف الى الاول اذا كان بمعنى الماضى غير منصوب
باسم الفاعل المذكور على المشهور نحو أنا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل
مقدر لانه انما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها وتلو
مفعول بانصب وهو مطاوب لانصب واخفص فهو من باب التنازع وكذلك بذى وهو مبتدأ أخبره
مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال (واجر أو انصب تابع الذى انخفض) اذ اجر اسم الفاعل ما
بعده جازى تابعه اجر على اللفظ والنصب على المحل ومثل جميع التوابع واختلف في الناصب له
تقيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين

ممنوع وقوله لم ينص على ناصبه ان أراد النص بالمطابقة ففسلم والافقد ذكره بالالتزام لانه جعله تابعا وامامه في التابع عامل في المتبوع فانتفى احتمالهما للمذهبيين ولا سيما حيث نص عليه في شرح الكافية واذا قدرنا عاملا لم يصدق عليه انه تابع وقد يجاب عن الشيخ المكودي بان التابع قد يطلق على (١٠٣) التابع في المعنى وان قدر له عامل (قوله وشرط الاعتماد) الصواب تقديمه

على قوله أو مطلقا اذا كان صلة لال لان الاعتماد انما هو شرفي اعمال غير الذي هو صلة لال (قوله كفا) قال الجوهري الكفاف بالفتح المماثل والكفاف من الرزق القوت ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل رزق آل محمد الكفاف اه واعل هذا هو المراد هنا قال الشاطبي الكفاف ما يكتفي به الانسان عن غيره (قوله وفي معناه في موضع الحال) الظاهر انه متعلق بالاستقرار العامل في الخبر مع ملاحظة التشبيه أو بالكاف (قوله وأصله مكسوعبده) ظاهره انه لا يشترط التحويل الى النصب لكن كلامه يحتمل التأويل اذ يحتمل أن يكون المعنى ان هذا أصله ثم يحول الى النصب وكلاهما يقتضي اشتراط ذلك (قوله ومزيد) أي زائد على ثلاثة أحرف سواء كانت حروفه أصولا أولا ولم يرد به المزيد عند الصنفين لانه لا يشمل الرابعي الاصول (قوله

اذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاجر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله (كبتني جاء وما لا من خض) فن في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته خض ومبتني خبر مقدم وهو مضاف الى جاء وما لا معطوف على الموضع ثم قال

(وكل ما قرر لاسم فاعل • يعطى اسم مفعول بالانفاض)

يعني ان اسم المفعول يعمل عمل الفاعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطلقا اذا كان صلة آل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضافا لما هو موصول وصلته ما قرر ولا اسم متعلق بقررو يعطى الخ خبر عن كل و بالانفاض تميم للبيت لعمدة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال (فهو كفعل صيغ للمفعول في • معناه كالمعطى كفا يكتني)

يعني ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول زيد مضروب أبوه فترفع ما بعد مضروب على انه مفعول لم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ في موضع الصفة لفعل وفي معناه في موضع الحال من الضمير في صيغ أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقا له في المعنى وأنى بمثال من المتعدي الى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفا يكتني فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائدا على آل وهو المفعول الاول بالمعطى وكفا فاعل مفعول ثان للمعطى ويكتني خبر المبتدأ ثم قال

(وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع • معنى كعمود المقاصد الورع)

يعني ان اسم المفعول انفراد يجوز اضافته الى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسوعبده وأصله مكسوعبده ومثله قوله بحمود المقاصد الورع وقد للتخفيف لا للتقليل لكثرة اضافة اسم المفعول الى مرفوعه وذافاعل يضاف وهو اشارة الى اسم المفعول ومرفوع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف الجار أي في معنى والورع مبتدأ وخبره بحمود وهو مضاف الى المقاصد وأصله بحمود مقاصده • (ابنية المصادر)

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزيدا لثلاثي أربعة أقسام متعدي ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار الى الاول بقوله

(فعل قياس مصدر المتعدي • من ذى ثلاثة كرددا)

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل بسكون العين وشمل قوله المتعدي فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهموا والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع بيعا وقال قولا والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضغف نحو ردد او فعل خبر مقدم وقياس مبتدأ أو من ذى في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ أو قياس خبر لان فعلا معرفة بالعليه ثم أشار الى الثاني بقوله

(وفعل اللازم بابه فعل • كفرح وكجوى وكشل)

هذا هو القسم الثاني من الفعل وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتي على فعل بفتح العين ويستوى في ذلك الصحيح كفرح وفرحا وأشرأشرا والمعتل اللام كجوى وجوى وعى عى

قياس) قيل انما يقاس عند عدم السماع وهو مذهب سيديويه وقيل يجوز مع السماع وهو ظاهر قول الفراء والمضعف

اه مرادى (قوله وفعل اللازم) بشرط كونه غير لون لان الغالب في اللون فعلة كشهلة وحجرة اه مرادى (قوله وأشر) أي لم يحمد النعمة (قوله كجوى) الجوى هو الحرفة وشدة الوجد من عشق أو حزن (قوله كشل) نسخة الشيخ المكودي بالقل وان كان يجب فيه الادغام كقوله شلت عيبتك ان قلت لاسما أو ما قاطف ففكوك سمعا كما سبأتني في الادغام

(قوله كغدا) بمعنى ذهب قبل الزوال (قوله حولا) بقلب الواو الاولى همزة بمعنى التحول والتغير (قوله من فعول) أي بناء على اتیان الحال من المبتدا (قوله ونفر نفا و نارفوا) قال الزبيدي نارت المرأة تنور نوارا نفرت وزرتها نفرتها (قوله وجال جولانا) لم تقلب الواو ألفا لما يأتي من قول المصنف وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلم (١٠٣) ويستثنى أيضا ما يدل على حرفه وشبهه أقال غالب في

مصدره فعالة نحو تجر تجارة وأمر اماره فهو مقبس في الصنائع والولايات (قوله ولصوت) الرواية بالواو لا بأوكا يوجد في بعض النسخ (قوله ذملا ورسما) هما ضربان من عدو الابل (قوله وسوق الابتداء به التنويع) وقيل انه وصف لمحدوف والتقدير ففعال أول وفيه ان فعلا معرفة فلا يوصف باول لانه تنكرة ويجاب بانه قد ر تنكيره ويصح أن يقدر فوزن أول (قوله لصاحب فعل) لعلة لاحظ أن التدبير فوزن أول لمصدر صاحب فعل ذي امتناع ويكون حله باعتبار المعنى أي الوزن الاول لمصدر الفعل الدال على الامتناع ويصح أن يكون الخبر كونا خاصا أي فاول مصدر لفعل ذي امتناع وحذف دلالة الكلام عليه (قوله وخبره للدال) يحتمل أن يكون على ظاهره من أنه خبر ويكون متعلقا بكون عام ويكون قوله في السهل فعال مصدر للدال تقدير معنى لا تقدير اعراب أو تقدير اعراب ويكون قصده وجه آخر من الاعراب

والمضعف كشلل شللا وقطط قططا وفعل مبتدأ أو اللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول ثم أشار الى الثالث بقوله

(وفعل اللازم مثل قعدا • له فعول باطراد كغدا)

يعني ان فعل اللازم يأتي مصدره على فعول واستوى في ذلك الصحيح نحو قعد قعدا والمعتل العين نحو حال حولا والمعتل اللام نحو سما سما وغد غدا وفعل مبتدأ أو اللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف تقديره أعني وفعل مبتدأ أو خبره في له والجملة خبر المبتدأ باطراد في موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبا لاحد الاوزان المذكورة في قوله (ما لم يكن مستوجبا فعلا • أو فعلا نافدا أو فعلا)

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيد كرر ابعاد وهي فعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما طرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعلا مفعول بمستوجب وأفعلا ناواو فعلا معطوفان على فعلا ثم بين معاني الافعال التي تستحق هذه الاوزان فقال (فأول لذى امتناع كابي) يعني بالاول فعلا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبي اياه ونفر نفا و فر فرارا بمعنى نفرو نارفوا وقوله (والثاني للذي اقتضى تقيلا) يعني بالثاني فعلا ناوهو أيضا مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمعنا وجال جولانا وغلت القدر غليانا وقوله (للدافعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل الدال على الداء والمرض نحو سهل سهلا ووز كمز كما ثم قال (ولصوت) يعني أن فعلا يكون أيضا مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نطق نعاقا ونعرت الشاة نعارا ورغى البعير رغاء ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله (وشمل سيرا وصوتا الفعيل كسهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذملا ورسم رسما والدال على الصوت نحو سهل سهلا وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل وقوله فأول مبتدأ وسوق الابتداء به أنه وصف لمحدوف والتقدير ففعال أول وخبره لذى امتناع أي لصاحب فعل ذي امتناع فهو على حذف مضاف والثاني مبتدأ أو أصله والثاني حذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذي واقتضى صلة الذي وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدال أو أراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الداء انة تدبر فعلا مصدر للداء وللصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمه في المضارع وهي الفعلى الا أنه ينبغي أن يضبط بالفتح في الماضي صونا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروى المقيسد والفعيل فاعل بشمل وسيرا بمفعول بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار الى الرابع فقال

(فعولة فعالة لفعلا • كسهل الامر وزيد جزلا)

يعني ان فعل المضموم العين لا يكون الا لازما في مصدره وزان الاول فعولة نحو سهل الامر سهولة وصعب صعوبة والثاني فعالة نحو جزل زيد جزلة وتلفظ نطافه وضمضم ضخماته وفتح فصاحته وفعولة مبتدأ أو فعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدأ ثم قال (وما أتى بخلافه ماضى • فبابه النقل كسخط ورضى)

وهو الخبر كونه خاص محذوف ويحتمل أن يكون قوله خبره للدافيه تسامح ويكون المعنى خبره متعلق للدال الذي هو كونه خاص (قوله وهو اختلاف حركة الخ) هذا يسمى بسناد التوجيه وهو الخامس من أقسام السناد وهو أكثرها وغيره من بقية الخمسة قليل لكن أطلق في الحركة والذي عند شيخ الاسلام في شرح الخرزجية أنه تغيير حركة ما قبل الروى المقيد بفتحة مع غيرها (قوله لا يكون الا لازما)

يعني أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعا عن العرب وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثي أنت على غير قياس وذكر منها مصدرين مخطا وهو مصدر مخط وقياسه مخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك ورضا وهو مصدر رضى وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في آتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهي شرطية وخبرها آتى ومخالفا حال من الضمير المستتر في آتى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط والجملة بعد هاجواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصدر المزيد فقال (وغير ذى ثلاثة مقيس • مصدره) يعني أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذى ثلاثة الرباعي الأصول نحو دحرج والمزيد في الرباعي نحو اخرجهم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال (كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعاريا وغير مبتدأ ومقيس خبره • مصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدما مصدره مبتدأ والجملة خبر المبتدأ انتم قال

(وزكاة تركية وأجلا • اجبال من تجملا تجملا)

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادر ها وكلها من الثلاثي المزيد الأول ذكره هذا أمر من زكى ومصدره يأتي على تركية ومثله نعى تجملة ونهى تجملة الثاني أجبل وهو أمر من أجبل ومصدره يأتي على اجبالا ومثله أكرم أكراما وأعطى أعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلمات وتعلم تعلمات وذكره وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقدس التقديس واجبال مصدر اجبل وهو مضاف إلى من وهي موصولة وصلاتها تجملا وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملا ثم قال (واستعذ استعاذة ثم أقم • أقامه) ذكر في هذا الفعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول استعذ وهو فعل أمر من استعذ ومصدره يأتي على استعاذة ومثله استقام استقامة الثاني أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على أقامه ومثله أجاز أجازة ثم قال (وغالباذا التالزم) الإشارة للمصدرين معا وإنما أفردته على إرادة ما ذكره وانما التاء لان استعاذة أصلها استعواذ وإقامه أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت إحدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالبا أنها تخذف في غير الغالب كقول بعضهم أراء أراء واستفاء استفها وهذا مبتدأ أول لم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ أول لم خبره وهذا مفعول مقدم بلزم ثم قال

(وما إلى الآخر مدو افتحا • مع كسر نوا لثان مما افتحا • بهمز وصل)

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتحا بهمزة الوصل مدو افتتح ما قبل المدد فينشأ من ذلك الالف ثم يكسر نوا الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمدو وهو مطلوب أيضا لافتتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمدو كذلك مما وهي موصولة وصلتها افتحا بهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله (كاصطفي) فتقول اصطفي اصطفا ومثله انطلق اطلاقا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال (وضم ما • يربع في أمثال قد تالما) يعني أن مصدر تفعّل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدران نحو تالما ولما ومثله تدرج تدرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ما ضما مبنيًا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله والاول أشهر ثم قال (فعلال او فعلة لفعلا) يعني أن فعلا يأتي مصدره على فعلال وعلى فعلة نحو دحرج دحرجا ودحرجة وفهم منه أن مصدر المحقق بفعل كـ مصدر فعلا نحو جلب وجعل فتقول جلب جلبا

أي ما لم يضم معنى فعـل منعذ (قوله وغير ذى ثلاثة الخ) على أنه مقيس بالتنوين ثم ترك لأجل العاقبة ومصدره بالرفع نائب فاعل يرد أن مفهومه أن ذا الثلاثة ليس مصدره مقيسا وجوابه أن المفهوم معطل بدليل أنه قدّم المقيس من مصادر الثلاثي ويجوز خفض مصدره وهو أولى دفعا للإيهام المذكور (قوله ذا التالزم) معنى اللزوم هنا اتصال التاء به ولذا قال غالبا أو اللزوم على بابه وأنه لزوم جزئي بدليل قوله غالبا (قوله واستفاء) أي اشتدأكاه بعد قلة (قوله وذامفعول مقدم بلزم) فيه تقديم المفعول حيث لا يتقدم العامل فالاول أحسن (قوله في أمثال) أشار بالجمع حيث لم يقل في مثل إلى إدخال مصدر تفاعل كتقاتل تقاتلا ومصدر تفعّل كتنفّس تنفّسا (قوله وحول) أي قال لاحول ولا قوة إلا بالله والواو فيه أصلية ويقال أيضا حوّل أي تركّ الجاع لكبر سنه والواو فيه زائدة

(قوله واجعل مقبسا ثانيا لا أولا) ذهب بعضهم الى أن كلا منهما مقبس وأصله بقوله واجعل مقبسا ثانيا واولا (قوله والخبر افعلا) ويجعل أن الخبر كون خاص محذوف أى مصدران لفاعل وأو بمعنى الواو (قوله عادله) أى يرجع له كأن كلا من المتعادلين يرجع فيه الى الآخر (قوله تنزيا) قد تقدم ان فعل قياسه التفعيل مالم يكن لا منه معلا فان كان لا منه معلا حذف احدى الياءين وجعل محلها تاء كركى تركب فترى مصدره تنزى فقولته تنزيا وافق القياس فى آتيانه على تفعيل (١٠٥) وخالف القياس حيث لم يحذف منه احدى الياءين ولم يجعل فيه تاء

وجلبية وحوقل حيقلا وحوقلة الا أن المقبس منهما افعلة دون فعلا وقدرته على ذلك بقوله (واجعل مقبسا ثانيا لا أولا) وجعلهما فى التسهيل مقبسين معا وفعال مبتدأ وفعلة معطوف عليه والخبر لفعلا وثانيا مفعول أول باجعل ومقبسا مفعول ثان ولا عاطفة أولا على ثانيا ثم قال (لفاعل الفعل والمفاعله) يعنى ان فاعله مصدران وهما الفعل والمفاعله نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة والفعل مبدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر فى الجور وقبيله ثم قال (وغير مام السماع عادله) يعنى ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عدلا له ومما جاء من ذلك قول الرازى

باتت تنزى دلوها تنزيا • كما تنزى شهلة صيدا

وقياس مصدر نرى تنزىة مثل زكى تركب ومن ذلك أيضا كذاب فى مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتهام والسماع مبتدأ وعادله فى موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الا أن قول ثم قال (وفعله مرة بجلسه • وفعله لهيئة بجلسه)

يعنى انك اذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثى أتيت بفعله بفتح الفاء وسكون العين نحو مجلس جلسة وضرب ضربة واذا أردت الهيئة أتيت بفعله بكسر الفاء نحو مجلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرحمة وعلى فعلة كدرية فلا يكون فى الحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة الا بقرينة تدل على ذلك ثم قال (فى غير ذى الثلاث بالتاء) يعنى أن مصدر غير الثلاثى اذا أريد منه المرة ألحققت التاء بمصدره القياسى فتقول فى نحو أكرمه اكراما اذا أردت المرة اكرامة وفى نحو انطلق انطلاقا فانطلاقة فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء يجوز كى تركب واستعاذ استعاذلة لم يدل على المرة فيه الا بقرينة نحو تركب واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيدي الا على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله (وشذفيه هيئة كالجهره) يعنى انه قد جاء الهيئة على فعلة فى مصدر غير الثلاثى كقولهم الجهره وهو من اخفرت المرأة اذ البست الحمار ومثله العمة من اعتم والقمصه من تعمص والنقبة من تنقب والمرة مبتدأ والخبر فى قوله بالتاء وانما حذف التاء فى الثلاث لانها راعى تأنيث الحرف والتقدير فى غير الفعل صاحب الثلاث الاحرف وفى الثلاث متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر وفى موضع الحال من الفاعل بالاستقرار

• أبنيه أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

الفعل على قسمين ثلاثى وغير ثلاثى فالثلاثى بالنظر الى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين ومكسور العين متعدها هو القسم الاول ومكسور العين لازم وهو القسم الثانى ومضموم العين ولا يكون الا لازما وهو القسم الثالث وقد أشار الى الاول بقوله

(كفاعل صغ اسم فاعل اذا • من ذى ثلاثة يكون كغذا)

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذى على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل الذى هو صفة دالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذى ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثى ثم أخرج فعل اللازم وفعل ولا يكون الا لازما بقوله (وهو قليل فى فعلت وفعل • غير معدى) وهو ضمير عائد على فاعل فى

الياءين ولم يجعل فيه تاء
• أبنيه أسماء الفاعلين
والصفات المشبهة بها
أقول اسم الفاعل ليس له
البناء واحد وهو فاعل
من الثلاثى وبناء واحد
للابنى وهو مفعول وباقى
الابنية المذكورة فى هذا
الباب صفات مشبهة
فيكون الجمع فى قوله أبنيه
أسماء بالنظر الى أبنيه
الصفة المشبهة والجمع فى
أسماء الفاعلين بالنظر الى
المواد ويحتمل كما قرره
شيخنا انه أطلق على الصفات
المشبهة أنها أسماء فاعلين
كيدل عليه قوله بل قياسه
فعل وأفعال فعلا وقوله
وفعل اولى وفعل بفعل
نظرا الى أنها أسماء فاعلين
فى المعنى وعلى هذا الضمير
فى بهاء قوله بها والصفات
المشبهة بها راجع الى أسماء
الفاعلين بالنظر الى بعض
افرادها ويكون عطف
الصفات المشبهة من عطف
الخاص على العام ويوجد
فى بعض النسخ والمفعولين
بعد أسماء الفاعلين وهى
نسخة أبى اسحق وعليه لم
يكن الشيخ تبرع ونسخة
اسقاطه هى نسخة الشيخ
المكودى ولذلك يقول فيما

(١٤ - مكودى) بأتى وقد تبرع بك اسم المفعول فى هذا الباب لانه انما ترجم لاسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها (قوله ثلاثة أنواع) أى بالنظر الى الاحكام أى كل قسم له حكم يخصه (قوله والمراد باسم الفاعل) أى فى الترجمة ويدخل فيه الصفات المشبهة كطاهر القلب وسبأنى انه بقول ويجوز فى اطلاق اسم الفاعل عليها أى قوله بل قياسه فعل وافعل فعلا يعنى اذ لم يقصد بها الحدوث فهى صفات مشبهة وأما اذا قصد بها الحدوث فهى أسماء فاعلين كفى شرح التوضيح

(قوله وكفاعل واذا متعلقان به) أي بصع (١٠٦) وقال الشاطبي في موضع الحال من اسم فاعل واذا ظرف مضمين معنى الشرط

خافض للشرطه منصوب
يجوا به وما قاله هذا الشارح
مبنى على تجردهما من معنى
الشرط لان هذا الشرطية
لا يعمل فيها ما قبلها (قوله
غذوت الصبي باللبن) في
المصباح مانعه الغذاء
مثل كتاب ما يقتضى به من
الطعام والشراب فيقال
غذا الطعام الصبي غذا
من باب عفا اذا انجم فيه
وكفاه وغذوته باللبن أغذوه
أيضا فقتضى به وغذيته
بالثقل فاعتدى انتهى
(قوله نحو أثمر) هو الذي
لا يحمده النعمة والمغاية
(قوله لا امتلا وسرارة
البطن) أي لاحدهما
أولهما معا والصدان
العطشان والغرثان الجائع
والاجهر الذي لا يصرف في
الشمس (قوله والفعل جمل)
احترز من جيل بمعنى
مجهول الا تى من جيل
بفتح الميم (قوله وحسن
فهو حسن) (وفعال يكبن
فهو جبان وفعال كشجاع
وفعل تكبن وفعل كعقر
أي شجاع ما كر (قوله
بغنى) بفتح الباء والمنون
(قوله والذي جاء من ذلك
الخ) لم يذكر خف فهو
بخيف واعله لانه مثل عف
فهو عفيف (قوله وزنة خبر
مقدم) وهو مع ذلك على
حذف مضاف كالمرفى كونه
مبتدأ (قوله ومن غير

البيت قبله يعنى أن فاعلا قليل في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو
فرد العبد فهو قارء وسلم فهو سالم وفهم منه انه كثير في ما عدا هذين الوزنين من الثلاثى وهو ثلاثة
أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعد نحو
شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصنع وكفاعل واذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامه بمعنى
يوجد ومن ذى متعلق بها وغذا يحتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن أي ربيته به فيكون متعديا
ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازما واسم الفاعل منه مامعالي فاعل والمراد
بقيل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه وقوله وهو قليل مبتدأ وخبر في متعلق بقليل وغير معدى حال
من فعل الاخير ثم أشار الى النوع الثانى من المثالين فقال (بل قياسه فعل وأفعل فعلا) فذكر الاسم
الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعلا ونحو في إطلاق اسم الفاعل عليها وانما
هى صفات مشبهات باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الاوزان محتصا بمعنى في الفعل يقتضيه
نبه على ذلك المثال فقال (نحو أثمره ونحو صديان ونحو الاجهر) ففعل للاهراض نحو فرح فهو فرح
وأثمر فهو أثمر وفعلا للامتلا وسرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدى فهو صديان وأفعل
للخلق والالوان نحو جرح فهو أجر وجهر فهو أجهر ثم أشار الى النوع الثالث بقوله

(وفعل اولى وفعل فعل • كالضم والجمل والفعل جمل)

يعنى أن الاولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضم فهو ضخم وفعل نحو طرف فهو
طرف وجمل فهو جمل وفهم من قوله اولى أن اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين
وهو المنبه عليه بقوله (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتي
على وزن أفعل نحو حرس فهو أحرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من
تنصيصه على القلة في أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ أخبره فعل وأفعل
معطوف عليه وكذلك فعلا على حذف العاطف وأفعل مبدأ أو قليل خبره وفيه متعلق بقليل
وفعل معطوف على أفعل ثم قال (وبسوى الفاعل قد يعنى فعل) يعنى ان فعل المفتوح العين قد يأتي
اسم فاعله على وزن غير فاعل ولما ذكر الوزنين الذي يأتي على غير فاعل ففهم منه انه غير مخصوص
بوزن واحد والذي جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف
وفهم من قوله قد يعنى التقليل وبسوى متعلق ببعنى وفعل فاعل ببعنى ولما فرغ من اسم الفاعل من
الثلاثى شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال

(وزنة المضارع اسم فاعل • من غير ذى الثلاث كالماضى)

(مع كسر متلوا الاخير مطلقا • وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثى وهو انه اذا أردت اسم الفاعل من غير
الثلاثى أتيت بوزن مضارعه الا أنك تكسر ما قبل الاخر وتجهل عوض حرف المضارعة ميمها
زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثى الرباعى الأصول كيد مخرج والرباعى المزيد كعبر نجم والثلاثى
المزيد كينطلق ويستخرج فتقول في اسم الفاعل من مخرج مخرج ومن اخرج نجم مخرج ومن انطلق
منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر متلوا الاخير يعنى اذا كان مفتوحا في المضارع كسر
في اسم الفاعل نحو يندرج فتقول مندرج وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا في المضارع
يكسرى في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق في ينطلق وزنة المضارع مبتدأ وهو
على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل
مبتدأ وزنة خبره مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع

متعلق بزنة (الظاهر انه حال من اسم فاعل اذا المعنى اسم فاعل من غير الثلاثى

صاحب زنة المضارع لانه المناسب لمقابلته لقوله كفاعل مع اسم فاعل اذا ه من ذى ثلاثة يكون كغذا وايضا ليس المراد ان اسم الفاعل مطلقا صاحب زنة المضارع من غير الثلاثي اللهم الا ان يكون قيد غير الثلاثي مراعى فيه ايضا وان لم يكن حالاً منه (قوله في موضع الحال من المضارع) الظاهر انه يتعلق بزنة لان الزنة هي التي يكسر متلو خبرها أو حال من زنة أو اسم فاعل وكونه حالاً من المضارع وان مع من جهة الصناعة التعوية لان زنة يقتضى العمل في المضاف اليه الا ان المعنى ينبوعه (قوله ومطلقا حال من كسر) الظاهر انه حال من متلوا من كسر لانه ليس هناك ما يوجب لبيان الحال منه اذا المضاف وهو مع لا يقتضى عملا وليس جزأ ولا بجزءه بخلاف متلوا فان العامل فيه كسر وهو يقتضى العمل نعم ذهب بعض أهل البصرة الى عدم اشتراط شئ في اتيان الحال من المضاف اليه ويحكى عن الفارمى وانما كسر ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثي تشبيها له باسم فاعل الثلاثي (قوله والصغير في منه عائد على اسم الفاعل) استشكل بانه لا يصح أن يقع ما قبل آخر اسم الفاعل لانه حينئذ ليس اسم فاعل ويلزم أن يكون اسم الفاعل اسم مفعول ويحجب بان المعنى وان فحقت من اسم الفاعل حال كونك مخرجه (١٠٧) عن كونه اسم فاعل الى كونه اسم مفعول وقال بعضهم الصغير في منه عائد

على الوزن (قوله كات) أي كاسم مفعول آت (قوله نسبة الحدث) أطلقوا الحدث وأرادوا الصفة أي بقصد نسبة الصفة وانما أرادوا ذلك ليدخل نحو علم من قولك الله تعالى علم فانه صفة مشبهة وليس دالا على الحدث بل على صفة قديمة لكهم اصططحو على أن يطلقوا الحدث على الصفة مطلقا وللصفة تشمل الصفة القديمة وان شئت قلت المراد بالحدث المعنى قديما أو حادثا أو يقال القدم لدليل خارجي والتعريف بالنظر لغير الدليل (قوله دون افادة معنى الحدث) اصططحو على أن الحدث بمعنى الزمن الماضي أو

في موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وخم معطوف على كسر ثم قال (وان فحقت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل المنتظر)

يعني ان الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي اذا فحقت صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دسج مدسج وفي اسم المفعول مدسج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول في هذا الباب لانه اذا ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهة بها وان فحقت شرط والتضمير في منه عائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفحقت وما مفعول بفحقت وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد • زنة مفعول كات من قصد)

يعني ان اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول وقوله كات من قصد أي كالمفعول الاتي من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعوم من ضي وأصل مدعوم مدعو وأصل مرضى مرضى وزنة فاعل اطرد وفي اسم متعلق باطرده ثم قال (وناب نقلا عنه ذو فعيل • نحو فتاة أوفى كجبل)

يعني ان صاحب هذا الوزن الذي هو فعيل ناب عن مفعول نحو فتاة كجبل بمعنى مقبول وبخرج بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثره فهو غير مقيس وقيل يقاض وفهم من تمثله بفتاة وفتى ان فعلا المذكر يجرى على اللذك كرو المؤنث بلفظ واحد نحو فتى كجبل وفتاة كجبل وذو فاعل بناب ونقلا مصدر في موضع الحال من ذو ثم قال

الصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون افادة معنى الحدث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جفاعلها باضافتها اليه والى ذلك أشار بقوله (صفة استحسن جفاعل • معنى به المشبهة اسم الفاعل)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن ان يجر بها ما هو فاعل بها في المعنى نحو الحسن الوجه اذا صله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم

الحال أو الاستقبال أي دون قصد افادة معنى الحدث أي الزمن وان كان يدل عليه بالالتزام في بعض الامثلة لكن ليس ذلك مقصودا وليس المراد بالحدث ما عند المتكلمين ونخرج بذلك اسم الفاعل فانه يقصده الدلالة على الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال أو التعريف انما هو للصفة المشبهة باعتبار الحوادث وكذا يقال في تعريف اسم الفاعل بانه اسم دال على الحدث والحدث ان التعريف بالنظر لغير الدليل أو انه انما هو تعريف لاسم الفاعل في حق الحوادث فلا يقال انه غير جامع لعالم من قولنا الله تعالى عالم (قوله وتتميز) نوطه لكلام المصنف أما التعريف فقد تم قبل قوله وتتميز الخ (قوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل) التحقيق انه ان أريد الثبوت كانت صفة مشبهة وجازت اضافته والامتنع اضافته فقوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل صحيح وقوله وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم الفاعل غير صحيح بل التحقيق ان اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه مادام يراد به الحدث وانما وقع الغلط لبعضهم من توهمه من قول بعضهم اسم الفاعل قد يضاف الى مرفوعه ومدري انه مؤول أي اسم الفاعل يضاف لمرفوعه اذا أريد به الثبوت وهو اذا أريد به الثبوت كمن صفة مشبهة واطلاق اسم الفاعل عليه حينئذ مجاز فان أريد به الحدث فلا خلاف في هدم جوارز اضافته

وكذا اسم المفعول اذا قصد به الثبوت فيصير كذلك وإذا كان اسم الفاعل متعديا لم يضاف الى مرفوعه ولا يراد باسم الفاعل الثبوت الا اذا كان لازما كقائم الاب وانما امتنع اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مرفوعه لانه يوهىم الاضافة الى منصوب حتى لو قلت ضارب الاب هم اقرهونهم ان مرا عطف بيان على الاب وان الاب مفعول فان فرض أن السامع يعلم أن الاب ليس اسمه عمر امتنع من الاضافة أن النصب يدل على افادة معنى الحدوث فينافي الاضافة الى المرفوع الدال على قصد افادة الثبوت واغتفر في كاتب الاب وان كان متعديا بالظهور انه ليس المراد ان الاب مكتوب مع قبح الاستناد للضمير فان أضيف المتعدي للطرف جاز أن يقصده الثبوت كضارب اليوم (قوله) وبهذين الوصفين خالفت اسم (١٠٨) الفاعل تقديم المعمول هنا ليس للضمير (قوله) وتقديره واجب) دلالة السياق

الكلام على هذا المحذوف (قوله لعدم الفائدة) أي التامة والافية فائدة فقوله ولا يجوز أي على طريق الفائدة التامة (قوله المعدى) أطلق لان الأصل في التعدي ان تكون الى الواحد وأصلح بعضهم هذا البيت فقال وعمل اسم فاعل المعدى لواحد لها بما قد حدا (قوله على الحد) أفرد ولم يقل على الحدود التي قد حدثت لانه لا يثنى فيها الا شرط واحد وهو الاعتماد فقول الشارح بالشرط المتقدمة اما انه جمع الشرط لتعدد افراده لان الاعتماد اما أن يكون اعتمادا على نفي أو استفهام أو غيرهما فاطلق على كل فردانه شرط من اطلاق اسم الكلى على جزئية أو أن كل واحد منها شرط على البديلة (قوله والتقدير فاعل الفعل المعدى) ويجوز أن يكون المعدى صفة لاسم فاعل يحذف التنوين للضرورة

الفاعل الا أنه غير مستحسن نحو كاتب الاب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازهم منه أيضا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتي وصفة مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفة خبره ثم قال (وصوغها من لازم لحاضر • كطاهر القلب جميل الظاهر) يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الالحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي وتكون الحال والاستقبال والمضى ثم أتى بثمانين وهو طاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين ان الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فانه جار فيما ذكر على طاهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جاري على يحمل وصوغها مبتدأ أو من لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف دلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المحروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز ان يكون معطوفا على جرفاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها مما ذكر واجب ثم قال

(وعمل اسم فاعل المعدى • لها على الحد الذي قد حدا)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كأنقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذي قد حدا انها تعمل بالشرط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا يذني أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الالحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي الى واحد فتنصب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد أشار اليهما بقوله (وسبق ما تعمل فيه يجنب • وكونه ذاتيية وجب)

يعني ان الصفة تخالف اسم الفاعل في شيئين الاول ان معمولها يجوز تقديمه عليه اقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسبق ما تعمل فيه يجنب الثاني انه لا يكون الاسبييا كالمثال المتقدم بخلاف معمول

بناء على انه علم خنس فيوصف بالمعرفة وتركه الشارح لانه لا يذني حمل كلام النظم على الضرورة متى أمكن الحمل على غيرهما (قوله) ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل) وفيه الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله ولم يحمل الخبر محذوف بان يقدر واجب لان عملها النصب فيما بعدها ليس واجبا بل جائزا فيجوز به أمارفها ضمير افواجب (قوله وسبق ما تعمل فيه يجنب) قال ابن هشام خاص بما تعمل فيه للشبه باسم الفاعل أما ما عملت فيه بما فيه امن معنى الفعل كالطرف والمحرور والحال والتمييز فلا يمنع فيه سبق وذلك نحو زيد اليوم عظيم وزيد بك فرح وزيد طالع احسن وجهه وزيد وجه احسن وقال الرضى المناسب لضعف الصفة المشبهة أن لا يتقدم الحال عليها وكذا قال لا يتقدم التمييز عليها (قوله سبييا) المراد به ما اتصل بضمير الموصوف معنى ولو تقدرا كافي الحسن الوجه

أي الوجه منه أو آل معاقبة للضمير وكافي الحسن وجهه إلا أن التقدير وجهه منه أي الموصوف (قوله على الفاعلية) هو التحقيق وقيل أنه بدل والفاعل ضمير مستتر (قوله والنصب على التشبيه بالمفعول به) يعني إذا كان معرفة فإن كان نكرة فعلى التمييز (قوله الخامس) أن قلت هذا مضاف إلى معمول صفة أخرى فيذكر مع السادس قلت لا تكرار لأن السادس ليس مضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف بخلاف الخامس فإن قلت بل التكرار موجود لأنه يستغنى بالسادس (١٠٩) عن الخامس لأن الخامس مضاف

إلى ضمير معمول صفة أخرى لكن لم يقصده التمثيل به من هذا الوجه بل من الهيئة التي الكلام يدل عليها أيضا فالمتأخر لا يعترض به على المتقدم لأن المتقدم وقع في مركزه على أن كون الخامس يصح أن يمثل به لما بعده وهو السادس زيادة فائدة (قوله جملة أنفه) الأنف معمول جملة وهو مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى الجارية مضافة إلى ضمير الموصوف ولا يصح في أنفه إلا الجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به ولا يصح رفعه لأن الرفع يقتضي الفاعلية بجملة ولا تصح الفاعلية لأن الصفة مؤنثة والأنف مذكور (قوله جبل خالها) الخال نقطة بخالف لونها جميع لون الجسد تكون على الوجه كذا قيل ويلزمهم أن النقطة إذا كانت صفراء تسمى خالا

اسم الفاعل فإنه يكون سبباً نحو زيد ضارب أباه وأجنيبا نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذاتية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ومما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجزوء ربي ويحتمل في موضع خبر المبتدأ أو كونه مبتدأ وذا خبر الكون وهو مضاف إلى سببية ووجب خبره ثم قال

(فارفع بها أنصب وجر مع آل • ودون آل معصوب آل وما اتصل)

(بها مضافا أو مجردا) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الإضافة وقوله مع آل أي مع كون الصفة معصوبة لآل ودون آل أي مجردة من آل معصوب آل أي المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعني من آل والإضافة لخاصة أن الصفة لها حالان مقرون بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال وإضافة وتجرد فالمقرون بال نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف إلى مضاف إلى ضمير نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرف بال نحو وجه الأب الرابع مضاف إلى مجرد نحو وجه أب الخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جملة أنفه من قولك مررت بأمرأة حسن وجه جارتها جملة أنفه السادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جبل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجهة جبل خالها السابع مضاف إلى موصول نحو الطيبي كل ما التائب به الأزر من قوله فعبج بها قبل الأخبار منزلة • والطبيبي كل ما التائب به الأزر الثامن مضاف إلى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلا حديث سنان ربح يظعن به والمجرد من الإضافة وآل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رفاق خصورها • وثبرات ما التفت عليها المآزر

والموصوف نحو جانا نوال أعدته من قوله

أزورا مر أجا نوال أعدته • لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجهه والصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنتي عشرة في ستة باثنتين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الأوجه كلها وقال أنها من ضرب إحدى عشرة في ستة والمجموع ستة وستون مسألة والصواب أنها اثنتان وسبعون مسألة وأنا أرى لك جدولا كافيا يجمعها على ترتيب النظم وهو هذا

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه

وليس كذلك فالصواب أنها نقطة سوداء تكون على الوجهة وهي من أوصاف الجمال ومن أسبابه وبها يكمل الجمال فلا تكون الاجيلة فقولهم جبل خالها لبيان الواقع لا للاحتراز والوجهة فيها أربع لغات فصح الواو وكسر ها وضمة وا والجنة بهمزة مضمومة (قوله والطبيبي كل ما التائب به الأزر) صدر البيت فعبج بها قبل الأخبار منزلة وفي رواية فعبجتها أي الناقية يقال عجت البعير أعوجه صوجاء طفت رأسه بالزمام ولا يجوز في كل الانقضاء بخلاف النون للإضافة وأما النصب والرفع فلا يجوز أن لا وجهه لحذف النون حيث لا أن يقال حذف لتقصير الصلة وفي بعض نسخ الشرح ذكر فعبج إلى آخر الشاهد (قوله وثبرات) جمع وثيرة وهي العظيمة أي عظمت ما التفت عليه المآزر والمراد بما التفت عليه المآزر

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
خالها	خالها	خالها	خالها	خالها	خالها
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
ماتحت	ماتحت	ماتحت	ماتحت	ماتحت	ماتحت
نقابها	نقابها	نقابها	نقابها	نقابها	نقابها
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
سنان ربح	سنان ربح	سنان ربح	سنان ربح	سنان ربح	سنان ربح
يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
ماتحت	ماتحت	ماتحت	ماتحت	ماتحت	ماتحت
نقابها	نقابها	نقابها	نقابها	نقابها	نقابها
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
فوال	فوال	فوال	فوال	فوال	فوال
أعده	أعده	أعده	أعده	أعده	أعده
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه	وجه	وجه	وجه	وجه	وجه

الاطراف والارداق
 أى عظيما ما ذكر
 قوله كلها مفهومة من
 بيت واحد (الخ) ان قلت
 ما فائدة ذلك قلت
 التنويه بقدر النظم وماله
 من البلاغة حيث جمع
 المسائل الكثيرة في اللفظ
 القليل فله دره (قوله
 ووند مجموع) ان قلت الذى
 زاد على ثلث البيت سبيان
 خفيفان حسن أولهما
 فالجواب ان السببين لما
 صار بعد الخن على صورة
 الوند سمى ذلك وندا
 (قوله ومر به على البيتين
 الخ) ثم أشر بظاهرا تاملا
 الى البيوت التى تحتها
 مشيرا الى الرفع والنصب
 والجرو ويحتمل انه ترك ذلك
 لدلالة ما بعده عليه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووند مجموع وذلك قوله فارفع
 بها وانصب وجر مع ال • ودون ال معصوب ال وما اتصل بها مضافا أو مجردا فاذا قرأت فرفع بها
 فاجعل طرف سبابتك على البيت الاول من الجدول ومر به طولا الى البيت الاخير المقابل له واذا
 قرأت فانصب فانقل سبابتك الى البيت الثانى منه ومر به كذلك الى البيت الاخير المقابل له واذا
 قرأت وجر فانقله أيضا الى البيت الثالث ومر به كذلك الى البيت الاخير المقابل له واذا
 طرف سبابتك أيضا على البيت الاول ومر به على البيتين الذين يليان بعده واذا قرأت ودون ال
 فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من ال ومر به الى آخر السطر ثم أشر بظاهر
 اناملك الى البيوت التى تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجرو فاذا قرأت معصوب ال فاجعله على
 معمول الصفة من البيت الاول ومر به عرضا الى آخر السطر فاذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل
 أصبعك الى الجدول الذى تحت الجدول الاول وأشر الى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولا
 والستة الجدول عرضا وهى المحتوية على معمول المضاف واذا قرأت أو مجردا فانقله الى آخر البيت
 الاول من الجدول الثلاثة الأخيرة وأشر الى معمولات الصفة في ذلك وهى أنواع المجرد فقد
 استوفيت بذلك جميع المسائل ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر

(قوله طلقه) الشاهد في ما طلقه لاني أنت وان صحت معي معمولاً بنا على عدم اشتراط الاعتماد على نفي أو استظهار ونحوه ما وكون أنت مبتدأ مؤخر هو الظاهر والكلام فيما يمكن نصبه لقوله وعملها فيه جر أي قوله وانصب ان فصلت أو قرنت بال والسم بال كسر الصلح والكالح من الكلوح وهو التكمش في عبوس والمكفه همر من أكفه الرجل اذا عبس (قوله وكرامهموها) محل الضمير نصب على التمييز لكن فيه ان التمييز لا يكون معرفة إلا أن يكون شاذاً أو على القول بان ضمير التكررة تكرة وهو ضعيف أو على التشبيه بالمفعول به وهو الظاهر (قوله فانه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة) كان قياسه أن يسقط مائتين وعشانية وعثمانين لانه اعتبر فيما تقدم جمع التكسير لمذكر ولمؤنث وجمع السلامة لمذكر ولمؤنث فهذه أربعة اضربها في اثنتين وسبعين لانه تضرب ثلاثة أحوال الضمير في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردة ومذكورة ومثناة ومجموعة جمع سلامة لمذكر ومجموعة تكسير لمذكر ومفردة مؤنثة ومثناة ومجموعة بالوجهين المذكورين بأربعة وعشرين وتضرب الأربعة وعشرين في ثلاثة أحوال الصفة من رفع ونصب وجر اثنتين وسبعين فإذا ضربت الأربعة فيها حصل مائتان وعشانية وعثمانين لكن الشارح اعتبر جمع التكسير لمذكر ولمؤنث واحداً وعد جمع السلامة لمذكر ومؤنث واحداً اضرب اثنتين في اثنتين وسبعين فحصل من ذلك مائة وأربعة وأربعون ولعل حكمة ذلك ان الضمير يكون دالاً على الجمع المذكور والجمع المؤنث فجعل هاتين الحالتين (١١١) بدل حالتين من الأربعة المسقطه وجلة صورهما مائة وأربعة وأربعون فأسقطها من مائتين وعشانية وعثمانين بفضل نصفها الآن الحالتين نصف صور الأربعة وإذا أسقطت نصف الشيء منه فضل النصف الآخر وهو هنا مائة وأربعة وأربعون (قوله إلا أن الصورة السابعة) أي التي في الثالث من السطر السابع (قوله وهي قولك مرت رجل حسن الوجه جميل خالها) الذي في الجدول الحسن خالها لكن جميل وحسن متقاربان وقوله وهي قولك مرت الخ أي إذا قرنت بال بان يقال الجميل لان الكلام في المقرونة بال ويحتمل ان يريد السابعة من العبارة التي قبل الجدول التي في معمول الصفة باعتبار

حسن الوجه طلقه أنت في السلامة م وفي الحرب كالح مكفه وعملها فيه جر بال إضافة ان باشرته وخلصت من آل فخور مرت رجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بال والفصوله نحو قولهم قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها والمقرونة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة فهذه ثلاث مسائل فإذا أضيفت الى المسائل المذكورة صارت الصور خمسة وسبعين هذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ما ذكرنا اختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بال أو مجردة منها فإذا نعت الصفة الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية صور مضروبة في خمس وسبعين بسماطة فإذا نعت الصفة أيضاً الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفاً وعثماناً من ضرب ثلاثة في سمانه فإذا نعت معمول الصفة أيضاً الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وعثماناً فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربع مائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة وجلة صورها مائة وأربعة وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون ثم اعلم ان هذه الصور اثنتين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم الى جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله (ولا تجزئها مع آل همام من آل خلا) (ومن إضافة لتاليها) يعني انه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بال الى المجرود من آل ومن إضافة الى ما فيه آل فتشمل اثنتي عشرة مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول الا صورتين وهما الأولى والأربعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الاب فيثبت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهي قولك مرت رجل حسن الوجه جميل خالها أجازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال (وما لم يحل فهو بالجواز وسما) أي وما لم يحل من الإضافة الى ما فيه آل أو الى ما أضيف الى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه

عد المقرون بال أو لا من المضاف ثانياً فيكون السادس من المضاف هو الصورة السابعة وهذا هو الظاهر لانه أني يجمل مجرداً من آل والواقع في العبارة التي قبل الجدول كذلك بخلاف الثالث من السابع من الجدول فان فيه الصفة مقرونة بال والواقع فيه لفظ الحسن لالفظ جميل وان صح ارادة ما في الجدول بالتأويل وفي بعض النسخ وهي قولك مرت رجل حسن الوجه الجميل خالها بانيات آل وهي التي رأيتها في نسخة شيخنا وأصلحت عليها نسختين حال المقابلة على الشيخ فيكون أني بالصورة السابعة التي قبل الجدول على ما مر بصورة تكون عليها ممتنعة عند القائلين بالامتناع وانما أجازها في التسهيل لانه جعل الضمير العائد لما فيه آل كالذي فيه آل والمانع لا ينزل منزلته وانما كان ظاهر النظم امتناعها لانه إذا دخل في جره وان كان يحتمل استثنائها لكون ضمير ما فيه آل كالذي فيه آل (قوله لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها) أقول ادخل لا باعتبار ان الجائز يستلزم ان لا يمتنع فكانه قال ما عداها لا يمتنع لا من مسائل الإضافة الخ أي لا يمتنع هو حالة كونه من مسائل الإضافة أو من غيرها كما نقل ما جاء في أحد الامم القائمين

ولامن القاعدتين (التعجب) (قوله استعظام زيادة) كاستعظام زيادة الحسن الذي في زيد وقوله في وصف الفاعل المراد به من قام به الوصف وقوله وخفي سببها يخرج استعظام زيادة سببها معلوم فلا يستعظم النفس من حيث ان سببه الناقش (قوله وخرج عن نظائره أو قل نظيره بها) فصل واحد للاحتراز عن استعظام زيادة خفي سببها ولم يخرج الذي قامت به عن نظائره ولا قل نظيره والظاهر ان هذا لا يوجد فيكون قوله وخرج الخ لا يوضح للاحتراز من شيء وكذا قوله قبله خفي سببها بيان للواقع وتحقيق لمعنى التعجب فان الذي لم يخف سببه لا يستعظم ولذا قالوا اذا ظهر السبب بطل التعجب وأوفى التعريف للتقسيم يعني ان التعجب منه اما ان يخرج عن نظائره بتلك الزيادة أو يقل نظيره والمراد بالتعجب منه في الحقيقة هو الزيادة لا ذوالزيادة لكنه يستدل به التعجب مجازا على أن الظاهر كون قوله وخرج الخ ليس من التعريف بل أتى به بعد تمام التعريف لزيادة الايضاح لان التعجب مشتق من التعجب فلو جعل من التعريف لزوم الدور إلا ان يراد بالتعجب منه ذاته مع قطع النظر عن التعجب وسبب التعجب خفاء السبب ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب فكان التعجب بضم في (١١٢) الجزئيات فلا يجحد سبب تلك الزيادة فيتعجب منها ولذا قالوا العاقل لا يتعجب الا قليلا لانه

يدرك بفطنته أسباب الاشياء غالباً واللاحق لقلة عقله كثير التعجب بـل يتعجب من كل شيء لخفاء الأسباب عليه ومن هذا يستدل على نقص عقل المرء بكثرة تعجبه وعلى كمال عقله بعدم كثرة تعجبه قلت ومن هنا أيضاً يعرف ان كثرة الضحك تدل على نقص العقل لانه ينشأ عن التعجب وقلة الضحك تدل على كمال العقل ووفوره لقلة التعجب لان الضحك لا ينشأ إلا عن التعجب وكما وجد التعجب وجد لصاحبه من نفسه داعية الضحك فان لم يضحك فقد حبس نفسه عن الضحك فتخرج من هذا انه كلما وجد التعجب وجد داعية الضحك وكما وجد داعية الضحك وجد داعية التعجب فهما

والحسن وجه الاب ثم ان هذه المسائل الجائرة تنقسم الى حسن وقبح وضعيف ونادر وأنا أطلبها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكن كون الناظم لم يتعرض لها وقد شرط في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر الا ما يتعلق بالفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ما اتصل وأوجعني الواو والتقدير فرفعها معصوب أل وما اتصل بها مضافاً ومجردا ويحتمل ان يكون معطوفاً على قوله مضافاً وأوعى هذا على بابها من التقسيم والتقدير فرفع معصوب أل وما اتصل بها مضافاً ومجردا فاقسم المتصل بالصلة الى مضاف ومجرد

التعجب

أحسن ما قيل في حد التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخروج بها التعجب منه لعدم الزيادة عن نظائره أو قل نظيره ثم ان التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو سبحان الله وبالك من رجل ونحو ذلك اذا كان هناك قرينة تبينه وانما اقتصر التحويلات في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لا طراد التعجب بهما وهما ما أفعل وأفعل به وقد أشار الى الاول منهما فقال (بأفعل انطق بعدما تعجبا) أي انطق بوزن أفعل بعد ما تفعل ما أحسن ونصب تعجبا على انه مصدر في موضع الحال أي متعجبا أو مفعول له أي لاجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثاني فقال (أوجي بأفعل قبل مجرور بها) يعني أوجي بوزن أفعل قبل اسم مجرور بها الجر فتقول أحسن بزيد فاتي بأفعل مكمل لا يعمل به وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله (وتلوأفعل انصبته) يعني انك تأتي بعدما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله (كما أوفى خليلنا) فمافي المثالين مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلنا مفعول بأوفى والهمزة في أوفى للنقل والتقدير ثمي أوفى خليلنا أي صيرهما وافيين ثم مثل أفعل بقوله (وأصدق بهما) فاصدق لفظه لفظاً وأمر ومعناه الخبر والباء زائدة في الفاعل والهمزة في أفعل للضرورة والتقدير أحسن زيد أي صار حسناً قال

متلازمان فيلزم من نفي أحدهما نفي الآخر واستحالة التعجب على الله تعالى لانه لا يخفى عليه شيء وقوله تعالى فما أصبرهم وحذف على التارو ونحوه يؤيد بان يصرف الى جانب الخلقين وقوله يخرجها عن نظائره أي نظائره في غير تلك الزيادة وقوله أو قل نظيره أي في تلك الزيادة (قوله لا طراد التعجب بهما) أي من غير قرينة بخلاف غيرهما فلا يتعجب به الا مع قرينة وكان ذلك من الواضح فهو قد وضع أفعل وأفعل به للتعجب ولم يضع غيرهما واذا استعمل غيرهما في التعجب فالدال عليه القرينة (قوله قبل مجرور بها) على ان الضمير في أفعل بالكسر للخطاب يكون المعنى أحسن أنت بزيد بان تعتقده حسناً فاذا اعتقدته حسناً فقد أحسنت به (قوله فاتي) أي المصنف بأفعل مكمل لا يعمل به أي مكمل لادل على معموله وهو قوله قبل مجرور بها (قوله أي صيرهما وافيين) حكى ابن الانباري في الانصاف ان بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فخصر حلقة ثعلب فسئل عن ما التهجيبه فأجاب بمقتضى قول سيبويه ان التقدير في ما أحسن زيدا شيء أحسن زيد أفعل له فما تقول في قولنا ما أعظم الله فقد مثل ذلك فأنكر وأصله ومحبوه من الحلقة اه ابن غازي ويظهر انه من باب الكناية أي كناية عن تعظيم الله تعالى وليس المراد ما وضعت له المفردات وما وضع له التركيب حقيقة والاعراب باعتبار الاصل

كما ان الاعراب في اني اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى انما هو بالنظر للاصل وليس هنا تقديم رجل حقيقة وانما المراد به التردد وكافي فلان كثير الرماذ الاعراب باعتبار الاصل (قوله وحذف ما منه تعجب استبح) فان قيل المتعجب (١١٣) منه انما هو وصفه اوجب

بأنه على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه

أي ما تعجب من وصفه (قوله عند الحذف معناه

يضح) قدم المعمول ليكونه ظرفا وذلك أن يضح خبر كان وعند معموله ولا يلي

العامل معمول الخبره الا اذا ظرفا أني أو حرف جر

(قوله يلزم أن فعل لفظ الماضي) والمراد أن فعل من ما أن فعل (قوله وقدما

منصوب) أي لزم منع تصرف في كل من الفعلين في الزمن القديم (قوله من

فعل) فلا يبينان من اسم كتمان فلا يقال ما أخره ويحتمل أن يكون على

حذف مضاف أيضا أي من مصدر فعل ذي ثلاث لكن المصنف ليس بصدد

تحقيق ذلك وانما مراده اعطاء الفائدة التي تتعلق بهذا الباب فيصير على

الظاهر لا فائدة المبتدئ (قوله أو شبههما) شبه

أشدد أو أضعف وأقل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وأكثر

ونحو ذلك وشبه أشد أقوى وأضعف وأقل وأعظم وأكبر وأحسن وأقبح وأصغر ونحوها (قوله

أن لا مالا مصدره) وكذا النفي جواز نحو ما ضربت

(وحذف ما منه تعجب استبح • ان كان عند الحذف معناه يضح)

فشمل ما المتعجب منه بعدما أن فعل وبعد أن فعل فتأل حذفه بعدما أن فعل قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه جزي الله عني والجزاء بفضل • ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أي ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أن فعل قوله عز وجل أجمعهم وأبصر أي وأبصرهم وفهم من قوله ان كان عند الحذف معناه يضح ان الحذف لا يجوز الا ان كان معناه واضحا وحذف مفعول

باستبح وهو مصدر مضاف الى مفعول وما موصولة وصلتها تعجب ومنه متعلق بتعجب ومعناه اسم كان ويضح في موضع خبرها وهو مضارع وضع يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بيضح ثم قال

(وفي كلا الفعلين قدما لزم • منع تصرف بحكم حقا) يعني ان فعلي التعجب وهما ما أن فعله وأن فعل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما ما مضارع ولا غيره مما

يصاغ من الافعال بل يلزم أن فعل لفظ الماضي ويلزم أن فعل لفظ الامر ومنع فاعل يلزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقدما منصوب على الطرف وفي كلا متعلق بلزم وكذلك قدما ثم قال

(وصفهما من ذي ثلاث صرفا • قابل فضل ثم غير ذي انتفا) (وغير ذي وصف يضاهي أشهلا • وغير سالك سليل فعلا)

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية الاول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث لان ذي صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي

ثلاث الثاني أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنتم وبش

ونحوهما الرابع ان يكون قابلا للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو مات وفي الخامس ان يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله ثم السادس ان يكون غير

لازم للنفي كعاج يقال ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع به ولا تستعمل في غير النفي وذلك مفهوم من قوله غير ذي انتفا السابع ان لا يكون اسم فاعله على وزن أن فعل نحو شغل وجر وفهم ذلك من قوله وغير

ذي وصف يضاهي أشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سليل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف

وهي كلها مفردة الا قوله صرفا وتم فانهما جلتان فعليتان ثم قال (وأشدد أو أشد أو شبههما • يخلف ما بعض الشروط عدما)

(ومصدر العادم بعد ينتصب • وبعد أن فعل جره بالبايحب) يعني انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل الى ذلك بان يصاغ الوزان

المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفاعل العادم لبعض الشروط منصوبا بعدما أن فعل ومجرورا بالباء بعد أن فعل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجب من البياض من نحو

ابيض زيد ما أشد بياضا زيدا وأشد بياضه ومن استخراج زيدا أكثر استخراجا وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم أن لا مصدر له من الافعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه

البناء كالافعال التي لا تصرف وقوله وأشدد أو أشد مبدأ وخبره يخلف وما مفعول يخلف وهي موصولة وصاتها عدم بعض مفعول بعد لا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير

يخلف صبغتي التعجب المصوغتين مما عدم ثم قال (١٥ - مكدودي) زيدا ابن عقيل ولم ينص في القاموس على استعمال ما عاج بمعنى ما انتفع ولا على ان عاج يعج لا يستعمل

في غير النفي فقد راجعته في فصل العين من باب الجيم (قوله ليتضح المعنى) أي والا فليس ذلك بلازم لجواز ان يكون المعنى يخلف لفظ صبغتي التعجب الذي عدم بعض الشروط لان ما تقدم من الشروط شرط أيضا في صبغتي التعجب بل الشروط في الحقيقة لهما

(وبالذودوراحكم لغير ما ذكر • ولا تنفس على الذي منه أثر)

فهم من قوله وبالذودوراحكم أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل المأدوم لبعض الشروط وإن ذلك نادر أي غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قوله ما أتى زيد لأنه من وصف لا فعل له ومما أتى من غير الثلاثي قولهم ما أعطاه من أعطى وما أفقره من افتقر ومما أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أحقه وما أرعنه وما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبني للمفعول ما أحجنه من جن وما أولعه من ولع ثم قال

(وفعل هذا الباب إن بقدا • معموله ووصله به الزما)

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهى ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على افعل ولا المجرور بالباء على افعل وفهم منه أن المنصوب بما افعل لا يتقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وسيب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله ووصله به الزما أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشئ ولما كان في الفصل بينهما بالطرف والمجرور خلاف نبه على ذلك بقوله

(وفصله بطرف أو مجرر • مستعمل والخلاف في ذلك استقرار)

يعنى أن الفصل بالطرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام العرب وفي ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك ومن شواهد مع أفعل قول عمرو بن معدى كرب لله دربتى سليم ما أحسن فى الهيجا لقاءها وأكثر فى اللزبات عطاها وأثبت فى المكرهات بقاها ومن شواهد مع افعل به قول بعض الانصار

وقال نبي المسلمين تقدموا • وأحبب البنا أن يكون المقدم

وقول الآخر

أقيم بدرا الحزم مادام حزمها • وأحر إذا حالت بان أتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدم معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو مصدر مضاف الى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضا مصدر مضاف الى المفعول وبطرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلاف مبتدأ وفي ذلك متعلق به واستقر في موضع خبره

(نعم وبشئ وما جرى مجراها •)

هذا الباب مشتمل على قسمين الأول نعم وبشئ والثاني ما جرى مجراها من الأفعال وبدا بنعم وبشئ

فقال (فعلان غير متصرفين • نعم وبشئ رافعان اسمين)

صرح بفعلية نعم وبشئ وفي ذلك خلاف ومذهب البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما رافعان اسمين بقوله رافعان اسمين يعنى أن كل واحد منهما يرفع اسما ويجوعهما يرفع اسمين لأن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلين ونعم وبشئ مبتدأ ورافعان نعت لفعلين أيضا ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لأنهما قيد في فعلين وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبشئ واسمين مفعول رافعان وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليةتهما ثم أعلم أن مفعوليهما يكون ظاهرا ومضمرا وقد أشار الى الأول بقوله (مقارنى آل أو مضافين لما فارها) ثم مثل للثاني بقوله (كنتم عقي الكرم) ومثله قوله عز وجل ولنعم دار المتقين ومثال الأول نحو قوله تعالى فنع المولى ونعم النصير ثم أشار الى الثاني بقوله (ورافعان مضمرا يفسره بميم) وفهم من قوله يفسره ميم أن الضمير فيها لا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله (كنتم قوما معشره) فنع فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قوما وفهم من المثال أن نعم وبشئ لا يكتفيان بفاعلهما بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتى ثم قال

وبها مش نسخة شيخنا على قوله يخاف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم هكذا في جميع النسخ والصواب يخاف صيغتي ما عدم بعض الشروط (قوله ولا يتوسط) وجهه فهم منع التوسط أنه اطلق وحذف المتعلق والاطلاق وحذف المتعلق يؤذان بالعموم (قوله أن مذهبه الخ) أى لأن استعماله يدل على جوازه وتصديره بذلك ثم ذكر الخلاف دليل اعتماد (قوله اللزبات) بالزى جمع لزبة وهى الشدة بفتح اللام فيهما واللزبة صفة ولذا لم تفتح زى لزبات لأن الاتباع خاص بغير الصفة (قوله أخبارا) أى خبرين فاطلق الجمع على المشى (قوله لأنهما قيد الخ) الظاهر جواز كونهما خبرين أو خبر مبتدأ محذوف أى هما غير متصرفين رافعان وكون رافعان معطوفاً محذوف العاطف على فعلين أو على غير متصرفين (قوله وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبشئ) الظاهر أنه يجوز

ارادة الاخبار بفعلتهم او بكونهم ما غير متصرفين والاخبار برفعهما اسمعين (قوله وقد أشار الى الاول) أى الى تفصيل الاول فقصه الى مقارن لال ومضاف له (قوله زادا) هذا التمييز لم يقدم معنى زائدا الا التاكيد ويحتمل افادته بحذف الصفة أى زاد اعظما مباركا (قوله وتناول المانعون ذلك) أى على انه حال فى بعض الموضع أو منصوب بفعل محذوف فى بعض المواضع: ناسب المقام (قوله وكلامه صالح لجميع الاقوال الخ) انظر ذلك مع ان من جملة الاقوال فيما اذا وليها الفعل انها المختصر (١١٥) أو انها كافة وفيما اذا وليها

الاسم انها مركبة مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب الا ان يراد بالجميع المجموع (قوله واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل) أى وهى معرفة تامة (قوله ويذكر المخصوص بعد) تأخيره على سبيل الجواز لا الوجوب كما سيذكره الشارح عند قوله وأول ذا المخصوص الخ (قوله والخبر محذوف) أى المدح (قوله خبر مبتدأ مضمرة) أى هو زيد أو المدح وزيد (قوله غير متصل بها) كالماء فى انا وجدناه صابرا والعلم فى كلام الناظم مرفوع خبر مبتدأ محذوف أى هذا العلم أو قوت الارواح العلم أو المدح العلم أو مبتدأ خبره محذوف أى العلم بمدح ويصح نصبه أى الزم العلم ليصح كونه مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالخصوص لانا اذا جعلناه مبتدأ ونعم المقتضى خبر الزم ان يكون العلم المتقدم هو المخصوص فلا يصح مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالخصوص ولا يصح ان

(وجمع تمييز وفاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشتهر) يعنى ان فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا استدلل من اجاز ذلك بقوله تزود مثل زادا أيلك فينا • قدم الزاد زادا أيلك زادا وبإبيات أخرى وتناول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال (ومما يميز وقبل فاعل • فى نحو نعم ما يقول الفاضل) اذا لحقت ما نهم وبش فتارة يليها الفاعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى فنعما هي فان يليها الفعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجميعه اراجع الى كونه تمييزا أو فاعلا واقتصر فى شرح الكافية على انه اذا وليها الفاعل على قولين الاول انها منكورة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والاخر انها فاعل وانما اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة مخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شئى بقوله الفاضل واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغى ان يحمل تمثيله على ان المراد فى نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نهم وبش ليدخل فيه ما وليه الاسم وفى تقديره انها تمييز تنبيه على انه أشهر القولين ثم قال

(ويذكر المخصوص بعد مبتدأ • أو خبر اسم ليس بيد وأبدا) المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالش بعد بش وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها انه مبتدأ أو الجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا قول متفق عليه الثانى انه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أجازوه قوم منهم ابن عصفور الثالث انه خبر مبتدأ مضمرة وهذا أيضا مختلف فيه ونسب المصنف اجازته الى سيبويه وفهم من كلام الناظم الاقوال الثلاثة لان قوله مبتدأ يحتمل الوجهين اذ لم يذكر الخبر وقوله ليس بيد وأبدا يعنى انه اذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدأ واجبا وفهم من قوله بعد ان محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبش وبعد متعلق بذكر ومبتدأ حال من المخصوص ثم قال (وان يقدم مشعر به كفى • كالعلم نعم المقتضى والمقتضى)

يعنى ان المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبش وشمل ذلك صورتين الاولى ان يذكر فى الكلام الذى قبل نعم متصلا بها كالمثال الذى ذكره الثانية ان يذكر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد أى نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالخصوص فى كلام غير المتكلم بنعم وذلك ان يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الافعال فيقول المحيى نعم الرجل ومشعر صفة محذوف والتقدير اراهم مشعرو معمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتضى المكتسب والمقتضى المتبع ولما فرغ من أحكام نعم وبش شرع فى حكم ما جرى مجراهما فقال (واجعل كبش ساء) يعنى ان ساء مساو لبش فى المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أو جعل أو لاهب أو ألف ساء منقلبة عن أو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول

يكون مجرورا بالكاف اذ ليس المقصود التمثيل بل لفظ العلم بل بالجملة فالمثال مما حذف فيه المخصوص لدلالة ما قبله ليصح التمثيل وقال العلامة ابن غازى معترض على الناظم الظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما يحذف لدلالة ما قبله وحكى شيخنا أبو عبد الله بن الفخار الاتفاق على ذلك فى معنى هذا التركيب انتهى وليس واراد اذ يصح ان ينصب العلم أو يرفع بالوجه السابق نعم الناظم فى التسهيل جوز تقديم المخصوص لكن هذا لا يؤيد حكايته الاتفاق على كونه مخصوصا الذى يجوز نصبه كما مر قال الامام ابن غازى لو عوض هذا البيت بان قال مثلا وقبل مبتدأ وما دل كفى • بكفى العلم نعم المقتضى كان أولى (قوله وألف ساء منقلبة عن واو) لان

مضارع يسوء ووزنه فعل بضم العين ولا يدل المضارع هنا على ضم العين في الماضي ولا المصدر ولا اسم الفاعل لان المضارع يضم عينه اذا كان الماضي مفتوح العين وواوها أو وای اللام أو كان الماضي مضموم العين فأتیان المضارع هنا مضموما لا يدل على ضم عين الماضي لكن الماضي هنا مفتوح العين في الأصل ثم حول فقول الشارح بضم العين أي بعد التحويل وأفرده الناظم عما بعده وان كان داخل فيه لخفاء التحويل فيه (قوله وعلم) أي صار غاية في العلم وجهل صار غاية في الجهل (قوله كنتم في الحكم) لا يريد جميع الأحكام لان فاعل فعل (١١٦) يجوز جره بالباء وخلوه عن آل والاضافة تخوفهم زيد وحسن زيد واداه ماره

على وفق ما قبله وباراه من غير ندو ونحو الزيدون فهو وبخلاف نعم فان ابراز ضمير هانادر كما يستفاد من كلام الأشعري في التنبيهات فقول الشارح آخر اكنتم مطلقا أي في جميع أحكامها غير ظاهر (قوله هيا) عائد على هي لان فاعل البيت كثرة أم شملة بن برد في مية ذى الرمة ذمالها قال أبو حيان دخول لا على حبذا لا يخلو عن اشكال لان ان فرعت على انها كلها فعل أوجب فعل وذافاعله فلا ينبغي ان تدخل عليه لان لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف السابقة وان فرعت على انها اسم فان قدرته منصوبا لم يصح لان النصب على العموم وهو هنا مخصوص أو مرفوعا فكذلك لوجوب التكرار حينئذ في الأصح اه (قوله فانه يتقدم) لا يعارض ما سبق من المثال على رفع العلم في قوله العلم نعم المقتنى

أول باجعل وكبئس مفعول ثان ثم قال (واجعل فعلا • من ذى ثلاثة كنتم مسجلا) يجوز ان ينبى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد به الممدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضو الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعني بقوله كنتم في الحكم لاني المعنى لان فعل كما يقصد به الممدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز ان يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنتم مطلقا في جميع أحكامها ثم قال (ومثل نعم حبذا) يعني ان حبذا مثل نعم مع فاعلها في المعنى لاني الحكم لاختلاف بعض أحكامها الا ان في حبذا زيادة على نعم وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب ثم قال (الفاعل ذا) يعني ان ذافاعل يجب وفهم منه ان حب فعل وان حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال (وان تردد ما قبل لا حبذا) يعني انك اذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليه لا فتقول لا حبذا زيد فتساوى معنى بئس لان نفي الممدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال

الأحبذا أهل الملا غيرانه • اذ اذ كرت مي فلا حبذا هيا
ثم قال

(وأول ذا المخصوص أيا كان لا • تعدل بذافه ويضاهي المثالا)

اعلم ان حبذا يحتاج الى مخصوص كما يحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد فتقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا ان مخصوص حبذا لا يكون الامتياز عن ذابخلاف المخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه انه مبتدأ أو خبر في الجملة قبله كما سبق في مخصوص نعم وقوله أيا كان يعني مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا وقوله لا تعدل بذافه يعني ان ذالا يكون الامفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هناد وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص في التأنيث والتنسبة والجمع لكنه أفرده في الاحوال كلها التشبيه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله فهو يضاهي المثلا أي يشابه المثل والامثال لا تغير ثم قال (وما سوى ذافرفع يجب أو جرح • بالباء) يعني ان حب قد يكون فاعله غير ذاف من الاسماء مع ارادة الممدح وفي فاعلهما حيث تدوجها أحدهما لرفع والآخر الجرح بالباء الزائدة وفي حائهما اذ ذال لغتان الضم وهو الاكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله (ودون ذانضم الحاكتر) ووجه الفتح البقاء مع الأصل ووجه الضم ان الأصل حبب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب زيد وحب زيد ومن شواه ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله

من أن العلم مبتدأ خبره محذوف وانه ليس هو المخصوص لانه انما وجب أن لا يكون فقلت

مخصوصا هنا لان الناظم مثل به لما اذا قدم ما يشعر بالمخصوص المحذوف فلا ينافي انه يجوز ان يكون هو المخصوص (قوله انه مبتدأ وخبره في الجملة قبله) أي أو خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف ولعله أشار الى ذلك بقوله كما سبق في مخصوص نعم (قوله فنقلت الضمة الى الحاء) الدليل على ان أصله حبب بضم الباء الاولى شيان أحدهما ان اسم الفاعل من حبب حبيب وفعل أكثر ما يجي فيها فعلة فعل كظرف وشرف فهو ظرف وشريف الثاني انه حكى ضم الحاء وليس ذلك الا لنقل ضم الباء الى الحاء

(قوله مجزأها) أي مزجها وحب أشد بالوجهين الضم والفتح واعلم ان حذنا يؤتى معها بالخبر نحو حذار جلا زيد لكن يبقى النظر فيما اذا كان المخصوص محالاً فالذا فبقال حذار جلين الزيد ان الظاهر ثم رأيت صرح بذلك في التسهيل حيث قال وقد يكون قبله أي المخصوص أو بعده تمييز مطابق أي في الافراد وغيره نحو حذار جلين الزيد ان أحوال نحو حذارا كجاء وفعل قد يكون معه الخبر وكذا أساء (قوله أفعل التفضيل) وبعضهم يعتبر باسم التفضيل أي الاسم الدال على التفضيل فافعل التفضيل معناه أفعل الذي يكون موزونه الأعل التفضيل ولا يصح أن تكون الاضافة بيانية وهو بدل ١١٧ على نسبة الزيادة للموصوف

لا على الصيرورة والاكثر استعمال أفعل في الصيرورة والتعدي فاستعمال أفعل في النسبة قليل والمراد بالتفضيل ما يشمل نحو اجهل وأخبت والمراد بالتفضيل مطلق نسبة الزيادة ففيه شذوذا كما حققه ابن هشام في الحواشي (قوله من مصوغ منه) ضمير منه عائد الى موصوف محذوف أي من مصدر مصوغ منه (قوله ولم ينه هنا على تمامها) أي بدلالة المطابقة صريحاً كنيته هناك على تمامها والاقتماما مندرج تحت قوله وما به الى تعجب وصل الخ (قوله أو مفعول بفعل محذوف) أي من باب الاشتغال لان صل مشتغل بها به من قوله لما نعه الى التفضيل صل أي اقصد ما به الى تعجب وصل توصل أنت به أي بعثه في الوزن الى التفضيل وبه يندفع ما قيل في كلام الشيخ عسر وأفعل في التعجب فعل وهما اسم

فقلت اقتلوا هاعنكم مجزأها • وحبها مقنولة حين تقتل

وما مفعول مقدم بارفع أو يجزفهم من باب التنازع وصلتها سوى

• (أفعل التفضيل) •

أفعل التفضيل مضاف ومضاف اليه وانما أضيف الى التفضيل لانه دال عليه واحترزه من أفعل الذي ليس للتفضيل كاجرو أشهل (صغ من مصوغ منه للتعجب • أفعل للتفضيل وأب اللذان) يعني ان أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه التعجب ويمنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب فافعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبي بأي أي امتنع والذ مفعول بأب وهي لغة في الذي وأبي فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير عائد على اللذان ثم قال

(وما به الى تعجب وصل • لما نعه الى التفضيل صل)

قد تقدم في باب التعجب ان الفعل اذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل الى صوغ أفعل منه بأشده وشبهه وكذلك أيضا يتوصل الى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به الى صوغ فعل التعجب الا انه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله ومصدر العادم الى آخر البيت ولم ينه هنا على تمامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوباً على التمييز فتقول أنت أشد بياضاً من زيدوا كثيراً استخراجاً من عمرو وما مستداً أو مفعول بفعل محذوف بفسره صل وهي موصولة وصلتها وصل به وبه الأول متعلق بوصل وكذلك الى تعجب ولما نعه وبه الثاني متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل والى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به الى التعجب لاجل المانع صل بعثه الى أفعل التفضيل ثم قال

(وأفعل التفضيل صل أبدا • تقدير اولفظا بمن ان مجردا)

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من آل والاضافة ومعرف بال ومضاف وأشار هذا البيت الى القسم الأول يعني ان أفعل التفضيل اذا كان مجرداً من آل والاضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظاً كقوله عز وجل وللآخر خبرك من الأولى أو قديرا كقوله تعالى والآخر خبره وأبى أي من الدنيا وفهم منه ان ما سوى المفرد وهو المعروف بال والمضاف لا يقترن بمن ثم ان أفعل التفضيل بالنظر الى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة وجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله (وان لم تنكروا بصف أو مجردا • ألزم تذكرها وأن يوحدا)

يعني أن أفعل التفضيل اذا كان مجرداً من آل والاضافة أو مضافاً الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهذا أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال

(قوله وبه الأول متعلق بوصل) وقدم النائب عن الفاعل على مذهب الكوفيين والبصريين بمنعونه ويمكن على مذهب البصريين تخريجهم على انه من الحذف والايصال بان يكون في وصل ضمير مشترك مجروراً بالباء والاصل وما به وصل به ثم حذف الباء واستتر الضمير (قوله ولما نعه وبه الثاني متعلقان بصل) ويجوز تعليق لما نعه بصل ويكون حذف من الثاني لدلالة الأول وعلى الأول حذف من الأول لدلالة الثاني (قوله وأفعل التفضيل صل أبدا • تقدير اولفظا بمن) يجوز الفصل بمفعول أفعل وبإل وما اتصل بها كقوله والبقول أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خير ولا يجوز بغير ذلك وفي شرح العلامة ابن عقيل على التسهيل انه جاء الفصل بالنداء ومن هذه لابتداء الغاية كما ذهب اليه سيبويه والمبرد ومن وافقه أورجحه المرادى ونقله الأشعرني

واقدم عليه الامام السبوطي

(قوله وتلوال الخ) تصریح بمافهم من قوله وان المنكورا الخ اذ مفهومه ان ما عداهما لا يلزم تذکیرا وتوحیدا وصرح بالمفهوم لافادة لزوم المطابقة في تالی ال والجواز في المضاف لمعرفة (قوله عن ذی معرفة) قال ذلك تعظيما لثان هذه المسئلة اذ اخذ فيها بالحديث الذي ذكره الشارح حيث جاء فيه الوجهان وللرد على ابن السراج القائل بوجوب المطابقة (قوله أحاسنكم) بالرفع والموطنون بكسر الطاء وهذا الحديث مما يدل على أفضلية حسن الخلق وروى الحسن عن أبي الحسن عن جد الحسن ان من أحسن الحسن الخلق الحسن سمعناه من شيخنا سيدي عبد السلام بن الناصر اه ما وجد مقيدا كآرأيته بخط شيخنا (قوله هذا اذا نويت أتى باسم الاشارة للتعظيم حيث نقل الحكم السابق عن ذی معرفة) (قوله وذلك اذا كان افعلا مقصودا به التفضيل) بيان لنية معنى من فهو جواب عما قيل ان هذا يعارض قوله قبل ان المضاف لا يقرن بمن لفظا ولا تقديرا فأجاب بأن معنى نية من أن يقصد به التفضيل (قوله الاشجع) هو سيند ناعم بن (١١٨) عبد العزيز يسمى به لانه كانت به شجرة والناقص سليمان بن عبد الملك وفي شرح

التوضيح هو يزيد بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان سمى به لانه نقص الجيش أرزاقهم وانما لم يكن أفعلا مقصودا به التفضيل لان المتكلم قصد انه ليس في بني مروان عادل سواهما فتشيل النعم بين بناء على قصده والافقد كان في بني مروان في ذاك الزمان من هو عادل غيرهما ويجاب بان المراد أنه لم يكن في ملوك بني مروان عادل سواهما فالمراد أعدلا ملوك بني مروان أي عادلاهم (قوله وهو مبتدأ والخبر محذوف الخ) قلت يجوز أن يكون الخبر هو اذا والتقدير هذا كائن اذا نويت فيكون فيه ثلاثة أوجه من الأعراب ولعل الذي حمله على العدول عن هذا الوجه ان جعل اذا على كونها شرطية يلزم أن يكون في الكلام جملة تدل على جواب اذا الشرطية (قوله كمثل

ويضيف مجزوم بان وأجودا معطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذکیرا مفعول ثان بالزوم وان يوجد معطوف على تذکیرا أي الزم تذکیرا وتوجد ادوا عبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثاني بقوله (وتلوال طبق) يعني ان افعلا التفضيل اذا دخلت عليه أل لزمته مطابقة لموصوفه فتقول زيد الافضل وهند الفضلي والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات وتلوال طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث فقال (والمعرفة) • أضيف ذو وجهين عن ذی معرفة) يعني ان افعلا التفضيل اذا أضيف الى ذی معرفة جازان يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم مني مجلس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطنون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ أو خبره ذو وجهين وهي موصولة وصلتها أضيف ولمعرفة متعلق بأضيف ثم قال هذا اذا نويت معنى من وان • لم تنو فهو طبق ما به قرن) يعني ان جواز المطابقة وعدمها في المضاف الى المعرفة مشروط بان تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان افعلا مقصودا به التفضيل واما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الاشجع والناقص أعدلا بنى مروان أي عادلاهم فهذا الاشارة لجواز الوجهين في المضاف الى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم ويجوز ان يكون خبرا مقديما والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير مروان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ما هو افعلا التفضيل له ثم اعلم ان من المصاحبة لا فعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الاول بقوله

(وان تكن تلون مستفهما • فلها كن أبدا مقدما)

يعني ان المجرور عن المصاحبة لا فعل التفضيل اذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على افعلا لان الاستفهام له صدر الكلام ومثل صورتين الاولى ان يكون المجرور اسم استفهام والاخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للدولى بقوله (كمثل من أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار الى الثاني بقوله (ولدى • اخبار التقديم نزرا وجدا) يعني أن المجرور من المذكورة اذا كان خبرا أي غير استفهام لزم تأخيره عن افعلا لانه بمنزلة الفاعل فعمله التأخير وقد يتقدم عليه بقله وقد استشهد المصنف على ذلك بآيات منها قوله

فقات لنا أهلا وسهلا وزودت • جنى الفعل بل ما زودت منه أطيب

من أنت خير) يستغنى به عن أخير كان شرا يستغنى به عن أشرفا في المكافئة وغالبا أغناهم خير وشرة عن قولهم أي أخير منه وأشر (قوله اذا كان خبرا) أي غير استفهام يعني فيشمل نحو ضربت رجلا أفضل من عمر وفيجب تأخير من عمر وفاصلهما على أن يسعوا ما بعد من اذا لم يكن فيه كلمة استفهام خبرا واخبارا (قوله لانه بمنزلة الفاعل) انظر وجه تنزيل المجرور من بعد افعلا التفضيل منزلة الفاعل (قوله بل ما زودت منه أطيب) على تعلق من باطيب يكون المعنى بل ما زودت لنا وهو كالأطيب من جنى الفعل لان كلام الاحباء والأشياء لاسما بعد الهجوع على تعلق منه بزودت يكون متعلقا بأطيب محذوفا أي بل الكلام الذي زودت تنامنه أطيب من جنى الفعل وأما كون المعنى بل جنى الفعل الذي زودت تنامنه أطيب من قولها أهلا وسهلا فهو معنى مضيف

(قوله وأما مجرورها ففهوم من قوله مستفهما) أى مع ملاحظة قوله بتلو والظاهر رجوع لهما إلى تلو ومن فجر ومن نطق به أيضا بلفظ تلو وكأن الشارح استبعد رجوع الضمير إلى المضاف والمضاف إليه (قوله أحسن في عينه السكحل) فأحسن أفعّل تفضيل وهى صفة رجلان وهما اسم جنس مسبق بنى ومرفوعه السكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والسكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد أفضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضل والمعنى أن السكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره والسبب في إيراد رفع أفعّل التفضيل الظاهر في مثل هذا المثال تيمؤه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل ولا يعاقب الفعل إلا بعد نفي أو شبهه ولذا ترك الناظم التنبيه على اشتراطهما وفى عينه ومنه متعلقان بأحسن والممتنع انما هو عمل أفعّل التفضيل فى المفعول به ودلالة التركيب على أفضلية السكحل فى عين زيد من السكحل فى عين غيره انما هى بحسب السياق والافهوم التركيب محتمل للمساواة لانك لم تنف المساواة لكن المساواة منقبة بقرينة السياق كما أن الفعل المعاقب لا فعل التفضيل بعد النفي أو شبهه انما يدل على نفي المساواة بقرينة أن الكلام مسوق للمدح بخلاف مررت برجل أفضل منه أبوه فانك اذا أتيت بالفعل محله قلت يفضل أبوه فانت الدلالة على التفضيل التى يدل عليها (١١٩) أفعّل التفضيل وهو بحسب السياق

(قوله أولى به) ضمير به لرفيق وأولى نعت لرفيق ان كانت ترى بصرية ومفعول ثان ان كانت قليسة والرفيق صاحب النعت اعلم أرشدنا الله وإياك أن النعت فى اصطلاح النحويين على ما قاله ابن عصفور اسم أو ما فى تأويله من ظرف أو مجرور أو جملة يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض فى معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد بما يدل على حليته أو نسبته أو فعله أو خاصية من خواصه وهو أحسن تعريف النعت باعتبار تعرضه لتفاصيله وذلك كان نصفه بصفة سبيه

أى أطيب منه قلت وليس فى هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا بزودت وتلو متعلق بمستفهما ولهما متعلق بقدا والضمير فى لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل وأما مجرورها ففهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتلو لشيء الذى يتلو ثم اعلم ان أفعّل التفضيل رفع المصغر فى لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو فى أفعّل ضمير يعود على زيد وأما رفعه الظاهر فيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله (ورفعه الظاهر زر) يعنى ان أفعّل المذكور يرفع الظاهر وهى لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه ورفعته مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره زر ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله (ومنى عاقب فعلا فكثيرا ثنا) هذه اللغة لجميع العرب وهى ان أفعّل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بان يكون معاقبا للفعل وذلك اذاولى نفيًا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلا أحسن فى عينه السكحل منه فى عين زيد والتقدير ما رأيت رجلا يحسن فى عينه السكحل كحسبه فى عين زيد وهذا المراد بقوله عاقب فعلا ثم مثل ذلك بقوله

(كلن ترى فى الناس من رقيق • أولى به الفضل من الصديق)

والأولى أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضى الله عنه فالشروط قد توفرت وهى تقدم النفي وهولن والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين

﴿النعت﴾

هو التابع لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال

(يتبع فى الأعراب الأسماء الأولى • نعت وتو كيد وعطف وبدل)

ذكر فى هذا البيت التوابع وهى خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعى العطف وفهم من قوله الأولى أن التابع لا يكون إلا متأخرا عن المتبوع ثم قال

مثل مررت برجل قام أبوه والترحم بكاء زيد المسكين والتأ كيد كنجة واحدة والحلية بكاء زيد الطويل والنسب كالقرشى والنعت والصفة والوصف هنا بمعنى واحد وفى غير ما هنا الوصف هو ذكر الصفة وأما الصفة فهى المعنى القائم بذات (قوله الحاصل والمتجدد) زاد العلامة الأشعرى غير خبر قال فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثانى وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلوا حامض اه وقوله خبر المبتدأ أى فى الأصل أو الحال فبعض افراد الذى هو خبر المبتدأ فى الأصل خرج بقوله الحاصل نحو ان زيد قائم والذى هو خبر فى الحال خرج بقوله والمتجدد أى كل متجدد لكن ترد الحال الثانية فى نحو جاء زيدا كباضا ككافها مشاركتها لما قبلها فى الحاصل والمتجدد اذا حذف زيد وأتيت بدله بنكرة كرجل فتقول مررت برجل راكب ضاحك إلا ان يقال المراد المتجدد مع كون التركيب بتغير نفسه إلا العامل وتعريف الشيخ المكوردى النعت بأنه هو التابع لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد تعريف بالاعم وهو جائر عند القدمين وقد يقال لا حاجة الى زيادة غير خبر لان المراد التابع لما قبله فى الأعراب الحاصل ما دام حاصل والمفعول الثانى لا يتبع ما قبله فى إعرابه الحاصل مادام حاصلًا لا يجوز أنابا الثانى فهو خارج بقوله الحاصل وخرج حامض من قولك الرمان حلوا حامض لانه لا يتبع ما قبله فى إعرابه المتجدد لانك تقول نظرت الى رمان حلوا حامض أى فى حال كونه حامضًا إلا

أن يقال مع كون المجموع بمعنى من (١٢٠) لا يصح جعل حامض حالاً (قوله متم) أى مكمل ما سبق اذ الموصوف يتم بصفته وذلك

يشمل عطف البيان لانه
يوضح فهو مكمل لما قبله
ويشمل التوكيد لانه يوضح
أيضاً من حيث انه يثبت
الحقيقة ويرفع المجاز (قوله
بوسمه) أى بوسم ما سبق
أى بصفة ما سبق أى
بدلالته على صفة ما سبق
فضمير وسمه عائد الى ما
(قوله ومنم ما سبق أخرج
به البديل وعطف النسق)
استشكل اخراج البديل
بتم بان البديل فى أكملت
الزغيف ثلثه يوضح انه ليس
المراد جميع الزغيف وقس
عليه بغيره أنواع البديل
فهو متم ويمكن الجواب بان
المقصود فى البديل تكرير
النسبة وحصول الايضاح
باللازم لا بالقصد واستشكل
أيضاً اخراج عطف النسق
بتم بانه قد يكمل ما قبله بان
يوضحه بان يعطف الجلى
على الخفى نحو عندى
عصيدة وذوب ويجاب بان
الشارح يرى منعه هذا
التركيب (قوله وليعطى فى
التعريف) أى من
التعريف والتسكير مالم
تلاو يصح أن تكون فى
على بابها على حذف مضاف
أى فى حال التعريف (قوله
هو لى التوحيد)
بمعنى فى أى فى التوحيد
والتذكير (قوله كذا)
وسائر أسماء الإشارة لا
أسماء الإشارة المكانية

(فالتعنت تابع متم ما سبق • بوسمه أو وسمه ما به اعتلقت)

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ما سبق أخرجه البديل وعطف النسق لانهما لا يتمان
متبوعهما وبوسمه أو وسمه ما به اعتلقت أخرجه التوكيد وعطف البيان لانهما متممان لما سبق كانتعت
الا أن التعنت يتم بدلالته على معنى فى المتبوع أو فيما كان متعلقاً به وفهم من قوله بوسمه أو وسمه ما
به اعتلقت ان التعنت على قسمين متم ما سبق بوسمه وهو التعنت الحقيقى ومتم ما سبق بوسمه ما اعتلقت به
وهو التعنت السببى ثم ان نوعى التعنت يشتركان فى أنهما يتبعان المنعوت فى اثنين من خمسة وهى
واحد من الرفع والنصب والجرو وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتسكير وهو المنبه
عليه بقوله (وليعطى فى التعريف والتسكير ما لم لا) يعنى ان التعنت يعطى من التعريف والتسكير
ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال (كأمر بريقوم كرماً) فكروا منعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال
المعرفة أمر بالقوم الكرماء ويزيد العاقل ثم ان التعنت الحقيقى ينفرد عن السببى بلزوم تبعيته
للمنعوت فى اثنين من خمسة وهى واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع
وقد أشار الى ذلك بقوله (وهو لى التوحيد والتذكير أو • سواهما كالفعل فاقف ما قفوا)

فسوى التذكير والتأنيث وسوى التوحيد والتثنية والجمع وأحال فى ذلك على الفعل فعلم أن التعنت
الحقيقى وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقتها له وصوفى فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع وان السببى وهو ما رفع ظاهراً متلباً بضمير الموصوف لا يجب مطابقتها فى ذلك فتقول مررت
برجلين قائمين وبرجل قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لانك تقول مررت برجلين قائما وبرجل
قائما وبامرأة قائمة وتقول مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبوهما وبرجل قائم أباهم فلا
يطابق لانك تقول مررت برجل قائم أمه وبرجلين قائم أبوهما وبرجل قائم أباهم ثم قال (وانعت
بمشق كصعب وذرب • وشبهه) المراد بالمشق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة
المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة
والذرب بالذال المجهمة هو الحاد من كل شئ والمراد بشبهه المشتق اسم الإشارة وهو المشار اليه بقوله
(كذا) وذى بمعنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذى) والمذوب وهو المشار اليه بقوله
(والمذوب) فتقول قام زيد هذا فهذه انعت لزيد وهو جامد الا انه شبيه بالمشتق كانه قلت قام زيد
المشار اليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منسوب
لقرش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل غمى أبوه ثم قال

(ونعتوا بجملة منكرة • فأعطيت ما أعطيته خبراً)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرة ان الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة
وذلك لانها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة
لكانت فى موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبراً لانها لا بد فيها من رابط يربطها
بالمنعوت وأوهم اطلاقه فى الجملة انها تكون طلبية لان الجملة الطلبية يخبر بها عن المستند فلذلك
أزال هذا الإيهام بقوله (وامنع هنا يقع ذات الطلب) يعنى أن الجملة الطلبية بمنع وقوعها صفة
وذلك بجملة الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض فلا يقع شئ من ذلك نعتاً لانها
لا تدل على شئ محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال (وان أنت فالتقول أضمر نصب) يعنى اذا
جاء من كلام العرب ما يوجب وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأوله على أضمار القول وبما جاء مما يوجب ذلك
قول الراجز حتى اذا جن الظلام واخطأ • جاؤا بمنى هل رأيت الذئب قط

فظاهرة أن الجملة المصدرة بمنى نعت لمضى والتأويل فى ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكي

كأنه (قوله وامنع هنا يقع ذات الطلب) وهى مالا تخفى بل الصدق والكذب بالنظر الى ذاتها (قوله جاؤا

بمنى) أى لبن مقول فيه هل رأيت الذئب أى لبن مشوب بماء لون ذلك اللبن مع الماء كونه الذئب ونحو ذلك أن تقول جاء رجل

هل رأيت الأسد أي مقول فيه هل رأيت الأسد أي ان كنت رأيت الأسد فهو مثله في الشجاعة والمعنى ان كنت رأيت الذئب فهذا الامن لونه كونه (قوله لكنه شبهه بالمشق) فعلى تأويل عدل مثلاً يعادل يكون داخل في قول الناظم وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب وعلى كونه على حذف مضاف فليس هو النعت في الحقيقة وإنما النعت هو المحذوف يصح تقديره ذو فيكون مؤولاً بالمشق ويصح تقديره صاحب فيكون مشتقاً ولم يكن صفة صريحة وأما اذا قصد انه تجسم من العدالة ليكون أبلغ فيكون مؤولاً بمشتق أي متجسم من العدالة قبل (١٢١) يستثنى من المصدر وذو الميم الزائدة فانظر

ما وجهه ولعله لكونه لم يسمع (قوله ونعت غير واحد الخ) يستثنى اسم الاشارة فلا ينعت بنعت مفرق عند سيبويه وقد يجوز على البدل أو عطف البيان فانظر ما وجه ذلك (قوله والنصب باضمار فعل يفسره فرقه) واذا ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط وهل الناصب له فعل الشرط أو فعل الجواب قولان أشهرهما الثاني عند الاكثرين قال ابن هشام في شرح باني سعاد وأصحهما الاول اذ يلزم على قول الاكثرين أن يقع اذا معمولا لما بعد الفاء في قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اه واذا كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فكيف يفسر كما أشار الى ذلك الازهرى ويمكن أن يجاب عن الشخ المكودي بأنه جعل اذا غير مضمنة معنى الشرط وجعل الفاء في فاعطاف صلة (قوله ونعت معمولي الخ) لتكون العامل الثاني كأنه تأكيدي

بمقول والتقدير جراً ومقدراً مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير في قوله ونعتوا عائد على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثان لا أعطيت وفي أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الاول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثان وخبراً منصوب على الحال من الضمير المستتر في أعطيته وايقاع مفعول بالمانع وهو مصدر مضاف الى المفعول وذات الطلب نعت للمحذوف والتقدير ايقاع الجملة ذات الطلب وأن أنت يعني الجملة الطلية نعتاً فاضمر القول ثم قال (ونعتوا بمصدر كثير) يعني ان النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيراً وهو على خلاف الاصل لان المصدر جاء مدلكه شبهه بالمشق ولا يفهم من قوله كثير الايراد الوصف كما تقدم في قوله ومصدر منكر لا يقع بكثرة ثم قال (فالترمو الافراد والتذكير) يعني ان المصدر اذا وقع نعتاً التزم افراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبساعة عدل وبسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والاصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على ما كان عليه من الافراد ثم قال (ونعت غير واحد اذا اختلف • فعاطفاً فرقه لا اذا اختلف) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان احدهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبجبل كريم وبجبل وعاقل والاخرى ائتلافهما فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت للمحذوف تقديره ونعت غير منعوت واحد وعاطفاً حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة عطفت اذا اختلف على اذا اختلف ثم قال

(ونعت معمولي وحيدى معنى • وعمل أتبع بغير استئنا)

يعنى انك اذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدتين في المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت في اعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو والعاقلان فان العاملين متحدان في المعنى وشمل المتحدتين في المعنى واللفظ كالتمثال المذكور والمتحدتين في المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد واطلق عمرو والعاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الاتباع لأن الاتباع واجب لانه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع اذا كان العامل فيهما واحد نحو ذهب زيد وعمرو والعاقلان وهو من باب أخرى وفهم منه أيضاً أن العاملين اذا اختلفا معنى لم يجوز الاتباع وفيه ثلاث صور احدها أن يختلفا في المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو والعاقلان الثانية ان يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقان في الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو والكراعان الثالثة أن يتفقان في الجنس وفي اللفظ ويختلفان في المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو واذا أريد بوجد الاول حزن وبالثاني أصاب وفهم من قوله وعمل انهما اذا اختلفا في العمل لم يجوز فيهما الاتباع نحو ضربت زيداً وقام عمرو والعاقلان وخاصم زيد عمرو والعاقلان ويحتمل قوله بغير استئنا ان الاتباع سائغ فيما

(١٦ - مكدوى) للاولى فكأنهما عامل واحد بخلاف ما اذا اختلفا معنى أو عملاً فليسا كالعامل الواحد فيلزم اجتماع عاملين ليسا كالشيء الواحد على معمول واحد (قوله ان يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقان في الجنس) أي جنس الفعل والاسم واذا أضيف اليها الاختلاف في العمل صارت أربعة بكل واحد مع كل واحد معاً بعدد ومع مجموع ما بعده فخرج الصور ثمانية منها ما يسهل مثاله ومنها ما يفرض (قوله وخاصم الخ) فيه حذف والتقدير وكذا اذا كان العامل واحداً واختلف عمله نحو خاصم زيد عمرو والعاقلان (قوله وخاصم زيد عمرو والعاقلان) هذا عند البصريين وأجاز الفراء اتباع الاخير قال العلامة الاشعري لكن النص عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع ويجوز اتباع أي ما شئت عند ابن سعدان

(قوله وهو ابن السراج) فانه يمنع الاتباع فيما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلاف في اللفظ مطبقا ومنع الاتباع أيضا فيما اذا اتحد معنى وعملا ولفظا وقد رتبت الثاني غير تأكيده فان قدر الثاني تأكيده والاول هو العامل جازا للاتباع وبشكل على هذا أنه ليس هنا حيث نذكر ما يستثنى منه لانه اذا قدر الثاني غير عامل وانما هو تأكيده من غير أن يعمل فليس هنا عاملا ونحن كلامنا في معمول عاملين وبجواب بانه ليس المراد ان ابن السراج يستثنى جميع ما ذكرناه بل المراد ان أنت تستثنى من هذه القاعدة بعض ما ذكره ابن السراج وأما ابن السراج فيستثنى منها ما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلاف اللفظ قال العلامة الأشعري وخصه بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلى أو خبري مبتدأين اه وفي قول الناظم بغير استثناء على هذا أيضا (قوله وان نعوت كثرت) المفهوم معطل لان النعت الواحد كذلك وانما ذكر تعدد (١٢٢) النعت نوطته لقوله الا حتى أو بعضها اقطع وانما وجب الاتباع مع الاحتياج الى

النعت أو النعوت لتسزل
النعت حينئذ منزلة الجزء
من المنعوت لكونه لا يعرف
الا به ولان في القطع مع
الافتقار تشيئا على ذهن
السامع فلا يدري هل
المقطوع وصف لما قبله
أو لشيء آخر (قوله واقطع
أو اتبع) مفهولهما
محذوف للعموم لان حذف
المعمول يؤذن بالعموم
أي الجميع أو البعض ان
يكن معينا بدونها وقوله أو
بعضها اقطع فعل وفاعل
ومفعول أي أو اقطع بعضها
ان كان المنعوت معينا بما
سواه من النعوت وقال
ابن الناظم أي وان يكن
المنعوت معينا ببعضها
فاقطع ما سواه فجعل بعضها
محجورا بالعطف على دونها
وجعل مفعول اقطع محذورا
واعترضه الشاطبي بان
هذا التفسير لا يظهر اذ لو
أراد الناظم ذلك لقال أو

ذكر بغير استثناء بشير به الى قول من يمنع الاتباع وان اتفقا في المعنى وهو ابن السراج ويحتمل ان
يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجواب به جزم الشارح ونعت مفعول مقدم باتبع وهو مصدري
مضاف الى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي ووحيدى والتقدير ونعت مفعول عاملين
ووحيدى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى محجور بضافه وحيد اليه وعمل معطوف على معنى وبغير
متعلق باتبع ثم قال (وان نعوت كثرت وقد تلت • مفقرا لذكرهن أتبعث)
قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى
والذي قدر فهدى الآية وبغير عطف كقوله تعالى هما زمانا بنعيم الآية فان كان المنعوت مفقرا
لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا نبيه بقوله أتبع أي وجب اتباعها للمنعوت في اعرابه وفهم
من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فتشمل النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الخياط الطويل
بالاتباع اذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل عجمي خياط طويل اذا افتقر المنعوت
للعنوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج الى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله
(واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها) يعنى ان المنعوت اذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها
الاتباع والقطع والاتباع في بعضها والقطع في بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله
(أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها يلزم على هذا ان
يكون بعضها منصوبا على انه مفعول باقطع وهذا جزم المرادى وقال الشارح أي وان يكن المنعوت
معينا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول اقطع محذورا وفهم من كلامه أن بعضها محجور
بالعطف على بدونها أو في قوله أو اتبع للتخيير بين اتباع النعوت للمنعوت في الاعراب وبين قطعها
عن التبعة وفي القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب والى ذلك أشار بقوله
(وارفع أو انصب ان قطعت مضمر • مبتدأ أو ناصبا لن يظهر)
يعنى ان المقطوع عن التبعة يحوز فيه الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والنصب على انه مفعول
بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبيه بقوله لن يظهر أو للتخيير أيضا وان قطعت شرط
في جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره ان قطعت النعوت أو بعضها مضمر حال من التاء
في قطعت ومبتدأ مفعول بمضمر أو الالف في لن يظهر ضمير عائد على مبتدأ أو ناصبا ثم قال
(وما من المنعوت والنعت عقل • يحوز حذفه وفي النعت يقل)

بعضها اقطع معلنا ان كان معينا ببعض البعض الآخر ولم يقل ذلك اه ويحتمل ان يكون مفعول
اقطع أو اتبع الجميع أي اقطع الجميع أو اتبع الجميع ان يكن معينا بدونها أو اقطع بعضها دون البعض فيما اذا كان المنعوت معينا
بدون الجميع فيكون بعضها مفعول اقطع فان قلت يلزم فوات التنبيه على ما اذا كان المنعوت معينا ببعضها قلنا هو مأخوذ من
قوله قبل وان نعوت كثرت الخ مع قوله واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها فانه يعلم منه أن البعض الذي نعين به المنعوت يجب اتباعه
وانه لا يجب اتباع البعض الذي لم نعين به المنعوت والحاصل انه فهم منه ان العلة في وجوب الاتباع الافتقار و في عدم وجوبه علم
الافتقار لانه قال وقد تلت مفقرا لذكرهن وما خرج على الاعراب الاول يؤخذ بالمفهوم (قوله معلنا) أي مظهر اذ لك وهو تنسكبت
على من يقول ان القطع لا يكون الا بعد الاتباع (فائدة) اذا نعت بمفرد وظرف أو شبهه وجلة قدم المفرد ثم الطرف ثم الجملة على
طريق الاولى كقوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويحوز خلافه كقوله

تعالى كتاب أنزلناه اليك مبارك فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه آذلة على المؤمنين وأوجب ابن عصفور الترتيب كما في آية خافر ورد عليه بالآيتين قال الامام السيوطي في الفينة

ورتب المفرد ثم الظرفا
لجملة من غير حم يلقي اه
من خط العلامة ابن القاضي
(قوله التوكيد) يقال وكذا
توكيدا بالواو أكثر من
الهمز (قوله فتقول قام زيد
نفسه وعينه) قال الاشموني
لا يجوز عطف بعض ألفاظ
التأكيد على بعض فلا
يجوز قام زيد نفسه وعينه
ولا جاء القوم كلهم
وأجمعون وأجازه بعضهم
وهو قول ابن الطبرارة
وهو الذي في نسخ سبدي
المكودي رحمه الله (قوله
ولا يؤكدها الاذو
أجزاء) جعلوا منه اشترت
العبد كله بخلاف جاء
العبد كله فالمعبر صحة
التعزى باعتبار العامل ولذا
قال المرادي ذو أجزاء
يصح وقوع بعضها موقعه
وزاد العلامة المرادي
غير متي (قوله وبعد كل
أكدها باجعا) أجمع
وفروعه معارف فقبل
بتقدير الاضافة الى ضمير
المؤكد وقبل بالعلة

يعني انه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت اذا صلح الا ان ذلك في النعت قبل وفهم من قوله وفي النعت يقل ان حذف المنعوت يكثر ومن حذف المنعوت قوله عز وجل وعندهم قاصرات الطرف أتراب أي حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر • فلم أعط شيئا ولم أمنع • أي فلم أعط شيئا لا وما مبدأ موصولة وصلتها عفل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف

التوكيد

التوكيد على قسمين لفظي ومعنوي فاللغوي على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الإحاطة والشمول وقد أشار الى الاول فقال

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا • مع ضمير مطابق المؤكدا)

يعني ان الاسم يؤكده باللفظ النفس أو العين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد في الافراد والتذكير وفروعه اققول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا في حالة الافراد فان كان المؤكد مثنى أو مجمعا فقد نبه على ذلك بقوله

(واجعها ما فاعل ان تبعا • ما ليس واحدا تكن متبعا)

يعني ان النفس والعين اذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعال وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى والمجموع منذ كرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار الى الثاني وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله

(وكلا اذ كرى الشمول وكلا • كلتا جمعا بالضمير موصلا)

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكدها الاذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكدها هذه الالفاظ الامضافة الى ضمير المؤكد وهو المنبسط عليه بقوله بالضمير موصلا وال في الضمير للعهد ففهم منه ان الضمير يكون مطابقا للمؤكد كما في النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتا جمعا والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال

(واستعملوا أيضا ككل فاعله • من عم في التوكيد مثل النافله)

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل فتقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم ولما لم يترن له لفظ عامة لم يافيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعلة من عم فاذا بينت من عم فاعلة قلت عامة فاجمع مثلاً فادغم الاول في الثاني وانما قال مثل النافله لا فعال كثير من النحويين عن ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافله على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب والنافله الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال

(وبعد كل أكدها باجعا • جمعا أجمعين ثم جمعا)

يعني ان اجمع وما بعده يؤكده بعد كل وفهم من ترتيب هذه الالفاظ ان أجمع للمفرد المذكر وجمعا للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للمؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعا والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو ان أجمع اذا ذكر مع كل لا يكون الا متأخرا عنها والاخر غالب وهو انه لا يؤكده دون كل بقوله

(ودون كل قد يحى أجمع • جمعا أجمعون ثم جمع)

يعني ان أجمع وما بعده يؤكده دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعا والزيدون أجمعون

(قوله وان يفدق كيد منكور قبل)
الدهان في الفرة الاسم
ينقسم الى ثلاثة اقسام
قسم يوصف ويؤكد كزيد
وقسم يوصف ولا يؤكد
كرجل وقسم يؤكد ولا
يوصف كالمضمرات (قوله
يا ليت عدة شهر) الذي في
الاشهر في باليت عدة حول
وبحث بعضهم في
الاستشهاد بانه لا شاهد
فيه لان الحول معين اذ
تقديره حولي ثم حذفت
الياء وبديل لكون المراد
ما ذكرناه ليس مراد
المتكلم حول من الاحوال
بل الحول المعين (قوله
واغن بكتنا الخ) قال
سيدي عبد الواحد بن
حاشر هذا البيت يتعلق
بقوله

• وبعد كل أكدوا باجعا
خفه وصله به كما يوجد في
بعض النسخ (قوله فبعد
المنفصل) قال أبو حيان
لا خصوصية لذلك بل
يجوز أن تقول جئتم يوم
الجمعة أنفسكم اه قال
أبو اسحق لما كان النفس
والعين قد بليان العامل
من غير كونهما التأكيد
جى بالضمير المنفصل دفعا
لما يعرض من اللبس في
نحو هند خرجت نفسها
وحل عليه ما لا لبس فيه
(قوله مكررا) ولا يزيد على
ثلاث مرات (قوله في
الاسم) ولو نكرة فقوله

والهندات جمع وفهم من قوله قد يجي ان ذلك قليل بالنسبة لذكرا بعد كل وصرح الشارح بقلته
وفيه نظر لانه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى لا غوينهم أجمعين وجمعا أجمعون
معطوفان على أجمع يحذف العاطف ثم قال

(وان يفدق كيد منكور قبل • وعن نخاة البصرة المنع شمل)

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب
بعض الكوفيين والجواز اذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف
وظاهر النظم لا شرطه الفائدة ولا تحصل الفائدة الا في النكرة المؤقتة نحو صمت شهرا كله ومنه
قوله

بالبتي كنت صبيام رضا • تحملني الذلفاء حولا أكتعا

وقوله أيضا

لكنه شاقه أن قبل ذار جب • باليت عدة شهر كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل ان أفاد توكيد النكرة جازوا فالالاخفش والكوفيين والمنقول عن
الاخفش والكوفيين ان النكرة لا تؤكدا الا اذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه ان المجزئ لتوكيد
النكرة الكوفيون لذكرا البصريين في المنع وفهم من قوله شمل ان البصريين يمنعون توكيدها
مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال

واغن بكتنا في منى وكلا • عن وزن فعلاه ووزن أفعلا

يعني ان العرب استغنت بكتنا في المنى المؤنث عن وزن فعلاه وبكتلا في المذكر عن وزن افعلا فتقول
قامت المرأة ان كتناهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأة ان جمعا وان لا قام الزيدان أجمعان
كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولا بد من اضافة كلا وكتنا الضمير المؤكد وقد تقدم في قوله
وكلا اذ كرفي الشمول البيت واغن فصل أمر من غنى بمعنى استغنى وبكتنا وعن وزن متعلقان
باغن ثم قال

(وان تؤكدا الضمير المتصل • بالنفس والعين فبعد المنفصل • عنيت ذا الرفع)

يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول
أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم ان الضمير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لا يلزم
توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضا أن التأكيد اذا كان بغير النفس والعين لا يلزم
توكيده بالضمير نحو قمت كما كنكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع ان الضمير المتصل اذا كان
منصوبا أو مجرورا لا يؤكدا أيضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد
بغير النفس والعين فقال (وأكدوا بما سواهما والعين لا يلزم) يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا
أكد بغير النفس والعين من ألقاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا
كلهم وفهم من قوله ان يلزم ان توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمت أنتم أجمعون وان
تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ ضمير المنفصل نعت لحدوف والتقدير فتوكيده

بعد الضمير المنفصل ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال

(وما من التوكيد لفظي يجي • مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بموافقه وفهم من قوله مكررا انه يكون بالمساوي لفظا ومعنى نحو ادرج
ادرج وبالمساوي معنى دون لفظ نحو أنت بالحق جدير بقرن لان جدير او قائم اتفاقا معنى وفهم منه
أيضا أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيد كقولك وما مبتدأ أو هي موصولة ولفظي
خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره

صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على انه حال من الضمير المستتر في الخبر ويجي خبر المبتدأ ومكررا حال من الضمير المستتر في يجي ثم قال (ولا تعد لفظ ضمير متصل • الامع اللفظ الذي به وصل)

يعني انه اذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به فشمع المتصل بالفعل المرفوع نحو وقتت وقت والمنصوب نحو ضربت بك والمجرور والمنصل بالامم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو أنت أنت قائم وهو هو فاعدا واياك اياك ضربت ثم قال (كذا الحروف غير ما تحصلا • به جواب) يعني ان التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد في من قولك في الدار زيد في الدار في الدار زيدون من ان زيد اقام ان زيد ان زيد اقام ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا في الضرورة كقوله • وللا مابهم ابدادوا • فلو كان الحرف جوايما لم يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله (كنتم وكبلي) فتقول نعم نعم وبلى بلى لانه لم يتصل به شيء يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر في وجوب اعادتها ما اتصل بها الا المتصل به الجواب ثم قال

(ومضمرة الرفع الذي قد انفصل • أكد به كل ضمير اتصل)

يعني ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمع المرفوع نحو وقت أنت وقت أنا والمنصوب نحو ضربت بك أنت والمجرور نحو مريت بك أنت وهذا الصوم قيل التوكيد اللفظي المرادف

﴿عطف البيان﴾

انما هي عطف البيان لانه يسين متبوعه كالنعت قوله (العطف اما ذو بيان أو نسق) قسم العطف الى ذي بيان وذو نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو ذو نسق ثم بين ان مراده في هذا الباب عطف البيان بقوله (والغرض الا ان بيان ما سبق) أي الغرض في هذا الباب عطف البيان ثم عرفه فقال

(فذو البيان تابع شبه الصفة • حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس فشمع جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبديل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفه مخرج للنعت فان النعت يوضح متبوعه بوسمه أو رسم ما به اعتلق كما تقدم وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال في النعت بوسمه الى آخره وذو البيان مبتدأ أو تابع خبره وشبه الصفة نعت لتابع لا خبر بعد خبر لانه قيد في التابع وحقيقة القصد الخ جلة اسمية في موضع الصفة لتابع ثم قال

(فأوليه من وفاق الأول • مامن وفاق الاول النعت ولي)

يعني ان عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والمجرور واحد من التعريف والتكبير واحد من التذكير والتأنيث واحد من الافراد والتثنية والجمع ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله (فقد يكونان منكرين • كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة الى تعريفهما وما استشهد به على ذلك قوله عز وجل ان للمتقين • فآزا حسداً ثم وفاق مفعول ثان لا أوليه وهي موصولة والنعت مبيد أخبره ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد

(قوله وغير منصوب على الاستثناء) قال الخطاب ويجوز الرفع ويكون نعتا للحروف (قوله اللفظ اما ذو بيان) فأنذنه رفع اللبس ولا يشترط في أحدهما أن يكون خاصا (قوله أو نسق) استغنى باو عن اما الثانية (قوله حقيقة القصد به منكشفه) ليس مخرجا شئ كما عند ابن هشام وأبي اسحق الشاطبي لانه لا يستغنى عنه بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره لكن لما كان هذا الشبه غير مبين للمراد فسر بقوله حقيقة القصد به منكشفه (قوله فأوليه) أي أعطينه ما النعت أي الحقيق وليه أي أخذه من موافقة الاول

(قوله وصالحا لبديلية يرى) الفرق بين البدل وعطف البيان ان البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان بالعكس (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) ففيه التنبيه والاشارة الى الخلاف والمخالف القراء والفارسي (قوله نال بحرف متبع) حرف باعتبار المصدر بانه شريك معمولين في عامل واحد مع توسط حرف بينهما يقوم مقام تكرار العامل قال الامام السيوطي في ألفيته وعد قوم في الحروف الاله واى وليس ابن كيف هلا قال القاضي وقال والد نارجة الله عليه وعده بعض في حروف النسق كيف ولولا ابن اى خفي الا وليس ثم هلا ومتى اما كواجات لخذنا منثبنا (قوله ومطلقا حال من العطف) فيه اتيان الحال من المتبدا وهو ضعيف وقال الخطاب حال من الضمير المستتر في الخبر وجاز تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه لان ذلك مغتفر في النظم على أن الاخفش والناظم أجازاه قياسا (قوله لكن طالا) هو ولد بقر الوحش قاله الهوارى وهو مقصور (قوله اسم فعل) صوابه

من الصلة الى الموصول محذوف تقديره ولبه والضمير المستتر في ولى ما ند على النعت ومن وفاق الاول متعلق بأوليه والتقدير فأوليه من وفاق الاول الذى النعت ولبه من وفاق الاول ثم قال (وصالحا لبديلية يرى) يعنى ان عطف البيان يصلح أن يجعل بدلا وذلك مطرد الا في موضعين نبيه على الاول منهما بقوله (في غير نحو يا غلام يعمر) يعنى ان هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فياغلام منادى مبني على الضم ويعمر اعطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه اذا جعل بدلا ونبيه على الثاني بقوله (ونحو بشر تابع البكرى) يشير بذلك الى قول الشاعر

أنا ابن التارك البكرى بشر • عليه الطير ترقبه وقوا

فيشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكرى فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتا للبكرى ولا ذى الى اضافة ما فيه ال الى المجرد منها وهو ممنوع وعلى ذلك نية بقوله (وليس أن يبدل بالمرضى) وصالحا مفعول ثان ليرى وفي يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبديلية متعلق بصالح وفي غير متعلق بيرى ونحو بشر معطوف على نحو الاول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جر نعتا بشر ويقصد حينئذ بالاضافة المحضة وهو أظهر وان يبدل اسم ليس والياء زائدة في خبرها

(عطف النسق)

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الاول قوله (نال بحرف متبع عطف النسق) قتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لماعدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله (كاخصص بود وثناء من صدق) قتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ وبحرف متبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع في حروف العطف فقال (فالعطف مطلقا او او ثم فا • حتى أم او) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كها تشرك ما بعد هاء مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقا أما الواو و ثم والفاء وحتى فلا اشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى وأما أم وأوفذ كرها أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لا في المعنى وجعلهما الناطم مما يشرك فيها باعتبار ان ما قبلها وما بعدهما مستوفى المعنى الذي سبقنا له من شئ وغيره فالعطف مبتدأ وخبره واو وما بعده ومطلقا حال من العطف و ثم وما بعده هاء معطوف على واو باسقاط العاطف والتقدير فواو و ثم وفاء وحتى واو و أم ثم مثل بقوله (كفيلك صدق و وفا) ثم قال (وأنيبت لفظا بحسب بل ولا • لكن) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعده هاء مع ما قبلها لفظا لا معنى فتقول فقام زيد بل عمرو فان قام عمرو ولا زيد وقام زيد لا عمرو فان قام زيد دون عمرو وقام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بل لكن فقال (كلم بيدوا مر ولكن طالا) والطلا الولد من ذوات الطلف والاصل من اليتيم ان حروف العطف تسعة وهي على قسمين قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهي ستة وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة وبل فاعل باتيبت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض وحسب اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع في معاني حروف العطف و بدأ بالواو فقال

(فاعطف واو لاحقا أو سابقا • في الحكم أو مصاحبا موافقا)

يعنى ان الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل بعطف بها لاحقا نحو قام زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو ولا حمل المعاني الثلاثة المذكورة ولا حقا مفعول باعطف وأوسابقا وأومصاحبا معطوفان عليه وفي الحكم متعلق سابق وهو مطلوب للاحق ومصاحب فهو من باب التنازع ثم قال (واخصص بها عطف الذي لا يغنى • متبوعه كما عطف هذا وابني)

يعني ان الواو تنفرد من سائر حروف العطف بان يعطف بها على ما لا يستغنى به عن متبوعه نحو
تفاعل واقفل تقول تخاصم زيد وعمر وواخضم زيد وعمر وواصطف هذا وابني ولا يجوز الالف
في هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصتغف فابدل من التاء طاء وادغم الفاء في الفاء يقال
صغت القوم فاصطفوا اذا وقفهم في الحرب صفائح انتقل الى الفاء وثم فقال
(والفاء للترتيب بانصال • وثم للترتيب بانفصال)

يعني ان الفاء العاطفة تقيده الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالانصال فالمعطوف بها ثان عن
المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تقيده الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال فاذا قلت قام
زيد فعمر وفعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة واذا قلت قام زيد ثم عمر وفعمرو قام بعد زيد
وبينهما مهلة والفاء مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب ثم قال

(واخص بقاء عطف ما ليس صلة • على الذي استقرانه الصلة)

يعني أن الفاء تختص بان يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابطة على ما هو صلة نحو الذي
بطير في غضب زيد الذباب في طير صلة للذي ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس في المعطوف
ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك ان المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفا
على الصلة ولا تكون الصلة الا جملة ثم انتقل الى حتى فقال

(بعضا بحيث اعطف على كل ولا • يكون الا غاية الذي تلا)

يعني أن حتى لا يكون المعطوف بها الا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيد الان زيد
بعض القوم ولا يكون الا غاية له اما في زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء أو في نقص نحو غلبت
الناس حتى النساء وشغل قوله بعضا ما بعضه مصرح به كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله

ألقى الصحيفة سبي يخفف رحله • والزاد حتى نعله ألقاها

تقديره ألقى ما ينقله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف وحيث متعلق باعطف وكذلك على كل
واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون عائد على المعطوف المفهوم من قوله
اعطف ثم اعلم ان أم على فحين متصلة ومنقطعة وقد أشار الى الاول فقال (وأم بها اعطف اثرهم
التسوية) يعني أن أم من حروف العطف ويعطف بها اثرهمزة التسوية كقولك سواء على أفت أم
فعدت ومنه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم أو اثرهمزة يطلب بها ما يطلب باي نحو أزيد
عندك أم عمرو والتقدير أيها عندك وهذا معنى قوله (أو همزة فن لفظ أي مغنية) وانما سميت
متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها
والي ذلك أشار بقوله

(وربما أسقطت الهمزة ان • كان خفا المعنى مجذفاً من)

فجعل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم همزة واحدة والهمزة التي
تقدم مع أم باي كقول الشاعر

فأصبحت فيهم أنسا لا كعشر • أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الشافية أنه مطرد وان كان شرط وخفا
المعنى اسم كان وهو ممدود فقصره ضرورة ومجذفا متعلق بخفا وأمن فعل ماض في موضع خبر كان
والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفي بعض النسخ كان خفا الهمزة والمعنى واحد ثم أشار الى القسم الثاني
من قسمي أم وهي المنقطعة فقال

(وبانقطاع ومعنى بل وقت • ان تلك مما قيدت به خلت)

ام المنقطعة هي الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو مع همزة تقدم مع أم

استقاط فعل لانها اذا
كانت بمعنى فقط لا تكون
اسم فعل (قوله فاعطف
بواو) قال ابن عاشر في
تذكرة ليس في التوابع
ما يتقدم على متبوعه الا
المعطوف بالواو لانها
لا ترتب وهو خاص بالضرورة
(قوله للجمع المطلق) هو
بمعنى مطلق الجمع فلا فرق
بين العبارتين وأما الفرق
بين المطلق ومطلق
الماء فاصطلاح الفقهاء
(قوله والفاء للترتيب) على
ما يليق بالمقام نحو تزوجت
هند فولدت اذا كانت مدة
الجل تسعة أشهر فيصدق
عليه انه تعقيب قاله في
المغني (قوله بعضا بحيث
الخ) الذي صححه الامام
ابن مالك في كتبه ان الواو
لا ترتب وحتى مثلهما ونص
ابن هشام في المغني
والمحاذي وبعض شراح
الجل وسيدى أحمد تليد
الرصاص شارح قواعد ابن
هشام على انها ليست
للترتيب ولا للمهلة كالواو
خلافا لمن زعم انها للترتيب
كالزنجشري (قوله حتى
النساء) قد اجتمعا في قوله
قهرناكم حتى الكفاة فانهو
تأهونا حتى بنينا الا صغرا

بأي ومعبية منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فإبداها منقطع عما قبلها واختلف في معناها
فقبل الاضراب والاستفهام معا وقبل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون
استغنى بذكر الاضراب للزومها اياه على القولين وبانقطاع متعلق بوقت وكذلك وبمعنى بل وخت
خبر نكهن وبما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في يكن وقيدت وخت عائدة على
أم المتقدمة فان قلت كيف يصح اعادة عليها والمنقطعة غير المتصلة قلت هي عائدة على لفظها دون
معناها كقولهم عندي درهم ونصفه ثم انتقل الى أو فقال

(خير أربع قسم بأو وأبهم • واشكك واضراب بها أيضا غنى)

ذكر لا وفي هذا البيت ستة معان الاول التخيير فهو خذ من مالي دينار أو ثوب الثاني الاباحة فهو
جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الاباحة ومنعه في التخيير
الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف الرابع الإيهام كقوله تعالى وأنا أو أيا كم على هدى
الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينهما وبين الإيهام أن الإيهام يكون المتكلم عالما به
على مخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله تعالى وأرسلناه الى مائة
ألف أو يزيدون وفي قوله واضراب بها أيضا غنى إشارة الى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله
عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خبر واشكك وما بينهما واضراب
مبتدأ أو غنى خبره وبما متعلق بنفى أي نسب والمسوخ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون
بها متعلقا باضراب فيكون المسوخ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر وبني من معاني أو أن تكون
بمعنى الواو واليه أشار بقوله (وربما عاقبت الواو) يعني أن أو تعاقب الواو أي تكون بمعناها وذلك
إذا أمن اللبس وهو المنبئ عليه بقوله (إذا • لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي إذا كان المتكلم
بها لا يجحد في استعمالها بمعنى الواو منفذا لللبس أي طريقا ومنه

جاء الخلافه أو كانت له قدرا • كما أتى ربه موسى على قدر

أي جاء الخلافه وكانت له قدرا وفهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل وإذا متعلق بعاقبت وفاعل
عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال

(ومثل أو في القصد اما الثانيه • في نحو اما ذى واما الثانيه)

مذهب أكثر النحويين أن اما المسبوقه بمثلها عاطفه وذهب بعضهم الى أنها غير عاطفه واليه ذهب
الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقا وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعاني
المذكورة لا أو وليس كذلك لأن اما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له في ذلك أن كونها
للاضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ اما ثوبا أو ماد ينار أو مثالها للاباحة جالس
اما الحسن واما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ومثالها للإيهام قام اما
زيد واما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله اما الثانيه فائدتان الاولى ان
التي بمعنى أو انما هي الثانية دون الاولى والاخرى انها لا بد أن تكون مسبوقه باما أخرى وفهم من
المثال انها لا بد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدأ أو في القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدأ والثانية
نعت لا ما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ اما ذى
أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك اما ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك ثم انتقل
الى لكن فقال (وأول لكن نفيا أو نفيا) يعني ان لكن العاطفه تأتي تابعة للنفي نحو ما قام زيد
لكن عمرو وللهي نحو لا تضرب زيد لكن عمرا وفهم منه انم لا تجي في الإيجاب ولكن مفعول
أول بأول ونفيا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال (ولا • نداء أو أمر أو إثباتا تاسلا) يعني ان
لا العاطفه تجي تابعة للمنادي نحو يا زيد لا عمرو وللأمر نحو اضرب زيد لا عمرو وللإثبات نحو
قام زيد لا عمرو ولا مبتدأ وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود

(قوله غير عاطفه) لان
حرف العطف لا يدخل
على مثله

على لا والتقدير لا تلتذذ أو أرمأ أو أثبتا أو ظاهرا كلام المرادى في شرحه لهذا الموضع ان
لا معطوف على لكن وأنه معمول لأول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال (وبل كلكن بعد
معصوبها) يعنى ان بل اذا وقعت بعد معصوبى لكن وهما التنى والنهى كانت بمنزلة لكن في تقدير
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعد ما نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو
وكذلك لا تضرب زيد بل عمرا فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت لعمرو قبل في ذلك كلكن في المعنى
ثم مثل ذلك بقوله (كلام أكن في مريم بل نيا) المربع موضع الربيع والتيا القفرو بل مبتدأ وخبره
كلكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وهما في معصوبيهما عائد على لكن ثم ان بل
تقع بعد معصوبى لكن كاتقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الامر والى ذلك أشار بقوله

(وانقل بها للثان حكم الاول • في الخبر المثبت والامر الجلى)

يعنى ان بل اذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الامر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعد ما مثال الخبر قام زيد
بل عمرو فالحكم هو القيام المستند الى زيد فقد أزيل عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الامر
اضرب زيد بل عمرا فالامر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها
في أربعة مواضع في التنى والنهى والخبر المثبت والامر وقوله الجلى تقيم لهجة الاستغناء عنه ولما
فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وان على ضمير رفع متصل • عطفت فافصل بالضمير المنفصل)

يعنى ان اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل
وفهم منه ان اذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل بخوراً يتركب وزيد او فهم منه
أيضاً أن ضمير الرفع اذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع
المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو أنت وزيد أو مستتراً نحو أنت وزيد وما انفصل
بالوصف ولا يكون الامسترا نحو زيد قائم وهو عمرو وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى
ذلك نبيه بقوله (أو فاضل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل جنات عدن يدخلونها ومن صلح
فالفصل هنا بضمير المفعول وان شرط وعطفت فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به أو فاضل معطوف
على الضمير المنفصل وما زائدة أو صفة ثم نبيه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير
فصل بقوله (و بلا فصل يرد في النظم فاشيا) فن ذلك قول الشاعر

قلت اذا قبلت وزهرتها دى • كنت عاج الفلاحة صفت وملا

فعطفت قوله وزهر على الضمير المستتر فى قبلت من غير فصل ولا فو كيد وقول الراجز

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه • ما لم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر فى يكن وليس بينهما فو كيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير فى
الشعرو فيه اشعار بأنه غير فاش فى الثروة منه قولهم مرت رجل سواه والعدم فالعدم معطوف على
الضمير المستتر فى سواه وليس فيه فصل ثم نبيه على انه مع فشوه ضعيف بقوله (وضعه اعتقد) ووجه
ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصارت كأنه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل
بينهما فكانه عطف اسم على فعل وفى يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفى النظم متعلق بورد وكذلك
بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير فى يرد ثم قال

(وهو د خافض لى عطف على • ضمير خافض لازما قد جعل)

يعنى انه اذا عطفت اسم على الضمير المخفوض لزم إعادة الخافض وشمل الخفوض بالحرف نحو مرت
يلتو زيد والمخفوض بالاسم نحو جاست ييلتو وبين زيد وإعادة الخافض فى نحو ذلك لازمة عند جمهور
البصر بين الاضى الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم

(قوله نيا) قال شيخنا
العلامة الميرزا محمد بن
الحرف لوجود ألف
التأنيث فيه وهو محدود
وقصره ضرورة (قوله لازما
قد جعل) وعلموه بأن ضمير
الجر شبه التنوين ومعاقب
له فلم يجوز العطف عليه
كما التنوين وبان حق
المعطوف والمعطوف عليه
أن يصح حلول كل منهما
محل الآخر وضمير الجر
لا يصلح لذلك فامتنع الامع
إعادة الجار والتعليل الثانى
واه

ولذلك قال (وليس عندى لازما) يعنى ان اعادة الحائض في ذلك لا تلزم عندى ثم استدل على صحة اختياره بقوله (اذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله • فاذهب فاما والايام من عجب • والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة رضى الله تعالى عنه واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بخفض الارحام عطفًا على الضمير في به ثم قال (والقاء قد تحذف مع ما عطف) يعنى ان القاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل أن اضرب بعصاك البحر فانقلب أى تضرب فانقلب ثم قال (والواو) أى والواو قد تحذف أيضا مع ما عطف ومنه قوله تعالى سراويل تقيكم الحر أى وانبرد وذلك في القاء والواو مشروط بأمن اللبس والى ذلك أشار بقوله (اذ لا لبس) أى ان لم يكن لبس في حذف القاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والقاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفا على القاء (وهى انفردت • بعطف عامل مزال قد بقي • معمولة دفعا لوهم اتقى) يعنى ان الواو انفردت من سائر حروف العطف بانها يعطف بها عامل مزال أى محذوف بقى معمولة وذلك كقوله

(قوله أى فضرب) وضرب معطوف على أو حينما قاله ابن هشام

• (البدل) •

اشترك بدل البدل بدل الاشتغال في كون المبدل منه في كل منهما غير وافي بالمراد واما بدل الكل فالمبدل منه فيه وافي بالمراد لكنه غير الوافي لكون المقصود تقرير النسبة وتقويتها وتصلها مرتين ولذا لم يقتصر على البدل في جميع الاقسام

علقتها تبنا وما باردا • حتى غدت همالة عينها

فتبنا مفعول ثان بعطفها والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما بشرته الواو في اللفظ وهو ما فاعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ما وقوله دفعا لوهم اتقى يعنى ان حل مثل هذا على حذف العامل انما هو لدفع ما يتقى من كون ما معطوفا على تبين اذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولا معه لان المعية متعذرة فيه ثم قال (وحذف متبوع بداهنا استج) يعنى ان حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز اذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال ألم تضرب زيد ابل وعمرا أى بل ضربته وعمرا ومفهوما ان ذلك سائغ في جميع حروف العطف وليس كذلك بل انما ردد في القاء والواو وأو وهو في أو قليل ثم قال (وعطف على الفعل على الفعل بضم) يعنى ان الافعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الامماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطف على مبتدأ وهو مصدره ضاف الى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح في موضع خبر المبتدأ ثم قال (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعنى أنه يجوز ان يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن أى قابضات ثم قال (وعكسا استعمال تجده سهلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل • (البدل) •

التابع المقصود بالحكم بلا • واسطة هو المسمى بدلا

التابع جنس يشمل التوابيع كلها والمقصود بالحكم مخرج للنعمة وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف بيل فعمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بيل غير مستقل بالقصد وحله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقا فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع في ذكر أقسامه فقال

(مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل • عليه يبنى أو كعطف بيل)

ذكره أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتغال وهو ماص الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا أو أكثر ما يكون بالمصدر ونحو أعجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالأسم نحو مرق زيد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيماني ومطابقا وما عطف عليه مفعول ثان لي في وفي يلي ضمير مرفوع مستمر وهو المفعول الأول ليلاني وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع الى قسمين واليهما أشار بقوله

(وذا للاضراب اعزان قصد المحب • ودون قصد غلط به سلب)

يعني ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يدكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبز الجاهل ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت به الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت انك أكلت لجاهلون أن تسلب الحكم عن الأول والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا احمارا أردت أن تقول رأيت احمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بن كرجار وهذا معنى قوله غلط به سلب أي سلب الغلط عن الأول والثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعزان سبب وللاضراب متعلق باعز وقصد منصوب بحب وفاعل محب هو البدل المشار اليه بذا وقصد بمعنى مقصود او هو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان محب البدل ذا قصد وقوله دون قصد في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف دلالة الأول عليه أي وان محب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ ضمير على حذف مضاف أي هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام ونقد كلامه وان محب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع ثم مثل للأقسام الأربعة فقال

(كزوه خالد او قبله اليسدا • واعرفه حقه وخذ نبلا مدى)

فزوه خالد امثال للبدل المطابق لان خالد او الضمير المتصل بزوه كشي واحد وقبله اليسدا امثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه لبدل الاشتغال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمير وسيماني وخذ نبلا مدى امثال للبدل المبين وقد تقدم انه على قسمين والمثال محتمل لهما لانه يجوز ان يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبزا لجاهل وان لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا احمارا والمدى جمع المدينة وهو السكين ثم قال

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا • تبدله الا ما احاطة جلا • او اقتضى بعضا واشتمالا)

يعني ان ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان يدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل الاشتغال ومثال يدل البعض قول الشاعر

أوعدني بالسجن والاداهم • رجلى فرجلى شنة المناسم

ومثال يدل الاشتغال قوله • وما ألفتني حلى مضاع • وان كان مطابقا فيشرط فيه أن يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمحاط به منهم أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله والاستثناء وما منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا واحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتغال فقال (كانك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل من الضمير في انك واستمالا خبر ان ثم قال (وبدل المضمين الهمز يلى • همزا) يعني ان المبدل منه اذا كان اسم استفهام لا بد ان يكون البدل مقترنا بهزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله (كن ذا أسعد أم على) وبدل مبتدأ الهمز مفعول ثان بالمضمين ويلى في موضع خبر المبتدأ وهو مفعول

(قوله جئتم كبيركم وصغيركم)
وهو كقوله تعالى حكاية
تكون لنا عيسد الاولنا
وآخرنا

(قوله وبديل الاشتغال كقوله تعالى ياق أئاما يضاعف) وقال ابن هشام هو بديل كل لان مضاعفة الجليل العذاب هي لتي الأ - ثام (قوله وأما بديل البعض فلم يجمع) ومثله الأزهرى بقوله ان تصل تسجد لله برحمتك (قوله النداء) قال ابن أبي الربيع المتنادى اذا حقق كان مفعولا في المعنى كأنك قلت في يازيد أنادى زيدا ولهذا ساغ تركيب الحرف مع الاسم ونقل ابن الجباز عن الزمخشري ان اللفظ بهذا خطأ قال لان النداء ركن من أركان المعاني واللفظ بالفعل يخرج به الى الخبر اه وقيل يا وأخواتها أسماء أفعال وليس يجمع (قوله وابن المعرف) علة بنائه وقوعه موقع صهير مخاطب وذلك ان المتنادى مخاطب وحق الخطاب أن يكون بالكلمات لا بالأسماء الظاهرة فكان ينبغي أن يقال يا أنت فأوقع الظاهر موقع أنت وكان البناء ضمنا تشبيها بقبل وبعد بجامع انقطاع الصوت وأيضا لولبني على غير الضم لالتبس في النصب بالنكرة غير المقصودة وفي الجهر بالمضاف الى ياء المتكلم وأيضا اذا أضيف أو تنكر يعرب فكذلك قبل وبعد اذا أضيفا أو تنكرا يعربان

يبلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ أو ذا خبره وأسماء على بدل من من ثم قال (وبديل الفعل من الفعل كن • يصل البناء يستعن بنايعن)

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك جائز في جميع أقسام البديل والمجموع من ذلك بديل الكل كقوله • متى تأتينا نظم بنا في ديارنا • فتأتينا وتلزم متفقان في المعنى وبديل الاشتغال كقوله تعالى ياق أئاما يضاعف له العذاب ومنه قوله في المثال من يصل البناء يستعن فيستن بدل من يصل بديل اشتغال وأما بديل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيديويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بديل البعض فلم يسمع

النداء

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو في الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة والمنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشار الى الاول فقال

(وللمنادى الناء أو كالتاء يا • وأي و آ كذا أيا ثم هيا)

فذكر أن المتنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنائي البعيد المسافة وبأ وكالتا في البعيد حكما كالسأهي ثم أشار الى المتنادى القريب بقوله (والهمز للداني) والداني هو القريب وذ كر له حرفا واحدا وهو الهزة نحو أزيد أقبل ثم أشار الى المندوب فقال (والمندوب • أوبا) فذكر له مندوب حرفين وا وبأ ونحو وازيده ويا زيده فلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره وان والي ينادى بها الا المندوب ثم قال (وغير والدي اللبس اجتنب) غير وهو يا يعنى ان يا اذا لم تكن قرينة تبيين الندبة اجتنبت وتعينت والايها لا لبس فيها ثم ان المتنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار الى الاول والثالث بقوله

(وغير مندوب ومضمر وما • جامستغاثا فديعري فاعلما)

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت أما المندوب والمستغاث فان المقصود فيهما ممد الصوت والحذف بنا في ذلك وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لانه يقوت معه الدلالة على النداء اذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المتناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فاخرجه بقوله

(وذلك في اسم الجنس والشاره • قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

الإشارة الى حذف حرف النداء وفهم من البيت ان في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافا لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والحوار مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله فاعذل المانع بحيز وعاذله اسم فاعل من عدل اذا لام وذاله مجبه ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله ثوبى حجر أى يا حجر ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله • بمنك هذا الوعة وغرامه أراد يا هذا وفهم منه ان الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو يوسف أعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفرلى والموصول نحو من لا يزال محسنا أحسن الى والمطول نحو طالع الجبل أقبل وأى نحو أيها المؤمنون وذلك مبتدأ أو خبره قل وفي اسم متعلق يقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المتنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد أشار الى الاول بقوله (وابن المعرف المتنادى المفردا • على الذى ورفعه قد عهدا)

يعنى أن حكم المتنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء ومثل قوله المعرف ما تعرف قبل النداء نحو يا زيد وما تعرف في النداء نحو يا رجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو يا رجل مفرد لانه ليس بمضاف ولا شبيه به وفهم من قوله على الذى في رفعه قد عهدا أنه اذا كان مثنى يبنى على الالف فتقول يا زيدان وان كان جمع مسد كربي على الواو نحو يا زيدون والمعرف

مفعول بابتين وكان حقه ان يقدم المنادى لان المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعاقب بابتين ثم قال (واو انضمام ما بنوا قبل النداء) يعنى ان الاسم اذا كان مبنيًا قبل النداء ثم نودي فوى بناءً على الضم نحو يا هذو يارب فخره ويظهر أثر تقدير الضم اذا أتبع فانه يجوز فيه ما يجوز فى الظاهر الضم فنقول يا سبيو يا الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم والى ذلك أشار بقوله (وليجوز مجرى ذى بناء جددًا) أى ويجوز فى المندوب الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث فى النداء ثم أشار الى الثانى فقال (والمفرد المنكسر والمضارع وشبهه انصب) المفرد المنكسر هو التكررة غير المقصودة كقول الاممى يا رجلاً خذ بيدى لانه لم ينادر رجلاً بعينه ومثال المضارع يا عبد الله ويا غلام زيد والمراد شبهه المضارع المطول وهو ما عمل فيما بعده ورفع نحو يا حسنا وجهه أو نصباً نحو يا طالعاً جلاً أو فى المجرور نحو يا مازار يداؤك أو كان معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو يا ثلاثة وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الاصل لان المندوب مفعول بفعل محذوف تقديره أنادى ولا خلاف فى وجوب نصبها واليه أشار بقوله (عادم ما خلافاً) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعاد ما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال

(ونحو زيد ضم وافقن من • نحو ازيد بن سعيد لانهن)

يعنى ان ما كان من المندوب كالمثال المذكور جازية الضم والقبح بخمسة شروط الاول أن يكون علماً كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفاً بابتين الثالث أن يكون ابن مضافاً الى علم كسعيد من المثال الرابع أن لا يفصل بينهما فاصل أى بين المندوب وصفته الخامس أن يكون المندوب ظاهراً الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم وهو أيضاً مطلوب لانضمت ومن نحو متعلق بضم وتثن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه انه ان لم يكن المندوب علماً ولا مضافاً اليه ابن وجب البناء على الضم على ما يقتضى أصل المندوب وقد صرح بهذا المفهوم فقال (والضم ان لم يل الا بن علماً • ويل الا بن علم قد حتماً)

فمثال كون المندوب غير علم يارب ل ابن سعيد ومثال كون المضاف اليه ابن غير علم يارب ابن أخينا والضم مبتدأ أو خبره قد حتماً وان لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد حتماً ان لم يل فهو مضمّن ويجوز أن يكون قد حتماً جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذى فى حتم فى الربط لان جلتى الضم والشرط يستغنى فيهما بضمير واحد لتزليلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال (واضم أو انصب ما اضطرا رافونا • مما له استحقاق ضم بينا)

يعنى انه يجوز الضم والنصب فى المندوب المستحق للبناء وهو العلم والتكررة المقصودة اذا اضطرا شاعر لتنوينه فمثال الضم قوله

سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام

ومثال النصب قوله

ضربت صدرها الى وقالت • يا عديا لقد وقتل الاواق

والختار عند الخليل وسيمويه الضم وفى تقديم الناظم له اشعاراً باختياره وينبغى أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التنوين مبنى وعند من نصب معرب وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضاً لاضمهم فهو من باب التنازع وهى موصولة وصاتها فونا واضطرا راهو تعيّل لتونا وما يتعلق بنون وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ أو بينا خبره والجملة صلة لماوله متعاقب بينا ثم قال (وباضطرا رخص جمع يا أو ل) يعنى انه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله

• من أجلك يا التى تبت قلبى • وقوله فى الغلامان اللذان فراه ثم استثنى من ذلك بقوله الله والجملة الاسمية المصدرة بآل فقال (الامع الله ومحكى الجمل) فيجوز فى الاختبار يا الله بقطع الهمزة وصلها

(قوله مما له استحقاق ضم بينا) فائدة التقييد بينا للحرز من الضم المقدر كقاضى رفنى فلا ينون للضرورة (قوله وباضطرا رخص الخ) لان النداء معرف وآل معرفة فى بعض الصور كفى الغلام أو فى صورة المعرفة كفى التى تبت قلبى ولا يجتمع معرفان (قوله من أجلك يا التى تبت قلبى) تمامه وأنت بخيلة بالودعنى (قوله فى الغلامان اللذان فراه) تمامه ايا كما ان نكسبنا شرا

لأزوم آل له حتى صارت كأنهم نفس الكلمة وبأ الرجل منطابق إذا سميت به رجلا لأن آل من جملة المسمى به ثم قال (والأكثر اللهم بالتعويض) يعني أن الأكثر في نداء لفظة الجلالة اللهم بجمع مشددة مزيدة آخر عوضا من حرف النداء وفهم منه أن قولهم يا الله وان كان جائزا في الاختيار دون اللهم في الكثرة وقد جاء في الشعر الجاهلي بين النداء والميم واليه أشار بقوله (وشد يا اللهم في قريض) وجه شدوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله

أني إذا ما حدث ألما • أقول يا اللهم يا للهما

فصل

والقريض الشعر

(تابع ذي الضم المضاف دون آل • ألزمه نصبا كما يزيد ذا الحليل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ماسيأتي وشمل ذي الضم العلم والتكررة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع المفرد ودون آل خرج به المضاف المقرون بال وقوله ألزمه نصبا يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافا مجردا من آل فقال ما استوفى الشروط وجوب النصب وهو نعت يازيد ذا الجمة ومثاله وهو توكيد يازيد نفسه ويأتيهم كلهم ومثاله وهو عطف بيار يازيد عائد الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع وإلى ذلك أشار بقوله (وما سواه أرفع أو انصب) فقال النعت يازيد الطريف والظريف ومثال عطف البيان يازيد قفصة ومثال التوكيد ياتيم أجعون ومثال المضاف المقرون بال يازيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمهر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على أنه حال من تابع ونصب مفعول ثان لأن لزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول برفع وهو مطلوب لأن نصب فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتهما سواء ثم قال (واجعلا • كستقل - فقاوبلا) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبع المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبيعا على الضم أو منصوبا فتقول يا أخانا يزيد ويا أخانا عمرو ويا أخانا ويا عمرو وصاحبنا وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل وحرف العطف بمنزلة العامل فإذا كررت حرف النداء معها كانا كالباشرين لحرف النداء والالف في أجمع لا بدل من فون التوكيد الحقيقية ونسقا وبدا مفعول أول باجعلا وكستقل في موضع المفعول الثاني لأن معنى أجمعلا صيرت أن المعطوف عطف نسق إذا كان مقرونا بال ففيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله

(وان يكن معصوب آل مانسقا • ففيه وجهان ورفع يتقن)

يعني أن المعطوف عطف النسق إذا كان معصوبا لا يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ورفع يتقن وعلم أن ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يازيد والحرث والحرث ومنه قوله

ألا يازيد والضحك سيرا • فقد جاوزت ما خرا الطريق

يروي برفع الضمك ونصبه وفهم من قوله ورفع يتقن أنه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازني وإنما اختير لمناسبة الحركة بين ولما حكى سيبويه أنه أكثر في كلام العرب من النصب ومعصوب خبر يكن وما نسقا اسمها ويجوز العكس والاول أرجح وفيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهي جواب اشترط ورفع يتقن جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنفة ثم أعلم أن من المناديات أي

ويلزم أن يوصف بأحد ثلاثة أشياء آل وذو الذي وقد أشار إلى الأول فقال

(وأما معصوب آل بعد صفه • يلزم بالرفع لذي المعرفه)

(قوله والأكثر اللهم) مبنى على الضم الذي على الهاء كما هو المتبادر وتردد بعض الأفاضل في ذلك وقال لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لكونها بالعوضيه صارت جزأ والبناء كالاعراب إنما يكون في الآخر كما قالوا في عدة مثلا والفرق بينهما لا يخفى فتدبره وجملة اللهم انشائية وأصلها أذعو الله على ما قرره النحاة اه وعل الفرق أن الميم في اللهم عوض عن كلمة مستقلة والهاء في عدة عوض عن جزء من أجزاء الكلمة فاعطى العوض في الميم حكم المعوض عنه انتهى من خط من نقل من خط الشيخ يس رجه الله (قوله تابع ذي الضم) أي وما ألحق به أو أنه أطلق الضم وأراد مطلق البناء ولو على الالف أو الواو فكانه قال تابع ذي البناء المضاف دون آل

يعنى أن أيا إذا كانت منادى لزوم وصفها بمصوب أل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزوم رفع وصفها ان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا كان المنادى غير أى لاجها ما وهى تكرة مقصودة وانما لزومها الهاء لتكون عوضا مما تستحق من الاضافة والارجح في ضبط هذا البيت ان يكون مصوب منصوبا فأى مبتدأ أو يلزم خبره ومصوب مفعول مقدم يلزم وصفه منصوب على الحال من مصوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصوب ولدى متعلق بيلزم ويعد في موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير روأيها يلزم مصوب أل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصوب أل مرفوعة على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار الى الثانى والثالث بقوله (وأيا إذا أيها الذى ورد) يعنى أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الاشارة نحو يا أيهاذا الرجل وشمل المقرد والمثنى كقوله

أيهاذان كلا زاد بكما • ودعاني واغلا فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله تعالى يا أيها الذى نزل عليه الذ كرم قال (ووصف أى بسوى هذا يرد) يعنى ان أيا لا توصف الا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمر ووخوه ثم قال

(وذو اشارة كائى فى الصفة • ان كان تركها يفتى المعرفة)

يعنى أن اسم الاشارة يجرى مجرى أى في وجوب وصفه بما وصفت به أى من واجب الرفع معروف بال أو الموصول المصدر بال فتقول يا ذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الذى كما تقول يا أيها الذى آمن فذا فى هذا المثال ونحوه بمنزلة أى في التوصل الى نداه ما فيه أل وفهم من قوله ان كان تركها يفتى المعرفة أن اسم الاشارة قد لا يفتى المعرفة فلا يقتضى وصف فتكون كسائر الاسماء المناديات كما اذا قلت يا هذا وانت مقبل على رجل تعينه وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال

(فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب • ثان وضم واقض اول انتصب)

يعنى ان المنادى المبنى على الضم اذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثانى لانه مضاف وجاز فى الاول الضم على الاصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله

يا تيم نيم عدى لا أبالككم • لا يلقى نيمكم فى سورة عمر

ومثله قوله يا سعد سعد الاوس وفهم من قوله فى نحو ان ذلك جائز فى العلم وفى التكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديم الضم أنه أحسن الوجهين وأرجحهما وفى نحو متعلق ينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر

المنادى المضاف الى ياء المتكلم

قوله (واجعل منادى مع ان يضاف ليا • كعبد عبدى عبد عبد عبدى)

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فانخرج المعتل بقوله مع فاته فى النداء كحالته فى غير النداء وعلم أن يا فى قوله ليا ياء المتكلم اذ لا يضاف ليا المخاطبة وليس فى الضمائر ياء غيرها وقد ذكر فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات الاولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهى أفعها الثانية يا عبدى باثبات الياء الساكنة الثالثة يا عبد بقلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفحة الرابعة يا عبد بقلب الياء ألفا واثبات الخامسة يا عبدى بفتح الياء وهى الاصل ولم يذكرها فى النظم على الترتيب فى القوة والضعف بل على ما سمع به الوزن وأفعها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء الساكنة ومخزكة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف وابقاء الفحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهى بناؤه على الضم كقوله تعالى وقل رب احكم بالحق فى قراءة وفى قوله كعبد الى آخر

(قوله واغلا فيمن وغل)
الواغل هو الذى يدخل
على الناس من غير نداء
وهم يأكلون

البيت فائدتان أحدهما التنبيه على اللغات المذكورة والاخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الاضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازاً عما فيه الاضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما اضافته للتخفيف فانه لا يجوز فيه الاوجهان اثبات الياء متحركة أو ساكنة ومنادى مفعول أول با جعل وصح في موضع الصفة والمفعول الثاني كعبد الى آخر البيت وان يضاف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ثم ان المنادى اذا كان مضافاً الى مضاف اليه المتكلم فان حكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي الا اذا كان ابن أم وابن عم والى ذلك أشار بقوله

(والفتح والكسر وحذف الياء استمر • في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر)

يعنى ان يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وقرئ بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استقر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو اثبات الياء نحو يا ابن أم ومنه قوله • يا ابن أمى ويا شقيقى نفسى • وقلها الفا ومنه قوله • كن لى لا على يا ابن عماء • وفهم من تخيله يا ابن أم وابن عم ان ذلك أضاف مطرد فى يا بنة أم ويا بنة عم اذ لا فرق ثم ان من المضاف الى يا المتكلم يا أبى ويا أمى وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار اليهما بقوله

(وفى النداءت أمت عرض • واكسر أرافع ومن الياء التاعوض)

فهم من قوله وفى النداء ان ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبى ولا جاءت أمت وفهم من تعيين اللفظين ان ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض ان ذلك غير لازم له فانه عرض بعد اللغات المذكورة فى المضاف الى يا المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح ان الكسر أكثر وفهم من قوله ومن الياء التاعوض انه لا يجمع بينهما لماعلم من انه لا يجمع بين العرض والمعوذ منه فلا تقول يا أبى ولا يا أمى وقد جاء الجمع بينهما فى ضرورة الشعر قال

أيا أبى لازلت فينا قاعاً • لنا أمل فى العيش مادمت آملاً

وفى النداء متعلق بعرض وأبت وأمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره معوض ومن الياء متعلق بمعوض

(أسماء لازمت النداء)

هذه الأسماء التى ذكرت فى هذا الباب على ثلاثة أقسام مفعول ومقيس وشائع غير مقيس وقد أشار الى الأول بقوله

(وقل بعض ما يخص بالنداء • لؤمان فومان كذا)

فقد كرر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن تسمية فاذا قلت يا فل فكانت قلت يا رجل الثانى لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يا لؤمان فعناء يا عظيم اللامة الثالث فومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فاذا قلت يا فومان فعناء يا كثير النوم ثم أشار الى الثانى بقوله (واطراده فى سبب الانثى وزن يا خبات) يعنى ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السبب مطرد فتقول يا خبات ويا فاساق ويا لكاع ونحوه ومعنى الاطراد فى ذلك انك لا تقتصر فيه الى معجم العرب بل كل فعل دال على السبب يجوز ان يبنى منه هذا الوزن فى النداء ثم قال (والامر هكذا من الثلاثى) يعنى بالامر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثى نحو زال ودرأ وضرب وانما ذكر هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لاشترائه مع فعال الذى للسبب فى الاطراد ثم أشار الى الثالث بقوله (وشاع فى سبب الذكور فعل) يعنى ان فعل يجيى فى سبب الذكور كجاء فعال فى سبب الانثى الا أن فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تنس) فمن المفعول من ذلك يا خبت يعنى يا خبيث ويا غدر يعنى يا غادر ويا فاسق يعنى يا فاسق واعلم انه قد جاء بغير فل المتقدم فى الشعر واليه أشار بقوله (وجرى الشعر فل) يعنى ان فل قد جاء فى الشعر مجروراً فى غير النداء كقوله • فى لجة أمسك فلانا عن فل • وقوله وفل

(قوله كاسم الفاعل) أى اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فان كان بمعنى الماضى فاضافته تفيد التعريف فيجربى فيه ما تقدم (قوله وفل) ومثله فلة بمعنى امرأة (قوله فى لجة) اللجة بالفتح اختلاط الاصوات وهو المراد هنا وأما اللجة بضم اللام فهو معظم الماء

مبتدأ أخره بعض وما موصول وصلتهما يخص وبالنداء متعلق يخص ولؤمان فؤمان مبتدأ أو كذا أخره وباقي الأعراب واضح

﴿الاستغاثه﴾

هي نداء من يخاض من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثه المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذلك كراهي في هذا الباب حالتين الأولى أن يجهر المستغاث باللام مفتوحة والثانية أن يراد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأولى بقوله

(إذا استغيث اسم منادى خفضاً • باللام مفتوحاً)

يعني أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجبره وانما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتخصيص على الاستغاثه وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تنفخ مع المضمير ثم مثل بقوله (كلام الرضى) وقد فهم من قوله إذا استغيث اسم أن استغاث متعدي بنفسه فقول الفخرين مستغاث به مخالف لوضعه العربي قال الله تعالى إذ نستغيثون ربكم وهم من قوله خفضاً أنه معرب بالجر وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً بأل وأعراب البيت واضح ثم قال

(واقض مع المعطوف أن كررت يا • وفي سوى ذلك بالكسبر اثبتا)

يعني أنك إذا عطفت على المستغاث بكسرير يا فتحت اللام نحو قوله

يا القوي وبالأمثال قوي • لأناس عنوهم في ازدياد

وفي سوى التكرار ليأجي باللام مكسورة كقوله

بيك ناه بعيد الدار مغرب • بالكهول وللشبان للجب

ومفعول افتح محذوف تقديره واقض اللام وفي سوى متعلق بآتيا والاشارة بذلك للتكرير أي وفي سوى التكرير ثم قال (ولام ما استغيث عاقبت ألف) يعني أن لام الاستغاثه تعاقب ألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لتكون ألف تعاقبها فتقول يا زيد ويا زيد أو لا يجوز يا زيد ثم قال (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعني أن الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للجب وأن تراد آخره ألف فتقول يا عجبا ومنه قوله

يا عجبا لهذه الفليقة • هل تذهي القوباء بالرويقة

وانما ذكر هنا اسم التعجب وأن لم يكن من هذا الباب لاشتراكه في الحكم وعاقبت خبره وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبت ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعمت لأم وألف جملة في موضع الصفة للتعجب

﴿الندبة﴾

هي نداء المتفجع عليه أو منه وهي من كلام النساء في الغالب قوله (ما للمنادي أجمل لندوب) يعني أن حكم المندوب كحكم المنادى يضم أن كان مفرد أو ينصب أن كان مضافاً أو شبهها فتقول وازيد واخارب زيد وواطالعاجلا وما مفعول مقدم باجمل وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها للمنادي ثم نبه على ما يمنع في الندبة بقوله (وما نكر لم يندب ولا ما أهما) يعني أن كل واحد من التكررة والمبهم لا يجوز أن يندب لأن الغرض من الندبة الإعلام بنظام المصاب وذلك غير موجود فيهما وشمل قوله المبهم اسم الإشارة والموصول بصفة غير معينة بها فلو كان الموصول بصفة مشهورة جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله (ويندب الموصول بالذي اشتهر) يعني أن الموصول إذا كانت صفة شهيرة يعرف بها جاز أن يندب وقد مثل ذلك بقوله

(كبت زفرم بلى وامن حفر) فتقول وامن حفر بئر زفرم لتنزله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بئر زفرم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله يندب والذي متعلق بالموصول لا يندب

(قوله من يخاض من شدة أو يعين على دفع مشقة) تقول أصابته مشقة أي شدة شديدة فلا تكرر في الحد (قوله والمستغاث به) أي وهو المستغاث وانما أعرب لدخول اللام (قوله لتنزله منزلة الضمير) ووجه الشبه بينهما أن كليهما مخاطب وما أتى من اللام مع غير ضمير المخاطب فبالجمل عليه (قوله هي نداء الخ) تعريف للندبة اصطلاحاً وأما لغة فيقال ندبت فلانا إذا بكيت عليه وذكرته محاسنه (قوله أو منه) صوابه أو المتوجع منه قال شجنوا بعد كتي هذا القيت في بعض النسخ ما يوافق هذا التصويب (قوله عبد المطالب) جد النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام السيوطي في قصيدة له من آدم لا يبه عبد الله ما فيهم أخو شرك ولا مستكف

وهو على حذف الموصوف والتقدير ويندب الموصول بالوصل المشتهر ويتر منسوب على انه مفعول
مقدم محذوف وامن مفعول بيلى ثم قال (ومنتهى المندوب صلة بالالف) منتهى المندوب هو آخره
وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعبد الملكا ونحو المركب نحو وامعدى كراو علم ان وصله
بالالف جائزا واجب من قوله قبل ما للمنادى اجعل المندوب ثم قال (متلوها ان كان مثلاً حذف)
بمعنى انه اذا كان آخر الاسم المندوب الفتح حذف اذا لم يمكن اجتماع الفين وفهم منه ان المحذوفه
الالف التي آخر المندوب لا ألف الندية لانها تدل على معنى وهي الدلالة على الندية ومنتهى مفعول
بفعل محذوف بفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال

(كذلك تنوين الذي به كمل • من صلة أو غير هانث الامل)

يعنى ان التنوين الذي في آخر المندوب محذوف اذا لحقت ألف الندية اذا لحظ في الحركة وقوله من
صلة نحووا من حفر بترزما وقوله أو غير هانث لا آخر المفرد نحو وازيدا وآخر المضاف اليه نحو
واغلام زيدا والمطول نحو واطاله اجبلا ثم ان حق ألف الندية ان يكون قبلها فتحة للمجانسة فاذا
كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو واغلام أحدا وان كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الالف
فتقول في نحو رقاش وارقاشا في رجل اسمه قام الرجل واقام الرجل هذا اذا لم يقع فتح المكسور أو
المضموم في اللبس والى هذا أشار بقوله

(والشكل حتماً أوله مجانسا • ان يكن الفتح بهم لا بسا)

المراد بالشكل الحركة يعنى انه اذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في ابد الهمزة فتحة لليس
وجب اقرار الحركة وابدال الالف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه واقناه وفي غلام أخيه
واغلام أخيه لا نلوا أبدلتهم افقلت واقناه واغلام أخيه لا تلبس بهاء الواحدة وفهم من قوله
حتماً ان ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف بفسره أوله ومجانسا مفعول ثان لا وله وهو صفة
لموصوف محذوف تقديره أوله حرفا مجانسا ومعمول مجانسا محذوف تقديره مجانسا للحركة السابقة ثم
قال (وواقفازدها سكنت ان ترد) يعنى انك اذا وقفت على آخر المندوب فلك ان تريد بعد الالف هاء
السكت لبيان الالف فتقول وازيده وفهم من قوله واقفان ذلك لا يكون في الوصل وفهم من قوله
ان ترد ان ذلك جائزا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال (وان تشأ فالمد والها لاترد) أى وان تشأ
فالمد كاف ولا ترد الهاء هذا ما حله عليه الشارح والمرادى فلا يندرج فيه الا صورتان اجتماع الالف
والهاء والاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وعندي ان ضبط المندوب الفتح على انه مفعول والهاء
معطوف عليه وطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور الاولى الجمع بينهما نحو وازيده
وذلك مفهوم من قوله وواقفازدها سكنت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وهو
مفهوم من قوله ان ترد الثالثة الاستغناء عنهما معا نحو وازيد وهو مفهوم من قوله وان تشأ فالمد والها
لا ترد أى لا ترد الالف والهاء وهذه الصور كلها جائزة في الوقف واقضاحال من فاعل زدا المستتر وهاء
سكت مفعول بزدا وان ترد بشرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان تشأ بشرط والفاء بعده جواب
الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارح والهاء مفعول مقدم بترد
فالجواب على هذا جملة اسمية والها لاترد ليس في شئ من الجواب بل هو مستأنف وعلى ما ذكرناه
فالجواب لاترد والتقدير وان تشأ فلا ترد المد والهاء ثم قال

(وقائل واعبدا واعبدا • من في النداء الباء اذا سكون أبدى)

تقدم ان في المنادى المضاف الى باء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدى بيا سا كنية فاذا نذبت
على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الباء الساكنة وتلحق ألف الندية بعدها وهذا معنى
قوله واعبدا والآخر أن تحذف الباء الساكنة فتقول واعبدا وهو معنى قوله واعبدا وهذا كله

(قوله فيقال على لغة من قال يا عبدوا عبدا) صوابه واعبد يا (قوله مفعول مقدم (١٣٩) باحذف) لفظ مقدم يوحى في بعض

النسخ والصواب حذفه
لإفساده للمعنى أذه وغير
مقدم (قوله وفيه نظر لان
الحذف أعم من الترخيم)
قال الشيخ خالد هذا النظر
لا يتجه لان المراد حذف
مخصوص بكونه آخر
المنادى ولا شأن ذلك
حقيقة الترخيم (قوله
ويحتمل عندى وجها
خامسا) بخط شيخنا احتمال
مردود (قوله وجوزنه
مطلقا) أى علما كان
أم لا زائدا على ثلاثة أم لا
وانما أكثر فيما أثبت بالهاء
لانه كان متغيرا قبل
النداء بقابل التاء هاء في
الوقف فلما زال التغير
بالبناء على الضم التيسر
بالتغير قاله ابن أبي الريح
واحتزق بقوله بالهاء مما
أثبت بانه كينث وأخت
فلا ترخم (قوله عذيري)
هو الامر الذى يحاوله
الانسان (قوله والذى
قد رخم بمحذوفه وفره بعد)
وانما لم يحذف ما قبل التاء
وان كان زائدا لان التاء
فيه بمنزلة الجزء الثاني من
جزأى المركب والمركب
لا يحذف منه الا الجزء
الاخير ويترك ما قبله على
حاله وان كان زائدا وعلة
حذف الجزء الثاني من
المركب شبهه بالتنوين
(قوله واشهباب) هو
مصدر اثم اب نبه عليه
سببى المكودى بعدنى
المعرف ضد قوله قيسه
وان يرد فيه فما سبعا هذا
(قوله متم) انظر هل هو

على لغة من أثبت الباء ساكنة وهى معنى قوله من فى النداء بالذا سكون أبدا وفهم منه ان باقى
اللغات التى فى المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيه قال على لغة من قال يا عبدوا عبد ليس الا وفى
لغة من قال يا عبدى واعبد يا وفى لغة من قال يا عبد واعبد او قائل خـ بر مقدم وواعبد يا واعبد
مفعول بقائل ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها أبدي والياء مفعول بأبدي وفى النداء متعلق بأبدي
وذا سكون حال من الباء والتقدير من أبدي الباء ساكنة فى النداء قائل واعبد يا واعبد

• (الترخيم) •

الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتبليينه وفى الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله
(ترخما الحذف آخر المنادى) يعنى ان المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله (كباسعا
فى من دعا سعادا) فآخر المنادى مفعول باحذف وترخما أجاز فى نصبه الشارح أن يكون مفعولا
فيكون التقدير احذف لاجل الترخيم أو مصدر فى موضع الحال فيكون التقدير احذف فى حال كونك
مرحبا أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وزاد المرادى وجها رابعا وهو
أن يكون مفعولا مطلقا قال وناسبه احذف لانه بلاقيه فى المعنى وفيه نظر لان الحذف أعم من
الترخيم فلا بلاقيه فى المعنى ويحتمل عندى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف
واشبهه برخم ترخما وقوله كيا سعا فى من دعا أى فى قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا
نادى ثم شرع فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال (وجوزنه مطلقا فى كل ما • أثبت بالهاء) يعنى انه يجوز
ترخيم المنادى اذا كان مؤنثا بالتاء مطلقا أى من غير شرط من الشروط المذكورة فى غير ذى التاء
فيرخم علمنا نحو • أفاطم مهلا بعض هذا الدليل • ونكرة نحو • جارى لا تنكرى عذيرى
وثلاثيا نحو يا خول فى خولة وثلاثيا نحو يا ثب فى ثبة ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال
والذى قدرخما • بمحذوفه وفره بعد) يعنى انك اذا حذفت الهاء للترخيم وفرا بقى بعد حذفها من الاسم
المرخم أى لا تحذف منه شيئا ولا تغيره والذى مفعول بفعل مضمر يفسره وفره وبمحذوفها متعلق برخم
وبعد متعلق بوفره ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم الجرد منها فقال (واحظلا • ترخيم
ما من هذه الهاء قد خلا) يعنى ان ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه الا بأربعة شروط أشار الى الاول منها
بقوله (الا الرباعى فافوق) فتعمل الرباعى الاصول كـ محفرو الثلاثى المزيد كـ مهرو مثل قوله فافوق
الجماسى الاصول كـ فرزدق والمزيد كـ سهو آل والسداسى والسباعى ولا يكونان الا مزيدين نحو
مستخرج واشهباب وفهم منه ان الثانى لا يرخم وهو شامل للمعرك الوسط فنحو عمر والساكن
الوسط فنحو عمرو ثم أشار الى الشرط الثانى بقوله (العلم) يعنى ان المنادى لا يرخم الا اذا كان علما
وشمل عليه الشخص فنحو جعفر وعليه الجانس نحو اسامة وفهم منه ان النكرة لا ترخم ثم أشار الى
الشرط الثالث بقوله (دون اضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشمل الكنية كـ بكر وغيرها
كـ عبد شمس ثم أشار الى الشرط الرابع بقوله (واسناد متم) يعنى ان المركب تركيب اسناد لا يجوز
ترخيمه فنحو بريق محره وفهم منه ان المركب تركيب مزج لا يمنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذى الاسنادى
فتقول فى معدى كـ رب يا معدى وقوله واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالطاء المجمة بمعنى امنع وألفه
بدل من التون الخفيفة وترخم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها اخلا ومن متعلق بخلا والا استثناء
والرباعى منصوب على الاستثناء معطوفة بالفاء على الرباعى وهى موصولة وصلتها افوق وهو مقطوع
عن الاضافة وتقدر المضاف اليه فافوق أى فافوق الرباعى والعلم عطف بيان على الرباعى ودون
اضافة متعلق بمحذوف على انه حال من متم واسناد معطوف على اضافة ومتم نعت لاسناد وهو اسم
مفعول من أتمت ثم قال (ومع الاخر احذف الذى تلا) يعنى انك اذا رخت المنادى بحذف آخره
فاحذف أيضا الطرف الذى قبل الاخر لكن بأربعة شروط أشار الى الاول منها بقوله (ان زيد)
أى اذا كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لان الالف فيها من انقلبه عن عين

بيان الواقع فلا يحترزه عن شئ أو لاخراج المركب من الصفه والموصوف كـ الوهمى شخص يحبوان ناطق (قوله ومع الاخر احذف)

أي وجوبه (قوله نحو سقر جل والساكن (١٤٠) نحو قطر) القهط رواء الكتب وهو جلدها وتسميته به فخرج من قطر ليس بجيد لأنهما

خرجتا بقوله زيد فلم يدخل
فيه حتى يخرجنا بقوله لنا
لأن ما قبل الآخر فيها
أصل فنقول نخرج بقوله
لينا دلامص وهو الشيء
البراق وحطاط وهو
القصير فالميم في دلامص
والهمزة في حطاط
زائدتان غير لبنين (قوله
هينج) هو الرجل المملى
لما والناعم البشرة
والقنور قال الأزهرى هو
الصعب الشديد من كل
شيء (قوله وان نويت بعد
حذف ما حذف) من باب
التنازع ويصح في المصدر
التنوين والاضافة
ويجوز في كلا الحالين
(قوله ان لم ينو محذوف)
بالبناء للفعول وأوله ياء
تحتية ومحذوف نائب
الفاعل وفي بعض النسخ
بالبناء للفاعل وأوله تاء
فوقية ومحذوف بالتص
على المفعولية اه خطاب
(قوله والضمير في واجعله
عائد على الحرف الذي
قبل المحذوف) لعل
مراده جنس الحرف
الشامل للحرفين فكثر
فان الضمير في واجعله عائد
على الباقي وكان اسمها
مستتر عائد على الباقي
وبالآخر متعلق بتعما
ووضع منصوب على زرع
الخافض وقوله تعما خبر
كان وكان معه ولها صلة
للمصدرية والتقدير

الكلمة فتقول يا محتا يا منقاه أشار الى الثاني بقوله (لينا) أي ذالين وشمل حرف اللين الالف نحو
شلال والواو نحو منصور والياء نحو قذيل فلو كان حرف محذوف لم يحذف وشمل المتحرك نحو سقر جل
والساكن نحو قطر فتقول فيها ما يسفرج ويا قط ثم أشار الى الثالث بقوله (ساكنا) يعني أن يكون
حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم تحذف نحو هينج وقنور فتقول فيها ما يهين وياقنور بغير حذف ثم
أشار الى الرابع بقوله (مكملا) أربعة فصاعدا) يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فافوق
فتعمل الرابع نحو منصور والخامس كصايح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضا
وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعد ونمود فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له في
حذفه خلاف أشار إليه بقوله (والخلف في) واو وياه مافخ في) يعني ان حرف اللين اذا كان قبله
حركة غير محانية له نحو فرعون وغيره في حذفهما مع الآخر خلاف فن حذف قال يافرع وباعرون
ومن لم يحذف قال يافرع وباعرون وقوله مع الآخر متعلق بالحذف وصلة الذي تلا والضمير العائد من
الصلة الى الموصول محذوف وفي تلا فاعل مضمر عائد الى الآخر والذي صفة لمحذوف والتقدير
احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله ان زيد شرط محذوف الجواب له لالة ما تقدم
عليه ولينا حال من الضمير في زيد وهو مخفف من لين وسا كانت للبناء ومكملا نعت بعد نعت وأربعة
مفعول لمكملا وصاعدا معطوف على أربعة واعراب ما بقي واضح ثم قال (والجواز حذف من مركب)
يعني أن المركب تركيب مزج يحذف بحذف مجزؤه وشمل ما آخره ويه وسيدويه وما ليس آخره ويه نحو
بعلك وما مسمى به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول يا سيب ويا بعل ويا خمسة وأما المركب
تركيب اسناد فالله أشار بقوله (وقل • ترخيم جملة) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في
قوله واسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم وذكره هناك
ترخيمه جائز بقوله ثم أشار بقوله (وذا عمرو نقل) أي ان ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو
ابن عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناطم سيبويه في هذا الرجز الا في هذا الموضع
ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وانما نقله سيبويه في باب الذب قال تقول في النسب الى تابط
شرأ تابطي لان من العرب من يقول تابط وكأنه انما منعه في الترخيم لكونه لم يعمد على هذه
اللغة لقاتها ثم اعلم ان في الترخيم لغتين وقد أشار الى احدها فقال (وان نويت بعد حذف ما حذف
• فالباقي استعمل بما فيه ألف) يعني انك اذا نويت المحذوف للترخيم فترك الحرف الذي قبله على حاله
قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى واقعه من ينظر وشمل قوله
بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعفر في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا عمرو في مروان وما
حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلك وشمل الباقي ما كان ساكنا نحو ياقط في قطر ومضموم نحو يا منص
في يا منصور وكسورا نحو يا حار في حار ثم أشار الى اللغة الثانية فقال

(واجعله ان لم ينو محذوف كما • لو كان بالآخر وضعاعما)

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف اذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فتعين بناؤه على
الضم فتقول في قطر ياقط وفي جعفر يا جعفر وفي حار يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو الضمير
في واجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكافي موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في
قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متما او ضعاعا وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء
في قوله كما لو الا عدا ثم أشار الى ما يظهر به الفرق بين اللغتين فقال

(فقل على الاول في نموديا • ثم ويا ثم على الثاني ييا)

يعني بالاول لغة من نوى فتقول على اللغة الاولى في ترخيم نموديا ثم ويا ثم على الثاني ييا
المحذوف وتقول على لغة من لم ينو ييا ثم ويا ثم بالياء لعدم النظر اذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره

(قوله واوقبلهاضمة) أى لازمه لتخرج الأسماء الخمسة ولذا قبلت الواو بـاء في ادل وأجر (١٤١) جمع دلو وجرو على الاول متعلق بحال

واوقبلها ضمة تقاب الواو بـاء والضمه كسرة كما فعلوا في ادل جمع دلو وأصله أدلو فقبلوا الواو بـاء والضمه كسرة ثم أشار الى مثالين مبينين على اللغتين فقال

(والترزم الاول في كسمله • وجوز الوجهين في كسمله)

الاول هي لغة من نوى فاذا رخت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بانتهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخه على لغة من لم ينو فتقول يا مسلم لئلا يلبس بالمذكر أو ما نحو مسلمة بفتح الميم الاولى مما يلبس فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلم بفتح الميم وبـاء مسلم بضمها والاول صفة لمحدوف والتقدير والترزم الوجه الاول ثم قال (ولا اضطرار رخو ادون ندا • ما للنداء يصلح نحو أحدا)

يعنى انه يجوز الترخم في غير النداء اذا كان للضرورة وفهم منه انه لا يكون في الاختيار وقوله ما للنداء يصلح يعنى انه لا يرخم في غير النداء الا ما كان صالحا للنداء أى لمباشرة صرف النداء نحو أحدا ولو كان الاسم مما يصلح لمباشرة صرف النداء لم يرخم لافى الضرورة ولا فى غير هاتين الحالتين وفهم من اطلاقه انه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيه على لغة من لم ينو فجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه

الاختصاص

أما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء شبهه به في اللفظ والى ذلك أشار بقوله (الاختصاص كنداء دون يا) يعنى ان الاختصاص شبيه بالنداء وفهم منه انه ليس منادى وفهم من قوله دون يا أنه لا يصح صرف النداء ثم مثل فقال (كأنها الفتى باثر ارجونيا) وفهم من المثال ان ايا لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كفى النداء وفهم من قوله باثر ارجونيا انه لا بد أن يتقدمها كلام وان الكلام الذى يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله باثر ارجونيا ثم ان الاختصاص يكون فيه الاسم مفرونا بال ومضافا وقد أشار الى الاول بقوله

(وقد يرى ذادون أى تلوال • كمثل نحن العرب أسخى من بدل)

يعنى ان الاختصاص يكون بالاسم المقرون بال وليس معه أى وفهم من المثال انه لا بد ان يتقدمه ضمير متكلم مرفوعا بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم يذبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ومع هذا فقد أسخى الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعاق به من المعنى والاعراب وحاصله أن المختص على قسمين قسم مبنى على انضم وهو أيا الفتى ونحوه وبني لشبهه بالمنادى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فاذا قلت أنا فعل كذا أيا الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيا الرجل والمراد بأيا المتكلم نفسه وقسم معرب نصبا وهو المضاف وذو الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فخص مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث فخص مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الانبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفى قوله الاختصاص كنداء اشعار بأنه منصوب بفعل واجب الضمار كالمنادى لشبهه به

التحذير والاعراض

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والاعراض الزام المخاطب بالكف على ما يحمد عليه وأما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في انهما منصوبان بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول اياك واخواته الثانى ما ناب عنه من الأسماء المضافة الى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذور وقد أشار الى الاول فقال

(اياك والشمر ونحوه نصب • محذرا بما استتاره وجب)

يعنى ان قولك اياك والشمر ونحوه من الضمائر المنصوبة بالمنفصلة اذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو اياك والاسد واياكم والخافه وفهم منه ان التحذير اذا كان بالضمير لا يكون الا مخاطبا

محذوف مدلول عليها بالقاء
التفريعية والازل نعت
لمحذوف وبـاء ومفعول قل
وبـاء في موضع الحال من
من ياغنى والتقدير فقل
مفرا على الوجه الاول في
ثم وبـاء نحو حال كونه بواو
وقوله مفرا على الوجه
الثانى في غرض ياغنى حال
كونه بيا (قوله دون ندا)
حال من ما فى قوله ما للنداء
(قوله ما للنداء يصلح) قال
بعضهم حقه أن يقول ما
يصلح لترخم النداء قال
ابن هشام والصواب ما
قاله الناظم قال أعنى ابن
هشام ويشترط أيضا ان
يكون زائدا على الثلاثة
أو بقاء التأنيت (قوله
الاختصاص) هو تخصيص
حكم علق بضمير ما تأخر عنه
من اسم ظاهر معروف
(قوله وقد يرى ذادون أى
تلوال) أى وقد يرى هذا
المنصوب على الاختصاص
قاله لال حال كونه دون
أى نحو قولك نحن العرب
أسخى من بدل (قوله على
القسم الثالث) سماء ثالثا
باعتبار ما تقدم فى كلام
المصنف وهو أيا الفتى
وفى بعض النسخ على القسم
الثانى (قوله الزام المخاطب)
من اضافة المصدر الى
مفعوله (قوله اياك
واخواته) أى فروعها وهى
اياك واياكما واياكم
واياكن (قوله بما استتاره)
أطلق الاستتار على المحذوف مجازا والقرينة ظهور ان الاستتار انما يكون فى الضمائر

ولا يكون بعضهم ير الغائب الا في الشذوذ على ما سيأتي وفهم منه ان العامل المقدر بقرينة بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المنفصل وهو متمتع في غير باب ظان وأخواتها فاياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحدرفا فاعل بنصب وبما يتعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار ثم اعلم ان اياك وأخواته تستعمل في التحذير معطوفا عليها كما تقدم ودون عطف والى ذلك أشار بقوله (ودون عطف ذا لا يا انصب) الإشارة بذلك لانصب باضمار فاعل لا يظهر يعني ان اياك وأخواتها غير معطوف عليهما انصب بفعل واجب الحذف بنحو اياك من الشر وذامف مفعول بانصب ودون ولا يامتعلقان بانصب ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وما • سواء ستر فعله لن يلزم) فعمل قوله وما سواء النوعين أعني ما ناب عن ايامن الاسماء المضافة لضمير المخاطب والمهذوم منه وقوله ستر فعله لن يلزم ما يعني انهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأيت فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول غر رأيت ونحوه وتقول في المهذوم منه الاسد ولك اظهاره العامل فتقول احذرا الاسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله (الامع العطف أو التكرار) فانه عطف بنحو رأيت والحائط والتكرار بنحو الاسد الاسد وقد مثله بقوله (كالضيغم الضيغم اذا السارى) والضيغم الاسد والسارى اسم فاعل من سرى اذا مشى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وانما واجب حذف العامل مع اياك لكثر الاستعمال وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبديل من اللفظ بافعال وما مبتدأ وصلته سواء وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزم ما والجملة خبر الاول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسر هاء هو الشيء الذي يستر به والمراد هنا الاول وقوله الا يوجب لن لن ومع متعلق يلزم وذا في قوله يا ذا السارى منادى والسارى صفة ثم قال (وشذا ياي واياه أشد) قد تقدم أن اياك في التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياي وأن يحذف أحدكم الارنب وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب ثم قال (وعن سبيل القصص من قاس انتقد) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب الا انه جعل قياسه منقذا أي مطروحا واياي فاعل شذواياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير واياه أشذ من اياي ومن قاس مبتدأ وخبره انتقد وعن سبيل متعلق بانقذ ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاغراء فقال (وكمذر بلا ايا اجعلا • مغرى به في كل ما قد فصلا)

قد تقدم حذ الاغراء يعني أن المغرى حكمه حكم المهذر في جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار وان كان مكررا كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله • كساع الى الهيجا بغير سلاح

أو معطوفا عليه كقولك الاهل والولد بفعل جائز الاضمار في غير العطف والتكرار بنحو أخاك فيجوز لزوم أخاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الاول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذرو وهو مصرح به في الترجمة والمهذوم منه وهو مفهوم من قوله والشر والمهذوم مصرح به في قوله كمذرو والمهذور به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله بما استتاره ووجب وأنف اجعلا بدل من فون استوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لاجعلا وكمذر في موضع المفعول الثاني وبلا متعلق باجعلا

أسماء الافعال والاصوات

انما ذكر أسماء الافعال بعد التحذير والاعراء لان بعض أسماء الافعال مغرى به بنحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الافعال انها أسماء وهو مذهب البصريين قوله

(ما ناب عن فعل كشتان وصه • هو اسم فعل وكذا أنومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر والتائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم

(قوله الامع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم) والعطف بنحو ناقة الله وسفياها ومن التكرار نفسك نفسك ومن العطف نفسك وعينك أمامك العطف فلقيام العطف مقام انعام وإمامع التكرار فانه منزلة منزلة العطف (قوله وكمذر بلا ايا اجعلا الخ) أي واجعل مغرى به كمذر بغير اياي كل الذي قد فصل (قوله ما ناب عن فعل) أي في المعنى وأما العمل فسيأتي في قوله وما لما تنوب عنه من عمل الخ وشتان وصه من تمام التعريف (قوله هو اسم فعل) أظهر في موضع الاضمار الحكاية اللفظ المسماة به في اصطلاحهم

(قوله والفعل من أسمائه عليها) ولا يستعمل هذا النوع الا متصلا بضمير المخاطب وشذ عليه (١٤٣) وجلا وعلى الشيء وعمل

الضمير جرح عند البصريين
ونصب عند الكسائي ورفع
عند الفراء (قوله نحو
عليك يزيد) والباء زائدة
فليس متعديا بحرف الجر
فيحمل كلام الشارح على
ان المعنى انه تارة يتعدى
بنفسه من غير زيادةباء
وتارة تراد معه الباء
بخلاف نفع وأوه فان حرف
الجر معهما غير زائد (قوله

الفاعل والمصدر ولان معناه كشتان في كونه غير معمول ولا فضلة فهو تميم للحد وقد احتوى البيت
على أربعة أسماء الاول شتان وهو بمعنى بعدوصه وهو بمعنى اسكت وأوه وهو بمعنى أتوجع ومه
وهو بمعنى اكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم
فعل والجملة خبر الاول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الامر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار
الى الاول بقوله (وما بمعنى افعّل كما مبنين كثر) يعني ان ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الامر
كثير وكفى بكثرته ان منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاث في كثرال وايس من الثاني والثالث مقيس
ومثل با مبنين وهو بمعنى استجب ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وغیره كوى وهيهات نزر) يعني ان
غير اسم الفعل بمعنى الامر نزر اى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوى ومعناه
أتعجب وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله هيهات ومعناه بعد ثم اعلم ان من أسماء الافعال ما هو في
الاصل جار ومجرور وظرف وقد أشار اليهما بقوله

(والفعل من أسمائه عليها • وهذا دونك مع اليك)

فان ثلثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور واحد من الظرف فعلى معنى الزم وهو متعد بنفسيه
كقوله تعالى عليكم أنفسكم وبالباء نحو عليك يزيد ودونك بمعنى خذ كقولك دونك زيد اى خذ زيد
واليد بمعنى نفع ويتعدى بنحو اليك عنى أى نفع عنى وهذا النوع مسهوع والمسموع منه أحد
عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذلك كما أتيت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك والفعل
مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبره في موضع خبر الاول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وهما للتنبيه ثم
قال (كذار ويد بلة ناصبين) يعني ان رويده بلة من أسماء الافعال بشرط كونها ناصبين كقولك
رويذ يدا بلة عمرا فلو خفصا ما بعدهما كانا مصدرين والى ذلك أشار بقوله (ويعملان الخفض
مصدرين) لمجور ويذ يدا بلة مجرور ومعنى رويذ اذا كان اسم فعل أمهل واذا كان مصدرا امهالا
ومعنى بلة اذا كان اسم فعل دع واذا كان مصدرا تركا وفهم منه ان الفصحى في رويده بلة فتحه بناء
لان أسماء الافعال كلها مبنية واذا كانا مصدرين ففتحتهما فصحى اعراب لان المصادر معرفة وفهم
من قوله مصدرين انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما ما وهو الاصل في المصدر المضاف
ورويده بلة مبتدآن والخبر في كذار ناصبين حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرا ومصدرين
حال من فاعل يعملان والضمير في يعملان عائد على رويده بلة في اللفظ لاني المعنى فان رويده بلة اذا
كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قال (ومما تنوب عنه من عمل • لها)
يعني ان أسماء الافعال تعمل عمل الافعال الى معناها فرفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيهات
زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار اذا كان أمر انخو زال وتعدى بحرف الجر ان كان فعلها كذلك
نحو عليك يزيد وتنصب المفعول ان كان متعديا نحو زال زيد اثم قال (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني
انها فارقت الافعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبا كما يتقدم في الفعل فلا يقال في زال زيد ازيد
زال وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة ايضا وصلتها تنوب وعنه متعلق
بتنوب وكذلك من عمل ولها خبرها الاولى والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب
عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الها في عنه والتقدير والعمل الذي استقر للافعال التي
نابت أسماء الافعال عنها مستقرها أى لا أسماء الافعال والظاهر ان ما في قوله ما الذي فيه العمل
زائدة ولا يجوز ان تكون موصولة لان الذي بعد ما موصولة ولو قال وأخر الذي فيه العمل لكان
أجود لسقوط الاعتداز عن ما وليس في قوله العمل ايطاء مع قوله عمل لان أحدهما نكرة والاخر
معرفة ثم قال (واحكم بنسكبر الذي ينون • منها تعرف سواء بين)

يعني ان ما نون من أسماء الافعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول له ومه فيكونان معرفتين

بالعمل ويجوز ان يكون العمل فاعلا بالجار والمجرور لا عتماده على الموصول لان الذي فيه العمل صلة الموصول والعائد الها من فيه
والتقدير وأخر المعلوم الذي استقر لذي فيه العمل (قوله واحكم بنسكبر الذي ينون منها) قال الامام ابن غازي عبارة مشعرة بان

التنوين وعدمه سماحي
اذ لم يقل مثلاً اذا أردت
التشكير فنون أو بالتعريف
فلا تنون (قوله من مشبه
اسم الفعل) حال من الهاء
في به واحترز به من نحو
الأيام الليل الطويل ألا
انجلي • بصبح وما الاصبح
منك بأمثل (قوله صوتا
يجعل) أي يسهى كإفسر
الجوهري وجعلوا الملائكة
ولم يسم اسم فعل لانهم
يوضع للدلالة على فعل فليس
بكلام ولا قول حقيقة
اذ لم يوضع لعقل يفهم
الخطاب ولله دلالة على
معنى فعل ولا غيبه وفيه
للبحث مجال وأسماء
الاصوات لا تشمل ضميرا
بخلاف أسماء الأفعال

فونونا التوكيد

(قوله فونونا التوكيد) قال
الحليل التوكيد بالثقل
أشد من الخفيفة يدل له
ليسعين وليكونا فان امرأة
العزير كانت أشد حرصا
على سجنه (قوله أو مثبتا
في قسم مستقبلا) أي بشرط
أن لا يكون مقرونا بحرف
التنفيس نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى وأن
لا يكون مقدم المفعول
نحو ولئن تم أو قتلتم لآلئ
الله تحشرون وان لا يقترن
بقد نحو والله لقد أظن
زيدا منطلقا وتوكيد
المضارع بهذا الطلب ليس
بواجب اتفاقا وكذلك بعد
أما على مذهب سيبويه
ولكنه أحسن وأما بعد
القسم فهو واجب عند

وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كزال فإنه لم يسمع فيه تنوين وما
يلزم التشكير كواها وهذا التنوين الذي يسميه النحويون تنوين التشكير وقد تقدم ولما فرغ من
أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الاصوات وهي فوعان أحدها ما خوطب به ما لا يعقل اما لجزره
كعذس للبلغل واما لدعائه كأولفرس والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق في صوت الغراب
أو غير حيوان نحو قبل وقع السيف وقد أشار إلى النوعين السابقين فقال

(وما به خوطب ما لا يعقل • من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل)

يعني ان ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في جهة الاكتفاء به يجعل صوتا
وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعذس وما كان للدعاء كأوفان كايه اي يخاطب به ما لا يعقل وما
مبتدأ وهي موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير في به عائدا على الموصول وما بعد
خوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضا وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل لا يعقل
ويجعل خبر المبتدأ وصوتها مفعول ثان يجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت ثم أشار إلى
النوعين الآخرين بقوله (كذا الذي أبدى حكاية كعب) يعني من أسماء الاصوات ما أبدى
حكاية أي أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان
كعب ثم قال (والزمن بالتعريف فهو قد وجب) يعني ان البناء لازم في النوعين ويحتمل أن يريد
بالنوعين نوعي أسماء الاصوات وان يريد بها أسماء الأفعال وأسماء الاصوات وهو أجدول لشمله
جميع الباب اذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله
والزمن

فونونا التوكيد

(للفعل توكيد بنونين هما • كنوني اذهبن واقصدنهما)

قوله يعني ان الفعل يؤكد بنونين احدهما ثقيلة كالنون في اذهبن والاخرى خفيفة كالنون في اقصدنهما
ومعنى توكيد الفعل بهما انهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن فبفيه توكيد لاضرب
المجرد منها فهو أبغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الأفعال فأزال الابهام بقوله
(يؤكد ان الفعل يفعل آتيا • ذا طلب أو شرطاً ما تاليا • أو مثبتاً في قسم مستقبلاً)

يعني ان هذين التنوين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الامر بصيغة افعال
وشمل قوله افعال الامر والدعاء لانه أمر في المعنى وشمل أيضا الامر للواحد والواحدة والاثنتين
والجمع مذكرين أو مؤنسين فنقول اضربن يارب وارضربن يا هند وارضربان وارضربن وارضربان
ويؤكد ان أيضا المضارع بشرط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفهم منه ان
المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكدهما الثاني أن يكون ذا طاب فشمل المقرون بلام الامر نحو
ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومن واداة التحضيض أو العرض نحو هلا تقومن أو التخي نحو ليتك
تقومن أو الاستفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرنة باما نحو فاما ترين
وهو المراد بقوله أو شرطاً ما تاليا أي أو شرطاً ما تاليا ما الرابع أن يقع جواب القسم وهو مستقبل
مثبت وهو المراد بقوله أو مثبتاً في قسم مستقبلاً وقوله توكيد مبتدأ وخبره في الجرور وقبله
وبنوين متعلق بتوكيد لانه مصدرهما كنوني اذهبن إلى آخر البيت مبتدأ وخبره والجملة صفة
لنوني وافعل مفعول بيؤكد ان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وذا طاب حال بعد حال
وشرطاً معطوف على ذا طاب وتاليا نعت لشرطاً وما مفعول مقدم بتاليا ومثبتاً معطوف على شرطاً وفي
قسم متعلق بمثبت ومستقبلاً نعت لمثبت ويجوز أن يكون آتيا حالاً من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال
ويكون ذا طاب حالاً من الضمير المستتر في آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفاداً من

بقوله إذا طلب أو شرط لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين وبؤيده قوله في القسم
مثبتا مستقبلان ثم أعلم أن نوني التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله
(وقل بعد ما ولم بعد لا) • وغير ما من طوالب الجزا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد بهما
الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير ما فمثله بعد ما الزائدة قولهم بعين ما أرى ينك ومثاله
بعد لم قوله بحسبه الجاهل ما لم يعلم • شيخا على كرسية معهما
ومثاله بعد لا قوله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة ومثاله بعد الشرط بغير ما
قوله فمهما تشأ منه فزاره تعطيك • ومهما تشأ منه فزاره فمهما

أراد تمنع فابدل من النون الخفيفة ألفا في الوقف وغير مخفوض عطفاء على لا وما فرغ من ذكر
ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال (وآخر
المؤ كد افخ كبرزا) فعلم أن حق آخر المؤ كد بهما الفخ لانهم جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر
فتقول اضربن ولا تقومين وبرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافخ والمؤ كد نعت لمحدوف تقديره
وآخر الفعل المؤ كد افخ ثم انه قد يعرض في الأفعال المؤ كدة بالنون عوارض توجب لها غير الفخ
أشار إليها بقوله

(واشكله قبل مضمر لين عا • جانس من تحرك قد علما)

يعني أن الفعل المؤ كد باحدى النونين إذا كان فاعله ضمير الينا فانك تجعل في آخر الفعل شكلا مجانسا
لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وياو مخاطبة فتقول هل تقومين يا زيدان وهل
تقومين يا زيدون وهل تقومين يا هند وشمل أيضا الصحيح الآخر كالمثل والمعتل الآخر نحو هل
تغزون يا زيدان وهل تغزون يا زيدون وهل تغزون يا هند ثم إن الضمير اللين إذا كان غير الألف حذف
لالتقاء الساكنين وإليه أشار بقوله (والمضمر احذفه) وأل في المضمر للعهد أي المضمر المتقدم وهو
اللين فتقول هل تقومين يا زيدون وأصله تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت
الواو لالتقاءهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال (إلا الألف) وانما لم تحذف الألف
لخففتها فتقول هل تقومين والهاء في إشكاله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي أشكل
آخره وقبل متعلق بإشكاله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالشديد فخففه كما يخفف هين ولا يصح ضبطه
بكسر اللام لأن اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس
وبما متعلق بإشكاله وما موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله
محدوف اختصارا تقديره بما جانس المضمر وقد علما في موضع الصفة لتحرك وظاهره أنه تميم والمضمر
مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه والألف منصوب بالاستثناء ثم إن الفعل ان كان آخره ألفا فان
له حكما غير ما تقدم وله حالتان أحدهما أن يكون مرفوعة غير اليا والواو والآخرى أن يكون
مرفوعة اليا والواو وقد أشار إلى الأولى بقوله

(وان يكن في آخر الفعل ألف • فاجعله منه رافعا غير اليا • والواو يا)

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل يا إذا كان الفعل رافعا غير اليا والواو يعني باليا ضمير المخاطبة
وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشين يا زيدان والظاهر مطلقا نحو هل
تخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل تخشين الزيدون والضمير المستتر نحو هل
تخشين فتقلب الألف في جميع ذلك يا ثم مثل ذلك فقال (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير
مستتر والألف اسم يكن والخبر في المجرور ويحتمل أن يكن تام بمعنى وجد وهو أظهر والهاء في قوله
فاجعله عائدة على الألف وفي منه عائدة على الفعل ورافعا حال من اليا في منه وغير مفعول برافع ويا

البصريين بالشروط
المذكورة وأجازه
الكوفيون (قوله بعين ما
أرى ينك) بقوله لمن يخشى
عليك أمرا وأنت بصير به
أي أني أراك بعين بصيرة
(قوله فزاره) بكسر الفاء
من غطفان (قوله وآخر
المؤ كد افخ) قال ابن
السراج والمبرد والفارسي
للخفيف وقال سيويه
والسيرافي والزجاج عارضة
للساكنين وهما آخر الفعل
والنون (قوله واشكله
الخ) هذا كاستثناء من
قوله وآخر المؤ كد افخ
(قوله والمضمر احذفه)
أي ما لم يكن آخر الفعل ألفا
كما يستفاد من قوله بعد وفي
واو ويشكل مجانس قني
(قوله فهو على حذف مضاف)
الصواب اسقاطه (قوله
وان يكن في آخر الفعل
ألف) أمان كان في آخر
الفعل واو ويا فكل الصحيح
نحو يا قوم هل تغزون وهل
ترمن بضم ما قبل النون
ويا هند هل تغزون وهل
ترمن بكسره فتحذف مع
نون الرفع الواو واليا
وتقول هل تغزون وهل
ترمين فتبقى الألف كافي
الاشعوق

قول الهشى فزاره بكسر
الفاء صوابه بفتح الفاء كما
في القاموس اه معصمه

مفعول ثان لا جعله والتقدير اجعل الالف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم أشار الى الحالة الثانية فقال

(واحدته من رافع هاتين وفي • واو وبياشكلم مجانس قفي)

يعني ان الالف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء اخذفه اذا رفع الفعل الياء والواو واجعل الضمير الذي هو واو اويا محركا بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانسته وهو الضمير وتحرك الياء بمجانسته وهو الكسر فتقول في نحو يحشى رافعا للواو هل يحشون وأصله يحشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الالف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لجانسته مع الواو ومثل ذلك فيما اذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله (نحو اخشين ياهند بالكسرويا • قوم اخشون واضمهم وقس مسويا)

فالمثال الاول لما كان مرفوعة ياء والثاني لما كان مرفوعة واو فاعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق والضمير في قوله واحدته عائد على الالف وهاتين اشارة الى الياء والواو وشكلم مبتدأ ومجانس في موضع الصفة لشكلم وفي خبر اشكلم وفي واو متعلق بقفي ثم قال

(ولم تقع خفيفة بعد الالف • لكن شديدة وكسرها ألف)

يعني ان فون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الالف وانما تقع بعد الالف فون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها الشبهان فون المثني وانما لم تقع بعد الالف فون الخفيفة لانه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين الاول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله الالف ألف التثنية كقوله تعالى ولا تتبعان والالف الفاصلة بين فون التوكيد وفون الاناث نحو لا تصرينان ياهندان وهو المنبته عليه بقوله (والفازد قبلها مؤكدا • فعلا الى فون الاناث أسندا)

وانما شمل قوله الالف الالفين لوجود علة المنع فيهما وانما لحقت الالف قبلها بفصل بين الامثال وهي فون الضمير وفون التوكيد وخفيفة فاعل بنقع وشديدة معطوف ولكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن ان تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وانما فاعله مؤكدا مقدم بزوم كداحل من الفاعل المستتر في زوم فاعله مؤكدا وأسندا في موضع الصفة لفعل والى متعلق بأسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار الى الاول منهما بقوله (واحدته خفيفة لساكن ردف) يعني ان فون التوكيد الخفيفة تحذف اذا قبلها ساكن كقولك اضرب الرجل ومثله قوله

لاتهين الفقير علك أن • تركع يوما رالدهر قدره

وفهم من قوله لساكن انها مرادة معنى لان حذفها لعارض لفظي وهو التقاء الساكنين وفهم أيضا من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها متأخرة ثم أشار الى الثاني بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) يعني ان النون الخفيفة تحذف أيضا اذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يازيدون واخرجن ياهند بهد ان تحذف من اخرجن واو الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فاذا وقف عليها ذهبت فون التوكيد لانها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذفت لاجلها وقد أشار الى ذلك بقوله

(وارد اذا حذفتها في الوقف ما • من أجلها في الوصل كان عدما)

يعني انك اذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لاجلها في الوصل وهو الواو ومن اخرجن والياء من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا ياهندا اخرجي وفهم منه أيضا ان حذفها لعارض الوقف وانها مرادة معنى وردد في موضع الصفة لساكن وبعد مدته علق بالحذف وكذلك اذا وادها حذفتها متعلق بآرودها عائدة على النون وما مفهول بآرود وهي موصولة واقعة على الواو والياء

(قوله وانما شمل قوله الالف الالفين) أي في البيت الذي قبله (قوله لوجود علة المنع) وهو عدم الجمع في غير الوقف بين ساكنين (قوله فتقول يازيدون اخرجوا) وتقول في هل تصرين وهل تصرين اذا وقفت هل تصرين وهل تصرين بين رد الواو والياء وفون الرفع لزوال السبب

(قوله أمكا) انما كان أمكا لتمكينه في باب الامة فامكن مشتق من مكن مكانة (١٤٧) اذ ابلغ الغاية في التمكن لا من تمكن

لان اسم التفضيل لا يصاغ من غير الثلاثي الاعلى وجه الشذوذ (قوله خمسة في النكرة) فلا تمنع في المعرفة من باب أولى وأما السبعة الباقية فخاصة بالمعرفة (قوله حواء) أصلها عند سيبويه حوا وزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا يحل بالمطلوب فلم يبق الا قلب الثانية (قوله ولزوم التأنيث) على حذف مضاف أى علامة التأنيث ومعنى لزومها انها لا تنفك عن الكلمة بخلاف التاء في قائمة فانها قد نسط وذلك في المذكور وانما اعتبر العلتان أو ما يقوم مقامهما وان تكون احدهما لفظية والاخرى معنوية لان في الفعل فرعية في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم (قوله وزائد افعلان) سواء كان له مؤنث غير المختتم بالتاء كسكرى أولا مؤنث له كحيان لكبير اللحية (قوله فهو مخرجان الصواب التثنية بريحان لان مخرجان مكسور الفاء (قوله فهو ندمان) من

المحذوفين لاجل النون وصلتها عدما ومن أجلها وفي الوصل متعلقان بعدم والتقدير اراد في الوقف اذا حذفت النون الشيء الذي عدم من أجلها في الوصل ثم قال

(وأبدلناها بفتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا)

الضمير في وأبدلناها عائد على النون الخفيفة يعنى انها اذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفا فتقول في اضر بن في الوقف اضر با وفي قفن قفا وكذلك اذا وقعت على قوله عز وجل لتسفن لتسفعا وقفا مصدري موضع الحال من فاعل أبدلناها أى في حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف

• (مالا ينصرف) •

(الصرف تنوين أى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكا)

يعنى أن الصرف هو التنوين الذى به يتبين ان الاسم الذى يتصل به يسمى أمكا وما صرح به من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وينع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده في هذا الباب أن يبين الاسماء التى لا تنصرف وانما ذكر الصرف وعرفه لان بمعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فاجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف ومالم يوجد فيه فهو غير منصرف ثم اعلم ان جميع مالا ينصرف اثنا عشر فوا خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة وقد شرع في القسم الاول وبدأ منه بألف التأنيث فقال

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواء كيف ما وقع)

يعنى ان ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هي فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا مخوذا كرى وسلى وحبل وسكارى وحراء واسماء وز كريات وانما منعت ألف التأنيث وحدها لانها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث فألف التأنيث مبني أخبره منع ومطلقا حال من الضمير المستتر في منع العائد على المبتدأ وحواء صلة الذى والضمير العائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر في حواء والهاء في حواء عائدة على ألف التأنيث وكيف ما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيف ما وقع منع الصرف ثم أشار الى النوع الثانى مما يمنع في النكرة فقال

(وزائد افعلان في وصف سلم * من ان يرى بناء تأنيث ختم)

يعنى ان زائدى فعلا وهما الالف والنون الزائدتان يمنعان الصرف اذا كانتا في وصف سلم من ان يختم بناء التأنيث والمانع له من الصرف الالف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلا وفهم من قوله في وصف ان هاتين الزائدتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعنا نحو سرحان وفهم منه ان الوصف المختص على هاتين الزائدتين اذا أنت بالهاء لم يمنع نحو ندمان فالتن تقول في مؤنثه ندمانة فقال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فالتن تقول في مؤنثهما غضبي وسكرى ولا يجوز فيهما غضبان وسكران فزائد المعطوف على الضمير المستتر في منع العائد على الف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائد افعلا ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائد افعلا كذلك وفي وصف متعلق بزائد وسلم الى آخر البيت في موضع الصفة توصف وختم في موضع المفعول الثانى ليرى ببناء متعلق بختم ثم أشار الى النوع الثالث فقال

(وصف اصلى ووزن افعلا * ممنوع تأنيث بتا كاشهلا)

يعنى ان الوصف اذا كان على وزن افعلا وكان مؤنثه ممنوعا من التاء لا ينصرف وفهم منه ان افعلا اذا لم يكن وصفا انصرف كافى كل اسم للعدة وفهم منه ان افعلا اذا كان الوصف به على خلاف الاصل لم يمنع من الصرف كاربعة من أسماء العدد وفهم أيضا أن الوصف اذا لم يكن على وزن افعلا

المندامة أى المدحامة لا من الندم كما قاله ابن هشام (قوله ووزن) ينبى أن يقرأ بالنصب على المعبة للنص على اشتراط اجتماع الامرين

(قوله أرمل للفقير) احترزما حكاية (١٤٨) السكيت من قولهم عام أرمل أى جدد سنة ولا أى جدد باءه ممنوع من الصرف

(قوله كاربوع) قال الامام ابن غازى صوابه التميل بأرب لان أربع لا يرد علينا اذ لا يمنع من الصرف على كل وجه انتهى قلت لانه خرج بقوله ممنوع تأنيث بنا (قوله وأخيل اسم لطارذى خيلان) بكسر الخاء المجهة وسكون الباء جمع خال وهي النقطة الخالفة لبقية البدن وهو الشقوق سمى أخيل لانه يتجلى في لونه الخضرة والحرة وأما الصقر بفتح الصاد فاسم لطار يقال له الباز (قوله وأخيل) فكان حقه من جهة أنه أفعل تفضيل كما هو قول الأكثرين أو مشبه لأفعل التفضيل كما هو قول الأخفش أن يكون بال لان أفعل التفضيل اغمايى أو يجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال (قوله وهو معدول عن الآخر) وان شئت قلت معدول عن الالف واللام (قوله فى كونه مفتوح الفاء) أطلق الخاص وأراد العام مجازا أى مفتوح الاول سواء كان فاء كضاد بل أو غير فاء كساجد ومصابيح قال شيخنا العلامة محمد الرباط مذبذبا قول الامام ابن مالك وكن لجمع شبه مفاعلا أو المفاعيل يمنع كافلا فى كون أول بفتح يوسم وألف ثالثه لا يعلم عوض بمان أن بلى كسراء وض • ملفوظا وقد رالت الغرض متاوسرين نعم وان يرى • ثلاثة قوسط قد شبرا النظر

لم يؤثر فى المنع كضارب وفهم منه ان أفعل الصفة اذا أنت بالتاء منصرف كقولهم ارمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل أفعل مأمونته فعلا كاحمر وجراء ومأمونته فعلى كأكبر وكبرى ومالا مؤنث له كأكبر للعظيم الكمرة لان قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كادهم ووصف معطوف على زائد ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم فى زائد فعلان وأصل نعت له وهو الذى سوغ الابتداء به اذا جعل مبتدأ أو وزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبنا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصله فى قال (والغين عارض الوصفية • كاربوع) يعنى ان وزن أفعل اذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها فى المنع لعروضها وذلك كاربوع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مرت بشاء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك رجل أرنب أى ذليل وأصله الارنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك يلغى أيضا عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله (وعارض الاسمية) وهو عكس أربع ومعناه ان أفعل يكون فى الاصل وصفا فيجربى مجرى الاسماء فتأني اسميته وينمى من الصرف على مقتضى الاصل وقد مثل ذلك بقوله (فالادهم القيد لكونه وضع • فى الاصل وصفا انصرفه منع)

من أسماء القيد أدهم وهو فى الاصل وصف ولكنه استعمل استعمال الاسماء فالغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الاصل فتقول مرت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم فى ذلك أرقم نوع من الحيات واسود للحية أيضا فالادهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشئ من الشئ وانصرفه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفى الاصل متعلق بوضع ثم ان من الاسماء التى على وزن أفعل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله

(وأجل وأخيل وأفعى • مصروفة وقد ينلن المنع)

أجل اسم للصقر وأخيل اسم لطارذى خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الاسماء صفات لافى الاصل ولا فى الاستعمال فاعلم الصراف ولذا صرفها أكثر العرب وبهض العرب بمنعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر فى أجل لانه من الجدل وهو القوة وأخيل لانه من الجبول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن ان الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف فى التكررة فقال

(ومنع عدل مع وصف معتبر • فى لفظ مثنى وثلاث وآخر)

يعنى أن هذه الاسماء الثلاثة التى ذكرها فى هذا البيت يمنع صرفها للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين وإذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعلى عن اثنين اثنين الى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فإذا قلت مرت بقوم ثلاث فمعناه مرت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما آخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الالف واللام وذلك لانه جمع أخرى أى الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال أو بالاضافة فعلى عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال (ووزن مثنى وثلاث كهما • من واحد لاربع فليعلم) يعنى ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين فى امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مرت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثلاث ومثلث وثلاث ومر برباع ووزن مبتدأ والخبر فى قوله كهما أى مثلهما وادخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال

(وكن لجمع شبه مفاعلا • أو المفاعيل يمنع كافلا)

يعنى ان الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل فى كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعده حار فان كفاعل أو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كفاعل يمنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام عتين وهى الجمع وعدم

النظير في الواحد وشمل قوله مفاعل ما أوله الميم كساجد وما أوله غيرها كدراهم وشمل قوله المفاعل ما أوله ميم كصايح وما ليس أوله ميم كدنانير وكافلا خبر كن وجمع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول بعينه ثم ان من هذا الجمع ما يجي معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قبلت فيه الكسرة التي بعد الالف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذاري ولا اشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في بابه الضمة فحذفت وحقها التنوين والى ذلك أشار بقوله

(وذا اعتلال منه كالجواري • رفعا وجرا أجره كساري)

يعني ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوارى كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى ساري في لحاق التنوين بآخره في حالة الرفع والجرف فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجواري ان نحو عذاري ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوارى وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسارو وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سارو للصرف ويحذفه أيضا أن المقدر في ياء جوارى الضمة والمقدر في ياء سارو الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمهر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال كالجواري في موضع نصب على الحال من ذا

اعتلال ثم قال (ولسراويل بهذا الجمع • شبه اقضى عموم المنع)

يعني أن سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس يجمع وهو الصحيح خلافا لمن قال انه جمع سراويل أو سرواله ثم قال (وان به سمي أو بمالحق • به فالانصراف منه بحق)

يعني أن ما سمي به من الجمع المذكور أو بمالحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميت مساجد أو سراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع اصاله للجمعية أو قيام العلية مقامها هذا معنى ما شرح به المرادى البيت وعندى أن قوله وان به أى ان سمي بسراويل أو بمالحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة المنوعة الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع ومالحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والتضمير في به الاول على الشرح الاول فائد على الجمع وكذلك به الثاني وما واقعة على سراويل والتضمير العائد على الموصول الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثاني فالتضمير في به الاول عائد على سراويل وفي به الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة وما واقع على تلك الأنواع والتضمير العائد عليها الهاء في به والتقدير وان سمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منه بحق فالانصراف مبني أو منعه مبني أنان وبحق خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والاول مع ما بعده جواب الشرط ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الاول بقوله

(والعلم امنع صرفه مركبا • تركيب خرج نحو معد يكربا)

يعني أن الاسم اذا اجتمع فيه العلية والتركيب امتنع من الصرف ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهي الجملة نحو برق ثمره وعلى تركيب الاضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج في اللغة الخلط فيختلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب في آخر الثاني ويبنى آخر الاول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معد يكرب وخرج بقوله تركيب خرج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على النكس في اللغة الفصحى والعلم مفعول محذوف يفسره امنع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركب ثم أشار الى الثاني بقوله

بكونه ليس محركا ولا
ينوى به وتلوه أن يفصلا
(قوله خلافا لمن قال انه جمع
سراويل أو سرواله) قال
المرادى ذهب بعضهم
الى أن سراويل عربي
وانه جمع سرواله ثم أطلق
على المفرد ورد بان سرواله
لم يسمع وأما قوله
• عليه من اللوم سرواله •
فمضوع لا حجة فيه قلت
ذكر الاخفش انه يسمع من
العرب سرواله وقال أبو
حاتم العرب يقولون سراويل
والذي يرد به هذا القول ان
سروالا لغة في سراويل
لانه يجمعناه وان النقل
لم يثبت لاسماء الاجناس
واغما ثبت في الاعلام
وسراويل مؤنث فلو سمي
به ثم صغر امتنع صرفه
للعلية والتأنيث وان
زالت وصفية الجمع
بالتصغير (قوله وما لحق
بالجمع) ساقط

(كذلك حاوى زائد على فعلانا • كغطفان وكاصبها نا)

يعنى ان العملية ايضا تمنع الصرف مع زيادى فعلان ولما كان قوله فعلان بهم ارادة هذا الوزن كما تقدم فى قوله وزائد فعلان فى وصف ازال ذلك الابهام بقوله كغطفان وكاصبها نا فعلم ان الوزن غير مخصوص بفعلان لان وزن اصبيها ن فعلان ووزن غطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الاوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوى زائد فعلانا ثم انتقل الى الثالث وهو التانيث مع العملية وهو ضربان لفظى ومعنوى وقد اشار الى الاول منهما فقال (كذا مؤنث بها مطلقا) يعنى ان العلم المؤنث بالهاه يتنوع صرفه مطلقا سواء كان ثانيا كهيئة اوزاندا بخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم ان المعنوى متعمد المنع وجازئه وقد اشار الى الاول بقوله (وشرط منع العار كونه ارتقى • فوق الثلاث أو بكجور أو سقر • أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر) فذكر من المؤنث الذى لا علامة فيه وهو متعمد المنع أربعة أنواع الاول الزائد على الثلاثة كزنب وسعد فان الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط اذا انضمت اليه الهمزة بكجور اسم بلد وهو أعجمى فقامت الهمزة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لان الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولا من المذكور الى المؤنث كما اذا سميت امرأة يزيد فانه نقل من الخطة الى الثقل وشرط مبتدأ أو منع مضاف اليه وهو أيضا مضاف الى العار وهو مصدر مضاف الى المفعول والعار أصله العارى بالياء وحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبرا لمبتدأ وارتقى فى موضع الخبر كجور وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف فى التقدير أى فوق الثلاث الاحرف وحذف منه التاء لان الحرف يذكروا يؤنثوا ويزيد مخفوض بالطف على بكجور أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تميم لجهة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم اشار الى الثانى من المؤنث الذى لا علامة فيه بقوله

(وجهان فى العادم تذ كبر اسبق • وعجمة كهند والمنع أحق)

يعنى ان الثلاثى الذى عديم التذ كبر السابق وعدم الهمزة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال لم تلتفع بفضل مئزرها • دعد ولم تسق دعد فى العلب فصرف الاول ومنع الثانى وجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العادم وتذ كبرا مفعول بالعادم وسبق فى موضع الصفه لتذ كبرا وعجمة معطوف على تذ كبرا ثم انتقل الى الرابع فقال

(والجهمى الوضع والتعريف مع • زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعنى اذا اجتمع فى الاسم الهمزة الوضعية والعلية وكان زائدا على ثلاثة أسرف امتنع من الصرف وفهم من قوله الجهمى الوضع والتعريف ان الاسم اذا كان أعجميا وكان فى كلام الجهم غير علم ونقل لكلام العرب علماء انصرف أيضا نحو بنى داود والمراد بالجهمى ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الاطباع وفهم أيضا أنه اذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك والذى توفرت فيه الشروط نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والجهمى مبتدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع فى موضع الحال من الجهمى وزيد مصدر زاد يقال زاد زيد او زيادة وحذف التاء من الثلاث لانه مضاف فى التقدير الى الاحرف وفيها لغتان التذ كبر والتانيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبره فى موضع خبر المبتدأ الاول ثم انتقل الى الخامس فقال

فى أكثر النسخ (قوله وكاصبها نا) بفتح الهمزة وكسر هاء وكذلك الباء وقال عياض فى المشارق وأهل خراسان يقولون أصفهان بالقاء مكان الباء (قوله مقام الحركة) أى اقائمة مقام الحرف الرابع (قوله كهند) مثال لما عديم الشروط المتقدمة فهو ثلاثى ساكن العين عديم تاء التانيث وعدم تذ كبر اسبقا (قوله فى العلب) جمع علبة وهى آنية من جلد تتخذ للشرب (قوله ووجهان مبتدأ) وسوغ الابتداء به التفصيل أى لانه يفهم من قوله فى العادم تذ كبر اسبق وعجمة انه ان فقد الهمزة والتذ كبر يكون المنع جائزا وان وجدا يكون المنع واجبا ويفهم منه أيضا ان التانيث اللفظى موجب للمنع مطلقا وان المعنوى منه ما هو محذور للمنع ومنه ما هو موجب له (قوله بنى داود) والجمع بنى داود وهم تجار يلزمون المعادن

(كذلك ذو وزن يخص الفعل • أو غالب كاجدو يعلى)

يعنى ان العلم اذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه ما منع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول وذاسمى به وشمل الغالب ما وجوده في الافعال أكثر من وجوده في الاسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد في الاسماء نحو واصبغ لكن وجوده في الافعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما أكثر في الاسماء والافعال معا نحو افعل فانه يوجد في الافعال كثيرا نحو اركب واشرب وكذلك في الاسماء نحو افكل وأيدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الاسماء فكان غالباً من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الافعال والاسماء نحو نذهب في الافعال وندمع في الاسماء ومثل للغالب باجدو يعلى ولم يثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل اذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو واسبغ اسم رجل فانه منقول من لعب اذا أسرع وذو وزن نعت لحدوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالهطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما معنى الاسم والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل الى السادس فقال

(وما يصير علماً من ذى ألف • زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعنى انه اذا سمي بمافيه ألف الحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التانيث نحو علقي وذفرى مسمى بهما لان عاتقى ملحق بيجعفر وذفرى ملحق بديرهم وفهم منه أن الحاق اذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علياء فانه ملحق بقرطاس وانما أثرت ألف الحاق المقصورة لانها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فان همزها مبدلة من ياء وما مبتدأ أو هي موصولة وصلتها يصير وعلماً خبر يصير وفي بصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت لالحاق في موضع الصفة لالف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى السابع وهو أربعة أنواع أشار الى الاول والثاني منها بقوله

(والعلم امتنع صرفه ان عدلاً • كفعل التوكيد أو كعلا)

فالاول هو قوله كفعل التوكيد يعنى ان فعل المؤكدة بنحو جمع يمنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فاشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والتظاهر من النظم الاول وأما العدل فهو معدول عن جعبته الاصلية فان حق جمعاً أن يجمع على جمعوات والثاني هو قوله كعلا اسم رجل ومثله عمرو وزفر فلما نعت له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعلم معدول عن طامر وزفر عن زافر وتعل عن ناعل وانما حكم على عمرو ونحوه انه معدول عن عامر لان الأكثر في الاسم ان يكون منقولاً فعمرو منقول عن عامر اسم فاعل من عمرو فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمرو واختصارا وجر التوكيد في قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه وتعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال

(والعدل والتعريف ما ناعص • اذابه التعيين قصداً يعتبر)

يعنى ان صحرا اذا أريد به صحير يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الافعال للام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فصحير ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه وما ناعص خبر مضاف الى صحير وهو على حذف مضاف أى ما ناعص صحير واذا متعلق بما ناعص والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمير يفهمه يعتبر وقصد ابعنى مقصوده هو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم أشار الى الرابع بقوله

(قوله افسكل) اسم للردة
والارتعاش وأيدع هو
الزعفران دائر مع حجارة
بيض رقيقة (قوله وشبهه
ألف التانيث) أى فى كونها
لم تقاب عن شئ (قوله
علقي) جمع علاقة بينه
وبين مفردة سقوط التاء
(قوله علياء) هو عصب
فى صفحة العنق والجمع
علا بى (قوله فعلم الجنس)
أى علم على الاحاطة لما
تبعه (قوله ناعل) ظرفيه
بان الواو تدل

(وابن على الكسر فعال علما • مؤثا وهو نظير جشما • عند نعيم)

فذكر في فعال اذا كان علما المؤنث لفتين احدهما البناء على الكسر لشيء ما ينزل في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤثا والاخرى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل اما العلمية فعلمية الاشخاص كخادم وقد يكون في علمية الاجناس كفجار والعدل من فاعله فخادم مدول عن حازمة وهو قوله ونظير جشما عند نعيم يعني انه عند نعيم غير منصرف بكشم وكشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك يجشم ان المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة الى تميم ان اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة اهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤثا حالان من فعال وعند نعيم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر انواع الاسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر احكام تتعلق بالباب فقال

(واصر من ما نكراه • من كل ما التعريف فيه أثرا) يعني ان ما كان احدي علمية في منع الصرف التعريف أي العلمية اذا نكرا انصرف وذلك لزوال احدي العلمتين فبقى العلمة الاخرى ولا يؤثر في منع الصرف الا علمتان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة فتقول رب ممدى كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقبته وفهم منه ان الانواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سمى بها ونكرت لقصره الحكم على السبعة فانه اذا سمى واحدا من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلية في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كائنا ما كان وكل مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثر وفيه متعلق بأثر والجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول ثم قال (وما يكون منه منقوصا في • اعرابه نهج جوار يقتني)

يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الانواع السبعة التي احدي علمية العلمية أو من الانواع الخمسة التي تقدمتها فانه يجري مجرى جوار وقد تقدم ان جوار يلحقه التنوين وفعال جرا ولا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار في البيت الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعيم فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين وفعال جرا فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض عن البناء المحذوف كافي نحو جوار ومثاله في التعريف يعيل تصغير يعيل فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضا في الرفع والجر عوض من المحذوف وما مبتدأ أو هو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيبكون والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي اعرابه متعلق بيقنني ونهج مفعول بيقنني والنهج الطريق والجملة من يقنني ومعمولاته خبر ما ثم قال (ولا ضطرارا وتناسب صرف • ذو المنع) يعني ان الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله • عصائب طير تهتدي بعصائب • وهو في الشعر كثير الثاني التناسب كقوله عز وجل سلاسل وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف مالا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله (والمصرف قد لا ينصرف) يعني ان الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقدا التي تقتضي التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله

فما كان قيس ولا حابس • يفارقان مرداس في مجمع

• (اعراب الفعل)

(ارفع مضارعا اذا مجرد • من ناصب وجازم كنسعد

قوله

ينهل فهو أثمل (قوله
كخادم) بذال مججمة اسم
امرأة (قوله ووزن الفعل)
لان أعيم على وزن
ايطر بناء على أن وزن
افعل لا يتعين في الوصف

انما أطلق في اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بان لا يباشره نون الاناث ولا نون التوكيد لنصبه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكثري بذلك واعرابه رفع ونصب وجرم فبدأ بالرفع لانه السابق الا انه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ومذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين ان رافعه تجزئه من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله اذا يجزئ من ناصب وجازم اشعار ما بمذهبهم ويجوز ضبط يسعد بضم الياء مبني للمفعول من اسعد يسعد ويفتحها مبنيا للفاعل من سعاد يسعد ومضارع مفعول بالرفع وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فاعلام مضارعا ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال (وبلن انصبه وكى كذا بان) فذكر منها في البيت ثلاثة ان وهى حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال فتوزيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئت لكى تكمرنى أى لان تكمرنى وان وهى ايضا حرف مصدرى وهى اصل النواصب لانها تعمل ظاهرة ومضمرة وانما قدم عليها ان وكى وكان حقه ان يقدمها عليهم لاصالتها للتفصيل الذى فيها ولذلك قال (لا بعد علم) يعنى ان ان الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو اعجبني ان تقوم واحببت ان تذهب ودخل في العلم الظن فلذلك استدرج الكلام فيه فقال (والتي من بعد ظن • فانصب بها والرفع صحيح)

يعنى ان ان اذ وقعت بعد الظن جاز ان تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز ان تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرئ وحسبوا ان لا تكون بالنصب والرفع اما النصب فعلى انها ناصبة واما الرفع فقد نبه عليه بقوله (واعتقده تخففة هاهنا من ان فهو مطرد) يعنى ان الواقعة بعد الظن اذ ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير بان بعد غير العلم والتي مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول بهم ومن ان متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل ان يكون عائد على الحكم وهو جواز الرفع والنصب اذ كل واحد منهما أعنى من النصب والرفع مطرد والحاصل ان ان تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجاز فيها الامر ان وهى التى تقع بعد الظن ثم ان الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تمهل والى ذلك أشار بقوله (وبعضهم أهمل أن جملا على • ما أختار حيث استخفت عملا)

يعنى ان من العرب من يجيز افعال ان غير المخففة جملا على ما المصدرية فيرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم لمن أراد ان يتم الرضاعة بالرفع وكقول الشاعر ان تقرأن على أمهم ويحكى • منى السلام وان لا تشعرا أحدا فرفع ما بعد الاولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وانما اخلت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما في المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل لا أعبد ما تعبدون أى لا أعبد عبادكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وان مفعول باهمل وجملا مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في اهل واختار بديل من ما وحيث متعلق باهمل ثم انتقل الى الناصب الرابع وهو اذن وهى ثلاثة أنواع واجبة الاعمال وجازته واجبة الاهمال وقد أشار الى الاول بقوله (ونصبوا اذن المستقبل • ان صدرت والفعل بعد موصلا)

فذكر لاهمالها ثلاثة شروط الاول ان يكون المضارع بعدها معنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبل وفهم منه أنه اذا كان حالا ارتفع نحو ان يقول القائل أحبك فتقول له اذن أصدقك الثاني ان تكون اذن مصدرة أى في أول الكلام وذلك ان يقول قائل آتيتك غدا فتقول له اذن أكرمك وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه أنه اذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك اذا توسطت بين شيئين كقولك زيد اذن بكرمك الثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك اذن أكرمك

(قوله والرفع صحيح) أى كما
ان النصب صحيح فهما
جائزان وأما الاصح منهما
فأمر آخر (قوله وهو) أى
من قوله فهو مطرد (قوله
ان تقرأن الخ) قبله
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما
وحبكما كنتما لقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف
محملها تستوجبانه عندي
بهاويدا

وهو مستفاد من قوله موصلاً وفهم منه أنه إذا انفصل بينهما فاصل لم تعمل نحو واذن أنا أكرمك ثم ان الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله اليمين) فتقول اذن والله أكرمك لان القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشئيين المتلازمين كالمضاف والمضاف اليه ثم أشار الى جواز عملها بقوله

(وانصب وارفعاً • اذا اذن من بعد عطف وقها)

يعنى ان اذن اذا واقع بعد عاطف جازى الفعل بعدها النصب والرفع نحو واذن أكرمك وقد قرئ واذا لا يلبثون خلفك الا قليلاً ثم اعلم ان أن هي أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم وقد تفتن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام وجوب اظهار وجوازه وجوب اضمار وقد أشار الى الاول بقوله

(وبين لا ولا مجر التزم • اظهار ان ناصبه)

يعنى أن أن اذا توسطت بين لام الجر ونسبى لامى لانها مثل كى في افادة التعليل وبين لا وجب اظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لثلاثتني والزائدة كقوله عز وجل لئلا يعلم أهل الكتاب وأغما وجب اظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبه حال من أن والظاهر انها مؤكدة لانه قد علم أن كلامه في الناصبة ثم أشار الى الثانى بقوله

(وان عدم • لافان اعمل مظهراً أو مضمراً)

يعنى انه اذا عدم لا التى بعد أن جاز اضمار أن واظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فقال اضمارها قوله تعالى وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل وأمرت أن أكون أول المسلمين وتضمر أيضاً جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتى ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وان مفعول مقدم بأعمال ومضمر او مظهر احوال ان من الضمير المستتر في أعمل وأما اضمارها وجوباً في خمسة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (وبعد نفي كان حتماً أضرها) يعنى انه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند النحويين لام الجود وفهم منه ان الاضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذى قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكانه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان وفهم من قوله نفي كان ان الثانى لا يكون الالم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا ان لانهم لا ينفين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التى بلطف الماضى كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويكن المنفى بلم كقوله عز وجل لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم لانها ماضية في الوجهين وبعد متعلق بأضرها وفي أضرهم ضمير يعود على أن المذكور قبل وحتم حال من الضمير في أضرها أو نعت لمصدر محذوف أى اضمار احتمالاً أشار الى الثانى فقال

(كذلك بعد أو اذا يصلح في • موضعها حتى أو الا أن خفي)

يعنى انه يجب اضمار أن بعد أو التى بمعنى حتى أو الا وشمل قوله حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كى وفي الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التى بمعنى كى لا دعون الله أو يغفر لي ومثاله بعد التى بمعنى الى لا تنظرنه أو يبحى، ومثاله بمعنى الا لاقتان الكافر أو بلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لا زمناً أو تقضي حتى وأن مبتدأ أو خبره خفي وكذا أو بعد واذا متعلقات بخفي وحتى فاعل يصلح وأو الا معطوف على حتى وفي متعلق يصلح والتقدير أن خفي تكفأه بعد كان المنفية أى وجوباً اذا يصلح في موضعها الا أو حتى التى بمعنى الى أو كى ثم أشار الى الثالث فقال

(وبعد حتى هكذا اضمار أن • حتم بحد حتى تسردا حزن)

يعنى ان الفعل المضارع اذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً والمراد بحتى هنا حتى الجارة وفهم ذلك من كون ان مقدرة بعدها وان وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها ولا يمكن

(قوله وقد تفتن بغيرها من حرف جر) في بعض النسخ وقد يفتن بها حرف جراح وما في الاصل احسن (قوله وبعد نفي كان) أى الناقصة (قوله مثاله بمعنى حتى التى بمعنى كى) أى مثال أو التى بمعنى حتى التى بمعنى كى (قوله ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة) أى التعليل والغاية والاستثناء من الزمان أو الاحوال قال الضرير بن جابر الفرق بين أو التى بمعنى حتى أو التى بمعنى الا أن أو التى بمعنى حتى ما قبلها ينقض شيئاً فشيئاً والتى بمعنى الا بخلاف ذلك والفرق بين حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كى ان التى بمعنى الى ما بعدها غاية لما قبلها والتى بمعنى كى ما بعدها سبب لما قبلها

أن يكون حرف ابتداء لان الابتداءية لا يقع بعدها الا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك مررت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسرد اخن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بجمتم وكذلك بكبد ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا يتنصب باضمار أن بعد حتى مطلقا بل بشرط كونه مستقبلا نبيه على ذلك بقوله

(وتلوح حتى حالا أو مؤولا • به ارفعن وانصب المستقبل)

يعني أن المضارع بعد حتى اذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله تعالى حتى يقول الرسول في قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله وتلوم مفعول مقدم بارفعن والمراد بالتلوم المضارع التالي لحتي وحالا أو مؤولا حالان من تلوم به متعلق بمؤول والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال

(وبعد فاجواب نفي أو طلب • محضين أن وسترها حتم نصب)

يعني أن أن نصب واجبة الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي لا يقضى عليهم فمجنونوا وشمل الطلب سبعة أشياء الاول الامر نحو زرتي فاكرمك ومثله قول الراجز يا ناق سيري عنقا فسيجا • الى سليمان فستريجا الثاني النهي نحو لا تطعوا فيه فيجمل عليكم غضبي الثالث الدعاء كقول الشاعر رب وقفني فلا أعدل عن • سنن الماضين في خير سنن

الرابع الاستفهام كقول الشاعر

هل تعرفوني لباناتي فأرجوان • تقضى فيرتد بعض الروح للجد

الخامس العرض كقوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما • قد حدثوا فمأرا كن سعا السادس التحضيض كقوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق السابيع التثني كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز وأحترز بقوله محضين من التثني المبطل بالاثبات نحو ما أنت الا أنا ثنا قصدا ومن الامر باسم الفعل نحو زال فنكر ما فالرفع في هذين ليس الا وان مبتدأ ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبهذا في موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستره بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما يستتر به والتقدير أن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المحجوب بها ما ذكرتم انتقل الى الخامس فقال (والواو كالفاءان تقدم مفهوم مع • كلاتكن جلدا وتظهر الجرزع)

يعني ان الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب اضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله ان نقد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر الجرزع أي لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجرم ان أردت النهي عنهما معجمعين ومنفرقين وبالرفع ان أردت النهي عن الاول واستئناف الثاني أي وأنت تشرب اللبن وان نقد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان تقدم مفهوم مع فهي كالفاء والالف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وبعد غير النفي جزماء عمد • ان تسقط الفاء والجزء قد قصد)

يعني ان الفاء المتقدمة ذكرها اذا حذف بعد غير النفي وقصد الجزء انجزم الفعل الذي بعدها وفهم منه انه ان لم يقصد الجزء فلا يجزم بل يكون الفعل مرفوعا مثال الامر • فغانب من ذكرى • وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد جزماء مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزء قد قصد جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما

(قوله حتى أدخل المدينة)

حتى فيه غائبة وجد حتى تسرد اخن حتى فيه غائبة أو تعليلية وهو أظهر (قوله الثالث الدعاء) ومنه قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم الآية ومن الاستفهام قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومن التحضيض قولهم هلا أمرت فتطاع (قوله لا تكن جلدا وتظهر الجرزع) قال بعض أشياخنا صوابه لا تكن جلدا وتظهر الجرزع اذا ما نهى عنه لا يمكن النهي عنه بذلك ويمكن النهي عنه باعتبار التجلد الظاهر والمباطن فكانه يقول لا تكن جلدا في حالة واحدة وهي الظاهر بل فيه وفي الباطن تأمل (قوله وبعد غير النفي الخ) وأما النفي فليس له جواب مجزوم لانه يقضي عدم تحقق الوقوع كما يقضي الايجاب تحقيقه فلا يجزم الفعل بعده كما لا يجزم في الايجاب

كان الطلب شاملا للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلا في ذلك والجزم فيه بعد اسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نية عليه بقوله

(وشرط جزم بعد نهي أن تضع • ان قبل لادون تخالف يقع)

يعني ان الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيته وضع ان الشرطية قبل لا النافية نحو لا تدن من الاسد تسلم لان التقدير ان لا تدن من الاسد تسلم وفهم منه أنه ان لم يصلح وضع ان قبل لا لم يجزم الفعل نحو لا تدن من الاسد يا كلل لانه لا يصلح ان لا تدن من الاسد يا كلل وشرط جزم مبتدأ أو بعد متعلق يجزم أو شرطا وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وان مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من ان ثم قال (والأمر ان كان بغير افعال فلا • تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

قد سبق ان شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء باضمار أن يكون محضا وذلك بان يكون الأمر بصيغة افعال كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو توال فتصيب خيرا ولا بعد طالب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي التنصب فيهما ولا شاهده معه وأما الجزم بعدهما اذا حذف الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الاول مكانك تحمدي أو تستريحي لان مكانك بمعنى اثبت ومنه في الثاني قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم وقول عمر رضي الله عنه اني الله امر وفعل خيرا ينش عليه اذ معناه ليقب الله امر وومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والله أعلم والأمر مبتدأ وان كان شرطا وكان تامة بمعنى حصل والتقدير والأمر ان حصل وبغير متعلق بكان وافعل مضى اليه فلا تنصب الفاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم بها جوابه مفعول بتنصب واقبل فاعل أمر والالف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه مفعول باقبلا ثم قال (والفعل بعد الفاء في الرجا تنصب • كنصب ما الى التني ينسب)

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بان بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتني كما سبق وانما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز التنصب القراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب القراء وشاهده عندهما قوله تعالى لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع بالتنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتصب والى التني متعلق ينتسب ثم قال (وان على اسم خالص فعل عطف • تنصبه أن تابنا أو مضاف)

يعني أن الفعل المضارع اذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ اظهارها واضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كي فانها مثلها في جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن الى بالتنصب لهلكت ويجوز اظهار أن فنقول لولا زيد وان يحسن الى لهلكت والمصدر كقوله

وليس عبادة وتقرعيني • أحب الى من ليس الشفوف

لان المصدر اسم خالص اذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله • لولا توقع معترفا رضى • وأرك قوله تعالى أو رسل رسولا في قراءة غير نافع وثم كقوله انى وقتلى سليمان كما ثم أعقله • كالتور يضرب لما عافت البقر وان شرطا وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وان فاعل تنصبه وثابتا أو مضاف حالان من أن ثم قال

(قوله رحمه الله ومفعول
نصب محذوف اختصارا
أي نصب المضارع) له
سبق فلم اذ لا يصح أن يقال
والثقل بعد الفاء في الرجا
نصب المضارع (قوله
وليس عبادة) البيت
لامرأة معارفة بن أبي
سفيان رضي الله عنهما
وامهما ميسون ولدت له
ولدا وهو الذي قال فيه
صلى الله عليه وسلم حين
كان أبوه يحمله على
عاتقه رجل من أهل الجنة
يحمل رجلا من أهل النار
وهو البريد الذي قتل
سيدنا الحسين بن علي بن
أبي طالب رضي الله

(وشذ حذف أن ونصب في سوى • ما حر فاقبل منه ما عدل روى)

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بان مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم
خذ اللص قبل يأخذك أي قبل أن يأخذك وكقوله

فلم أرمها أخباسة واجد • ونهت نفسي بعدما كدت أقفله

أي أن أفعله وحذف أن فاعل بشذ ونصب حذف معمله أي ونصب للفعل المضارع وفي سوى
متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها
ومنه متعلق بأقبل وما مفعول بأقبل وهي موصولة وعدل روى جملة صلة لما

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجوز فعلا واحدا والآخر يجوز فعلين وقد أشار إلى الأول بقوله
(بلا ولا م طالباضع جزما • في الفعل هكذا لم ولما)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزى فعلا واحدا الأول لا الناهية نحو لا تأخذ بطيخي ومثلها لا في الدعاء نحو
ربنا لا تأخذنا والثاني لام الأمر نحو ليشفق ذو سعة ومثله أيضا لام الدعاء نحو ليقتض علينا ربنا
وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالبا لان الطالب شامل لجميع ما ذكر الثالث لم وهي
حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى الماضي وقيل تدخل على الماضي فتصرف
لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو لم يرقم زيد الرابع لما وهي مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد
لما يتصل بزمان الحال نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم بخلاف لم فإن ما بعدها قد يتصل وقد
لا يتصل بوضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجر ما مفعول بضع وبلا في الفعل متعلقان بضع
وطالبا حال من الضهير المستتر في ضع وهاتينيه وكذا لم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول
والتقدير وضع جزما لم ولما مثل ما فعلت في لا واللام ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجوز فعلين فقال
(واجزم بان ومن وما ومهما • أي متى أيان ابن إذا وحيثما أي)

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزى فعلين وتسمى أدوات شرط الأولى أن وهي حرف نحو قوله
تعالى إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف الثانية من وهي تقع على من يعقل نحو من يعمل سوءا يجز به
الثالثة ما وهي تقع على ما لا يعقل نحو ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها الرابعة مهما
وهي بمعنى ما نحو

ومهما تكن عند امرئ من خليفة • ولو خالها خفي على الناس تعلم

الخامسة أي وهي بحسب ما نضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أيما تفعل أفعـل
السادسة متى وهي ظرف زمان نحو

متى تأتانا لم يناني ديارنا • تجلح طباير لا و نارانا

السابعة أيان وهي ظرف زمان أيضا نحو أيان تقم أقم معك الثامنة أين وهي ظرف مكان نحو أين
تجلس أجلس معك التاسعة أذا وهي ظرف بمعنى أن العاشرة حيثما وهي ظرف مكان نحو حيثما
تذهب أذهب معك الحادية عشرة أي وهي ظرف مكان نحو أي تجلس أجلس معك وفهم من تنبيهه
بأذا وبحيثما أنها لا تجزى بهما إلا إذا اقترنا بما كالشال وبان متعلق بالجزم ومفعول الجزم محذوف
اقتصارا لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة ثم أن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط
على قسمين حروف وأسماء وإلى ذلك أشار بقوله (وحرف إذا ما كان وباقي الأدوات أسماء) أما أن فلا
خلاف في أنها حرف وأما إذا فما المشهور أنها حرف مثل أن ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات وهي
ما عدان وأذا ما هي تسع كلمات كلها أسماء فمنها أسماء ومنها ظرف زمان ومنها ظرف مكان وقد
بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق وأذا ما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير وأذا ما حرف كان

تعالى عنهم (قوله وشذ
حذف أن) ومنه قراءة
الحسن أنغير الله تأمر وفي
أعبد بالنصب (قوله لم)
وقد تدخل عليها همزة
الاستفهام لكنه يخرج
الكلام معها عن
الاستفهام والنفي ويصير
معناه جل الخطاب على
الاقرار بأمر قد استقر
عنده ثبوته (قوله قد يتصل)
ومن اتصاله بزمان الحال
قوله تعالى ولم أكن بدعائك
رب شقيا ومن عدم
اتصاله قوله تعالى هل أتى
على الإنسان حين من
الدهر

وانما شبهها بالان ان حرف باجماع وهي أم الباب اذ كل أداة مما تقدم تقدر بها والمافرق من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال

(فعلين يقتضين شرط قدما • يتلوا الجزاء وجوابا وبهما)

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطا والثاني جزاء وفهم من قوله فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي وفهم أيضا من قوله فعلين يقتضين أي بطلين أن الجزم في الفعلين هما وهو المشهور وفهم من قوله قدما ويتلوا الجزاء أن الشرط والجزاء جلتان لأن الفعل يستلزم الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخرا والشرط لا يكون إلا متقدما وإذا ورد نحو أنت ظالم ان فعات فليس أنت ظالم جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين للنون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مقول يقتضين وشرط خبر مبتدا مضمرا أي أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط ويتلوا الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفر اوقيت الرجاءين زيد وعمرا وسما جملة مستأنفة وجوابا حال من الضمير في ومما ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال

وماضيين أو مضارعين • تلفيهما أو متخالفين

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو مضارعين نحو وان تبسدا وما في أنفسكم أو تحقوه بحاسبكم به الله أو الأول ماض والثاني مضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة تزده في حرثه أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله من يكذبني بسي كنت منه • كالشجي بين حلقه والوريد

ومعنى الماضى الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبلا معنى ولذلك تقول ان قام زيد غدا قت بعد غد وماضيين مفعول ثان تلفيهما أي تجودهما أو مضارعين أو متخالفين معطوفان على ماضيين فاما الماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو في موضع جزم لانه مبني لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع اذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله

(وبعد ماض رفع الجزاء حسن • ورفعه بعد مضارع وهن)

يعني ان الشرط اذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير

وان آتاه خليل يوم مسئلة • يقول لا غائب مالي ولا حرم

وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن لانه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أي ضعف كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع • انك ان يهرع أخوك تصرع

وانما حسن الرفع بعد الماضى لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط ورفع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والجزاء مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ وبعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لانه مصدر مذكور بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول وهن فعل ماض في موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بهن واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا أو ماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء والى ذلك أشار بقوله

لم يكن شيئا مذكورا (قوله ولا يجوز أن يتعلق رفع) حاصل اعرابه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن يتعلق برفع لانه مصدر مقدربان والفعل وهو لا يتقدم معموله عليه لكن كيف قدم معمول الصفة المشبهة عليها حيث جعل بعد متعلقا بحسن مع انها لا تعمل في متقدم وعمل للصفة المشبهة والمصدر في الطرف وعديله بما فيها من رائحة الفعل لا بالمشابهة باسم الفاعل والفعل فنع أحدهما فقط ترجع من غير مرجح

(واقرن بفاحتماجوابالوجعل • شرطالان أوغيرهالم يجعل)

يعنى ان جواب الشرط اذا لم يصلح جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماضٍ وجب اقترانه بالفاء، وفهم منه انه اذا صح جعله شرطاً لم تدخل الفاء في الجواب نحو ان يقيم زيد قام عمرو أو يقيم عمرو وألم يقيم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطاً وشمل ما لا يصلح جعله شرطاً الجملة الاسمية مثبتة بنحو ان قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسبب أو سوف أو قد أو منفية بما أو ان أولن فان هذا كله لا يصح جعله شرطاً وبما يتعلق باقرن وحتماً نعت لمصدر محذوف تقديره قرنا حقاً وجواباً مفعول باقرن ولو جعل شرطاً وشرطاً مفعول ثانٍ يجعل وفي جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائداً على جواباً ولان متعلق بجعل ولم يجعل جواباً لو هو مطاوع جعل فيتعدى الى واحد لان المطاوع الذى هو جعل بمعنى صير يتعدى الى اثنين ومفعول يجعل محذوف تقديره لم يجعل جواباً ثم اعلم ان الجواب الذى لا يصلح جعله شرطاً قد يلحق بالذات الى ذلك أشار بقوله

(وتختلف الفاء اذا المفاجأة • كان تجدد اذا التام كافاً)

يعنى ان اذا التى للمفاجأة تختلف الفاء أى تحل محلها فبمصدرها الجواب الذى لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لتشبهه اذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أو لا بل تقع بعدما وسبب فيها بعدها وذلك كقوله ان تجدد اذا التام كافاً ومثله قوله عز وجل وان تصبهم سيئته بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون وفهم من قوله وتختلف انها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء واذا فاعل يختلف وهي مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وان تجدد شرط جوابه اذا وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كافات الرجل أى جازيته ثم قال

(والفعل من بعد الجزاءان يقترن • بالفاء أو الواو بثلاث قن)

يعنى اذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازية فيه ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعنى بالفعل الفعل المضارع والجزاء ان يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك ان يقيم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر مجزوم يذهب ونصبه ورفعه فالجزم على العطف على فعل الجزاء والنصب باضمار ان بعد الفاء أو الواو والرفع على الاستئناف مثال الفاء قوله عز وجل يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء وقضى في السبع بالجزم والرفع وقضى في الشاذ بالنصب والواو كقول الشاعر

فان يهلك أبو قافوس يهلك • ربيع الناس والبلاد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش • أحب الظهور ليس له سنام

يرى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزاء ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلاً كان أوجه خلافاً للشارح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل فهو خير لكم ويكثر عنكم والفعل مبتدأ أو نعت محذوف أى الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الأفعال الا في المعرب منها وهو المضارع وان يقترن شرطاً والفاء متعلق يقترن وقن خبر مبتدأ أو بثلاث متعلق بقن ومعنى قن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قن بثلاث ان يقترن بكذا فهو قن الآن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وقليل ويحتمل أن يكون قن خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط الآن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعور في بعض النسخ فتبليث بالفاء وهو مبتدأ أو سوغ الابتداء بالذكورة دخول فاء الجواب عليه وقن خبر تبليث هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار اليه بقوله

(وجزم او نصب لفعل اثرفا • أو واوان بالجلتين اكتنفا)

اه بالمعنى (قوله من بعد
الجزاء) متعلق بفعل
محذوف تقديره أعنى
ولا يجوز أن يتعاقب يقترن
لان ما بعد أدوات الشرط
لا يعمل فيما قبلها

يعني ان المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جازمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن وانما لم يحذفه الرفع كما جازى في المتأخر لان الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء وحزم مبتدأ أو أن نصب معطوف عليه وسقوغ لابتداء بالانكسرة التفصيل وبفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لجزم فهو من باب التنازع وارتزف في موضع النعت لفعل أو معطوف على فاء وان شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفاوا كتنف مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل فان الجملتين اكتنفتاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(والشرط يعني عن جواب قد علم • والعكس قد يأتي ان المعنى فهم)

يعني انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم ان فعلت فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عن الجواب كقوله

فطلقها فاست لها بكف • ولا يعل مفرقا للحسام

أي والاطلقها لحذف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله علم انه ان لم يعلم واحدا منهما لم يحذف الحذف وفهم من قوله قد يأتي ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يعني وعن جواب متعلق يعني وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وان شرطية والمعنى مفعول لم يتم فاعله محضه بضمير فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(وحذف لى اجتماع شرط وقسم • جواب ما أخرت فهو ملتزم)

يعني اذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب الآخر منهما واستغنت بجواب المتقدم فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم ان يقوم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله ان قام زيد لا كرمه هذا الذي ذكره اذا لم يتقدم عليها أغنى الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليها ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله

(وان تواليا وقبل ذو خبر • فالشرط مرجع مطاوعا لاحذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كما هم كان فنقول زيد والله ان يقوم أكرمه فاستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما مرجع الشرط وان كان متأخرا لانه عمدة الكلام والقسم فوكيد الكلام وفهم من قوله مرجع انه يجوز الاستغناء بجواب القسم فنقول زيد والله ان يقوم لا كرمه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجى سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تنبيه لصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق بالحذف ومعناه عند وجواب مفعول بالحذف وما موصولة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجمل في موضع الحال من الضمير في تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم مرجع ومطلقا حال من الشرط وبلا متعلق بمرجع ثم قال

(وربما مرجع بقسم • شرط بلا ذى خبر مقدم)

يعني انه قد يترجى الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله ان يقوم زيد أكرمه ومنه قوله

لئن منيت بنافى يوم معركة • لالتقنا عن دماء القوم نتقل

وفهم من قوله وربما ان ترجع الشرط المتأخر دون تقديم ذى خبر قليل (نكتة) لم يذكر النظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يحمله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب ان وفي هذا الباب

• (فصل لو)

(قوله والشرط يعني) اغناء

الشرط عن الجواب

مشروط بان يكون ماضيا

وأما اذا كان مضارعا

فجوابه غير معن بل يتوقف

فيه على السماع الا لضرورة

وأما اغناء الجواب عن

الشرط فهو أيضا مشروط

بان يكون الشرط بان

المقرونة بلا (قوله لئن الخ)

فلام لئن موطئة لقسم

محذوف التقدير والله ان

وان حرف شرط وجوابه

لا تلتفنا وهو مجزوم بحذف

الباء وليس جوابا عن

القسم بل حذف جوابه

لدلالة جواب الشرط عليه

ولو جاء على الكثير وهو

اجابة القسم لتقدمه لقبيل

لا تلتفنا باثبات

انما ذكر لعقب هذا الباب لانها تكون شرطية كان ومع كونها حرف امتناع هي ايضا شبيهة
 بادوات الشرط في احتياجها الى جواب ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدر به تنبه
 على مراده فقال (لو حرف شرط في مضي) يعني ان لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيقام مضي
 وتسمى لوهذه امتناعية لانها تدل في الغالب على امتناع الشيء لا امتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو
 فامتنع قيام عمرو ولا امتناع قيام زيد والماضي في هذا الباب على معناه من الماضي بخلافه في باب
 ادوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد او لا من أمس لا كرمته أمس وقد تدخل على المستقبل معنى
 والى ذلك اشار بقوله (ويقل • ايلأوها مستقبلا لكن قبل) وكان حقها ان لا يليها المستقبل لكن
 ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وشمل قوله
 مستقبلا الماضي كالآية الكريمة والمضارع في اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لا كرمته فلو مبتدأ
 وحرف شرط خبره وفي متعلق بشرط وايلأوها فاعل بيقول وهو مصدر مضاف الى المفعول ومستقبلا
 مفعول ثان بايلأوها ثم قال (وهي في الاختصاص بالفعل كان) يعني انها تختص بالفعل كما تختص به
 ان وفهم من تشبيهه لها بان ان الفعل يليها ظاهرا ومضمرا كما يلي ان فنقول لو زيد قام لا كرمته
 فيكون زيد فاعلا بفعل مضمرا يفسره قام كما تقول ان زيد قام فاكرمه ومنه قوله لو ذات سوارط امتني
 ثم ان لو تخالفان في جواز وقوع ان المفتوحة المشددة بعدها والى ذلك اشار بقوله (لكن لو ان
 بها قد تقتزن) يعني ان لو تخالفان في جواز وقوع ان بعدها كقوله تعالى ولو انهم صبروا وهو كثير
 واختلف في موضع ان بعدها فاعل مبني على فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن انها في
 موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بل يمكن اذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج
 عن الاختصاص بالفعل فاستدراك دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اعم
 لكن وان مبتدأ وخبره قد تقتزن وبها متعلق بتقتزن والجملة خبر لكن ثم قال

(وان مضارع تلاها صرفا • الى المضي نحو لو يني كني)

يعني ان لو يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى المضي كقوله لو يني كني أي لو وفي كني ومن
 ذلك قوله لو يسمعون كما سمعت كلامها • خرو العزة ركعوا وسجدوا

أي لو سمعوا وفهم منه ان لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي الامتناعية لا الوشرطية لان
 لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لاصالته في الاستقبال بل يؤول معها الماضي
 بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمرا يفسره تلاها صرفا جواب ان والى المضي متعلق بصرف

• أما لو لا ولو ما

انما ذكر هذه الاحرف هنا لانها من جملة ادوات الشرط لا احتياجها الى جواب وبد أمناها بما فقال (اما
 كهم ما يني من شيء) يعني ان موضع اما صالح لهما يني من شيء لان معناها كهم ما يني من شيء لان اما
 حرف ومهما يني من شيء اسم وفعل ومتعلقه ولما علم انها ثابت عماد كرمه على ما تجاب به فقال (وقا
 • لتلوتوها وجوبا ألفا) يعني ان الفاء تدخل على تالي تاليها نحو أما زيد فقام والاصل مهما يني من شيء
 فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أماما مقامهما كرها وان تلي الفاء حرف الشرط فقد ما
 بعض الجملة الواقعة جوابا اصالا لفظ وفهم من قوله لتلوتوها ان الفاء لا تلي أما وان لا يفصل بين
 أما والفاء الا بشئ واحد وشمل المبتدأ نحو أما زيد فقام والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى
 فأما البقيم فلا تفهروا الطرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما في الدار فزيد قائم وأما مبتدأ
 وخبره كهم ما يني من شيء وقام مبتدأ وخبره ألفا وتلوتو متعلق بألفا ومعنى تلوتال وجوبا انصب على
 الحال من الضمير في ألفا وتجاوز في قوله وجوبا وانما ذلك في الاكثر ولذا قال

(وحذف ذي الفاعل في نراذا • لم يني قول معها قد نبذا)

الباء لانه مرفوع (قوله لو
 حرف شرط) قال في المغني
 أفضل تفسير للوقول من
 قال حرف امتناع لا امتناع
 وان العبارة المعتبرة قول
 سيبويه رحمه الله حرف لما
 سيقع لوقوع غيره وقال ابن
 مالك حرف يدل على انتفاء
 قال يلزم لثبوت ثبوت ما هو
 تاليه

يعني ان الفاء المحبب بها أما تحذف في النثر قليلا **ك** قوله عليه الصلاة والسلام أما بعد ما بال قوم
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وفهم منه انه يكثر في النظم كقول الشاعر
فاما القتال لا قتال لديكم • وفهم أيضا من قوله اذ الميك قول معها قد نبذا أي طرح وكنى به عن
الحذف انه يكثر أيضا كقوله عز وجل فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم أي فيقال لهم أ كفرتم
وحذف مبتدأ وذى اسم اشارة والفاصلة له وقل خبر المبتدأ وفي نثر متعلق بقل وكذلك اذا وقد نبذا
خبر بك ومعها متعلق بنبذا ثم ان لولا ولوما على نوعين أحدهما ان يكونا مختصين بالاسم والاخر ان
يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله

(لولا ولوما يلزمان الابتداء • اذا امتناعا بوجود عقدا)

يعني ان لولا ولوما اذا عقدا أي ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا لوجوب فانهما يلزمان الابتداء يعني
المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لا كرمك ولوما عمر وجلتك وخبر المبتدأ بعدها واجب الحذف وقد تقدم في
باب الابتداء فلولو مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء مفعول يلزمان وامتناعا
مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذ امتناعا محذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار
الى الاستعمال الثاني فقال (وهي التخصيص من) يعني ان لولا ولوما يعجزهما التخصيص أي يدلان
عليه كقوله تعالى لولا أنزل علينا الملائكة وقوله عز وجل لوما تأتينا بالملائكة ويشارك لولا ولوما في
التخصيص غيرهما وقد نبه عليه بقوله (وهلا • ألا) يعني ان هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما في
التخصيص نحو هلا تأتينا أو لا اتصل البناء أو لا تقبل علينا وهذه الاحرف أعني لولا ولوما وما بعدهما
مستوية في الاختصاص بالفعل والى ذلك أشار بقوله (وأوليتها الفعل) أي اجعلها داخل على الفعل
وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضى نحو هلا أتيت وهو معنى المستقبل لانها تخلص الفعل
للاستقبال والتخصيص مفعول محذوف ولوما بعده معطوف على الضمير فيهما ولم يعد الجار فيقول
وهلا لان مذهبه عدم اشتراط ذلك وها في قوله وأوليتها عائدة على الاحرف الخمسة المذكورة
والفعل مفعول ثان ثم قال (وقد يليها اسم بفعل مفعول • علق أو بظاهر مؤخر)

يعني ان هذه الاحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين الاول ان يكون مفعول بفعل مفعول
وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفسرا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيدا كرمته فيكون من
باب الاشتغال والاخر ان يفسر سياق الكلام كقوله

الأرجل اجزاء الله خيرا • يدل على محصلة تبيت

التقدير ألا تروني والثاني أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو هلا زيدا ضربت واسم فاعل يليمها
وعلق في موضع الصفة لاسم وبفعل متعلق بعلق

﴿الاعخبار بالذي والالف واللام﴾

الباء في قوله بالذي بـ السببية لا بـ التعدي لا نك اذا جعلتها بـ التعدي يكون المعنى ان الذي به
يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذي بغيره ثم ان الاخبار يكون بالذي وفروعه
وبالالف واللام وقد أشار الى الاول فقال

(ما قبل أخبر عنه بالذي خبر • عن الذي مبتدأ قبل استقر)

(وما سواهما فوسطه صلة • عائد هـ خلف معطى التكملة)

ذكر في هذين البيتين كيفية الاخبار بالذي يعني اذا قبل لك أخبر عن اسم في جملة فاجعل ذلك الاسم
خبراً عن الذي المستقر مبتدأ مقدماً وما سوى الذي والخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين
الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المنزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي
ضميراً يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الخبر به عن الذي وصلتها قبل

(قوله الاخبار بالذي) كان
من حق المصنف رحمه الله
تعالى أن يزيد وفروعه كما
قاله المحاذي والافتـ برع
بقوله وباللذين والذين
والتي أخبر ألا أن يكون
مريداً حذف الماطف
والمعطوف

وعنه متعلق باخبر وكذلك بالذي وأخبر وما عمل فيه محكي بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذي متعلق بخبر واستقر في موضع الحال من الذي ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استقر وقبل متعلق باستقر والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لأنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقرا قبل مبتدأ وما في البيت الثاني مبتدأ وهي أيضا موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم الخبر به وهي باقية الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمير يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها خلف ومعطى مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعائدها خبره في موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة الاخبار بقوله (نحو الذي ضربته زيد فذا • ضربت زيدا كان فادرا المأخذاً)

يعني أنك إذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيد جعلت في أول كلامك الذي كذا كركك وجعلت زيد أخبرا عن الذي وجعلت في موضع زيد ضميرا مطابقا له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائدا على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد ونهيك بقوله فادرا المأخذاً على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الاخبار عن التأني في ضربت من قولك ضربت زيد الذي ضرب زيد أنا وفهم من إطلاقه أن الاخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك اقلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبيك اقلت الذي زيد هو أبوك ثم إن الاخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع وإلى ذلك أشار بقوله

(وبالذين والذين والتي • أخبر مرأيا وفاق المثنى)

يعني أن الخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً ومؤنثاً جازي بالموصول مطابقا له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصورة هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فإذا أخبرت عن الزيدين قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خاف الزيدين ضمير ابازوا وهو الالف العائدة على اللذين وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين وإذا أخبرت عن رسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة وبالذين متعلق باخبر ومرأيا حال من الضمير المستتر في أخبر ووافق مفعول بمراعيها ولما بين كيفية الاخبار شرع في شروطه فقال

(قبول تأخير وتعريف لما • أخبر عنه هاهنا قد حقا)

(كذا الغنى عنه بأجنبي أو • بمضمير شرط فراع ما رعا)

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط الأول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور ومثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط الثاني أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته وأمم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضمير في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المفعول خلف الخبر عنه فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمير فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمير إذ لا يصلح أن يعمل ضمير المصدر على المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقد حقا في موضع خبر المبتدأ ولما امتنع بجتم وكذلك ههنا موصولة وهي واقعة على الخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ أو عنه متعلق به وكذلك بأجنبي وشرط خبر المبتدأ

(قوله قبول تأخير) قال
أبو إسحق يستغنى عن قبول
التأخير بقوله وبمضمير
(قوله كالحال والتمييز)
لأنه يخافه الضمير وهو
معرفة والحال والتمييز
لا يكونان إلا نكرتين
ومحور وررب

الاجمع كثرة • يز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول بالجر ووجه حال منه • وبلفظ متعلق بجمعها ثم قال (ومائة والالف للفرد أضف) يعني ان مائة والفا يضافان الى مفرد فتقول مائة رجل والالف رجل وفهم من اطلاقه ان تنبيه ألف ومائة وجههما كذلك نحو الف رجل والالف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة الى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله (ومائة بالجمع زرا قدر دنف) يعني ان مائة تضاف قليلا للجمع وأشار به الى قراءة حزة والكسائي ثلاثمائة سنين باضافة مائة الى سنين ومائة والالف مفعول بأضف والفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قدر دنف وردف مبنى للمفعول أى تبع بالجمع وزرا حال من الضمير المستتر فى ردف وانما قدم الناطم مائة والالف على مادونهما من العدد الى أ - د عشر لا شترا كهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما فى كون تمييزهما مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجع الى الترتيب الطبيعى فقال

(وأحداذا كروصلته بعشر • مر كبا قاصد معدود ذ كر)

يعنى اذا قصدت المذ كرفت احد عشر بغير تاء واحد مفعول باذ كرو بعشر متعلق بصلته ومر كبا قاصد حالان من الفاعل المستتر فى اذ كرف كبا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مر كبا حالا من احد عشر فيكون اسم مفعول والاول اجدو للمناسبة ثم قال (وقل لى اثنا عشر احدى عشره) يعنى انك اذا قصدت المؤنث قلت احدى عشره بسكون الشين وزيادة التاء فتقول احدى عشره امرأه هذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين والى ذلك اشار بقوله (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول احدى عشره امرأه ولدى هنا بمعنى فى واحدى عشره مفعول بقل مضمنا معنى اذ كر كما تقدم فى قوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة والشين مبتدأ وكسره مبتدأ ثان خبره فيها والجملة خبر المبتدأ الاول وعن تميم متعلق بمضى فى المجرور من معنى الاستقرار ثم قال (ومع غير احد واحدى • مامعها فاعلت فاعل قصدا) يعنى ان ما فعلت فى عشرة مع احد واحد من اسقاط التاء فى المذ كرو اثباتها فى المؤنث فاعله فيما فوقهما من غيرهما فشمل ذلك العدد من اثنى عشر واثنتى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنا عشره امرأه وثلاث عشرة امرأه ومع متعلق بافعال وما مفعول بافعال وهى موصولة واقعة على الحكم المجهول له شروصلتها فعلت ومعها متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته ولما ذكر حكم الجوز من المركب وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر انتقل الى حكم الصدر من ثلاثة الى تسعة فقال

(ولثلاثة وتسعة وما • بينهما ان ركبا مقدا)

يعنى ان حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى الترتيب كحكمهما فى ما تقدم من أن التاء تثبت مع المذ كرو وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأه الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأه وما الاخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة وقد ماصلتها ولثلاثة خبره وما الاولى موصولة معطوفة على تسعة وهى واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من الفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذى قدم لثلاثة واخواتها من الحكم السابق مستقر لها فى التركيب وبقي عليه حكم ما بين احد عشر وثلاثة عشر فاشار اليه بقوله

(وأول عشرة اثنتى وعشرا • اثنى اذا اثنتى تشاؤ ذ كرا)

يعنى انك تقول فى تركيب اثنتين واثنتين اثنا عشر واثنا عشره قصد فى التون منهما وتجعل عشرة وعشر امكانه ثم بين انهما معر بان بقوله (والبا لغير الرفع ورافع بالالف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول فى الرفع اثنا عشر واثنا عشره وفى الجر والنصب اثنى عشر واثنتى عشرة ففهم منه ان هذين الجزأين أعنى اثنتين واثنتين معر بان اعراب المثنى وعشرة مفعول أول باول واثنتى مفعول ثان وعشر معطوف على عشرة واثنتى معطوف على اثنتى واثنتى مفعول مقدم بتشاور أو ذكر معطوف على

وكم الخبرية (قوله وقول لى
التأنيث احدى عشره)
قال أبو اسحق وانما جعل
حكم العشرة مع التركيب
عكس حكمها مع الافراد
كرامه اجتماع تاءى تأنيث
فى نحو ثلاثة عشر كالم تجوعا
فى طلمات ونحوه ولا يلزم فى
احدى عشرة لان احدى
العلامتين ألف والاخرى
تاء فكان اختلاف لفظهما
مستوعبا لذلك كفى حراوات
ونحوه اه بلفظه (قوله
لدى) اذا كانت بمعنى فى
فانها تكتب بالياء واذا
كانت بمعنى عند تكتب
بالالف

انثى وفيه رد الاول الى الاول والثاني الى الثاني وقصر تشال ضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف
الهمزة من تشال اجتماعهما مع همزة أو ثم قال (والفخ في جزأى سواهما ألف) يعني ان ماسوى اثنين
واثنين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين
بعد اثنين واثنين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنين فتقول احد عشر وثلاثة عشر يفتح
الجزأين معا وهما مبنيان معا أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الاول فلتنزل العجز منه منزلة
تاء التانيث والفتح مبتدأ وفي جزأى متعلق بالفتح وألف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى التمييز
فقال (وميز العشرين للتسعين • بواحد كاربعين حيناً)

يعني ان تمييز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين ديناراً وتسعين غلاماً وأربعين حيناً أي
زماناً وفهم من قوله بواحد أن حكم التيف على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد
وعشرون درهماً وفهم منه انه لا يميز بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الا منصوب باللام في التسعين
للاغاية فهي بمعنى الى ثم قال (وميز وامر كإبنتي ما • ميز عشرون فسوينهما)

يعني ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه وشمل قوله مركباً أحد عشر وتسعة
عشر وما بينهما ما فتقول أحد عشر رجلاً واحد عشر امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسعة عشر امرأة
ومر كإبنتي بغير واو الضمير فانه على العرب وبمثل متعلق بميز واو ما موصولة واقعة على التمييز
وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وفسوينهما تميم
البيت لجهة الاستغناء عنه ثم قال (وان أضيف عدد مركب • يبق البناء وعجز قد يعرب)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثني عشر واثنى عشرة لان عشر فمما بمنزلة
فون الاثنين ولذلك أعرب فاذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احدهما وهي
الفصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشر ك وتسعة عشر زيداً البناء في الجزأين وهي المنبى عليها
بقوله يبق البناء الثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز فتقول هذه أحد عشر ك بضم
الراء على انه معرب ومردت باحد عشر ك بكسر الراء وهي المنبى عليها بقوله وعجز قد يعرب وفهم من
قد أن اللغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبط يبق بالالف على انه مر فوع لكون الشرط
ماضياً وبالفاظ دون الالف على انه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بعجز
التفصيل ثم قال (وصغ من اثنين فما فوق الى • عشرة كفاعل من فعلاً)

(واختمه في التانيث بالتاومي • ذكرت فاذا كفاعلاً بغير تاء)
يعني ان أسماء العدد من اثنين الى عشرة بصاغ منها وزن فاعل كإبصاغ من الافعال فان كان مذكراً
اكتفى به وان كان مؤنثاً لحقه تاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول في المذكر ثمان وثلاث
الى عاشر وفي المؤنث ثمانية وثلاثة الى عاشرة وفهم من قوله من اثنين أن اسم الفاعل المذكر كولا بصاغ
من أحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين
وفوق صلتهما وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقها والى عشرة متعلق بصغ وكفاعل
مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزناً أو صيغة كوزن فاعل وحذف
صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر واعراب البيت
الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفرداً كما تقدم ويستعمل مضافاً بضم الفاء تارة
الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذي تحته وقد أشار الى الاول بقوله

(وان ترد بعض الذي منه بنى • تضاف اليه مثل بعض بنى)
يعني أن اسم الفاعل من العدد اذا أضيف الى موافقه يجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثاني
اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط
وبعض مفعول يترد والذي واقع على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلته بنى ومنه متعلق بنى

(قوله وصغ من اثنين) وهو
سماعي لانه من قبيل
الاشتقاق من أسماء
الاجناس ويستثنى من
ذلك ما اذا أريد به معنى
فاعل فان له فعلاً راجع
التصريح

والضمير العائد على الموصول الهاء في منه وفي بني ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير وان تردد
بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف
ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من
المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أى في معناه وبين تعبير
البيت للجهة الاستغناء عنه ثم أشار إلى الثاني بقوله

(وان ترد جعل الأقل مثل ما • فوق فحكم جاعل له احكاما)

يعنى انك اذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذي مشله تحته فاحكم له أى لا اسم
الفاعل بحكم جاعل فاذا كان بمعنى الماضي وجب اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس واذا كان
بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف اليه النصب والجزم فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة
وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل وزيادة
وهو اسم الفاعل حقيقة لانهم قالوا ربت الثلاثة أو بهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان تردد شرط
وجعل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة
والتقدير مثل ما فوقه أى العدد الأدنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكاما وله متعلق
باحكاما ثم قال (وان أردت مثل ثاني اثنين • مر كالجئ بتركيبين)

يعنى انك اذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الاضافة على معنى
بعض جئ بتركيبين فتقول هذا ثاني عشر اثني عشر وثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسع عشر تسعة
عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب
يقضى البناء والركب الاول مضاف الى المركب الثاني اضافة ثاني الى اثنين هذا هو الاصل ويجوز
فيه وجهان آخران أشار الى الاول منهما بقوله (أو فاعلا بجائيه أضف الى مركب بما تنوى بنى)
يعنى أو تضيف فاعلا بجائيه أى من التذكير والتأنيث الى المركب الثاني فيعرب الاول لزوال
التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى بنى ثم أشار الى الثاني بقوله (وشاع الاستغناء بحادى عشره
ونحوه) يعنى انه يحذف من المركب الاول العجز ومن المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه
بناء وهما وهو المشهور وعراب الاول وبناء الثاني وعرابهما وفهم من المثال ان عشر مبنى لنطقه به
فيحصل الاول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه وفائدة
التشبيه بحادى التنبيه على انه مقلوب وأصله واحد ونحوه أى حادى عشر فتقول حادى عشر وحادية
عشرة إلى تاسع عشر وتسعة عشرة وان أردت شرط ومثل مفعول باردت ومركباً حال من مثل ويجوز
أن يكون مركباً مفعول باردت ومثل ثاني اثنين نعم لمركب فهو نعم النكرة وتقدم عليها فان نصب
على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأدعاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول باضف وبجائيه في
موضع الصفة لفاعل والى مركب متعلق باضف وبما متعلق ببني وبني في موضع الصفة لمركب ونحوه
معطوف على حادى عشر ثم قال

(وقبل عشرين اذ كرا • وبابه الفاعل من افظ العدد • بجائيه قبل واو يعقد)

يعنى ان اسم الفاعل من العدد اذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العقود الى التسعين يذكّر بجائيه من
التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون الى تاسع وتسعين وتاسعة
وتسعين وقبل متعلق باذ كرا والالف في اذ كرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على
عشرين والفاعل مفعول باذ كرا ومن لفظ وبجائيه متعلقان أيضاً باذ كرا

كم وكأين وكذا

انما ذكر هذا الباب بعد العدد لان هذه الالفاظ كناية عن العدد ويدا منها بكم وهى على قسمين
استفهامية وخبرية وقد أشار الى الاول بقوله

(قوله بما تنوى بنى) يعنى

من الاعراب من الرفع

والنصب والخفض تقول

هذا ثالث ثلاثة عشر ورأيت

ثالث ثلاثة عشر ومررت

بثالث ثلاثة عشر وما أشبه

ذلك (قوله قبل واو يعقد)

جعل الازهرى في موضع

الحال من الفاعل والتقدير

واذ كرا الفاعل المصوغ

من لفظ العدد بجائيه قبل

عشرين وبابه حال كونه

كائناً قبل واو يعقد في اللفظ

بم ادون غيرهما من حروف

العطف ويحتمل أن يكون

يعقد مجزوماً في جواب

اذ كرا ه مختمراً (قوله

كم) اسم وبنائهما الشبيه

بالحرف في الوضع السبوطى

في البهجة (قوله وكذا)

انظر كلام المصنف وكلام

سيدى المكودى يظهر من

كلامهما ان كذا يجوز تمييزها

بمن وليس كذلك بل

الاتفاق على انه لا يجوز

وانما الخلاف هل تميز كذا

يجزى بالاضافة أو لا يجوز

ذلك قولان المشهور فيه

النصب

(ميز في الاستفهام كم بمثل ما • ميزت عشرين ككم شخصاً ماضياً)

يعني ان كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرين يعني بمفرد منصوب فتقول كم درهم عندك وكم شخصاً ماضياً وفهم من قوله في الاستفهام أنها تقدرون معرفة الاستفهام والعدد فاذا قلت كم شخصاً ماضياً فتقديره أعشرون شخصاً أم ثلاثون أم أقل أم أكثر وما في الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به ويجوز أن تكون ماضية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال

(وأجزان تجزعه من مضمراً • ان وليت كم حرف جر مظهر)

يعني ان تمييز كم الاستفهامية يجوز به من مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم فحذفت من وبقى عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو وعلى كم نوس ركبت وإلى كم مذهب انقيت وفي كم دار جلست ونحوها وفهم من قوله أجزان جزه غير لازم فتقول بكم درهم اشتريت بالنصب وفهم منه أيضاً انه يجوز اظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت وان تجزعه في موضع نصب باجر والضمير في تجزعه عائد على التمييز ومن فاعل تجزعه ومضمراً حال من من وان وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقل (واستعملها بخبرها كعشره • أو مائة ككم رجال أو مائة) يعني ان كم الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد قد استعملت تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جاعلاً نحوكم رجال عندى وكم عبيد ملكك وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفرداً نحوكم امرأة عندى وكم عبد ملكك فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة في المرأة نقلت فتحه الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكك فعناها كثير من الغلمان ملكك وخبر حال من الضمير المستتر في استعمالها والكاف متعلقة باستعمالها ومائة معطوف على عشرة ثم قال (ككم كائين وكذا) يعني أن كائين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الاقتدار إلى ميز إلا أن تمييزهما مخالف لتمييز كم وإلى ذلك أشار بقوله (ويقتصب تمييزاً من أوجه صل من نصب) يعني ان تمييز كائين وكذا اما منصوب نحو كائين رجلاً رأيت وكذا رجلاً رأيت أو مجرور بمن نحو كائين من رجل رأيت إلا ان النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كائين أكثر كقوله تعالى وكائين من آية وهو في القرآن كثير وكائين وكذا مبتدأ وخبره ككم ويقتصب جملة مستأنفة وذنب إشارة إلى كائين وكذا أو أول التفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييزاً من أوجه صل به من

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية بآي وعن وحكاية العلم بعد من وبد آي فقال

(الحل بآي المنكورة مثل • عنه بآي الوقف أو حين تصل)

في الحكاية بآي لغتان أحدهما وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً من مذكور منكر ماله من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتنثية وجع تصحج موجود فيه أو المألوف فيه كقولك لمن قال رأيت رجلاً أو امرأة أو غلامين وجارين أو بنين وبنات آيات أو آيتين وآيتين وآيات والآخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط فقوله الحل بآي محتمل له والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولي لكونها أفصح ولذا ذكره ذلك بعد في من وما مفعول باحث رهي موصولة واقعة على الحروف الحكائية وصلتها المنكورة رأى ما ثبت المنكورة وسئل في موضع الصفة المنكورة وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكورة وهي الرابطين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وهاء عائدة على أي وفي الوقف وحين متعلقان باحث ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال

(قوله الحكاية) وحقيقتها هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته في الكلام (قوله أو صالح لوصفه) نحو رجال فانه بوصف يجمع التصحيح فيقال رجال صالحون وكذا اذ يصح نساء صالحات (قوله على الحروف) صوابه على الاحوال العارضة له أي للمتكور وتقدیر البيت احل بآي في الوقف أو حين تصل الكلام الذي استعمل المنكورة وسئل عنه بها

(ووقفوا احل ما المنكور بمن • والنون حرك مطلقا واشبعن)

يعني أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤل عنه المنكور من اعراب وافراد وذك كبر وفروعهما وتصبح الحركه في الافراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأت رجلا منا ومرت برجل مني وما مفعول باحل وهي موصولة وصلتها المنكور ومن متعلق باحل ووقفها مصدر منصوب على الحال من فاعل احل المستتر والنون مفعول مجرور ومطلقا نعت لمصدر محذوف أي تحركها مطلقا يعني بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكور وأما المثني فقد أشار إليه بقوله (وقل منان ومنين بعدلى • الغان كابنين وسكن تعدل)

يعني انك اذا قلت لى الغان كابنين وأردت حكاية هذين الاعمين فأت منان في حكاية الغان ومنين في حكاية ابنين ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين في النظم اذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطقهما محركان للضرورة ثم نبه على انه مما سا كان اذ لا يحكى بهما الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللغطين والغان مبتدأ وخبره في المجرور قبله وكابنين نعت للغان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لى الغان وتعدل مجزوم في جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال (وقل لمن قال أنت بنت منه) يعني انك تقول في حكاية من قال أنت بنت منه بهاء ساكنه وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل الى ثنية المؤنث فقال (والنون قبل تالمثني مسكنه) يعني انه يقال في حكاية ثنية المؤنث منتان بـسكين النون فتقول في حكاية جاء امرأتان منتان ورأت امرأتين ومررت بامرأتين منتين هذه هي اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله (والفتح زر) يعني ان فتح النون نزل رأى قابل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة في موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح زر جملة من مبتدأ وخبر مسنن نفع ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال (وصل التاوا الالف • بمن باثرا بنسوة كاف) يعني انك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من منه الفاوات فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذابنسوة كاف منات باسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها الا في الوقف والتاء مفعول بصل والالف معطوف على التاء وذامضاف اليه على حذف القول والتقدير باثر فولك ذا وكاف خبر ذاو بنسوة متعلق بكاف ويحتمل ان يكون اسما وفعلا ماضيا ثم انتقل الى حكاية جمع المذكور فقال (وقل منون ومنين مسكا • ان قيل جاقوم لقوم فطنا)

اذا قيل جاء قوم لقوم قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور ومنين بسكون النون فيهما أيضا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكا حال من الفهم المستكن في قل وفطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لان منعوتة مجرور ثم قال (وان تصل فلفظ من لا يختلف) هذا امر يرجع عما فهم من قوله ووقفا فتقول من يافتي في الاحوال كلها وقد جاء منون في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله (ونادر منون في ظم عرف) أشار به الى قول الشاعر

أنا ناري فقلت منون أنتم • فقالوا الجن قلت عموظلاما

وهو لبط شر وان تصل شرط وجوابه الجملة في قوله فلفظ من لا يختلف ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف في موضع الصفة للنظم وفي ظم متعلق بنادر ثم انتقل الى النوع الثالث من الحكايات فقال (والعلم احكيه من بعدن) يعني ان العلم اذا سئل عنه بمن حكى اعرابه بعد ما فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأت زيد من زيد او مرتت زيد من زيد برفع الاول ونصب الثاني وبجرائث ذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف وإليه أشار بقوله (ان عريت من عطف بها اقترن) فاذا قيل

(قوله لقوم فطنا) قال في المصباح فطن للامر يهطن من باب تعب وقيل فطنا فهو فطن والجمع فطن بضمين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا نبين ان له الجمع المذكورين فينبغي هنا جمعه على فعلاء كما قال لانه لوجع على مقابله لظهر اعرابه (قوله أنا ناري) اغمير في أنوار جمع الى الجن والشاهد في منون فان فيه شذوذين الاول الحاق الواو والنون بهما في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة (قوله الجن) خبر مبتدأ محذوف أي نحن الجن وعموا أصله أنهم وظلاما نصب على الظرف وروى صباحا

(قوله علامة التانيث تاء أو ألف) قال ابن غازي وجعلها بعضهم خمسا فزاد الياء في هذى ونفعلين والكسرة في نحو ضربت والحق ان تانيثها من الصيغ ودل قوله تاء أو ألف على انها لا يجتمعان خلافا لابي عبيدة في علقاة قال أبو عثمان من قال علقاة فالألف عنده للألف في باب جعفر فاذا نزع الياء جعل الألف للتانيث فهي مع التاء للألف في جمع عددها للتانيث وانما نظائر جهمي وبهامة انتهى (قوله رجلة) الذي عنده هذا الشارح (١٧٠) هو رجلة بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة وأما رجلة بفتحهم فهو رجوع رجل ويجمع

رجل على رجلة بفتح الراء وسكون الجيم قال في المصباح الرجل الذي كرم الاناسي جمعه رجال وقد جمع قليلا على رجلة وزان غمرة حتى قالوا لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء الارجلة وكما جمع كم (قوله ولا تلي فارقة فعولا أصلا ولا المفعال) وانما لم تدخل التاء الأصلية هنا لانها صفة لا تجرى على فعل ولا انها شبيهة بالمصادر الميمية (قوله نحو ركوب وركوبة) وحلوب وحلوبة وأكول وأكولة بمعنى محلولية ومركوبة ورجل يحاذقوها فقولوا ركوب وحلوب مرادى (قوله معطار) قال ابن عقيل من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب (قوله مغشم) هو الذي لا ينتمى عما يريد ويهواه من شجاعته (قوله مبقانة) من البقنين يقال امرأة مبقانة أى كثيرة البقنين ورجل مبقان أى كثير البقنين (قوله ومن فعيل كقبيل ان تبع موصوفه غالب التامتع) قال العلامة ابن غازي أل في قوله التامتع عهدة اه

رأيت زيدا ومرت بزيديات ومن زيد بالرفع فيها الدخول حرف العطف على من وقوله احكيه بريد جواز ان فيه لغتين لغة أهل الجاز الحكاية ونغة بني تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر بفسره احكيه ومن بعد متعلق باحكيه وان عربيت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه

التانيث

التانيث فرع التذكير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله (علامة التانيث تاء أو ألف) فذكر للتانيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كقاطمة وقصعة وتكون مقدرة والى ذلك أشار بقوله (وفى أسام قدروا التاء كالكتف) يعنى ان بعض الاسماء لا تكون تاء ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أولم لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو في قدروا عائدة على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار الى ما يعرف به التقدير فقال (ويعرف التقدير بالصغير ونحوه كالرد في التصغير)

فالصغير نحو الكتف اكتفا فتعلم ان الكتف مؤنث لا عادة ضمير المؤنث عليه ونحوه أى ونحو الضمير كالرد في التصغير أى كرد التاء في التصغير نحو هندية في تصغير هند وكتيفة في تصغير كتف ومما يعلم به التقدير ايضا ضم الاشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم ان تاء التانيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الاسماء نحو رجل ورجلة وفى وقتاة وفى الصفات وهى أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة لانها لم تلحق ببعض الصفات والى ذلك أشار بقوله

(ولا تلي فارقة فعولا • أصلا ولا المفعال والمفعيل كذا مفعول)

فذكر خمسة أوزان لانها التاء الفارقة الاول فعول وقبسه بالاصل والمراد به اسم الفاعل فانه أصل لا اسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبوروا حترز بقوله أصلا من اسم المفعول فان تاء الفرق تلحقها نحو ركوب وركوبة لانه بمعنى مركوب الثانى فعال نحو رجل معطار وامرأة معطارا ثالث مفعيل نحو معطبر ومنطبق الرابع مفعل نحو مغشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الاول لانها لا تكون أسماء مفاعيل وفاعل تلي ضمير عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول تلي وأصلا حال من فعولا ولا المفعال والمفعيل معطوفان على فعول ومفعول مبتدأ خبره كذا وكذا وقد لحقت تاء الفرق بعض هذه الأوزان شذوذ والى ذلك أشار بقوله (ومائليه • تالفرق من ذى فشدوذبه) فالواعد وقعدوة ومسكين ومسكينة ومبقانة ومبقانة ومما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والصغير العائد على الموصول اليها فى تليه وتالفرق فاعل بتايه وشذوذ فيه مبتدأ وخبره مريض خبر مائمه أشار الى الوزن الخامس فقال

(ومن فعيل كقبيل ان تبع • موصوفه غالب التامتع)

يعنى ان فعلا تمنع منه تاء الفرق فى المؤنث فى الغالب وفهم من قوله كقبيل ان يكون بمعنى مفعول لان قبيلة بمعنى مفعول فلو كان بمعنى فاعل للمقتضى ان تاء نحو ظريف وظرفه وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لمقتضى التاء نحو رأيت قبيلة وقبيلة للباس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت

قال السيوطي عن ابن هشام ما علوا به من اللبس فيما اذا حذف الموصوف نحو رأيت قبيلة وانت تريد المؤنث امرأة

موجود اذا قلت رأيت صبورا وشكورا ونحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فى فعل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال اه قال ابن غازي عن أبي اسحق والتفريق بين التأت آكد فى الصفة لما ينبنى عليها من الاحكام كالصرف والتصغير وغيرهما والله التوفيق اه منه

(قوله وألف التانيث ذات قصر الخ) اعلم ان الالف المقصورة اما ان تكون ثالثة أو رابعة فصاعد فان كانت ثالثة فهو عاصوفي منقلبة عن أصل أو مجهولة الاصل كبلى ومتى وعلى والى حكم باصالتها وان كانت رابعة (١٧١) أو خامسة أو سادسة فان قام الدليل

على اصالتها والافاما أن تكون في وزن من أوزان التانيث فلا يخلو اما ان يسمع تكبير ما هي فيه أولا فان سمع تكبير ما هي فيه فهي للاطلاق نحو علني وفردى والافهى للتانيث نحو كرى وسلمى وغضبي وان لم تكن في وزن من أوزان التانيث فان كانت رابعة أو خامسة نحو علني فهي للاطلاق وان كانت سادسة فهي للتكثير نحو قبعثرى اه من أبى عبد الله الصغير رحمه الله (قوله حبارى اسم طائر) ولم يرد فعلى صفة الاجعاف نحو سكارى مرادى وقال الزبيدي جامع فردا وحكى قولهم جل علادى (قوله الكفرى الخ) الكفرى والكفرى والكفرى كالكاפור وهو وعاء طلع النخل (قوله خلبطى) وهو الامر العظيم الحسير للفكر يقع على المذكر والمؤنث (قوله عقربا) لاتبى الع-قارب مع من ابن عقيل قال ابن غازى عن أبى اسحق بعض-ها نوادر كالتقصا صا، زعموا أنه اغما مع من اعرابى وقف على بعض أمراء العراق فقال التقصا صا أصله الله أى خذلى القصا صا قال النحالى

امرأة قبل لا وما ذ كرموصوفه قبله وان لم يكن نعتا فهو مدقيل ولحينئذ دهن لعدم اللبس وفهم من قوله غالبان التاء تطلق مع استيفاء الشرط كقولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتاء مبتدأ وخبره تمنع ومن فعيل متعلق بتمنع وكقيل في موضع الحال من فعيل وغالب حال من الضمير في تمنع وان تبع شرط وجوابه محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى ألف التانيث فقال (وألف التانيث ذات قصر • وذات مد نحو أنثى الغر)

فقسها الى مقصورة ومدودة وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وألف التانيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الاوزان التى تطبقها المقصورة فقال (والاشتقاق فى مبادئ الاولى • يبدى وزن أربى والطولى) (ومرطى ووزن فعلى جمعا • أو مصدر أو صفة كشعبا)

(وتكبارى سهى سبطرى • ذكرى وحشيشى مع الكفرى • كذلك خايطى مع الشقارى) فذكر اثني عشر وزنا الاول فعلى بضم الفاء، وفتح العين نحو أربى وهى الداهية الثانية فعلى بضم الفاء، وسكون العين اسمها كان كهمى أو صفة كحلى والطولى وهو صفة مؤنث الاطول أو مصدر درا كرجى الثالث فعلى بفتح السين مخمر طى وهو نوع من المشى الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها الى جمع نحو قتلى وجرى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شجى الخامس فعلى بضم الفاء، وفتح العين نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء، وفتح العين مشددة نحو سهى للباطل السابع فعلى بكسر الفاء، وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى نوع من المشى الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعلى بكسر الفاء وتشديد العين نحو وحشيشى مصدر حش العاشر فعلى بضم الفاء، وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء الطلع الحادى عشر فعلى بضم الفاء، وفتح العين مشددة نحو خلبطى للاختلاط الثانى عشر فعلى بضم الفاء، وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم بنت وفهم من قوله والاشتقاق انه قد جاء المؤنث بال التانيث المقصورة على غير هذه الاوزان وهو الذى نبه عليه بقوله (واعرف-بر هذه استندارا) والمراد بالاولى ألف التانيث المقصورة والاشتقاق مبتدأ رقى متعلق به الاولى نعت محذوف تقديره الالف الاولى ويسديه الى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل الى الممدودة فقال (لمداها فعلا، أفعلا • مثلث العين وفعللا)

(ثم فعلا فعلا فاعلا • ولا • وفاعلا فعلا مفعولا) (ومطلق العين فعلا وكذا • مطلق فاعلا، أخذنا)

فذكر لها سبعة عشر بناء الاول فعلا، نحو جرا، وصحراء الثانى أفعلا، وشمل قوله افعلا، مثلث العين ثلاثة أبنية وهى مجموعة فى أربعة فان فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمة الخامس فعلا، نحو عقربا، وحرملا، لموضعين السادس فعلا، بكسر الفاء، وفتح العين نحو قصا صا، بمعنى قصاص السابع فعلا، بضم الفاء واللام نحو قسر فضاء لنوع من الجلوس اشامن فاعولا، نحو عاشر واء فى اليوم العاشر من المحرم التاسع فاعلا، بكسر العين نحو فاعلا، وهو حجر اليربوع العاشر فعلا، بكسر الفاء، نحو كبرياء للتكبير الحادى عشر مفعولا، نحو مشبوخا، لجاعة الشبوخ وقد شمل قوله ومطابق العين فعلا ثلاثة أبنية فعلا، نحو براساء يقال لأدري من أى البراساء، هو أى الناس وفعللا، نحو كثيرا، فى بذر وففعلا، نحو دوقا، للعدرة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنا شمل قوله وكذا مطلق فاعلا، أخذنا ثلاثة أبنية فعلا، بفتح الفاء، والعين نحو جفا، اسم موضع وففعلا، بضم

والكلمة اذا سمعت من اعرابى واحد لم تجعل أصلا لاحتمال ان يغلطوا والكذب وايضا فلم يسمع منه لا على باب المثلث ٣ وأوله بالجملة والله فزل لسانه (قوله كبرياء) هى العظمة (قوله فى بذر) معروف وهو واحد البذور وهى حبوب صغار

الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقاة الموضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيرا له ثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر في الممدودة أبنية أخرى وانما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير في قوله لمدها عائد على ألف التانيث وفعلاء مبتدأ وخبره في المجرور قبله وفعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من فعلاء وكذلك فعلاء وما بعدها من الأبنية إلى فعلا ومطلق العين حال من فعلاء وفعلاء مبتدأ وخبره أخذ ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذ

(المقصور والممدود)

المقصور هو الاسم الذي حرف أعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف أعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدء بالمقصور هو قياس وغير قياس وقد أشار إلى الأول فقال

(إذا اسم استوجب من قبل الطرف • فتحا وكان ذاتي كالألف)

(فلنظيره المعسل الآخر • ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعني أن الاسم المعتل الآخر إذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصورا قياسا فالجوى مقصور قياسا لأن له نظير من الصحيح يستوجب الفتح وهو الألف إذا كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علت من أن مصدر فعل اللازم المكسور والعين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمرة يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتح ما مفعول باستوجب وإذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب إذا والمعتل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ وخبره لنظيره ثم أتى بمثلين منه فقال

• (كفعل وفعل في جمع ما • كفعله وفعلة نحو الدما)

يعني أن فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعان لفعلة وفعلة مقصوران قياسا فمثال فعل لحية ولحي ونظيره من الصحيح قرينة وقرب ومثال قول دمية ودعى ونظيره من الصحيح قرينة وقرب وغرفة وغرف وأعراب البيت واضح ثم انتقل إلى الممدود فقال

(وما استحق قيل آخر ألف • فالمدنى نظيره حتما عرف)

يعني أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ثم مثل ذلك بقوله

(كمصدر الفاعل الذي قد بدنا • بهم زوصل كارعوى وكارناى)

مصدر رارعوى وارتأى وارعوا وارتبوا لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفا نحو أحرارا واقتدر اقتدارا ما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق للألف قبل الألف واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفي نظيره متعلق بعرف وجمعا حال من الضمير في عرف وأعراب البيت الآخر واضح ثم انتقل إلى غير القياسى من النوعين فقال

(والعادم النظير ذا قصر وذا • مد ينقل كالحا وكالحذا)

يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظيره من الآخر مد ينقل كالحا وكالحذا كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطر في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضا ممدود مفعلا وقد مثل المقصور بالحوا وهو العقل والثاني بالحذا وهو النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وينقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر ثم قال

(وقصر ذى المداضطرا راجع • عليه والعكس بخلاف يقع)

يعني أن النوعين اتفقا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فن قصر الممدود وقول الشاعر

(قوله سيرا) ابن عقيل
سيرا لبرد فيه خطوط
صفر والذي عند السبوطي
أنه اسم للذهب (قوله
كالأسف) أي الحزن يقال
أسف الرجل أسفا إذا حز
(قوله فالجوى) الجوى
من مشق أو حزن يقال
جوى فلان فهو جوى (قوله
دمية) وهي الصورة من
العاج ونحوه قاله الجوهري
وقال بعض شراح الألفية
هي الصورة المصنوعة
على صورة الإنسان من
الرخام والعاج ونحو ذلك
(قوله كمصدر الفعل الذى
قد بدنا • بهم زوصل)
وكذلك مصدر فعل ابتدئ
بهمزة قطع كاعطى وأكرم
وشبهه قال الشيخ أبو اسحق
الشاطبي لو شاء أعم فائدة
من هذا البيت لقال مثلا
كمصدر الفعل الذى قد بدنا
برائد الهمز كاعطى وارتأى
اه وقد ذكره ابن غازي
في التحاف ذوى الاستحقاق
في زوائد المراعى وفوائد
أبي اسحق

(قوله كيفية تثنية المقصور والممدود وجعلهما متصفا) قال ابن غازي مانصه تناولت الترجمة الممدود ولم يذكر جمع الممدود جمعا على حد المتن ولم يذكر تثنية المنقوص وحكمه رد المحذوف في نحو قاض وغازوف ونحو أخ وأب وحكم وعدم رده في نحو يد اه (قوله ملهى) مصدر أو مكان أو زمان من اللهو وكذا ذكر بعضهم والذي اقتصر عليه الجوهرى (١٧٣) كونه اسماء ملهى به فهو عنده غير الثلاثة (قوله والجامد) قال المرادى الجامد هاهنا

ما لم يعرف له اشتقاق (قوله كنى) جعل المكودي ألف متى ولدى وعلى مجهولة الاصل وليس كذلك بل الالف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شئ والمجهولة الاصل هى نحو الددا اه لكن قال المرادى عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة اه والمراد بالالف الاصلية هى كل ألف فى حرف أو شبهه ومجهولة الاصل نحو الددا وهو اللهو فان ألفه لا يدري هل هى عن واو أو ياء لان الالف فى اثلاثى المغرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما اه من المرادى (قوله فى غير ذات قلب راوا) الالف راعى معنى ما ذكر ولذا أفرد وقال ذا والا فانصوب ان يقول ذى أو هذه أو تلك بلفظ يقتضى الجمع اذ تقدم ثلاثة أشياء ما كانت الالف فيه رابعة فخافوا وما الالف فيه مبدلة عن ياء والجامد الذى أميل (قوله وأولها) على حذف مضاف والضمير عائلى على الالف أى وأول بدلها أى دل الالف وهو الواو والياء (قوله أى وأول هذه

ليلى وماليلى ولم أر مثالا • بين السماء والارض ذات عقاص ومن مد المقصور قوله والمرء يلبى بلا السربال • تعاقب الالهلال بعد الالهلال وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول وجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بجمع واضطرار مفعول له وهو تعاقب لقص والعكس مبتدأ وخبره يقع ويخلف متعلق يقع • (كيفية تثنية المقصور والممدود وجعلهما متصفا)

انما اقتصر على تثنية ما ذكر وجعله لوضوح تثنية غيره وجعله بدأ بتثنية المقصور فقال (آخر مقصور تثنى اجعله يا • ان كان عن ثلاثة مرتقا) يعنى ان الالف الرابعة فخافوا قلب فى التثنية ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدى فتقول فيها ملهيان ومنتميان ومستديان وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله والهاء فى اجعله مفعول أول ويا مفعول ثان وتثنى فى موضع انصفه لمقصود والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنيه وان كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما قبله عليه وأما الالف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله

(كذا الذى الباء أصله نحو الفتى • والجامد الذى أميل كنى)

الإشارة بقوله كذا الى الحكم السابق فى الالف الرابعة فخافوا وهو قلب ياء يعنى ان ما كانت فيه الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة بالمجهولة الاصل التى سمعت فيها الامالة مثل ما تقدم فى وجوب قلب ياء فتال المنقلبة عن ياء فتى وفتيان ومثال المجهولة الاصل التى سمعت فيها الامالة متى سمى بها فتقول فى تثنية امتيان وفهم منه ان ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثى لا تنقلب ألفه ياء بل واذا لثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال (فى غير ذات قلب واو الالف) أى فى غير ذات من الثلاثى قلب الالف واو اذا الإشارة الى جميع ما تنقلب الالف فيه ياء وشمل قوله فى غير ذات المنقلبة عن واو ونحو راء ورحوان والمجهولة نحو الى وعلى مسمى بهما ثم قال (وأولها ما كان قبل قد ألف) أى وأول هذه الاحرف المنقلبة عن الالف الذى قد ألف قبل يعنى علامة التثنية وهى ألف ونون فى الرفع وياء ونون فى النصب والجرو قوله كذا الذى الذى الذى مبتدأ وأصله الجملة الاسمية من قوله الباء أصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذى الذى الذى الذى أميل صفة للجامد وفى غير متعلق بقلب واو مفعول ثان بقلب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعولة الاول هو صلة ما كان وقد ألف فى موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تثنية الممدود فقال (وما كسحرا بواو تثنيا) يعنى ان ما ألفه للتأنيث نحو كسحرا وكسحرا وان وكسحرا وان قلب فيه الهمزة واو فى التثنية وقوله (ونحو علبا كسا وعلبا بواو وهمز) يعنى انه يجوز قلب الهمزة واو او باقوا وهمززة فى ما كانت همزة للاحاق نحو علبا أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو ونحو كسا والمنقلبة عن ياء نحو حيا فتقول علبا وان وعلبا آن وكسا آن وكسا آن وحيا آن ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله (وغير ما ذكره صحيح) وذلك نحو قراء وروضاء فتقول فى تثنية ما قرآن وروضاء آن ثم قال (وما شذ على نقل قصر) يعنى ان ما أتى على خلاف ما ذكر فى تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عليه فاشذ فى تثنية المقصور وقوله

الاحرف) الصواب ان يقول هذين الحرفين اذ ليس معنا الا الواو والياء فقط اذ هما المنقلبتان عن الالف ليس الاو يجاب عنه بان أقل الجمع اثنان أو جمع • باعتبار تكرار الالفاظ والمواضع (قوله ونحو علبا) ملحوق بقراطس وهو الكاغد الذى يكتب فيه ومنه قوله تعالى ولوزننا علبا كتابا فى قراطس وانعلبا عصب العنق وهما علبا وان بينهما ما نبئت العرق وان شئت قلت علبا آن لانها همزة ملحقة بالجمع اله لا بى مع من الجوهرى (قوله وحيا) الحيا بالمد الاسمي وبالقصير رجم الناقة قاله الاصمعي (قوله نحو قراء)

يقال رجل فراء اذا كان حسن القراءة وكثيرها ورجل وضاء اذا كان وضيء الوجه وهما مفردان (قوله خوزلان) نفع من المشي فان قيل ما الفرق بين ألف التأنيث المقصورة في أنها قلب يا في التثنية وبين الممدودة في أنها تقاب واواقيها فالجواب ان الممدودة انما قلبت واو اللهم على يا. انقلب ولو تبدلت يا في النسب لادى الى اجتماع ثلاثيات فخرات التثنية على النسب ويرد عليه انه لم لا يقال بنظير ذلك في الصورة فاعطاه في الفرق أن يقال قلبت المقصورة يا في التثنية لان الالف مالة والا مالة لا يناسبها الا الياء بخلاف الممدودة وانه لا قابل بامالتها الا ترى انه يقولون في الامالة أن نحو بافتحة نحو الكسرة وبالف نحو الياء (قوله وان جمعت بينه وألف) قال ابن غازي عن أبي (١٧٤) اصحق كان حقه ان يزيد هنا وفي باب المعرب والمبني مثلا وقسه في ذى التانو نحو ذكري

• ودرهم مصغرو صحراء
• وزينب ووصف غير
العاقل • وغير ذام لم للناقل
أى اجعل على الجمع بالالف
والنا قيا ساقم فيه التاء
مطلقا الامرأة وأمة وشفة
وشاة استغناء بتكسيرا
وتحكيها وفي المؤنث باف
المقصورة كذا كرى
لافعلى فعلا وفي مصغر
مالا يعقل كدرهمات وفي
المؤنث بالالف الممدودة
كصحراء لا فعلا أفعل وفي
العلم المؤنث العاقل كهند
وزينب وفي الوصف
المذكور غير العاقل نحو
أيام معدودات اه (قوله
تخذف منه التاء) وحذفت
الاولى التي كانت في المفرد
ولم تخذف الثانية لان
الاولى تدل على التأنيث
فقط فكانت اولى بالحذف
بخلاف الثانية فانها لما
كانت تدل على التأنيث
والجمع بقيت لاجل
القائدين (قوله ان ساكن
العين مؤنثا بدا) قال
الامام ابن غازي عن أبي
اصحق قوله مؤنثا غير

مدراوان بقلب الالف الرابعة واو او خوزلان بحذف الالف ورضيان في تثنية رضا بقلب الالف يا
وأصلها واو وبما شذ في تثنية الممدود حرا آن والاصل حرا وان وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها
كصحراء وثانيا في موضع خبر ما وواو متعلق بشئ ونحو علما مبتدأ أو كسا وجاء عطوفان على علما
بحذف العاطف وقصر خبر ضرورة وخبر المبتدأ واو او وه زو غير مفعول مقدم بهم وما مبتدأ وهي
موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقدر ثم انتقل الى جمع المقصور فقال
(واحد من المقصور في جمع على • حد المثنى ما به تكملا)
يعنى انك اذا جمعت الاسم المقصور والجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت
ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها لتقاء الساكنين لان الالف ساكنة وواو الجمع ساكنة فاذا
حذفت الالف لا لتقاء الساكنين اذ بقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها الى ذلك أشار بقوله (والفتح
أبقى مشعرا بحذف) فتقول في نحو موسى ومصطفى وموسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين
نصبا وجر او من المقصور في جمع متعاقان با حذف وعلى حذف في موضع الصفة لجمع وما مفعول
با حذف وهي موصولة واقعة على الف المقصور وصلتها تكملا والهاء في به عائدة على الموصول
والضمير المستتر في تكملا عائدة على الموصول ثم انتقل الى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال
او ان جمعت بينه وألف فالالف قلب قلبها في التثنية) ففهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا أو
ثالثة منقلبة عن يا أو مجهولة سمعت امانتها قلبت يا وان كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم
تسمع امانتها قلبت واو فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله (وتاء ذى التاء الزمن
تنحيه) يعنى ان ما آخره تاء من المقصور تخذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءى التأنيث فتقول في فتاة
وقداة قتيات وقنوات وان جمعت شرط وتاء متعلق بجمعت والتاء جواب الشرط والالف مفعول
مقدم باقاب وقلبها صدر مضاف الى المفعول وفي التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بالزمن
وتنحيه مفعول ثان ثم قال

(والسالم العين الثلاثى اسماء أنل • اتباع عين فاء بما شكل • ان ساكن العين مؤنثا بدا)
يعنى ان ما جمع بالالف واناء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جازا اتباع عينه
نفاة في الحركة فتفتح عينه ان كانت التاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت
مكسورة واشروط المذكورة خمسة الاول ان يكون سالم العين واحترز به من شين أحدهما المضعف
نحو جنة وجنة وجنة والاخر المعقل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار وما أوله مضموم نحو سورة وما
أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يتبع شئ من ذلك الا ما أوله مفتوح
فان فيه لغتين على ما سيذكره الثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على الثلاثة فلا يغير

محتاج اليه وانما هو شرط في جواز الجمع بالالف والتاء لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع ذكر التأنيث الذى الثالث
اليه مرجع هذا الجمع وهذا ضعيف اه (قوله جاز) عبر بالجواز في محل التفصيل والحق ما عبر به ابن هشام فان القاء اذا قهت يجب
الاتباع واذا ضمت أو كسرت يجوز انظره ومراده رحمه الله بالجواز مقابل المنع الصادق بالوجوب وغيره وعليه فلا اعتراض (قوله
جنة) الجنة ما يتق به وهو التمس ومنه قوله تعالى اتخذوا أيمانهم جنة (قوله جنة) الجنة بكسر الحيم معنى الجنون ومعنى الجن الجن
نحو دار) تمثيله رحمه الله بدار لا يحسن لانه لا يجمع بالالف والتاء بل الصواب ان يمثل بداره باناء فانظره (قوله ديمة) الازهرى الديمة
المطر الذى لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة

(قوله وجعل) اسم امر آتوه وهو بضم الجيم وسكون الميم (قوله والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنزل) سهو بل هو مفعول مقدم بانل خاصة وأما جعله من باب الاشتغال فلا يحسن لأن شروط الاشتغال ليست متوفرة (١٧٥) من سماع شيخنا ومحو هذا

الكلام للشيخ خالد بن زيادة بيان فراجعته (قوله نحو ذروة ذروة البعير سنامه وذروة أشياعله) (قوله وزبیه) بضم الزاي المجهمة وسكون الباء الموحدة والياء المشناة من أسفل وهي

حفرة تحفر للاسد وجميع هذه الاحوال قبو وفي جواز الاتباع الا قوله مؤنثا فانه قبو في جواز الجمع بالالف والتاء الناشئ عنه جواز الاتباع (قوله وشذ كسر جرورة) مؤنث جرور وهو واحد أفرانج الكلبة ويطاق على فرخ السباع ويطاق أيضا على فرخ الفسفوس (قوله أو لانس انتهي) من المنتهى لانس اسكان العين في نحو ظبيات ولما ذاقا لانس انتهي ولم يقل أو له سذيل انتهي من ابن غازي

• (جمع التكسير) •
(قوله لتغير بناء الواحد) ومنه صنوان جمع صنو واشتكله أبو شامة لعدم تغير بناء الواحد فيه فالاولى كونه جمع سلامة وأجيب بان انتقال الاعراب الى النون مما يبين انه جمع تكسير فهو وان لم يفسر لفظا فقد غير تقديره بخلاف نحو الزيدون فان لاعراب لم يتقل الى النون

الثالث ان يكون اسما واحدا تترز به من الصفة نحو صعبة ومهلة فانه لا يتبع وهذه الشروط الثلاثة فهو مة من قوله والسالم العين الثلاثي اسما الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من المحرك العين نحو ممة الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكرفانه لا يجمع بالالف والتاء وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا واولا لفرق في ذلك بين ذي اتاء والمجرد منها والى ذلك أشار بقوله (مختتما بآتاء أو مجردا) وفهم من الشروط ان مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة بمجرد نحو دعدو هند وجعل فجاء في ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهنات وجلات والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنزل وهو اسم فاعل مضاف الى فاعله معنى والثلاثي نعت للسالم واسما حال من الثلاثي أو من السالم واتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاء مفعول ثان باتباع وبما يتعلق باتباع وان شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر في بدا العائد على اسم وكذلك مختتما ومجردا حالان أيضا من اسم ثم اعلم ان المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه الا الاتباع كذا كروا أما لمضموم الفاء والمكسور هاء فيجوز فيها وجهان آخران أشار اليهما بقوله

(وسكن التالي غير الفتح أو • خففه بالفتح فكلا قدر ووا)

يعنى انه يجوز فيها كانت صينة تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح وشمل التالي غير الفتح التالي الضم نحو غرفة وانثالي الكسر نحو هند فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات يا ضم اتباعا لمركبة الفاء وغرفات بالسكون تخفيفا وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفي نحو هند هنات بالكسر اتباعا وهنات بالسكون وهنات بالفتح وكذلك في سائر هاء وفهم منه ان التالي الفتح لا يجوز فيه الا الاتباع كما سبق والتالي مفعول سكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على انه مفعول بالتالي وبالكسر على انه مضاف اليه التالي وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بحذف وكلا منصوب بروا ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين ما كان على فعلة بكسر الفاء ولا مه وادو على فعلة بضم الفاء ولا مه يا فقال (ومنعهوا الاتباع نحو ذروة • وزبیه) يعنى انه يمنع في هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال في ذروة ذروات ولا في زبیه زبيات لتقل الواو بعد ان كسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على انه قد جمع في فعلة بكسر الفاء مما لا مه واولا الاتباع شذوذ فقال (وشذ كسر جرورة) يعنى شذ كسر جمع جرورة والضمير في ومنعهوا عائد على العرب واتباع مفعول بمنعهوا وهو مصدر مضاف الى المفعول وزبیه معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذوذ جرورة مضاف اليه وهو على حذف مضاف التقدير اتباع جمع نحو ذروة ثم قال (ونادر أودوا ضطرار غير ما • قدمته أولا لانس انتهي)

يعنى ان ما خاف ما تقدم من الاحكام اما نادر كقول بعضهم في كهلة كهلات وحقه الاسكان لانه صفة واما ضرورة كقول الرابع • فتستريح النفس من زفراتها • فسكن زفريات وحقه انفتح لانه اسم واما لغة قوم من العرب في فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون جوزات وبيضات بالفتح وهي لغة هذيل قال شاعرهم أخو بيضات رنح متأوب • رفيق بمسح المنكبين سبوح وغير مبتدأ واما موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما • خبر المبتدأ نادر أودوا ضطرار أو لانس انتهي فقد توطئ المبتدأ بين الاخبار والتقدير غير ما قدمته نادر أودوا ضطرار أو لانس انتهي

• (جمع التكسير) •

انما سمى جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التعبير ومقابله جمع السالم ثم ان جمع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة وقد أشار الى الاول بقوله

اه وهذا الجواب للمصنف ورد بنحو انه قد فاتهم سمونه جمع سلامة وقد انتقل الاعراب فيه الى التاء اه (قوله جمع قلة) قال في شرح السكاكية ويشارك هذه الابنية في الدلالة على التثنية جمع التعجب مالم يقترن بهما الف واللام الدالة على الاستغراق

أوبوصفا بما يدل على الكثرة فاقران الالف واللام كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقد تضمن القرينتين قول حسان رضي الله عنه لنا الخفقات الفراعخ (قوله جوع قلة) قال الامام السيوطي قيل كان المناسب ان يعبر ببناء القلة لان جوعا هذه اواقع على أربعة ألفاظ قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين الاول ان جمعا لا جمع قلة له فصارت التعبير بجمع كالتعبير برجال مع ارادة القلة الثاني ان القليل انما هو هذه الالفاظ وأما وزانها (١٧٦) فكثيرة فكانت الكثرة هنا بهذا الاعتبار اه (قوله وضعايني) قال ابن

غازي الظاهر خروج الاستعمال عن كلامه لقوله وضعا وقال أبو اسحق الوضعي عنده على وجهين وضعي حقيقة نبيه عليه بالصفي لان الفارسي وغيره حكوا في جمع الصفاء اصفاء وصفي ولكن اصفاء في غاية السند ورفكاته لم يوضع اه نقله الازهرى وحقيق في الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون العرب وضعتهما معا ولكن يغلب أحدهما على الآخر كافي الشاطبي (قوله وعكس المصنف واصططح الخ) قال ابن غازي أول من سلك طريقة المؤلف في جعل ابنية الجوع موضوعة للحكم عليها ابن السراج فيما علمت وهي أقرب للضبط لقلة أبنية الجوع وجلة ما ذكر منها ستة وعشرون بناء اه نقله عن أبي اسحق (قوله لفعل اسماصح عينا أفعل) خرج نحو دار وارفاد وروافور ليس بمطرده عند سيويه (قوله جون) يقال للابيض والاسود وذلك خارج أيضا

(أفعلة أفعل ثم فعله • ثمت أفعال جوع قلة)

يعني ان هذه الاوزان الاربعة التي ذكرها في البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة الى عشرة فجو أعربة وافلس وفتية واحمال وفهم منه ان ماسوى هذه الاربعة من جوع التكسير جمع كثره وهو ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وستأتي أمثله في أثناء الباب وأفعلة مبتدأ أو سائر الجوع التي بعده معطوفة عليه وخبره جوع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله (وبعض ذى بكثرة وضعايني • كارجل والعكس جاء كالصفي) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفة وصفة والصفة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوى فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها وبعض ذى مبتدأ أو الإشارة بذي الى جوع القلة وبني خبر المبتدأ أو بكثرة متعلق ببني ووضعاً منصوب على اسقاط الجار أي بوضع ومعناه ان العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق ثم اعلم ان اصطلاح النحويين في الجوع أن يذكروا المفرد و يقولوا بجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصططح على أن يذكروا الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعا لكذا وكذا أو لكل وجه وبدأ بأفعل فقال

(لفعل اسماصح عينا أفعل • وللرباعي اسماء أيضا يجعل)

فذكر أن أفعل يطرد في نوعين الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسماء نحو فليس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب لثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشعل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام يحذروا وأدل وظبي وأطب والثاني الرباعي لكن بشرط ذكرها في قوله (ان كان كاعناق والذراع في • مد وتأنيت وعدا الأحر) فذكر أربعة شروط الاول ان يكون اسماء وفهم ذلك من قوله وللرباعي اسماء وفهم من قوله ان كان كاعناق الثلاثة الشروط الباقية الاول أن يكون مؤنث لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدوى واحترز به من المذكر نحو جار وان يكون ثلثة مدة واحترز به من نحو خصر وان يكون غير محتم بناء التأنيت واحترز به من نحو رسالة وصحابة وفهم من تمثله بالذراع والعناق ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالبين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعناق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه في المد في قوله مد أنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو عيمن وأيمن وفهم من قوله وعدا الأحر الشرط الرابع ثم قال

(وغير ما أفعل فيه مطرد • من الثلاثي اسماء بأفعال يرد)

فذكر ان أفعلا لا ياكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما يطرد فيه أفعل فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك سبعة أوزان نحو جمل وأجال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكثف وأكثف وأبل وآبال وعدل وأعدل وقفل وأقفال وشعل أيضا كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسماء من الصفة نحو بطل وبلز ونحوه. افا هنا لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا فعل بضم الفاء وقع العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبيه عليه بقوله

بقوله وللرباعي كاهر معلوم وهو من الاضداد والجمع جون بالضم صح من الجوهرى وقيل الجون وسط كل شئ (قوله وغالبا أن يكون اسماء) وانما قالوا عبدوا عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قال ابن غازي احترز بقوله وللرباعي اسماء من صفة مؤنث كذراع بفتح الذال للمرأة الكثيرة الغزل (قوله خصر) الصغير من الاصابع لان القاعدة في الاعضاء المزدوجة التأنيت أبو اسحق (قوله عقاب) مؤنث ليس فيه مذ كرو والد مجهول وأمه من غير جنسه قيل ثعلب أو غيره صح من ابن خلكان ثمس الدين قال عنتر ما أنت الا كالعقاب فأمه معلومة وأب له مجهول (قوله وبلز) بمعنى ضخمه وناغمة يقال ناغمة بلز بكسر الفاء والعين أي

ضممة ناعمة الجوهري يقال أنان بلز أي ضمة ويقال امر أنبلز بكسر الباء واللام أي ولود أي كثيرة الاولاد اه (قوله واسما حال من الموصول) بل حال من الثلاثي قاله الشيخ خالد الأزهرى وقال الخطاب من فاعل يرد (١٧٧) (قوله مذكر) احترز من

المؤنث فانه لا يجمع على هذا الجمع (قوله نحو جواد) جاد الشيء جودة فهو جيد وأجاد الرجل وجودا وجود وجاد جودا فهو جواد والجمع أجواد وجاد بنفسه سمح به ما جاد الهوى فلا نا شافه زبيدي (قوله قذال) القذال مؤخر الرأس والجمع أقدلة وقذل وهو أيضا عقد العذار من انفس خلف الناصبة ومثله أنان للمؤنث من الحبر (قوله والزمه) أي افعلة في فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو اعلال قال ابن غازي عن المرادي أشار إلى ان هذا اللزوم في غير شدوذ بقوله فيما يأتي في فعل بضمين مالم يضاعف في الأعم ذو الالف لكن لم ينبه هناك الأعلى المضاعف نخرج سماه بمعنى المطر وقال أبو اسحق مراده الزمه قياسا اه (قوله مضعفين الخ) أراد بالمضاعفة مماثلة اللام للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولاه من جنس واحد كبنان وبالمعنى ما كان لاهه واو أو يا كقباء وانا (قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى) جمع ابن غازي رحمه الله ما يجمع على فعلة فقال فصليه وشيخة وقية وغلة وغزلة وثنية

(وغالبا أغناهم فعلا ن • في فعل كقولهم صردان) يعني ان الغالب في فعل نحو صردان يحيى جمعه على فعلا ن بكسر الفاء ونحو صرد وصردان للظاهر وحذر وجرذان للآر وفهم من قوله غالب انه قد يحيى على أفعال ومنه قولهم رطب وأرطاب وغير مبتدأ وما موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين وأفعول مبتدأ وخبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من الثلاثي واسما حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبافعال متعلق بيرد وفعلا ن فاعل باغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق باغناهم ثم قال (الاسم مذكر رباعي عمد • ثالث افعلة عنهم اطرد) يعني ان أفعلة بطرد جمعا لاسم مذكر رباعي عمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكور من المؤنث نحو عناق فانه يجمع على أفعول كما تقدم وشمل قوله عمد ثالث ما كان مدته ألفا أو واو أو يا ونحو قذال وأقدلة ورغيف وأرغفة وعمود وعمدة ثم قال (والزمه في فعال أو فعال • مصاحبي تضعيف أو اغلال) يعني ان أفعلة يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسور هاء اذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأزمة ومثال المعتل فناء وأقنية وقباء وأقنية ومعنى اللزوم فيهما انه لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسبأني وأفعلة مبتدأ وخبره اطرد ولا سم عنهم متعلقان باطرد وعمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطردا فيه والاول أظهر والضمير في الزمه عائد على وزن أفعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال (فعل لنحو أحر وجرا) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في افعول المقابل لفعلا وفعلا المقابل لافعل لنحو أحر وجرا فتقول فيهما معا جرو وفهم من قوله لنحو ان ذلك الجمع مطرد أيضا في أفعول الذي ليس له فعلا لمبانع في الحلقة نحو رجل أكر للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر وامرأة عفلا للمرأة التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالادرة فتقول رجال كرونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال (وفعلة جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطردي في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة أبنة فعيول نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وقية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد في وزن وانما بابا به النقل أي السماع وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مضعول ثان ييدرى والمفعول الاول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال (وفعل لاسم رباعي عمد • قد زيد قبل لام اعلالا فقد) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي عمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه في قوله اسم ان ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأنان وآتن وفهم أيضا من اطلاقه في قوله عمد ان المديكون ألفا نحو قذال وقذل ويا ونحو قضيب وقضب وواو ونحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلالا فقد أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لانه لو جمع على فعل لزم قلب الواو يا وانكسار ما قبلها فيؤدى الى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله عمد الواو والياء والالف في الصحيح والمضاعف فأما الصحيح فهو كما ذكرنا أما المضاعف فان كان المدو أو أو يا فكذلك وان كان ألفا فقد أشار إليه بقوله (مالم يضاعف في الأعم ذو الالف) يعني ان المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل

(٢٣ - مكودي) خذها جو عانبت لفعلة فاه حفظ ولا تقس وقيت العله (قوله نحو ثنى) الثنى الثاني في السيادة كالوزير مع الامير من المرادي (قوله واحترز باسم من الصفة) يستثنى الوصف الذي على فاعل بمعنى فاعل كصبور وغفور قاله ابن هشام (قوله واتان)

يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله في الأعم أنه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم في جمع
 عنان عن وفي حجاج حج وفهم من تخصيصه المنع بذي الالف أن ذال الباء وذال الواو يجتمعان على فعل
 نحو سرب وسرر وذلول وذال وفعل مبتدأ وخبره لا سم ورباعي نعت لا سم وجمد نعت بعد نعت وقد
 زيد في موضع النعت المندوقبل متعلق بزيد وأعمالا لا مفعول مقدم بفقد وفقد في موضع النعت للام
 وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الالف تقرر الذي يتعلق به الاسم الواقع خبرا في البيت قبله والتقدير
 وفعل ثابت لا سم رباعي عدم وعدم تضعيف ذي الالف ثم قال (وفعل جمعا لفعله عرفه ونحو كبرى)
 من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويحيى جمعا لفعله نحو غرفة وغرف ولفعلي نحو كبرى
 وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان بعرف ولفعلة متعلق بيحيى وما يجوز أن يكون متعلقا
 بعرف ثم قال (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن
 فعلة في الصفات قليل فلم يعتبر هنا وشمل فعلة الصحيح نحو قرية وقرب والمعتل العين نحو قبة وقيم
 والمعتل اللام نحو مربة ومري والمضاعف نحو حجة وحج ثم قال (وقديحيى جمعه على فعل) الضمير
 في جمعه عائدا على فعلة أي يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو مجية ومجى وحاية
 وحلى وفهم من قوله قديحيى قلة ذلك ر فعل مبتدأ وخبره المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيحيى ثم قال
 (في نحو رام ذوا طراد فعلة) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد في وصف على
 فاعل معتل اللام لذ كر عاقل نحو رام ورماء وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز
 بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكور والمؤنث نحو ضاربة وبالعاقل
 من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وفعله مبتدأ وذوا طراد خبره وفي نحو متعلق
 بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لأنه مضاف إليه وذو ثم قال (وشاع
 نحو كامل وكلمه) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وفتح العين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح
 اللام لذ كر عاقل وفهمت الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكلمة والمعتل الفاء نحو
 وارث وورثه والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بارو وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم
 أنه مضموم الفاء وأراد هنا بالشباع الاطراد ثم قال (فعلى لوصف كقتيل) من أمثلة جمع الكثرة فعلى
 مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد في وصف على فعل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع
 كقتيل وقتل وجرى وجرى وأسبر وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فاعيل
 المذكور واليه أشار بقوله (وزمنه وهالك وميت به قن) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل
 وفاعل وفاعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفاعيل المذكور في الدلالة على الهلاك أو
 التوجع وفعل مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قن أي
 حقيق وينبغي أن يضبط قن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فإن قننا المفتوح الميم يخبر به عن
 الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال (لفعل اسمها ص
 لا مفعلة) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون
 العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب وديبة واحترز
 بقوله اسمها من الصفة نحو حلو وبقوله ص لا مان المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على
 فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء واليه أشار بقوله (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني
 أنه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فن الأول روح
 وروحة ومن الثاني فرد وقردة ومعنى قلله أن الوضع قليل جمع فعل وفعل على فعلة وفهم منه اطراده
 في فعل وفعله مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وصح في موضع الصفة لاسما ولا ما تميز أي صح
 لاسمه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء في قلله عائدة على الجمع ثم قال

بالمثناة من فسوق وهي
 أنثى الحبير (قوله ونحو
 كبرى) يعني أنثى افعل فلولم
 تمكن كذلك لم تجمع على
 فعل نحو بهمى وربحى
 (قوله نحو ضاربة) كان
 حقه أن يمثل برامية ويمثل
 لغير العاقل بإسد ضار لان
 الكلام في معتل اللام
 (قوله لأنه مضاف إليه)
 قال الأزهرى يعني والمضاف
 إليه لا يعمل فيما قبل
 المضاف ويحجب عنه بان
 المعمول ظرف يتسع فيه
 لاسما في محل الضرورة
 اه (قوله وعليه يحمل ما
 أشبهه) قال الموضع
 وحمل عليه ستة أوزان
 فذكر الثلاثة التي عند
 المصنف وزاد فعلا بمعنى
 فاعل كمرىض وأفعل
 كاحق وفعلان كسكران
 (قوله درج) هو وعاء
 المغازل (قوله حلو) صوابه
 التمثيل بممر لان الكلام
 في صحيح اللام وهذا معناها
 وهو قد خرج بقوله صح
 لا ما

(قوله فيما ذكر) بالشديد وفي بعض النسخ ذكره بالتخفيف ويكون راجعا الى جميع ما تقدم (١٧٩) حتى المؤنث ولكن لا يخفى

انه غير جار على المشهور والله أعلم لان ذلك في المؤنث نادر كقوله أبصارهن الى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد قال ابن هشام والظاهر ان الضمير للا بصارا للنساء فهو جمع صاد لصادة (قوله وخدلة) الخسلة بالبدال المهملة المثلثة الساقين والذراعين (قوله طلل) الطلل أضعف المطر والطلل ما شخص من آثار الديار (قوله نحو قدح) وذنب وذئاب وبر وبنار وشرط هذين الوزنين وهما فعل وفعل ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط الثاني ان لا يكون واوى العين كحوت ولا ياتي اللام كدى قاله المرادى اخذا من التسهيل (قوله وفي فاعل وصف فاعل ورد) نحو جديذ وجذاذ وثقل وثقال قرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جديذ بمعنى مجذوذ وهو المكسور قاله الواحدى فاقضى هذا ان فاعلان يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضع في الحواشي (قوله كذا) في إنشاء أيضا طرد قال الشيخ خالد محبسى اللام بخلاف غنى وولى ومؤنتهما لاعتلال اللام (قوله خصان وخصانة) فاعله

(وفعل لفاعل وفاعله • وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في فاعل وفاعله بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب وضاربة وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعله وصفين حال من فاعل وفاعله ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين واليه أشار بقوله (ومثله الفاعل فيما ذكر) يعني ان ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة على فعل فتقول رجال ضارب وصوام ثم نبه على ان هذين الوزنين قد يخيئان جمعين للمعتل اللام فقال (وذا في المعتل لا مائرا) ومثال فعل في المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزا وسار وصراء وفهم من قوله ندر ان ذلك انما يطرد في الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والماء في مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذا مبتدأ وخبره ندر اواف ندر اضمير عائد على ذان وفي المعتل متعلق بنسبهما قال (فعل وفعله فعال لهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد في فعل وفعله وفهم من اطلاقه فيما اشتركا الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعب وصعب وصعب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا أنه قليل فيما عينه الياء الى ذلك أشار بقوله (وقل فيما عينه الياء منهما) يعني ان فعلا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعله ومنه ضيف وضياف وفعل وفعله مبتدأ أو فعال مبتدأ اثان ولهما خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقول وما موصولة واقعة على فعل وفعله البائي العين وعينه مبتدأ واليا خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الماء في عينه ثم قال (وفعل أيضا لفعال) يعني ان فعلا أيضا يطرد في فعل بفتح الفاء والعين نحو جبل وجبال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله (ما لم يكن في لامة اعتلال • أو يك مضعفا) يعني ان فعلا لا يجمع على فعال اذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضعفا نحو طلل وأطلق في فعل وهو مقيد بان يكون اسمها احترازا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ أو أيضا مصدر وفعال مبتدأ اثان وخبره والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن في لامة خبرها أو يك معطوف على يكن ثم قال (ومثل فعل • ذواتا) يعني ان فعلة بطرد أيضا في جمعه فعال نحو ربة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه بشرطية عدم التضعيف واعتلال اللام وذواتا مبتدأ وخبره مثل ثم قال (وفعل مع فعل فاعيل) يعني ان فعلا لا يطرد في فعل بكسر الفاء وسكون العين وفعل بضم الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقدح والثاني ربح ورمح وفعل معطوف على ذواتا ثم قال

(وفي فاعيل وصف فاعل ورد • كذا في إنشاء أيضا طرد)

يطرد فعال أيضا في فاعيل ومؤنته فاعلة اذا كانا وصفين نحو ظرف وظراف وظرفية وظراف واحترز به من فاعيل اسمها نحو قضيب ومن فاعيل بمعنى مفعول نحو ربح فلا يجمعان على فعال وفاعيل متعلق بورد ووصف حال من فاعيل وكذا متعلق بطرد وكذا في إنشاء ثم قال

(وشاع في وصف على فعلا • أو أنشيه أو على فعلا • ومثله فعلا)

يعني ان فعلا المذكور شاع أي كثر في فعلا نحو ندما وندام والمراد بانشيه فعلا أنه نحو ندما وندما وفعل نحو غضبي وغضاب أو على فعلا يعني بضم الفاء نحو خصان وخصان ومثله أي مثل فعلا بضم الفاء فعلا بضمها أيضا وهو مؤنثه نحو خصانة وخصان فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهي فعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وهي فعلا وفعلا وفعل وفعل وفعلا (والزمه في نحو طويل وطويلة تني) أي الزم فعلا فيما عينه واو لامة محبة من فاعيل بمعنى فاعل ومؤنته فاعلة نحو طويل وطويلة وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيما أنهما لا يجمعان على غيره من جوع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك

وخصان وفي الحديث نقد وخصا (قوله والزمه في نحو طويل وطويلة تني) بخلاف غيره فانه لا يلزم فعلا بل يجمع عليه وعلى خبره

نقول كريم وكرما وشراف وشرافا وشرافا وقس عليه ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعا وفي التنزيل حتى يصدر
 الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل قيام وآمة مودة وميم مشددة وأصله أمة كضارب فادغم الميم في الميم للمائلة وجهه امام بكسر
 الهمزة كقيام ومنه واجعلنا للمتقين إماما أي قاصدين لهم ومؤنثاتهن كراعية ورعا وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على أفعال نحو
 أعجف أي مزبل وأعجاف ومؤنثه أعجفاء (١٨٠) وأعجاف ومنه سبع أعجاف لان مفردا بقرة أعجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب

ان ما عداهما ما يجمع على فعال فديجمع على غيره واعراب البيت واضح ثم قال (و بفعل فعل نحو
 كبديخص غالبا) من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبدي
 وكبود وغر وغرور وعول وفهم من قوله يخص انه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جوع الكثرة
 وفهم من قوله غالبا انه يجمع في الكثرة على غير فعول قليلا ومن ذلك قولهم غر وغمار وفعل مبتدأ
 ويخص خبره وهو مضارع مبني للمفعول وبفعول متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر في يخص ثم
 قال (كذلك يطرد * في فعل اسماء مطلق الفاء) يعني ان فعول يطرد أيضا في فعل بفتح الفاء وضمها
 وكسر هاء نحو فلس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسماء من الوصف نحو صعب
 وحلو وخدر فلا يجمع شيء من ذلك على فعول والفاء على يطرده ضمير يعود على فعول وفي فعل متعلق
 بيطرد واسماء مطلق الفاء لان من فعل ثم قال (وفعله له) أي له فعول ولم يقيد به باطراد فلم أنه
 محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ أوله خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر
 الاول والضمير في له عائدا على الاول تقديره وفعله له فعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا
 حذف والضمير في له عائدا على فعول والتقدير وفعله له فعول أي من المفردات التي تجمّع على فعول
 ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر
 فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلا فيكون قد شرك فعل وفعال في الجمع على فعلا وقضاء جمع
 فعل على فعلا نحو قتي وقتيان وأخ وأخوان ثم قال (وللفعال فعلا حاصل) من أمثلة جمع الكثرة
 فعلا بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرده في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام
 وغلمان وتقدم في أول الباب انه يطرده في فعل نحو صرد وصردان وفعال مبتدأ وخبره حاصل
 وللفعال متعلق بحاصل ثم قال (وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) يعني انه كثر فعلا في فعل
 المضموم الفاء الواو العين نحو حوت وحيثان وما أشبهه نحو عود وعيدان وفي فعل المفتوح الفاء
 والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعلا المذكر وفي غير
 الوزنين المذكورين فقال (وقل في غيرهما) فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان وعرف
 وعرفان وصبي وصبيان ثم قال (وفعلا اسماء وفعلا وفعل * غير معال العين فعلا شامل)
 من أمثلة جمع الكثرة فعلا بضم الفاء وهو يطرده في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن
 وبطنان وسعف وسعفان أو على فعيل نحو غيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء
 والعين نحو ذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسماء من الصفة نحو سهل وظريف وبطل
 وبغير المعتل العين من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلا وفعال مبتدأ وخبره
 شامل وفعلا مفعول مقدم شامل واسماء حال من فعل وفعلا وفعل معطوفان على فعلا وغير معال العين
 حال من فعل ثم قال (ولكريم وبجبل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلا بمدودا مضموم الفاء مفتوح
 العين وهو يطرده في فعيل بفتح الفاء لمدح كرماء لمدح كرماء ولا معتل اللام نحو كريم وكرما
 وظريف وظرفاء وبجبل وبجلا وفهم من تمثيله بالمثاليين ان صفة المدح والذم سيان في ذلك وفهم منه
 أيضا التنبية على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال (كذلك الماضيان هما قد جعلتا)

وجراب وزاد أبو حاتم أبطح
 وبطاح قاله ابن سيده في
 شرح اصلاح المنطق وفي
 وصف على فعال نحو جواد
 وحياد والاصل جواد قلبت
 الواو ياء لوقوعها اثر كسرة
 وفي وصف على فاعل نحو
 خير وخيار وفي وصف على
 فعول نحو فلوس وفلاس
 وغيره راجع الشيخ خالد
 تجدد الباقي مستوفى (قوله
 وبفعول فعل الخ) ويحفظ
 فعول في مجن ومجنون
 وذ كروذ كوروذ وبندوب
 والندب أثر الجرح (قوله
 غمر وغمار) وغمر (قوله نحو
 فلس الخ) وكعب وكعوب
 ويشترط فيه ان لا تكون
 هينه واوا نحو عوض فلا
 ينقاس فيه فعول وشذفي
 فوج فوج وهم الجماعة
 من الناس (قوله وضرس
 وضروس) وخدن
 وخدون والخدن والخدين
 الصديق الحدث ويجمع
 الخدن على أخذان أيضا
 من الجوهرى (قوله وشجن)
 الشجن الحاجة حيث كانت
 والجمع شجون والشجن
 أيضا الحزن والجمع
 أشجان (قوله صنوان)
 ونرب بفتحسين وغربان

والحرب ذكر الحبارى والجمع غريان والخروف الذ كرم من أولاد الضأن والجمع آخرفة وغرفان والسف الذ كرم
 من ولد الناقة (قوله حمل) بالحاء المهمة الخروف ويكذع للثني من المعز وخذعان هكذا مثل أوجيان وهو خطأ لان جذعا وصف لا اسم
 وهذا الاعتراض بالنظر الى أصله لا باعتبار غلبة الاسم (قوله ولكريم وبجبل فعلا) يعني ان الوصف الذي يكون على معنى فاعل
 لمدح كرماء لمدح كرماء ولا معتل اللام نحو كريم وكرما

يعنى ان ماشابه كرىما وبجلا يجمع على فعلا ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ماشابههما في اللفظ نحو
ظريف وثريف لتعميم الحكم في جميع ذلك والاخر ان يكون المراد ماشابههما في المعنى وان لم يشابه
في اللفظ فشمل نحو صالح وصلحا وعاقل وعقلاء لشبههما بكرىم في الدلالة على صفة المدح لافى الوزن
وفعلا مبتدأ وخبره في المجرور وقوله ولما متعلق بيجعلا ومعنى ضاهاها ماشابههما وما موصولة وصلتها
ضاهاها والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في ضاهاها ولما كان قوله ولكرىم وبجلا
يوهم ان فعلا يجمع عليه فيعمل صحجا كان أو معتل اللام أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف
بقوله (وناب عنه أفعلا في المعلن • لا ما ومضعف) من أمثلة جمع الكثرة أفعلا وينوب عن فعلا
في المعتل اللام والمضاعف من فاعيل المذكر كورفالمعتل نحوولى وأولياء وغنى واغنياء والمضاعف من
نحو شديد وأشداء وخلييل وأخلاء ونبهه بقوله (وغير ذلك قل) على ما جاء من أفعلا في غير المعتل
والمضاعف نحو نصيب وأنصبا وهين واهونا وصديق وأصدقا وعلى هذا حمله الشارح وتبعه
المرادى ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكرناه ولا تيان فاعيل المعتل والمضاعف على
فعلا كقولهم سرى وسرروا وتى وتقوا وسمى وسعوا فذلك على هذا اشارة للحكم السابق وأفعلاء
فاعل بناب وعنه وفى المعلن متعلقان بناب ولا ما تمييز ومضعف معطوف على المعلن وغير ذلك قل جملة
مستأنفة من مبتدأ وخبر ثم قال

(فواعل لفوعل وفاعل • وفاعلاء مع نحو كاهل • وحائض وصاهل وفاعله)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطردي اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر وأعلى فاعل بفتح
العين نحو طابق وطوابق أو على فاعلاء نحو قاطعا وقواطع أو على وزن فاعل اسمها نحو كاهل
وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو
صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شذف فواعل
جمعنا فاعل صفة لمذكر عاقل والى ذلك أشار بقوله (وشذ في الفارس مع ما مثله) أى شذف فواعل في
جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما مثله سابق وسوابق وناكس وفواكس وداجن ودواجن
واعراب البيت واضح ثم قال (وبفعائل اجمعن فعالة • وشبهه ذاتاء او مزاله)

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعا لثلاثة أوزان كلها مضمومة من البيت فعالة التى ذكرها نحو
سهاية ومهايب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أنكر كلها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل
وفعالة بضم الفاء نحو ذواية وذوائب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف فانه شبيهه بفعالة فى كون ثالثه
مدة وكذا فاعولة نحو حولة وحائل وفهم من قوله ذاتاء او مزاله خمسة أخرى هى فعال بفتح الفاء نحو
شمال وشمائى وفعال بكسرهما نحو شمال وشمائى وفعال بضمهما نحو عقاب وعقائب وفعال نحو عجز
وعجائز وفعال نحو سجد مسمى به امرأه فنقول فى جمعه سعايد ويشترط فى الخمسة المجردة أن تكون
مؤنثة وفى قوله وشبهه ذاتاء او مزاله اشارة بذلك وبفعائل متعلق باجمعن وفعالة مفعول به وشبهه
معطوف عليه وذاتاء حال من شبهه ومزاله معطوف على ذاتاء والهاء فى مزاله هاء الضمير وهو
حائذ على التاء وذكر لان حروف المجهى يجوز تذكيرها وتأنيتها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول
الاول ضمير مستتر طائفة على فعالة والتقدير ذاتاء او مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث
ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاء او مزال تاء التانيث
ويحتمل أن تكون أو مزاله معطوف على محذوف تقديره ذاتاء تأنيت أو مزاله تاء هو أظهر ثم قال

(وبالذعالى والفعالى جمعا • صحراء والعذراء والقيس اتباعا)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالى والفعالى ويطردان فى فعلاء ممدودا بفتح الهاء وسكون العين اهما
كهضراء وصحارى وصحارى أو مضافا كهضراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين
وفهم من قوله والقيس اتباعا ان عذراء مقيس على صحراء واعراب البيت واضح ثم قال

كرىم وكرماءه ويستثنى
منه صغير وصبيح وسجين
فقط استغنوا فيهن بفعال
قال سيبويه ولا تقول
صفرأ وصبحأ وسمنأ
(قوله فواعل الخ) من هنا
بدأ المصنف بالجمع المتناهي
وقدم فواعل وفعائل
والفعالى والفعالى لكونها
جوتا مفردات مخصوصة
ثم فعائل وشبهه لكونها
جمعين لمفردات غير
مخصوصة ولها قاعدة شرط
فيها انتفاء صحة جمعها على
الجنوع الماضية (قوله وشذ
فى الفارس مع ما مثله)
وكذا الداجن وصفا
لعائل قال الضرير يقال
رجل داجن أى مقيم
بمكان ويقال الداجن
أيضاً فى كل ما يؤلف مثل
الشاة والهر والكلب
يقال دجن الكلب يدجن
دجنونا اذا ألف البيت
صح من الزبيدي (قوله
شمال) بالفتح اسم الريح
من ناحية القطب
وبالعكس اسم الجارحة

(واجعل فعالي لغري ذي نسب • جدد كالكرمى تتبع العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالي بتشديد الياء وهو مقيس في كل ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغري النسب نحو كرمى وكرا مى واحترزهما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصرى ويعرف ما يازه للنسب بصلاحيه حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب اليه وليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل فوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرمى وما أصله النسب وكثرا استعمال ما هـى فيه حتى صار النسب منسيا كقولهم مهرى فانه فى الاصل منسوب الى مهرة وهى قبيلة وفعالي مفعول أول باجعل ولغري فى موضع المفعول الثانى وجد فى موضع الصفة للنسب وتنبع مضارع مجزوم فى جواب الامر والتقدير و اجعل فعالي جمعا لغري صاحب نسب مجد دون وفق العرب ثم قال

(وبفعال وشبهه انطقا • فى جمع ما فوق الثلاثة ارتقى • من غير ما مضى)

المراد بشبه فعال ما كان على شكله فى كون ثالثه ألفا بعدهم حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء وشمل مفاعـل و فباعـل و فعاول ومفاعيل وأشباهاها وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زاد على الثلاثة بحرف أصلى وهو الرباعى كجعفر والخامسى كسفرجل وما زاد على الثلاثة بزيادة كجمهور وقدوس وغيرهما بما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعال من المزيد المذكور فى الباب كاجرو رام وفوعـل و فاعـل وكاهل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثنى بقوله من غير ما مضى أى مر ذكره فى هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعال رباعى وزائد على الاربعة فاما الرباعى فلا اشكال فى جمعه على فعال أصلا نحو جعفر وجعفر أو مزيدا نحو احمد وأحمد وأما الزائد على الاربعة فغنى امسى الاصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار الى الخامسى الاصول فقال (ومن خامسى • جردا لخرانف بالقياس) يعنى أنك اذا جمعت الخامسى المجرى من الزوائد نحو سفرجل حذف منه آخره فتقول فى سفرجل سفارج وفى قرطعب فراطع وفهم من قوله بالقياس ان العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى الاعلى استكراه كذا كرسبويه وبفعال متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من فون التوكيد الخفيفة وفى جمع متعلق أيضا بانطقا ومن غيرى موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى والاخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خامسى متعلق بانف وكذلك بالقياس وحذف فى موضع الصفة لخامسى ثم ان الخامسى الاصول ان كان رابعة شيها بالمزيد جاز حذفه وابقاء الاخر الى ذلك أشار بقوله

(والرابع الشبيه بالمزيد قد • يحذف دون ما به تم العدد)

يعنى أن الحرف الرابع فى الخامسى الاصول ان كان شيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة تكسرت وفى ما كان شيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالياء لا شرا كما فى المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرزدق وفرزاق وفهم من قوله قد يحذف ان حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ أو الشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف فى موضع خبر المبتدأ ودون متعلق يحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والصغير العائد على الموصول الهاء فى به ثم قال (وزائد العادى الرباعى احذفه) يعنى ان الحرف الزائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يحذف فى الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو مدرج وقدوس والخامسى المزيد نحو قبعثرى إلا أن الاول يحذف منه الزائد فقط فتقول فى جمع مدرج دحارج وفى قدوس قد اكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخامسى الاصول يحذف آخره فتقول فى جمع قبعثرى قباعث ودخل فى عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فانخرجه بقوله (ما • لم يكن لينا اثره اللذان) واحترز به من نحو قرطاس وقد نيل وعصفور فلا يحذف من ذلك شئ لان بنه الجمع تصح دون حذف فتقول قرطاس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب

(قوله كالكرمى) قال ابن غازى عن أبى اسحق فائدة تمثله بالكرمى اخراج ما ليس بنسب أصلا لاندراجة فى قوله لغري ذي نسب جدد والتقدير يكونه ثلاثى ساكن العين كافى التسهيل اه (قوله وهى قبيلة) من قبائل اليمن كثرا استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله وقدوس) اسم للاسد وفى تمثله به نظر لان الكلام فى زيادة الثلاثى وقدوس من زيادة الرباعى لانه يجمع على قد اكس كما سبأ فى عند قوله والزائد العادى الرباعى احذفه (قوله الاعلى استكراه) وفسر بعض الاشياخ الاستكراه بكون العرب لم يسمع منهم جمع الكلمة حتى يستلوا عنها فنظفت بجمعها بعد السؤال (قوله تكسرت وفى) الخدرتق بدال مهملة هى العنكبوت (قوله قبعثرى) القبعثرى هو

الالف والواو فيهما ما بالقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لبنا ما قبل حرف اللين فيه حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فحة نحو غريق وفرعون لهما اطلاق اللين على النوعين فتقول غرا نيق وفرا عين ونخرج ما قبل آخره واوايا متحركان نحو كنه وروهيخ فان الواو والياء تحذف منه ما تقول كاهروهيخ وشمل قوله ما لم يكن لبنا اثره اللذان هما ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما محكم ألف قرطاس فلا يقال في جهه مختاير ومنقاد وانما يقال مختار ومنقاد فهذه من قوله قبل وزائد العادى وكلامه في هذا الفصل انما هو في الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختبر بكسر الياء ان أريد به اسم الفاعل وبفتحها ان أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لانه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره حذفه وهو مضاف الى العادى والرابعى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبريل وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين واسم كان ضمير عائد على زائدوا للذلة في الذى وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف وهو خبر اللزوم مفعول ختم محذوف والتقدير ما لم يكن الزائد لبنا الذى ختم الكلمة بعده ثم قال والسين والتامن كستدع أزل • اذبننا الجمع بقاهاه مخمل

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع ان يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل فاذا كان في الاسم من الزائد ما يخل بقاءه بأحد البناءين حذف فان تاقى بحذف بعض وابقا بعض أبقى ماله مزية وحذف غيره فان نكافا خيرا الحذف فاذا انقر هذا فى مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتا وبقاء الجميع مخمل ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتا فتقول في جمعه مداع وانما أبقى الميم للمزىة التى لها لانها تدل على معنى يخص الاسم والى المزىة التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله (والميم أولى من سواها بالبقاء) يعنى ان بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزىة كذا ذكر وشمل صورتين احدهما ان يكون الزائد لغير الاطلاق نحو كالنون فى منطلق فتقول مطاقي بحذف النون وابقا الميم والاخرى ان يكون الزائد للاطلاق مقعوس فتقول مقاعس خلا فالله مرد فانه يرى ان ابقاء أحد المضعفين احق من ابقاء الميم وبشارك الميم فى ذلك الهمزة والياء والى ذلك أشار بقوله (والهمزة والياء مثله ان سبقا) يعنى ان الهمزة والياء مثل الميم فى كونها أحق بالبقاء اذا سبقا للمزىة التى لهما بتصديرهما ولا نهم فى موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتهم على المتكلم والغائب فى الفعل المضارع فتقول فى التندو يندد أو لا تدو ولا تدو بحذف النون وابقا الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين فى الآخر والسين والتا مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاها مبتدأ وقصره ضرورة ومخل خبره وبينما متعلق بمخل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما • كخيزون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب ايثار بقاء الواو فى خيزون وشبهه كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول فى جمعهما خرايين وعطاميس بحذف الياء وبقاب الواو ياء لانكسار ما قبلها كلفعات فى عصفور حين قلت عصافير وانما وجب حذف الياء دون الواو لان حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذف الواو لم يبق حذفها عن حذف الياء اذ لا يمكن بها صيغة الجمع والخيزون المحزوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جمعت شرط والجواب محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم قال

(وخير وافي زائدى سرندى • وكل ما ضاهاه كالعلندى)

وزن سرندى فعلى زيادة النون والالف فاذا جمعتها فانت مخير بين حذف النون وحذف الالف فتقول سراندوسر ادى وأصله سرادى وكذلك علندى علاندو علاد وانما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لازمية له على الآخر والسرندى الجزاء على الامور والعلندى البعير الضخم والواو فى خبره عائد على العرب أو على العرويين وفى زائدى على حذف مضاف تقديره فى حذف زائدى وكل معطوف على سرندى

الفصيل المهزول (قوله
نحو غريق) الغريق بضم
الغين وفتح النون من طبر
الماء طوبى العنق ص
من الجوهري (قوله نحو
كنهور) الكنهور العظيم
من السحاب ص من
الجوهري (قوله وهيج)
هو الغلام السمين (قوله
مختار) صوابه مختار ومنقاد
نحو مطاقي ومخاليق فى جمع
منطوق ومحتاق اه مختار

• (التصغير) •

انما ذكر باب التصغير اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واحد واحد ولا شرا كهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد وقد أشار الى الاول بقوله

(فعلا اجعل الثلاثي اذا • صغرنه نحو قذى في قذى)

يعني انك اذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت اوله وفتح ثانيه وزدت ياء ساكنه بعد ثانيه فتقول في زيد زيد وفي قذى قذى بادغام ياء التصغير في لام الكلمة والثلاثي مفعول اول باجعل وفعلا مفعول ثان ثم أشار الى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال

(فعيل مع فعييل لما • فان يجعل درهم درهم)

يعني انك اذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت فعييل أو فعييل فعييل للرباعي المجرى نحو جعفر وجعفر وبر وبر وبر وفعييل للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنديل أو ألف نحو شلال وشليل أو واو نحو عصفور وعصيفير وقد بصغر على فعييل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء رسياني وفعيل مبتدأ وخبره لما فاق وهو مفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي وجعل مضاف درهم وهو مصدر مضاف الى المفعول ودرهم مفعول ثان يجعل ثم قال

(ومابه لمنتهى الجمع وصل • به الى أمثلة التصغير صل)

يعني انه يتوصل في التصغير الى فعييل وفعيل بما يتوصل به في التكسير الى فعال وفعال فتقول في تصغير سفر جـ صل ومستندع وحيزون ومنطلق سفيرج ومديع وحزبين ومطيلق ونقول في نحو سرندي سرندوان شئت قلت سرند وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسر ما بعده وهي موصولة وصلتها وصل وبه ومنتهى متعلقان بوصل والضهير العائد على الموصول الهاء في به وبه الثاني والى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال

(وجازت تعويض يا قبل الطرف • ان كان بعض الاسم فيهما المحذوف)

يعني انه يجوز ان يعوض من المحذوف ياء في باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جازان التعويض في ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيرج وما حذف منه زائد كطالبيق ومطيلق والضهير في قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير وجازت خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان والمحذوف في موضع خبرها وفيهما متعلق بالمحذوف ثم قال

(وحائد عن القياس كل ما • خالف في البابين حكما ومما)

يعني ان جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم في التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء على غير قياس في التكسير قولهم في جمع رهط رهط وباطل أباطيل وهي ألفاظ كثيرة ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغربان وفي بلة ليليات وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكر وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفي البابين متعلق بخالف وحكما مفعول بخالف وروماني موضع الصفة لحكم ثم اعلم ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زيد ورجل وان فصل بينهما وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر الا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله

(تلويها التصغير من قبل علم • تأنيث او مدته الفتح انفتح)

يعني ان الحرف الذي بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصبة ودرجة ودرجحة وجبلي وحيلي وسلي وسلمي وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحراء وحراء وحجراء والمراد

• (التصغير) •

أول من تكلم على التصغير هو الخليل بن أحمد رحمه الله ويكون التصغير للتخفيف والتعظيم والترحم وللتجيب وتقليل العدد وتقريب الزمان ومنه قول بعضهم فعظم وحقر وقرب زمني • ترحم فحجب وزقت الاماني وأقلل بتصغيرهم يافتي • فازلت في محفل من معاني

(قوله والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى) بل المراد كل ما لم يجمع على فعالين اسما كان أو صفة فدخل عثمان وانما فتح ما قبل الالف والنون لشبههما بالني التانيث قال أبو اسحق في قوله عدا تنبيه على ان الانفصال تقديري لا حسي فكانهما الحقا بعد كمال بنية التصغير اه وبزيده بيانا قوله وقدروا الانفصال ابن غازي (قوله عثمان) قال الحريري رحمه الله • ولا تغير في عثمان الالف • وفي سكران الذي لا ينصرف اه من املاء شيخنا العلامة سيدي محمد المرابط رحمه الله (١٨٥) قال الامام ابن غازي قال أبو حيان

تقول في تصغير عثمان
عثمان لانهم لم يكسروه
على عثمانين وقد قيل
لبعضهم كيف تجمع عثمان
فقال عثمانون فقبل له

وعثمانين قال ايش عثمانين
على جهة الانكار أبو
اسحق قال ابن جني سألت
الشيخ يوما فقلت له كيف
تجمع دكانا فقال دكانين

قلت فسر حانا قال سراحين
قلت فعثمان قال عثمانون
قلت فهو لا قلت أيضا
عثامين قال ايش عثمانين

أرايت رجلا يتكلم بتصغير
لغته والله لا أقولها اه
من ابن غازي رحمه الله
(قوله وألف التانيث حيث

مدا) أي مدا قبلها فان
الالف في الممدودة ليست
علامة للتانيث وانما
علامة التانيث الالف

المنقلبة همزة (قوله من
بعد أربع) قال بعضهم هو
راجع الى جميع ما تقدم
فيكون قيدا في الجميع

وبزيده ما رسم في هذه
الطوة السفلى اه واظهر
في تحمله بحمرا وباعده
من المثل التي مثل بها في
حل الايات الاربع فاته

مما وقع فيه الالف رابعا

الالف التي قبل الهـزة فان المدة ليست علامة للتانيث وانما علامة التانيث الالف المنقلبة همزة
والالف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التانيث المقصورة فانها علامة تانيث فلذلك لم يكتب بعلم
التانيث عن الممدودة والفتح مبتدأ وانحتم خبره وتلوه متعلق بالفتح ومعنى التالوتالي ومن قبل في
موضع الحال من فلو أو مدته معطوف على عـلم ثم أشار الى الموضوعين الباقيين من المواضع الخمسة
فقال (كذلك ما مدة أفعال سبق • أو مد سكران وما به التحق)

يعني ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضا فتحه
وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعته وما سمى به من ذلك فتقول في تصغير اجمال أجمال وكذلك
في نحو أفعال اذا سمى به رجلا أفعال والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبيه بقوله
وما به التحق فتقول في تصغير سكران وعطشان سكران وعطشان وتقول في تصغير عثمان
وسرحان عثمان وسرحان لانه من باب فعلان وانما واجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لان ناء
التانيث والالف تستحقان ان يكون ما قبلهما ما مفتوحا ولم يقولوا في تصغير أفعال أفعيل لثلاث تغير
صبغة الجمع ولم يقولوا سكرين لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين كما قالوا في سرحان سراحين وما مبتدأ
وهي موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق ومد سكران معطوف على مدة وما معطوف على
سكران وكذلك خبر المبتدأ وهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من أفعال لانه جعله قيدا للجمع

ثم قال (وألف التانيث حيث مدا • وناؤه منفصلين عدا)
(كذا المزيد آخر النسب • وعجز المضاف والمركب)
(وهـكذا زبادنا فعلانا • من بعد أربع كزعفرانا)
(وقدروا انفصال ملال على • تنثية أوجع تصحج جلا)

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيل وفعيل وتقدم أيضا انه يتوصل الى بناء التصغير
توصل به الى بناء الجمع من الحدائق لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه
الايات الاربع فلم يمد فيها الثاني بل جعل بناء التصغير معتبرا في صدورهما وصار الثاني بمنزلة كلمة
أخرى غير داخلية في حكم البنية الاولى الاول ألف التانيث الممدودة نحو جراه فتقول في تصغيره
جرا فيكون المعتبر في صبغة التصغير جبر وهو المنبى عليه بقوله وألف التانيث حيث مدا الثاني ناء
التانيث نحو درجته فتقول في تصغيره درجته فالمعتبر في صبغة التصغير ما قبل ناء وهو فعيل
فيكون كجهر وهو المنبى عليه بقوله وناؤه الثالث ياء النسب نحو بصري فتقول في تصغيره بصري
فالبناء غير معتد بها أيضا وهو المنبى عليه بقوله كذا المزيد آخر النسب الرابع عجز المضاف نحو عبد
شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبى عليه بقوله وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب
مخرج نحو بعيلك فتقول في تصغيره بعيلك وهو المنبى عليه بقوله والمركب السادس الالف والنون
الزايدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعفران فصار المصغرا غمرا وزعفر
والالف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم - كدهما
السابع علامة التنثية نحو زيدان فتقول في تصغيره زيدان الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو

(٢٤ - مكدوى) وقد تقدم حكمه في قوله فعلا اجعل الثلاثي اذا صغره وفي قوله لتأوبا التصغير من قبل علم والصواب
أن يمثل بما وقعت فيه الالف خامسة كما مثل ابن هشام في التوضيح وقد يؤخذ من قول المصنف من بعد أربع اذا رددته
للاثلاثه آيات البيت الرابع - ذى منه دلالة ما تقدم عليه فتامله اه فان قبل لاى ثنى قال وألف التانيث البيت وهو داخل فيما
تقدم له في قوله وزائد العادى الرابعي الخ وقد أجال عليه في قوله وما به انتهى الجمع وصل الخ فالجواب انه انما

زيدون فتقول فيه زيدون وهما المنبى عليهم ما بقوله وقد روا انفصال البيت وقد فهم من هذه
الآيات أن قوله وما به المنتهى الجمع البيت مقيد بان لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحدق
منها شيء وألف التانيث مبتدأ وتأوه معطوف عليه وعدا في موضع الخبر والالف فيه للتثنية عائدة
على الالف والتاء منفصلين مفعول ثان بعد الواو حيث متعاقبة بعد الواو المزيد مبتدأ وخبره كذا وأخرا
طرف مكان متعلق بالمزيد لانه اسم مفعول وللنصب متعلق بالمزيد أيضا وبجزء المضاف معطوف على
المبتدأ ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره دلالة الاول عليه وزيد تافعلان مبتدأ وخبره كذاوها
تنبية ومن بعد متعلق بزيد تاوا انفصال مفعول بقدر واوه مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة
وصلتها دل وعلى تثنية متعلق بدل وجمع مفعول مقدم يجلاوا وعطفت جلاوا معه وله على دل
ومعه وله فهو من عطف الجمل ثم قال

(وألف التانيث ذوالفصر متى • زاد على أربعة ان يثينا)

يعنى ان ألف التانيث اذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لانها المالم يستقل التطق بها حكم لها بحكم
المتمصل فحذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيل وذلك نحو فرقرى وفرقرى وعبركى
وحبرك فان كان ثانيا فافيه ألف التانيث الخامسة ألغا فعد أشار اليه بقوله

(وعند تصغير حبارى خير • بين الحبيرى فادر والحبير)

حبارى اذا صغر جاز فيه حذف الالف الاولى وبقاء ألف التانيث فتقول حبيرى وحذف ألف
التانيث فتقول حبير بقاب الالف الاولى ياء وادغام ياء التصغير فيها وفهم منه أن ما سوى نحو حبارى
مما ألفه خامسة للتانيث يجب حذف ألفه وعند متعلق بخير وكذلك بين والظاهر في عنده ههنا انها
بمعنى فى ثم قال

واردد لاصل ثانيا لينا قلب • فقيمة صير قويعه تصب)

يعنى ان ثانى الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان منقلبا عن غيره فشملى ستة أنواع الاول ما أصله
واو فانقلبت ياء نحو قويعه فتقول فيه قويعه الثانى ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بوب
الثالث ما أصله ياء فانقلبت واو نحو موقن فتقول فيه ميقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب
للمسن من الابل فتقول فيه نيب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذئب فتقول فيه ذؤيب
السادس ما أصله حرف من حروف الهمزة فتقول فيه حراف وبنار فتقول فيه حرافير وبنير لان أصلهما
قراط وبنار وانما رجع ذلك كله الى أصله لزال موجب القلب وثانيا مفعول بارد دولاصل متعلق
باردد وليناعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثانى ان الثالث اذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع الى
أصله نحو قائم فان الهمزة بدل من الواو فتقول قويم وقلب فى موضع النعت لثانيا وقيمة مفعول أول
بصير وقويعه مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لاصله واليه أشار بقوله
(وشد فى عبيد عبيد) وجه شد وذه ان الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويعه فلم يردوه الى أصله
لثلا يلبس بتصغيره وذهبهم اليه ثم قال (وحتم • للجمع من ذامالتصغير علم) يعنى ان ما ردد لاصله فى
التصغير يرد أيضا الى أصله فى الجمع فيقال فى جمع ميزان موازين وفى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى
عبيد أعبيد كما قالوا عبيد وعبيد فاعل بشد وما فرغ من جمعهم وللجمع ومن ذام متعلقان بجمعهم وما موصولة
وصلتها علم والتصغير متعلق به لم ثم قال

(والالف الثانى المزيد يجعل • واوا كذا ما الاصل فيه يجعل)

للالف الثانية خمسة أحوال الاول أن تكون مبدلة من واو الثانى أن تكون مبدلة من ياء وتقدم
حكمها فى البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كعاج النظامس
أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر فى هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من

ذكره ليرتب عليه ما بعده
وهى مسألة حبارى فان
قيل مسألة حبارى قد
تقدمت أيضا فى قوله والميم
أولى من سواء بالبقاء الخ
فلاى شئ أعادها فالجواب
انه انما أعادها ليدل على
التصغير فيها والله أعلم
فتأمل (قوله وحبركى) هو
الفرادى والثنى حبركة
وربما يشبه به الرجل
القلبط الطويل الظهر
القصير الرجل وتصغيره
حبرك صح من طيرة
منسوبة للجوهري اه

(قوله وكل المنقوص) اذا صغر المنقوص المذكور كل رد ما حذف منه ان كان على حرفين (١٨٧) نحو خذ من سمي به وسه فتقول

فيه اخذ وسه وان
كان على ثلاثة أحرف
والثالث تاء التأنيث لم
يغندبه وكل أيضا كما
يكمل الثاني نحو عدة
فتقول وعيدة وان كان
المنقوص حوى ثالثا غير
التاء لم يرد اليه ما حذف
لعدم الحاجة اليه فتقول
في هار هو يرو اليه أشار
بقوله ما لم يحو غير التاء
ثالثا ويفهم منه انه ان
حوى ثالثا غير التاء لم يرد
اليه المحذوف وان كان
الثالث هو التاء لم يغندبه
وردا اليه اه من المرادى
(قوله كسبة) التبة هو
مجمع الماء في الخوض
واختلف فيه هل محذوف
العين أو محذوف اللام
(قوله ويد) أصل يدي
بسكون العين بديل جمعه
على افعال (قوله في هذا
الباب) أى في باب التصغير
وذلك حيث تلتقى ثلاث
يأت أولهن ياء التصغير
(قوله وشذرك الخ) قال
بعضهم
وشذرك دون لبس وهو في
ناب ونعل ونحى ونصف
وقوس وذود شول وفرس
حرب ودرع للحديد عرس
وانشول اسم للناقة القليلة
اللبن والنصف بفتح الصاد
اسم للمرأة الكهلة التي
ليست بشابة ولا بهوز وقال
بعضهم

همزة وسنأتي في باب الأبدال والالف مبتدأ وان شئت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواو
مفعول ثان يجعل وما مبتدأ وهى موصولة والاصل مبتدأ ويجعل خبره ومبه متعقبي يجعل والجملة
صلة ما ثم قال (وكل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا كما)
يعنى ان المنقوص اذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص
القياسى وهو ما آخره ياء يقد فيها الضمة والكسرة فتعمل قوله المنقوص ما حذف منه فائده كسرة
أو عينه كسبة أو لامه كسنة ويدوشمل ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة وشمل أيضا ما كان على
حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كها رجمنى هار فمجن جعل الاعراب في الراء وأصله هار
فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد اليها المحذوف الا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها رعيدة برد
الفاء وثوبية برد العين وسفينة ويديفة برد اللام وتقول في هار هو يرو بالاستغناء عن رد الالف باقامة
وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو غير التاء ثالثا أى ما لم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا
غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمه ما في ذلك واحد
وذلك انه اذا سمى بها ثم صغرت تصير كالمنقوص الذى على حرفين فلا بد من تكميلها بالتوصل بذلك
الى بناء التصغير فتقول موى وفى تشبيل بذلك نظرفان ما سمى به من الموضوع على حرفين ثانياه حرف
لين يجب تكميله قبل التصغير ولم ينبس على ذلك أحد من اشراف فانظره وقوله المنقوص مفعول
بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول يحو غير التاء منصوب على الحال لانه نعت تنكرة تقدم
عليها والتقدير ما لم يحو ثالثا غير التاء ثم قال

(ومن يترخيم بصغرا كتنى • بالاصل كالعطف يعنى المعطاف)
الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغران كان ثلاثى الاصول صغرى على فعل نحو جيد في أحد
وحدان ومحمود وجماد وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء وان كان رباعيا صغرى على
فيعمل نحو شعلال وعصفور فتقول شعلال وعصفور ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها بصغرو بترخيم
متعلق بصغروا كتنى خبر المبتدأ وبالاصل متعلق باكتنى ثم قال

(واختم بنا التأنيث ما صغرت من • مؤنث عار ثلاثى كسن)
يعنى ان الاسم الثلاثى المؤنث العارى من تاء التأنيث يحتم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة وشمل
قوله ثلاثى أربعة أنواع الاول ما هو ثلاثى في الحال نحو كيف الثاني ما هو ثلاثى في الاصل نحو يد
فتقول فيه يديبة الثالث ما كان نحو سها فانك تقول فيه سهى فيجمع ثلاث يأت الاولى ياء التصغير
والثانية بدل ألف سها والثالثة المبدلة منه الهمزة فحذفت احدى اليأت على القياس المقدر في
هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فلحق التاء كما تلحق الثلاثى الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث
فصغر تصغيرا لترخيم فتحوته مال فتقول فيه شعية وما مفعول باختم وهى موصولة وصلتها بصغرت
وانضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرت ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من
هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منها بقوله

(ما لم يكن بالتأنيث ذاليس • كشجر وبقر وخس)
يعنى ان التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذى يتميز من واحد بحذف التاء فهو شجر وبقر فتقول
فيه ما شجير وبقر اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لا تلبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشرا ولا ثلاثا
وما بينهما من أسماء الاعداد فتقول في تصغيره عشير وتسبع وخمس ولا تلحقها التاء ثلاثا يلبس بتصغير
عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار الى الثاني بقوله (وشذرك دون لبس) يعنى شذرك التاء دون لبس في
ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها او هو ذود وشول وناب للمس من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع

ذود وشول نصف وقوس • نعل وحرب وفرس وعرس • ناب نحى درع فتترك التاء مع بفظها شذرا لا امثرا • ان صغرت من
غير لبس لا تنس • فاطمخ الى العلم ومنه فاقبس • وخرج بدرع الحديد الدرع الذى هو القميص لانه مذكر

الحديث وعمر بن الخطاب ونصف وقد شد أيضاً لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله (وندر • لحاق تاء ثلاثياً أكثر) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام قدبة وفي وراوية وفي امام أمة وما ظرفية مصدرية وفي يكن ضمير عائد على المؤنث العاري وري في موضع خبر يكن وذال بس مفعول ثان يري والتاء متعلق بيري وترك فاعل بشدودون متعلق بشدولحاق تاء فاعل بندروما موصولة وصلتها أكثر بفتح الباء وثلاثياً مفعول بكثرو • يعني أكثر عليه غلبه في الكثرة ثم قال (وصغروا شدوذ الذي التي • وذامع الفروع منها تاوني)

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتكمن من الاسماء الا ذوالذي وفروعها • لشبهها بالاسماء المتكمنة في كونها توصف بوصفها فاستيج لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتكمن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير عوض من ضمها ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتكمن في زيادة ياء ساكنة فقبل في الذي والتي اللذان واللتيا وفي ذواتا ويا ويا وقد اعترض للمرادى هذا البيت ولا بد من إيراد اعتراضه لخصه قال اعلم ان قول الناظم وصغروا شدوذ • معترض من ثلاثة أوجه أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره بوجه • ان تصغيرها كـ تصغير المتكمن وثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومها لأنهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها ان قوله منها تاوني بوجه • أن في تصغيرها كـ تصغير تاوني قد نصوا على أنهم لم يصغروا من الألفاظ المؤنث الا تاوني والواو في صغروا عائد على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشدوذ مصدر في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الاضافة وقد سماه سيدي بهاء التميمي قوله

(يا • كـ الكرمى زاد والنسب • وكل ما تليه كسره وجب)

يعني أنه اذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قيسلة أو بلد زبد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغيرات زيادة الباء وكسر ما قبلها وانتقال الاعراب إلى الياء وفهم ذلك من تشبيهها بياء الكرمى فانها حرف الاعراب وفهم منه أن ياء الكرمى ليست للنسب لتشبيهه بياء النسب بها ويا • مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب وكاف في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ ومما موصولة وتليه صلتهما والخبر العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الباء وكسره وجب جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر كل وهما كسره عائد على الحرف الذي تليه الباء ثم اعلم ان هذه التغيرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الاسماء المنسوبة وقد يضاف إليها في بعض الاسماء تغيرات آخر أشار إلى الأول منها بقوله

(ومثله مما حواه احذف وتا • تأنيث أو مدته لا تنبأ)

يعني ان آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو أف تأنيث مقصورة حذفت جميعاً للنسب وجعلت موضعها بياء النسب وشمل الباء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الباء للنسب كـ بصرى فتقول في النسب إليه بصرى وما كانت فيه الباء لغير النسب نحو كرمى فتقول في النسب إليه كرمى وما كان أصلها واو نحو مرمى أصله مرمى فقلت الواو ياء وأدغمت في الباء فتقول في النسب إليه مرمى وفي هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد وانما حذفت الباء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطمى وانما حذفت التاء لثلاثاً يجمع بين علامتي تأنيث ذا كان المنسوب إليه مؤنثاً ونحو مكبة وأما ألف التأنيث المقصورة فان كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو قرقري في قرقري وحشي في حشي وأما الاربعة فقد أشار إليها بقوله (وان تكن زربع ذا ثان سكن • فقلها واو احذفها حسن)

(قوله إليه) الضمير في قوله إليه يعود على اللفظ المؤنث الذي أريد النسب إليه والصواب أن يقال اذا كان المنسوب مؤنثاً وأما المنسوب إليه في صورة اثبات التاء فهو مؤنث أبداً مثاله امرأة مكبة (قوله حشي) والحش الابهال من مختصر العفو

يعني ان ألف التانيث المقصورة اذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقاب واوا
نحو حبل فتقول فيه حبل وحباوى وفهم منه انما اذا كانت خامسة فيما فوق او رابعة في اسم تانيثه
معهرك وجب حذفها لدخولها في الضابط الاول ولم يتعرض للاربع من الوجهين قبل والحذف أحسن
ومثله مفعول بالحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما يتعلق بالحذف وما موصولة وهي واقعة
على الاسم الذي حوى الياء وصلتها حواء والعائد على الموصول هو الضمير المستتر القاعل بحواء
والهاء في حواء عائدة على الياء ويجوز ان تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير
المستتر في حواء عائد على الاسم الحاوى الياء ومن على الوجه الاول للتبعض وعلى الثاني لبيان
الجنس وتاء تانيث أو مدته مفعول بثبنا ثم قال (تشبهها بالحق والاصلى ما لها) يعني ان الالف
الرابعة اذا كانت للاتاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التانيث من
قلبها واوا وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى الا ان القلب في الاصل أحسن من
الحذف والى ذلك أشار بقوله (والاصلى قاب يعنى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعنى يختار
وفهم من تخصيصه الالف الاصلى باختيار القلب ان ألف للاتاق بالعكس فيكون كاف التانيث في
اختيار الحذف والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب ان القاب في ألف للاتاق أجود فينبغى أن يحمل
كلامه هذا على ان القاب في الاصلية أكثر من القلب في التلى للاتاق وان كان القلب فيها جميعا
أجود من الحذف كما هو عليه في مخرج الكافية والحق نعم تشبهها واصلى معطوف على المالحق
وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها الها والخبر في الجر وقلبها ثم انتقل الى الالف الخامسة فصاعدا فقال
(والالف الجائز أربعا أنزل) يعني ان الالف الخامسة فيما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الالف
الاصلية نحو مصطفى وألف التانيث نحو حبارى وألف التكسير وشمل أيضا الالف الخامسة كالثلث
والسادسة نحو مستدعى وخطى وقبترى فتقول مصطفى وحبارى ومستدعى وخطى بالحذف
في جميع ذلك ثم انتقل الى المنقوص وبدأ بالخامسة فقال (كذلك بالمنقوص خامسا عزل) يعني ان
ياء المنقوص اذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتمد معتمدى وفهم من ذلك أن حذفها اذا
كانت سادسة واجب أيضا لانه من باب أخرى لان موجب الحذف انما هو الثقل وهي سادسة أثقل
منها خامسة والالف مفعول بازل والجائز نعت للالف وأربعا مفعول بالجائز وبالمنقوص مبتدأ خبره
عزل أى حذف وخامسا حال من الضمير المستتر في عزل ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال
(والحذف في الباربعا أحق من قلب) يعني ان ياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا
وحذفها أحسن في نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضوى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واوا قول
الشاعر فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحافوى ولا نقد
هو منسوب الى حانية هو الموضع الذي يباع فيه الخمر ثم انتقل الى ما نالته ياء أو ألف فقال (وحتم قلب
ثالث يعنى) فتشمل قوله ثالث الياء والالف وهما مستويان في وجوب قلبهما واوا نحو عى وهووى وفى
وقوى وانما قلبت الالف فى فتى واوا أصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياء آت والحذف مبتدأ
ورابعا حال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفي الياء متعلق بأحق وختم خبر مقدم لقلب ثالث ويعنى أى
يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث ثم قال (وأول ذا القلب انفتاحا) يعني ان ياء المنقوص اذا قلبت
واوا فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل والتعقيق ان الفتح سابق للقلب لان نحو نفع اذا قصص فيه
النسب وجب قلب الكسرة قصصه كما في نحو غفر فيجب حينئذ قلب الواو والياء لفا لصر كها وانفتاح ما
قبلها قصص كفتى فتقلب الالف بعد واو كما قلبت فى فتى وكذلك أيضا نحو قاضوى لان نظيره تغلب
فتفتح أيضا ضد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول بأول أى صاحب القلب
وانفتاحا مفعول ثان بأول ثم قال (وفعل وفعل عيها ما افصح وفعل) يعني ان الاسم الثلاثى المكسور

(قوله وألف التانيث نحو
حبارى) كان من حقه أن
لا يأتي ياء التانيث لانه
دخل في قوله قبل أو مدنه
(قوله كذلك) نعت لمصدر
محذوف أى عزلا كذلك
ولو استغنى عنه لصح

العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كقرأ أو مكسورها كابل أو مضمومها كذئذ فتقول غرى وأبلى ودثلى كراهه اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمير يفسره افصح وفعل معطوف على فعل بحذف العاطف واقع خبر فعل إذا دخل مبتدأ أو عينهما مفعول بإفصح ومنها متعلق بإفصح وفعل الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلها ما فى وجوب فتح العين ثم قال (وقيل فى المرمى مرمى • واختير فى استعده اللهم مرمى)

قد تقدم دخول هذه المسئلة تحت عموم قوله ومثله مما حواه لكن فيما الحدى يائيه أصلية كبرى لغتان الحذف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه ان يأتى بهذا البيت عقب قوله ومثله مما حواه احذف كما فعل فى الكافية لكن الايات التى ذكرها من قبض بعضها بيهض فلم يمكن ادخالها فى اثنتاها فتعين تأخيرها عنها ورمى مرمى مرفوع بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ورمى مرفوع باختيار ثم اعلم ان ما آخره ياء مشددة ان تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد تقدم وان تقدمها حرفان فسيأتى وان تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله

(ونحو حى فتح ثابته يجب • وارودده واوان يكن عنه قلب)

يعنى انه اذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت اليه لم يحذف منه شئ بل يفتح ثابته وهو الياء الساكنة المدغمة فى الاخرة فان كان أصله واواردتها فقلت فى طى طوى لانه من طويت وانما قلبت الياء الاخرة واواره من قلبه عن ياء كما قلبت فى فتى وقد تقدم وفهم منه ان الياء الاولى اذا كانت ياءا لاصالة بقيت على حالها فتقول فى حى حيوى واعراب البيت واضح ثم قال (وعلم التنبيه احذف للنسب • ومثل ذانى جمع تصحج وجب)

يعنى انك اذا نسبت الى شئ أو مجموع على حده حذف العلامة ونسبت الى واحد فتقول فى النسب الى زيد بن زيد بن زيدى وحمل الشارح كلام النظم على ان ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى وفيه نظر والذي ينبغي ان يحمل عليه ما ذكر وتفهيم منه ان حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول باحذف والنسب متعلق باحذف ومثل ذامبتدأ وخبره وجب وفى جمع متعلق بوجوب ثم قال (وثالث من نحو طيب حذف) يعنى انه اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء انقلب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذف المكسورة كقولك فى طيب طيبى كراهه اجتماع الياءات والكسرة وفهم من المثال ان الياء اذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبى وكان القياس على هذا فى النسب الى طيبى طيبى لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك ثابته بقوله (وتدطائى مقولا بالالف) ووجه الشذوذ ان أصله على مقتضى القياس طيبى يسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفا والياء انما قلب ألفا قياسا اذا كانت متحركة وثالث مبتدأ أو سوغ الابتداء به انه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشذ ومقولا حال من طائى وبالف متعلق بمقول ثم قال

(وفعل فى فعلة التزم • وفعل فى فعلة حتم)

يعنى ان ما كان على وزن فعلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجتمع مع ياء النسب وتحذف أيضا منه الياء ويقتض ما قبلها فان كان على وزن فعيلة يضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه الياء والتاء وتبقى الفتحة التى قبل الياء فتقول فى حنيفة حنى وفى جهينة جهنى وفعل مبتدأ وخبره التزم وفى فعيلة متعلق بالتزم واعراب بحر البيت كصدره وفعلة وفعلة غير منصرفين للتأنيث والعلمية ثم قال (والحق وامعل لام عريا • من المثاليين بما التأوليا)

يعنى انهم الحقوا بفعلة وفعيلة فى الحذف ما كان على فعيل أو فاعيل بغير تاء وكان معتلا للام نحو عدى وقصى فتقول فيها عدوى وقصى والحقوا بعنى العرب ومعتل مفعول بالحقوا وعربا فى

موضع النعت لمحل ومن المثالين متعلق بعمل وبما متعلق بالحقوق او ماموصولة وصاتها اوليا والياء
مفعول ثان لا وليا والمفعول الاول ضمير مستتر في اوليا وهو العائد على ما وماذ كرفي فعيلة وفعيلة
من حذف ياءهما انما ذلك ما لم يكنا معننى العين أو مضعفيها والى ذلك أشار بقوله
(وعموما ما كان كالطويلة • وهكذا ما كان كالجليلة)

يعنى ان ما كان معننى العين أو مضعفيها من الوزنين يتم أى لا يحذف ياءهما لتقل التضعيف
والاعلال ومثل بفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل بفعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التقيم وانما استغنى
بفعيلة عن فعيلة لان العلة موجودة فيها ما وفهم من البيتين ان ما كان على فعل صحيح اللام مجردا
من التاء يتم على الاصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيها ما عقيلي وعقيلي واعراب البيت واضح ثم
قال (وهو رذى مدنيال في النسب • ما كان في تنبيهه انتسب)

يعنى ان حكم المددود في النسب يحكمه في التنبيه فتقول في نحو جراح جراحى كما تقول جراحا وان
وتقول في عليا وكسا وجاء عليا وى وكسا وى وعليا وى وكسا وى وحياتى كما تقول في التنبيه
وقد تقدم ذكر ذلك كله وهو مبتدأ أو ينال يجوز ضبطه بضم الياء وقصها وهو في موضع الخبر وما
مفعول ثان يينال ان ضم ياءه وفي ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الاول وان كان ينال
بفتح الياء فاما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانتسب في موضع خبر كان وفي تنبيهه متعلق بانتسب
ثم انتقل الى النسب للمركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزج وتركيب اضافة
وقد أشار الى الاول والثاني فقال

(قرله ولم يمثل بفعيلة بضمها)
ومثال فعيلة من المضعف
هريرة ومن المعتل فورية

وانسب لصدر جلة وصدرها • ركب مزجا) يعنى بالجملة الجملة المسماة بها وهو تركيب الاسناد
فينسب الى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق فخره فتقول في
النسب اليه برقى ومثال المزجى بعلبك فتقول في النسب اليه بعلى ثم انتقل الى الثالث وهو المركب
الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب الى مجزئه وقسم ينسب الى صدره وقد أشار الى الاول بقوله
(ولثان عما) (اضافة مبتدأة بابن أواب • أو ماله التعريف بالثاني وجب)

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للجزء اولها أن يكون مبتدأ وبابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب اليه
زبيرى وثانيها أن يكون مبتدأ وبأب وهو الكنية فتقو أبو بكر فتقول فيه بكبرى وثالثها أن يكون
الاول يعرف بالثاني فتقو غلام زيد فتقول فيه زيدا كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع أن يحافى
اللبس وسيأتى ثم أشار الى الثاني وهو ما ينسب الى صدره فقال (فما سوى هذا انسب للاول) يعنى ان
المضاف ان لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب الى صدره فتقو امرئ القيس فتقول فيه امرئى فان
خيف لبس نسب الى الجزء واليه أشار بقوله (مال يخيف لبس كعبد الاشول) يعنى اذا خيف اللبس
نسب الى الثاني فتقو عبد شمس وعبد مناف وعبد الاشول فتقول شمسى ومنافى وأشهل لانا لول
نسبت لاصدر فقامت عبدى لانسب فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الاشول
وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني ولصدر متعلق بالنسب وصدر ما معطوف وما موصولة
وصلتها ركب ومن جامه صدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج ولثان معطوف على
اصدر واضافة مفعول يتم وتتم في موضع الصفة لثان ومبتدأة نعت لاضافة وبابن متعلق بعبدواة
وما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف مبتدأ أو خبره وجب وله متعلق بوجوب والجملة صلة
ما وفي متعلق بانسب وما موصولة وصاتها اسوى وهذا اشارة لما ذكره ولو قال فما سوى هذى اشارة
للمواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثى
المحذوف منه حرف اما ان يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذفت منه اللام فهو اما جاز
الخبر واما واجبه وقد أشار الى الاول بقوله

(واجبر برد اللام مانه حذف • جواز ان لم يرد ألف)

(قوله وعضه) العضاه كل شجر عظم وله شوك من الجوهرى (قوله وما مفعول رد) بل هو مفعول باجر لا برود وهو سهو منه رحمه الله
(قوله وبأخ أختا وابن بنتا الحق) (١٩٢) وسر ذلك ان الصيغة كلها للتأنيث فوجب ردها الى صيغة التذكير كما وجب حذف

التاء في مكى وبصرى
ومسلمات ويونس يقول
فيهما أختى وبنتى محبتان
التاء لغة التانيث لان
ما قبلها ساكن صحيح وبانها
لا تبدل في الوقف هاء
وذلك مسلم ولكنهم عاملوا
صيغتهما عاملة تاءا تأنث
بدليل مسئلة الجمع قاله
ابن هشام في التوضيح
(قوله فتقول وشوى)
بقلب الياء واو الانك لما
رددت الواو صار وشى
بكسرة بن كابل فقلبت
الكسرة الثانية فتحة كما
تفعل في نحو ابلى فانقلبت
الياء الفاعل الى الواو او لم
يقلب على قول الاخفش
ومضى بالياء لعدم الموجب
المذكور اه توضيح (قوله
نحو مذمى بها) فتقول
في النسب الى مذمى وفي
الذنب الى سهى مع
من المرادى (قوله الى
فرائض فرضى) مفردة
فريضة على وزن حنيقة
(قوله وفهم من قوله ان لم
يشابه واحدا بالوضع)
حاصله انه ينسب الى
الكلمة الدالة على الجماعة
على لفظها ان اشبهت
الواحد بكونها اسم جمع
كقوى ورهطى او اسم
جنس كشجرى او جمع
تكسير لا واحدا كما يلى
أوجار يا جبرى العلم
كانصارى واما نحو كلاب
وأنمار فليس مما نحن فيه
لانه واحد والنسبة اليه على لفظه من غير تردد (قوله كعبايد) العباد يد الفرق من الناس الذاهبون في كل

(في جمعي التصحيح أو في اثنينه) يعنى ان الثلاثي المحذوف منه اللام اذ لم يرد المحذوف في التثنية
وجمعي التصحيح جاز جبره وابقاؤه على حاله فتقول في يد وعدودم يدى ويدوى وعدوى وعدوى ودوى
ودموى لانك تقول في تثنية ايدان وعدان ودمان وفي نحو ثنية ثبوى وثبى لانك تقول في جمعها
اثنات بغير رد ثم أشار الى الثاني بقوله (وحق مجبور به ذى توفيه) يعنى ان ما جبر في التثنية وجمعي
التصحيح جبر في النسب وجوباً نحو اب وأخ وعضه وسنة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضوى وسنوى
أو سنوى على الخلاف في لامها لانك تقول في التثنية أبوان وأخوان وفي الجمع عضيات وسنوات
أو سنات ويرد متعلق باجر ويرد مصدر مضاف الى المفعول وما مفعول رد وهى موصولة وصلتها
حذف ومنه متعلق بحذف وجواز مصدر وانظروا انه نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف
والتقدير واحد جبر اذا جاز وان شرط ورده اسم بك وألف في موضع خبرها وفي جمع متعلق بالف
وحق مجبور الخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال (وبأخ أختا وابن بنتا الحق) يعنى ان أختا اذا نسبت
ليها قلت أخوى كما تقول في النسب الى أخ واذا نسبت الى بنت قلت بنوى كما تقول في النسب الى ابن
أما الحاقه أختا بأخ فلا اشكال فيه وأما الحاقه بنتا بابن ففيه نظر لان النسب الى ابن يجوز بابنى
وبنوى فمن أين يعلم ان بنتا يقال في النسب اليها بنوى فقط والعذر له في ذلك انه انما أحال على من قال
في اس بنوى ولا يصح حمله على من قال ابني لعدم همزة الوصل في بنت هذا الذى ذكرته في النسب الى
أخت وبنت هو ان ذهاب الجهر وروايف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله (ويونس أبى حذف التاء) يعنى
ان يونس يقول في النسب الى أخت أختى والى بنت بنتى وبأخ متعلق بالحق وأختا مفعول بالحق وبنتا
معطوف على أختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجرور وهو جازر خلافاً للفارمى ويونس
مبتدأ أو صرفه ضرورة وأبى في موضع الخبر وحذف التام مفعول بابى ثم قال

(وذا عاف الثاني من ثنائى • ثانيه ذولين كلا ولائى)

يعنى انك اذا نسبت الى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب ان تضعف الثاني فتقول في لوى ولا
مسمى به الووى وكبوى ولائى وفي ذلك نظر لان ما مسمى به مما ثانيه ذولين يجب ان يضعفه وجعله من
ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكر ما فى التصغير والثاني مفعول بضاعف ومن ثنائى
في موضع الحال من الثاني وثانيه مبتدأ وذولين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في
موضع نعت لثنائى ثم انتقل الى المحذوف انفاه فقال

(وان يكن كشبه ما الفاعل عدم • بغيره وقع عينه التزم)

يعنى ان ما حذف منه الفاء وكانت لامه ياء كشبه ودية يجب جبره يعنى رد ما حذف منه وهو الواو
ويضع عينه فتقول وشوى ودوى وفي قوله ورفع عينه التزم موافقة للمذهب سيويه والاخفش
يتركها ساكنة فتقول وشبى وفهم منه ان المحذوف الفاء اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو وعدوى
وفهم ايضا ان المحذوف انعين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذمى بها فان أصلها مندوان يكن
شرط وما اسم يكن وهى موصولة وصلتها عدم والفام مفعول بعدم وكشبه خبر يكن والفاجواب
الشرط وجبره مبتدأ وقع عينه معطوف عليه وانتم في موضع الخبر عنه ما كان حقه ان يقول انتم ما
لكن أفرده على معنى ما ذكر ثم قال (والواحد اذا كرنا سببا للجمع • ان لم يشابه واحدا بالوضع)
يعنى انك اذا نسبت الى جمع بان على جميعته ولم يشابه في الوضع المفرد جى به واحد ونسب اليه كقولك
في الذنب الى فرائض فرضى وفهم من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع انه اذا شابه في اللفظه
وشمل نوعين أحدهما ما أهل واحد كعبايد والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيه ما عباد يدى
وانصارى والواحد مفعول باذ كرنا سببا بحال من الضمير المستتر في ذكره وللجمع متعلق

وجهه وكذلك العبايد

والنسب الى العبايد
عبايدى (قوله الوقف)

الوقف في اللغة هو الحبس
(قوله آخر الحركة) النسخة

الجيدة آخر الكلمة وأما
نسخة آخر الحركة خطأ لأنه

يبقى عليه السكون ولان
الحركة لا تشمل الروم ولان

الحركة ليس لها أول ولا
آخر (قوله تنوينا) أى فى

معرب أو مبنى اجعل ألفا
قال السيوطى فالمبنى نحو

اجها بمعنى حدث ووجهها بمعنى
أعجب (قوله ونال) بمعنى

نال أى تابع وهو مفعول
لاحذف على حذف

الموصوف أى احذف
تنوينا تابعا غير فتح (قوله)

واحذف لوقف فى سوى
اضطرار صلة غير الفتح فى

(الاضمار) هذا اذا كان
ما قبل الحرف الا سحر محركا

بحركة مجانسة للحرف
الا سحر كما مثل والا فلا كهو

وهى وهذا التقييد مبنى
على أن الصلة من الضمير

وهو الذى رجه ابن الضائع
وأما على القول بانها زائدة

فلا يحتاج الى التقييد وبشرط
أضافا قبل الصلة ان

يكون متصرا كالا ساكنا
لانه انذاك يجوز حذف

الصلة فى الاختيار واثباتها
فتقول منه ومنه وعلية

وعليه (قوله فأنفا) بكسر
اللام مفعول ثان بقلب

المتعدى لاثنتين لاحال من
الضمير فى قلب خلافا

للمكودى والازهرى

بنسبها وان شرط حذف جواب الشرط لالة ما تقدم عليه ثم اعلم ان النسب يكون بالياء المشددة
المذكورة كما تقدم ويكونان بوزان منه عليها بقوله

(ومع فاعل وفعال فعل • فى نسب أغنى عن الياء قبل)

فذكر ثلاثة أوزان الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تاجر ولا بن وكاس أى صاحب غرو صاحب لبن
وصاحب كسوة الثانى فعال فى الحرف غالبا نحو حداد وقرارو فعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس

بمعنى ذى طعام وذى لباس ومع متعلق بأغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى ثم قال
(وغير ما أسلفته مفعرا • على الذى ينقل منه اقصر)

يعنى ان ما خالف ما قدمته من الاحكام والضوابط يقتصر على ما نقل منه أى يحفظ ولا يفتى عليه
وهو كثير ومنه قولهم فى المنسوب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال

والى مرموزى بزيادة الزاى وغير مبتدأ أو ما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول
الهاء فى أسلفته ومفعرا حال من الهاء واقصر خبر غير وعلى الذى متعلق باقتصر وينقل منه صلة

الذى والضمير العائد على الذى الهاء فى منه

الوقف قطع النطق عند آخر الحركة فان كان الموقوف عليه منونا فغيبه ثلاث لغات حذف التنوين
مطلقا وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ما قبله

مطلقا نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدي وحذفه بعد ضمة أو كسرة وابداله ألفا بعد فتحة وهذه
اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناطم عليها فقال (تنوينا اترفع اجعل ألفاه وقفا ونلو غير فتح احذفا)

يعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة وحذفه وتعمل غير
فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول با جعل ووقف مصدر فى موضع

نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له واثر طرف متعلق باحذف وألف احذفا بدل
من نون التوكيد الخفيفة ثم قال (واحذف لوقف فى سوى اضطراره صلة غير الفتح فى الاضمار)

يعنى ان هاء الضمير فى الوقف اذا كان صلة غير الفتح وحذف وتعمل الضم والكسر نحو رأيتنه ومررت
به فتقف عليها بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهى ضمير المؤنث

نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أى على الواو والياء
فى الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول

باحذف وفى الاضمار متعلق بصلة ثم قال (وأشبهت اذن منونا نصب • فألفا فى الوقف نونها قلب)
يعنى أن اذن التى هى من النواصب بوقف عليها بابدال التون ألفا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول

اذ وفهم من قوله وأشبهت ان الوقف عليها بالالف على خلاف الاصل وانما هو للشبه ولذلك ذكر
بعضهم الوقف على التون على الاصل واذن فاعل بأشبهت ومنونا مفعول بأشبهت ونصب فى

موضع الصفة لمنونا ونونها مبتدأ أو قلب خبره والفا حال من الضمير فى قلب ثم قال
(وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما • لم ينصب أولى من ثبوت فاعلا)

يعنى ان حذف الياء من المنقوص اذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فمثل المرفوع نحو هذا قاض
والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم من قوله ما لم ينصب ان الياء لا تحذف من

المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله تنوينا اترفع اجعل ألفا ان المنقوص المنون المنصوب يسدل فيه
التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليها بالياء مرجوح نحو هذا قاضى

ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار له بقوله (وغير ذى التنوين
بالعكس) يعنى ان المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا

القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل وما ذكره من انه عكس المنون انما

(قوله أولى من حذفها) وبذلك وقف الجهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينسدر يوم التلاق بحذف الباء ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأربع وجه كل مذكورة في الشيخ خالد وغيره راجعه تهتد (قوله من رأى) وقال الاثموني مر اسم فاعل من أرى فهو مخالف لما عند هذا الشارح لكن قوله أصله مر في يؤيد ما قاله الاثموني في ما ذهب اليه هذا الشارح سبق فلم أو تحريف ناسخ (قوله وغيرها التأنيث الخ) وقد جعت أقسام الوقف في هذا البيت أتهم ورم زد أبدا واحذف وسكن وانقل والاصل التسكين سواء في ذلك المنون وغيره والمغرب (١٩٤) والمبني هذا هو الاغلب والاكثر لان سلب الحركة أبلغ في تحصيل

غرض الاستراحة (قوله الروم هو اخفاء الصوت بالحركة) فلا تها بل تختلسها اختلاسا تنبها على حركة الاصل قاله الجار بردي ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفقه الى رياضة خلفه الفقه وتناول اللسان لها بسرعة والفرق بين الانعام والروم ان الروم يسمع ولا يرى والانعام بالعكس قال الشاعر يرى رومنا ولا يسمع صوته واتهما مثل الاشارة بالشفه (قوله ولا يجوز في الفقه ولا في الكسرة) لان في الاشارة الى الفقه والكسرة تشويها الهيئة الضم (قوله ان لا يكون همزة تخطأ ورشاً لان الهمزة لا دغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (قوله ولا حرف علة) كيشي ويدعو والقاضي لاستقلال حرف العلة (قوله وان يكون قبله متحرك لا ساكن) كزيد وعمر ولا يجتمع ثلاث سواكن الذي قبل

ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس في الوقف الا اثبات الباء وان كان المنقوص محذوف العين فليس فيه الاوجه واحد أشار اليه بقوله (وفي نحو م لزوم رد الباء اقني) يعني ان نحو مر اسم فاعل من رأى اذا وقف عليه لم يرد الباء فتقول هذا امرى ومررت بعمرى وانما لم يرد الباء لكثرة ما حذف منه فان أصله مر في على وزن مفعول فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة الا الراء فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك اجحافا به وقوله وحذف بالمنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعل التثنية لصحة الاستغناء عنه وغير ذى التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وهو روم مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول واقني خبر المبتدأ وفي نحو متعلق باقني ثم اعلم ان الموقوف عليه اذا كان متحركاً فاما ان يكون ناء تأنيث أو غيرهما فان كان ناء تأنيث وقف عليه بالسكون خاصة وهو الاصل وان كان غيرهما جاز فيه السكون والروم والانعام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار الى الاول والثاني بقوله

(وغيرها التأنيث من محرك • سكنه أو وقف راء ثم التحرك)

يعني ان غيرها التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ورومه والاصل التسكين وأما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه ها التأنيث انه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها وسيبين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمر بفسره أو سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورائه التحرك حال من الفاعل المستتر في فقف ثم أشار الى الثالث بقوله (أو أتهم الضمة) الانعام هو الاشارة بالشفتين الى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة انه مخصوص بها ولا يجوز في الفقه ولا في الكسرة والضمة مفعول بأتهم وأتهم معطوف على فقف ثم أشار الى الرابع فقال (أو فقف مضعفاً ما ليس همزاً أو علة لان فقا • محركاً) يعني انه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط ان لا يكون همزة ولا حرف علة وان يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جعفر وضارب ودرهم جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف وأوقف معطوف على أتهم ومضعفاً حال عن الضمير المستتر في فقف وما مفعول بمضعفاً وهي موصولة وصلتها ليس وهمزاً خبر ليس وأعللا معطوف على همز او ان فقا شرط أي تبع ومحركاً مفعول بفقا ثم أشار الى الخامس فقال (وحركات انقلا) لساكن تحريكه لن يحظلا) يعني انه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله وذكره في هذا البيت شرطين أحدهما ان يكون ساكناً وهو قوله لساكن واحترز من المتحرك فلا ينقل اليه والا ستر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة ومثل الاف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لنقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضغ نحو الحد لان نقله يستلزم فكه وهو ممنوع في غير الضرورة وبقي عليه شرط ثالث خلا في أشار اليه بقوله

(ونقل فتح من سوى المهموز لا • براه بصري وكوف نقلا)

الاخر والمدغم والموقوف عليه فان حركت الثالث بقي ساكناً بخلاف ما اذا كان متحركاً فانه يحذف ساكن من جنس الحرف الاخر فيجتمع ساكنان فتحرك الثاني وتدغم فيه الاول قبل وان لا يكون منصوباً ورد (قوله وحركات انقلا) كقراءة ابن عمرو ونواصا بالصبر ينقل الكسرة الى الباء (قوله يقبل الحركة) وهو قوله تحريكه لن يحظلا واحترزه مما لا يقبل الحركة (قوله وبقي عليه شرط ثالث خلا في أشار اليه بقوله ونقل فتح الخ) وبقي عليه شرط آخر وهو ان يكون ذلك الساكن لا يستقل تحريكه فان الواو من نحو يكون والياء من نحو عيل لتقلها في أنفسهما يربد نقلهما بالنقل اليهما فيجتمع قاله الشيخ خالد رحمه الله

(قوله الخب) الخب

اسم لما خبي أي ستر والرد
وزان حمل المعين (قوله
اللاحقة للافعال) وكذا
اللاحقة للحرف نحو ثمت
وربت ولعلت ولات ووقف
عليها الكسائي وحده بالهاء
وانما التزمت التاء في الحرف
والفعل خوف اللبس
بالضمير في نحو ربه وضربه
وحمل ما ليس فيه لبس على
ما فيه لبس (قوله بنت
وأخت) لان التاء فيها
لما سكن ما قبلها صارت
كأنها ليست للتأنيث (قوله
نحو قناة وحصاة) وصلاة
وزكاة لان الساكن
المعتل كالمحرك تقدر اذ
الالف من الفضة والفضة
بمنزلة الحرف المحرك (قوله
دفن البناء من المكرمات)
ومنه قول بعضهم كيف
الاخوه والاخوان تشبها
لتاء الجمع بناء التأنيث
الخاصة (قوله فالوقف
بالحاء هو الكثير) فراقبنا
وبين التاء الاصلية نحو
وقت وقيل للفرق بينها
وبين تاء التأنيث اللاحقة
للفعل نحو ضربت والوقف
على ذات من قوله تعالى
عليه بذات الصدور قيل
بالتاء لانها مضافة فهي
متوسطة دائما وقيل
بالحاء لانها تاء تأنيث (قوله
هاء السكت) سميت بذلك
لأنها سكنت عليها دون
آخر الكلمة وفائدتها
التوصل الى بقاء الحركة
في الوقف كما اجتمعت همزة

يعني ان البصر بين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في رأيت الحصن
رأيت الحصن لان المفتوح ان كان منوالا من النقل حذف ألف التنوين وحل عليه غير المنون
وأجاز ذلك الكوفيون وفهم من قوله سوى المهموز ان نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لنقل
الهمزة نحو رأيت الخب والرد والبط بنقل الفتحة في جميع ذلك ثم قال (والنقل ان يعندم نظير
ممتنع) يعني ان نقل الحركة لساكن اذا أدى نفعها الى عدم النظر فلا يجوز النقل في نحو هذابشر
فتقول بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل في الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول اليه
همزا جازوا اليه أشار بقوله (وذلك في المهموز ليس بممتنع) الاشارة بذلك لنقل الذي يؤدى الى عدم
النظر يعني ان ذلك في المهموز غير ممتنع لنقل الهمزة فتقول في نحو هذارد هذارد ومررت بالكف
وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من التون الخفيفة واساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ
ولن يحظلا أي يمنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصرى جلة في
موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وان يعندم نظير
شرط محذوف الجواب وذلك اشارة للنقل وهو مبتدأ وليس خبره وفي المهموز متعلق بممتنع ثم قال
(في الوقف تاء تأنيث الاسم هاجل • ان لم يكن ساكن ضح وصل)

يعني ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء تجعل في الوقف هاء واحترز بناء تأنيث الاسم من تاء التأنيث
الساكنة اللاحقة للافعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن ساكن ضح وصل من نحو بنت
وأخت وفهم منه ان الساكن اذا كان غير صحيح والتاء التأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة
ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هذات فأخرجه بقوله (وقل ذا في جمع صحيح وماه
ضاه) أي قل جعل التاء في الوقف في جمع المؤنث السالم كهنذات وما ضاهاء كولات وهذات
والاعرف في ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم دفن البناء من المكرمات وقوله (وغير
ذين بالعكس انما) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاء بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه
فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمة وطلحة والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم يا أهل سورة البقرة
فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفي جعل ضمير عائذ على
المبتدأ وهو مفعول أول يجعل وهام مفعول ثان وان لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائذ على
تاو خبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح في موضع النعت لساكن ثم ان من عوارض
الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الاخر حتما كالم
يعطه أو وقفا كاعطه وبعدهما الاستفهامية المحرورة كقوله علام فقات على مه وقد تزداد في غيرهما
كما ساقى فاما لحاقها للفعل المحذوف الاخر فقد أشار اليه بقوله

(وقف بها السكت على الفعل المعلن • محذوف آخر كاعط من سأل)

يعني ان هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الاخر فتشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم
يعه والامر من المعتل اللام نحو أعطه وقفه الا أن لحاقها بنحو لم يعه وقفه مما بني من الفعل فيه حرف
واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما في سوى ما كع أو • كع مجزوم ما فاع ما راعوا)

يعني انه انما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثاليين المذكورين تقوية لهم وفهم منه ان لحاقها لما بقي
من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط وأعظم يعط وأعظم السكون
ولم يعطه وأعظمه بالحاق الهاء وفي حقوقيه ولم يعطه بالحاق الهاء خاصة وبها متعلق بقف وقصرها ضرورية
وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل ومحذوف متعلق بالمعل وحتم خبر ليس وفي ليس ضمير
هو اسمها عائذ على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بمحتمل موصولة وصلتها كع ومجزوم محال من كع

الوصل الى التخصيص على بناء الاسكون (١٩٦) (قوله حذف ألفها) قال المرادى وسبب حذف الالف ارادة التفرقة بينها وبين

الموصولة والشرطية
وكانت أولى بالحذف
لاستقلالها بخلاف الشرطية
فانها متعلقة بما بعدها
وبخلاف الموصولة فانها مع
الصلة اسم واحد اه منه
بلفظه (قوله اقتضاءم الخ)
فيه تقديم وتأخير
والاصل اقتضى اقتضاءم
وهو سؤال عن صفة
الاقتضاء (قوله يارب يوم
الخ) يا مالتيهيه وما للنداء
والمنادى محذوف أى
يا قوم رب يوم ولا صفة
يوم وأظله مجهول أى
لا أظلل فيه وكذا كان
القياس ولكن حذف الجار
نوعا وهو الشاهد وقوله
أرخص مجهول من رخصت
قدمه اذا احترقت من
شدة الرمضاء وهى الارض
التي تقع عليها حرارة
الشمس وأصل من تحت
من تحتى فلما قطع بيت
على الضم وأضحى مجهول
أيضا من ضحيت الشمس
بالكسر ضحى اذا برزت
ومن حله ففتح العين وضم
اللام وسكون الهاء قال
الفارسي الهاء فيه مشكلة
لأنها لو كانت ضمير لوجب
الجر لان الطرف لا يبنى
في الاضافة ولو كانت
للسكت لم يجوز لانها حركة
بناء تشبه حركة المعرب
وأجيب بانها بدل من الواو
والاصل علوفانهم اه
عني (قوله ضم بحسب الحلق
الاضمضا) الشاهد في

والواو في رده واعا ند على العرب ثم انتقل الى لحاقها به ما الاستفهامية فقال
(وما في الاستفهام ان جرت حذف • ألفها وأولها الهاءان تقف)

يعنى ان ما الاستفهامية اذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقها هاء السكت واحترز بقوله ما في
الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا يلحقه
هاء السكت وفهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا يلحقها هاء السكت وشمل قوله ان
جرت المجرورة بحرف الجر نحو وعه وله والمجرورة بالاضافة نحو اقتضاءمه الا أن المجرورة بالاضافة
يلزمها الحذف والحاق الهاء والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما في سوى ما المنخفضا • باسم كقولك اقتضاءم اقتضا)

يعنى ان المجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جاز في
المجرورة بحرف وفهم أيضا أنه لازم في المجرورة بالاضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاءم اقتضى هذا امثال
المجرورة بالاضافة فاقتضاءم مضاف لم فاذا وقفت عليها قلت في اقتضاءم اقتضى زيد اقتضاءمه وما
مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجلة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر ان
قوله في الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أعنى والهاء في وأولها مفعول أول بأول والهاء مفعول
ثان وان تقف شرط محذوف الجواب دلالة ما تقدم عليه وختمها خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود
على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بجمعا وما موصولة وصاتها المنخفض وباسم متعلق بالمنخفض ثم انتقل الى
لحاقها في غير الفعل المعلن الاخر وما الاستفهامية فقال

(ووصلها بغير تحريك بنا • أدبم شذفي المدام استخسنا)

يعنى ان وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفهم
منه انه لا يصل بحركة الاعراب البنية فمثال حركة البناء المدام الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة
الواو والياء من هو وهى فيجوز هو وهى وقد قرئ بها ومثال حركة البناء غير المدام اسم لا والمنادى
ونحوهما مما فيه البناء والاعراب وقد شذ لحاقها في عل في قول الرازي

يارب يوم لى لا أظله • أرخص من تحت وأضحى من حله

ووصلها مبتدأ أو الهاء مائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأدبم في موضع الصفة لبناء وشذ
خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدامه يدعه فهو مدام وهو متعلق باستحسن ثم قال
(وربما أعطى لفظ الوصل ما • للوقف تراوفا منتظما)

يعنى انه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في الترتيل وفهم ذلك من قوله وربما وضه
قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي لم ينسبه وانظر وقراءة قالون ومحيى ومحيى في الشعر فاش وقد
صرح بذلك في قوله وفشا منتظما ومنه قوله • أنا ناري فقلت منون أتم • وقوله ضم بحسب الحلق
الاضمضا • وهو في الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يدسم فاعله باعطى وما مفعول ثان وهى موصولة
وصلها للوقف ونثرا منصوب على اسقاط الخافض والتقدير في النثر وفشا معطوف على أعطى
ومنتظما حال من الضمير المستتر في فشا • (الامالة)

الامالة على قسمين امالة الالف وامالة الفقه وامالة الالف هى أن نحو بالالف نحو الباء والفقه نحو
الكسرة وذ كر لها الناطم ستة أسباب الاول انقلابها عن الياء الثانية ما لها الى الياء الثالث كونها
تدل على ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها أو بعده الخامس كسرة قبلها أو بعده السادس التناسب
وقد أشار الى الاول فقال (الالف المبدل من ياء في طرفه أمل) يعنى ان الالف المبدلة من الياء في
طرفه تعال وشمل آخر الفعل كرى وآخر الاسم كرى وفهم منه ان الالف اذا كانت وسطا لا تعال وان
كانت مبدلة من ياء لا بشرط يأتي والالف مفعول بامل والمبدل نعت للالف ومن يامتنع بالمبدل
وفي طرف في موضع النعت ليا ثم أشار الى الثاني فقال (كذا الواقع منه بالاخلف • دون مزبد أو

الاضمضا جث وقف عليه بالتضعيف مع الوصل بالفتح الاطلاق (قوله الامالة) وتسمى الكسر والبطح والاضجاع شذوذ

شدوذ) يعني ان الالف تعال اذا كانت صائرة الى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبل ومغزى فان الالف منهما غير مبسطة من ياء لكنها تصير الى الياء في التشبيبة والجمع بالالف والتاء فنقول حبلان وحبلات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشذوذ من قلب الالف ياء في لغة هذيل اذا اُضيفت الى ياء المتكلم نحو عصي في عصاي واحترز بالمزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قني قني وفي جمعه قني والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير في منه عائد على آل وخلف حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلاف أو بالواقع ثم قال (ولما يليه ها التانيث ما لها عدما) يعني ان ما آخره تاء التانيث مما في آخره ألف تستحق الامالة بحال كالحال المحرود من التاء نحو مائة وفتاة لان التاء في حكم الانفصال فهي غير معند بها وما مبتدأ وهي موصولة بعد ما والهاء مفعول بعد ما وخبر المبتدأ ما وما موصولة وصلتها بيليه وها التانيث فاعل بيليه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عديم التاء من الامالة ثابت لما يليه ها التانيث ثم أشار الى السبب الثالث فقال

(وهكذا بدل عين الفعل ان • يؤل الى قلت كما ضي خف ودون)

يعني ان الالف تعال أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاءه اذا أسند الى تاء الضمير فتعمل ما عينه واومكسورة فتخاف أصله خوف بكسر الواو لانه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة في الاصل محوودان فانه من الدين وما عينه ياء مكسورة فتخوهاب فانه من الهيبة وأصله هيب فقال الالف من ذلك كله لانه يؤل اذا أسند الى التاء اقلعت فيقال خفت ودنت وهبت واحترزه مما لا يؤل الى قلت بالكسر بل الى قلت بالضم نحو قال وطال لانه تقول فيها قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وان يؤل شرط حذف جوابه لانه ما تقدم عليه ثم أشار الى السبب الرابع فقال (كذلك تالي الياء) أي تعال أيضا الالف التي تتلو الياء وذلك نحو سيال وأوهم كلامه ان ذلك فعبا اتصل بالياء كالتمثال بل تجوز الامالة وان فصل بين الياء والالف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله

(والفصل اغتفر • بحرف او معها كجيبها أدر)

يعني انه قد اغتفر الفصل بين الياء والالف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيان أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها وانما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلته الفصل واغتر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه ان الفصل اذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الامالة ولم يذ كر في هذا النظم الياء سببا اذا كانت بعد الالف نحو مائع وهو في ذلك موافق لسيو يوتالي الياء مبتدأ وخبره كذلك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل وأومع هاء طوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أو مع هاء وقصر هاء ضرورة ثم أشار الى السبب الخامس فقال

(كذلك ما يليه كسر أو بلي • تالي كسر أو سكون قدولى)

(كسر أو فصل الهاء كالفصل بعد • قدر هاء ما من جملة لم يصد)

فذكر خمس صور الاولى ان يقع الكسر بعد الالف وشرط أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور اولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شلال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله قدر هاء ما من جملة لم يصد فالالف في هذه المثل كلها يجوز ما لها وانما اغتفر الفصل بالياء في درهماك لخفاءها فلم يعتد بها فصار كشملا وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل اذا كان غير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها بيليه وكسر فاعل بيليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه وأوبلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل بلي وتالي مفعول بلي وسكون معطوف على كسر وقدولى كسر اجملته في موضع

(قوله نحو سيال) بتخفيف

الياء وقض السنين ضرب

من الشجر له شوك وكال

وبيع بتشديد ياء ثم الا

ان الامالة مع التشديد

أقوى لتكرر السبب

(قوله نحو شيان) علم

من الشيب وجاءت امالة

الاول اقوى لان انخفاض

الصوت بالسكون اظهر

منه في المتحركة لقربها من

حيز المد (قوله أدر جيبها)

وشرطها أن لا يفصل بين

الياء والهاء بحرف مفعول

نحو هند اتسع بينها قاله

الموضح في الحواشي (قوله

ولم يذ كر الناظم) أي في

هذا النظم وذكره في

التسهيل فقال أو متقدمة

على ما يليها (قوله نحو شلال)

الشلال الناقصة السبعة

(قوله مظهرا) وفي نحو جاد من جدى الامر خلاف فبعضهم أجاز امالته واعتد بالكسر المقدر والمانع بكفه لان المقدر متأخر قال في الكافية والكسر ان يعرض زواله في تأثيره وجهان فاقف ما في وخرج بانظهر الكسرة المقدرة نحو خاف فان ألفه عن وار مكسورة والياء المقدرة كطاب فان ألفه عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فكسرة خاف ويا طاب مقدرة في ألفهما فالسبب المقدر هنا أقوى لانه ثابت في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (١٩٨) بخلاف السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة أو الياء الماقطوب هما فهو أضعف لانه

النت لسكون وفصل الهاء مبتدأ وخبره يعدو كلا فصل متعلق ببعد وفدر هاء ما مبتدأ ومن اعم شرط في موضع رفع بالاستدعاء وبجمله مجزوم به وهو في موضع خبره ولم يصد جواب الشرط وبقي من أسباب الامالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره ثم انتقل الى موانع الامالة فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا • من كسر اويا وكذا تكفرا)

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وتعمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجتمعها قوله قط خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية الا أن هذه الاحرف لا تمنع جميع أسباب الامالة بل تمنع الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وكان بعد الالف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ خبره يكف ومظهر مفعول بيكف وهو على حذف الموصوف تقديره يكف حرفا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهر اودا فاعل بكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الالف ومتقدما عليها وقد أشار الى الاول بقوله (ان كان ما يكف بعد متصل • أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فهذه ثلاث صور الاولى أن يكون متصلا بالالف نحو فاقد وباخل الثانية أن يكون مفصولا بحرف نحو منافق وباسط الثالثة أن يكون مفصولا بحرفين نحو مرائق ومواعيط وما أمم كان وهى موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أى بعد الالف الممالة ومتصل خبره بخبر وقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة أو بعد حرف معطوف على بعد الاولى والتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله ثم أشار الى المانع اذا كان متقدما فقال

(كذا اذا قدم ما لم ينكسر • أو بسكن اثر الكسر كالطواع مر)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا تقدم على الالف منعها الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالطواع مر وفهم منه انه ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الامالة نحو طاب وقادر ركب وقبائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره فمثال كذا والضمير في قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية واو بسكن معطوف على ينكسر واثر ظرف متعلق ببسكن والمطواع مفعول بمري قال مار الطعام غير ومار أهله اذا جلب اليهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع ثم ان الموانع من الامالة قد تعرض ما يمنعها الى ذلك أشار بقوله (وكف مستعل ورا ينكف • بكسرا كقارما لا أجفو)

يعنى ان الراء المكسورة اذا وقعت بعد الالف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها وحرف الاستعلاء انما مكررة قضا عفت فيها الكسرة أقوى بذلك

اما سابق على الالف أو متأخر عنها والذي في نفس الالف أولى من المتقدم والمتأخر ارجع الشيخ خالدا رحمه الله وشرط المنع بالراء أمر ان أحدهما كونهما غير مكسورة والثاني اتصالها ما قبلها ولا تكون الامفتوحة نحو فرائش وراشد واما بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا جارا ورأيت جارا وعلة ذلك ان السبعة المسماة بحروف الاستعلاء تستعمل الى الحذف فلم تمل الالف معها طلبا للجواز واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمقدم ولذلك قيدوا المتقدم (قوله متعلق بمظهرا) الصواب الظاهر انه تفسير لمظهر متعلق بيكف (قوله ما لم ينكسر) ومثال الراء المكسورة ركب ومثال حرف الاستعلاء المكسور غلاب وخيام وصيام (قوله كالطواع) ومثله مصباح واصلاح ومقلاة وهى التى لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما

جاوزته وهو ساكن قدرت اهما اتصلت به فترت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة على المكسور ويوجهه ما ناعا من الامالة (قوله ضبارم) الضبارم بالضم الشديد الخلق ومثله غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (قوله انما مكررة) هذه العبارة كثرى وأحسن منها قول الشيخ خالدا مناصه لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة

سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ورا معطوف على مستعمل وينكشف خبر
المبتدأ وبكسر متعلق ينكشف وغار ما مفعول باجفرو ثم قال

(ولا عمل لسبب لم يتصل • والكف قد يوجب ما ينفصل)

يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا كان منفصلا يعني من كلمة أخرى نحو يدى ساور فلا تعامل الالف من
ساور ولا جل الياء من يدى لانها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتمتنع الامالة في
نحو يريد أن يضربها قبل فلا تعامل الالف من يضربها الكف القاف لها وان كان من كلمة أخرى وليسبب
متعلق بقل ولم يتصل في موضع النعت لسبب والكف مبتدأ وخبره قد يوجب ما فاعل يوجبها وهي
موصولة وينفصل صلتها ثم قال (وقد أمالوا التناسب بلا • داع سواء كعماد أو نلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وانما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها يعني انهم قد أمالوا
للتناسب دون سبب سواء وذ كر مثالين أحدهما عماد او يعني به اذا قلت رأيت عماداً ثم وقفت عليه
فقلبت التنوين ألفا فتميل الالفين معاً أعني الالف التي بعد الميم والالف المبسلة من التنوين أما
الالف التي بعد الميم فلا مالتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التي هي بدل من التنوين فلا سبب
لامالتها الا المناسبة للالف الممالة التي قبلها وينبغي أن يضبط كعماد بالالف دون تنوين على ارادة
الوقف والمثال الثاني نلا أميل من قوله تعالى والقمر اذا نلاها فالالف فيه منقلبة عن واو فلاحظ
لها في الامالة لكن أميلت لمناسبة رؤس الآتى وفيها ما لامته سبب نحو اذا جلاها والواو في أمالوا
عائدة على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بأمالوا ثم قال

(ولا عمل ما لم ينل تمككا • دون سماع غير ها وغير نا)

يعني انه لا تطرد الامالة في شيء من الاسماء غير المتمكنة الا في ناصه المتكلم ومع غير ها وضاهر
الواحدة فتقول مر بنا ونظر اليها ومر بها ونظر اليها وانما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من
غير المتمكن لكثرة استعمالها وفهم من قوله دون سماع ان الامالة سمعت في غير هذين سماعا وذلك
اني ومتى وبلى وقوله عمل مجزوم بلا الناهية وما مفعول بقل وهي موصولة وصلتها لم ينل تمككا ودون
متعلق بقل وغير منصوب على الاستثناء ولما فرغ من امالة الالف وأسبابها انتقل الى امالة الفتح
ولها سبيان أشار الى الاول منهما بقوله

(والفتح قبل كسر راء في طرف • أمل كلا يسر مل تكف الكلف)

يعني أن الفتح تعالى اذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو اولى الضرر وبشر روق قد مثل ذلك
النظام بقوله لا يسر مل أى مل الى الايسر وفهم من اطلاقه أن الامالة للياء جائزة في الوصل والوقف
وفهم أيضا منه أن الامالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل
وفي طرف في موضع النعت لراء، وللايسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكلف
مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تميم لجهة الاستغناء عنه ثم أشار الى السبب الثاني فقال

(كذا الذي يليه ها التأنيث في • وقف اذا ما كان غير ألف)

يعني أن الفتح تعالى أيضا في الوقف اذا اوليها ها التأنيث وفهم من قوله اذا ما كان غير ألف أن الامالة
جائزة في جميع الحروف ماعدا الالف ومثاله رجة وقصعة ودرجة وعرقوة وحذرية وأما الالف فلا
امالة فيها نحو فتاة وحصاة والذي مبتدأ وخبره كذا وبليها ها التأنيث صلة الذي والضمير العائد على
الموصول لها في يليه وفي وقف متعلق بليها وكذا اذا واسم كان ضمير عائد على ما قبل ها التأنيث
• (التصريف)

هو العلم باحكام بنية الكلمة بحروفها من أصالة وزيادة وحمه واعلال وشبهه ذلك ومتعلقه من
الكلم الافعال والاسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال

(قوله والكف قد يوجب ما ينفصل) ومنه مناقم
وهذا من غير حاجز بين
الالف والمستعمل وقد
يكون منفصلا نحو مال
قاسم ولا يؤثر سبب الامالة
الامتصلا في كلمة واحدة
والفرق أن المانع أقوى
من السبب وترك الامالة
هو الاصل فيصار اليه
بإدنى سبب (قوله ونلا)
ومنه قراءة أبي عمرو
والاخرين والضحي بالامالة
مع ان ألفه منقلبة عن
واو الضحوة لمناسبة سمي
وقلى وما بعدهما فان رعاية
التناسب عند هم في
الفواصل أمر مهم تصرح
(قوله وبلى) من الحروف
التي سمعت فيها الامالة
وكذا أيضا يا في السداء
ولا في قولهم امالا لان هذه
الحروف ثابتة عن الجمل
فصارت بذلك لها منزلة
على غيرها (قوله
التصريف) قال في الكافية
حقيقة التصريف تغيير
وجد في بنية اللفظ لمعنى قد
قصده

المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال

(واقض وضم وا كسر الثاني من • فعل ثلاثي وزد نحو ضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا وذلك مستفاد من قوله واقض وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله وا كسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبني للمفعول وفهم من سكوتها عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الاسماء وفهم انها فصلة لان الفتحة أخف فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن ان بنية المفعول ليست كبنية الفاعل اكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثاني مفعول با كسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل في موضع الحال من الثاني ثم انتقل إلى الرابعي والمزيد من الأفعال فقال (ومنها أربع ان جردا • وان يزد فيه فاستاءدا)

يعني ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذي قبله ان للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثي اذ لا فرق وان غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واحرأبه واضح ثم انتقل إلى الرابعي الاصول من الاسماء فقال

(لاسم مجرد باع فعل • وفعل وفعل وفعل • ومع فعل فعل)

فذكر ستة ابنية الاول فعل بفتح الاول والثالث نحو جعفر الثاني فعل بكسر الاول والثالث نحو زبرج للصحاب الرقيق الثالث فعل بكسر الاول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعل بضم الاول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قطر السادس فعل بضم الاول وفتح الثالث نحو جحبد لذكر الجراد وفي هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والاعشى انه أصل ومذهب سائر البصريين انه مخفف من فعل بالضم وفي تأخير له اشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخامس المجرد فقال (وان علا • فع فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل) يعني وان علا الرابعي اى جاوزه فهو خامس وذكر له أربعة أوزان الاول فعل بفتح الاول والثاني والرابع مدغم فيه نحو سفر رجل الثاني فعل بفتح الاول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جهمر الثالث فعل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددا نحو قد عمل الرابع فعل بكسر الاول واسكان الثاني وفتح الثالث بعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال (وما • غاير للزيد أو النقص انما) يعني ان ما غاير ما ذكر من ابنية الاسماء والأفعال الاصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالاسماء نظروهم منه ان المخالف أربعة أنواع المزيد من الاسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهى كثيرة تزيد على ثلثمائة بنية والمنقوص من الاسماء نحو يد وثبسة والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منه نحو قوم ودع وقتوما مبتدأ وهى موصولة وصلتها غاير وخبرها انتهى أى انتسب للزيد متعلق بانتمى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال (والحرف ان يلزم فاصل والذي • لا يلزم الزائد مثل نا احتذى)

يعني ان الحرف اذا لزم في تصارييف الكلمة حكم عليه بالاصالة واذا لم يلزم وسقط في بعض تصارييف الكلمة فهو زائد ويعني بالحرف صرف التهجى فيصم في نادى بالاصالة النون وزيادة الالف لثبات النون وحذف الالف في ندم والتاء في احتذى زائدة لسقوطها في هذا المحذو والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ المحذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذي مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذي ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد ويجوز رفعه على اضممار المبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقتنى ثم قال (بضم فعل قابل الاصول فى • وزن) يعني انك اذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن

(قوله جهمر) اسم
للجوز وقيل اسم للجمال
الضخم (قوله قد عمل) هو
الجمال الضخم (قوله
قرطعب)

الثاني بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون فاذا قبل لك ما وزن ضرب قات فعل بفتح الفاء والعين واذا قبل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان في الكلمة الموزونة زائداً نطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ والى ذلك أشار بقوله (وزائد بلفظه ا كتنى) يعنى انك تكتنى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ فتقول في وزن جوهر فوعل وفي وزن غير فعيل هذا كله في الثلاثي الاصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله (وضاعف اللام اذا أصل بى • كراء جعفر وفاق فستق)

يعنى انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لا ما أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك ان في الزائد على الاربعة صورتين احدهما في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول في وزنهما ما فعل وفعل والاخرى في الخماسي لما علمت من ان الاسم يكون خماهي الاصول فتقول في سفر جل فعل فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان زائد الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم انه ينطق بها في الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله (وان يك الزائد ضعف أصل • فاجعل له في الوزن ما للاصل)

يعنى اذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مريس قلت في وزنه فتضعف العين نحو اغددون قلت في وزنه ففعل وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فيه فعل وقوله بضمين متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والاصول مفعول بقابل وفي الوزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره ا كتنى و بلفظه متعلق با كتنى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يقسمه بى والفستق اسم جمع واحد فستقة اسم شجرة وهو فارسي معرب وان يك شرط والزائد اسم بك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول با جعل وهي موصولة وصاتها للاصل وله في موضع المفعول الثاني لاجعل ثم اعلم ان ما تكرز فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين الاول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة احد الحروف والاخر ما يدل الاشتقاق على زيادة احد حروفه وقد أشار الى الاول بقوله (واحكم بتأصيل حروف مسممه ونحوه) يعنى ان نحو مسمم يحكم على حروفه كلها انها اصول وانه رباعي لان اصاله أحد المضعفين واجبة تكمة لا لاقول الاصول وليست اصاله أحدهما أولى من اصاله الاخر فحكم بما اتهم امعائهم أشار الى الثاني بقوله (والخلف في كليم) يعنى ان فيما كان نحو لم فعل أمر من لمم مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافاً لمذهب البصريين ان حروفه كلها اصول نحو مسمم فوزن لمم عندهم فعل ومذهب الكوفيين ان الاصل لمم فأبدل من ثاني المضعفين لام كراهة التضعيف ثم شرع الناطم في بيان ما نظر في زيادته وبدأ بالالف فقال (فألف أكثر من أصلين • صاحب زائد غير من)

يعنى ان الالف اذا صاحب ثلاثة اصول حكم بزيادتها لان الاكثر فيها محبت الالف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فعمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلاحي وفهم منه ان الالف اذا صاحب أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هي في الامعاء المتمكنة والافعال بدل من باء كاف باع ورعى وناب وفتى أو من واو كاف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزداد الالف أولاً ولا تزداد ثانياً كضارب وثالثاً كجماد ورابعاً كشلال ونجاسا كفر قري وسادساً كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ أو أكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله في موضع الصفة لالف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الالف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله (واليا كذا والواو لم يقعا • كاهما في يؤيؤ ووعوا)

هو الشئ التافه (قوله عذير) العذير هو غبار الاقدام (قوله فستق) هو شئ شبيه بحب البلوط اذا كان صغيراً (قوله مريس) اسم للدهبسة وقيل الاملس (قوله اغددون) يقال اغددون التبت اذا اخضر وفارب السواد واغددون الشعر اذا طال (قوله جلبب) يقال جلبب اذا لبس الجلباب ويطلق على المخفة قاله الازهرى (قوله مسمم) المسمم بالفتح هو الثعلب أو الذئب الصغير الجسم أو أعم كافي القاموس وبالفتح كسرت ب معروف (قوله لمم) يقال لمم الكتيبة بمعنى ضها والكتيبة هي الجيش (قوله سلاحي) السلاحي بضم السين المهملة عظام صفار في أصابع البسدين والرجلين

يعني ان الواو والياء كالالف في الحكم عليهما بالزيادة ان صحبت أكثر من أصلين الا اذا تكررت في اسم
بنائي مكر ونحو قولك يؤي في اسم طائر وعو عاصم وعو السبع اذا صوت وفهم من قوله والياء
كذا والواو ان الياء والواو اذا صحبا أصلين حكم باصالتها نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يقع الياء
آخر البيت انهما اذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوهر وتزاد الياء أولا
كبير مع وثانيا كصيرف وثالثا كعثير ورابعا كحذرية وخامسا كسطحية ولا تزداد الواو ولا تزداد
ثانيا كجوهر وثالثا كجهر ورابعا كصفور وخامسا كقحمة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه
وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الاول عليه
وان لم يقع شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكافي موضع الحال من الف في يقع ثم قال
(وهكذا همز وميم سابقا • ثلاثة تأصيلها تحقفا)

يعني ان الهمزة والميم متساويان في أنه اذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها حكم عليهما
بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحد ومكرم ومنطلق وحمل عليه
ما سواه نحو افعل ومخرب وفهم من قوله سابقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الاول وفهم من قوله تحقفا
ان الثلاثة الاحرف الواقعة بعدهما اذا لم تحقق اصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو أيدع لانه يحتمل
أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه في فعل نحو صيرف والياء فيكون وزنه أفعول ولكن الهمزة
فيه زائدة لان باب أفعول أكثر من باب فيعمل الا أن الهمزة اذا وقعت آخر قبلها ألف زائدة حكم
بزيادتها وسبأ في وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول
سابقا وتأصيلها مبتدأ وتحقفا في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال
(كذلك همز آخر بعد ألف • أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعني ان الهمزة أيضا تطرد زيادتها اذا وقعت آخر بعد ألف وقبل الف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو
جاء وعلماء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها
وسطا ولا آخر بعد غير الف وفهم منه انه ان تقدم على الف أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها
نحو كساء ووراء وهمز مبتدأ وخبره كذا وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ
وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضا ثم قال

(والنون في الآخر كالمهمز وفي • نحو غصنفر أصله كفي)

يعني ان النون يحكم بزيادتها في موضعين أحدهما أن يكون آخر بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو
الذي عني بقوله كالمهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه انها لو كان قبلها أقل من
ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو بيان والآخر أن تقع وسطا وقبلها حرفان وبعد حرفان نحو عقنقل
وبخنفل وغصنفر وهو الاسد والنون مبتدأ وخبره كالمهمز والظاهر ان في الآخر متعلق بأعني
محذوف واسالة مفعول ثان بكفي وفي كفي ضمير مستتر عائذ على النون وهو المفعول الاول بكفي وفي نحو
متعلق بكفي ثم قال

(والتاء في التانيث والمضارعة • ونحو الاستفعال والمطارعة)

يعني ان التاء تطرد زيادتها في التانيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال
كالاستدراك والاستلزام والمطارعة نحو تكسر وتذكروهم من غميلة بالاستفعال ان السين تزداد مع
التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في
المضارعة نحو يقوم اذ لافرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل
مضمر تقديره وتزداد التاء في التانيث متعلق بالخبر ان قدرت التاء مبتدأ أو بفعل ان قدرتها فاعلا
ثم قال (والهاه وقفا كلكه ولم تره) يعني ان الهاه تزداد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف

(قوله وفهم من قوله ان لم
يقع الياء آخر البيت انهما
اذا صحبا أكثر من أصلين
حكم عليهما بالزيادة) وهذا
ليس بمفهوم وانما هو
تصريح لانه بالنص لكنه
يطلق المفهوم في هذا
الكتاب على المأخوذ من
اللفظ مطلقا (قوله كبير مع)
اسم للصباء البيضاء (قوله
كحذرية) القطعة من
الارض الغليظة (قوله
كقحمة) اسم لمؤخر
القفا (قوله عقنقل) للارمل
المتراكم أي المرتفع
وبخنفل بتقديم الحيم على
الحاء العظيم الشفة من غير
الانسان (قوله ونحو
الاستفعال) والتفعيل نحو
التكسير وفي الافعال نحو
الاستدراك وفي التفاعل
كالتضارب وفي فروعهن من
الفعل والوصف وفي
التفعيل والتفعال نحو
الترديد والترداد دون
فروعهما لان فروعهما
لانه فيها (قوله ولم ينص على
زيادتها) ونص عليها في قوله
• كوالسين والتا من
ستدع أزل

(قوله فهي كسائر حروف المعاني) أي كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها والصواب التقبل بأهراق لسة وطها من الارقاة مصدر أراق وبه يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء (قوله واللام في الإشارة الخ) اللام في الإشارة كلمة برأسها الجزء ولا تعتبر الجزء من الكلمة فلا يحسن التقبل بها كما فعل هذا الناظم رحمه الله والصواب التعبير بطيلس وهو العدد الكثير بدليل سقوطها في الطيس ومعناه ضرب عليه أعلام.

فصل في زيادة همزة الوصل

(قوله على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها) وأما زيادتها فقد تقدمت في قوله وهكذا هم زوميم سبقت ثلاثة فتكون الترجمة من إضافة الصفة للموصوف أي في همزة الوصل الزائدة هكذا قيل والاولى أن يقال إن الحكم يؤخذ من هنا ومما تقدم فيكون من باب الاثبات بالخاص بعد العام كما عرفت البيهقي في باب الاطناب كقوله تعالى حاقطوا على الصلوات الخ والنسكة تأكيد التنصيص مخافة إيهام أصالتها (قوله وهو لفعل ماض) ولا تكون في مضارع مطلقا لا ثباتا م ربا مجردا أو مزيدا فيه لأن المضارع مبسود ويجزى

مواضع زيادتها والتعريف أن هاء السكت ليست بحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكت هي ميم البيان الحركية فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجى والهاء اما مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في قوله والتاء وقفامصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفا عليها أو مفعول له أي تزا في الوقف ثم مثل بقوله كله وهو على حذف القول أي كقولك كله وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني كله ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت هذا اللفظ في رجزه

ياقارنا أليفة ابن مالك • وسالك في أحسن المسالك
في أي بيت جاء من كلامه • لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة قسم • وان تشا فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع • مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كله • وقد ذكرت لفظه لتفهمة

ثم قال (واللام في الإشارة المشهورة) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهناك واللام معطوف على الهاء فيجوز فيه ما تقدم في الهاء ثم قال (وامنع زيادة بلاقيت) • ان لم تبين جهة كطلت

يعني أن كل ما خاف المواضع المذكورة في هذا الباب في أطراد الزيادة فتعنع زيادته إلا إذا قام على زيادة دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على فون حظل بالزيادة وان لم تكن في موضع أطراد زيادة الذون كقولهم حظلت الأبل بكسر الظاء إذا أكثر من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون في حظلت دليل زيادتها في حظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلاقيت متعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقبذوان شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل وأصله تبين فحذف إحدى التاءين ووجه على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على أنه مبنى للمفعول مضارع بين ووجه على هذا نائب عن الفاعل

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل هو تنبيه لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة وقد اشغل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلام وإلى تعريفه أشار بقوله (الوصل همز سابق لا يثبت) • إذا ابتدئ به كاستنبوا

يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلا وانما سميت همزة الوصل أنساعا لأنها تسقط في الوصل وقيل لأن الكلمة أتت قبلها اتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى المنطق بالأساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتت بها همزة خلافا لمن قال هي في الأصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون إلا أولاً وفهم من قوله لا يثبت إذا ابتدئ به أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعت له وخبره في المجرور قبله ولا يثبت جملة في موضع النعت أيضا لهمز والواجب للذي والعامل في إذا يثبت ويجوز ضبط استنبوا بضم التاء الأولى مبنيا للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وقصها فتكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح قال أمر الجماعة بالاستنبات وهو تحقيق الشيء ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله (وهو لفعل ماض احتوى على) • أكثر من أربعة نحو انجلى

يعني أن كل همزة افتتحت بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماصي نحو اطلق والسداسي نحو استكبر وهو منتهى وهو مبتدأ أعاند على الهمزة ولفعل خبره ومضارع نعت

لفعل واحتوى في موضع النعت لفعل ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال (والامر والمصدر منه) يعني ان الهمزة في الامر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلقا واستخرج استخرجوا والامر والمصدر مجروران بالهاتف على فعل والتقدير وهو فعل صفته كذا وللامر والمصدر منه ثم انتقل إلى الرابع فقال (وكذا امر الثلاثي كاخش وامض وانفذا) يعني ان كل همزة افتخ بها فعل الامر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على بفعل نحو اخش أو على بفعل نحو امض أو على بفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثل أيضا ان ذلك انما يكون اذا كان ثاني المضارع ساكنا نحو يخشى ويرى وينفذ ولو كان متحركا لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعدو بعد فتقول في الامر منها قل وعدو عد ثم أشار إلى الخامس فقال (وفي اسم است ابن ابنه مع • واثنين وامرئ وتأنيت سبع)

(وايمن) فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيت سبع ان مجموعها عشرة أسماء لان مؤنث امرئ امرأة ومؤنث ابن ابنة واثنين اثنتان واسم أصله عند البصريين ميمو حذف الواو وسكن أول الاسم ليصلبوا همزة الوصل فيكون عوضا من المحذوف وأما است فتأنيت سبعة بالهاء محذوف وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسمه وابنه هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله نبي وامرئ لم يحذف منه شيء لكن أطلق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لان الهمزة بصدد التغيير فحكموا بها بحكم المحذوف وأما ايمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من العين فهمزة زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيت سبع راجع إلى ابن مؤنثة ابنة وامرئ مؤنثة امرأة واثنين مؤنثة اثنتان وفهم من قوله مع ان دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقبوس بخلاف ما تقدم وفي اسم آخر المجرورات وهو ايمن متعلق بسمع وفي مع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال (همز آل كذا) أي والهمزة في آل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في آل هو مذهب سيبويه ومذهب الخليل انها أصلية حذف في الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة آل اذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال (ويبدل • مدا في الاستفهام أو يسهل) يعني أن آل اذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني همزة آل وجهان ابدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسميها بين الألف وقد قرئ بها آلذ كرين وفهم منه ان غير همزة آل من همزة الوصل تحذف اذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة اليها نحو اصطنى البنات على البنين وانما لم تحذف همزة آل اذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لا اشتراك الهمزتين في النقطة وهو زال مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان يبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مدا والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز آل ويسهل معطوف على يبدل وأول التغيير وانما جعلناها للتغيير وان كانت أو التي للتغيير لانفع الابداء فعل الامر لان الكلام في معنى الامر كانه قال ابدلها أو سهلها

• (الابدال) •

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم ان حروف الابدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها فقال (أحرف الابدال هـ د أ ت موطبا) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والذال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والالف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هـ د أ ت موطبا والتقدير أحرف الابدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هـ د أ ت موطبا أو موطبا حال من التاء في هـ د أ ت ومعنى هـ د أ ت سكنت والياء في موطبا بديل من الهمزة لانه اسم فاعل من أو طأنه اذا جعلته وطبئا ويحتمل أن يكون موطبا مفعولا لهـ د أ ت لانه يستعمل متعديا يقال هـ د أ ت الصبي اذا ضربت عليه لينام والاول أظهر ثم شرع في بيان مواضع الابدال وبدأ بابدال الهمزة من غير هـ د أ ت في أربعة مواضع أشار إلى الاول منها فقال (قابدل الهمزة من واو ربا

كأمرو وأخذوا ولا رباعي كاسكرم وأعطى فالهمزة في ذلك كاه همزة قطع بل تكون في الخماسي والسداسي كما مثل (قوله نحو انطلق انطلقا الخ) ومثله الاجرار والاكنتساب والاقشعرار والاعشيشاب والاجلواز والاعرجام والاقفساس (قوله بنو) وقيل لانه ياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الخائط على الاساس والاول هو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لانهما واو غالبا فعمله على الاعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فردود بقولهم القوة ولا م فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحين (قوله زيد عليه الميم) أي للتوكيد والمبالغة وليست هي بدلا من لام الكلمة وتتبع نونه ميمه في الاعراب راجع الشيخ خالد (قوله لكن الحق بهذه الأسماء) عبارة الشيخ لانها كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المراء علوه لذلك وكثرة الاستعمال

• (الابدال) •

هو اصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان الغرض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كما عدة وبقيد الاطلاق

القلب فانه محتمل بحروف العلة أفاده الشيخ خالد (قوله من واو ربا) يشار كهما في هذا الحكم الالف في نحو جرفان فان أصلها جرى

كسرى أبدلت همزة لزيادة ألف قبلها حيث (٢٠٦) وفهم من قوله أثر ألف انهما اذا لم يكونا اثر لم يبدل نحو غزو وطلبي (قوله

درجاية الخ) الدرجاية
القصرير الرجلين السمين
الضخم البطن وهو فعلاية
ملحق بحفظارة من الجوهورى
(قوله عاور من عور)
وعاين من عاين لان العين
لما حكت في الفعل خوف
الاباس بعاروعان وصاد
حكت في اسم الفاعل يقال
عين كفرح صار عينا وان
أصاب بالعين غيره وصيد
كفرح مال عنقه وصاد
بمعنى اصطاد (قوله نحو
قلادة وقلاند) ورسالة
ورسائل وصحابة وصحائب
(قوله عين الكلمة) فلا
تبدل لان أصله الحركة
لكونها عين الكلمة فاذا
وقعت بعد ألف مفاعل
تحوركت بحركتها فعاصب
عن الابدال حيث قد وشذ
مصيبة ومصائب ومنارة
ومنائر بالابدال مع ان
المدة في الواحد أصلية
لانها عين الكلمة والذي
سهل ابداله همزة تشبيهه
الاصلى بالزائد والاصل
مصاوب بالواو اه اثموني
(قوله أصله هداى الخ
وأصل خطايا أو لا خطايى
بياء مكسورة هي يا خطيئة
وهمزة بعدها هي لامه ثم
أبدلت الباء الاولى همزة
على حد الابدال المتقدم
في صحائف جمع صحيفة
فصار خطائى بهمزتين الاولى
المبدلة من الباء والثانية
لام الكلمة (قوله اجتماع
الامثال) وبيان اجتماع الامثال

آخر اثر الف زيد) يعنى ان الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخر ابدال ألف زائدة نحو كساء
ورداً أصلهما كسا وورداى لانهما من الكسوة والردية وفهم من قوله آخر ان الواو والياء ان لم يكونا
طرفين لم يبدل الهمزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضاً ان الالف اذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو
واو زاي وفهم منه أيضاً ان حكم ما لحقه تاء التانيث حكم المتطرفة لان تاء التانيث زائدة عن
الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضاً ان الكلمة اذا بنيت على تاء التانيث لم تبدل لانها لم تقع طرفاً نحو
درجاية والهمزة مفعول بابدال ومن واو متعلق بابدال وآخر منصوب على الطرف واثر طرف أيضاً
وكلا الطرفين في موضع النعت لو او ويا والتقدير من واو ويا واقعتين آخر اثر ألف ثم أشار الى
الموضع الثانى فقال (وفى) فاعل ما أعل عيناً اذا اقتنى) ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وهو
في كل واو ويا وقعتا عيناً لا سم فاعل أعلت في فعله نحو قائل وبائع أصله ما قاول وبائع وفهم من قوله
ما أعل عينان اسم الفاعل من الفعل الذى لم يعمل عينه يصح نحو عاور ومن عور وصاد من صيد ثم
أشار الى الموضع الثالث فقال (والمدريد ثانياً فى الواحد) همزاً يرى في مثل كالقلاند
يعنى اذا كان في المفرد مذ تال زائد قاب في الجمع الذى على مثل فعال همزة وشمل المد الالف نحو
قلادة وقلاند والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عوز وعجائز وفهم منه ان الثالث ان كان غير مد لم
يقلب نحو قسور وقساور وفهم منه أيضاً انه ان كان مدا غير زائد لم يقلب نحو مشوبة ومتاوب ومعيشة
ومعاش لان الواو في مشوبة والياء في معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمز مفعول ثان
ليرى أحوال اذا قدرنا يرى بمعنى يبصر وفي مثل متعلق ببرى وفي الواحد متعلق بريد وريد وثالثا
حالا ان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالا من الضمير فى زيد ثم أشار الى الموضع الرابع
فقال (كذلك ثانياً لىنين اكتنفا) مدم فاعل بجمع ينفاء
يعنى أنه اذا وقعت ألف التفسير بين حرفي علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه في قوله
لىنين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الالف كما اشترط في الفصل الذى قبله وشمل قوله لىنين
أربع صور الاولى أن يكونا واو ونحو أوائل أصله أوائل الثانية أن يكونا ياء ونحو ينف وبنائف
الثالثة أن تكون الاولى واو والثانية ياء ونحو صائد وصوائد الرابعة أن تكون الاولى ياء والثانية
واو ونحو جيد وجيائد أصله جياود لانه من جاد وجود ومثل بما حرفا العلة فيه ياء أو وهونيف ووزنه
فعل والياء الاولى زائدة وعينه ياء لانه من نأف ينف اذا زاد اذ اجتمعت ياءان أدغمت الاولى في
الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التى بعد الالف همزة وانما قلب
حرف العلة في هذه الصور همزة وان كانت أصل اللثقل الالف بين حرفي علة وفهم من قوله مدم فاعل
انها لا تقلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم تقلب نحو طواويس وثانى
لىنين مبتدأ وخبره كذلك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا في موضع النعت لىنين ومد
مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا احاطا ونيفا مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثانياً لىنين
همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثانياً لىنين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله
(واقض ورد الهمزة يافما أعل) لاما وفي مثل هراوة جعل
(واو) يعنى ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرد ما هي فيه مع اللام يجب فتحها
وقلها ياء ان كانت في المفرد غير واو واسالمه واو ان كانت في المفرد واو واسالمه فالالف واللام في
الهمز للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مدازا في المفرد ولا مياء وما استحق الهمز
لكونه مدازا في المفرد ولا م الكلمة واو وما استحق الهمز لكونه اكتنفا لىنان وما أصله همزة
مثال الاول هدية وهذا أصله هداى فاستقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحه فصار هداى
فانقلبت الباء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هدا فاستثقل اجتماع الامثال فأبدلت
الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثانى مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لانها من مطايطو

الامثال) وبيان اجتماع الامثال أن الهمزة من مخارج الالف فكان ذلك كقولنا ثلاث ألفات (قوله مطية) هي الراحلة ففعل

وأصل مطية مطيرة فعيلة أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها كما في سيودا ذقيل فيه (٢٠٧) سيد وجهها مطايا وأصله مطاني

فعل به ما فعل به دايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل به دايا ومطايا ومثال الرابع خطية وخطايا أصله خطائي همزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حذف قلبها في هذا فصار خطاي فأنقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فاصلة هراء و فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم أنقلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة واوليها ناسب الجمع المفرد فالواو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي أنقلبت ألفا والواو الهمز مفعول برد وهو مطلوب لا فتح من باب التنازع وبما مفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولا متبوعه وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أهل لأمه وفي مثل متعلق بجعل وفي جعل ضمير مستتر عائدا على الهمز وواو مفعول ثان بجعل ثم قال

(وهو زاول الواو ينرد • في بدو غير شبهه ووفي الأشد)

يعنى رد أول الواو ينرد من المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كوو في الأشد فان أصله وافي وانما استثنى ذلك لان فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل وار ان فاجتماعهما في ووفي غير معتد به فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها همزة فمثال ما يجب ابداله أو اصل في جمع واصله أو اصل فالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية أنقلبت عن ألف فاعلة كما أنقلبت في نحو ضارب فلما اجتمع واو ان في بدو الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أو اصل وهو ما مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفي بدو متعلق برد وبدو مصدر مضاف الى المفعول وهو غير وغير مضاف الى شبه وشبهه مضاف الى ووفي الأشد والاشد عند سيبويه جمع شدة وقال ابن عباس رضى عنهما الأشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل الى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بعد متحركة ومتحركة وان في بدو الكلمة قلبت الأولى الى الأول بقوله (ومد ابدل نافي الهمزين من • كلمة ان يسكن كاثروا ثمن)

يعنى انه انه اذا اجتمع همزتان في كلمة أو لهما متحركة والأخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجازا لحركة ما قبله فان كانت فتحة أبدلت ألفا نحو أثروا من وأصله أثروا من همزتين وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو أياق وان كانت ضمة أبدلت واو نحو أوتمن وأوقى وفهم منه ان الهمزة الساكنة ان لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انهم ما لو لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو اقرأ آية والمراد بالكلمة ان يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند التحويين في نحو أنذرهم انهم من كلمة واحدة لان الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضا نحو أثمن فان الأولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل ومدام مفعول ثان بابدل ومن كلمة متعلق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى المتحركتين وهي تسعة أنواع لان الأولى امام مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أشار الى الثانية المفتوحة فقال (ان يفتح ارضم ارفع قلب • واووا ياء اتركس ينقلب)

يعنى ان الهمزة المفتوحة اذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احدهما تنقلب فيها واو وذلك بعد ضمة نحو أو يدم أو بعد فتحة نحو أو ادم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك اذا وقعت بعد كسرة نحو أيم اذا بنيت من أم نحو اصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه انعم فنقل حركة الميم الأولى الى الهمزة الساكنة وتندغم الميم في الميم فيصير أم فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فنقلب الثانية ياء فيصير ايم ثم انتقل الى المكسورة فقال ذوالكسر

قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطاي بياين ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف فصار مطائي ثم أبدت الكسرة فتحة فصار مطاي ثم أبدت الياء ألفا ثم أبدت الهمزة ياء فصار مطايا اه خالد (قوله زاوية) ثم جمع فقلبت الألف فيه واو داخله في قوله والالف الثاني المزيد الخ فصار زواوى فقلب نافي اللينين همزة فصار زواوى ثم زواى ثم زواه ثم زوايا (قوله المصدرتين) خرج باسئراط التصدير نحو هــــوى ونورى في المنسوب الى هوى ونوى ووجه قلب الواو الأولى همزة ان التضعيف في أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كدون فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها اه خالد (قوله) من جواز ابدالها همزة (الخ) ذكره الناطم في باب النائب عن الفاعل من الكافية كما في قوله تعالى اقتنى (قوله أو اصل) وأوان جمع واقية والأولى تأنيث الأول أصله وولى قلبت الأولى همزة لما صير في أو اصل وجعها أول وأصله وولى ففعل به ما فعل بغيره

(قوله ابن) في تمثيل سيدى المكودى (٢٠٨) باين نظوران فيه وجهين والصواب الاقتصار على التمثيل ببناء تطير اصبح من أم

مطلقا كذا) يعنى ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أى بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الاولى مكسورة بعد فتحة نحو أمة في جمع امام أصله أمة فنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصارت أمة فابدلت من الهمزة الثانية ياء. الثانية مكسورة بعد كسرة نحو ايم في بناء مثل اصبح من أم بكسر الهمزة والباء فتقول أتم فتفعل به كما فعلت بالذى قبله من نقل وادغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته أى جعلته بين ففعل به كما فعل بما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال (وما ضم و او ا أصير) يعنى ان الهمزة الثانية اذا كانت مضمومة قلبت واو مطلقا فتقول أيضا ثلاثة أنواع الاول مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أ ب ب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء الى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واو والثاني مضمومة بعد مضمومة نحو أوم اذا بنيت من أم مثال أ بلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو ايم اذا بنيت من أم مثال اصبح بكسر الهمزة وضم الباء وتضعل في ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية من المتحركين تكتب واو في خمسة مواضع اذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتكتب ياء في أربعة مواضع اذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله (ما لم يكن لفظا أتم) فذلك ياء مطلقا) يعنى ان ثاني الهمزتين اذا كان متطرا فاقبلت ياء مطلقا فتعمل أربعة أنواع ان يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون مثال الاول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأى تحركت الباء وانفصل ما قبلها فانقلب ألفا ومثال الثاني أن تبنى من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصا والاصل قرؤ وكسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستقلت الضمة على الباء وحذفت وبقي منقوصا ومثال الثالث أن تبنى من قرأ نحو زرج فتقول قرء بعد أن تفعل به ما فعلت بالذى قبله وهذا النوع والذى قبله يقد وفيها الرفع والجرو يظهر النصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع أن تبنى من قرأ نحو طر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال (وأوهم ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعنى ان ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الاولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول أؤم بمعنى أقصد وأؤم وفهم منه ان ذلك أيضا جاز في نحو أن مضارع ان اذ لا فرق وسبب ذلك ان الهمزة فيها كأنها قائمة بنفسها وقوله ان يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمز وترطفي متعلق يفتح وقلب جواب الشرط وواو مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمز أيضا وياو حال من فاعل ينقلب وهو الضمير واثر كسر طرف متعلق ينقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر في الاستعرا بالعامل في الخبر ومفعول أول بأصروهي موصولة وصلتها بضم وواو مفعول ثان بأصروها ظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو في موضع النعت للفظا وهذا مبتدأ وخبره جاو ياء حال من فاعل جاو هو ضمير عائد على الهمز وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفي ثانيه متعلق بأم والجملة من أم ومعه وليها خبر أؤم ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمير يفسره أم وهو أحسن ثم قال (وياو اقلب ألفا كسرا تلاء أو ياء تصغير) يعنى ان الالف يجب قلبها ياء في موضعين أحدهما ان تعرض كسر ما قبلها كصا يصح في جمع مصباح فانقلب الالف فيه ياء لتكسر ما قبلها اذ لا يصح النطق بالالف بعد غير الفتحة والثاني ان يقع قبلها ياء التصغير نحو غزير في تصغير غزال ببدال الالف ياء وادغام ياء التصغير فيها لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة

لتسليم الباء من القلب واو ايعل اعلال فاض ويصير منقوصا أيضا (قوله وفهم الخ) أفضل من عبارة هذا الشارح عبارة ابن فلم هشام وهي الثانية يعنى من المسائل التي تبدل فيها الباء من الواو ان تقع الواو عين المصدر فعل أعلت فيه وتكون قبلها كسرة

وبعد ما ألف كصيام
 وقيام وانقياد واعتقاد
 (قوله فالأول نحو رضى
 وقوى) وعفان العفو
 والغايزى والداعى لانهما
 من الغزو والدعو والثانى
 نحو جرى فى تصغير جرو أصله
 جرو فاجتعت الواو والياء
 وسبقت احدهما بالسكر
 فقلبت الواو ياء وأدخمت
 فيها (قوله نحو ثوب وثياب
 الخ) وسوط وسباط وحوض
 وحياض وروض ورياض
 والاصل فيها ثواب وصواط
 وحواض ورواض ولكن
 لما انكسر ما قبل الواو فى
 الجمع وكانت الواو فى الواحد
 ساكنة ضعفت فسلطت
 الكسرة عليها وقوى
 تسليطها وجود الالف
 (قوله وجمع مصدر) فيه
 نظرا لان المراد بالجمع ضد
 المفرد لا مصدر رجع
 فالأضافة لادنى ملائمة
 وشذ فى جمع ثورية بابدال
 الواو ياء والقباس ثورة
 بالتصحیح ولم تقلب وار
 صورا لانتفاء سكون الواو
 وانتفاء كونه مصدرا
 والصوار بالراء اسم للواء
 الذى يجعل فيه المسكن أو
 للقطيع من بقرة الوحش
 والصوان أيضا بالتون
 اسم للشيء الذى تصان فيه
 الاشياء (قوله نحو عود
 وعودة) والعود المسن
 من الابل والجمع عودة
 وكدمه وديم (قوله نحو
 حيلة وحيل وقيمة وقيم)
 والاصل حول رقوم ودوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت

فلم يمكن النطق بالالف بعدها فدرت الى الياء كما ردت اليها بعد الكسرة وانفام مفعول أول باقلب وياء
 مفعول ثان وكسر مفعول بتلاو ولا ومعه وله فى موضع النعت لالفار أو ياء تصغير معطوف على كسرا
 والتقدير اقلب ألفا لا كسرا أو تلابا تصغير ثم قال (واوذا فعلا فى آخر أو قبل التانيث أوه
 زياد فى فعلا) يعنى انه يفعل بالواو الواقعة آخر ما فعل بالالف من ابد الهيايا لكسر ما قبلها أو لجبها
 بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى أصلهما رضى وقوى لانهما من الرضوان والقوة ولكنه لما
 كسر ما قبل الواو كانت بطرفها معرضة لسكون الوقف عومت بما يقتضيه السكون من وجوب
 ابد الهيايا توصلا للخفة وفهم من قوله فى آخر انهما لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت
 تاء التانيث وزيا دافعا لالتانيث على بنية الكلمة وكان فى حكم المنفصل لم يمنع من الاعلال وعلى
 ذلك نبه بقوله أو قبل التانيث أو زياد فى فعلا فمثال ما لحقته تاء التانيث فأعل شجيرة أصله شجيرة
 لانه من الشجر وقلبت واو ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحقته زياد تاء فعلا أن بينى من
 الغزو ومثل طوفان فتقول غزيان فأعل أيضا لعدم الاعتداد بالالف والتون وذال الإشارة الى الاعلال
 المذكور وهو مفعول بافعلا واو فى آخر متعلقان بافعلا أو قبل معطوف على فى آخر زياد فى فعلا
 معطوف على تاء التانيث ثم قال

(ذا أبيضار أو • فى مصدر المعتل عينوا الفعل • منه صحيح غالبا نحو الحول)

يعنى ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب اعلاله وما كان منه على فعل بغير
 ألف فالغالب فى عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثى نحو قام قيا ما والمزيد نحو انقاد انقياد واو احترز
 بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لا ودلوا ذافانه لا يعل لكون فعله غير معتل وفهم اشتراط
 الالف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لان سبب التصحيح عدم الالف فالغالب فى نحو فعل
 التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذال الإشارة للاعلال المذكور وهو مفعول برأوا فى مصدر
 فى موضع المفعول الثانى لرأوا أطلق المعتل على المعتل فان المعتل أهم من المعلن وهو على حذف
 الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعتل وعينا تميز الفعل مبتدا ومنه فى موضع الحال من
 الفعل وصحيح خبرا لفعل وغالبا حال من الضمير فى صحيح ثم اعلم ان جميع ما سكت عينه من الثلاثى
 نحو ثوب أو أعلت فتودار على ثلاثة أقسام فعال وفعله وفعل وقد أشار الى الأول بقوله

(و جمع ذى عين أعل أو سكن • فاحكم هذا الاعلال فيه حيث عن)

يعنى ان جمع المفرد المعتل من جمع الثلاثى المعتل العين أو الساكنها يحكم له فى الاعلال بالاعلال
 المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دارود ياروثوب وثياب فالأشارة بهذا الاعلال السابق فى مصدر الفعل
 المعتل وفهم من قوله جمع ان ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صوار وصوران وفهم من قوله أعل
 أو سكن ان عين المفرد اذا لم تعمل ولم تسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على انه
 مبتدأ والخبر قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول
 وأعل أو سكن فى موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم أشار الى الثانى والثالث فقال
 (وصحوا فعلة وفى فعل • وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعنى ان جمع ما أعل عينه أو سكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الالف ولحقاق التاء بها
 اذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة واذا كان على وزن فعل فففيه وجهان
 التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضا غير معلى نحو
 حاجة وحوج ومن هذا البيت يفهم ان الجمع الذى يجب اعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الالف
 بعد الواو أو كونه نطق فى هذا البيت بفعل وفعله بغير الف فعلم ان ما سواهما وهو الأول بالالف وفعله
 مفعول بصحوا واو فى صحوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى المجرور قبله والاعلال
 أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال (والواو لا ما بعد فتح يا انقلب • كالمعطيان يرضيان)

يعنى ان الواو اذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وتعمل قوله
لاما ما كانت الواو منطوقة كاملا او بعدها تاء التانيث نحو المعطاء ومثل ذلك بقوله كالمعطيان
يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لانه من عطاي عطوا اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحل
على اسم الفاعل وهو المعطى لان في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك
في اسم المفعول فعمل عليه و يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحل
على فعل المفعول وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل ان ذلك يكون في الاسماء
والافعال والواو مبتدأ وخبره انقلب ولا ما حال من الضمير المستتر في انقلب ويا حال أيضا من ذلك
الضمير وبعد متعلق بانقلب ثم قال (ووجب ابدال الواو بعد ضم من ألف) يعنى أنه يجب ابدال الواو
من الالف اذا انضم ما قبلها فان كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضارب في ضارب وان
كانت في موضع يجب فيه سكونها سكنت نحو ضارب في ضارب ثم قال (ويا كوقن بذالها اعترف) يعنى
انه يجب ابدال الياء واوا كافي موقن اسم فاعل من أيقن أصله يقن فابدلت الياء فيه واوا لانضم
ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة تلو كانت متحركة لم تبدل نحو زيد وهيام وفهم
منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمه لم تبدل نحو حوض وفهم منه أيضا كون الياء في المفرد
فلو كان ما قبله الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار اليه بقوله

(ويكسر المضموم في جمع كما • يقال هيم عند جمع أهيا)

يعنى أنه اذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبل الياء
كسرة لتصح الياء ففهم أصله هيم نحو أحر وجر وانما لم تقلب الياء واوا لاجل الضمة كما قلبت في المفرد
نحو موقن لان الجمع أنقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل بوجب وهو مصدر
مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من ألف ويا مبتدأ مضاف الى كوقن وخبره اعترف
ويجوز أن يكون مفعولا بضمير يفسره اعترف وبذا الإشارة الى الاعلال المذكور والمضموم هم فروع
بيكسرو في جمع متعلق بيكسر ثم قال (وواو اثر الضم رد اليامنى • ألى لام فعل او من قبل نا)
يعنى ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا في ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قوضو
أصله قضى لانه من قضى يقضى وهو لانه من التهمة وهو العقل الثاني أن تكون لام اسم مبنى على
التانيث باتاء نحو مرم مرمة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله كما بان من رمى كمقدرة وفهم
من المثال لزوم التاء لان مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت
الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو توافى مصدر توافى أصله توافى على وزن تفاعل لانه تظير تدارك
فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوا لانه ليس في الاسماء المتحركة ما آخره واو قبلها ضمة فلو
لحقته التاء بقي على اعلاله لعروض التاء نحو تانية الثالث أن يبنى من الرى نحو سبعان اسم مكان
فتقول رموان لان الالف والنون لازمان لهذا فلم يحكم بحكم المتطرف لانه ألزم للكلمة من تاء
التانيث وهو المنبه عليه بقوله (كذا اذا كسبعان صيره) أى كذلك يعمل بالقلب اذا صيره الباني من
الرى مثل سبعان ورد فعل أمر والياء مفعول أول برذوا وواو مفعول ثان واثرت طرف متعلق برذ ويجوز
أن يكون رد فعل لا ماضيا مبنيًا للمفعول والياء مفعول به ومتى ألقى شرط ولا مفعول ثان بالى وفي
ألقى ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء أو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف
الى بان والبانى هو الذى يصوغ هذا البناء وانما أضيفت اليه التاء للملازمة بين الكلمة التى فيها التاء
والبانى ومن رمى متعلق ببيان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء في صيره عائدة على لفظ الرى
المفهوم من رمى وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال

(وان تكن عين الفعلى واصفا • فذا بالوجهين عنهم يلى)

في المفرد معلقة بقلبها ألفا
في دار وما أشبهه وياه في حيلة
وما أشبهه ضعفت فتسلطت
الكسرة عليها فقلب
ياه (قوله يرضيان) ضبطه
الخطاب بالبناء للمجهول
فاظنه (قوله على فعل
المفعول) وحله على فعل
الفاعل أولى والله أعلم
(قوله انه يجب ابدال الواو
من الالف) ان لم تكن
الالف تانية منقلبة عن
ياء نحو ناب فانها ترجع
لاصلها فتقول نيب (قوله
وهيام) الهيام داء يصيب
الابل فيمنعه من الرعى
(قوله لاجل الضمة) تخفف
بإبدال الضمة كسرة وافرار
الياء فان الكسرة أخف
من الضمة والياء أخف
من الواو اه وفي تمثيل
سبى المكدى بهم
نظر لان لكلام في
المفرد دون الجمع (قوله
لانه من التهمة) والتهمة
العقل لانه ينهى صاحبه
عن الوقوع في الرذائل

(قوله وضوئي) وخوري

وهي أسماء تفضيل
جارية مجرى الأسماء
الجامدة (قوله طوبى)
اسم مصدر من الطب
وقرى طبيي لهم مرادى
(فصل) •

(قوله سربا وفتيا وفتيا)
لأنها من سريت وقتيت
ونقبت (قوله خزيان وصديان)
مؤنث خزيان وصديان
وخصوا الاسم بالاعلال
لأنه أخف من الصفة فكان
أجمل للثقل (قوله دنيا
وعليا) نحو نازينا السماء
الدنيا وكقولك للمتقين
الدرجة العليا والأصل
الدنوي والغاوي (قوله حال
من لام فعلى) وساخ محي
الحال منه لكونه كالجزء
اذ يصح الاستقناء
بالمضاف اليه عن المضاف
فيقال بالعكس جاء فعلى
ويحسن المعنى

• (فصل) •

(قوله وجب ابدال الواو
ياء) لأنها أقبل من الياء
تخصيلا للتخفيف مما أمكن
(قوله نحو مري) وطى ولى
مصدر اطويت ولويت
وأماها طوى ولوى فان
لم يسكن نحو غيوز وجب
التعصيم (قوله الثالثة ما شذ
فيه ابدال الياء الخ) هذا
عكس القاعدة وانما لم
يدغم غيوز لانه اسم موضع
وليس على وجه الفعل
(قوله نحو عوى الكلب
عوة) ونحو عن المنكر

يعنى اذا كانت الياء المضموم ما قبلها الوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصح الياء
وان تبدل الضمة وتبدل الياء واو لاجل الضمة فتقول فى أنثى الا كيس والاضيق كوسى وكيسى
وضوئى وضيقى وفهم من قوله وصفها انها اذا كانت عينا لفعلى اسمها لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب
الياء واو اعلى الاصل نحو طوى بمعنى طبيب وان تكن شرط وعينا خبر تكن ولفعل متعلق بتسكن
وصفها حال من فعلى وذلك مبتدأ خبره يلنى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى يلنى وعنه متعلق
يلنى

• (فصل) •

(من لام فعلى اسمها أى الواو تبدل

يعنى ان الياء تبدل غالباً واو اذا كانت لا ما لفعلى اسمها بفتح الفاء وسكون العين نحو سرى وقتوى
وتقوى الاصل فيه سربا وفتيا وانما قلبت وان لم يكن لقلبها موجب لفظى فرقابين الاسم
والصفة وفهم من قوله اسمها انها اذا كانت وصفا لا تبدل نحو خزيان وصديان وأشار بقوله غالباً الى ما جاء
فى ذلك غير مبذل نحو ربالا راحة الحسنه وطغيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل بأتى وبذل حال
وهو مضاف الى ياء واو فاعل بجاء والبدال نعت لنداو غالباً حال ثم قال

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا • وكون قصوى نادرا لا يحنى)

يعنى ان لام فعلى وصفا يضم الفاء اذا كانت واو أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلها مادفوى وعلاوى
لأنها من الدنو والعلا وانما أبدلت هنا أيضا فرقابين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفها انها اذا
كانت فى الاسم لم تبدل نحو مري اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادرا الى لغة الحجاز بين فى
قصوى والقياس فيه قصبا لانه من باب دنيا وعليا بنو تميم وقولون قصبا على القياس ولام فعلى فاعل
بجاء ووصفها حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادرا خبر الكون وهو مضاف الى الاسم وخبر
الكون لا يحنى

• (فصل) •

(ان يسكن السابق من واو ويا • واتصلا ومن عروض عريا)

(فياء الواو اقلبن مدغما • وشذ معطى غير ما قدرهما)

يعنى انه اذا اجتمع فى كلمة واو ويا وسكن أولهما وجب ابدال الواو ويا وادغامها فى الياء وذلك بشرطين
الاول أن يكونا متصلين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة وثانيهما فى كلمة أخرى لم تبدل نحو
أخو يزيد وبني واقد وهو المنبى عليه بقوله واتصلا الثانى ان لا يكون اجتماعهما عارضا وشمل
صورتين احدهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو وتخفيف قوى والآخرى عروض الحرف
نحو الر ويا بتخفيف الهمزة وابدالها واو وهو المنبى عليه بقوله ومن عروض عريا وكلامه شامل
للتوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين احدهما تقدم الياء على الواو نحو سبد أصله سبدولانه
من السود والآخرى تقدم الواو على الياء نحو مري أصله مرموى لانه اسم مفعول من رى وقد
يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ الى ذلك أشار بقوله وشذ معطى غير ما قدرهما فمثل ثلاث
صور احدهما ما شذ فيه الابدال لكونه لم يستوفى الشروط كقراءة من قرأ ان كنتم للربا بشديد
الياء الثانية ما شذ فيه التعصيم مع استيفاء الشروط كقولهم للسور ضيئون الثالثة ما شذ فيه ابدال
الياء واو نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخله فى قوله وشذ معطى غير ما قدرهما وان
يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك عريا وألفه للتثنية
ومن عروض متعلق بعريا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن
ويا مفعول ثان ومدغما حال من الضمير المستتر فى اقلبن ومعطى فاعل بشذوفه ضمير مستتر وهو
المفعول الاول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها ما قدرهما ثم قال

(من ياء أو واو بتحريك أصل • ألفا ابدال بعد فتح متصل)

والقياس نهى لان أصله نحوى لانه فعول من النهى (قوله ومعطى فاعل) أى وشذ لفظ معطى

(قوله وجبل) والجبال

هو الضبع (قوله مثل
علبط) العلبط والعلابط
الضخم والعلبطة والعلبط
والعلابط القطيع من
الغنم اهـ من الجوهرى
(قوله خورنق) الخورنق
اسم قصر بالعراق بناء
التمعان الاكبر (قوله
نحو علوى الخ) قال الشيخ
خاله واما نحو علوى فلا
تبدل واوه ألفا لانه يؤدى
الى التسلسل لان ياء
النسب تستوجب قلب
الالف واوا فلو كان تحريك
الواو وانفتاح ما قبلها
يوجب قلبها ألفا لكأ
لا تزال فى قاب الى الالف
وقاب الى الواو (قوله نحو
غيد غيد الخ) الغيد
النعومة يقال امره اغيدا
وغادة أيضا أى ناعمة بينة
الغيد والاغيد الوستان
المائل العنق اهـ من
الجوهرى ورجل أحول
بين الحول وقد حولت
هينته واحول أيضا
بتشديد اللام واحولتها
أيضا حكاه الكسائى اهـ
من الجوهرى (قوله
اجنورا) واشتورا
بمعنى تشاوروا لان حركة
الثاء بمنزلة السكون (قوله
اعتاد) واختان بمعنى خان
واختار بمعنى خار (قوله
وانما أعلت الخ) صوابه
أن يقول وانما أعلت فى
ذلك الباء دون الواو
لقرب الباء من الالف فى

بمعنى انه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشرط ذكر منها فى هذا البيت شرطين
أحدهما أن يكون التحريك أصليا وهو المنبى عليه بقوله أصل واحترز من نحو نوم وجبل أصلهما
نوم وجبال فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء فلم يقلبالا لان الحركة عارضة فهى غير أصلية والثانى
أن تكون الواو والياء متصلتين بالفحة وهو المنبى عليه بقوله بعد فتح متصل وشمل صورتيه
احداهما ان يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاى والاخرى ان يكون مقدرا وذلك اذا بنيت مثل
علبط من الرمي والغزو فتقول رعى وغزو منقوصا والاصل رعى وغزو فاعلت الياء والواو الاخيرتان
بحذف حركتهما كاعلال سائر المنقوصات ولم تقلب الواو والياء الاولى للفاصل بين الفحة والحرف
وهو الالف لان الاصل رماي وغزاو كعلبط أصله علا بط حذف الالف تخفيفا وهى مقدرة فحقت
من القلب وألفا مفعول بادل ومن واو متعلق بادل وتحرريك فى موضع الصفة لواء واو ياء وأصل فى
موضع الصفة تحريكه وبعد متعلق بادل ثم اعلم ان هذين الشرطين يطردان فى كل واو ياء متحركتين
مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرهما ثم شرط آخر يختلف فيه اللام وغيرها أشار اليه
بقوله (ان حرك التالى وان سكن كف • اعلال غير اللام) يعنى ان اعلال الياء والواو بالاعلال
المذكور اذا كانا غير لامين مشروط بان تحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فان سكن تاليهما
منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيرهما نحو خورنق واما اللام ففيها
تفصيل أشار اليه بقوله (وهى لا يكف • اعلالها بساكن غير ألف • أو ياء التشديد فيها قد ألف)
يعنى ان لام الكلمة اذا كان واو أو ياء متحركتين بعد فحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن
ألفا أو ياء مشددة أو غيرهما فان كان غيرهما لم يكف الاعلال نحو رموا وغزاو بخشون ورضون
أصلهما رموا وغزاو وبخشون ورضون فقلبت فى ذلك كله الياء ألفا ثم حذفت لاتقاء الساكنين
وان كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كفا الاعلال نحو رميا وغزاو ومعنوى وعلوى وانما لم يكف
الساكن اعلال اللام لقرבהما من الطرف وانما كفت الالف والياء المشددة اعلالها لانهم لو أعلوا
رميا وغزاو الصار ما غزا فليتبس بفعل الواحد واما نحو علوى فلم تبدل لانه فى موضع
تبدل فيه الالف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وان سكن شرط جوابه
كف وهى مبتدأ وخبره لا يكف اعلالها وبساكن متعلق بيكف وغيره نعت لساكن أو ياء معطوف
على الالف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورين
أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الاول منها بقوله

(ومع عين فعل وفلا • ذا فعل كاغيدوا حولا)

يعنى ان ما كان من الافعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على فعل يصح
هو مصدره وان كان مستوفيا لشرط الاعلال نحو غيد غيد او حول حول لا وسبب تصحيحهما أن
حول وشبهه من افعال الخلق والالوان وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على فعل نحو حول حول لا
واغورا غورا فصح عين فعله ومصدره لانهما فى معنى ما لا يعمل لعدم الشرط عين فاعل يصح وذا
افعل حال من فعل ثم أشار الى الثانى فقال (وان بين تفاعل من افتعل • والعين واوسلمت ولم تفل)
يعنى ان وزن افتعل من الواوى العين اذا أظهر معنى تفاعل مما يبدل على الاشتراك صحيح نحو اجنورا
بمعنى تجاوروا وانما صح مع توفى شروط الاعلال لانه جعل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل
شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افتعل اذا لم بين معنى تفاعل اعل على مقتضى القياس نحو اعتاد
وارتاب أصلهما اعتودا وارتاب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تفل وان أبان معنى
تفاعل نحو اتافوا أى تضاوا بالسبوف وانما أعلت فى ذلك الواو دون الياء لثقل الواو فى المخرج
بخلاف الياء وان بين شرط وتفاعل فاعل بين أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ

وخبر

المخرج بخلاف الواو (قوله وتفاعل فاعل الخ) قال الشاطبى هو على حذف مضاف تقديره وان

بين معنى تفاعل لان لفظ
التفاعل ليس من لفظ
الفعل (قوله والحوى)
الحوى بالحاء المهملة
المفتوحة مصدر حوى اذا
اسود لانه من الحوة وهى
سمرقة فى الشفتين (قوله
وطاية) الطاية الموضوع
المرتفع مثل الدكان وغيره
وأصله طيبة بياض فابدت
الاولى (قوله وغاية) أصله
غيبه (قوله نحو جولان)
وشذ الاطلاق فى داران
وماهان والأصل دوران
وموهان (قوله جسدى)
وجسدى اسم رجل وصورى
اسم وادقاه الصغاني وقال
المرادى اسم ماء
(فصل).

لسا كن صح انقل الخ
(قوله نحو يقوم) ويقول
ويبيع أصله يقوم ويقول
ويبيع (قوله أبان) وأما
نحو يخاف مما كان حرف
العله فيه لم يتحرك ما قبله
بحركة مجانسة فيدخل فى
قوله

من واواياه بتعريك أصل
فتقول تحرك حرف العله
فى الأصل وانفخ ما قبله فى
الحال فقلب ألفا (قوله نحو
باض) من البضاضة وهى
نعومة البشرة (قوله مثل
تخلئ) التخلئ القشر الذى
على وجه الاديم مما يلى
منبت الشعر (قوله وخالفه
فى الوزن) لان تفعلا من
الأوزان الخاصة بالأسماء
(قوله نحو

وخبر فى موضع الحال ولم تزل تقيم لعمدة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثالث بقوله (وان بحرفين
ذا الاعلال استحق • صحح أول) يعنى اذا اجتمع فى كلمة حرفا لعله وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله
فلا بد من اطلاق أحدهما ونهض الآخر لئلا يتوالى اعلالان والاحق بالاعلال منهما الثانى
لتطوره وذلك نحو الهوى والحوى وأصلها هوى وحوى وحى فالسبب المانع من اطلاق الاول
فيهما اطلاق الثانى وقد يعل الاول ويصح الثانى وعلى ذلك نبه بقوله (وعكس قد يحق) وذلك قولهم
راية وطاية وغاية وفهم قلة ذلك من قوله قد يحق وان شرط وذا الاعلال من فروع بفعل مضمر يفهمه
استحق وطرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع
فقال (وعين ما آخره قد زيد ما • يخص الاسم واجب ان يسلم)

يعنى انه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتعريفهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينين فبما آخره زيادة تخص
الأسماء لانه بتلك الزيادة يعد شبهه بما هو الأصل فى الاعلال وهو الفعل فصيح لذلك وشملت الزيادة
الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان وألف التانيث نحو جسدى وصورى وعين مبتدأ وما
موصولة وصلتها بخص وواجب خبر مقدم وأن يسلم مبتدأ أو الجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب
خبر اعراف عين وان يسلم ما فروع بواجب والتقدير وعين ما زيد فى آخره ما يخص الاسم تجب سلامته ثم
قال (وقبل بالقلب ميم النون اذا • كان مسكنا كما انبت انبذا)

يعنى ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميماء وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة
قبل الباء من العسر لا خلاف يخرجها مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من
كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو وانبذا والنون مفعول أول
باقاب وميم مفعول ثان وقبل متعلق باقاب واذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف دلالة
ما تقدم عليها
(فصل).

(لسا كن صح انقل التعريك من • ذى لين آت عين فعل كائن)

يعنى ان عين الفعل اذا كانت واوا أو ياء وكان ما قبلها الساكنة كما يجب وجب نقل حركة العين الى الساكن
قبلها لاستئصال الحركة فى حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم يضم الواو فنقلت حركة الواو الى
الساكن ويبين أصله بين فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت
العين الحركة المنقولة ابدلت من مجانستها نحو أبان وأعان أصله أبين وأعوان فدخل النقل والقلب
فصارا أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن اذا كان معتلا لا ينقل اليه نحو يابح وفوق ثم ان
هذا النقل له أربعة شروط ذكر الاول فى قوله صح وأشار الى باقيا بقوله

(ما لم يكن فعل تعجب ولا • كايض أو أهوى بلام علة)

شمل فعل التعجب ما فعله نحو ما أقومه وما ألبنه وافعل به نحو أقوم به وألبن به وانما صح فيها بالجل
على افعل من كذا لانها من واحد أو ما نحو ابيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة
الوصل فيقال باض فيلبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى مما أعلت لانه لم ينقل
فيه الحركة لتوالى عليه الاعلال والتعريك مفعول بانقل ولسا كن متعلق بانقل وصح فى موضع
النت لسا كن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر فى آت وما
ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال

(ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم • ضاهى مضارعا وفيه ومم)

يعنى ان الفعل يشاركه فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع فى زيادته لافى وزنه
أوفى وزنه لافى زيادته فشمل صورتين الاولى أن تبني من البيع مثل تخلى فتقول تبيع وأصله تبيع
يسكون الباء فأعل لانه أشبه الفعل المضارع فى الزيادة وهى التاء وخالفه فى الوزن والثانية نحو

مقام مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة (قوله نحو أبيض وأسود) أشبهها كرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلل القبل فيهما أبيض وأسود فيلتبسان بالفعل لكن الصواب ان يمتل (٢١٤) باعلم لان الكلام في مشابه المضارع لافي مشابه الماضي (قوله المستحق) فيه

نظر لان هذا المصدر لا يستحق ذلك وانما الاعلال

فيه بالجل على فعله في عبارته رحمه الله مسامحة ونظر لان نحو اجازة واقامة واستقامة فيه مانع وهو سكون ما بعد أسرف الهمزة الاول وفي ابن عقيل على التسهيل انه لما نقلت الحركة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم قلب حرف العلة ألفا لتحرك ما قبله وما بعده وانفتاحه في الاصل اه فعلى هذا المصدر يستحق الاعلال من غير احتياج الى الجمل على الفعل اذ ليس في المصدر مانع حيثئذ وحكى ان بعضهم طلب من شيخه الاجازة فقال له لا أعطيك الاجازة حتى تصرف الاجازة (قوله وتلزم حينئذ التاء عوضا) قال ابن غازي وليس كلامه هنا مكررا مع ما في باب المصدر لاختلاف القصد بين (قوله واستفاه استفاه) أصله استفوه يقال استفاه الرجل اذا اشتد أكله اه من مختصر العيني (قوله وما لافعال من النقل الخ) قال ابن غازي ونخص ما لافعال من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء (قوله لغة

مقام أصله مقوم فاشبه المضارع في الوزن نحو شرب وخالفه في الزيادة لان الميم لا تزداد في أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أي فيه علامة يمتاز بها عن الفعل وفهم منه أن الاسم اذا كان شبيها بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعمل نحو أبيض وأسود لانه لو اعلل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضا أنه ان لم يشابه المضارع لافي الوزن ولا في الزيادة لم يعمل ككسكال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفي ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهي مضارع جلة فعليه في موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان نحو مفعول نحو محيط يعمل لانه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء في لغة فخرجه بقوله (ومفعول صحيح كالمفعول) يعني انما صحيح مفعول وان كان ظاهره يقتضي الاعلال لانه حمل على مفعول بالالف ومفعول لم يشبه الفعل لافي الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف انه انما صحيح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال (وألف الافعال واستفعال اه أزل لهذا الاعلال والتالزم عوض) يعني اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدرا على افعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه الى فائه ثم قلب ألفا هجاءة الفحة فيجتمع الفان الاولى المنقلبة عن العين والثانية الالف التي كانت بعد العين فحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الالف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلهما اجواز واستقام وقلب اجواز من الصحيح اكرام واستقام استدراك فنقلت حركة العين فيهما الى الساكن قبلها وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بان المحذوف هي الالف الزائدة بقوله وألف الافعال واستفعال أزل وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التي هي عوض قد تحذف واليه أشار بقوله (وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعني ان هذه التاء التي تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى ابراء واستفاه استفاهوا ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الافعال مفعول بازل ولذا متعلق بازل والاعلال نعت لذا والتاء مفعول بالزوم عوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيه وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ ربما عرض ثم قال (وما لافعال من النقل ومن حذف ففعل به ايضا قن) يعني انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بافعال من نقل الحركة الى الساكن قبلها وحذف واومفعول يعني بقوله ففعل ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوا ولذلك أتى بمثلين فقال (نحو مبيع ومصون) فاصل مبيع مبيع ففعلت حركة الياء الى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فابدت الضمة كسرة لتصح الباء ثم حذفت واومبيع فقالوا مبيع وأما مصون فاصله مصون فنقلت حركة الواو الى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واومفعول وقد يصح كل واحد من النوعين والى ذلك أشار بقوله (وندره تصح ذى الواو وفي ذى الباء اشهر) يعني ان ما عينه واو من مفعول قد يصح أى ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصون وما عينه ياء وهو مشهور وقبل ان تصح لغة بنى نعيم ومنه قولهم مبيع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر حتى تذكريضات وهيج • يوم وذاذ عليه الدجن مقبوم وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها الافعال ومن النقل متعلق بما في الجرور ومن معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قن وبه متعلق بقمن والجملة في موضع خبر ما وتصح فاعل بندر وهو مضاف لذى على حذف مضاف أى تصح الفعل ذى الواو ثم قال (وصحح المفعول من نحو عدا • وأعلل ان لم تحذف الاجودا)

بنى نعيم) وصححوا الياء دون الواو لان الياء أخف عليهم من الواو (قوله حتى تذكريضات) حتى للغاية وفاعل يعني تذكري هو الظلم وهو ذكريضات جمع بيضة ويوم رذاذ كلام اضافي مرفوع على انه فاعل بهيجه والذاذ بذالين مجتنبين المطر الخفيف والدجن الغزير منه والغيم السحاب

(قوله جازفيه التصحيح) أى جملا على فعل الفاعل ذى الواو فتقول فيه معدوقال ابن (٢١٥) غازی یعنی ان فعل الفاعل لم يعمل

بهذا الاعلال المخصوص
وهو قلب الواو ياء وان أعل
بقلب الواو ألفا (قوله
تخصن الواو بالادغام)
ولا يقال يعمل قبل الادغام
ثم يدغم لان الادغام
سابق على الاعلال اذ هو
المعروف (قوله لقربها من
الطرف) فيه نظرا ذى
من طرفه فصوابه أن يقول
لنطرفها (قوله فهو معدوق)
أصله معدوق وواوین فاذا
صححت أدغمت الواو فی
الواو فقط وان أعلت
أبدلت الواو الاخرة ياء
وأبدلت الواو الاولى ياء
على القاعدة المتقدمة
(قوله عصور وعصى الخ)
والاصل عصور وعشور
واوین فاستقلوا اجتماع
واوین فی الجمع فقلبوا الواو
الاخرة ياء ثم أعلت الاولى
بالقلب ياء بالادغام وكسر
ما قبل الياء تصح والتصحيح
فيه شاذ لثقله وهو واجب
فی المفرد نحو وعصوا عتوا
كبير قاله ابن هشام وغيره
وقد يعمل بقلب الواو
الاخرة ياء واعلال الاولى
كاعلال طى نحو عنى الشيخ
عنى أى ببلغ غاية التكبر
(قوله الا أن اعلال الجمع
الخ) وقد أشار فی الكافية
الى أن اعلال الجمع أولى
وتصح المفرد أولى بقوله
ورج الاعلال فی الجمع
وفی مفرد التصحيح أولى ما

يعنى انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جازفيه التصحيح باعتبار تخصن الواو بالادغام
والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعد وهو معدوق معدى وفهم من قوله ان لم تتحرر الاجودا
أن التصحيح أجود لان معنى تتحرى نقصد فالمعنى وأعلل ان لم تنقصد الاجود ففهمه انك ان
قصدت الاجود لا تعمل وفهم منه ان ما كان يائى اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو
مرى أصله مرمى وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله فصل ان يسكن السابق البيت وفهم منه أيضا
أن ما كان واوى اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرضى واعراب البيت
واضح ثم قال (كذا اذا وجهين جال الفعول من • ذى الواو لامجع او فرد يعن)
يعنى اذا كان مثال الفعول مما لاه وواو جازفى لاه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك فى الجمع نحو
عصا وعصو وعصى وفى المفرد عتى عتوا وعتبا الا ان اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد
أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم وفى تقديمه الجمع اشعار بما بذلك والفعول فاعل يجاوز
وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق يجاوز لامجع حال من الواو واو فرد معطوف على جمع ويعن
فى موضع نعت لفرد ثم قال (وشاع نحو نيم فى نوم • ونحو نيام شذوذ غنى)
يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً مما عينه واو وجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم
وقائم وقوم وصائم وصوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فاعل بالالف فالوجه فيه
التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام وقد شذفى نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله
الاطرقتنا مبة بنت منذره فما أرق النيام الا كلامها واعراب البيت واضح

(فصل)

(ذو اللين فان فى افتعال أبد لا) يعنى ان الافتعال وما تصرف منه اذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء
وأدغم فى تاء الافتعال ويشمل قوله ذو اللين الواو نحو اتعد أصله او تعد والياء نحو اتسر أصله ابسر
لانه من اليسر ولا مدخل لللاف هنا لانها لا تكون فاو وانما أبدلوا منها تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت
بها الحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا أو بعد فتحة قلبت ألفا أو بعد كسرة قلبت ياء فابدلوا منها
حرفا جلد او هو التاء لانها أقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاو الافتعال ياء مبدلة من همزة
فقد أشار اليه بقوله (وشذفى ذى الهمز نحو استكلا) يعنى انه قد سمع ابدال التاء من الياء المبدلة من
الهمزة على وجه الشذوذ وظاهره قيله باستكلا انه مما سمع فيه الابدال شذوذ او المسحوع من ذلك
انما هو ان رأى لبس الازار فينبغى ان يكون المثال راجع الى الهمز لا للبدل وفى كلام بعضهم ما
يدل على انه مسحوع فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاء من ذى الهمزة وذو اللين مبتدأ وخبره
أبدل وفالحال من ذو اللين وتام مفعول ثان لا بدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفى
افتعال متعلق بأبدل وفاعل شذوذ ضمير عائداً على الابدال المفهوم من أبدل ثم قال (طائنا افتعال رداثر
مطبق) يعنى انه يجب ابدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الاطباق وهى الصاد والضاد
والطاء والظاء وذلك نحو اطبر واضطرم واططن واططهر أصلها اضطبر واضطرم واططن واططهر
فاستقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لان التاء من
حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حروف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ثم
قال (فى ادان وازدد وادكد الابقى) يعنى انه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دال بعد الدال والزاي
والدال وقد استوفى مثلها فادان أصله ادان اذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال
الاولى وازدد فعل أمر من زاد أصله ازدد فأبدل من التاء دال وادكد فعل أمر من اذكرو أصله اذتكرو
فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً لا رادغمت الدال فى الدال وتا افتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض

فنى (قوله الا طرقتنا الخ) قائله أبو الغمر الكللابى وهو من الطويل وطرق أى أهله ليلا والشاهد فى النيام فان أصله التوام بضم التوت
جمع نائم (فصل) هذا اللين الخ (قوله وما تصرف منه) وهو الماضى والمضارع والامر وامم الفاعل وامم المفعول (قوله اثم مطبق)

مبنى للمفعول وفي رد ضمير مستترعا ند على تافتعال وطام مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر
وتافتعال مفعول أول برد واثر متعاق برد على الوجهين وفي بقى ضمير مستترعا ند على تافتعال ود الا
حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد

(فصل) • احذف وفي كعدة ذلك اطرد
(فأمر او مضارع من كوعد • احذف وفي كعدة ذلك اطرد)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واوا في ثلاثة مواضع الاول فعل أمر نحو وعد وهو محمول
على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع اذا كان على فعل يفتح
اليا وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وجعل عليه أعد وعدو وعدو ففهم
من قوله من كوعد ان الواو تحذف في الأمر والمضارع اذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو
وهب هب فان قياسه يجب بكسر الهاء لكن فتحته لكونها من حروف الخلق وفهم منه أيضا ان حذف
الواو المذكورة مشروط بان يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد
مبني للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ وفهم
منه أيضا ان يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل بطين قلت يوعيد الثالث المصدر من نحو
وعدوهو أيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو
كان اسما لم يحذف نحو وجهه وفهم منه أيضا أن المصدر اذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة
والوقعة وفأمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال

(وحذف همز أفعل استمرى • مضارع وينبى متصف)

يعنى انه اطرد حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر
عنهما بينبى متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول بوصفهما فاقهما بانبى متصف وكان الأصل
ان لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تخرج وخاصم لكن استثقل
اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو أكرم فحذفت الهمزة وجعل على أكرم نكرم ونكرم ويكرم
واسم الفاعل واسم المفعول كما جعل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعال الفعل الماضي وحذف
مبتدأ وخبره استمر ثم قال (ظلت وظلت في ظلت استعمالا • وقرن في اقرن وقرن نقلا)

يعنى ان ظلت بكسر اللام يجوز ان يحذف منه احدى اللامين مع كسر الطاء وفتحها فتقول ظلت
وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مست وفي القياس عليهما
خلاف وقوله وقرن في اقرن وقرن نقلا يعنى انه استعمال هذا التخفيف في فعل الأمر فقبل فيه قرن
بكسر القاف وهى قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل وقرن في يوتكن وقوله وقرن نقلا أشار به
الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قرن بالمكان يقرب بفتح العين في الماضي
وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركته الى الفاء
وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الأمر ووجه قراءة الفتح انه من قررت
بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل
فهما الغتان فصيحان وظلت مبتدأ وخبره استعمالا والالف فيه للتثنية وفي ظلت متعلق باستعماله
وقرن مبتدأ وخبره في اقرن والتقدير وقرن مقول في اقرن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز ان
يكون قرن الاخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمال ويكون نقلا جلة في موضع
الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقل سمعا فلا يقاس عليه والاول أظهر

(الادغام)

يقال الادغام بسكون الدال مصدر ادغم والادغام بتشديد هاء مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد
الدال عبارة البصريين وبالسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباق
اللسان معها على الحذف
الاعلى فيخسر الصوت
حيث يذ بين اللسان وما
حاذاه من الحذف الاعلى
(قوله نحو وجهه الخ) اسم
للمكان المتوجه اليه لا اسم
مصدر التوجه قاله المازني
 وغيره وقيل مصدر راجع
الشخ خالدا ولا بد تشديد
(الادغام) •

(قوله وفي الاصطلاح)
وفي شرح التوضيح انه
اصطلاحا رفع اللسان
ووضع اياه بالحرفين
دفعه واحدة بعد ادخال
أحدهما في الآخر وقوله
ادخال حرف في حرف زاد
بعضهم لينطق بهما في كلمة
واحدة اه وهى عبارة
كوفية وعبارة البصريين
الادغام بتشديد الدال
اه من مجلس سيدى محمد
المرباط

تعرف في حرف وهو باب متسع واقعه منه هنا على ادغام المثان المتحركين في كلمة واعلم ان ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وواجب الوجهين وقد أشار الى ما لا أول بقوله (أول مثلين متحركين في كلمة ادغم) يعني انه اذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب ادغام الأول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لان المحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الأول ان يكون قبل المثل الأول متحركاً نحو رتوطن أصله ماردد ووطن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني والاستمر أن يكون قبل المثل الأول ساكناً نحو ردد ووطن ومرد أصلها ردد ووطن ومرد فتقلت حركة المثل الأول الى الساكن قبله وبقي ساكناً فادغم في المثل الثاني وفهم منه ان أول المثليين اذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم الا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومتحركين نعم مثلين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً مثلين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر ثم أشار الى الثاني بقوله

(لا كمثل صفف • وذلل وكل وللب • ولا بكس ولا كخصص ابى • ولا كهليل) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الأول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الكلمة الثانية ذلل وهو جمع ذلول بالذال المججمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دوأب ذلل الثالث كل جمع كلمة والكلمة نوع من الثياب معروف الرابع لب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الالباب واللب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاسترخاء واللب أيضاً ما استدق من الرمل الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا لمسها أو من جس الحبر اذا غص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثان عارضة نحو اخصص ابى أصله اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبى السابع ما كان فيه ثاني المثان زائداً لللاحق نحو هليل اذا أكثر من قول لا اله الا الله وهو ملحق بدرجة وانما امتنع الادغام في هذه المواضع السبعة لما منع فيها أما الثلاثة الأول فانها مخالفة لوزن الافعال والادغام أصل في الافعال فظهرت بعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلخفة الفضة وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في السماء لان نظيره من الافعال واجب الادغام نحو ردد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيهما ساكن قبله فلو ادغم المحرك الأول لالتقى ساكناً وأما السادس وهو اخصص ابى فلان الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هليل فلان ثاني المثليين زائد لللاحق فلو ادغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفل فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشذ في آل • ونحوه فل بنقل فقبل) يعني أنه قد شذ التفكيك في الفاظ مما يجب ادغامه منها آل السقاء اذا تغيرت راحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك في غير آل وذلك ثمانية الفاظ أخرى هي دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وسكنك الفرس اذا اصطك عرقوبه وضبت الارض اذا كثرت ضباها وقطط الشعر اذا اشتدت جعوده ولحت العين اذا التصقت ومشتت الدابة اذا ظهرت في وظيفها تنوء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها وجمع الرجل اذا كثرت صوته بجهة فهذه الفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير ادغم أول مثان متحركين في كلمة مغيرة لا وزن مخصوص لا كثل هذه الاوزان ويجوز أن تكون لانهية وكثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا ندغم كثل صفف والكاف في قوله كثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثل شيء وما بعد صفف معطوف عليه وفل فاعل بشذو بنقل متعلق بفل ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك الادغام فقال (وحى افكك وادغم دون حذر • كذا لنحو تجلى واستتر)

(قوله لا كمثل صفف) وردد وجدد جمع جدة وكلل وظلل ومدد (قوله كخصص ابى) واكفف الشبر (قوله ولا كهليل) وقعس وقردد (قوله صفف السرج) وهو الادب الذى يضم دفتى السرج من أعلاه وأسفلها ودفتا السرج جانباه من الخشب (قوله ثنى المثليين زائد الخ) المزيد لللاحق هو الباء من هليل لا أحد لاميته كذا عند المرادى والمصنف في شرح الكافية وغيرهما فآطره مع ما هنا فصوابه لانه زيد فيه الباء لللاحق كما عند

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول جبي وعبي فن ادغم نظر الى انه مما مثلان
مفكران بحركة لازمة في كلمة ومن فلن نظر الى ان الحركة الثانية كالعارضه لوجودها في الماضي دون
المضارع لان مضارعه يحيا قيل والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه في النظم اشعار بذلك الثاني
نحو تجيلى وقياسه الفلن تصدرا للمثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول
اجلى قبل وفيه نظر لان همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على
وزن افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا أيضا قياسه التفكيك ليلقى ما قبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل
حركته الى الساكن قبله فذهب همزة الوصل فيصير ستر وحي مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا
لافلاك فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال
(وما بناء من ابتدأ قد يقتصر • فيه على تاء كتيبن العبر)

هذا من باب تعجلى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاءان أولا ههنا المضارعة والثانية تاء تفعل
أو تقاعد بحوذف كرفي قد كرفي تيسر في تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عند الادغام واجتلاب همزة
الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين والاستغناء بالآخرى عنها ولم يبين المحذوفة وفيه
خلاف والمشهور انها الثانية لان الأولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع في أوله من
المضارع تاءان أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباته - ما وادغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة
الوصل وحذف احدها وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها ابتدأ وبتاء من متعلق به وخبره قد يقتصر
وفيه في وضع المفعول الذي لم يسم فاعله يقتصروا ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل على تاء
والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزئين ثم قال

(وفلن حيث مدغم فيه سكن • لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعني انه اذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه اذ
لا يتصور الادغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون اناء نحو
رددت ورددنا ورددت ورددت وقد مثل ذلك بقوله (نحو حلت ما حلت) أصله قبل اتصال
الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لاتصال التاء به وجب الفلن وفلن فعل أمر ومفعوله
محذوف أي فلن المدغم فيه أو فلن الادغام ويحتمل أن يكون فلن ماضيا مبنيًا للمفعول وفيه ضمير
مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على انه مفعول
لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ او الجلة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفلن واقترن
في موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال (وفي جزم وشبه الجزم تخيير في) يعني ان المدغم
فيه اذا سكن في جزم لم يرد أو شبه الجزم وهو الوقف يجوز دجاؤه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم
يورد وردد وانما جعل فعل الامر شبيها بالجزم لان حكمه حكم المضارع فهو شبهه به ويلزم في فعل
الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين أوله كالحجج والتفكيك لغة أهل الحجاز
والادغام لغة تميم وبنو قيس أهل الحجاز جاء القرآن غالبًا بنحو ومن يردد منكم عن دينه ولا تمن تستكثر
وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدحما قوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر عند جميع القراء
ومن يردد منكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين وانما خير الناطق في الوجهين لان المتكلم به
يجوز له ان يتكلم باللفظين - ههنا ان لعربي الذي لغته التفكيك مخير لانه لا ينطق به الا مفككا
وكذلك الذي لغته الادغام لا ينطق به الا مدحما وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وفي موضع النعت
لتخيير ومعنى في تبع ثم ان ما ذكره في الامر من جواز الفلن والادغام بوجه ان ذلك أيضا جائز في أفعال
في التعجب لانه على صيغة الامر وفي هلم لانه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله

(وفلن أفعال في التعجب يلزم • والتزم الادغام أيضا في هلم)

يعني ان أفعال في التعجب يلزم فكه وائس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان هلم أيضا يلزم

المرادى (قوله الرابط بين
الصلة) انظر قوله الرابط
بين الصلة والموصول على
الوجهين المجزئين
والصواب أن الرابط هو
الضمير المستتر في ابتدأ
(قوله وفلن أفعال) نحو أشدد
بياض وجوه المتقين
وأحبب الى الله تعالى
بالحسنين (قوله هلم) لغة
أهل الحجاز هلم للواحد
والاثنين والجمع وأهل
مكة يقولون للاثنين هلم
والجميع هلموا وللمرأة هلمى
والنساء هلمن والمعنى في
قوله تعالى هلم شهداءكم
هنا شاهداءكم

ادغامه وأصله هلمم فنقلت الضمة الى اللام وادغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند أهل الجواز اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بني تميم فانها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هذا اوفى الجمع هلموا ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة بقوله مقاصد النجوم المحموية أخبر بذلك فقال (وما يجمعه عنيت قد كل • نظمنا على جل المهمات اشتمل)

يعني ان ما عنى به من جمع مهمات النحو قد كل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصد من إرادته وجاء على وفق قصده ومراده وما ابتدأ وهي موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول ويجمعه متعلق بعنيت وقد كل في موضع خبر ما وتطما حال من الها في يجمعه واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصيغة أخرى فقال

(أحصى من الكافية الخلاصة • كما اقتضى غنى بلاخصاصه)

يعني ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجعلها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره يقول ان هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلاخصاصه أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائدا على نظما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أخطى بالطاء فأزكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما عرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أخطى من الكافية لان هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأخطى خبره فقلت أل في الخلاصة لما ذا هي فقال لا هدف قلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لي اجعلها للغة فقلت ما فيه أل للغة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونها كراها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قالت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى انه أحصى وأن كتبه بالطاء سهو منه ثم قال (فأحمد الله مصليا على • محمد خير نبي أرسلنا)

(وآله الغر الكرام البررة • وصحبه المنتخبين الخيرة)

لما أكل مراده ختم كتابه بالصلة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصلينا ل من الضمير في أحمد وخير نبي يدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والغرض جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتا للمنتخبين لان المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم حيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أنيدنا على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب بخاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد يتفقه به البادى ويستحسنه الشادى موافقا لما رويته موفيا بما أردت من اختصاره وقصده فالحمد لله على ما منح من التبسيط والتسهيل وقض من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قد تم طبع الكتاب المذكور بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بحمد الية مصر المحمية على ذمة صاحب المطبعة المذكورة حضرة كل من السيد عمر حسين الخشاب وانشى محمد عبد الواحد الطوبى وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هـ به

وأحضرهم (قوله)
الخيرة اسم من الاختيار
مثل القديمة من الاقتداء
والخيرة بفتح الباء بمعنى
الخيار والخيار هو الاختيار
ومنه يقال له خيار الرؤية
ويقال هو اسم من تخيرت
الشيء مثل الطيرة اسم من
تطير وقيل هما لغتان
بمعنى واحد وفي التنزيل
ما كان لهم الخيرة اه
• مصباح
والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا

فهرسة شرح المكودي على ألفية ابن مالك

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٢	١٣٣ النداء
الكلام وما يتألف منه ٥	١٣٤ فصل تابع ذي الضم
المعرب والمبني ٨	١٣٥ المنادى المضاف الى يا المتكلم
النكرة والمعرفة ١٥	١٣٦ أسماء لازمت النداء
العلم ٢٠ اسم الاشارة ١٩	١٣٧ الاستغاثة ١٣٧ التذبة
الموصول ٢٢	١٣٩ الترقيم ١٤١ الاختصاص
المعرف بإداة التعريف ٢٦	١٤١ التحذير والاغراء
الابتداء ٣٤ كان واخواتها ٢٨	١٤٢ أسماء الافعال والاصوات
فصل في ما لاولات وان المشبهات بليس ٣٧	١٤٤ فونا التوكيد
أفعال المقاربة ٤٠ ان واخواتها ٣٨	١٤٧ ما لا ينصرف
لا التي لنفي الجنس ٤٥	١٥٢ اعراب الفعل ١٥٧ عوامل الجزم
ظن واخواتها ٥٠ أعلم وأرى ٤٨	١٦٠ فصل لو ١٦١ آثار لولا ولوما
الفاعل ٥٥ النائب عن الفاعل ٥١	١٦٢ الاخبار بالذي والافعال باللام
اشتغال العامل عن المفعول ٥٨	١٦٤ العدد ١٦٧ كم وكأين وكذا
تعدي الفعل ولزومه ٦١	١٦٨ الحكاية ١٧٠ التأنيت
التنازع في العمل ٦٣	١٧٢ المقصور والممدود
المفعول المطلق ٦٨ المفعول له ٦٥	١٧٣ كيفية تنبيه المقصور والممدود الخ
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ٦٩	١٧٥ جمع التكسير
المفعول معه ٧٣ الاستثناء ٧١	١٨٢ التصغير
الحال ٨٣ التمييز ٧٧	١٨٨ النسب
حروف الجر ٨٩ الاضافة ٨٥	١٩٣ الوقف
المضاف الى باء المتكلم ٩٧	١٩٦ الامالة
اعمال المصدر ٩٨	١٩٩ التصريف
اعمال اسم الفاعل ١٠٠	٢٠٤ فصل في زيادة همزة الوصل
أبنية المصادر ١٠٣	٢٠٥ الابدال
أبنية أسماء الفاعلين والصفات ١٠٥	٢١١ فصل من لام فعل اسمها الخ
المشبهات بها ١٠٧	٢١١ فصل ان يسكن السابق الخ
الصفة المشبهة باسم الفاعل ١١٢	٢١٣ فصل لساكن مع الخ
التعجب ١١٤	٢١٥ فصل ذو اللين الخ
نعم وبئس وما جرى مجراهما ١١٧	٢١٦ فصل فامر او مضارع الخ
أفعل التفضيل ١١٩ التثنية ١٢٣	٢١٦ الادغام
التوكيد ١٢٥ عطف البيان ١٢٦	
عطف النسق ١٣٠	
البدل ١٣٠	

• (تمت) •

مبنى للمفعول وفي رد ضمير مستترعا ند على تافتعال وطام مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر
وتافتعال مفعول أول برد واثرتعاى برد على الوجهين وفي بقى ضمير مستترعا ند على تافتعال ود الا
حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد

(فصل) (فأمر او مضارع من كوعد • احذف وفي كعدة ذاك اطرد)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واو او ثالثة مواضع الاول فصل أمر نحو وعد وهو محمول
على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع اذا كان على فعل يفتح
الياء وكسر العين نحو وعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحمل عليه أعد وعدو وعدو ففهم
من قوله من كوعد ان الواو تحذف في الامر والمضارع اذا كان بعد هاء فتحة ثابته عن الكسرة نحو
وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن ففتح لكونها من حروف الخلق وفهم منه أيضا أن حذف
الواو المذكورة مشروط بان يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضعوما لم يحذف نحو يوعد
مبني للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ وفهم
منه أيضا ان يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوجد مثل يقطن قلت يوعد الثالث المصدر من نحو
وعدوهو أيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو
كان اسما لم يحذف نحو وجهه وفهم منه أيضا أن المصدر اذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة
والوقعة وفأمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال

(وحذف همز أفعل استمرى • مضارع وبنيتي متصف)

يعنى انه اطرد حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر
عنهما ببنيتي متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول بوصفهما فاما بنيتا متصف وكان الاصل
ان لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تخرج وخصم لكن استعمل
اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو أكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم ونكرم ويكرم
واسم الفاعل واسم المفعول كما حل على بعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعل الفعل الماضي وحذف
مبتدأ وخبره استمرى ثم قال (طلت وطلت في طللت استعملا • وقرن في اقررن وقرن نقلا)

يعنى ان طللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه احدى اللامين مع كسر اطاء وقصها فتقول طللت
وظللت وظاهرا النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مسست وفي القياس عليهما
خلاف وقوله وقرن في اقررن نقلا يعنى انه استعمل هذا التخفيف في فعل الامر فقبل فيه قرن
بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل وقرن في بيوتكن وقوله وقرن نقلا أشار به
الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان بفتح العين في الماضي
وكسر ها في المضارع فلما لحقت الفعل فون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركته الى الفاء
وكذلك الامر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الامر ووجه قراءة الفخ انه من قررت
بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل
فهما الغتان فصيحتان وطلت مبتدأ وخبره استعملا والالف فيه للتثنية وفي طللت متعلق باستعملا
وقرن مبتدأ وخبره في اقررن والتقدير يقرن مقول في اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن
يكون قرن الاخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمل ويكون نقلا جلة في موضع
الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقل سماعا فلا يقاس عليه والاول أظهر

(الادغام)

يقال الادغام بكون الدال مصدرا دغم والادغام بتشديد هاء مصدر ادغم قبل والادغام بتشديد
الدال عبارة البصريين وبالا سكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباق
اللسان معها على الحذف
الا على فيحصر الصوت
حينئذ بين اللسان وما
حاذاه من الحذف الاعلى
(قوله نحو وجهه الخ) اسم
للمكان المتوجه اليه لاسم
مصدر التوجه قاله المازني
 وغيره وقيل مصدر راجع
الشئ خالدا ولا بد منه
(الادغام) •

(قوله وفي الاصطلاح)
وفي شرح التوضيح انه
اصطلاحا رفع اللسان
ووضع اياه بالحرفين
دفعه واحدة بعد ادخال
احدهما في الآخر وقوله
ادخال حرف في حرف زاد
بعضهم لينطق بهما في كلمة
واحدة اه وهي عبارة
كوفية وعبرة البصريين
الادغام بتشديد الدال
اه من مجلس سبدي محمد
المرباط

تحرّف في حرف وهو باب متسع واقدم منه هنا على ادغام المثان المتحرّكين في كلمة واعلم ان ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة اقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وواجب الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله (أول مثلين متحرّكين في كلمة ادغم) يعني انه اذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحرّكان وجب ادغام الاول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الاول لان المحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الاول ان يكون قبل المثل الاول متحرك نحو وردظن أصله ما ردد وظن فسكن المثل الاول وادغم في الثاني والا ستر أن يكون قبل المثل الاول ساكن نحو وردظن ومرد أصله ما ردد وظن ومرد فنفقت حركة المثل الاول الى الساكن قبله وبقي ساكفاً ادغم في المثل الثاني وفهم منه ان أول المثليين اذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم اذ لا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحرّكين نعم مثلين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً المثليين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والاول أظهر ثم أشار الى الثاني بقوله

(قوله لا كمثل صفف)

وردد وجدد جمع جدة

وكل وظلل ومدد (قوله

كانخصص اي) واكفف

الشر (قوله ولا كهليل)

وقعس وقردد (قوله صفة

السرّج) وهو الاديم

الذي يضم دفن السرّج

من أعلاه وأسفلهما

ودقنا السرّج جانباه من

الخشب (قوله ثاني المثليين

زائد الخ) المزيد لللاحق

هو الباء من هبل لا أجد

لاميه كذا عند المرادى

والمصنف في شرح الكافية

وغيرهما فأتطرح مع ما هنا

فصوابه لانه زيد فيه الباء

للاحق كما عند

(لا كمثل صفف • وذلل وكل ولب • ولا بكسس ولا كانخصص اي • ولا كهليل) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاّ في صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الكلمة الثانية ذلل وهو جمع ذلول بالذال المججمة وهي ضد المصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الدال من ذواب ذلل الثالث كل جمع كلمة والكلمة نوع من الثياب معروف الرابع باب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الالباب واللب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاستخار واللب أيضاً ما استدق من الرمل الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا لمس أو من جس الخمر اذا خفس عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثان عارضة نحو اخصص اي أصله اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي السابع ما كان فيه ثاني المثان زائد لللاحق نحو هبل اذا أكثر من قول لا اله الا الله وهو ملحق بدرج وانما امتنع الادغام في هذه المواضع السبعة لما منع فيها أما الثلاثة الاول فانها مختلفة لوزن الافعال والادغام أصل في الافعال فظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلحقه الفضة وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في الاسماء لان نظيره من الافعال واجب الادغام نحو وردد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحرّكان المثل الاول مدغم فيهما كن قبله فلو ادغم المحرك الاول لالتقي ساكناً وأما السادس وهو اخصص اي فلان الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هبل فلان ثاني المثليين زائد لللاحق فلو ادغم تخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفل فمما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشد في آل • ونحوه فل ينقل فقبل) يعني أنه قد شدّ التفكيك في الفاظ مما يجب ادغامه منها آل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك في غير آل وذلك ثمانية الفاظ أخرى دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وسكن الفرس اذا صلت عرقوبه وضربت الارض اذا كثرت ضباها وقطط الشعر اذا اشتدت جهوده ولخت العين اذا تصقت ومشتت الدابة اذا ظهرت في وظيفها تنوء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها وجمع الرجل اذا كثرت صوته بجهة فهذه الالفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف وانتقد برادغم أول مثليين متحرّكين في كلمة مغيرة لا وزن مخصوصة لا كمثل هذه الاوزان ويجوز أن تكون لانهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا ندغم كمثل صفف والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثل شيء وما بعد صفف معطوف عليه وفل فاعل بشدو بنقل متعلق بفل ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك الادغام فقال (وحجى افكك وادغم دون حذر • كذا لنحو تعجلى واستتر)

قد ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول حي وعبي فمن ادغم نظر الى انه ما مثلان
مضارعان بحركة لازمة في كلمة ومن فك نظر الى ان الحركة الثانية كالعارضه لوجودها في الماضي دون
المضارع لان مضارعه بحيا قبل والتفكيك في ذلك ايجود وفي تقديمه في النظم اشعار بذلك الثاني
نحو تجلي وقياسه الفل تنصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن اوله ويدخل همزة الوصل فيقول
اجلي قيل وفيه نظر لان همزة الوصل لا تدخل على اول المضارع الثالث نحو استر وهو كل فعل على
وزن افتعل اجتماع فيه تا آن فهذا ايضا قياسه التفكيك لبي ما قبله سا كما يجوز ادغامه بعد نقل
حركته الى الساكن قبله فذهب همزة الوصل فيصير ستر وحي مفعول بادغم وهو مطلوب ايضا
لا فلكل فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال
(وما يتاين ابندی قد يقصر • فيه على تكتبين العبر)

هذا من باب تجلي وهو الفعل المضارع المجتمع في اوله تا آن اولاهما المضارعة والثانية تاء تفعل
أو تفاعل بحوذف كرفي قد كرفي تسري تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة
الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف احدى التاين والاستغناء بالآخرى عنها ولم يبين المحذوفة وفيه
خلاف والمشهور انهم الثانية لان الاولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع في اوله من
المضارع تا آن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة اوجه اثباته ما وادغام الاولى في الثانية مع اجتلاب همزة
الوصل وحذف احدهما ومابتدأ وهي موصولة وصلتها ابندی وبتاين متعلق به وخبره قد يقصر
وفيه في وضع المفعول الذي لم يسم فاعله بيقته صر ويجوز أن يكون التائب عن الفاعل على تا
والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزئين ثم قال
(وفك حيث مدغم فيه سكن • ليكون بضمير الرفع اقترن)

يعني انه اذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه اذ
لا يتصور الادغام في ساكن وذلك ان يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو فون انات نحو
رددت ورددنا ورددت ورددت ورددت ورددت ذلك بقوله (نحو حلت ماحلته) أصله قبل اتصال
الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لا اتصال التاين به وجب الفل وفك فعل أمر ومفعوله
محذوف أي فل المدغم فيه أو فل الادغام ويحتمل أن يكون فل ماضيا مبنيًا للمفعول وفيه ضمير
مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على انه مفعول
لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ او الجملة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفك واقترن
في موضع خبر الكون وضمير متعلق باقترن ثم قال (وفي جزم وشبه الجزم تخيير في) يعني ان المدغم
فيه اذا سكن في جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو الوقف نحو ورد جاز فيه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم
يردد وورد وانما جعل فعل الامر شيئا بالجزوم لان حكمه حكم المضارع فهو شبهه به ويلزم في فعل
الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين اوله كالحجج والتفكيك لغة أهل الحجاز
والادغام لغة تميم وبنو اهل الحجاز جاء القرآن غالبًا نحو ومن يرتدد منكم عن دينه ولا تئن وتستنكر
وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدح ما قوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر عند جميع القراء
ومن يرتدد منكم في قراءة بن كثير وأبي عمرو وانكوفين وانما خبر الناطم في الوجهين لان المتكلم به
يجوز له ان يتكلم بالفتحة • حالاً ان العربي الذي لغته التفكيك مخير لانه لا ينطق به الا مفككا
وكذلك الذي لغته الادغام لا ينطق به الا مدغما وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وفي موضع النعت
لتخيير ومعنى في تبع ثم ان ما ذكره في الامر من جواز الفل والادغام بهم ان ذلك ايضا جائز في فعل
في التجب لانه على صيغة الامر وفي لم لانه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله

(وفك أفعول في التجب انتر • والترنم الادغام ايضا في لم)

يعني ان افعول في التجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان لم ايضا ياترتم

المراوى (قوله الرابط بين
الصلة) انظر قوله الرابط
بين الصلة والموصول على
الوجهين المجزئين
والصواب أن الرابط هو
الضمير المستتر في ابندی
(قوله وفك أفعول) نحو أشدد
ببياض وجوه المتنين
وأحبب الى الله تعالى
بالحسنين (قوله لم) لغة
أهل الحجاز لم للواحد
والاثنين والجمع وأهل
مخزوم يقولون للاثنين هلم
ولجميع هلموا للمرأة هلمى
والنساء هلمن والمعنى في
قوله تعالى هلم شهداءكم
هاتوا شهداءكم

ادغامه وأصله هلم فقلت الضمة الى اللام وادغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند أهل الحجاز اسم فعل فيضاطب بها عندهم الواحد والمتى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بني تميم فانهم فعل أمر لا يتم صرف ولذلك يقولون في التثنية هلا وفي الجمع هلموا ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة بقوله مقاصد النجوم المحموية أخبر بذلك فقال (وما يجمعه عنيت قد كمل • تطما على جل المهمات اشتمل)

يعني ان ما عنى به من جمع مهمات النجوم قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصد من إرادته وجاء على وفق قصده ومراده وبما ابتدأه وهي موصولة وصلتها عنيت وبإلزام بناءه للمفعول ويجمعه متعلق بعنيت وقد كمل في موضع خبر ما وتطما حال من الهاء في يجمعه واشتمل نعت لتطما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله تطما بصيغة أخرى فقال

(أحصى من الكافية الخلاصة • كما اقتضى غنى بلاخصاصه)

يعني ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وأرجلها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره يقول ان هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلاخصاصه أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائذ على تطما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لتطما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحصى باطاء فأزكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما عرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحصى من الكافية لان هذا الرجز اسم الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحصى خبره فقلت أل في الخلاصة لماذا هي فقال لا الهة فقلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لي اجعلها للغة فقلت ما فيه أل للغة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونها كراها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قالت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقتنع فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى انه أحصى وأن كتبه باطاء فهو منه ثم قال - (فأحمد الله مصابيا على • محمد خير نبي أرسله)

(وآله الغر الكرام البررة • وصحبه المنتخبين الخيره)

لما أكل مراده ختم كتابه بانصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصلحيه من الصغرى في أحمد وخير نبي يدل من محمد وأرسلا في موضع نعت النبي والفرجع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسماء من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعمالمنتخبين لان المصدر يوصف به المفرد والمتى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم حيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أبدع على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد يتفح به البادى ويستحسنه الشادى موافقا لما روته موفيا بما أردت من اختصاره وقصده فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل وقض من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قد تم طبع الكتاب المذكور بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجدة الية مصر المحمية على ذمة صاحبي المطبعة المذكورة حضرة كل من السيد محمد رحسين الخشاب وراشخ محمد عبد الواحد الطوبى وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هـ به

وأخضره -م (قوله
الخيرة) اسم من الاختيار
مثل الفدية من الاقتداء
والخيرة بفتح الياء بمعنى
الخيار والخيار هو الاختيار
ومنه يقال له خيار الرؤية
ويقال هو اسم من تخيرت
الشيء مثل الطيرة اسم من
تطير وقيل هما لغتان
بمعنى واحد وفي التنزيل
ما كان لهم الخيرة اه
• مصباح
والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
نسلها كثيرا

فهرسة شرح المكودي على ألفية ابن مالك

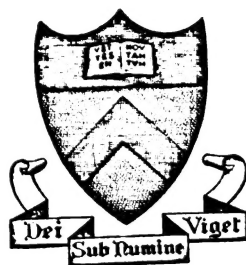
صفحة

صفحة

خطبة الكتاب	٢	النداء	١٣٢
الكلام وما يتألف منه	٥	فصل تابع ذي الضم	١٣٤
المعرب والمبني	٨	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	١٣٥
النكرة والمعرفة	١٥	أسماء لازمت النداء	١٣٦
العلم ٢٠ اسم الاشارة	١٩	الاستغناء ١٣٧ التذبة	١٣٧
الموصول	٢٢	الترخيم ١٤١ الاختصاص	١٣٩
المعرف باداة التعريف	٢٦	التصدير والاعراء	١٤١
الابتداء ٣٤ كان واخواتها	٢٨	أسماء الافعال والاصوات	١٤٢
فصل في ما ولولات وان المشبهات بليس	٣٧	فونا التوكيد	١٤٤
أفعال المقاربة ٤٠ ان واخواتها	٣٨	مالا ينصرف	١٤٧
لا التي انفي الجفيس	٤٥	اعراب الفعل ١٥٧ عوامل الجزم	١٥٢
ظن واخواتها ٥٠ أعلم وأرى	٤٨	فصل لو ١٦١ أفعال اولاولوما	١٦٠
الفاعل ٥٥ النائب عن الفاعل	٥١	الاخبار بالذي والافعال واللام	١٦٢
اشتغال العامل عن المفعول	٥٨	العدد ١٦٧ كم وكأين وكذا	١٦٤
تعدي الفعل ولزومه	٦١	الحكاية ١٧٠ التأنيت	١٦٨
التنازع في العمل	٦٣	المقصود والممدود	١٧٢
المفعول المطلق ٦٨ المفعول له	٦٥	كيفية تشبيه المقصور والممدود الخ	١٧٣
المفعول فيه وهو المسحى ظرفا	٦٩	جمع التكسير	١٧٥
المفعول معه ٧٣ الاستثناء	٧١	التصغير	١٨٤
الحال ٨٣ التمييز	٧٧	النسب	١٨٨
حروف الجر ٨٩ الاضافة	٨٥	الوقف	١٩٣
المضاف الى ياء المتكلم	٩٧	الامالة	١٩٦
اعمال المصدر	٩٨	التصريف	١٩٩
اعمال اسم الفاعل	١٠٠	فصل في زيادة همزة الوصل	٢٠٤
أبنية المصادر	١٠٢	الابدال	٢٠٥
أبنية أسماء الفاعلين والصفات	١٠٥	فصل من لام فعل اسمها الخ	٢١١
المشبهات بها	١٠٧	فصل ان يسكن السابق الخ	٢١١
الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٠٧	فصل لساكن مع الخ	٢١٣
التعجب	١١٢	فصل ذواللين الخ	٢١٥
نم وبش وما جرى مجراها	١١٤	فصل فامر او مضارع الخ	٢١٦
أفعل التفضيل ١١٩ التثنية	١١٧	الادغام	٢١٦
التوكيد ١٢٥ عطف البيان	١٢٣		
عطف النسق	١٢٦		
البدل	١٣٠		

• (تمت) •

Library of



Princeton University.

